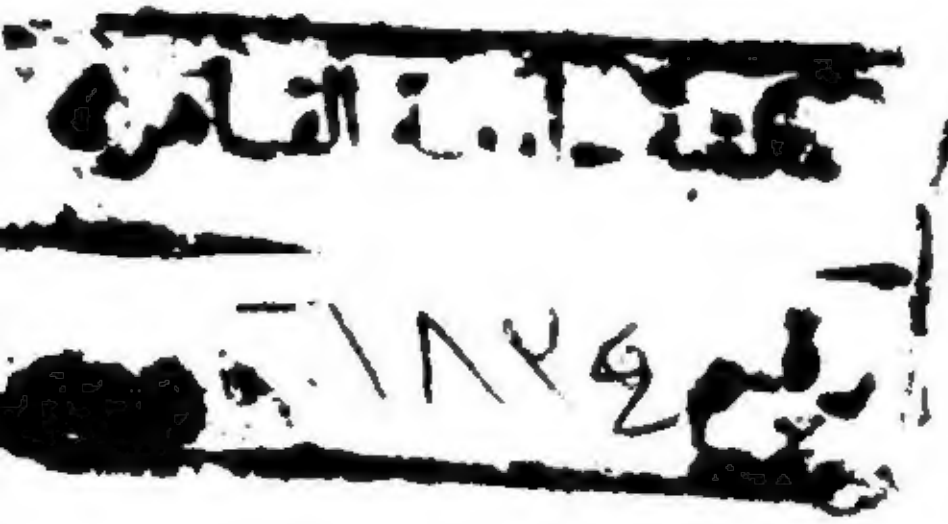


جامعة القاهرة
كلية الآداب
قسم المكتبات والوثائق
(شعبة الوثائق)

دراسة دبلوماسية
فى
وثائق البيع من أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة
مع
تحقيق ونشر بعض الوثائق الجديدة فى أرشيفات القاهرة

رسالة دكتوراه
مقدمه من الطالب
عماد بدر الدين محمود أبو غازى
تحت إشراف

الاستاذ الدكتور / عبد اللطيف إبراهيم
أستاذ الوثائق بكلية الآداب
جامعة القاهرة



دراسة دبلوماسية
في
وثائق البيع من أملاك بيت المال في عصر المماليك
الچراكسة
مع
تحقيق ونشر بعض الوثائق الجديدة في أرشيفات القاهرة

... « ومن تأمل هذا الحادث من بدايته إلى نهايته ، وعرفه من أوله إلى غايته ، علم أن ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد » ...

تقى الدين المقرئ

(أ)

كلمة عرفان وشكرو واعتذار

قبل البداية ... لاهد من كلمة عرفان بالجميل إلى صاحب الفضل الأول على هذا العمل، إلى أستاذى الأستاذ الدكتور / عبد اللطيف إبراهيم رائد دراسات الوثائق العربية، الذى شرف هذه الرسالة بإشرافه عليها .

لقد وجهنى أ. د. عبد اللطيف إبراهيم فى صيف عام ١٩٨٨ إلى اختيار هذا الموضوع وتابعنى فى مرحلة إعداد خطة البحث لما يقرب من العام حتى تم تسجيل الرسالة فى إبريل ١٩٨٩ ، وخلال سنوات البحث والدراسة التى جاوزت ست سنوات كانت توجيهاته ومتابعته الدقيقة هى الضوء الهادى لى فى كل مراحل عملى، وكان حثه المستمر ودفعه الدائم لى لانجاز هذا العمل هو سندى الأول ولولاه لما انتهت هذه الرسالة أهدأ . لقد قرأ معى الرسالة كلمة كلمة لأكثر من مره، حتى تخرج فى افضل صورة ممكنه، ومع ذلك ترك لى حرية التعبير عن وجهة نظرى بالكامل .

وفوق ذلك قدم لى أ. د. عبد اللطيف إبراهيم ، صوراً فوتوغرافيه لعدد كبير من الوثائق المنشورة فى ملاحق هذه الرسالة وغيرها من الوثائق المرتبطة بموضوع الدراسة، مما وفر لى كثيراً من الجهد والوقت، علاوة على أن هذه الصور كانت المصدر الوحيد لنشر نصوص الوثائق فى بعض الحالات، حيث لم أتمكن من العثور على أصول بعض تلك الوثائق فى أماكنها بأرشفات القاهرة، وقد أشرت إلى ذلك فى أكثر من موضوع بالرسالة .

ان فضل الاستاذ الدكتور عبد اللطيف إبراهيم، على هذا العمل أكبر من أن تعبر عنه الكلمات، فرغم ظروفه الصحيه لم يبخل على بالوقت والجهد والمعاونه طوال سبع سنوات، منذ كان الموضوع مجرد فكرة وجهنى هو إلى دراستها حتى إكتمل بحثاً .

* * *

وكلمة شكر وتقدير وامتنان إلى كل الاصدقاء والزملاء الذين مدوا لى يد المساعدة والعون لانجاز هذا العمل، سواء بتوفير المصادر والمراجع، والتى أصبح توافرها مشكلة من أخطر المشكلات التى تواجه الباحث فى مصر فى ظل تدهور أوضاع المكتبات الجامعيه والعامه، أو مساعدتى فى ترجمة بعض الدراسات المكتوبة باللغة الفرنسيه، أو المساهمة فى مراجعة الرسالة من الناحيتين اللغوية والطباعية، وهى مساعدات وفرت لى الكثير من الجهد والوقت فى لحظات حرجه من عملى فى هذه الرسالة .

وأخص بالشكر الدكتور ضياء أبو غازى التى وجهتنى منذ سنوات إلى طريق البحث العلمى، وكانت دائمة الاخذ بيدي، وقدمت لى الكثير من المساعدات، من توفير المصادر والمراجع، إلى مساعدتى فى ترجمة بعض الأبحاث المكتوبة باللغة الفرنسيه .

وبشئيه كامل التى لن تفيها الكلمات حقها، فقد تحملت معى بصبر وجلد أعباء هذه الرسالة طوال سبع سنوات وقفت فيها بجانبى تشد أزرى وتحفز همتى وتحمل عنى الكثير من الأثباء ، فضلاً عن قيامها بمراجعة أصول الرسالة من الناحية اللغوية، ثم مساهمتها فى تصويب أخطاء الطباعة .

(ب)

وأشكر لنادية أبوغازى ما قامت به من جهد كبير فى مراجعة الطباعة وترجمة بعض الدراسات من الفرنسية فى وقت قباسى .

وإيناس صادق على جهدها الخارق فى المراجعة النهائية للرسالة وملاحقتها فى أيام وصلت فيها الليل بالنهار .

كما أشكر خالد عبد المحسن بدر، على ما قدمه لى من مشورة قيمة فيما يتعلق بالتحليل الاحصائى للبيانات التى استخلصتها من الوثائق .

ومحمد حاكم على ما وفره لى من مراجع ودراسات، فضلاً عن أنه كان أول من لفت انتباهى إلى دفاتر الروزنامة العثمانية، التى استعنت بها فى الدراسة وتوصلت من خلالها إلى نتائج مهمة وجديدة .

كذلك أشكر أساتذتى وزصدقائى وزملائى الذين وفروا لى الكثير من مصادر الدراسة ومراجعها مما لم أجده فى المكتبات العامة، وأذكر منهم : د. أحمد المصرى وأمنية عامر ود. أمينة رشيد وحسن خليل ود. خالد فهمى ورفعت موسى ود. سيد البحرأوى وعبد العزيز جمال الدين ومحمد خضر ود. محمد زينهم عزب وناهد السوفى .

كما أشكر الأصدقاء الذين ساعدونى فى تصحيح أخطاء الطباعة وفى مراجعة الرسالة وهم : د. أحمد الراعى وسارة خلاف وطارق المرصفى ود. طاهر البرنبالى ود. عمرو اسعد .

كما أتوجه بشكرى إلى العاملين فى دار الوثائق القومية والارشيف التاريخى لوزارة الاوقاف على ما قدموه لى من مساعدات وتسهيلات فى مراحل الدراسة المختلفة، وأخص بالشكر الاستاذ / ابراهيم فتح الله مدير عام دار الوثائق القومية، والسيدة سوسن سوهرل مديرة قاعة البحث بالدار، والعاملين بالقاعة، والأستاذ محمد حسام الدين كينج مدير الأرشيف التاريخى بوزارة الأوقاف ومعاونيه .

كما أشكر الدكتورة نعمت أبو بكر مديرة متحف الفن الاسلامى، والدكتورة سهام المهدي وكييلة المتحف، والسيدة سعاد ابراهيم الامينه بالمتحف، وكذلك الاستاذ ماهر صليب مدير المتحف القبطى، والسيدة سميحة عبد الشهيد أمينة قسم المخطوطات بالمتحف، على تسهيل مهمتى فى مراجعة فهارس المخطوطات بالمتحفين .

وأشكر كذلك العاملين فى وحدة الكمبيوتر والتصوير بمكتب هانى للالة الكاتبة على جهدهم معى فى تنسيق وإخراج هذه الرسالة، خاصة سيد إبراهيم ومنى لطفى وجمال محمود .

* * *

أما أساتذتى الاستاذ الدكتور محمود عباس حمودة والاستاذ الدكتور قاسم عبده قاسم اللذان قبلتا الاشتراك فى مناقشة هذه الرسالة فلهما جزيل شكرى وامتنانى وإعتزازى بما يبديانه لى من توجيهات وملاحظات وقد شرفنى ا. د. محمود عباس حمودة من قبل

(ج)

بالإشراف على رسالتى للماجستير وانتظر منه التوجيه والإرشاد فى مناقشة لهذه الرسالة .

أما أ. د. قاسم عبده قاسم فقد كانت استفادتى واضحة من دراساته المهمة فى تاريخ مصر فى عصر المماليك الجراكسة، وتظهر الإشارات إليها واضحة فى مواضع متعددة من حواشى الرسالة، ولا شك فى اننى سوف استفيد كثيراً بتوجيهاته فى المناقشة .

ومره أخرى وليست أخيرة أتوجه بشكر بلا حدود لاستاذى الاستاذ الدكتور عبد اللطيف إبراهيم لكل ما قدمه لى من مساندة علمية وأبويه وأرجو أن يرقى هذا العمل إلى ما شرفه به رائد دراسات الوثائق العربية بإشرافه عليه .

* * *

تبقى كلمة اعتذار إلى كل من باعد العمل فى هذه الرسالة بينى وبينهم، من أفراد أسرتى الصغيرة والكبيرة، خاصة أمى وابنتى

مريم .

* * *

* *

*

(د)

قائمة المحتويات

المجلد الأول

الدراسة

الصفحة

الموضوع

أ - ج	عرفان وشكر وأعتذار
د - ز	قائمة المحتويات
ح - ع	قائمة الجداول والأشكال والرسوم البيانية
ف - ت	المقدمة

* * *

القسم الأول

2

الدراسة الأرشفية والدبلوماسية

الفصل الأول

١ - ١٥١	وثائق بيت المال فى أرشيفات القاهرة
٣ - ٥٠	أولاً: وثائق بيت المال (مدخل عام)
٣ - ١٢	١ - تدوين الوثائق المالية للدولة الإسلامية.
٣	٢ - نبذة عن دفاتر بيت المال ووثائقه فى أرشيفات العالم.
٧	ثانياً: وثائق بيت المال فى مصر فى العصر الإسلامى الوسيط
١٣ - ٢٨	١ - الوثائق الناجمة عن نشاط بيت المال.
١٣	٢ - مصير وثائق بيت المال فى مصر.
٢١	ثالثاً: وثائق بيت المال فى الأرشفات المصرية
٢٩ - ٥٠	١ - مشكلات حصر الوثائق.
٢٩	٢ - المجموعة الأرشفية لبيت المال فى مصر.
٣١	٣ - وثائق بيع أملاك بيت المال من عصر المماليك الجراكسة فى
٣٧	أرشفات القاهرة.

الصفحة	الموضوع
	الفصل الثانى :
١٥١-٥١	دراسة دبلوماسية لوثائق بيع أملاك بيت المال فى عصر المماليك الچراكسة.
٨٩ - ٥١	أولاً: الشكل الخارجى للوثائق
٥١	١ - أسلوب حفظ الوثائق وحالتها.
٦٠	٢ - الخصائص المادية للوثائق.
٦٨	٣ - الأختام وعلامات الصحة والإثبات .
٧٢	٤ - أسلوب تحرير الوثائق وإخراجها .
٧٧	٥ - الخط وأسلوب الكتابة واللغة.
١٤٠ - ٩٠	ثانياً: الشكل الداخلى للوثائق
٩٠	١ - موضوع الوثائق.
٩٨	٢ - أشخاص الوثيقة.
١٠٧	٣ - أقسام الوثيقة.
١٠٩	٤ - الصيغ الدبلوماسية وأسلوب تحرير الوثائق.
١٥١-١٤١	ثالثاً: دراسة لثلاث حالات خاصة فى ثلاث وثائق
١٤١	١ - الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف.
١٤٥	٢ - الوثيقة ٧١ ج أوقاف.
١٤٨	٣ - الوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م.
	القسم الثانى
٣٤٩-١٥٢	الدراسة الحضارية فى تاريخ النظم من واقع الوثائق
	الفصل الثالث
٢٦٣-١٥٣	مؤسسة بيت المال فى عصر المماليك الچراكسة فى ضوء الوثائق
١٦٥-١٥٣	مدخل
١٥٤	١ - تعريف بيت المال .
١٥٥	٢ - نشأة بيت المال وتطوره فى الدولة الإسلامية .
١٦٠	٣ - بيت المال فى مصر .

الصفحة	الموضوع
٢٠٧-١٦٦	<u>أولاً: موارد بيت المال ومصارفه إبان عصر المماليك الجراكسة</u>
١٦٦	١ - موارد بيت المال .
١٩٧	٢ - مصارف بيت المال.
٢٦٣-٢٠٨	<u>ثانياً: نظام العمل في بيت المال في عصر المماليك الجراكسة</u>
٢٠٨	١ - العاملون في بيت المال.
٢٣٧	٢ - بيت المال وموقعه في الإدارة المالية .
٢٤٥	٣ - إجراءات العمل في بيت المال.
	<u>الفصل الرابع</u>
	دوافع التصرف بالبيع من أملاك بيت المال في عصر المماليك الجراكسة ونتائجه
٣٤٩-٢٦٤	
٢٧٤-٢٦٥	<u>أولاً: تطور حركة البيع من أملاك بيت المال في عصر المماليك الجراكسة</u>
٣٣٢-٢٧٥	<u>ثانياً: مبررات بيع أملاك بيت المال في عصر المماليك الجراكسة</u>
٢٧٦	١ - الأخطار التي أحاطت بمصر في عصر الجراكسة .
	٢ - علاقة الأزمة الاقتصادية في عصر المماليك الجراكسة بالبيع من أملاك بيت المال.
٣٠٥	
٣٢٧	٣ - مصير أثمان مبيعات أملاك بيت المال في عصر المماليك الجراكسة.
٣٤٩-٣٣٣	<u>ثالثاً: نتائج البيع من أملاك بيت المال في عصر المماليك الجراكسة.</u>
	١ - انعكاس البيع من أملاك بيت المال على أشكال حيازة الأرض الزراعية وملكيته .
٣٣٤	
٣٣٩	٢ - تأثير البيع من أملاك بيت المال على البناء الاجتماعي في مصر .
	٣ - دخول الأراضي الزراعية المملوكة لدولة المماليك الجراكسة إلى دائرة الفساد السياسي.
٣٤٦	
	* * *
٣٥٤-٣٥٠	* الخاتمة
٣٩٥-٣٥٥	* قائمة المصادر والمراجع
	* * *

(ز)

المجلد الثاني

الملاحق

الصفحة	الموضوع
أ	قائمة المحتويات الملاحق
٣٤-١	<u>الملحق الأول</u> قائمة بوثائق البيع من أملاك بيت المال في عصر المماليك الجزء الأولى
-٣٥	<u>الملحق الثاني</u> وثائق البيع من أملاك بيت المال
	<u>الملحق الثالث</u> وثائق بها فصول إنتقال بالبيع من أملاك بيت المال
	<u>الملحق الرابع</u> لوحات مصورة لنماذج من الوثائق المنشورة في الرسالة
	<u>الملحق الخامس</u> القوائم التاريخية والمعاجم والكشافات المختلفة
	<u>الملحق السادس</u> بعض الخرائط والصور الفوتوغرافية والرسوم التوضيحية
	* * *
	* *
	*

(ح)

قائمة الجداول والأشكال والرسوم البيانية والتوضيحية واللوحات والخرائط والصور في المجلد الأول من الرسالة

الموضوع	الصفحة
أولاً: الجداول:	
جدول رقم ١ - مكونات الوحدات الأرشيفية لبيت المال ضمن وثائق المالية بدار الوثائق القومية.	٣٣
جدول رقم ٢ - وثائق البيع من أملاك بيت المال في عصر المالك الجراكسة التي لم يسبق نشرها من مجموعة الأرشيف التاريخي بوزارة الأوقاف.	٣٨
جدول رقم ٣ - وثائق البيع من أملاك بيت المال في عصر المالك الجراكسة التي لم يسبق نشرها من مجموعة دارالوثائق القومية.	٣٩
جدول رقم ٤ - بيان بوثائق التصرفات القانونية المختلفة التي تحمل فصول إنتقال بالبيع من أملاك بيت المال ولم يسبق نشرها .	٣٩
جدول رقم ٥ - بيان بوثائق عصر المالك الجراكسة في أرشيفات القاهرة موزعة حسب التصرفات القانونية المختلفة.	٤٠
جدول رقم ٦ - عدد وثائق بيع أملاك بيت المال في عصر المالك الجراكسة مقارناً بإجمالي وثائق البيع وإجمالي عدد الوثائق في عصر الجراكسة وفي العصور الوسطى بصفة عامة.	٤١
جدول رقم ٧ - بيان العلاقات النسبية بين أعداد الوثائق .	٤٢
جدول رقم ٨ - بيان بعدد الإشارات لوثائق بيع أملاك بيت المال الواردة في دفاتر الرزق الجيشية.	٤٣
جدول رقم ٩ - بيان بعدد الإشارات لوثائق بيع أملاك بيت المال الواردة في دفاتر الرزق الإحباسية.	٤٤
جدول رقم ١٠ - عدد الإشارات الى وثائق بيع أملاك بيت المال موزعة حسب العصور التاريخية والنسبة المئوية لوثائق كل عصر إلى الإجمالي .	٤٥
جدول رقم ١١ - توزيع الوثائق على الفترات التاريخية المختلفة في العصور الوسطى.	٤٦
جدول رقم ١٢ - جدول يبين عدد دروج كل وثيقة وحالتها .	٥٤
جدول رقم ١٣ - بيان بمادة الكتابة والحد الأقصى لأبعاد الدرج في كل وثيقة.	٦٣
جدول رقم ١٤ - توزيع وثائق بيع أملاك بيت المال التي سبق نشرها وفقاً لمادة الكتابة.	٦٤
جدول رقم ١٥ - توزيع وثائق بيع أملاك بيت المال المفقودة والتي وردت إشارات إليها في دفاتر الرزق الجيشية والإحباسية وفقاً لمواد الكتابة .	٦٤

الصفحة	الموضوع
٦٥	جدول رقم ١٦ - توزيع الوثائق لمواد الكتابة المختلفة على فترات زمنية .
٧١	جدول رقم ١٧ - فهرسة الأختام المطبوعة على الوثائق.
٨١	جدول رقم ١٨ - أسلوب اختصار الأرقام والمصطلحات فى إيصالات بيت المال .
٩٥	جدول رقم ١٩ - بيان بموضوع التصرفات القانونية التالية للتصرف الأسمى وهو البيع من أملاك بيت المال.
٩٦	جدول رقم ٢٠ - بيان بموضوعات التصرفات القانونية المختلفة فى الوثائق التى تحوى إنتقالات بالبيع من أملاك بيت المال.
٩٧	جدول رقم ٢١ - بيان بعدد التصرفات الواردة فى الوثائق مقسمة على الموضوعات .
٩٩	جدول رقم ٢٢ - بيان بأطراف التصرف القانونى فى البيوع من أملاك بيت المال.
١٠٢-١٠١	جدول رقم ٢٣ - بيان بأنواع الإسجلات وأسماء القضاة الموثقين ووظائفهم فى وثائق البيع من أملاك بيت المال .
١٠٤	جدول رقم ٢٤ - بيان بكتاب وثائق البيع من أملاك بيت المال .
١٠٦	جدول رقم ٢٥ - بيان بعدد الشهود فى الوثائق.
١٧٦	جدول رقم ٢٦ - تطور المبالغ المحصلة من الجزية فى مصر فى ق ٧ و ق ٩ هـ.
١٨٧	جدول رقم ٢٧ - بيان بأثمان العقارات المباعة من أملاك بيت المال إبان عصر المماليك الجراكسة.
٢٢٣-٢٢١	جدول رقم ٢٨ - بيان بأسماء وكلاء بيت المال ومذاهبهم وتواريخ ولايتهم ووثائق كل منهم .
٢٣٣	جدول رقم ٢٩ - بيان بأسماء كتاب بيت المال منذ منتصف القرن التاسع الهجرى حتى نهاية عصر المماليك الجراكسة وفترة ولاية كل منهم.
٢٥٠	جدول رقم ٣٠ - بيان الوضع الأسمى للأراضى المباعة من أملاك بيت المال .
٢٥٠	جدول رقم ٣١ - بيان بالوضع الأسمى للأراضى المباعة فى عصر المماليك الجراكسة من واقع الدفاتر العثمانية (دفاتر الرزق الجيشية والأحباسية فى العصر العثمانى).
٢٥٨	جدول رقم ٣٢ - بيان بالقيمة المستظهر ونسبتها فى وثائق بيع أملاك بيت المال.
٢٥٩	جدول رقم ٣٣ - بيان بتواريخ المراحل المختلفة لإجراءات بيع أملاك بيت المال فى الوثائق المنشورة بالملحق الثانى من ملاحق هذه الرسالة.
٢٦٧-٢٦٦	جدول رقم ٣٤ - توزيع وثائق بيع أملاك بيت المال على فترات حكم كل سلطان من سلاطين عصر المماليك الجراكسة.
٢٦٩	جدول رقم ٣٥ - معدلات بيع أملاك بيت المال فى عصور سلاطين دولة المماليك الجراكسة.

الصفحة	الموضوع
٢٧١	جدول رقم ٣٦ - ترتيب عصور سلاطين المالك وفقاً لعصور الوثائق ومعدلات البيع.
٢٧٢	جدول رقم ٣٧ - التوزيع العددي والنسبي لبيع أملاك بيت المال على عصر المالك الجراكسة .
٣٠١-٢٨٠	جدول رقم ٣٨ - جدول بالعمليات العسكرية الخارجية والداخلية فى زمن المالك الجراكسة وعدد وثائق بيع أملاك بيت المال .
٣٠٣	جدول رقم ٣٩ - العلاقة بين بيع أملاك بيت المال والعمليات العسكرية الداخلية والخارجية فى عصر المالك الجراكسة.
٣١٧	جدول رقم ٤٠ - متوسط أسعار صرف العملات المختلفة فى عصر المالك الجراكسة.
٣١٨	جدول رقم ٤١ - تطور الأسعار القياسية لسف العملات المختلفة فى عصر المالك الجراكسة والسعر القياسى للعملات فى ذلك الوقت.
٣٢٠	جدول رقم ٤٢ - تطور أثمان القمح فى عصر المالك الجراكسة والسعر القياسى له .
٣٢٤	جدول رقم ٤٣ - ترتيب فترة عصر المالك الجراكسة حسب مؤشر الأزمة الإقتصادية وفقاً لسعر الصرف الثابت والمتغير للدرهم .
٣٢٥	جدول رقم ٤٤ - الفترات الزمنية لعصر المالك الجراكسة مرتبة حسب معدلات البيع والعمليات العسكرية ومؤشر الأزمة الإقتصادية .
٣٢٩	جدول رقم ٤٥ - توزيع حالات الإنعام بالثمن على فترات عصر المالك الجراكسة.
٣٣٠	جدول رقم ٤٦ - توزيع حالات الإنعام بالثمن على فترات حكم سلاطين المالك الجراكسة.
٣٣٦	جدول رقم ٤٧ - بيان بالتصرف القانونى التالى للبيع من أملاك بيت المال .
٣٤٠	جدول رقم ٤٨ - توزيع عدد حالات البيع وعدد المشترين على الفئات الإجتماعية.
٣٤٤	جدول رقم ٤٩ - مقدار التغير فى توزيع الأرض على فئات الملاك بعد التصرف التالى للبيع من أملاك بيت المال .
٣٤٥	جدول رقم ٥٠ - توزيع حالات إنتقال الملكية بعد الشراء من بيت المال على الفئات المختلفة.

* * *

ثانياً: الأشكال:

١٣٦	شكل رقم ١ - تقسيم الصيغ الواردة فى وثائق البيع من أملاك بيت المال .
١٦٧	شكل رقم ٢ - العلاقة بين موارد بيت المال الأصلية وموارده الجديدة.
١٦٨	شكل رقم ٣ - تقسيم موارد بيت المال الشرعية على أساس دورية الجباية فى مصر .

الصفحة	الموضوع
١٦٩	شكل رقم ٤ - تقسيم موارد بيت المال وفقاً لدرجة إنتظامها.
١٩٤	شكل رقم ٥ - تقسيم موارد الدولة الإسلامية وفقاً للأساس التشريعى الذى تستند إليه .
١٩٥	شكل رقم ٦ - تقسيم الموارد الشرعية لبيت المال وفقاً لطبيعة الجهة التى تجبى عنها الضرائب.
١٩٦	شكل رقم ٧ - تقسيم الموارد الشرعية لبيت المال وفقاً لصفة المسددين لها .
٢٠٠	شكل رقم ٨ - أبواب الإنفاق الرئيسية لبيت المال.
٢٠٧	شكل رقم ٩ - أوجه إنفاق بيت المال .
٢٥٦	شكل رقم ١٠ - رسم توضيحي لمراحل بيع أملاك بيت المال وما يصدر من محررات ووثائق فى كل مرحلة.

* * *

ثالثاً: الرسوم البيانية:

٢٧٣	رسم بياني رقم ١ - توزيع عدد وثائق البيع على سنوات عصر المماليك الجراكسة.
٣٠٤	رسم بياني رقم ٢ - العلاقة بين عمليات البيع من أملاك بيت المال والعمليات العسكرية.
٣١٩	رسم بياني رقم ٣ - العلاقة بين العملات الذهبية فى النصف الأول من عصر المماليك الجراكسة .
٣٢١	رسم بياني رقم ٤ - تطور الأسعار القياسية للقمح فى حالة سعر الصرف الثابت للدرهم.
٣٢٢	رسم بياني رقم ٥ - تطور الأسعار القياسية للقمح فى حالة سعر الصرف المتغير للدرهم.

* * *

* *

*

(ل)

المجلد الثاني

من الرسالة

الصفحة

الموضوع

أولاً: الجداول:

جدول رقم ١ -	قائمة بوثائق بيع أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة .	٣١-٢
جدول رقم ٢ -	قائمة بوثائق البيع من أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة التى وردت إشارات لها فى دفاتر الرزق العثمانية دون تحديد لتاريخ الوثيقة .	٣٤-٣٢
جدول رقم ٣ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطور فى الوثيقة ٧١ ج أوقاف .	٣٨
جدول رقم ٤ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطور فى الوثيقة ٥٥ ج أوقاف.	٦٠
جدول رقم ٥ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ٨٩/١٥ م.	٦٩
جدول رقم ٦ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ١١١/١٨ م.	١٠٨
جدول رقم ٧ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ١٣٨/٢٢ م.	١٣٧
جدول رقم ٨ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ١٢٢/٢٠ م.	١٧٠
جدول رقم ٩ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف.	١٩٥
جدول رقم ١٠ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف.	٢١٥
جدول رقم ١١ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ٤٤٣ ج أوقاف	٢٣٨
جدول رقم ١٢ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ١٥٦/٢٤ م.	٢٥٧
جدول رقم ١٣ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف.	٢٧٥
جدول رقم ١٤ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ٢٢٦/٣٦ م.	٢٩١
جدول رقم ١٥ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف.	٣٢٢
جدول رقم ١٦ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ٢٥١/٤٠ م.	٣٤٢
جدول رقم ١٧ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف.	٣٦٨
جدول رقم ١٨ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ٢٨٨/٤٤ م.	٣٩٣
جدول رقم ١٩ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف.	
جدول رقم ٢٠ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف.	
جدول رقم ٢١ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ٥١٧ ج أوقاف.	
جدول رقم ٢٢ -	بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ٥١٩ ج أوقاف.	

الموضوع

- جدول رقم ٢٣ - بيان بأبعاد درج الوثيقة ٥٥٦ ج أوقاف.
- جدول رقم ٢٤ - بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ٩٨ ج أوقاف.
- جدول رقم ٢٥ - بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ٤٤٦ ج أوقاف.
- جدول رقم ٢٦ - بيان بأبعاد الدروج وعدد سطورها فى الوثيقة ٤٥٢ ج أوقاف.
- ثانياً : اللوحات المصورة لنماذج من الوثائق المنشورة :**
- لوحة رقم ١ - باقى الدرج الأول من دروج الوثيقة ٧١ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٢ - الاسجال الحكمى للوقف بظاهر الوثيقة ٧١ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٣ - جزء من باطن الوثيقة ٥٥ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٤ - جزء من ظاهر الوثيقة ٥٥ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٥ - ختام صورة مكتوب التبائع فى الوثيقة ١٥/٨٩ م.
- لوحة رقم ٦ - باطنى الدرج الأول من دروج الوثيقة ١٨/١١١ م.
- لوحة رقم ٧ - ظاهر الدرج الأول من دروج الوثيقة ١٨/١١١ م.
- لوحة رقم ٨ - إيصال بيت المال المخيط بنهاية الدرج الأخير للوثيقة ١٨/١١١ م.
- لوحة رقم ٩ - جزء من ختام مكتوب التبائع فى الوثيقة ٢٢/١٣٨ م.
- لوحة رقم ١٠ - ظاهر الدرج الأخير فى الوثيقة ٢٢/١٣٨ م.
- لوحة رقم ١١ - إيصال بيت المال فى الوثيقة ٢٠/١٢٢ م.
- لوحة رقم ١٢ - باطن الدرج الأخير من دروج الوثيقة ٢٠/١٢٢ م.
- لوحة رقم ١٣ - الاسجال الحكمى للبيع فى ظاهر الوثيقة ٢٠/١٢٢ م.
- لوحة رقم ١٤ - إيصال بيت المال بأعلى الدرج الأول للوثيقة ٦٢١ ج أوقاف.
- لوحة رقم ١٥ - جزء من مكتوب التبائع بباطن الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف.
- لوحة رقم ١٦ - جزء من باطن الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف.
- لوحة رقم ١٧ - جزء من ظاهر الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف.
- لوحة رقم ١٨ - جزء من باطن الوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف.
- لوحة رقم ١٩ - جزء من ظاهر الوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٢٠ - جزء من باطن الوثيقة ٤٤٣ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٢١ - جزء من ظاهر الوثيقة ٤٤٣ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٢٢ - باطن الدرج الأول من دروج الوثيقة ٢٤/١٥٦ م.

(ن)

الصفحة

الموضوع

- لوحة رقم ٢٣ - ختام الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٢٤ - باطن الدرج الأول الوثيقة ٣٦/٢٢٦ م.
- لوحة رقم ٢٥ - ختام مكتوب التبایع فی الوثيقة ٣٦/٢٢٦ م.
- لوحة رقم ٢٦ - ظاهر الوثيقة ٣٦/٢٢٦ م.
- لوحة رقم ٢٧ - إيصال بيت المال فی الوثيقة ٣٦/٢٣٠ م.
- لوحة رقم ٢٨ - افتتاح الأسجال الحكمی بظاهر الوثيقة ٣٦/٢٣٠ م.
- لوحة رقم ٢٩ - إيصال بيت المال ملصق بأعلى الدرج الأول بالوثيقة ٤٠/٢٥١ م.
- لوحة رقم ٣٠ - جزء من باطن الوثيقة ٤٠/٢٥١ م.
- لوحة رقم ٣١ - جزء من مكتوب التبایع بباطن الوثيقة ٤٠/٢٥١ م.
- لوحة رقم ٣٢ - فصل إيقاف بظاهر الوثيقة ٤٠/٢٥١ م.
- لوحة رقم ٣٣ - إيصال بيت المال بالوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف .
- لوحة رقم ٣٤ - الدرج الأول من الدروج السليمة فی الوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٣٥ - الدرج الأول من دروج الوثيقة ٤٤/٢٨٨ م.
- لوحة رقم ٣٦ - جزء من ظاهر الوثيقة ٤٤/٢٨٨ م.
- لوحة رقم ٣٧ - إيصال بيت المال ملصق بأعلى الدرج الأول للوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٣٨ - افتتاح مكتوب التبایع فی الوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٣٩ - جزء من باطن الوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٤٠ - ختام مكتوب التبایع فی الوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٤١ - ختام كتاب الوقف بباطن الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٤٢ - ظاهر الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٤٣ - باقى النص المدون بظاهر الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٤٤ - الدرج الأول من الوثيقة ٥١٧ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٤٥ - جزء من الوثيقة ٥١٩ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٤٦ - ظاهر الدرج الأول من الوثيقة ٥١٩ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٤٧ - باطن الدرج الأول من الوثيقة ٤٤٦ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٤٨ - ختام مكتوب التبایع بباطن الوثيقة ٤٤٦ ج أوقاف.

(س)

الصفحة

الموضوع

- لوحة رقم ٤٩ - باطن الدرج الأول من الوثيقة ٤٥٢ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٥٠ - جزد من كتاب الاستبدال بباطن الوثيقة ٤٥٢ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٥١ - ظاهر الوثيقة ٤٥٢ ج أوقاف.
- لوحة رقم ٥٢ - وثيقة بيع من أملاك بيت المال من غرناطة .
- لوحة رقم ٥٣ - وثيقة بيع من أملاك بيت المال من القدس.
- لوحة رقم ٥٤ - صفحتى الفهرست فى دفتر خامس الغربية جيشى.
- لوحة رقم ٥٥ - صفحتان متقابلتان من دفاتر خامس الغربية جيشى.
- لوحة رقم ٥٦ - صفحتان متقابلتان من دفتر خامس الغربية جيشى.
- لوحة رقم ٥٧ - صفحة من دفتر ١٢٠٦ أوقاف.
- لوحة رقم ٥٨ - صفحة الفهرست بدفتر أول البهنساوية أحباسى.
- لوحة رقم ٥٩ - صفحتان متقابلتان من دفتر الغربية جيشى.
- لوحة رقم ٦٠ - صفحتان متقابلتان من دفتر القوصية أحباسى.
- ثالثاً: الاشكال:**
- شكل رقم ١ - شعب سلاطين الممالك الجراكسة وعلاقاتهم ببعضهم.
- رابعاً: الخرائط:**
- خريطة رقم ١ - المواقع المختلفة لبيت المال فى مصر فى العصور الوسطى.
- خريطة رقم ٢ - دولة الممالك الجراكسة والدول المحيطة بها عند تأسيسها فى أواخر القرن الثامن الهجرى.
- خريطة رقم ٣ - دولة الممالك الجراكسة والدول المحيطة بها قبل سقوطها فى أوائل القرن العاشر الهجرى.
- خريطة رقم ٤ - الأخطار التى أحاطت بدولة الممالك الجراكسة.
- خريطة رقم ٥ - طرق التجارة الرئيسية بين الشرق والغرب قبل كشف طريق رأس الرجاء الصالح.
- خريطة رقم ٦ - الكشف الجغرافية فى أواخر القرن ٩هـ وأوائل القرن ١٠هـ. (١٥ - ١٦م).
- خامساً: الصور الفوتوغرافية:**
- صورة رقم ١ - نماذج للتلغ الذى أصاب الوثيقة ٥٥ ج أوقاف.
- صورة رقم ٢ - نماذج للتلغ الذى أصاب الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف.

(ع)

الصفحة

الموضوع

- صورة رقم ٣ - نماذج للتلف الذي أصاب الوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف.
- صورة رقم ٤ - نماذج للتلف الذي أصاب الوثيقة ٥١٧ ج أوقاف.
- صورة رقم ٥ - المقامة الفراتية من رسم الواسطي.

سادساً: الرسوم التوضيحية :

- رسم توضيحي رقم ١ - الزخارف المضغوطة على الغلاف الجلد لدفتر شبين الكوم جيشي.
- رسم توضيحي رقم ٢ - الزخارف المضغوطة على الغلاف الجلد لدفتر إبيار وجزيرة بني نصر جيشي
- رسم توضيحي رقم ٣ - الزخارف المضغوطة على الغلاف الجلد لدفتر أطفيح جيشي.
- رسم توضيحي رقم ٤ - الزخارف المضغوطة على الغلاف الجلد لدفتر الفيوم جيشي.

* * *

* *

*

التقديم

(ف)

المقدمة

موضوع هذه الرسالة هو دراسة وثائق بيع أملاك بيت المال فى عصر الماليك الجراكسة ، مع نشر وتحقيق لبعض تلك الوثائق .

ويرجع السبب فى اختيار هذا الموضوع إلى أنه موضوع جديد ولم تسبق دراسته بشكل مستقل ومتكامل ، سواء فى مجال الدراسات الوثائقية أو فى مجال دراسات النظم والحضارة ؛ حيث تنصب الدراسة هنا على نوع محدد من الوثائق التى تسجل تصرفاً قانونياً له خصوصيته ، وهو البيع من أملاك بيت المال ، كما أنه تصرف كانت له آثاره بعيدة المدى على المجتمع المصرى فى عصر الماليك الجراكسة ، خاصة عندما كانت تلك البيوع تتعلق بالأراضى الزراعية المملوكة للدولة.

أما اختيار عصر الماليك الجراكسة بالتحديد كفترة للدراسة ، فيرجع إلى أنه العصر الذى وصلتنا منه بالفعل مجموعة كبيرة من وثائق بيع أملاك بيت المال ، تصلح لإتخاذها كموضوع لدراسة مفصلة يمكن الخروج منها بنتائج تتعلق بالتطور الدبلوماسى لهذا النوع من الوثائق.

وتسعى هذه الرسالة إلى دراسة وثائق بيع أملاك بيت المال فى عصر الماليك الجراكسة ، دراسة دبلوماسية شاملة ، تجمع بين دراسة الشكل الخارجى والشكل الداخلى للوثائق ، مع محاولة دراسة إيصالات بيت المال التى تلتصق على هذا النوع الفريد من الوثائق ، والتعرف على التطور الذى لحق بهذه الإيصالات خلال تلك الفترة موضوع الدراسة .

وتقودنا دراسة هذه النوعية من الوثائق إلى دراسة موسعة فى التنظيمات المالية والإدارية ، وفى الأوضاع الإقتصادية والعسكرية فى ذلك العصر ، لنقدم بذلك نموذجاً لاستخدام الوثائق فى الدراسات الخاصة بتاريخ النظم إبان العصور الوسطى.

* * *

فمن ناحية تكشف هذه الوثائق عن تفاصيل عديدة فى النظام الإدارى والمالى فى مصر فى أواخر العصور الوسطى ، كما تكشف الكثير من التفاصيل الجديدة عن بيت المال ونظام العمل فيه ، وهى تفاصيل لم يرد ذكرها فى كثير من المصادر التاريخية الروائية المعروفة فبيت المال من المؤسسات التى يكتنف تاريخها الغموض ، وقد تلقى هذه الوثائق الضوء على بعض جوانب عمل هذه المؤسسة ، واختصاصات موظفيها ، وحدود سلطاتهم ، والمسميات المختلفة للوظائف الكبرى فى بيت المال ، وأسماء من تولوها فى عصر الماليك الجراكسة ، خاصة وأن الوثائق تغطى فترة طويلة من ذلك العصر ، كما تساعد هذه الوثائق فى كشف حدود سلطات ولى الأمر على أملاك

(ص)

بيت المال ، والعلاقة بين بيت مال المسلمين وغيره من الإدارات والمؤسسات المالية فى الدولة.

علاوة على ذلك فإن الدراسة تقدم لنا صورة تفصيلية لحركة إنتقال ملكية الأراضى الزراعية فى مصر فى عصر المماليك الجراكسة ، ونوعية الملاك الذين إنتقلت إليهم بعض هذه الأراضى.

هذا فضلاً عما تحتوية الوثائق من أسماء للقرى والبلدان ، وعدد من المصطلحات المختلفة الأنواع المستخدمة فى وثائق بيت المال.

* * *

وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على سؤاليين رئيسيين :

السؤال الأول : هو هل شهد عصر المماليك الجراكسة تزايداً فى البيع من أملاك بيت المال ، بحيث شكل البيع فى ذلك العصر ظاهرة ميزته عن غيره من العصور فى ذلك المجال ؟.

السؤال الثانى : ما هو السبب فى بيع أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة ، رغم اختلاف الفقهاء حول مشروعيتها ؟ وهل كانت الظروف التى عاشتها مصر فى ذلك العصر ، خاصة الأخطار الخارجية التى أحاطت بها والتى تواكبت مع أزمة مالية طاحنة ، هى السبب الكامن وراء هذه البيوع ، كما تشير إلى ذلك الوثائق ؟ ، أم أنه كانت هناك أسباب أخرى خافية لا نعرفها وراء عمليات البيع ؟.

* * *

إن موضوع الدراسة بهذه الصورة لم يُسبق إليه ، إلا أن هناك بعض الدراسات المهمة فى تخصص الوثائق تناولت هذا الموضوع ، وألمحت إلى أهمية هذا النوع من الوثائق ؛ ومن هذه الدراسات الدراسة التى قام بها الأستاذ الدكتور / عبد اللطيف إبراهيم ، بعنوان « من وثائق التاريخ العربى » والتى نشر فيها وثيقة وقف الأمير يشبك من مهدى الدوادار (الوثيقة ١٨٨/٢٨م) وهى وثيقة وقف على القعلة التى بناها الأمير يشبك بالسلسلة بالإسكندرية وعلى مصارف أخرى ، وقد لفت أ.د. / عبد اللطيف إبراهيم ، الأنظار فى هذه الدراسة إلى عدد من هذه الوثائق الفريدة المتعلقة ببيع أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة ، وقد استفدت كثيراً من هذه الدراسة فى وضع خطة هذه الرسالة ، وفى جميع مراحل عملى فيها .

ومنها كذلك رسالة الدكتوراة التى أعدها د. / زينب محفوظ هنا ، تحت إشراف أ.د. / عبد اللطيف إبراهيم ، وأجيزت سنة ١٩٧٥م ، وموضوعها « وثائق البيع فى مصر خلال العصر المملوكى » ؛ ففضلاً عن أهمية هذه الرسالة فى دراسة البيع كتصرف قانونى بشكل عام ، فقد نشرت د. / زينب محفوظ ، فى ملاحق رسالتها مجموعة

(ق)

من وثائق البيع التى ترجع إلى عصر المماليك بشقيه البحرى والجركسى ، وكان من بين هذه الوثائق بعض وثائق البيع من أملاك بيت المال ، التى درست الباحثة بعض نماذجها ، وقد ناقشت هنا بعض الإستنتاجات التى توصلت إليها د. / زينب محفوظ ، فى دراستها.

ومن هذه الدراسات ، ثلاث دراسات ، للأستاذ الدكتور / عبد اللطيف إبراهيم ، أولها بعنوان « وثيقة بيع دراسة ونشر وتحقيق » ، والثانية بعنوان « من وثائق دير سانت كاترين : ثلاث وثائق فقهية » أما الدراسة الثالثة فهى « من الوثائق العربية فى العصور الوسطى : خمس وثائق شرعية » ؛ وهذه الدراسات الثلاثة من الأعمال الرائدة فى مجال دراسة وثائق البيع بشكل عام . وقد أستفدت منها استفادة كبيرة فى الدراسة الدبلوماسية التى تشغل الفصل الثانى من فصول هذه الرسالة.

* * *

منهج البحث وخطوات الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخى - الذى يتبعه الوثائقى - فى دراسة مجموعة وثائق البيع من أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة ، حيث قمت بنشر وتحقيق مجموعة من الوثائق الجديدة - التى لم يسبق نشرها من قبل - نشرأ كاملاً مع دراستها دراسة دبلوماسية نقدية مفصلة ، من حيث الشكل ظاهراً وباطناً .

هذا إلى جانب إخضاع مجموعة الوثائق كشكل للدراسة التاريخية ، بشقيها التحليلى والتركيبى ، أى إخضاع الوثائق لعملية النقد الداخلى والخارجى وتحليل عناصر نصوصها ، ثم إقامة بناء تاريخى معتمداً على استخلاص النتائج والشواهد التاريخية من هذه المجموعة الفريدة من الوثائق ، وربطها بغيرها من النتائج المستخلصة من المصادر التاريخية الأصلية المعاصرة ، أو من دراسة الدفاتر والوثائق الأخرى التى ترتبط بالموضوع ، كل ذلك بهدف الوصول إلى مجموعة من الحقائق التاريخية الجديدة ، أو تصحيح بعض الحقائق التاريخية ، أو التأكيد على بعضها الآخر ، وذلك فيما يتعلق بالنظم المالية والإدارية ، أو بالأوضاع الإقتصادية والإجتماعية فى عصر المماليك الجراكسة .

أما الخطوات التى أتبعتها فى الدراسة فهى :

أولاً : حصر الوثائق المحفوظة فى أرشيفات القاهرة ، والتى تتعلق ببيت المال ، أو تلك التى ترد فيها إشارات إلى وثائق لم تصلنا تتعلق ببيع أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة .

ثانياً : نشر الوثائق الجديدة التى لم تنشر من قبل وإقامة نصوصها ، بتحقيقها تحقيقاً علمياً دقيقاً .

(ر)

ثالثاً : دراسة الوثائق دراسة دبلوماسية كاملة من حيث الشكل الخارجى والشكل الداخلى للوثائق ولإيصالات بيت المال.

رابعاً : دراسة الوثائق دراسة تحليلية اعتماداً على قواعد المنهج الأستردادى التاريخى فى نقد النصوص .

خامساً : تكوين الإستنتاجات والإستخلاصات التاريخية اعتماداً على الشواهد والحقائق المستخلصة من الوثائق ، مع مقارنتها بما ورد فى غيرها من المصادر التاريخية الروائية ، وغيرها من المصادر المقصودة وغير المقصودة.

وقد إنقسمت الرسالة بعد هذه المقدمة إلى قسمين ، يشتمل كل منهما على فصلين ؛ ثم خاتمة ، وستة ملاحق .

القسم الأول يضم الدراسة الأرشيفية والدبلوماسية وهو من فصلين :

الفصل الأول : بعنوان : « وثائق بيت المال فى أرشيفات القاهرة »

ويتضمن هذا الفصل دراسة لوثائق بيت المال ما وصل إلينا منها وما كان يفترض أن يصل ، وفيه محاولة للتعرف على مصير وثائق بيت المال فى مصر فى عصر المماليك الجراكسة ، مع رصد لوثائق البيع من أملاك بيت المال فى ذلك العصر ، خاصة ما تحتفظ به أرشيفات القاهرة ، وينتهى الفصل بتحديد الوثائق الجديدة التى يتم نشرها لأول مرة فى ملاحق هذه الرسالة.

أما الفصل الثانى : وعنوانه « دراسة دبلوماسية لوثائق بيع أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة »

فيحوى الدراسة الدبلوماسية الكاملة للوثائق المنشورة فى ملاحق هذه الرسالة ، وهى دراسة لمجموعة الخصائص الخارجية للوثائق ، أو شكلها الخارجى ، الذى يشمل خصائصها المادية ، كالموارد التى كتبت عليها الوثائق ، والمواد التى كتبت بها ، وطريقة إخراجها ، والخط واللغة والأسلوب .

بالإضافة إلى دراسة مجموعة الخصائص الداخلية للوثائق ، أو شكلها الداخلى كموضوعها وأشخاصها وأسلوب تحريرها وأقسامها الرئيسية وأجزائها الفرعية ، والصيغ الدبلوماسية والفقهية التى صيغت بها.

والقسم الثانى من أقسام الرسالة يختص بالدراسة الحضارية فى تاريخ النظم ، ويضم الفصلين الثالث والرابع من فصول الرسالة .

الفصل الثالث عنوانه « مؤسسة بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة فى ضوء الوثائق »

(ش)

وهذا الفصل محاولة لإزاحة الغموض عن تاريخ مؤسسة بيت المال ، خاصة فى عصر المماليك الجراكسة .
أعتماداً على دراسة وثائق البيع من أملاك بيت المال.

ويتناول هذا الفصل بالدراسة موارد بيت المال ومصارفه ، ثم نظام العمل فى بيت المال فى مصر فى عصر
المماليك الجراكسة .

**أما الفصل الرابع والأخير فيدور حول « دوافع التصرف بالبيع فى أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة
ونتائجه »**

ويناقش هذا الفصل مبررات بيع أملاك بيت المال كما وردت فى الوثائق ، فى محاولة للتحقق من صحة هذه
المبررات ومطابقتها لواقع الحال ، كما يلقى الضوء على النتائج التى ترتبت على بيع أملاك بيت المال فى عصر
المماليك الجراكسة .

وتشمل خاتمة الرسالة عرضاً لأهم النتائج الجديدة ، التى أنتهت إليها الدراسة .

وبلى الخاتمة قائمة المصادر والمراجع ، ثم الملاحق الستة للرسالة التى تتضمن : حصر لوثائق بيع أملاك بيت
المال فى عصر المماليك الجراكسة ما وصل إلينا منها وما فقد؛ ثم نشر وتحقيق خمس وعشرين وثيقة جديدة لم تنشر
من قبل نشرها كاملاً مع بعض التعليقات العلمية ؛ ومعها مجموعة من صور الوثائق المنشورة فى ملاحق الرسالة ،
وعدد من القوائم والكشافات التى تضم تراجم بعض الأعلام الذين ورد ذكرهم فى الوثائق ، وأسماء البلدان ،
والقرى التى تم بيعها أو بيع بعض أراضيها وقوائم ببعض المصطلحات التى وردت فى الوثائق مع التعليق عليها ،
وأخيراً مجموعة من الخرائط والصور الفوتوغرافية .

وقد دعمت الرسالة بعدد من الجداول والرسوم البيانية والأشكال التوضيحية الموزعة بين صفحات الدراسة ،
والتي حللت فيها المادة المستخلصة من الوثائق فى محاولة للوصول إلى النتائج من خلال التحليل الرقمى.

* * *

أما مصادر الرسالة ومراجعها فهى كثيرة ومتنوعة بعضها مصادر وثائقية ، والبعض الآخر مصادر فى التاريخ
والفقه والنظم واللغة ، إلى جانب مجموعة كبيرة من الدراسات والأبحاث الحديثة فى مجالات متنوعة أهمها الوثائق
والتاريخ والفقه وقد جمعتها قائمة المصادر والمراجع فى نهاية المجلد الأول من الرسالة . إلا أن أهم مصادر الدراسة
على الإطلاق بعد وثائق البيع من أملاك بيت المال ، كانت دفاتر الرزق الجيشية والرزق الإحباسية التى دونت فى
العصر العثمانى ، والتى نقلت مؤخراً إلى دار الوثائق القومية ، وقد عثرت فى هذه الدفاتر على بيانات عظيمة

(ت)

الأهمية عن وثائق البيع من أملاك بيت المال التي ترجع إلى عصر الماليك الجراكسة ، وهي وثائق ضاع القسم الأكبر منها ، وقد وجدت في هذه الدفاتر مادة ثرية عن وضع الملكية الزراعية في مصر في عصر الجراكسة ، حيث إن البيانات المسجلة في هذه الدفاتر نقلت مباشرة من دفاتر الماليك الجراكسة .

وقد اكتشفت هذا المصدر المهم بعد أن أوشكت على الإنتهاء من الرسالة تماماً ، الأمر الذي ترتب عليه إعادة كتابة بعض فصول هذه الرسالة مرة أخرى في ضوء الحقائق الجديدة التي تكشف لي ، والتي غيرت نتائج البحث تغييراً جوهرياً ، الأمر الذي أستغرق عاماً كاملاً من البحث وإعادة الصياغة ؛ وفي حدود علمي فإن هذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها دفاتر الروزنامة العثمانية كمصدر لدراسة تاريخ مصر في عصر الماليك الجراكسة ، وهذه الدفاتر مصدر غني بالبيانات التي يمكن أن تسهم في إعادة كتابة تاريخ مصر في ذلك العصر من جديد.

* * *

* *

*

القسم الأول

الدراسة الأرشيفية والدبلوماسية

القسم الأول

الدراسة الأرشفية والدبلوماسية

الفصل الأول : وثائق بيت المال فى أرشيفات القاهرة

الفصل الثانى : دراسة دبلوماسية لوثائق بيع أملاك بيت المال فى
عصر المماليك الجراكسة

القسم الأول

الدراسة الأرشيفية والدبلوماسية

يتضمن القسم الأول من هذه الرسالة دراسة الوثائق من الناحيتين الأرشيفية والدبلوماسية ، وذلك فى فصلين :

يحمل الفصل الأول عنوان : « وثائق بيت المال فى أرشيفات القاهرة » ، إذ يبدأ هذا الفصل بمحاولة لبناء تصور نظرى للحجم المفترض لوثائق بيت المال ونوعياتها المختلفة ، من خلال التعرف على ما كانت تصدره هذه المؤسسة من وثائق فى سياق عملها ، وذلك فى ضوء ماورد فى مختلف المصادر التاريخية .

ويشمل هذا الفصل أيضا إشارة لاهم مجموعات وثائق بيت المال الموجودة بالفعل فى أرشيفات العالم الإسلامى ؛ ثم ينصب البحث على تحديد وثائق بيت المال مختلف أماكن حفظ الوثائق بالقاهرة ، خاصة ما يتعلق منها بالبيع من أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة ، مع محاولة لرصد الوثائق التى فُقدت ولم تصل إلينا ، وذلك من خلال تتبع مايرد من إشارات إليها فى بعض وثائق الوقف والبيع المعاصرة لها أو اللاحقة بها ، أو الإشارات التى وردت فى بعض دفاتر الروزنامة التى ترجع الى العصر العثمانى ، أو تلك التى وردت فى بعض المصادر التاريخية.

كما يشتمل هذا الفصل كذلك على عدد من الجداول لترتيب هذه الوثائق ترتيبا زمنيا وفقا لتسلسلها التاريخى من الأقدم الى اللاحث ، وترتيبها مكانيا حسب أماكن حفظها ، مع تحديد النسب المثوية لوثائق البيع من أملاك بيت المال إلى إجمالى وثائق البيع ، وإلى إجمالى وثائق عصر المماليك الجراكسة بصفة عامة.

* * *

أما الفصل الثانى ويحمل عنوان : « دراسة دبلوماسية لوثائق بيع أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة » ؛ فيتضمن دراسة كاملة للخصائص الخارجية والداخلية لمجموعة من وثائق البيع من أملاك بيت المال التى ترجع الى عصر المماليك الجراكسة ، وهى تلك المجموعة التى لم تُنشر من قبل ، وتضمها ملاحق هذه الرسالة ، وعددها خمس وعشرون وثيقة.

وتشمل دراسة الخصائص الخارجية : كل مايتعلق بالعناصر المادية فى الوثائق ، كحالة الوثيقة ، والمادة التى كتبت عليها ، والمادة التى كتبت بها ، وشكلها ، وكذلك دراسة أسلوب إخراجها.

أما دراسة الخصائص الداخلية فتشمل : كل ما يتعلق بموضوع الوثائق وأشخاصها ، الى جانب تحليل الوثائق الى اقسامها الرئيسية والفرعية ، ودراسة الصيغ الشروطية والدبلوماسية فيها.

وفى هذا الفصل كذلك دراسة پاليوجرافية للوثائق مع التركيز على الدراسة الپاليوجرافية لایصالات بيت المال.

وتتخلل هذا الفصل مقارنة نتائج دراسة تلك الوثائق بنتائج دراسة الوثائق التى سبق نشرها لبيوع من أملاك بيت المال فى مصر فى نفس العصر، أو لوثائق ترجع الى عصور أخرى أو بلدان أخرى قدر الامكان.

* * *

* *

*

الفصل الأول

وثائق بيت المال في أرشيفات القاهرة

الفصل الأول

وثائق بيت المال فى أرشيفات القاهرة

أولا : وثائق بيت المال (مدخل عام)

١ - تدوين الوثائق المالية للدولة الإسلامية (عرض موجز) :

إهتم المسلمون منذ فترة مبكرة فى تاريخهم بتسجيل معاملاتهم المالية فى وثائق مكتوبة ، خاصة الديون التى نص القرآن الكريم على ضرورة كتابتها^(١) وتشير بعض الروايات التاريخية غير المؤكدة إلى تدوين بعض المعاملات المالية العامة كالغنائم والصدقات وخرص النخل^(٢) منذ العهد النبوى^(٣) ولكن من الثابت تاريخيا أن تسجيل موارد

(١) سورة البقرة (٢) ، آية ٢٨٢

حول تفسير الآية الكريمة ، واختلاف المفسرين فى مدى لزوم الكتابة فى المعاملات المالية ، وأسباب نزول الآية ، أنظر: الطبرى (ابو جعفر محمد بن جرير) ت ٣١٠ هـ : تفسير الطبرى ، جامع البيان عن تأويل آى القرآن ، تحقيق محمود شاکر ، ط ٢ ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩ ، ج ٤ ، خرص ٣١٠ - ٣١٨ .

القرطبى (ابو عبد الله محمد بن أحمد الانصارى) ت ٦٧١ هـ : الجامع لأحكام القرآن ، تصحيح إبراهيم اطفيش ، ط ٢ ، دار الكتاب العربى عن طبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ج ٣ ، ص ٣٧٦ - ٤٠٦ .

ابن كثير الدمشقى (عماد الدين ابو الفدا اسماعيل القرشى) ت ٧٧٤ هـ تفسير القرآن العظيم ، دار المعرفة بيروت ، ١٩٨٤ ، ج ١ ، ص ٣٣٣ - ٣٣٧ .

(٢) خرص الشبى : حزره وقدره بالظن ، ويقال خرص النخل والكرم اى حزر ما عليه من الرطب تمراً ومن العنب زبيباً .

ابن منظور (ابو الفضل جمال الدين محمد بن محمد بن محمد بن مكرم الافريقى المصرى) ت ٧١١ هـ : لسان العرب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، القاهرة، ١٩٦٦ مادة خرص .

إبراهيم أنيس وآخرين : المعجم الوسيط ، ج ٢ ، مجمع اللغة العربية ، بالقاهرة ١٩٧٣ ، مادة خرص .

(٣) تذكر بعض المصادر أن من بين كتاب الرسول (ﷺ) من كتب له الغنائم كمعيقب بن أبى فاطمه ، أو الصدقات كازبير بن العوام وجهيم بن الصلت ، أو خرص النخل كحذيفة بن اليمان ، كما ورد فى بعض كتب الحديث أن الرسول (ﷺ) حاسب بعض عماله على الصدقات ، وقد أورد القلقشندى بعض هذه الأخبار مع شكه فيها .

أنظر : الجهشيبارى (ابو عبد الله محمد بن عبدوس) ت ٣٣١ هـ : كتاب الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط ٢ ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٢ .

القضاعى (ابو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر) ت ٤٥٤ هـ : عيون المعارف وفنون أخبار الخلفاء ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، ١٧٧٩ تاريخ .

البخارى (ابو عبد الله محمد بن اسماعيل) ت ٢٥٧ هـ : كتاب الجامع الصحيح ، تحقيق لودلف هرقل مطبعة بريل ، ليدن ،

١٨٦٤ ، ج ١ ، ص ٣٨٢ .

- الدولة ونفقاتها ومجمل أمورها المالية تسجيلاً مكتوباً ومنظماً قد بدأ في عصر الخليفة الثاني عمر بن النورى (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب) ت ٧٣٣ هـ : نهاية الأرب فى فنون الأدب ، تصحيح أحمد الزين ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر عن طبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ج ٨ ، ص ١٩٢ .
- القلقشندي (ابو العباس أحمد بن على) ت ٨٢١ هـ : صبح الاعشى فى صناعة الانشا ، تصحيح محمد عبد الرسول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة ثانية مصورة عن المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ج ١ ، ص ٩١ .
- كما يشير الشك فى هذه الروايات أنها غير متواترة فى كثير من المصادر ، ولا أثر لها فى أهم كتب السيرة والمغازى والفتوح ، أو فى كتب الطبقات أو الحوليات المتقدمة ؛ وربما ترجع بعض هذه الروايات الى رغبة المتأخرين فى نسبة كل النظم الإسلامية إلى العصر النبوى ، أو الى قراءة غير دقيقة للروايات التاريخية أو نقل محرف لها ؛ فمراجعة هذه المصادر لا تجد إشارة الى اختصاص أى من كتاب الرسول (ﷺ) بكتابة الصدقات أو الغنائم ، كما لا توجد إشارة إلى كتابتها أصلاً فى عصره ، وإن كان قد ورد فى كتب الاموال والخراج أن الرسول (ﷺ) كتب إلى عماله كتاباً حدد فيه مقدار الصدقات ، الا انه لم يرد فيها ما يشير الى تدوين ما جمع منها . كما أن الرواية الواردة عن تعيين الرسول (ﷺ) خارصاً لنخيل خيبر لم تتضمن قيام هذا الخارص بكتابة تقديراته . ولم يرد فى ترجمة أى من الأربعة المشار إلى أنهم كتبوا المعاملات المالية العامة فى عصر الرسول ما يشير إلى ذلك فى المصادر المتقدمة . كذلك فإن ماورد فى صحيح البخارى حول محاسبة الرسول (ﷺ) لاحد عماله على الصدقات لا يحمل معنى المحاسبة الكتابية إطلاقاً .
- أما مخطوطة القضاءى المصدر الأول لهذه الروايات عند المتأخرين فسفقد أولها . وحول كتاب الرسول (ﷺ) ، أنظر : ابن سعد (ابو عبد الله محمد الزهرى) ت ٢٣٠ هـ : الطبقات الكبرى ، تحقيق إحسان عباس ، دار بيروت ، ودار صادر ، بيروت ، ١٩٥٧ ، ج ١ ص ٢٥٨-٢٩١ ، وح ٣ ، ص ١٠٠ - ١١٤ ، وج ٤ ، ص ١١٦-١١٨ .
- البلاذرى (احمد بن يحيى بن جابر) ت ٢٧٩ هـ : أنساب الأشراف ، تحقيق محمد حميد الله ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ج ١ ص ٥٣١ .
- _____ : كتاب فتوح البلدان ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ص ٥٨١ - ٥٨٢ .
- الطبرى (ابو جعفر محمد بن جرير) ت ٣١٠ هـ : تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم ط ٤ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ج ٣ ، ص ١٧٣ .
- ابن الأثير (عز الدين ابو الحسن على بن محمد الجزرى) ت ٦٣٠ هـ : أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، تحقيق محمد إبراهيم البنا وآخرين ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ج ١ ، ص ٣٦٩ وص ص ٤٦٨-٤٧٠ وح ٢ ص ص ٢٤٩-٢٥٢ ، وج ٥ ، ص ٢٤٠-٢٤١ .
- وحول كتاب الرسول بتحديد الصدقات ، أنظر : ابو يوسف (يعقوب بن إبراهيم) ت ١٨٢ هـ : كتاب الخراج ، تحقيق إحسان عباس ، ط ١ ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١٩٨ - ١٩٩ .
- ابن زنجويه (حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله) ت ٢٥١ هـ : كتاب الاموال ، تحقيق شاكر ذيب فياض ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، ١٩٨٦ ، ج ١ ، ص ٤٤٩ - ٤٧٦ .
- ابن هشام (ابو محمد عبد الملك) ت ٢١٣ هـ : سيرة النبى صلى الله عليه وسلم ، تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد ، دار التحرير للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ج ٦ ، ص ١٤٠٨-١٤١١ .
- الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٣ ، ص ١٢٠ - ١٢٢ .
- وحول موضوع خرس نخيل خيبر أنظر : ابن هشام : المصدر السابق ، ج ٥ ص ١١٥٣ . البلاذرى : فتوح البلدان ، ج ١ ص ٣٠ .
- الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٣ ص ٢٠ - ٢١ .

الخطاب (١٣-٢٣ هـ / ٦٣٤-٦٤٤م) عندما إتخذ قراره بتدوين الدواوين^(١).

هكذا سبقت المؤسسات المالية غيرها من مؤسسات الدولة الإسلامية فى الإعتماد على الوثائق فى أعمالها بشكل منتظم ، ومن هذه المؤسسات « بيت المال » الذى يعتبر ركنا أساسيا فى نظم الدول الإسلامية المتعاقبة ، لقد تطورت وظائفه وتغيرت عبر العصور ، ونشأت الى جانبه دواوين مالية أخرى ، إلا أنه استمر قائما ضمن البناء التنظيمى للإدارة المالية فى مختلف المجتمعات الإسلامية منذ القرن الأول الهجرى^(٢).

* * *

من المعروف انه منذ فترة مبكرة إعتمد « بيت المال » والدواوين المالية المختلفة للدولة الوثائق كمستندات للإثبات ، حتى قيل إن كاتب الاموال فوق الشاهد لانه « يحكم بقوله وحده وبما يخرج من ديوانه »^(٣).

ورغم أن المبدأ الاساسى فى الإثبات فى الشريعة الإسلامية، وفقا للرأى الغالب لدى فقهاء المسلمين ، هو إنكار حجية الشواهد المكتوبة كوسيلة للإثبات ، وعدم الاعتماد بها مالم تؤيدها البينة أو الشهادة الشفوية^(٤).

(١) تختلف الروايات حول تحديد السنة التى دون فيها عمر الديوان ، هل هى سنة ١٥ هـ ام سنة ٢٠ هـ ؟

حول الاختلاف فى تحديد تاريخ تدوين الديوان والسبب المباشر للتدوين أنظر على سبيل المثال :

ابو يوسف : المصدر السابق ، ص ١١٢-١١٥ وص ١٤٤ - ١٤٩.

البلاذرى : فتوح البلدان ، ج ٣ ، ص ٥٤٨ - ٥٦٥.

الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٣ ، ص ٦١٣ - ٦١٩ وج ٤ ، ص ١١٢ وص ٢٠٩ - ٢١١ .

الجهشيارى : المصدر السابق ، ص ١٦-١٧.

ابن زنجوية : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨٠٠ - ٨٠٢.

الماوردى (على بن محمد بن حبيب البصرى) ت ٤٥٠ هـ : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، ط ١ ، دار الفكر للطباعة

والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ١٧٢ - ١٧٥.

ابن خلدون (عبد الرحمن) ت ٨٠٨ هـ : المقدمة ، المكتبة التجارية بالقاهرة ، د.ت ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٢) أنظر الفصل الثالث من الرسالة.

(٣) البطلبيوسى (عبد الله بن محمد بن السيد) ت ٥٢١ هـ : الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد

المجيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ق ١ ، ص ١٤٣.

(٤) الاصل فى الشريعة الإسلامية أن الإثبات بالشهادة الشفوية ، وإن كان بعض الفقهاء ومنهم الإمام الشافعى - قد رأوا ضرورة

تدوين الشهادة لدى القاضى وختمها بعد أدائها شفاهاة ، حتى يمكن الرجوع اليها عند الحاجة. كما اختلف الفقهاء فى حجية

كتاب القاضى للقاضى فى إثبات الحقوق ، وفى القرن الماضى وأوائل هذا القرن أخذت القوانين واللوائح فى بعض البلدان

الاسلامية بحجية الأدلة الخطية تدريجا حتى أصبحت الآن وسيلة الإثبات الأساسية. وقد إنتقد الإمام محمد عبده - فى تقريره

عن المحاكم الشرعية - الموقف الجامد لبعض القضاة الشرعيين والفقهاء تجاه الأدلة الخطية.

لمزيد من التفاصيل أنظر :

البخارى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٩-١٩٤.

فإن نظام العمل فى الدواوين المالية قد اختلف ؛ فصاحب الديوان يحكم بالخطوط التى يجدها مدونة فى المستندات بديوانه ويلزم بها عماله^(١) ، كما أن صاحب المظالم عندما ينظر فى المنازعات المالية بين الدولة والأفراد لايعتمد على البيانات والشهود المعدلين بل على الشواهد والعلامات الديوانية^(٢).

وقد ذهب الفقهاء مذهب مختلفة فى اعتماد حجية المستندات المالية للدولة دون تأييدها بشهادة الشهود ، حيث تقبل فقهاء المذهب الشافعى هذا الأسلوب فى عمل « بيت المال » ، مفرقين بين وسائل الإثبات فى الحقوق الخاصة وفى الحقوق العامة ، بينما أحد فقهاء المذهب الحنفى على ضرورة تأييد وثائق بيت المال بالشهادة الشفوية

= الشافعى (محمد بن ادریس) ت ٢٠٤ هـ : الأم ، برواية الربيع المرادى ، تحقيق يوسف حسن نوفل ، دار الغد العربى ، القاهرة ، ١٩٩٢-٨٩ ، ج ٦ ، ص ٣١٣-٣١٥ و ج ٧ ، ص ٦٠-٧٧.

الخصاف (ابو بكر احمد بن عمر الشيبانى) ت ٢٦١ هـ كتاب أدب القاضى ، تحقيق فرحات زيادة ، قسم النشر بالجامعة الامريكية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ٦٩٤.

السرخسى (ابو بكر محمد بن ابى سهل) ت ٤٨٣ هـ : المبسوط ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٣١ هـ ، ج ٧ ، ص ٥٤ و ٩٢ و ١٩٦ ، ج ١٦ ص ١١١.

الطرابلسى (على بن خليل) ت ٨٤٤ هـ : كتاب معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام ، المطبعة الميرية ببولاق ، مصر ، ١٣٠٠ هـ ص ٦٦ - ٧٥ و ص ٧٨-٨١ و ص ٨٩ وما بعدها.

مادة البيئة : دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة العربية الثانية ، دار الشعب ، القاهرة.

عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية والإشهادات على ظهر وثيقة الغورى (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ١٩ ، ج ١ ، مايو ١٩٥٧ ، ص ص ٢٩٣ - ٤٢٠) القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٣٨٢ تحقيق ٥١.

_____ : وثيقة بيع (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ١٩ ، ج ٢ ، ديسمبر ١٩٥٧ ، ص ص ١٣٥ - ٢١٤) القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ١٩٢ تحقيق ٤٧ و ص ١٩٥ تحقيق ٥١ و ٥٢.

محمود محمد عرنوس : تاريخ القضاء فى الإسلام ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ، د.ت . ، ص ١٧٢ - ١٧٤.

محمد محمد أمين : الشاهد العدل فى القضاء الإسلامى دراسة تاريخية مع نشر اسجال عدالة من عصر سلاطين المماليك (حوليات إسلامية ، مج ١٨ ، ١٩٨٢ ، ص ١ - ٢٠) المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١-٢.

حسين المؤمن : نظرية الإثبات ، ج ٢ ، الشهادة مدنيا وجنائيا وشرعا وقانونا وعلماء وعملاً ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٦-٧.

محمد عبده : تقرير فضيلة مفتى الديار المصرية فى إصلاح المحاكم الشرعية فى مطبعة المنار ، مصر ، ١٩٠٠ ، ص ص ٥٨ -

٥٩

TYAN, E.:L'Organisation judiciaire en pays d'Islam, Librairie du recueil sirey, Paris,1938,Tome 1er, pp. 349 - 372.

(١) البطليوسى : المصدر السابق ، ق ١ ، ص ١٥٧.

وحول حجية دفاتر بيت المال ووثائقه كمستندات للإثبات ، أنظر كذلك .:

الماوردي : المصدر السابق ، ص ١٨٧ ، النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢١٧ - ٢١٨.

(٢) ابن خلف الكاتب (على) ت ٤٣٧ هـ : مواد الببان ، تحقيق حسين عبد اللطيف ، جامعة الفاتح ، طرابلس ، ١٩٨٢ ،

ص ٨٥-٨٦.

حتى تكتسب الحجية ويؤخذ بها أساسا للعمل . وعلى أية حال فإنه من المؤكد أن « بيت المال » اعتمد فى عمله على الوثائق بشكل أساسى ^(١).

ومن هنا فقد كان من المفترض أن تصل إلينا عشرات الآلاف من الوثائق والدفاتر الناتجة عن عمل بيت المال .

فهل هذا هو واقع الحال ؟

٢ - نبذة عن دفاتر بيت المال ووثائقه فى أرشيفات العالم :

إن مهمة حصر دفاتر بيت المال ووثائقه فى الارشيفات المختلفة أمر غاية فى الصعوبة ، نظرا لغياب فهارس شاملة للوثائق العربية أو لوثائق العالم الإسلامى ^(٢)، علاوة على إفتقار كثير من أقطار العالم الإسلامى لمؤسسات أرشيفية منظمة تعمل وفقا للمفاهيم الحديثة لعلم الارشيف ^(٣) وفى حدود المتاح من فهارس ودراسات عن وثائق ^(١) حول الآراء المختلفة للفقهاء فى هذا الموضوع وأسلوب النظر فى قضايا بيت المال : أنظر :

الماوردى : المصدر السابق ، ص ص ١٨٦ - ١٨٨ . مادة بيت المال : المبدأ الفقهى : دائرة المعارف الإسلامية .

TYAN :op. cit. Tome 2 em, pp. 98-108.

(٢) مازالت فهارس الوثائق فى العالمين العربى والإسلامى قليلة ومن أهم ماصدر منها فى السنوات الأخيرة :

عبد الجليل التميمى : موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر ، منشورات المعهد الأعلى للتوثيق ، تونس ، ١٩٨٣

نجاتى أقطاش وعصمت بنيارق : الأرشيف العثمانى فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول ، ترجمة صالح سعداوى صالح ، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الاردنية عمان ١٩٨٦ .

المنصف الفخفاخ : موجز الدفاتر الادارية والجباية بالأرشيف الوطنى التونسى ، منشورات الارشيف الوطنى التونسى ، تونس ، ١٩٩٠ .

(٣) هذا وقد نبهت دراسات عديدة للمؤرخين وعلماء الوثائق منذ سنوات الى حالة الفوضى التى تعاني منها وثائقنا خاصة غياب الفهارس وضعف امكانيات مؤسسات حفظ الوثائق ، وعدم سيطرتها على كل وثائقنا وتأثير ذلك على الدراسات التاريخية أنظر: روبر (هانز روبرت) : وثائق التاريخ المصرى فى العصر الإسلامى ، عرض عام للجهود التى بذلت فى هذا الميدان (مجلة كلية الآداب - جامعة الاسكندرية ، مج ١٤ ، ١٩٦٠ ، ص ص ٢٠١ - ٢٢٢) ترجمة لطفى عبد الوهاب بحبى ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، الاسكندرية ، ١٩٦٠ ، ص ص ٢١٨-٢١٩ .

أحمد السعيد سليمان : وثائق التاريخ العربى وكيفية صيانتها (حوليات كلية الآداب - جامعة عين شمس ، مج ٩ ، ١٩٦٤ ، ص ص ١١٥-١٣٢) مطابع الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ص ١١٨-١٢١ .

عبد اللطيف إبراهيم : الوثائق القومية (الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية ، دمشق ٢-١١ اكتوبر ، ١٩٧٢ ، ص ص ٣٤٩ - ٣٨٠) دمشق ، ١٩٧٢ ، ص ص ٣٦٦ - ٣٧٠ .

محمود عباس حمودة : مشكلات دور الوثائق (الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية بدمشق ص ص ٣٨١ - ٤٠٠) دمشق ، ١٩٧٢ ، ص ص ٣٨٢ و ص ٣٨٥ و ص ٣٩٨ - ٤٠٠ .

— : دليل دور الوثائق ومراكز التوثيق فى الوطن العربى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ١-٥٤ . =

العالم الإسلامى ، يمكن القول إن ماتبقى بالفعل ووصل إلينا من وثائق بيت المال أقل بكثير من حجم معاملاته المفترضة وأنشطته المختلفة ؛ والغالبية العظمى من تلك الوثائق والدفاتر ترجع الى فترة الحكم العثمانى للعالم العربى ، وإلى الفترات التالية لها . حيث تحتفظ الأرشيفات التركية وأرشيفات الدول العربية التى خضعت للحكم العثمانى بمجموعات من دفاتر بيت المال ووثائقه ، ومن أهم هذه المجموعات :

أ - فى تركيا : تحتفظ دار الوثائق التابعة لرئاسة مجلس الوزراء بمجموعة من وثائق بيت المال ، وهى جزء من وثائق الباب الدفترى ، الذى يشكل بدوره قسما من أقسام أرشيف غرفة اوراق الباب العالى .

كذلك إكتشفت حكومة تركيا فى بداية عصر الجمهورية ستة وسبعين صندوقا تحوى آلاف الوثائق والدفاتر التى ترجع الى العصر العثمانى ، وقد اودعت تلك المجموعة فى متحف طوبقوسراى بإستانبول ، ومن بين محتوياتها بعض وثائق بيت المال^(١) .

ب - وفى ليبيا : تحتفظ دار المحفوظات التاريخية ببعض وثائق بيت المال ومراسلاته التى ترجع الى أواخر فترة الحكم العثمانى للبلاد^(٢) .

ج - أما تونس : فيحتفظ الارشيف الوطنى فيها بمجموعة من الدفاتر الجبائية والإدارية يبلغ عددها ٤٠٦٩ دفترًا ، من بين هذه الدفاتر خمسة دفاتر فقط تحوى موضوعات تخص « بيت المال » يرج اقدمها إلى سنة ١١٧٥ هـ / ١٧٦١ م ، وأحدثها ينتهى فى سنة ١٣٣٢ هـ / ١٩٠٥ م^(٣) .

= — : دار الوثائق ورسالتها وإدارتها فى الوطن العربى (المجلة العربية للمعلومات ، مج ١ ع ٢ ، ١٩٧٨ ، ص ١٢٣-١٤٤ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ص ١٣٨ - ١٤٢ .

المنصف الفخفاخ : واقع الأرشيف فى البلاد العربية (الوثائق العربية ، ع ١٣ - ١٤ ، ٨٨-١٩٨٩ ، ص ص ٦٧ - ٨١) الفرع الاقليمى العربى للمجلس الدولى للأرشيف ، منشورات الأرشيف الوطنى التونسى ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص ص ٦٧-٧٧ .

— : التشريعات الأرشيفية (الوثائق العربية ، ع ١٥ ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٦-٢٤) الفرع الاقليمى العربى للمجلس الدولى للأرشيف ، الأرشيف الوطنى الجزائرى ، الجزائر ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٧-١٨ و ص ٢٠ .
عبد الجليل التميمى : المرجع السابق ، ص ١٢ .

(١) نجاتى اقطاش وعصمت بينارق : المرجع السابق ، ص ٨٩ و ٩٥ و ٤٤١ .

محمود عباس حموده : دراسة وعرض لوثائق دول شمال افريقيا فى العصر العثمانى (المجلة العربية للمعلومات ، مج ١ ع ١ ، ١٩٧٧/٩ ، ص ١٠١ - ١٣٦) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ١٠٥-١٠٦ .

(٢) معهد المخطوطات العربية : فهرست المخطوطات المصورة ، الجزء الثانى ، التاريخ ، القسم الرابع ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٢٠٤ .

وحول وثائق ليبيا فى العصر العثمانى أنظر:

محمود عباس حموده : وثائق دول شمال افريقيا .. ، ص ص ١١٧ - ١٢٠ .

(٣) الدفاتر ارقام : ١٢٣-١٥٣-٦٣٥-٢٣٢٥-٣٩٨٩ .

أنظر : المنصف الفخفاخ : موجز الدفاتر الإدارية والجبائية .. ، ص ٧١ و ٨٤ و ٩٣ و ٩٤ .

د- أما في الجزائر : فهناك مجموعة من دفاتر بيت المال ترجع الى عصر الحكم العثماني وبداية فترة الاحتلال الفرنسي عددها ٧٦ دفترًا ، إلى جانب بعض الوثائق المفردة والقوائم المالية ، وجميعها محفوظة في المديرية المركزية الجزائرية بقصر الحكومة بالجزائر العاصمة، ويعود أقدم هذه الدفاتر إلى سنة ١١١١ هـ / ١٦٩٩ م ، وجلها مدونة بالعربية ، والقليل منها بالتركية أو الفرنسية ، وتشكل هذه الدفاتر والوثائق جزءًا من الدفاتر المالية الجزائرية في العصرين العثماني والحديث^(١).

هـ - وفي السودان : تحتفظ دار الوثائق المركزية بالخرطوم بمجموعة من سجلات بيت المال ووثائقه ترجع كلها إلى العصر الحديث ، منها : سجلات بيت مال العموم بأم درمان ، وسجلات بيت المال في إقليم دنقلة وشرق السودان ، إلى جانب مجموعة أحمد سليمان المحسى أول أمين لبيت المال في عصر الثورة المهدية^(٢).

أما ما يرجع من وثائق بيت المال إلى العصور السابقة على العصر العثماني فلا يتعدى بعض الوثائق المتفرقة هنا أو هناك ، إلى جانب عدد قليل من الدفاتر ، وجلها تتعلق بمعاملات « بيت المال » مع الأفراد أو بالمواريث الحشرية.

فهناك بعض وثائق البيع من أملاك بيت المال ضمن مجموعات الوثائق العربية في اسبانيا، ترجع الى أواخر فترة الحكم الإسلامي للأندلس^(٣) ، كما توجد وثائق أخرى مماثلة ضمن مجموعة الحرم القدسي الشريف التي إكتشفت

(١) عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص ٣٧ - ٤٩ و ص ٥١ و ٦٠ و ٦١ و ٦٩ و ٧٠ و ٨٠ و ١٠٦ و ص ص ١٤٣ - ١٤٥ محمود عباس حمودة : وثائق شمال افريقيا ، ص ١٢٨.

(٢) عبد اللطيف إبراهيم : الوثائق القومية ، ص ص ٣٦٤ - ٣٦٥.

محمود عباس حمودة : أحمد سليمان المحسى أمين بيت المال بالسودان ، دراسة وثائقية لأهم الرسائل المتبادلة بين محمد أحمد المهدي وأحمد سليمان المودعة في دار الوثائق المركزية بالخرطوم ، ط ٢ ، دار الثقافة ، القاهرة ، د.ت، ص ٢ و ص ص ١١-١٨. محمد رفعت رمضان : محفوظات الخرطوم (حوليات كلية الآداب - جامعة عين شمس ، مج ٨ ، ١٩٦٣ ، ص ص ٢٨٧ - ٣١٢) مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ص ٣٠٧-٣٠٨.

أنظر كذلك مانشره د. حسين مؤنس من صور لرسائل المهدي وبعضها يتعلق بأمور بيت المال وهي ضمن مجموعة محفوظة في مكتبة جامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكية.

حسين مؤنس : وثائق عن مهدي السودان (حوليات كلية الآداب - جامعة إبراهيم ، مج ٢ ، مايو ١٩٥٣ ، ص ص ١٣٩ - ١٩٩) مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ١٧٧ و ص ص ١٨٧-١٨٩.

(٣) من هذه الوثائق على سبيل المثال ثلاث وثائق اندلسية محفوظة في مكتبة جامعة غرناطة أنظر نشر هذه الوثائق في

دي لوثينا (لويس سيكو) : وثائق عربية غرناطية من القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي ، معهد الدراسات الإسلامية ، مدريد ١٦٩١ ، ص ص ١١-١٩ و ص ص ٢٤-٢٦ و ص ص ١٠٨-١١٠.

فى سبعينات هذا القرن بمتحف الفن الإسلامى بفناء قبة الصخرة بالقدس المحتلة^(١).

هناك كذلك بعض وثائق حصر الموارث التى بدخل « بيت المال » كوارث فيها ضمن مجموعة الحرم القدسى^(٢). كما تضم المجموعة سبعة وعشرين دفترًا مخزومًا يرجع تاريخها الى الفترة ما بين عامى ٧٩٢ و ٧٩٦ هـ / ١٣٩٠-١٣٩٤ م. وتحتوى تلك الدفاتر قوائم بيع بالمزاد العلنى لعناصر تركات لصالح ورثة من بينهم « بيت المال »^(٣).

هناك كذلك مجموعة من وثائق حلف اليمين أو القسم ، التى يتعهد فيها من أدوا اليمين بدفع غرامات مالية محددة لبيت المال فى حالة خنثهم فى يمينهم^(٤) .

* * *

ولايعنى هذا أن تلك الدفاتر والوثائق هى كل ماتبقى من المستندات التى تعبر عن أنشطة « بيت المال » فى مختلف العصور والبلدان ، بل هى ما أمكن حصره فى ضوء الدراسات والفهارس العلمية المتاحة للباحث.

(١) حول اكتشاف هذه المجموعة فى ١٩ اغسطس ١٩٧٤ بطريق المصادفة أنظر :

NORTHROP(L.S.) and ABUL-HAJJ (A.A.) : A Collection of Medieval Arabic Documents In The Islamic Museum At The Haram Al-Sharif (Arabica, Vol. XXX, Part 3, 1978, pp. 282-291) pp. 282-284.

من بين هذه الوثائق نشر كامل العسلى سنة ١٩٨٣ وثيقة بيع من أملاك بيت المال ، وهى تحمل رقم (٣٥) فى مجموعة الحرم القدسى الشريف أنظر :

كامل جميل العسلى : وثائق مقدسية تاريخيه مع مقدمه حول بعض المصادر الأولية لتاريخ القدس ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٨٣ ، مج ١ ص ٢٤٨-٢٥١.

(٢) هناك قرابة ٣٥٠ وثيقة حصر موارث ضمن مجموعة الحرم القدسى ، بعضها كان بيت المال وارثا فيها ، أنظر :

LITTLE (V.D.P.) : The Significance of The Haram Documents For The Study of Medieval Islamic History (Der Islam, Band 57, Heft 2 , 1980, pp. 189-217) pp. 202-205.

الترجمة العربية للمقال:

ليتلى (ثون دونالد پ.) : وثائق الحرم القدسى الجديد ، ترجمة حسن صرصور (الثقافة العالمية ، ع ٢ ، س ١ مج ١ ، ١٩٨٢ ، ص ٧-٢٨) المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب الكويت ، ١٩٨٢.

قد نشر بعض تلك الوثائق منها الوثيقتان (١٦٣) و (٤٩٤) أنظر:

محمد عيسى صالحية : من وثائق الحرم القدسى الشريف المملوكية . حوليات كلية الآداب - جامعة الكويت ، الحولية السادسة ، الرسالة (٢٦) كلية الآداب - جامعة الكويت ، الكويت ١٩٨٥ ، ص ٨٤-٨٩ و ص ١٠٩-١١٥.

(3) LITTLE : op.cit., pp. 205-207.

(4) RICHARDS (D.S.) : The Qasama In Mamluk Society : Some Documents From The Haram Collection In Jerusalem (Analles Islamologiques, Tome XX V, 1991, pp. 245-284) pp. 251 F.

ومن اللافت للنظر أن حجم ما خلفه « بيت المال » من وثائق قليل بالقياس الى فترة نشاطه ، وربما يرجع ذلك الى أمرين :

الأول : هو ضياع معظم وثائق الفترة السابقة على الحكم العثماني للمشرق العربي وشمال افريقيا ، بما فى ذلك دفاتر بيت المال ووثائقه بالطبع^(١) . وكانت القرون العشرة الاولى للهجرة هى فترة اتساع نشاط بيت المال وبرز دوره داخل الإدارة المالية^(٢) .

الثانى : هو أن العصر الذى وصلتنا منه أكبر المجموعات الارشيفية لوثائق الحضارة الإسلامية عددا وتنوعا - العصر العثماني والحديث - شهد تغيرا فى اختصاصات « بيت المال » حيث انحسرت تلك الاختصاصات فى مجال محدد من مجالات الإدارة المالية ، فقد أصبحت وظيفة « قلم المخلقات وبيت المال » فى الادرة المركزية للدولة العثمانية قاصرة على الموارث الحشرية والأموال المصادرة^(٣) ، بينما تولى « قلم الروزنامة الكبير » الاختصاصات التى كان « بيت المال » يقوم بها فى العصور السابقة^(٤) . ولم يختلف الحال كثيراً فى معظم

(١) حول ضياع معظم وثائق العالم الإسلامى فى الفترة السابقة على العصر العثمانى أنظر :

أحمد دراج : الوثائق العربية المحفوظة فى دور الارشيف الأوروبية (ابحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، مارس - ابريل ١٩٦٩ ، ج ١ ص ١١٥-١٤٣) دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٣٢-١٣٤ .

(٢) أنظر الفصل الثالث من الرسالة .

(٣) نجاتى أقطاش و عصمت هنيارق : المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٢٢ .

لمزيد من التفاصيل حول الإدارة المالية فى الدولة العثمانية ، أنظر :

جب (هاملتن) وبوين (هارولد) : المجتمع الإسلامى والغرب ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ج ٢ ، ص ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ص ١١-٨٠ .

عبد العزيز الشناوى : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ج ١ ، ص ٣٨٤-٣٨٦ .

الولايات العثمانية^(١).

-
- (١) اختلفت اختصاصات الإدارة المسماة « بيت المال » فى معظم الولايات العثمانية عما كانت عليه قبل الحكم العثمانى كما تولت الاختصاصات السابقة لبيت المال فى تلك الولايات إدارات تسمت بمسيات مختلفة ، ففى تونس على سبيل المثال كانت إدارة « بيت خزندار » تتولى اختصاصات الخزنة العامة ، بينما اقتصر عمل بيت المال على الصدقات. وفى مصر والشام كان ديوان الروزنامة التابع للديوان الدفترى هو جهة الإدارة المالية بينما أختص « بيت المال » بالمواريث الحشرية ولمزيد من التفاصيل أنظر : المتصف الفخفاخ : موجز الدفاتر الادارية والجبائية .. ، ص ٧١.
- خالد زيادة : الصورة التقليدية للمجتمع المدينى قراءة منهجية فى سجلات محكمة طرابلس الشرعية فى القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ، الجامعة اللبنانية ، طرابلس ، ١٩٨٣ ، ص ص ٦٣-٧٣ و ص ١٧٣.
- عبد العزيز محمد عوض : الإدارة العثمانية فى ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٤ ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ١٩٧ وما بعدها.
- حسن عثمان : تاريخ مصر فى العهد العثمانى ١٥١٧ - ١٧٩٨ (المجلد فى التاريخ المصرى ، ص ص ٢٣١-٢٨٤) مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي واولاده ، القاهرة ، ١٩٤٢ ، ص ٢٦٠-٢٦٣.
- ليلى عبد اللطيف أحمد : الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٩٧-٣٧٤.
- بازيلى (قسطنطين) : سورية وفلسطين تحت الحكم العثمانى ، ترجمة : طارق معصرانى ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٩ ، ص ١٤٩ - ١٥٣.

ثانيا : وثائق بيت المال فى مصر فى العصر الإسلامى الوسيط

١ - الوثائق الناجمة عن نشاط بيت المال

يرجع نشاط « بيت المال » فى مصر كإدارة فرعية لبيت المال المركزى إلى عصر الولاة ، الذى بدأ بالفتح العربى (٢٠ هـ / ٦٤١ م) أى نفس الفترة التى شهدت بداية التدوين المنظم فى الدولة الإسلامية . ومن هنا فإن اقدم الوثائق المالية فى مصر الإسلامية ترجع إلى القرن الأول الهجرى ، وقد كانت لغة الإدارة المالية فى مصر - فى البداية - هى اللغة اليونانية ، ثم ظهرت العربية إلى جانبها تدريجيا ، وقرار عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦ هـ / ٦٨٥-٧٠٥ م) وابنه الوليد (٨٦-٩٦ هـ / ٧٥-٧١٥ م) من بعده بتعريب الدواوين المالية ، أخذت العربية تنفرد وحدها كلغة للإدارة المالية فى البلاد^(١).

وإذا كان وجود « بيت المال » فى مصر يعود الى مايقرب من أربعة عشر قرنا مضت ، فإن القسم الأكبر من الدفاتر والوثائق المتخلفة عن نشاط تلك المؤسسة عبر تاريخها الطويل ، والتى وصلت إلينا فى مصر - مثلها مثل باقى بلدان العالم الإسلامى - ترجع إلى العصر الحديث بينما لايشكل مايرجع منها إلى العصر الوسيط إلا النسبة الأقل.

فهل يعنى ذلك أن « بيت المال » لم تكن له وثائقه ودفاتره المنظمة فى العصور الوسطى ؟

الاجابة كما تقدمها لنا مصادر النظم الإسلامية وكتب المصطلح بالنفى ، فبعض تلك المصادر تعطينا صورة عن مصطلحات العمل فى الإدارة المالية للدولة ، بما فى ذلك « بيت المال » ويمكن من خلال تلك المصطلحات استخلاص

(١) استغرقت هذه العملية زمنا بعد قرار التعريب ، حيث تُظهر اوراق البردى أن اليونانية ظلت مستخدمة الى جانب العربية لسنوات طويلة ، كذلك تكشف عن استخدام اللغة القبطية كلغة للإدارة المالية إلى جانب اليونانية والعربية ، لمزيد من التفاصيل أنظر : جروهمان (ادولف) : نبذة فى علم قراءة الاوراق البردية العربية ، القاهرة ١٩٣٠ ، محاضرة ١ ، ص ١٤ و ٢ ص ٣-٥ و ٤ و ٨ .
_____ : اوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية ، ترجمة حسن ابراهيم حسن ، دار الكتب القاهرة ، ١٩٣٤ ، السفر الاول ، ص ١١-٤٩ .

حسن ابراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسى ، ط ١ ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٩٣٥ ، ج ١ ص ٥٩٤-٥٩٦ و ص ٦٣٨ - ٦٣٩ .

سيده اسماعيل كاشف : مصر فى عصر الولاة من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٢-١٢٤ .

عبد السميع سالم الهراوى : لغة الإدارة فى صدر الإسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٥٣٢ وما بعدها .
مادة بيت المال « تاريخه » دائرة المعارف الإسلامية .

مسميات الانواع المختلفة من الوثائق والدفاتر التى كانت تستخدم فى الإدارة المالية إبان تلك العصور^(١). وفى نفس الوقت تعطينا بعض مصادر عصر الماليك صورة أكثر دقة وتفصيلا حول نظام العمل فى بيت المال^(٢).

ومن خلال ماتقدمه تلك المصادر ، نعرف أن « بيت المال » فى مصر فى عصر الماليك كان يستخدم ثلاثة أنواع من الدفاتر بشكل أساسى :

النوع الأول : دفاتر الشطب^(٣) : ووظيفتها ضبط الأموال التى تصل إلى « بيت المال » أو تلك التى تخرج منه ، وهى دفتران :

١ - مترجمات الجهات والأعمال^(٤) وظيفه هذا الدفتر ضبط الأموال التى تصل إلى بيت المال من الجهات

(١) من مسميات الوثائق والدفاتر المالية التى اوردتها المصادر : القانون ، الختمة ، الروزنامج ، التأريخ ، العريضه ، البراءة ، الفهرست ، الدستور ، الجائزة ، الأنجيدج ، الاوشنج ، الزمام ، السفتجة ، الفنادق ، والجريدة - حول دلالة هذه المسميات أنظر : قدامة (ابو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة) ت ٣٣٧ هـ : الخراج وصناعة الكتابة ، شرح وتعليق محمد حسن الزبيدي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ٢٣ و ص ٣٣-٣٦.

الخوارزمي (ابو عبد الله محمد بن احمد بن يوسف) ت ٣٨٧ هـ : مفاتيح العلوم ، ط ٢ ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٣٦-٣٩.

البطليوسى : المصدر السابق ، ق ١ ، ص ١٨٤-١٨٥.

يحيى الخشاب والسيد الباز العرينى : ضبط وتحقيق الألفاظ الإصطلاحية التاريخية الواردة فى كتاب مفاتيح العلوم للخوارزمي إشراف شفيق غربال (المجلة التاريخية المصرية ، مج ٧ ، ١٩٥٨ ، ص ٦١-٢٨٠) ص ٢٢١ - ٢٢٥.

(٢) أنظر : النورى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢١٨-٢٢٠.

أنظر كذلك : محمد الحبيب الهبيلة : النظم الإدارية بمصر فى القرن التاسع الهجرى من خلال كتاب روضة الأريب ونزهة الأديب لمحمد بن ابراهيم بن ظهير الحنفى الحموى (ابحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة مارس - ابريل ١٩٦٩ ، ج ٣ ، ص ١٠٤٣ - ١٠٩٥) دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ١٠٧٣ وما بعدها.

(٣) مازال مصطلح « الشطب » مستخدما فى الإدارة المالية فى مصر حتى الآن وله نفس الدلالة تقريبا ، حيث يقصد به عمليات مراجعة نهائية للمبالغ المالية قبل صرفها.

(٤) الجهات هى أنواع الضرائب أو الموارد التى تدخل « بيت المال » والأعمال هى الأقسام الإدارية للدولة. لمزيد من التفاصيل أنظر : الفصل الثالث من الرسالة ، أنظر كذلك :

ابن ممتى (الاسعد بن المهذب بن مبيع) ت ٦٠٦ هـ : كتاب قوانين الدواوين ، جمع وتحقيق عزيز سوريال عطية ، الجمعية الزراعية الملكية ، القاهرة ، ١٩٤٣ ، ص ٣٠٧ .

النايلسى (عثمان بن ابراهيم) : كتاب لمع القوانين المضية فى دواوين الديار المصرية ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، د.ت ، ص ٢٨-٣٠.

المقرىزى (تقى الدين احمد بن على) ت ٨٤٥ هـ : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق محمد مصطفى زيادة ، ط ٢ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠-٥٦ ، ج ١ ، ق ٢ ص ٣٧٣ حاشية ٢ ، ق ٣ ، ص ٦٨٨ حاشية ٥.

القلقشتدى : المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ٢٥٧.

والأعمال المختلفة : حيث يضم مباشر بيت المال لكل جهة أو عمل أوراقا مترجمة بالمبالغ التى ترد من تلك الجهة أو ذلك العمل^(١).

٢ - جريدة المصروف : ووظيفتها ضبط المنصرف من « بيت المال » ويسجل فيها المباشر أسماء أرباب الاستحقاقات والمقرر لكل منهم شهريا^(٢).

النوع الثانى : دفاتر اليومية ، وتسمى تعليق المياومة ، أو الروزنامج ، وهى دفاتر تسجل فيها المبالغ الواردة والمنصرفه يوما بيوم^(٣).

النوع الثالث : الحسابات الختامية السنوية ، وتسمى الجامعة ، وهى حساب ختامى لسنة كاملة يسجل فيه المال الوارد إلى « بيت المال » من كل جهة من الجهات أو عمل من الأعمال ، بمعنى أن تضاف أموال الخراج إلى بعضها والجوالى إلى بعضها والاخماس إلى بعضها .. وهكذا ، مع بيان الناحية الوارد منها المال، وذلك بعد إضافة ماكان قد تبقى من حاصل السنة السابقة ، ثم يخصم منها ما صرف بندا بندا^(٤).

هذا إلى جانب ما ثبت بعد إكتشاف مجموعة الحرم القدسى ، من أنه كانت هناك دفاتر لتسجيل كل ما يباع من ممتلكات بيت المال التى تؤول إليه عن طريق الموارث الحشرية.

وإذا كان ذلك هو نظام العمل فى فرع « بيت المال » بالشام ، فلا شك فى أن الإدارة الرئيسية بالقاهرة كانت هى صاحبة هذا النظام الذى سار عليه بيت المال فى الشام.

أما الوثائق التى كان يتم التعامل بها فى بيت المال فتتقسم إلى نوعين :

النوع الأول : وثائق يستند إليها العاملون فى « بيت المال » فى تصرفاتهم ، منها :

(أ) بعض الوثائق التى تصدر عن ديوان الإنشاء باسم السلطان ، وتوجه إلى المسئولين والعاملين فى « بيت المال » مثل :

* التواقيع السلطانية : ومفردها توقيع ، ويطلق المصطلح على أنواع مختلفة من الأوامر السلطانية التى

(١) النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢١٨-٢١٩.

(٢) نفس المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢١٩.

القلشندي : المصدر السابق ، ج ١١ ، ص ٣٥١ ، وج ١٣ ، ص ٧٨ وج ١٤ ، ص ٣٩٠.

محمد قنديل البقلی : التعريف بمصطلحات صبح الاعشى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٨٤.

(٣) النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢١٩ والقلشندي : المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ٩٠.

(٤) النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢١٨.

تصدر عن ديوان الإنشاء ، وترد على « بيت المال » أو على غيره من إدارات الدولة ؛ وقد جاءت هذه التسمية من التوقيع على الوثائق بالعلامة السلطانية^(١) . والتواقيع التى تخص « بيت المال » نوعان : أحدهما هو التواقيع السلطانية التى تصدر بتعيين كبار العاملين فى « بيت المال » وتحديد اختصاصاتهم ، كوكيل بيت المال وغيره^(٢) .

والنوع الثانى هو الوثائق التى يتم بمقتضاها صرف الصلات التى تمنح لبعض الأشخاص من « بيت المال » بأمر السلطان^(٣) .

* المراسيم الشريفة : التى تصدر من السلطان إلى وكيل بيت المال تفوضه فى بيع أملاك بيت المال عندما تقتضى الضرورة ذلك ، وتعتبر تلك المراسيم مستنداً أساسياً فى عملية البيع من أملاك بيت المال لا يتم البيع عادة بدونها^(٤) وقد تسمى تلك المراسيم فى بعض الحالات بالمراسيم المربعة^(٥) .

(١) القلقشندى : المصدر السابق ، ج ١ ص ٥٢-٥٣ ، وج ١٣ ص ٤٥٨ .

محمد قنديل البقلى : المرجع السابق ، ص ٧٨ .

(٢) القلقشندى : المصدر السابق ، ج ١١ ، ص ٢١٦ وج ١٢ ، ص ٦٤ و ٦٧ و ١٨٥ .

(٣) النورى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢١٨ .

(٤) عادة مايرد فى وثائق البيع من أملاك بيت المال تضمين لنص المرسوم الشريف الذى يخول وكيل بيت المال فى بيع العقار المحدد فى الوثيقة . أنظر على سبيل المثال :

الوثيقة ٥٥ ج أوقاف ، بتاريخ ٢٤ رمضان سنة ٨١١ هـ ، س ٧ .

الوثيقة ١٨/١١١ م دار الوثائق القومية ، بتاريخ ١٩ ذو القعدة سنة ٨٥٥ هـ ، س ١١ .

الوثيقة ٢٠/١١٢ م دار الوثائق القومية ، بتاريخ ٢٩ جماد الاول سنة ٨٦٤ هـ س ١٧ .

الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، بتاريخ ١٩ ربيع الاخر سنة ٨٦٧ هـ ، س ٢٤ .

الوثيقة ٤٤٣ ج أوقاف ، بتاريخ ١٠ صفر سنة ٨٧١ هـ ، س ١٨ .

الوثيقة ٢٤/١٥٦ م دار الوثائق القومية ، بتاريخ ٢٥ صفر سنة ٨٧٢ هـ ، س ١٦ .

الوثيقة ٣٦/٢٣٠ م دار الوثائق القومية ، بتاريخ ٢٦ شعبان سنة ٩٠٦ هـ ، س ٢٠ .

الوثيقة ٤٠/٢٥١ م دار الوثائق القومية ، بتاريخ ١٧ شوال سنة ٩٠٩ هـ ، س ٢٥ .

الوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف بتاريخ ٢ جمادى الآخرة سنة ٩١١ هـ ، س ٢٦ .

الوثيقة ٤٤/٢٨٨ م دار الوثائق القومية ، بتاريخ ١٨ شوال سنة ٩١٩ هـ ، س ١٧-١٨ .

الوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف ، بتاريخ ٦ صفر سنة ٩٢٠ هـ س ٢٤ .

ومن الملاحظ أنه فى حالة البيع من العقارات التى آلت إلى « بيت المال » عن طريق الموارث الحشرية يشار إلى الإذن الشريف من السلطان دون إشارة إلى صدور مرسوم ، أنظر : الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، بتاريخ ٨ رمضان سنة ٨٩٤ هـ س ٤٧ .

(٥) ورد وصف المرسوم السلطانى بأنه المرسوم المربع الشريف فى عدة وثائق ، أنظر :

الوثيقة ٢٢/١٣٨ م دار الوثائق القومية ، بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة سنة ٨٦٣ هـ ، س ١٥ .

الوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م دار الوثائق القومية ، بتاريخ ١٤ جماد الآخرة سنة ٩٠٥ هـ ، س ١٤ .

* **المسامحات :** وتطلق على نوع من الوثائق التى تسقط بمقتضاها بعض حقوق دواوين الدولة - بما فيها بيت المال - قبل بعض أمراء الإقطاع . والمسامحات أصلاً من الحقوق الإقطاعية التى قد يمنحها السلطان للأمراء^(١).

(ب) ومن بين تلك الوثائق ما يصدر عن القضاة ونوابهم مثل :

* **التوكيلات الشرعية :** التى يوكل فيها السلطان وكيل بيت المال للتصرف فى أملاك بيت المال بناء على ما يصدر له من أوامر ، وتصدر هذه التوكيلات ويتم الإشهاد عليها لدى القضاة^(٢) . وفى حالات نادرة يوكل السلطان أشخاصاً آخرين غير وكيل بيت المال للتصرف بالبيع فى أملاك بيت المال^(٣).

(ج) ومن وثائق النوع الاول كذلك ما يرد الى بيت المال من الدواوين والإدارات الأخرى مثل :

* **الاستدعاءات :** وهى وثائق المطالبات التى تصل إلى « بيت المال » من المسئولين فى الإدارات المختلفة للدولة^(٤).

(د) ومنها وثائق يصدرها « بيت المال » نفسه وتخلد فيه ليرجع إليها مثل :

* **الإستثمارات :** وهى أوراق رسمية تُثبت عليها كل المبالغ المعتمدة للصرف بشكل دورى كالرواتب

= الوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف ، بتاريخ : محرم سنة ٩٠٧ هـ ، ص ٢١ .

والمراسيم المربعة تكتب على ورق شامى قطعه مربع يطوى نصفين ، وترتبط باصدار وثائق الإقطاع ، أنظر :

القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ و ج ١٣ ، ص ١٥٤ - ١٥٥ .

محمد قنديل البقلی : المرجع السابق ، ص ٣٠٧ - ٣٠٨ .

(١) القلقشندي : المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ٢٣ - ٤٢ .

ابراهيم على طرخان : النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٢١٦ - ٢١٩ .

(٢) الأسبوطى (شمس الدين محمد بن احمد المنهاجى) ت . ق ٩ هـ : جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود ، مطبعة

السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ج ١ ، ص ١٠٠ وحول الوكالة فى البيع من أملاك بيت المال أنظر :

زينب محمد محفوظ هنا : وثائق البيع فى مصر خلال العصر المملوكى ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، اشراف . أ. د عبد اللطيف

ابراهيم ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

وحول الوكالة فى البيع عامة وفى مختلف التصرفات القانونية أنظر :

عبد اللطيف ابراهيم : وثيقة بيع (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ١٩ ، ع ٢ ، ديسمبر ١٩٥٧ ، ص ١٣٥ - ٢١٤)

جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ١٦٣ - ١٦٧ حاشية ١١ وما بها من مصادر ومراجع .

(٣) أنظر على سبيل المثال : الوثيقة ٤٧٢ ج ، بتاريخ ٨ رمضان سنة ٨٩٤ هـ .

(٤) النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢١٨ .

والجامكيات^(١).

النوع الثانى : الوثائق والمستندات الناتجة عن الأعمال اليومية المختلفة لبيت المال ، وأهمها :

* رسائل المحمول : وهى رسائل بالمبالغ الواردة إلى « بيت المال » من كل جهة أو عمل ، وتتم مراجعتها على ماهو مسجل فى دفتر مترجمات الجهات والأعمال للتأكد من وفاء المبالغ الواردة بالمقررات المفروضة على كل جهة أو عمل^(٢). كذلك فإن توريد ثمن ما يبيعه « بيت المال » من ممتلكاته يتم بمقتضى رسالة دالة على ذلك كما يرد عادة فى وثائق البيع من أملاك بيت المال^(٣). فالرسائل بهذا المعنى هى نوع من أذون الدفع أو التوريد.

* الرجوعات : وهى ردود على عمال الجهات والأعمال التى ترد منها الأموال إلى « بيت المال » ، وتفيد إبراء

(١) نفس المصدر السابق ، ج ٨ ص ٢١٨.

ويبدو أن دلالة المصطلح قد تطورت عبر العصور، حيث كان يحمل دلالات إختلفت من عصر إلى آخر ، لمزيد من التفاصيل حول دلالة لفظ الاستعمار منذ العصر الفاطمى حتى العصر المملوكى أنظر :

القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٩٠.

المقريزى (تقى الدين احمد بن على) ت ٨٤٥ هـ : كتاب المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار ، دار صادر ، بيروت ، د.ت ، ج ١ ص ٣٩٧ - ٤٠٠.

محمد قنديل البقلى : المرجع السابق ، ص ٣٠.

حسين محمد ربيع : النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١١.

(٢) النورى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢١٧.

(٣) أنظر على سبيل المثال :

الوثيقة ١١١/١٨م دار الوثائق القومية س ١٦ .

الوثيقة ١٢٢/٢٠م دار الوثائق القومية س ٢٤ .

الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، س ٢٤ .

الوثيقة ٤٤٣ ج أوقاف ، س ٢٣ .

الوثيقة ١٥٦/٢٤م دار الوثائق القومية س ٢٢ .

الوثيقة ٢٢٦/٣٦م دار الوثائق القومية س ٢٢ .

الوثيقة ٢٣٠/٣٦م دار الوثائق القومية س ٢٦ .

الوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف ، س ٢٨ .

الوثيقة ٢٥١/٤٠م دار الوثائق القومية س ٣٢ .

الوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف ، س ١٩ .

الوثيقة ٢٨٨/٤٤م دار الوثائق القومية س ٢٤ .

الوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف ، س ٣٠ .

ذمة هؤلاء العمال في حالة وصول المبالغ المقررة على جهاتهم أو أعمالهم كاملة ، أو المطالبة باستكمالها إن كان ثمة نقص فيها^(١).

* **التسويات :** وهي أذن من بيت المال « تسمح لحامليها بتناول استحقاقاتهم من جهة معينة بشكل دائم ، تيسيراً وتسهيلاً على الآخذ^(٢) .

* **الحوالات :** وهي وثائق تصدر من « بيت المال » بتحويل شخص إلى جهة من الجهات ، لكي يستوفى منها مستحقاته نقداً أو عيناً وتصدر بناء على توقيع سلطاني^(٣).

* **الوصلات :** وهي المستندات أو الإيصالات التي يحصل عليها « بيت المال » من المسؤولين لقاء حصولهم على المبالغ التي طلبوها بالاستدعاءات من « بيت المال » وتفيد الوصلات إبراء ذمة مسئول بيت المال والعاملين فيه^(٤).

وهناك نوع آخر من الوصلات تصدر عن « بيت المال » ، وهي تلك المستندات التي يحصل عليها الأفراد الذين يتقدمون لشراء أملاك بيت المال ، وهي تثبت سدادهم لثمن ما اشتروه^(٥) ، وتحرر تلك الوصلات بعد قيام أحد موظفي بيت المال - عادة مايكون الكاتب أو الخازن - بسداد تلك المبالغ^(٦).

(١) التويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢١٧-٢١٨.

(٢) نفس المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢١٩.

وحول حق مسئول بيت المال في التسويغ ، أنظر : القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٤ ص ٣١.

(٣) التويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢١٩.

(٤) نفس المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢١٨.

(٥) تحمل بعض وثائق بيع أملاك بيت المال التي وصلت إلينا من عصر المماليك الجراكسة إيصالات تفيد سداد ثمن العقار المباع ، أنظر على سبيل المثال :

الوثيقة ١٨/١١١ م دار الوثائق القومية و الوثيقة ٢٠/١٢٢ م دار الوثائق القومية و الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف

الوثيقة ٣٦/٢٢٦ م دار الوثائق القومية و الوثيقة ٣٦/٢٣٠ م دار الوثائق القومية و الوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف

الوثيقة ٤٠/٢٥١ م دار الوثائق القومية و الوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف و الوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف .

أما الوثائق التي لم ترد فيها إيصالات لبيت المال فيرجع ذلك في أغلب الأحيان إلى ضياع تلك الإيصالات ، وغالباً مايكون نص الإيصال مُضمناً في الوثيقة .

(٦) يشار في نص الوثيقة عادة إلى قيام كاتب بيت المال أو خازنه بسداد الثمن بناء على ماله من « ولاية حمل الثمن » كما تدون على الأغلب بالهامش الأيمن للوثيقة فصول تفيد قبض الثمن وحمله لبيت المال ، أنظر :

الوثيقة ١٨/١١١ م دار الوثائق القومية ، س ٣٣ ، وفصل حمل الثمن.

الوثيقة ١٣٨ / ٢٢ م دار الوثائق القومية ، س ٧.

الوثيقة ٢٠/١٢٢ م دار الوثائق القومية ، س ٢٣ - ٢٤ ، وفصل قبض الثمن ووصوله.

* التذاكر : وهى وثائق ديوانية « تتضمن جمل الأموال التى يسافر بها رسول موفد من بيت المال لتسليمها لناحية من النواحي » ، ويُرجع إليها لضبط المبالغ التى يحملها والتأكد من سلامة ذمته عند تسليمه تلك المبالغ للناحية الموفد إليها . كذلك تسمى المكاتبات التى ترسل للمطالبة بالمتأخرات المالية باسم التذاكر^(١).

هذا غير الوثائق التى يكون « بيت المال » طرفا فيها كبعض القضايا ، أو البيوع من أملاك بيت المال - التى هى موضوع هذه الدراسة - وهى وثائق تصدر عن المحاكم والقضاة.

كذلك هناك دفاتر ووثائق الدواوين التى كانت تتعامل مع « بيت المال » وفيها الكثير مما يخص نظم العمل فيه^(٢) ، ثم الوثائق التى تصدر عن ديوان الانشاء ، وتوجه الى مختلف الدواوين والادارات المالية للدولة بما فيها « بيت المال » ، لتنظيم أعمال الدولة مثل وثائق توفيق السنين ، أو تحويل السنين القبطية إلى سنين عربية^(٣).

* * *

واذا كان ذلك هو حجم النشاط الوثائقي لبيت المال ، فأين ذهبت وثائق بيت المال التى تعود إلى العصر المملوكى والعصور السابقة عليه ؟ ومتى فقدت تلك الوثائق ؟

= الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، س س ٦٠-٦١ وفصل قبض الثمن وحمله.

الوثيقة ٤٤٣ ج أوقاف ، س س ٤٢-٤٣ ، وفصل قبض الثمن وحمله.

الوثيقة ٢٤/١٥٦ م دار الوثائق القومية ، س س ٥٩ - ٦٠.

الوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م دار الوثائق القومية ، س س ٤٩ - ٥٠ ، وفصل قبض الثمن وحمله.

الوثيقة ٢٣٠ / ٣٦ م دار الوثائق القومية ، س س ٤٨-٤٩ ، وفصل قبض الثمن وحمله.

الوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف ، س س ٥٠-٥١.

الوثيقة ٢٥١/٤٠ م دار الوثائق القومية ، س س ٥٣ - ٥٤ ، وفصل قبض الثمن وحمله.

الوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف ، س س ٤٩-٥٠ . وفصل قبض الثمن وحمله.

الوثيقة ٢٨٨/٤٤ م دار الوثائق القومية ، س س ٤٧ - ٤٨ وفصل قبض الثمن وحمله.

الوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف ، دار الوثائق القومية ، س س ٦١-٦٣ وفصل قبض الثمن وحمله

(١) ابن خلف : المصدر السابق ، ص ١٣٥ . القلقشندي : المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ص ٧٩ - ١٠٣ .

(٢) حول تلك الدفاتر والوثائق ، أنظر : النوبري : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٢١ وما بعدها.

(٣) القلقشندي : المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ٥٤ وما بعدها.

هناك رسالة للماجستير نوقشت فى كلية التجارة بجامعة القاهرة عام ١٩٥٠ تقدم بها د. شوقى اسماعيل شحاته ، عنوانها : نظم المحاسبة للضريبة والزكاة والدفاتر المستعملة فى بيت المال ، وللأسف لم أتمكن من العثور عليها .
وحول النظام المحاسبى والمستندى لبيت المال ، أنظر :

أبو بكر الصديق عمر متولى وشوقى إسماعيل شحاته : إقتصاديات النقود فى إطار الفكر الإسلامى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١١٠ - ١٨٨ .

٢ - مصير وثائق بيت المال فى مصر

من اللافت للنظر أن الغالبية العظمى من وثائق العصور الوسطى - بما فيها وثائق بيت المال - قد فقدت ، فلم تصلنا سجلات للمحاكم^(١) ؛ كما أن معظم الوثائق العامة التى أصدرها ديوان الإنشاء ، أو تلك التى وردت إليه وكان يحتفظ بها مجهولة المصير ، باستثناء القليل الذى احتفظت به مكتبة دير سانت كاترين^(٢) ، أو تلك المجموعات التى لازالت تحتفظ بها بعض الأرشيفات والمكتبات والمتاحف خارج مصر^(٣) ، ولم يختلف مصير دفاتر بيت المال ووثائقه عن مصير تلك الوثائق والسجلات التى فقدت أو اختفت ؛ وذلك على الرغم من أن تلك العصور عرفت نظما راسخة لحفظ الوثائق وتنظيمه^(٤).

- (١) حول سجلات المحاكم فى مصر قبل العصر العثمانى ، أنظر : عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية ... ، ص ٣٣٤ - ٣٤١ وما بها من مصادر ومراجع.
- (٢) حول الوثائق العامة فى مكتبة دير سانت كاترين وأهميتها ، أنظر : عبد اللطيف إبراهيم : فى مكتبة دير سانت كاترين دراسة فى الوثائق العامة فى العصور الوسطى (مجلة جامعة أم درمان الإسلامية ، العدد الأول ، ١٩٦٨ ، ص ١٥١ - ٢٦٠) جامعة أم درمان الإسلامية ، أم درمان ، ١٩٦٨ ، ص ١٦٨ وما بعدها
- أحمد محمد عيسى : مخطوطات ووثائق دير سانت كاترين بسينا (المجلة التاريخية المصرية ، مج ٥ ، ١٩٥٦ ، ص ١٠٥ - ١٢٤) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ١١٩ .
- رويمر : المرجع السابق ، ص ٢٠٧ - ٢١٠ .

ATIYA (A.S.) The Arabic Treasures OF The Convent Of Mount Sinai (Proceedings of the Egyptian Society of Historical Studies, Vol.II, 1952, pp. 5 26) Cairo , 1952, pp. 14-20.

STERN (S.M.): Fatimid Decrees Original Documents From the Fatimid Chancery, Faber and Faber , London, 1964, pp. 5 F.

----- : Coins and Documents From The Medieval Middle East, IX : Two Ayyübid Decrees From Sinai , Variorum Reprints, London , 1986, P. 9.

- (٣) حول الوثائق العامة المصرية فى الأرشيفات التركية والأوروبية ، أنظر : أحمد السعيد سليمان : المرجع السابق ، ص ١١٩ هامش ٣ و ٢ و ص ١٢٠ هامش ١ ، رويمر : المرجع السابق ، ص ٢١٩ - ٢٢١ .
- توفيق اسكندر : تاريخ مصر فى محفوظات البندقية ووثائق غير منشورة (١) سفارة ببيرو ديبودو ومعاهد تنازل مصر عن قبرص ١٤٩٠ ، مكتبة ومطبعة المصرى ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ١ - ٢ .
- أحمد دراج : المرجع السابق ، ص ١٢١ - ١٣٢ وما بها من مراجع ، عبد اللطيف إبراهيم : الوثائق القومية ، ص ٣٦٦ .
- (٤) حول نظم حفظ الوثائق فى ديوان الإنشاء بمصر فى العصور الوسطى ، أنظر : ابن الصيرفى (ابو القاسم على بن منجب بن سليمان) ت ٥٤٢ هـ : قانون ديوان الرسائل ، تحقيق على بهجت ، مطبعة الواعظ ، القاهرة ، ١٩٠٥ ، ص ١٣٧ وما بعدها ، طبعة ايمن فؤاد سيد ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٣٠ وما بعدها .
- القلقشندي : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .
- أنظر كذلك : أحمد دراج : المرجع السابق ، ص ١٣٤ - ١٤٣ وما بها من مراجع ومصادر .

فكيف ضاعت تلك الوثائق ؟ هل قام الجراكسة بإعدامها أثناء الغزو العثماني لمصر حتى لا تقع أسرار البلاد فى أيدي الغزاة ؟ هل سطى عليها العثمانيون ونقلوها الى استانبول ، مع مانهبوه من كنوز مصر وذخائرها ؟ أم احترقت تلك الوثائق والدفاتر والسجلات جميعا فى حريق من الحرائق التى نشبت بالقلعة مقر معظم دواوين الدولة^(١) ؟

إن الوصول إلى جواب يقينى على هذا السؤال ، أو إبداء رأى قاطع ونهائى فى موضوع ضياع وثائق العصر المملوكى ، لا يزال نوعا من المغامرة إلا أن مناقشة هذه الاحتمالات الثلاثة فى ضوء المصادر الوثائقية والتاريخية قد يساعد على الاقتراب من الحقيقة.

فهناك عدة آراء يمكن الخروج بها من تلك المصادر ، وهى :

أولاً : ثمة رواية شائعة ومتواترة ، مفادها : أن بعض الجراكسة قاموا بإحراق الدفاتر المالية وغيرها من وثائق الدولة التى كانت تحفظ بالقلعة ، وذلك حتى لا تقع فى أيدي الغزاة العثمانيين ، عندما تأكد هؤلاء الجراكسة من هزيمتهم يوم موقعة الريدانية (٢٩ ذو الحجة سنة ٩٢٢ هـ / ٢٢ يناير سنة ١٥١٧ م) ، الأمر الذى اضطر العثمانيون معه الى استخلاص ربط الأموال من واقع تذاكر الحمل.

والمصدر الرئيسى لهذه الرواية هو حسين افندى الروزنامجى فى ردوده على أسئلة رجال الحملة الفرنسية على مصر^(٢) ، وعنه نقل علماء الحملة الفرنسية هذه الرواية ، ودونها فى كتابهم « وصف مصر Description De L'Egypte »^(٣) ، فشاعت بعد ذلك وجرت مجرى الحقيقة التاريخية^(٤).

(١) حول الآراء المختلفة فى هذا الموضوع ، أنظر :

عبد اللطيف ابراهيم : التوثيق الشرعية ، ص ٣٣٦ - ٣٣٨ وما بها من مصادر ومراجع.

(٢) شفيق غربال : مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨ - ١٨٠١ (المقالة الاولى) ترتيب الديار المصرية فى عهد الحملة الفرنسية (مجلة كلية الآداب - الجامعة المصرية ، مج ٤ ، ج ١ ، مايو ١٩٣٦ ، ص ١-٧٠) مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص ٤٠-٤١.

(3) ESTÈVE(CONTE) : Mémoire sur les finances de L'Egypte, depuis La Conquête par le Sultan Selym 1er , Jusqu' a celle du General en Chef Bonaparte, (Description de L'Egypte, Tome XII) 2em ed ., Imprimerie de C.L.F. Panckoucke, Paris, 1826, p. 309.

استيف : النظام المالى والادارى فى مصر العثمانية ، وصف مصر ، الترجمة الكاملة ، مج ٥ ، ترجمة زهير الشايب ، ط ١ مكتبة الحاجى ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٦١.

(٤) تشكك بعض المؤرخين المحدثين فى هذه الرواية واعتبروها من قبيل الخرافات الشائعة ، أنظر :

DENY(J.) : Sommaire des archives Turques du Caire, Société Royale de Géographie d 'Egypte, Le Caire, 1930, p.22

ثانها : لم تشر أى من المصادر العربية المعاصرة للغزو العثمانى أو القربة منه الى تلك الواقعة^(١)، كذلك لم تشر اليها الوثائق والمصادر التركية^(٢)، رغم أن كلا من المصادر العربية والتركية قد تعرضت لكثير من التفاصيل الدقيقة حول وقائع الغزو، وحول المقاومة المصرية - المملوكية له. وإن كانت بعض الروايات تشير- تصريحاً أو تظميناً - إلى أن العثمانيين لا قوا صعوبات جمة فى ضبط الأمور المالية للبلاد ، وفى حصر الأوقاف والأموال الخاصة بمصر والشام ، وإلى أن محاولاتهم فى هذا الصدد لم تقابل بتعاون كافٍ من الشوام أو المصريين ، خاصة فيما يتعلق بتقديم الوثائق والمستندات لهم^(٣).

فهل يتم ذلك عن ضياع تلك الوثائق ، أم أنه مجرد شكل من أشكال المقاومة السلبية للحكام الجدد بوضع العراقيل أمامهم فى الشهور الأولى للاحتلال ؟

(١) أنظر :

ابن اياس (محمد بن أحمد الحنفى) ت ٩٣٠ هـ بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى ط ٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ج ٥ ، ص ١٤٥-٢١٠.

ابن طولون (شمس الدين محمد الدمشقى) ت ٩٥٣ هـ مفاهمة الخلان فى حوادث الزمان ، تحقيق محمد مصطفى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ج ٢ ، ص ٢٣ - ٦٥.

ابن زنبيل (أحمد الرمال المحلى) ت ٩٦٠ هـ : واقعة السلطان سليم مع السلطان الغورى ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، برقم ٢٦١٣١ تاريخ ، ورقة ١٨ إلى ورقة ٩٨ . آخرة المالك واقعة السلطان الغورى مع سليم العثمانى ، تحقيق عبد المنعم عامر الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ص ٤٥-١٤٤.

الاسحاقى (محمد عبد المعطى بن ابي الفتح بن احمد بن عبد الغنى بن على النوفى) ت ١٠٦٨ هـ كتاب لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول ، المطبعة الشرقية ، القاهرة ، ١٣٠٠ ، ص ٢٠٥-٢١٠.

أنظر كذلك : رحلة الحسن الوزان (ليو الأفريقى) المعروفة باسم وصف أفريقيا حيث زار مصر فى فترة الغزو العثمانى :

LEON AFRICAN (J.) + après 1550 : Description de L'Afrique Tierce Partie du Monde, annoté par Ch. Schefer, Ernest Leroux, Paris, 1898, Vol. III , pp. 500-522

الوزان (الحسن بن محمد) ت بعد ٩٥٧ هـ : وصف إفريقيا ، ترجمة وتحقيق محمد حجي ومحمد الاخضر ، ط ٢ ، دار الغرب الإسلامى ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٢١٠-٢٣٦.

(٢) أنظر :

أحمد فؤاد متولى : الفتح العثمانى للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٨٤-٢٣١ وما بها من اقتباسات ومصادر.

(٣) أنظر على سبيل المثال :

ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٦١-١٦٢ و ص ١٦٥ و ص ١٨٨-١٨٩ و ص ١٩٤.

ابن طولون : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣١ و ٣٣-٣٤ و ٣٦-٣٧.

أنظر كذلك : الاسحاقى : المصدر السابق ، ص ٢٠٧.

حيث يذكر الاسحاقى أن سليم مكث فى مصر سبعة أشهر حتى يستطيع ضبط متحصلاتها.

ثالثا : وردت اشارات ضمنية فى بعض مصادر العصر العثمانى - يفهم منها أن دفاتر الجراكسة كانت موجودة بعد استتباب الأمر للعثمانيين ، حيث يذكر ابن زنبيل الرمال - فى رواية لاتخلو من الطرافة والمبالغة - أن ابن الجيعان احد كبار رجال الإدارة المالية فى العصر الجركسى ، قد لخص محتويات الدفاتر المالية على احد اظافره ليعرضها على السلطان سليم فى استعراض لبراعته ^(١) .

بينما يذكر ابن عبد الغنى أن ابراهيم باشا الصدر الأعظم قام أثناء زيارته لمصر سنة ٩٣١ هـ (١٥٢٥م) «بتجديد القوانين المصرية وتخليد مافى الدفاتر السلطانية» ^(٢) ، فى اشارة الى ما قام به الصدر الاعظم من اعداد لقانون نامة مصر وإعادة تنظيم الضرائب فيها استنادا إلى ما كان جاريا فى زمن المماليك.

رابعا : يحوى « قانون نامة مصر » الذى صدر سنة ٩٣١ هـ (١٥٢٥م) فى عهد السلطان سليمان القانونى (٩٢٦ - ٩٧٤ هـ / ١٥٢٠ - ١٥٦٦م) العديد من الإشارات التى تؤكد رجوع من صاغوه إلى قانون السلطان قايتباى ، الذى كان بمثابة دستور مالى إدارى لمصر فى أواخر العصر الجركسى ^(٣) ، وهو بالطبع وثيقة أساسية من وثائق الدولة . ومن ناحية أخرى تشير بعض مواد « قانون نامة مصر » إلى استخدام الدفاتر القديمة عند صياغة القانون ^(٤) .

خامسا : هناك شاهد آخر يؤكد أن بعض وثائق عصر المماليك ودفاتره ظلت سليمة لعدة سنوات بعد الاحتلال العثمانى للشام ومصر؛ حيث إن بعض العبارات الواردة فى دفاتر الرزق الاحباسية ودفاتر الرزق الجيشية ^(٥) - التى ترجع الى العصر العثمانى - تشير بوضوح الى أن بعض بياناتها قد نقلت عن دفاتر

(١) ابن زنبيل : المصدر السابق ، المخطوط ورقة ١٠٤ وجهه . المطبوع ، ص ١٤٦ .

(٢) ابن عبد الغنى (احمد شلبى الحنفى المصرى) ت ١١٥٠ هـ : أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشاات الملقب بالتاريخ العبنى ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم . مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٠٥ .

(٣) قانون نامة مصر « الذى اصدره السلطان القانونى لحكم مصر » ، ترجمة وتعليق وتقديم : أحمد فؤاد متولى ، دار البانى ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، مواد : ١٠ ، ١١ ، ١٦ ، ٢٧ ، ٢٨ .

وحول رحلة الصدر الاعظم ابراهيم باشا الى مصر واطلاعه على قانون قايتبباى أنظر : مقدمة د. احمد فؤاد متولى للترجمة العربية لقانون نامة مصر : نفس المصدر ، ص ٥-٧ .

(٤) قانون نامة مصر ، مادة ٢٦ ومادة ٢٩ .

(٥) هذه الدفاتر ضمن مجموعة دفاتر الروزنامة التى كانت ضمن مجموعات دار المحفوظات ثم نقلت الآن الى دار الوثائق القومية . أنظر نماذج من صفحات هذه الدفاتر فى الملحق الرابع . وحول الدفاتر أنظر :

عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٩-٢٠ .

تتكون هذه المجموعة من أربعة وعشرين دفترا للرزق الاحباسية ، وثلاثة عشر دفترا للرزق الجيشية ، وهى دفاتر مجلدة تبلغ أبعاد الغلاف الخارجى للدفاتر ٤٢ × ١٥ سم عادة ، وتتراوح عدد صفحات الدفاتر بين ١٦ و ٣٠٠ صفحة للدفتر الواحد ، وتحوى هذه

الجراكسة ، ومن هذه العبارات ماورد فى دفتر الرزق الاحباسية الأول بولاية البهنساوية من أنه مدون « نقلا عن دفتر الاجمال زمن الجراكسة »^(١) ، وماورد فى دفتر الرزق الاحباسية الثانى لنفس الولاية من إشارة الى أن البيانات المدونة به كانت فى الاصل « بدفتر الجراكسة الأحباسى عن الروك الناصرى محمد بن قلاون »^(٢) ، كذلك ماورد بدفتر الرزق الاحباسية بولاية أطفيع من أنه دون « تبعا لترتيب دفتر إجمال الجراكسة المستقر عليه الحال إلى آخر شهر جمادى الأول سنة ٨٩١ »^(٣) ، وقد تكرر مثل هذه العبارة فى عدد من دفاتر الرزق الاحباسية أو الجيشية على السواء^(٤) ، بل أكثر من ذلك نصادف فى أحد الدفاتر إشارة إلى أن بعض بياناته نقلت من « دفتر المربعات الشريفة زمن الجراكسة الموجود بالخزائن العامرة »^(٥) ، وفى دفتر آخر إشارة إلى الاعتماد على دفاتر من عصر الماليك البحرية^(٦) .

إن ماتؤكد هذه الشواهد مجتمعة ، هو أن بعض دفاتر عصر الماليك الجراكسة ووثائقه - إن لم تكن كلها -

= الدفاتر بيانات وافية عن الرزق الاحباسية أو الجيشية ، بحيث يغطى كل دفتر منها مجموعة من النواحى فى إقليم من الأقاليم مرتبة ترتيبا هجائيا ، والبيانات المسجلة فى الدفاتر تشمل مساحة كل ناحية من النواحى وتوزيع أراضيها بين رزق وأملاك وأوقاف وإقطاعات وأراضى ديوانية ، مع ذكر المستندات والحجج والوثائق الدالة على ذلك ، وفى بعض الأحيان تدون صور من تلك الوثائق فى صفحات الدفتر أو تلحق بين هذه الصفحات. وتعتمد الدفاتر فى بياناتها على مصدرين أساسيين هما دفاتر الجراكسة ودفاتر تربية سنة ٩٣٣ هـ ، ثم تضاف إلى البيانات المنقولة عنهما التغييرات التى تطرأ على وضع الاراضى الزراعية. وقد تعرضت بعض صفحات هذه الدفاتر للتلف وتم ترميمها - اثناء وجودها فى دار المحفوظات على الأرجح - وقد ترتب على الترميم وضع بعض الملازم فى غير أماكنها ، وفى بعض الأحيان فى غير دفاترها الامر الذى ترتب عليه بعض أخطاء فى الفهرسة والتصنيف ، فعلى سبيل المثال تبين بالدراسة أن دفتر شبين الكوم جيش ، ١ / ٤٦١٦ / ١٠٩٤ / دار الوثائق القومية ، عبارة عن دفتر باسماء الواقفين والملاك وأصحاب الرزق مرتب ترتيبا هجائيا ويضم الاسماء من حرف نون الى حرف ياء مع تحديد ما يخص كل منهم فى الأقاليم المختلفة.

(١) دفتر أول ولاية البهنساوية احباسى ، ١ / ٤٦١٨ / ١٠٥ / ٣ / دار الوثائق القومية ورقة ٢ ظهر.

(٢) دفتر ثالث ولاية البهنساوية احباسى ، ١ / ٤٨٢٨ / ٤٠ / دار الوثائق القومية ، ورقة ٣ وجه.

(٣) دفتر ولاية الاطفيحية احباسى ، ٢٨ / ٤٦٤٢ / ٥٠٣٩ / دار الوثائق القومية ورقة ١ وجه.

(٤) أنظر على سبيل المثال:

دفتر أول ولاية القوصية احباسى ، ٣ / ٤٦١٦ / ١٠٣ / ٣ / دار الوثائق القومية ، ورقة ٣ وجه.

دفتر أول ولاية الغربية جيشى ، ١٢ / ٤٦٢٦ / ٨١ / ٣ / دار الوثائق القومية ورقة ٦ وجه.

دفتر خامس ولاية الغربية جيشى ، ٨ / ٤٦٢٢ / ٥٠٩٠ / دار الوثائق القومية ، ورقة ١ وجه.

دفتر أول ولاية الاشمونين جيشى ، ١١ / ٤٦٢٥ / ٥٠٦٠ / دار الوثائق القومية ، ورقة ١ ظهر.

دفتر ولاية الفيوم جيشى ، ٣١ / ٤٦٤٥ / ٤٩٩٧ / دار الوثائق القومية ، ورقة ١ ظهر.

(٥) دفتر أبيار وجزيرة بنى نصر جيشى ، ٧ / ٤٦٢١ / ٥٠٤٩ / دار الوثائق القومية. ورقة ١٢٩ ظهر.

(٦) وردت إشارة فى دفتر الرزق الجبشية لولاية القوصية تفيد أن أحد بياناته منقول عن « الدفتر المربع بالجلد الأصفر من ما استقر

عليه الحال فى آخر شهر شوال ٧٧٧ عن زمن الاشرف شعبان بن حسين . »

دفتر ولاية القوصية جيشى ، ١٩ / ٤٦٣٣ / ٥٠٥٦ / دار الوثائق القومية ، ورقة ٥٧ ظهر.

كانت سليمة بعد الغزو العثماني لمصر بعدة سنوات ، وإن رواية حسين افندي الروزنامجى غير دقيقة ولكن يبقى التساؤل قائما عن أصل قصة احتراق الوثائق، وعن مصير تلك الوثائق والدفاتر والسجلات التى لم يصلنا أى منها؟ تشير المصادر التاريخية الى أن الدفاتر والوثائق المحفوظة بالقلعة قد تعرضت للحريق والنهب عدة مرات فى العصور السابقة على الاحتلال العثماني لمصر^(١)؛ كما احترقت ثلاث مرات - على الأقل - بعده ، المرة الأولى سنة ٩٣٣ هـ / ١٥٢٧م فى زمن ولاية سليمان باشا الخادم الأولى على مصر (٩٣١-٩٤١ هـ / ١٥٢٥-١٥٣٥م)^(٢)، حيث يذكر الاسحاقى أنه « فى زمنه أحرقت الدفاتر الموضوعة بديوان مصر المحروسة^(٣) » ، وقد ترتب على احتراق الدفاتر - وفقا لبعض المصادر التاريخية - إعادة مساحة الأراضى فى نفس السنة ، وضعت دفاتر جديدة أصبحت منذ ذلك الحين مستندا أصليا للإدارة المالية^(٤)، ومن المعروف أن أقدم دفاتر الترايع الموجودة للآن ترجع إلى سنة ٩٣٤ هـ (١٥٢٨م)^(٥)، وهو نفس التاريخ الذى ترجع إليه أقدم سجلات المحاكم الشرعية فى القاهرة^(٦)، وقد تكرر احتراق الدفاتر الديوانية فى ١٣ محرم سنة ١٠٨١ هـ (٢ يونيو ١٦٧٠م) فى يوم ولاية ابراهيم باشا الوزير (١٠٨١-١٠٨٣ هـ / ١٦٧٠ - ١٦٧٢م)^(٧).

أما الحريق الثالث فقد وقع فى عصر محمد على باشا ، وعلى وجه التحديد فى ٧ رمضان ١٢٣٥ هـ (٨ يونيو ١٨٢٠م)^(٨).

-
- (١) أنظر احمد دراج : المرجع السابق ، ص ١٤٣ وما بها من مراجع ومصادر.
- (٢) تولى سليمان باشا الخادم مصر مرتين الاولى من عام ٩٣١ هـ إلى ٩٤١ هـ (١٥٢٥ - ١٥٣٥م) والثانية من ٩٤٣ إلى ٩٤٥ هـ (١٥٣٦-١٥٣٨م) أنظر :
- ابن عبد الغنى : المصدر السابق ، ص ١٠٦ و ص ١٠٩.
- (٣) الاسحاقى : المصدر السابق ، ص ٢١٧.
- (٤) نفس المصدر السابق ص ، ٢١٧.
- كذلك أشار ابن عبد الغنى إلى تحرير تلك الدفاتر ، وإلى أنها كانت باقية حتى عصره وكانت أساسا للعمل فى الديوان ، وذلك دون إشاره إلى موضوع الحريق الذى كان سببا فى تدوينها . أنظر :
- ابن عبد الغنى : المصدر السابق، ص ص ١٠٦ - ١٠٧.
- (٥) نفس المصدر ، ص ١٠٧ ، هامش ٢.
- (٦) عبد اللطيف ابراهيم : التوثيقات الشرعية .. ، ص ٣٣٧ وما بها من مراجع.
- (٧) ابن عبد الغنى : المصدر السابق ، ص ١٧٠.
- وحول أثر الحريق على ضياع الوثائق أنظر نفس المصدر والصفحة ، هامش ٣.
- (٨) الجبترى (عبد الرحمن) ت ١٢٤١ هـ : عجائب الآثار فى التراجم والاخبار ، مطبعة الأنوار المحمدية ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، مج ٤ ص ٤٤٠-٤٤١.
- وحول هذا الحريق أنظر كذلك :
- أحمد السعيد سليمان : المرجع السابق ، ص ١٢٠ هامش ٣

ومن المؤكد أن الحريق الأخير لم يكن سببا في ضياع وثائق العصور الوسطى ، حيث إن رواية الروزنامجى حول ضياع تلك الوثائق سابقة على ذلك الحريق بأكثر من عشرين عاماً ، ومن المؤكد كذلك أنه لا ذاك الحريق ولا حريق سنة ١٠٨١ هـ قد أتى على جميع الدفاتر والوثائق المحفوظة ، حيث تخلفت مجموعات أرشيفية عديدة سابقة على التاريخين ، مازالت محفوظة الى الآن فى دار الوثائق القومية ودار المحفوظات وأرشيف الشهر العقارى^(١) . إلا أنه من غير المستبعد أن يكون الحريق الذى وقع فى سنة ٩٣٣ هـ سببا فى ضياع قسم كبير من وثائق العصور الوسطى فى مصر^(٢) .

ومن الجديد بالملاحظة أن صياغة الخبر الذى أورده الاسحاقى حول ذلك الحريق قد توحى بأنه كان حريقاً متعمداً. فهل قام بعض الجراكسة المعارضين للحكم العثمانى بهذا العمل^(٣) ، واختلط الامر على حسين افندى الروزنامجى ، فاعتبر أن الحريق قد وقع إبان حوادث الغزو؟

بمعنى آخر .. هل يمكن أن نستنتج من إستقراء تلك المصادر التاريخية والوثائق، أن حريق القلعة سنة ٩٣٣ هـ (١٥٢٧م) هو الذى قضى على معظم وثائق وسجلات ودفاتر العصور الوسطى؟ وأن باقىها ضاع فى الحرائق التالية، أو تخلص منها العثمانيون لانتهاه الحاجة إليها فى العمل المالى والإدارى؟

ربما كانت تلك هى أقرب صورة لما حدث ... لكن يظل كذلك احتمال سطر العثمانيين على الوثائق والدفاتر والسجلات ، بعد نسخ ما فيها فى دفاترهم الجديدة ، إحتمالاً قائماً^(٤) ، رغم أن المصادر التاريخية التى تعرضت لهذا الموضوع لم تشر إلى هذا الامر بصورة واضحة^(٥) ، ولن يحسم هذا الموضوع إلا بدراسة لكامل محتويات

(١) محمد أحمد حسين : الوثائق التاريخية ، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٥٣ .

محمود عباس حمودة : وثائق دول شمال افريقيا .. ، ص ١٠٩ - ١١٥ .

لبلى عبد اللطيف احمد : دراسات فى تاريخ مصر والشام إبان العصر العثمانى ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٤٧-٢٨ .

DENY: op.cit., pp. 64 F.

(2) Ibid ., p. 22.

(٣) من المعروف أن السنوات الاولى للحكم العثمانى للشام ومصر قد شهدت قلاقل واضطرابات ومحاولات متكررة من الجراكسة - بل حتى من بعض الباشاوات العثمانيين - للاستقلال بمصر والشام مرة اخرى ، أنظر :

ابن زنبيل : المصدر السابق المخطوط ورقة ١٥٨ وجه - ورقه ١٦٢ وجه ، المطبوع ، ص ١٥٤ - ١٧١ .

ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٦٨ - ٣٧٠ .

الاسحاقى : المصدر السابق ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .

ابن عبد الغنى : المصدر السابق ، ص ١٠٢ - ١٠٤ .

أحمد فؤاد متولى : المرجع السابق ، ص ٢٣٩ - ٢٥٢ وما بها من مصادر ووثائق واقتباسات .

(٤) أنظر : عبد اللطيف ابراهيم : التوثيقات الشرعية .. ، ص ٣٣٨ .

(٥) حول ماسطا عليه العثمانيون من مصر والشام أنظر :

الأرشيف العثماني^(١).

* * *

وبعد .. فماذا تبقى من الوثائق والدفاتر التي نتجت عن نشاط بيت المال عبر العصور ، وما هو حجم ما تحتفظ به أرشيفات مصر ومكتباتها من تلك الوثائق والدفاتر الخاصة ببيت المال ؟

= ابن اياس : المصدر السابق : ج ٥ ، ص ٢٠٦ - ٢٠٨ .

احمد فؤاد متولى : المرجع السابق ، ص ٢٣٠-٢٣١ .

(١) حول الوثائق التي تخص مصر فى الأرشيف التركى ، أنظر :

احمد السعيد سليمان : المرجع السابق ، ص ١١٩ .

رويمر : المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

ثالثا : وثائق بيت المال فى الإرشيفات المصرية

١ - مشكلات حصر الوثائق :

إن التعرف على الحجم الحقيقى لوثائق بيت المال فى مصر أمر تكتنفه الصعاب وتحيط به المشكلات ؛ أولى تلك المشكلات ، تتمثل فى أن تلك الوثائق موزعة بين العديد من المؤسسات ، فهناك سبع جهات - على الأقل - مسئولة عن حفظ الوثائق الأرشيفية والتاريخية فى القاهرة وحدها ، وهى : دار الوثائق القومية ، ودار المحفوظات ، والأرشيف التاريخى لوزارة الأوقاف ، وأرشيف الشهر العقارى ، ودار الكتب والمتحف القبطى ومتحف الفن الإسلامى^(١) ، هذا غير جهات الحفظ فى مختلف محافظات مصر^(٢) ، وبعض تلك الجهات لا يتيح فرصة الأطلاع على تلك الوثائق للباحثين.

المشكلة الثانية : هى غياب الفهارس العلمية الدقيقة والشاملة التى تحصر كل الوثائق التى تخلفت فى مصر عبر عصور التاريخ المتوالية^(٣) . هناك بالطبع فهارس وسجلات لدى جهات الحفظ المختلفة وهى معدة لضبط العهدة

(١) إلى جانب هذه المؤسسات السبع الرئيسية ، هناك عدة جهات أخرى فى القاهرة تحتفظ ببعض وثائقها ، من هذه الجهات المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية واليهودية ، كذلك فإن بعض المتاحف التاريخية والفنية والقومية والمتخصصة تحتفظ ضمن مجموعاتها أو فى مكتبتها ببعض الوثائق التاريخية المهمة ، وإن كان معظمها يرجع الى العصر الحديث ، كما تحتفظ بعض مكتبات الجامعات بوثائق ضمن مجموعاتها.

(٢) أهم الجهات التى تحتفظ بالوثائق خارج القاهرة هى :

١ - مكتبة دير سانت كاترين

٢ - بعض المؤسسات الدينية بالمحافظات

٣ - فروع دار المحفوظات بالمحافظات

٤ - بعض المتاحف الاقليمية

٥ - أرشيفات الشهر العقارى بعواصم المحافظات .

وقد بدأت دار الوثائق مؤخراً فى ضم محتوياتها الى مجموعات الدار وحول تعدد جهات حفظ الوثائق فى مصر ، أنظر : عبد اللطيف ابراهيم : وثائق التاريخ العربى (منبر الإسلام ، ع ٥ ، س ٢١ ، أكتوبر ١٩٦٣ ، ص ص ١٤٢-١٤٦) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٤٣ .

_____ : الوثائق القومية ، ص ٣٦٢-٣٦٦ .

RAMI'ÈRE de FORTANIER, (A.) : Evaluation et description du système archivistique propositions pour une modernisation (Egypte) , Diffusion restreinte Rapport technique (RP/ 1992-1993/ IIB, UNESCO, PARIS, 1994, pp. 7-19.

استعنت فى قراءة التقرير السابق بالترجمة العربية التى أعدها له الأستاذ محمد محمد خضر وهى مطبوعة بالآلة الكاتبة ومصوره وتوزع توزيعاً محدوداً فى دار الوثائق القومية.

(٣) شهد القرن الأخير صدور عدة فهارس لوثائق مصر - تتفاوت فى قيمتها تفاوتاً كبيراً- يغطى بعضها فترات محدودة بينما يغطى البعض الآخر مجموعات بعينها ، من أهم هذه الفهارس :

أو للتعامل الداخلى فقط، ومعظمها سجلات غير وافية ، فسجلات المتاحف على سبيل المثال - لا تحوى تسجيلا دقيقا للوثائق المحفوظة فيها ، بحيث لا يستطيع الباحث تحديد مكونات تلك المجموعات بدقة من خلالها . ولا يقتصر الامر عند هذا الحد بل أن بعض ما تحتفظ به مؤسسات حفظ الوثائق غير معروف على وجه الحصر ، فهناك مثلاً مئات من محافظ الوثائق ضمن مجموعات دار الوثائق القومية لم تصنف أو تفهرس بعد حتى اليوم ولا يعرف احد محتوياتها بصورة مؤكدة ^(١) ، كما لم يتم حتى الآن تكشيف محتويات السجلات والدفاتر والوثائق المحفوظة فى الدار ^(٢) ، كذلك فإن كثير من الوثائق المهمة التى تحتفظ بها وزارة الاوقاف فى أرشيفها التاريخى

DENY(J.) : Sommaire des archives Turques du Caire, S.R.G.E., Le Caire, 1930

أسد رستم : المحفوظات الملكية المصرية ، بيان بوثائق الشام ومايساعد على فهمها ، ٤ أجزاء ، المطبعة الامريكية ببيروت ، ١٩٤٣-٤٠ ، وملحق به جزء خامس يتضمن كشافاً تحليلياً للوثائق الواردة فى الأجزاء الأربعة :
صبحى نايف أبو شقرا : المحفوظات الملكية المصرية ، الفهارس ، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

مراد كامل : فهرست مكتبة دير سانت كاترين بطور سيناء ، جزءان ، وزارة المعارف العمومية ، القاهرة ، ١٩٥١ .

CLARK (K.W.): Checklist of Manuscripts in St. Catherine's Monastery - Mount Sinai, Library of Congress photopublication Service, Washington, 1952.

ATIYA (A.S.) : The Arabic Manuscripts of Mount Sinai, Publications of The American Foundation of The Study of Man, Baltimor , 1955, 2vol.

عزيز سوريال عطية : الفهارس التحليلية لمخطوطات طور سيناء العربية ، فهارس كاملة مع دراسة تحليلية للمخطوطات العربية بدير القديسة كاترينه بطور سيناء ، ترجمة جوزيف نسيم عطية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ١٩٧٠ .

محمد محمد امين : فهرست وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك (٢٣٩-٩٢٢ هـ / ٨٥٣-١٥١٦م) ، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة ، القاهرة ، ١٩٨١ .

دار الوثائق القومية : ببليوجرافيا لوثائق الثورة العرابية والوقائع الحربية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
كريسليوس (دانيال) : فهرس وقفيات العصر العثمانى المحفوظة بوزارة الأوقاف ودار الوثائق التاريخية القومية بالقاهرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

مركز الدراسات الشرقية : دليل وثائق الجنيزا الجديدة ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
ذكر رامير دى فورتانييه فى تقريره عن الأرشيف القومى المصرى أن هناك دليلاً لمصادر الأرشيف القومى المصرى صدر عن مركز معلومات مصادر تاريخ بلاد البلقان والبحر المتوسط فى صوفيا ، ولم اعثر عليه

RAMIERE de FORTANIER : Op:cit. P. 19.

(١) من بين هذه المحافظ مجموعة من وثائق ديوان الروزنامة تضم آلاف الوثائق التى لانعرف تفاصيل ما تحتويها ، وليست لهذه المجموعة فهارس يمكن للباحثين الاستعانة بها .

(٢) بدأت دار الوثائق القومية مؤخراً مشروعاً ضخماً لإعادة فهرسة وثائق الدار وسجلاتها ودفاتها ، وإعداد كشافات موجزة لها .

اكتشفت بالمصادفة^(١)، أما أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة ، الذى يضم سجلات المحاكم الشرعية فى العصر العثمانى ، فيعانى من سوء التنظيم ويفتقد للفهارس الدقيقة فضلاً عن احتفاظه بثلاثمائة وثلاث وخمسين محفظة دشت بها حجج وسجلات متنوعة غير مفهرسة^(٢) . علاوة على ماسبق تصادفنا مشكلة ثالثة وهى أن الكثير من وثائقنا - خاصة أوراق البردى ووثائق الجنيزا - قد تسربت إلى الخارج بطرق غير مشروعة فى أغلب الأحيان ، حيث توالى عمليات السطو على وثائقنا منذ أوائل القرن الماضى^(٣) .

* * *

ومن هنا فإن وضع تصور دقيق عن عدد وثائق بيت المال فى مصر أمر صعب إلى حد ما ، ومع ذلك فهذه محاولة لوضع صورة تقريبية لهذه الوثائق - ماكان ينبغى أن يصل إلينا مقارناً بما هو معروف لنا بالفعل.

٢ - المجموعات الأرشيفية لبيت المال فى مصر :

- إن البحث عن متكاملات أو وحدات أرشيفية^(٤) ، لبيت المال فى مصر بين محتويات الأرشيفات المصرية يكشف عن أن دار الوثائق القومية تحتفظ بمتكاملة أرشيفية لبيت المال ، إلى جانب إحدى عشرة وحدة أرشيفية
- (١) حتى منتصف الستينات كانت مجموعة وزارة الأوقاف تضم عدداً قليلاً من وثائق العصر المملوكى ، غير الوثائق العثمانية والحديثة ، ثم توالى اكتشاف الوثائق فى أرشيف الوزارة حتى جاوز عدد الوثائق المملوكية خمسمائة وثيقة أنظر : محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ... ، ص ك و ن - ش .
- (٢) حول السجلات المحفوظة فى الشهر العقارى انظر :
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص ص ٢١-٢٢ .
- (٣) حول مصير أوراق البردى العربى : انظر :
- عائشة عبد الرحمن : تراثنا بين ماض وحاضر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١١٣ - ١٤٣ .
- عبد العزيز الدالى : البرديات العربية ، ط ١ ، مكتبة الخالجي ودار الرفاعى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٦٢-٩٨ .
- وحول مجموعات الجنيزا خارج مصر ، أنظر :
- دليل أوراق الجنيز الجديدة ، ص ٨-١٥ وما بها من مراجع .
- (٤) حول مفهوم المتكاملة الأرشيفية والوحدة الأرشيفية ، انظر :

SCHELLENBERG (T.R.): Modern Archives Principles and Techniques, The University of Chicago press, 1957, pp. 168 F.

PÉROTIN (Y.) : Le Concept d'archives et les frontieres de l'archivistique, Imprimerie nationale Paris, 1963, pp. 10 - 11.

Encyclopedia of The Social Sciences, 8th. , Art : Archives.

حسن على حسن الحلوة : علم الوثائق الأرشيفية (الأرشيفستيقا) ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٥ .

ناجحة عن أنشطته المختلفة ، وهذه الوحدات تشكل جزءا من وثائق المالية ، وتتبع جميعها إدارة الإنتاج بدار الوثائق^(١).

وفيما عدا ذلك ليست هناك متكاملات أو وحدات أرشيفية لبيت المال فى أى من أماكن حفظ الوثائق فى مصر ، ولكن هناك وثائق مفردة متفرقة ترجع إلى عصور مختلفة ، بالإضافة للاتحة لإجراءات ديوان بيت المال وصندوق الأيتام الصادرة فى ٢٠ ذو الحجة سنة ١٢٨١ هـ (١٦ مايو ١٨٦٥ م)^(٢).

هذا وتضم المتكاملة الأرشيفية لبيت المال قرابة ٦٥٠٠ دفتر وسجل يرجع أقدمها إلى غرة محرم ١٢٥٢ هـ (١٨ إبريل ١٨٣٦ م) وجميعها تحمل ختم بيت المال^(٣) ؛ وتتكون هذه المتكاملة من مجموعة عناصر تعبر عن نشاط بيت المال منذ منتصف القرن الثالث عشر الهجرى ، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

النوع الاول : دفاتر وسجلات تتعلق بنشاط بيت المال نفسه وهى : دفاتر قيد المتوفين ، ودفاتر الأمانات والأطيان والعقارات ، ودفاتر العهد وسجلات الصادر والوارد ، وجرائد الاستحقاقات. وجرائد مطلوبات الأهالى والعتقاء والورثة وأربع مجموعات تركات.

النوع الثانى : دفاتر وسجلات لمصالح تابعة لبيت المال وهى : صندوق الأيتام ، المجلس الحسبى ، وقلم المبايعة الميرى.

النوع الثالث : مجموعة من دفاتر ووثائق تركات الأشخاص التى جمعت فى فترات مختلفة من أصحابها^(٤).

(١) تنقسم دار الوثائق القومية إلى خمس إدارات رئيسية هى :

١ - إدارة الوثائق السبادية ٢ - إدارة وثائق الخدمات ٣ - إدارة وثائق الإنتاج

٤ - إدارة الوثائق المحلية ٥ - إدارة الوثائق الخاصة.

لمزيد من التفاصيل حول هذه الإدارات وما تحويه كل منها من وثائق ، أنظر :

محمود عباس حموده : دليل دور الوثائق .. ص ٣٠-٤٥.

زين العابدين شمس الدين نجم : دار الوثائق المصرية فى ثلاثين عاما (المؤرخ المصرى ، ع. ٢ ، يوليو ١٩٨٨ ، ص ص ٢٠١-٢٢٤) قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة القاهرة ، القاهرة. ١٩٨٨ ، ص ص ٢١٧-٢١٨.

(٢) هذه اللاتحة مطبوعة فى مطبعة المعبة الخديوية ببولاق فى ٢٠ ذو الحجة ١٢٨١ برقم ٥٨ ؛ وهى محفوظة ضمن محفظه تضم مجموعة من القوانين واللوائح.

لاتحة إجراءات ديوان بيت المال وصندوق الأيتام ، ٩-١٦/٦ محفظه لوائح رقم ١ ، دار الوثائق القومية .

(٣) هذه المتكاملة نقلت من دار المحفوظات إلى دار الوثائق القومية منذ سنوات قليلة ، ولا زالت إدارة الدار تجرى العمليات الفنية لها ، لذلك لا يمكن اعطاء صورة دقيقة كاملة لمكوناتها ، ووصف مكونات هذه المتكاملة يعتمد على ماتم المجازة بالفعل من عمل حتى الآن . ومن الجديد بالذكر أن الدفاتر والسجلات فى هذه المتكاملة تمتد تاريخيا حتى القرن الرابع عشر الهجرى (العشرين الميلادى).

(٤) هذه المجموعة الأخيرة فى حالة سيئة للغاية وتحتاج إلى جهد كبير لتصنيفها وفهرستها.

أما الوحدات التابعة للمالية فتتكون من مجموعة من السجلات والسراكي تضم ١٧٩ سجلاً وتسعة سراكي^(١). ويوضح الجدول رقم ١ اجمالي مكونات هذه الوحدات الأرشيفية موزعة حسب نوعياتها والجهات التي تختص بها.

النوعيه الجهة	السجلات								السراكي
	صادر		وارد		صادر / وارد		قيد	تسليم	تسليم
	مراسلات	عرضحات	مراسلات	عرضحات	مراسلات	عرضحات	أوامر	صادر	وارد
مصلحة بيت مال مصر	٤١	-	٣	-	-	-	٣	-	-
مصلحة بيت مال اسكندرية	٦٩	-	٥٤	١	٦	٢	-	٥	٤
المجموع	١١٠	-	٥٧	١	٦	٢	٣	٥	٤
	١٧٥								٩

جدول رقم ١ - مكونات الوحدات الارشيفية لبيت المال ضمن وثائق المالية بدار الوثائق القومية

- وتنقسم هذه السجلات والسراكي إلى تسع مجموعات من السجلات، ومجموعتين من السراكي : منها ١١٠ سجلاً للصادر يرجع تاريخ اقدمها إلى سنة ١٢٥٨ هـ (١٨٤٢م) وينتهي أحدثها في سنة ١٢٩٧ هـ (١٨٧٩م)^(٢)، و٥٨ سجلاً للوارد يرجع أقدمها إلى سنة ١٢٥٨ هـ (١٨٤٢م) وينتهي أحدثها في سنة ١٢٩٧ هـ (١٨٧٩م)^(٣)، و٨ سجلات صادر وارد يرجع أقدمها إلى سنة ١٢٥٦ هـ (١٨٤٠م) وينتهي أحدثها في سنة ١٢٦٢ هـ (١٨٤٥م)^(٤)، وثلاثة سجلات قيد أوامر ومنشورات يرجع أقدمها إلى سنة ١٢٧٢ هـ (١٨٥٥م) وينتهي أحدثها
- (١) هناك خمسة سجلات مفقودة في هذه المجموعات ، أي أن العدد الأصلي لها كان ١٨٤ سجلاً . وقد إعتمدت في عرض مكونات هذه المجموعات على فهرس دار الوثائق.
- (٢) ٣٧ سجلاً صادر بيت مال مصر من ١٢ شوال ١٢٦٤ إلى ٢٨ جماد أول ١٢٧٢ هـ و٤ سجلات صادر بيت مال مصر للدواوين والأقاليم من ١٧ ذو الحجة ١٢٩٣ إلى ١٥ محرم ١٢٩٧ هـ . و ٦٩ سجلاً صادر بيت مال إسكندرية من ٨ شعبان ١٢٥٨ إلى ١٩ ذو الحجة ١٢٩٧ هـ .
- (٣) ٣ سجلات مصلحة بيت مال مصر وارد الدواوين والأقاليم من ١٧ ذو الحجة ١٢٩٣ إلى ٢٥ محرم ١٢٩٧ هـ وسجل واحد وارد عرضحات مصلحة بيت مال الإسكندرية من ٦ شعبان ١٢٥٨ إلى ٢ جماد آخر ١٢٥٩ هـ .
- ٥٤ سجلاً وارد مصلحة بيت مال الإسكندرية من ٣ رمضان ١٢٦٠ إلى ٨ ربيع أول ١٢٩٦ هـ .
- (٤) ٦ سجلات صادر / وارد مصلحة بيت مال الإسكندرية من ١ محرم ١٢٥٦ إلى آخر جماد أول ١٢٦٢ هـ . سجلان صادر / وارد عرضحات مصلحة بيت مال الإسكندرية من ٧ محرم ١٢٦٠ هـ إلى ٢٥ شعبان ١٢٦٠ هـ .

سنة ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢م) ^(١) . أما السراكي فخمسة سراكي لقيد المراسلات الصادرة ، وأربعة سراكي لقيد المراسلات الواردة ، وتغطي الفترة من ١٢٥٨ هـ إلى ١٢٩١ هـ (١٨٤٢-١٨٧٤م) ^(٢) .

ومن الواضح ان كلاً من المتكاملة الأرشيفية لبيت المال ووحداته التابعة للمالية ترجع الى العصر الحديث ، ومعنى ذلك أنه ليست هناك متكاملات أو وحدات أرشيفية لبيت المال ترجع إلى العصور السابقة على القرن الثالث عشر الهجرى (١٩م) .

مع الأخذ في الاعتبار أن دار الوثائق القومية تحتفظ بمجموعة من وثائق تركات بيت المال ضمن محافظ الروزنامة التي ترجع الى العصر العثماني ، ولكن هذه المجموعة لم يتم حصرها إلى الآن ^(٣) .

* * *

يختلف الحال بالنسبة للوثائق المفردة التي تخص بيت المال ، فبينما تقتصر مجموعات الأرشيفية على العصر الحديث ، فإن هناك وثائق متفرقة لبيت المال تمثل مختلف العصور الإسلامية في مصر موزعة بين أماكن حفظ الوثائق .

فقد ساهمت كشوف البردى العربى فى وصول عدد لا بأس به من وثائق بيت المال فى عصر الولاة والعصر الفاطمى الى ايدينا ، ورغم أنها وثائق متفرقة فهي تسهم فى رسم صورة عن أنشطة بيت المال فى تلك العصور المبكرة ، كما تسهم كذلك فى التعرف على أنشطة الإدارة المالية فى مصر بمختلف فروعها ، وعلى أنواع الوثائق التي كانت تصدرها ^(٤) .

(١) ٣ سجلات قيد أوامر ومنشورات لبيت مال مصر من ٢٧ محرم ١٢٧٢ إلى ٢٥ شعبان ١٣٠٠ هـ .

(٢) ٤ سراكي تسليم أوراق واردة لبيت مال الإسكندرية من ٢٥ جماد أول ٢٨٥ إلى ١٨ رجب ١٢٩١ هـ .

٥ سراكي تسليم أوراق صادرة للجهات من بيت مال الإسكندرية من ٢٥ جماد أول ١٢٨٥ إلى ٢٧ رجب ١٢٩١ هـ .

(٣) تحتفظ دار الوثائق القومية بعدة مئات من محافظ الوثائق التي تتبع ديوان الروزنامة فى العصر العثماني ، وتحوى كل محفظة عدة وثائق مفردة . ولم اتمكن من حصر هذه الوثائق أو الاطلاع عليها ، حيث إن هذه المجموعة ما زالت فى طور الترتيب والإعداد فى مخازن الدار تمهيدا لإتاحتها للباحثين ، ويقوم العاملون بدار الوثائق القومية فى الوقت الحالى (صيف ١٩٩٤) بفرز الوثائق التي تحويها هذه المحافظ وتصنيفها وفهرستها . وقد تأكدت من خلال المسئولين عن إدارة وثائق الانتاج فى الدار من أن بهذه المجموعة وثائق تركات لبيت المال .

(٤) هناك نماذج عديدة من بين أوراق البردى العربى التي ترجع إلى القرون الأربعة الأولى للهجرة لوثائق المعاملات المالية المختلفة للدولة ، وهى تكشف عن نظام العمل فى الإدارة المالية لولاية مصر . من بين هذه الوثائق على سبيل المثال :

أوراق البردى العربية أرقام : ١٢٦ - ١٤٨ - ١٥٤ - ١٩١ - ٢١٨ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣٢ - ٣٣٥ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٤٠ - ٤٣٢ من مجموعة البردى العربى بدار الكتب المصرية ، والبرديات أرقام : فى 555- 593 - 558 - 557 - 556 فى مجموعة الأرشيدوق رينر بفينا ، والبردية رقم 1 p. Heid III No. فى مجموعة هايدلبرج . =

وتحتفظ دار الكتب المصرية ببعض الوثائق البردية لبیت المال ، بينما تسريت أغلب تلك الوثائق الى مجموعات البردى العربى خارج مصر ؛ ومن هذه الوثائق مجموعة من طرز البردى المدونة باليونانية والعربية أو بالعربية وحدها ، ويحمل الكثير منها أسماء عمال بیت المال فى مصر فى عصر الولاة إلى جانب أسم الخليفة والوالى^(١) ، كما تضم تلك المجموعات كذلك إيصالات ومراسلات رسمية ومطالبات مالية وكشوف سداد للضرائب بأنواعها المختلفة ، وهى جميعا من وثائق بیت المال^(٢) ، وتحتفظ دار الكتب كذلك ضمن مجموعاتها بوثائق لبیت المال مدونة على الورق ترجع إلى القرن الرابع الهجرى (١٠م)^(٣) .

= انظر جروهمان : أوراق البردى العربية .. ج ٢ ، ص ٢٧ وما بعدها ، وج ٣ ، ص ١١ وما بعدها ، وج ٤ ، ص ٣-٤ و ج ٦ ، ص ١٩٦ - ١٩٨ ، ونبذة .. محاضرة ٤ ص ٥-١٥ .

GROHMANN (A.) : The Value of Arabic Papyri For The Study of The History of Mediaeval Egypt (Proceedings of The Egyptian Society of Historical Studies, Vol.1, 1951.pp. 456) Cairo 1951, pp. 46 F.

----- : From The World of Arabic Papyri, R.S.H.S., Cairo , 1952, pp. 124 F.

(١) طرز البردى التى درسها جروهمان بها اكثر من ٩٨ شكلا مختلفا ، اكثرها يرد فيه اسم الخليفة والامير وعامل بیت المال ، وفى الغالب اسم مكان مصنع البردى ، وفى أحيان أخرى يرد أسم العامل فقط ، وربما يرجع ذلك إلى أن بیت المال كان يتولى الرقابة والأشراف على صناعة البردى ، وقد نشر جروهمان العديد من هذه النماذج فى سنة ١٩٢٤ فى Corpus Papyrarum Raineri ثم بعد ذلك بعشر سنوات فى السفر الأول من كتابة أوراق البردى العربية فى دار الكتب المصرية أنظر :

جروهمان : أوراق البردى العربية ... ج ١ ، ص ١١ وما بعدها ، ونبذة .. محاضرة ٢ ص ٤-٥ ومحاضرة ٣ ، ص ١١-١٢ .

(٢) من هذه الوثائق على سبيل المثال : إيصالات خاصة بدفع الضرائب أرقام ١٣٨ - ١٦٤ - ٢١٩ دار الكتب المصرية أنظر :

جروهمان : أوراق البردى العربية .. ج ٣ ، ص ١٧١-١٧٧ .

وصك من أحد الجباة برقم ١٧٦ دار الكتب المصرية. نفس المصدر ، ج ٣ ، ص ١٨١-١٨٢ .

وحسابات نفود مدفوعة لبیت المال رقمى ٢٤٩-٢٨٣ دار الكتب المصرية ، نفس المصدر ج ٤ ، ص ٢٤٤-٢٤٦ و ج ٦ ، ص ٥٠-٥٦ .

وابراء ذمة لخازن بیت المال بالفسطاط ضمن مجموعة الارشيدوق رينر بالمكتبة الوطنية بفيينا ، برقم : P.E.R.F. No. 765 انظر :

CROHMANN : From The World of A.P. , pp. 120 - 121.

مجموعة من المراسلات الرسمية والاختارات التى تتعلق بعمل بیت المال وكلها من مجموعة الارشيدون ريز بالمكتبة الاهلية بفيينا ارقام:

P.E.R.F. NO. 570 - 595 - 600 - 606 - 621 - 624 - 709 - 761.

Ibdm., pp. 132 - 136.

جروهمان : نبذة .. محاضره ٣ ، ص ٩-١١ ومحاضره ٤ ، ص ١٤-١١ .

أحد عشر إيصالا باستلام البردى واردة من صاحب بیت المال . أنظر : نفس المصدر ، محاضرة ٢ ، ص ٨ .

(٣) منها خطاب باللفتين العربية والقبطية مدون على ظاهر ورقة كانت فى الأصل جزءا من كشف حساب لبیت المال يرجع إلى القرن

الرابع الهجرى (١٠م) وثيقة رقم ٦٨٧٣٥ تاريخ - دار الكتب المصرية أنظر :

جروهمان : أوراق البردى العربية .. ج ٦ ، ص ٥٧-٥٨ .

كما تحتفظ كل من دار الوثائق القومية والأرشيف التاريخي لوزارة الأوقاف ومكتبة دير سانت كاترين بأعداد من وثائق البيع من أملاك بيت المال ، ومن الوثائق التى تتضمن فصول إنتقال بالإرث إلى بيت المال ، ثم بالبيع منه إلى الأفراد ، وترجع هذه الوثائق إلى عصري الممالك البحرية والممالك الجراكسة والعصر العثمانى^(١) ، وهناك كذلك عدد من أذون البيع والتوكيلات والأوامر الصادرة من حكام مصر فى عصر أسرة محمد على إلى أمناء بيت المال بخصوص التصرف فى أملاكه^(٢).

كما تحوى سجلات المحاكم الشرعية المحفوظة فى أرشيف الشهر العقارى بالقاهرة العديد من صور الوثائق التى كان بيت المال طرفا فيها ، خاصة مايتعلق منها بحصر التركات^(٣).

* * *

ويعد .. فهذه صورة عامة عن وثائق بيت المال الصادرة فى مصر فى حدود ما أمكن حصره منها. ويتضح من هذا الحصر أن ماوصل إلى أيدينا من هذه الوثائق قبل العصر الحديث ، لم يصل كمخلفات أرشيفية لبيت المال نفسه ، فبعضها مثل أوراق البردى عثر عليها فى أماكن مختلفة ضمن الكشوف الأثرية أو بطريق المصادفة^(٤) ، ومنها ما

(١) من هذه الوثائق على سبيل المثال :

الوثيقة ٢٩١ بمكتبة دير سانت كاترين ، وهى وثيقة بيع من أملاك بيت المال.

الوثيقة ١٩٩ ج أوقاف ، بالأرشيف التاريخي لوزارة الأوقاف بالقاهرة ، وبها فصل إنتقال بالإرث الحشرى إلى بيت المال ، ثم بيع من بيت المال يرجع إلى أوائل العصر العثمانى .

(٢) هذه الوثائق ضمن محافظ ديوانى المعبة السنية والخديو ، منها على سبيل المثال :

الوثيقة ٥٣ محفظه ٣١ ديوان المعبة السنية عربى بتاريخ ٣ ذو القعدة ١٢٩٥ .

الوثيقة ١ محفظه ٤٢ ديوان المعبة السنية عربى بتاريخ ١ صفر ١٢٩٦ .

الوثيقة ٣٣٠ محفظه ٣ أوامر ديوان خديو عربى بتاريخ ١٨ جماد أول ١٢٩٥ .

الوثيقة ٤٣٤ محفظه ٣ أوامر ديوان خديو عربى بتاريخ ٢٠ ذو الحجة ١٢٩٥ .

الوثيقة ٦٤ محفظه ٤ أوامر ديوان خديو عربى بتاريخ ٢٩ ذو صفر ١٢٩٩ .

الوثيقة ٢٦٨ محفظه ٤ أوامر ديوان خديو عربى بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١٢٩٩ .

(٣) تحوى سجلات محكمةى القسم العسكرية والقسم العربية المحفوظة بالشهر العقارى العديد من صور وثائق بيت المال ، هذا وقد

درست سجلات محكمة القسم العسكرية فى رسالة للماجستير بالقسم قام بها الباحث عاطف حزين تحت اشراف د. سلوى ميلاد

. كما يقوم حاليا الباحث حسن خليل المعيد بالقسم بدراسة سجلات محكمة القسم العربية فى رسالة للماجستير تحت اشراف

أ.د. عبد اللطيف ابراهيم.

(٤) حول كشوف البردى العربى أنظر :

جروهمان : نبذه ... ، محاضرة ١ ، ص ٣ - ٥ .

كان قد أعيد استخدامه فى أغراض أخرى ككتابة المراسلات الخاصة على ظاهرة^(١)، بينما وصل البعض الآخر ضمن مجموعات الحجج الشرعية التى مازالت محفوظة فى الأرشيف التاريخى لوزارة الأوقاف بالقاهرة ، أو تلك التى حفظتها المحكمة الشرعية وانتقلت منها الى دار الوثائق القومية سنة ١٩٧٠^(٢) ، وقد حفظت الى الآن لسبب من اثنين إما لأنها تحمل فصول وقف مختلفة آلا الإشراف على الأوقاف المسجلة فيها إلى هيئة الأوقاف أو لأنها كانت موضع نزاعات قضائية . وكل هذه البرديات والوثائق لاتعدو أن تكون وثائق متفرقة ، لاتشكل مجموعة أرشيفية متكاملة ، بعضها وثائق عامة كإيصالات بيت المال وكشوف حساباته أو مراسلاته الرسمية ، والبعض الآخر مجموعة من الوثائق الخاصة التى تسجل تصرفات قانونية كان بيت المال طرفا فيها ، وهى وثائق البيع من أملاك بيت المال، التى هى موضوع هذه الدراسة.

٣ - وثائق بيع أملاك بيت المال من عصر المماليك الجراكسة فى أرشيفات القاهرة :

تحتوى أرشيفات القاهرة العديد من وثائق البيع من أملاك بيت المال التى ترجع إلى العصور الوسطى ، فبعد مراجعة سجلات حفظ الوثائق وفهارس هذه الأرشيفات^(٣)، تبين أن هناك أربعين وثيقة بيع من أملاك بيت المال ترجع إلى عصر المماليك الجراكسة مسجلة فى السجلات ، وهذه الوثائق موزعة بين اثنين من هذه الأرشيفات : دار الوثائق القومية والأرشيف التاريخى لوزارة الأوقاف ؛ حيث تحتفظ دار الوثائق القومية بأربع عشرة وثيقة من هذه الوثائق، بينما تشير سجلات الأرشيف التاريخى بوزارة الأوقاف إلى وجود ست وعشرين وثيقة^(٤).

وإلى جانب وثائق البيع من أملاك بيت المال هناك عشر وثائق لتصرفات قانونية مختلفة مدون بها أملاكها أو بظاهرها فصول إنتقال بالبيع من أملاك بيت المال ، وجميعها محفوظة بالأرشيف التاريخى لوزارة الأوقاف^(٥).

(١) وثيقة رقم ٦٨٧٣٥ تاريخ دار الكتب المصرية ، أنظر ص ٣٥ هامش ٣.

(٢) حول نقل هذه المجموعة من المحكمة الشرعية إلى دار الوثائق القومية، أنظر : محمد محمد امين : فهرست وثائق القاهرة ... ص ن. وتتبع هذه المجموعة الآن إدارة الوثائق الخاصة بالدار.

(٣) المقصود بأرشيفات القاهرة هنا جميع الأماكن الرئيسية لحفظ الوثائق بالقاهرة سواء كانت مؤسسات أرشيفية أو مكتبات أو متاحف أو متاحف أو مؤسسات دينية وهى على وجه الحصر : دار الوثائق والأرشيف التاريخى لوزارة الأوقاف ودار الكتب وأرشيف بطيركية الأقباط الأرثوذكس والمتحف القبطى ومتحف الفن الإسلامى . وقد استبعدت ماعدا ذلك من مؤسسات وجهات لأن وثائقها ترجع إلى العصر العثمانى والحديث .

(٤) من بين هذه الوثائق وثيقة مفقودة هى الوثيقة ٦٨ ج وهى وثيقة بيع من أملاك بيت المال الى السلطان فرج بن برقوق تاريخها ٢٦ ربيع آخر ٨٠٤ هـ ، وقد أشار إليها د. محمد محمد امين فى فهرست وثائق القاهرة ، ولم أتمكن من العثور عليها بأرشيف الأوقاف انظر : محمد محمد امين : فهرست وثائق القاهرة .. ، وثيقة ٣٤٢.

(٥) الوثيقة ٢٠٤ ج أوقاف التى نشرتها الدكتور زينب محفوظ فى الملحق الثانى لرسالتها هى وثيقة بيع من أملاك بيت المال، وتحتوى كذلك فصل إنتقال بالبيع من أملاك بيت المال، إلى جانب البيع الأصيل ، ولم تنشره د. زينب محفوظ.

ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه الوثائق سبق أن نشرتها د. زينب محفوظ هنا^(١) ، وبعضها الآخر نشره أ.د. محمد أمين^(٢) ، مشكورين - أما المجموعة المنشورة في ملاحق هذه الرسالة فهي جديدة ولم يسبق نشرها بتاتا ، وهي على قدر كبير من الأهمية وستأتى بنتائج غير مسبوقة حيث أنها تتناول موضوعات جديدة في البيع من أملاك بيت المال .

وهذه المجموعة موزعة بين دار الوثائق القومية والأرشيف التاريخي بوزارة الأوقاف .

وتوضح الجداول الثلاثة التالية الوثائق المنشورة في ملاحق هذه الرسالة مرتبة ترتيبا زمنيا تصاعديا وفقا لاماكن حفظها .

م	رقم الحفظ	التاريخ	المشتري
١	٧١ ج	٢٦ جمادي الأول ٨٠٦ هـ	خوند شرين ابنة عبد الله
٢	٦٨ ج	٢٦ ربيع الآخر ٨٠٤ هـ	السلطان فرج بن برقوق *
٣	٥٥ ج	٢٤ رمضان ٨١١ هـ	السلطان فرج بن برقوق
٤	٦٢١ ج	١٩ ربيع آخر ٨٦٧ هـ	علي بن ابوبكر بن الانباهي الشافعي
٥	٧٠٩ ج	٢٣ شوال ٨٦٧ هـ	بردهك بن عبد الله المحمدي
٦	٤٤٣ ج	١٠ صفر ٨٧١ هـ	أحمد بن تغري بردي بن عبد الله القلاوي
٧	٤٧٢ ج	٨ رمضان ٨٩٤ هـ	مرحان بن عبد الله الفتحي الطواشي
٨	٧٨٣ ج	٧ محرم ٩٠٧ هـ	أحمد بن بردهك
٩	٦٤٦ ج	٢ جمادي آخر ٩١١ هـ	جاني بك بن عبد الله من جان بلاط
١٠	٣٤٠ ج	٦ صفر ٩٢٠ هـ	خايريك الشريف

جدول رقم ٢ - وثائق البيع من أملاك بيت المال في عصر المماليك الجراكسة التي لم يسبق نشرها من مجموعة الأرشيف التاريخي

بوزارة الأوقاف

(١) الوثائق التي نشرتها الدكتور زينب محفوظ جميعها بالملاحق الثاني لرسالتها للدكتوراه:

زينب محفوظ هنا : المرجع السابق ، ملحق ٢

(٢) الوثيقتان اللتان نشرهما د. محمد أمين ضمن ملاحق فهرست وثائق القاهرة . أنظر :

محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ، الملحق .

* هذه الوثيقة فقدت .

م	رقم الحفظ	التاريخ	المشتري
١	١٥/٨٩م	٤ ذو الحجة ٨٣٣ هـ	جوهرة اللالا وجوهرة القنقاني
٢	١٨/١١١م	١٩ ذو القعدة ٨٥٥ هـ	قايتباي المحمودي
٣	٢٢/١٣٨م	١٧ جمادى الآخر ٨٦٣ هـ	اركماس بن عبد الله من ططخ
٤	٢٠/١٢٢م	١٩ جمادى الأول ٨٦٤ هـ	جاني بك بن عبد الله ولديه محمد وأحمد
٥	٢٤/١٥٦م	٢٥ صفر ٨٧٢ هـ	جاني بك بن عبد الله الاسماعيلي لابنه أحمد
٦	٣٦/٢٢٦م	١٤ جمادى الآخر ٩٠٥ هـ	طومان باي من قانصوه
٧	٣٦/٢٣٠م	٢٦ شعبان ٩٠٦ هـ	قرباي من قجماس
٨	٤٠/٢٥١م	١٧ شوال ٩٠٩ هـ	أحمد بن ابراهيم بن اينال من ششمان والدته كزل
٩	٤٤/٢٨٨م	١٨ شوال ٩١٩ هـ	ارزمك بن علي باي بن عبد الله

جدول رقم ٣ - وثائق البيع من أملاك بيت المال في عصر المماليك الجراكسة التي لم يسبق نشرها من مجموعته دار الوثائق القومية

م	رقم الوثيقة	موضوع التصرف الأصلي	تاريخه	تاريخ الانتقال بالبيع من بيت المال
١	٦٠٣ ج	وقف	٩ رجب ٧٩٠ هـ	٢٥ جمادى أول ٨٠٢ هـ
٢	٥١٧ ج	بيع	١٠ شعبان ٨٠٩ هـ	٢٢ شعبان ٩٠٧ هـ
٣	٥٥٦ ج	بيع	٢٥ رمضان ٨٥٤ هـ	٢٢ شعبان ٩٠٧ هـ
٤	٥١٩ ج	بيع	١ شعبان ٨٧٥ هـ	٢٢ شعبان ٩٠٧ هـ
٥	٩٨ ج	بيع	١٦ شوال ٨٩٤ هـ	٢٧ رمضان ٩٠٨ هـ
٦	٤٤٦ ج	بيع	١٧ ربيع أول ٩٠٠ هـ	٢٧ رمضان ٩٠٨ هـ
٧	٤٥٢ ج	إستبدال	٢٧ صفر ٩٠٩ هـ	١٧ شعبان ٩١٠ هـ

جدول رقم ٤ - بيان بوثائق التصرفات القانونية المختلفة التي تحمل فصول إنتقال بالبيع من أملاك بيت المال ولم يسبق نشرها

إن وجود أربعين وثيقة من وثائق بيع أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة - فى أرشيفات القاهرة وحدها - إلى جانب فصول الإنتقال المدونة فى وثائق أخرى ، يؤكد أن ذلك العصر قد شهد نموا واضحا فى ظاهرة البيع من أملاك بيت المال. وقد تساعد مقارنة أعداد وثائق البيع من أملاك بيت المال بغيرها من وثائق البيع ثم بمجمل التصرفات القانونية فى ذلك العصر ؛ ومقارنتها بمشيلاتها فى العصور السابقة على التعرف على حجم الظاهرة ؛ وهو ما توضحه الجداول أرقام ٥ و ٦ و ٧.

التصـرف	بيع	وقف	استبدال	تصرفات مرتبطة بالوقف	حصر إرث	ثبوت وراثه	صلح واتفاق بين ورثه	محضر
عدد الوثائق	٣٤٧	٢٧٥	١٤٧	١٣	٣	١	١	١
التصرف	كشف على عقار	أذن بناء	إقرارات	دعاوى	تصادق	إيجار	تقليك	إثبات ملكية
عدد الوثائق	٢	٣	٥	٢	٤	٢	١	٣
التصرف	إسقاط	تفويض	تعويض	هبة	وصية	توكيل	زواج	طلاق ونفقة
عدد الوثائق	١	١	١	١	١	١	١	١
التصرف	إشهاد	إبصال استلام كتب	شكوى	إجازة	أذن بتحمل الشهادة	منشور إقطاعي	عهد	تصرفات مجهولة
عدد الوثائق	١	١	١	١	٣	١	١	٤
الإجمالي								
٨٣١								

جدول رقم ٥ - بيان بوثائق عصر المماليك الجراكسة فى أرشيفات القاهرة موزعة حسب التصرفات القانونية

ومن الجدول السابق يتضح أن البيع هو التصرف القانونى الأساسى الذى وصل إلينا أكبر عدد من وثائقه فى عصر المماليك الجراكسة ، حيث وصلتنا ٣٤٧ وثيقة بيع من بين ٨٣١ وثيقة هى إجمالى وثائق ذلك العصر فى أرشيفات القاهرة ، بنسبة ٤١,٧ ٪ الأمر الذى يعكس نشاطا واضحا فى حركة انتقال الملكية العقارية ، خاصة إذا

أضفنا الى هذه الوثائق ووثائق الاستبدال - الذى هو بمعنى مانوع من البيع^(١) - لترتفع النسبة الى ٥٩,٣ ٪ ، فعدد وثائق الإستبدال - التى تحتل المرتبة الثالثة فى أرشيفات القاهرة ١٤٧ وثيقة نسبتها إلى الإجمالى ١٧,٦ ٪ ، بينما يحتل الوقف كتصرف قانونى المرتبة الثانية وله ٢٧٥ وثيقة نسبتها ٣٣,٠٥ ٪ إلى إجمالى الوثائق^(٢) .

ويوضح الجدول رقم ٦ عدد وثائق البيع من أملاك بيت المال التى ترجع إلى عصر المماليك الجراكسة فى أرشيفات القاهرة مقارنا بإجمالى وثائق البيع ، ثم بإجمالى وثائق العصر ، وبوثائق العصور الوسطى التى وصلتنا بينما يوضح الجدول رقم ٧ النسب المئوية لهذه الوثائق.

مكان حفظ الوثائق	إجمالى وثائق العصور الوسطى	إجمالى وثائق البيع	إجمالى وثائق عصر المماليك الجراكسة	إجمالى وثائق البيع فى عصر الجراكسة	وثائق بيع أملاك بيت المال فى عصر الجراكسة
دار الوثائق القومية	٢٩٦	٦٢	٢٤٢	٥٣	١٤
وزارة الأوقاف	٥٥٦	٢٧٣	٥٣٠	٢٦٦	٢٦
دار الكتب	٤١٠	٣٠	١٧	٢	-
المتحف القبطي	٢	١	١	١	-
المتحف الإسلامى	٤٩	٣٦	٢٩	٢٤	-
البطركية	١٢	١	١٢	١	-
الإجمالى	١٣٢٥	٤٠٣	٨٣١	٣٤٧	٤٠

جدول رقم ٦ - عدد وثائق بيع أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة مقارنا بإجمالى وثائق البيع وإجمالى عدد الوثائق فى عصر الجراكسة والعصور الوسطى^(٣) .

(١) حول وثائق الاستبدال عامة ، والمراحل التى تمر بها انظر :

عبد اللطيف ابراهيم : من الوثائق العربية فى العصور الوسطى ، وثيقة استبدال (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ٢٥ ، ج ٢ ، ديسمبر ١٩٦٣ ، ص ١-٣٨) ص ٥-٨ .

جمال ابراهيم مرسى الخولى : دراسة مقارنه لوثائق الاستبدال فى مصر فى العصرين المملوكى والعثمانى فى القرن العاشر الهجرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، اشراف أ. د. عبد اللطيف ابراهيم ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢٩-٤٠ .
عماد بدر الدين ابو غازى : وثائق السلطان الاشرف طومان باى دراسة وتحقيق ونشر لبعض وثائق الوقف والبيع والاستبدال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، اشراف أ. د. محمود عباس حمودة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٣٨٥ - ٣٨٦ .

(٢) لو وضعنا فى إعتبارنا أعداد الوثائق المفقودة فإن نسبة وثائق البيع سوف ترتفع كثيراً ، ذلك أن الإهتمام بحفظ وثائق الوقف أكبر ، وبالتالي فإن ماضع منها لا بد وأن يكون أقل بكثير مما ضاع من وثائق البيع.

(٣) المقصود بالعصور الوسطى هنا الفترة من دخول العرب إلى مصر حتى الغزو العثمانى ٢٠-٩٢٢ هـ / ٦٤٠-١٥١٧ م .

النسبة المئوية لوثائق بيع أملاك بيت المال إلى وثائق البيع في عصر الجراكسة	النسبة المئوية لوثائق بيع أملاك بيت المال إلى إجمالي وثائق عصر الجراكسة	النسبة المئوية لوثائق البيع في عصر الجراكسة إلى وثائق البيع في العصور الوسطى	النسبة المئوية لوثائق البيع في العصر الجراكسي إلى إجمالي وثائقه	النسبة المئوية لوثائق البيع إلى إجمالي الوثائق	النسبة المئوية لوثائق عصر الجراكسة إلى إجمالي الوثائق
١١,٥ ٪	٤,٨ ٪	٨٦,١ ٪	٤١,٧ ٪	٣٠,٤ ٪	٦٢,٧ ٪

جدول رقم ٧ - بيان العلاقات النسبية بين أعداد الوثائق

إذا كان الجدول السابق يوضح أن وثائق البيع في عصر المماليك الجراكسة في أرشيفات القاهرة تشكل نسبة ٨٦,١ ٪ من وثائق البيع في العصور الوسطى ، وأن وثائق بيع أملاك بيت المال لا تمثل سوى نسبة ١١,٥ ٪ من وثائق البيع ، فإن ملامح الصورة تتغير كثيراً إذا وضعنا في الاعتبار ما فقد من تلك الوثائق ، فقد وردت مئات الإشارات إلى وثائق البيع من أملاك بيت المال التي لم يعثر لها على أثر في الأرشيفات المصرية ، حيث تضم دفاتر الرزق الجيشية ودفاتر الرزق الاحباسية التي دونت في العصر العثماني نقلا عن دفاتر الجراكسة ، بيانات وافية عن مستندات ملكية الاراضى الزراعية في عصر المماليك ، بل تضم بعض إشارات إلى مستندات ترجع إلى عصور سابقة على ذلك العصر^(١).

وبمراجعة تلك الدفاتر وعددها ٣٧ دفترًا تمكنت من رصد ٦١٧ إشارة إلى وثائق البيع من أملاك بيت المال في العصور المختلفة ، ويوضح الجدول رقم ٨ عدد الاشارات الواردة في دفاتر الرزق الجيشية موزعة على هذه الدفاتر ، بينما يوضح الجدول رقم ٩ عدد الإشارات الواردة في دفاتر الرزق الاحباسية ، أما الجدول رقم ١٠ فيوضح توزيع هذه الإشارات على العصور المختلفة.

(١) الإشارات الواردة في الدفاتر لا تكشف عن كل الوثائق المفقودة حيث إن مجموعة الدفاتر غير كاملة كما أنها لا تشمل بالطبع بيوع العقارات المبنية.

م	رقم الدفتر	موضوعه	عدد الإشارات
١	٣/٨١/٤٦٢٦/١٢	دفتر أول ولاية الغربية جيشي	١٠٢
٢	٥٠٩٠/٤٦٢٢/٨	دفتر خامس ولاية الغربية جيشي	١٠٥
٣	٥٠٥٦/٤٦٣٣/١٩	دفتر ولاية القوصية جيشي	٨
٤	١٠٩٤/٤٦١٦/١	دفتر شبين الكوم جيشي ^(١)	٩
٥	٥٠٦٠/٤٦٢٥/١١	دفتر أول ولاية الاشمونين جيشي	٣١
٦	٣/٨٣/٤٦٣٩/٢٥	دفتر ولاية اطفيح جيشي	٣٣
٧	٤٩٩٧/٤٦٤٥/٣١	دفتر ولاية الفيوم جيشي	٢٢
٨	٥٠٥٠/٤٦٣٨/٢٤	دفتر ثاني ولاية البحيرة جيشي	٥٤
٩	٥٠٤٩/٤٦٢١/٧	دفتر ولاية أبيار وجزيرة بني نصر جيشي	١١
١٠	٥٠٥٧/٤٦٣٤/٢٠	دفتر ثاني ولاية المنوفية جيشي	٥٣
١١	٤٦٣٢/٣/٨٥/١٨	دفتر ثاني ولاية البهنساوية جيشي	٣٤
١٢	٤٩٩٨/٤٦٥٢/٣٨	دفتر ثغر دمياط جيشي	٣٢
١٣	٥٠٤٠/٤٦٤١/٢٧	دفتر أول الشرقية جيشي	٦٣
١٤	١٢٠٦	دفتر محاسبة أوقاف ^(٢)	٢
الإجمالي			٥٥٩

جدول رقم ٨ - بيان بعدد الإشارات لوثائق بيع أملاك بيت المال الواردة في دفاتر الرزق الجبشية^(٣)

(١) يختلف هذا الدفتر عن باقي الدفاتر انظر : الرسالة ص ٢٤ هامش ٥

(٢) تم تصنيف هذا الدفتر على أنه محاسبة أوقاف تابع لديوان الروزنامة بينما هو في الحقيقة بعض صفحات مفصلة عن دفتر آخر من دفاتر الرزق الجبشية.

(٣) الدفاتر مرتبة في هذا الجدول والجدول التالي رقم ٩ طبقاً لترتيبها في دار الوثائق القومية .

م	رقم الدفتر	موضوعه	عدد الاشارات
١	٣/١٠٥/٤٦١٨/١	دفتر أول ولاية البهنساوية اجباسي	٥
٢	٣/٨٢/٤٦٢٤/١٠	دفتر ثاني ولاية البهنساوية اجباسي	١
٣	٤٠/٤٨٢٨/١	دفتر ثالث ولاية البهنساوية اجباسي	-
٤	٥٠٣٩/٤٦٤٢/٢٨	دفتر أول ولاية اطفيع اجباسي	٢
٥	٣/١٠٣/٤٦١٦/٣	دفتر أول ولاية القوصية اجباسي	١
٦	١١٧٥/٤٦١٧/٣	دفتر ثاني ولاية القوصية اجباسي	٢
٧	٥٠٣٦/٤٦٤٨/٣٤	دفتر أول ولاية المنوفية اجباسي	٢٠
٨	٥٠٣٧/٤٦٤٤/٣٠	دفتر ثاني ولاية الغربية اجباسي	-
٩	٥٠٤٦/٤٦٣٧/٢٣	دفتر ثالث ولاية الغربية اجباسي	١٥
١٠	٥٠٥٨/٤٦٢٨/١٤	دفتر رابع ولاية الغربية اجباسي	١
١١	٥٠٥٩/٤٦١٥/١	دفتر خامس ولاية الغربية اجباسي	-
١٢	٥٠٣٨/٤٦٤٣/٢٩	دفتر أول ولاية البحيرة اجباسي	١
١٣	١١٨٠/٤٦٣٠/١٦	دفتر ولاية ابيار وجزيرة بني نصر اجباسي	١
١٤	٥٠٤٥/٤٦٢٠/٦	دفتر ثاني الجيزية اجباسي	٥
١٥	٥٠٥٣/٤٦٣١/١٧	دفتر أول ولاية الاشمونين اجباسي	-
١٦	٥٠٨٩/٤٦٤٠/٢٦	دفتر ثاني ولاية الاشمونين اجباسي	٣
١٧	٥٠٥١/٤٦٢٩/١٥	دفتر ثالث ولاية الاشمونين اجباسي	١
١٨	٥٠٥٢/٤٦١٩/٥	دفتر ولاية اسبوط اجباسي	-
١٩	٤٩٩٤/٤٦٢٣/٩	دفتر ؟ اجباسي	-
٢٠	٥٠٤٤/٤٦٢٧/١٣	دفتر ؟ اجباسي	-
٢١	٤٩٩٩/٤٦٣٦/٢٢	دفتر ؟ اجباسي	-
٢٢	٥٠٤٧/٤٦٤٦/٣٢	دفتر ؟ اجباسي	-
٢٣	٥٠٣٣/٤٦٥٣/٣٩	دفتر ؟ اجباسي	-
٢٤	٥٠٤٨/٤٦٣٥/٢١	دفتر ؟ اجباسي	-
٥٨	الاجمالي		

جدول رقم ٩ - بيان بعدد الإشارات لوثائق بيع أملاك بيت المال الواردة في دفاتر الرزق الاحباسية

العصر	عصر الولاة	العصر الفاطمي	العصر الأيوبي	عصر الماليك البحرية	عصر الماليك الجراكسة	العصر العثماني	الإجمالي
عدد الإشارات	-	٢	-	١٥	٥٩١	٩	٦١٧
%	صفر %	٠.٣٢ %	صفر %	٢.٤٣ %	٩٥.٧٩ %	١.٤٦ %	١٠٠ %

جدول رقم ١٠ - عدد الإشارات إلى وثائق بيع أملاك بيت المال موزعة حسب العصور والنسبة المئوية لوثائق كل عصر إلى الإجمالي

وتحليل ماورد في هذه الإشارات التي تخص عصر الماليك الجراكسة ، يتضح أن هناك ٥٨ إشارة مكررة ، ومقارنة ما فيها من بيانات بما وصل إلينا من وثائق للبيع من أملاك بيت المال ، يتضح أن هناك ثلاث إشارات في الدفاتر لوثائق وصلت إلينا بالفعل^(١) . ونخلص من ذلك إلى أن هذه الدفاتر تشير إلى وجود ٥٣٠ وثيقة من وثائق بيع أملاك بيت المال في عصر الماليك الجراكسة لم تصل إلينا .

وردت كذلك إشارات محدودة في بعض وثائق البيع بين الأفراد وبعض وثائق الوقف التي ترجع لعصر الماليك الجراكسة ، إلى وثائق للبيع من أملاك بيت المال ، وذلك في سياق تحديد مستندات ملكية بعض العقارات الموقوفة أو المباعة^(٢) .

ولاتخلو المصادر التاريخية للعصور الوسطى من إشارات متفرقة إلى قيام السلاطين في العصرين الأيوبي والملوكي بالبيع من أملاك بيت المال في حالات معينة محدودة^(٣) .

(١) هي الوثائق أرقام ٤٤٤ ج ، و ٣٤٠ ج ، و ٣٩٣ ج من مجموعة الأرشيف التاريخي لوزارة الأوقاف بالقاهرة وقد وردت الاشارات إليها في :

دفتر أول ولاية الاشمونين جيشى ، ١١ / ٤٦٢٥ / ٥٠٦٠ ، ورقة ، ١٨ وجه للوثيقة ٤٤٤ ج أوقاف.

دفتر ثانى ولاية البحيرة جيشى ، ٢٤ / ٤٦٣٨ / ٥٠٥٠ ورقة ١٢١ ظهر للوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف.

دفتر خامس ولاية القربة جيشى ، ٨ / ٤٦٢٢ / ٥٠٩٠ ، ورقة ٩٧ وجه للوثيقة ٣٩٣ ج أوقاف.

(٢) بانتقاء عينة عشوائية من الوثائق المحفوظة في مختلف أرشيفات القاهرة يبلغ عددها ٢٥٠ وثيقة ومراجعتها ، عثرت على خمس وثائق تحوى إشارات للبيع من أملاك بيت المال في عصر الماليك الجراكسة وهي الوثائق أرقام :

٩٣ قديم و ٨٨٢ قديم و ٨٨٦ قديم و ٣٢٣ ج و ٧٤٨ ج أوقاف وجميعها من الأرشيف التاريخي لوزارة الأوقاف.

(٣) هناك إشارات عديدة في المصادر التاريخية إلى قيام السلاطين ببيع أملاك بيت المال ، بعضها إشارات محددة لوقائع بعينها وبعضها اشارات عامة حول هذا النوع من السلوك الذى أبده البعض وعارضه آخرون ومن بين الإشارات التي وردت لوقائع بيع بعينها انظر على سبيل المثال :

ابن موسى (على) النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة القسم الخاص بالقاهرة من كتاب المغرب في حلى المغرب ،

من خلال هذا الاستعراض لمجموعات الوثائق المصرية المختلفة بات من الأمور الواضحة أن عصر الماليك الجراكسة لم ينفرد دون غيره من العصور بالبيع من أملاك بيت المال ، إلا أن ماوصلنا من وثائق هذه البيوع التي ترجع إلى ذلك العصر يفوق بكثير كل ماوصلنا من هذا النوع من الوثائق في العصور الإسلامية السابقة عليه مجتمعة ، ففي مقابل ٤٠ وثيقة من عصر الماليك الجراكسة ، لا نجد سوى وثيقتين فقط من كل العصور السابقة عليه ؛ والوثيقتان ترجعان إلى عصر الماليك البحرية^(١) ، وحتى إذا وضعنا في الاعتبار الإشارات الواردة للوثائق المفقودة فسوف يظل لعصر الجراكسة النصيب الأكبر في هذا المجال.

ويوضح الجدول رقم ١١ عدد وثائق بيع أملاك بيت المال المحفوظة في أرشيفات القاهرة ، موزعة حسب العصور المختلفة ، ومقارنة بإجمالي عدد الوثائق في كل عصر مع الإشارة إلى أعداد الوثائق المفقودة والتي أمكن التوصل إليها من خلال ماورد في الدفاتر والوثائق.

العصر	الفترة الزمنية	اجمالي عدد الوثائق	عدد وثائق البيع	عدد وثائق بيع أملاك بيت المال	الوثائق المفقودة
عصر الولاة	٢٠ - ٣٥٨ هـ	٣٧٠	٢٤	-	-
العصر الفاطمي	٣٥٨ - ٥٦٧ هـ	٣٣	١٧	-	٢
العصر الأيوبي	٦٥٧ - ٦٥٠ هـ	٧	-	-	-
عصر الماليك البحرية	٦٥٠ - ٧٨٤ هـ	٨٤	١٥	٢	١٥
عصر الماليك الجراكسة	٧٨٤ - ٩٢٢ هـ	٨٣١	٣٤٧	٤٠	٥٤٠
الإجمالي	٢٠ - ٩٢٢ هـ	١٣٢٥	٤٠٣	٤٢	٥٥٧

جدول رقم ١١ - توزيع الوثائق على الفترات التاريخية المختلفة في العصور الوسطى

= تحقيق د. حسين نصار، مطبعة دار الكتب القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٢٣.

المقريزي : السلوك .. ج ١ ق. ٢ ، ص ٥٨٤.

(١) الوثيقة ٥/٢٧ م دار الوثائق القومية ، بيع من أملاك بيت المال للناصر محمد بن قلاون بتاريخ ٢١ ذو الحجة ٧٢٠ هـ والوثيقة ٥/٣٠ م دار الوثائق القومية ، بيع من أملاك بيت المال للناصر محمد بن قلاون بتاريخ ١٧ صفر ٧٢٤ هـ وبالوثيقتين وقف للعقارات المشترية ، وقد نشر د. محمد محمد أمين الوثيقتين في ملاحق الجزء الثاني من كتاب تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه لابن حبيب الحلبي ، إلا أنه لم ينشر الجزء الخاص بالبيع من أملاك بيت المال لضباغ القسم الأكبر منه. أنظر : محمد محمد أمين : وثائق وقف السلطان الناصر محمد بن قلاون (ملحق الجزء الثاني من كتاب تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه لابن حبيب الحلبي) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٥-٥٧.

وإذا كان الجدول السابق يؤكد تميز عصر المماليك الجراكسة عن كل العصور السابقة عليه ، فى كثرة عدد وثائق البيع من أملاك بيت المال ، سواء ما هو موجود منها بالفعل أو ما هو مفقود ، فإن هذا الجدول يعبر فقط عما كان عليه الحال فى العصور الوسطى ؛ حيث استبعدت منه وثائق بيع أملاك بيت المال التى ترجع إلى العصر العثمانى والعصر الحديث ، وذلك رغم وجود بيوع من أملاك بيت المال فى هذين العصرين تفوق وثائقها فى العدد كل ما وصل إلينا بالفعل من وثائق العصور الوسطى مجتمعة ؛ ويرجع السبب فى استبعاد وثائق العصرين العثمانى والحديث من المقارنة إلى اختلاف وظيفة بيت المال فى تلك العصور عن وظيفته فى العصور الوسطى ، وبالتالى اختلاف دلالة البيع من أملاكه^(١).

* * *

يتضح من كل ما سبق أن هناك خمساً وعشرين وثيقة للبيع من أملاك بيت المال فى مصر من عصر المماليك الجراكسة بين مجموعات أرشيفات القاهرة لم تنشر من قبل ، وهى الوثائق المنشورة فى ملاحق هذه الرسالة ، وتنقسم إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى تضم ثمانى عشرة وثيقة للبيع من أملاك بيت المال وهى^(٢) ، -

١ - الوثيقة ٧١ ج أوقاف : وثيقة بيع من أملاك بيت المال إلى خوند شرين ابنة عبد الله والدة السلطان فرج ابن برقوق، بتاريخ ٢٦ جمادى الأول سنة ٨٠٢ هـ .

٢ - الوثيقة ٥٥ ج أوقاف : وثيقة بيع من أملاك بيت المال ووكيله محمد المناوي الشافعي إلى السلطان فرج ابن برقوق ووكيله الجمالي يوسف بتاريخ ٢٤ رمضان سنة ٨١١ هـ .

٣ - الوثيقة ٨٩/١٥ م دار الوثائق القومية : وثيقة بيع من أملاك بيت المال إلى الصفوي جوهر بن عبد الله اللالا وجوهر بن عبد الله القنقباني بتاريخ ٤ ذوالحجة سنة ٨٣٣ هـ .

٤ - الوثيقة ١١١/١٨ م دار الوثائق القومية : وثيقة بيع من أملاك بيت المال ووكيله الحاج رمضان خليل بن عبد الله إلى السيوفي قايتباي بن عبد الله المحمودي ووكيله علي بن الزيني ابو بكر بن عيسى الرادادي بتاريخ ١٩ ذو القعدة سنة ٨٥٥ هـ .

٥ - الوثيقة ١٣٨/٢٢ م دار الوثائق القومية : وثيقة بيع من أملاك بيت المال إلى السيوفي اركماس بن عبدالله من ططخ، بتاريخ ١٧ جمادى الآخر سنة ٨٦٣ هـ .

(١) لمزيد من التفاصيل حول تطور وظيفة بيت المال فى العصر العثمانى والعصر الحديث واختلافها عن وظيفته فى العصور الوسطى ، انظر :

الفصل الثالث من الرسالة.

(٢) هذه المجموعة من الوثائق منشورة فى الملحق الثانى من ملاحق هذه الرسالة نشرأ كاملاً . وسوف أشير إليها فيما بعد فى الإحالات بأرقام الوثائق مختصرة .

- ٦ - الوثيقة ١٢٢ / ٢٠م دار الوثائق القومية : وثيقة بيع من أملاك بيت المال باسم السلطان إينال ووكيله أبو بكر بن محمد مزهر الأنصاري إلي جاني بك عبد الله نائب جده وولديه محمد وأحمد ، بتاريخ ١٩ جمادى الأول سنة ٨٦٤ هـ .
- ٧ - الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف : وثيقة بيع من أملاك بيت المال باسم السلطان أبوسعيد خشقدم ووكيله أبو الحسن علي بن أحمد الشهير بابن الصابوني إلي أبو الحسن علي الأنباي الشافعي بتاريخ ١٩ ربيع آخر سنة ٨٦٧ هـ .
- ٨ - الوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف : وثيقة بيع من أملاك المال إلي السيفي بردبك بن عبد الله المحمدي بتاريخ ٢٣ شوال سنة ٨٦٧ هـ .
- ٩ - الوثيقة ٤٤٣ ج أوقاف : وثيقة بيع من أملاك بيت المال باسم السلطان خشقدم ووكيله أبو عمران موسى بن علي الأنصاري الشافعي إلي شهاب الدين أحمد بن تغري بردي بن عبد الله القلاوي بتاريخ ١٠ صفر سنة ٨٧١ هـ .
- ١٠ - الوثيقة ١٥٦ / ٢٤م دار الوثائق القومية : وثيقة بيع من أملاك بيت المال باسم السلطان خشقدم ووكيله أبو عمران موسى بن علي الأنصاري إلي جاني بك بن عبد الله الاسماعيلي لابنه أحمد بتاريخ ٢٥ صفر سنة ٨٧٢ هـ .
- ١١ - الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف : وثيقة بيع من أملاك بيت المال باسم السلطان قايتباي ووكيله برسباي بن عبد الله الشريفي الخازندار إلي الزيني مرجان بن عبد الله الفتحي الطواشي الحر أحد الخدام بباب الستارة بتاريخ ٨ رمضان سنة ٨٩٤ هـ .
- ١٢ - الوثيقة ٢٢٦ / ٣٦م دار الوثائق القومية : وثيقة بيع من أملاك بيت المال باسم السلطان جان بلاط ووكيله أبو الحسن علي الصابوني الي السيفي طومان باي من قانصوه امير سلاح بتاريخ ١٤ جمادى آخر سنة ٩٠٥ هـ^(١) .
- ١٣ - الوثيقة ٢٣٠ / ٣٦م دار الوثائق القومية : وثيقة بيع من أملاك بيت المال باسم السلطان العادل طومان باي ووكيله أبو الحسن علي الصابوني الشافعي إلي السيفي قمر باي من قجماس امير خازندار بتاريخ ٢٦ شعبان سنة ٩٠٦ هـ .
- ١٤ - الوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف : وثيقة بيع من أملاك بيت المال باسم السلطان قانصوه الغوري ووكيله أبو الحسن علي بن الامام الي الشهابي أحمد بن السيفي بردبك امير دوا دار ثاني بتاريخ ٧ محرم سنة ٩٠٧ هـ .
- ١٥ - الوثيقة ٢٥١ / ٤٠م دار الوثائق القومية : وثيقة بيع من أملاك بيت المال باسم السلطان قانصوه

(١) هذه الوثيقة صادرة باسم السلطان جان بلاط ومؤرخة بتاريخ سابق علي توليه السلطنة ، الأمر الذي يثير الشك في هذه الوثيقة .
حول هذا الموضوع انظر الفصل الثاني من الرسالة .

الغوري ووكيله ابو الحسن علي بن الإمام إلي الشهابي احمد بن ابراهيم بن السيفي إينال من شثمان ووالدته كزل ابنة عمر بن احمد بتاريخ ١٧ شوال سنة ٩٠٩ هـ .

١٦ - الوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف : وثيقة بيع من أملاك بيت المال باسم السلطان قانصوه الغوري ووكيله ابو الحسن علي بن الامام الي الامير جاني بك بن عبد الله من جان بلاط بتاريخ ٢ جماد آخر ٩١١ هـ .

١٧ - الوثيقة ٢٨٨/٤٤م دار الوثائق القومية : وثيقة بيع من أملاك بيت المال باسم السلطان قانصوه الغوري ووكيله ابو الحسن علي بن الإمام إلي السيفي ارزمك من علي باي بن عبد الله بتاريخ ١٨ شوال سنة ٩١٩ هـ .

١٨ - الوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف : وثيقة بيع من أملاك بيت المال باسم السلطان قانصوه الغوري ووكيله ابو الحسن علي بن الامام الي السيفي خايريك الشريفي بتاريخ ٦ صفر سنة ٩٢٠ هـ .

أما المجموعه الثانيه فتضم سبع وثائق لتصرفات قانونيه مختلفه فصول انتقال بالبيع من أملاك بيت المال وهي^(١) :

١ - الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف : وثيقة وقف الحاجه سلمي بتاريخ ٩ رجب سنة ٧٩٠ هـ وبها بيع من بيت المال كوارث للحاجه سلمي (لان الوقف لم يكن محكوما به)^(٢) . إلي محمد بن سنقر بن عبد الله بتاريخ ٢٥ جماد أول سنة ٨٠٢ هـ .

٢ - الوثيقة ٥١٧ ج أوقاف : وثيقة بيع من اقباغا بن عبد الله السودوني وآخرين الي حمزه بن السيفي قديد بن عبد الله القلمطاوي حاجب الحجاب ، بتاريخ ١٠ شعبان سنة ٨٠٩ هـ ، بها عده تصرفات قانونيه اخرها انتقال بالبيع إلي السلطان قانصوه الغوري ، البائع فيه عده اطراف من بينها بيت المال ، بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ٩٠٧ هـ .

٣ - الوثيقة ٥١٩ ج أوقاف : وثيقة بيع من السيفي دولات شاه إلي شرف الدين يحيى بن محمد الطولوني ، بتاريخ ١ شعبان سنة ٨٧٥ هـ . بها بيع من ورثه شرف الدين يحيى (زوجته وبيت المال) إلي السلطان قانصوه الغوري بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ٩٠٧ هـ .

٤ - الوثيقة ٥٥٦ ج أوقاف : وثيقة بيع من المصونه تتر ابنه علي بن بهادر إلي المصونه مغل ابنه السيفي دمرداش بن عبد الله بتاريخ ٢٥ رمضان سنة ٨٥٤ هـ ، بها عده تصرفات منها بيع من ورثه يحيى بن حسن

(١) هذه المجموعه من الوثائق منشورة فى الملحق الثالث من ملاحق هذه الرسالة نشرأ كاملاً وهي مرتبة هنا وفى الملحق وفقاً للترتيب التاريخي للبيع من أملاك بيت المال .

(٢) حول هذا الموضوع انظر الفصل الثانى من الرسالة.

الطولوني (زوجته وبيت المال) إنتقال الي السلطان قانصوه الغوري ، بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ٩٠٧ هـ .

٥ - الوثيقة ٩٨ج أوقاف : وثيقة بيع من ابو العباس احمد بن يوسف بن عبد الكريم الي صلاح الدين محمد بن يحيى بن ابراهيم بن بتاريخ ١٦ شوال سنة ٨٩٤ هـ ، بها عدة تصرفات منها بيع من بيت المال كوارث بتاريخ ٢٧ رمضان سنة ٩٠٨ هـ .

٦ - الوثيقة ٤٤٦ج أوقاف : وثيقة بيع من زين الدين ابو الخير محمد بن محمد بن عبد الله البرددار بخدمة ابو البقا بن الجيعان إلي السيفي فارس عبد الله السعدي ، بتاريخ ١٧ ربيع اول سنة ٩٠٠ هـ، وبها عدة تصرفات منها بيع من بيت المال كوارث ، بتاريخ ٢٧ رمضان سنة ٩٠٨ هـ .

٧ - الوثيقة ٤٥٢ج أوقاف : وثيقة استبدال السيفي ابا يزيد بن عبد الله من وقف اصطر أمير مجلس، بتاريخ ٢٧ صفر سنة ٩٠٩ هـ ، بها عدة تصرفات منها بيع من بيت المال كوارث بتاريخ ١٧ شعبان سنة ٩١٠ هـ .

* * *

* *

*

الفصل الثاني

دراسة دبلوماسية لوثائق بيع أملاك بيت المال

في عصر المماليك الجراكسة

الفصل الثانى

دراسة دبلوماسيته لوثائق بيع أملاك بيت المال

فى عصر المماليك الجراكسة

أولا : الشكل الخارجى للوثائق

تتضمن دراسة الشكل الخارجى للوثائق عدة جوانب ، مثل أسلوب حفظ الوثائق ، وشكلها وحالتها ، وكل ما يتعلق بخصائصها المادية : كالمادة التى كتبت عليها ، والمواد التى كتبت بها ؛ ثم الأختام وعلامات الصحة المختلفة ، وكذلك أسلوب إخراج الوثيقة ؛ وأخيرا الخط وأسلوب الكتابة واللغة^(١).

١ - أسلوب حفظ الوثائق وحالتها :

يتضح من الدراسة الأرشيفية فى الفصل الأول ، أن الوثائق الخمسة والعشرين الجديدة - التى لم يسبق نشرها إلا فى ملاحق هذه الرسالة - موزعة بين وزارة الأوقاف ودار الوثائق القومية.

فهناك ست عشرة وثيقة من هذه الوثائق من ضمن مجموعة الوثائق المحفوظة فى الأرشيف التاريخى لوزارة الأوقاف^(٢) ، وهى من مجموعة الوثائق الجديدة التى اكتشفت عام ١٩٦٧ ، وهى مجموعة كبيرة ترجع إلى عصرى المماليك والعثمانيين ، وقد عرفت باسم (جديد) ، ويرمز لها فى الفهارس بحرف (ج)^(٣).

(١) حول الخصائص الخارجية للوثيقة أو شكلها الخارجى ، أنظر :

TESSIER (G) : La Diplomatie , Presses Universitaires de France, Paris, 1962, pp. 31-38.

حسن على حسن الحلوة : الدبلوماسية (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ٢٦ ع ١ ، ١٩٦٤ ، ص ص ١٩٩ - ٢١٢)
جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٢٠١ .

عبد اللطيف إبراهيم : الوثائق القومية ، ص ٣٥٠ .

محمد خضر : علم الشروط عند المسلمين وصلته بعلم الوثائق العربية (الدارة ، ع ٤ ، س ١ ، ديسمبر ١٩٧٥ ، ص ص ١٥٠-١٦١)
دار الملك عبد العزيز ، الرياض ، ١٩٧٥ ، ص ١٥٢ .

سالم عبود الألوسى : علم تحقيق الوثائق المعروف بعلم الدبلوماسية ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص ٥ .

سلوى على ميلاد : الوثيقة القانونية ماهيتها - أجزاؤها - أهميتها ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٤-١٥ .

The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 20, 15th ed., 1985, Diplomats, in Art History.

(٢) الوثائق أرقام : ٧١ و ٥٥ و ٦٢١ و ٧٠٩ و ٤٤٣ و ٤٧٢ و ٧٨٣ و ٦٤٦ و ٣٤٠ ج ، وهى منشورة بالملحق الثانى من ملاحق

الرسالة ، والوثائق أرقام : ٦٠٣ و ٥١٧ و ٥١٩ و ٥٥٦ و ٤٤٦ و ٤٥٢ و ٩٨ ج ، وهى منشورة بالملحق الثالث للرسالة.

(٣) حول هذه المجموعة ، أنظر : محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ، ص ن.

بينما الوثائق التسعة الباقية جزء من مجموعة وثائق المحكمة الشرعية التى نقلت الى دار الوثائق القومية فى سنة ١٩٧٠^(١) ، والمصنفة ضمن مجموعة الحجج الشرعية للسلطين والأمراء ، وهذه المجموعة وحدة من وحدات إدارة الوثائق الخاصة بدار الوثائق القومية^(٢) ؛ وهى مقسمة إلى محافظ تضم كل محافظة مجموعة من الوثائق يتفاوت عددها بين وثيقتين وأربع عشرة وثيقة فى المحافظة الواحدة^(٣) والوثائق تحمل ترقيماً مركباً ، يشير الرقم الأول منه إلى الوثيقة والثانى إلى المحافظة ، أما حرف (م) فيرمز إلى مجموعة المحكمة الشرعية . وقد رتبت هذه المجموعة بنفس الأسلوب الذى كانت مرتبة عليه وقت حفظها فى أرشيف المحكمة الشرعية بشارع نور الظلام.

ومن الجدير بالذكر أن مسلسل أرقام الوثائق فى مجموعة الأوقاف والمحكمة الشرعية لايعبر عن التسلسل التاريخى للوثائق نفسها.

* * *

يتشابه أسلوب حفظ الوثائق فى كل من الارشيف التاريخى لوزارة الأوقاف ودار الوثائق القومية ؛ ففى الجهتين تحفظ الوثائق داخل غلافين من الورق ، الداخلى قديم نسبياً وهو من ورق - كان أملىس فى الاصل - يميل لونه إلى الإصفرار ، مدون عليه بيانات كل وثيقة باختصار بالخبر بخط يرجع إلى أواخر القرن الماضى أو أوائل هذا القرن؛ أما الغلاف الخارجى فهو من ورق تغليف سميك ، وقد دونت عليه البيانات مرة أخرى فى عصر قريب ، وفى بعض الأحيان تضيف دار الوثائق القومية ملفاً أبيض من ملفاتها الورقية كنوع من الحفظ الإضافى للوثائق^(٤).

وتشمل البيانات المدونة على أغلفة الوثائق عادة : نوع التصرف ، وتاريخه ، وأسم المتصرف القانونى ، والعقارات التى تم التصرف فيها. وفى بعض الأحيان يشار إلى حالة الوثيقة وما قد يكون بها من تلف^(٥) ، ومن الجدير بالملاحظة أن هناك بعض الأخطاء التى تم تصويبها فى تلك البيانات^(٦).

(١) الوثائق أرقام : ١٥/٨٩ م و ١٨/١١١ م و ٢٢/١٣٨ م و ١٥٦ / ٢٤ م و ٢٢٦ / ٣٦ م و ٢٣٠ / ٣٦ م و ٢٥١ / ٤٠ م و ٢٨٨ / ٤٤ م ، وجميعها منشورة بالملحق الثانى للرسالة.

(٢) حول هذه المجموعة ، أنظر : محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة ، ص ن - ق. و محمود عباس حمودة : دليل دور الوثائق .. ، ص ٤٥ - ٤٦. و زين العابدين شمس الدين نجم : دار الوثائق المصرية ، ص ٢١٨.

وحول المجموعة اثناء وجودها فى أرشيف المحكمة الشرعية ، أنظر : عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة وقف مسرور بن عبد الله الشبلى الجمدار (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ٢١ ، ج ٢ ، ديسمبر ١٩٥٩ ، ص ١٣٣-١٩١) مطبعة جامعة القاهرة ١٩٦٣ ، ص ١٣٣-١٣٦.

(٣) تحوى المحافظة رقم ٨ وثيقتين فقط ، وتحوى المحافظة رقم ٣٣ أربع عشرة وثيقة .

(٤) مثل الوثيقتين رقمى : ١٥/٨٩ م و ٢٠/١٢٢ م.

(٥) على سبيل المثال : الوثائق : ٥٥ ج و ١١١ / ١٨ م و ١٣٨ / ٢٢ م.

(٦) بعض هذه التصويبات تمت بمعرفة جهة الحفظ وبعضها بمعرفة الباحثين حيث نلاحظ توقيع أ.د. عبد اللطيف إبراهيم إلى جوار بعض هذه التصويبات . على سبيل المثال الوثائق : ١٥/٨٩ م و ٥١٩ ج و ٥١٧ ج.

كذلك فإن بعض الوثائق فى كل من المجموعتين قد دون عليها بظاهر أعلى الدرج الأول عبارات موجزة تتضمن تلخيصاً لمحتوى الوثيقة ، وذلك فى حالة إنتهاء مصير العقارات المباعة إلى الوقف؛ ويبدو من خطوط هذه العبارات أنها قد دونت فى العصر العثمانى ، وربما تم تدوينها بمعرفة نظار الأوقاف^(١).

هذا ويلاحظ أن جميع وثائق المجموعتين قد دون على وجهى درجها الأول رقم الوثيقة بخط كبير نوعاً ما ، وقد تم هذا الترقيم حديثاً ، كذلك دون عدد سطور الوثيقة بأعلى الدرج الأول فى بعض الحالات^(٢).

* * *

وجميع الوثائق - موضوع هذه الدراسة - على شكل اللقافة - Roll Form - ماعدا وثيقة واحدة على شكل طيات^(٣) - Folded Form - ، وشكل اللقافة هو الشكل الغالب فى وثائق ذلك العصر.

والوثائق ملفوفة من أسفل الى أعلى - كالعادة - بحيث يكون درجها الاول فى البداية عند فتح اللقافة^(٤) ، واللقافات مكونة من « دروج الورق الأوصال الملصق بعضه على بعض » ، أو من دروج الرق المخيط بعضه ببعض حسب مصطلح كتاب الوثائق فى العصور الوسطى^(٥) ، وتتفاوت عدد الدروج بين الوثائق .

أما الوثيقة رقم ٥٥٦ ج أوقاف فهى مكونة من درج واحد فقط من الرق ، وهى مطوية على شكل طيات صغيرة .

ويوضح الجدول رقم ١٢ عدد دروج كل وثيقة من الوثائق الخمسة والعشرين المنشورة فى ملاحق هذه الرسالة^(٦).

(١) على سبيل المثال : الوثائق ١٨/١١١ م و ٣٤٠ ج و ٤٤٦ ج.

(٢) الوثيقتان ٣٤٠ ج و ٥١٩ ج . ويلاحظ أن عدد السطور المدون فى الوثيقة الأولى وهو ٨٦ سطرًا يشمل شهادة الشهود وتصديق القاضى ، بينما العدد المدون فى الوثيقة الثانية وهو ٤٠ سطرًا ينتهى قبل شهادة الشهود ، وحول كتابة عدد سطور الوثيقة أنظر: النويرى : نهاية الأرب ج ٩ ، ص ٨.

(٣) هى الوثيقة رقم ٥٥٦ ج أوقاف ، كذلك يلاحظ أن الوثيقتين ٥١٧ ج و ٥١٩ ج أوقاف أصبح شكلهما أقرب إلى شكل الطيات رغم أنهما فى الأصل على شكل اللقافة ، ويرجع ذلك إلى سوء أسلوب الحفظ حيث تعرضتا للضغط نتيجة وضع أشياء ثقيلة فوقهما.

(٤) يلاحظ أن الوثيقة رقم ١٥/٨٩ م دار الوثائق القومية كانت ملفوفة بعكس الاتجاه الصحيح ، حيث كان ظاهر الوثيقة للداخل وباطنها للخارج ، ويرجع ذلك إلى خطأ فى لف الوثيقة بدار الوثائق القومية.

(٥) هذا هو الوصف الذى يرد عادة فى وثائق العصور الوسطى.

(٦) تحوى عناصر الفهرسة الشكلية بالملاحق بياناً تفصيلياً بابعاد كل درج من دروج كل وثيقة من الوثائق المنشورة.

رقم الوثيقة	عدد الدرج	ملاحظات
ج ٧١	١٢	فقد منها درج واحد على الأقل .
ج ٥٥	٥	فقد منها درج واحد على الأقل.
م ١٥/٨٩	٨	فقد جزء كبير من الوثيقة .
م ١٨/١١١	٥	الدرج كاملة.
م ٢٢/١٣٨	٨	فقد منها عدة درج في أول الوثيقة.
م ٢٠/١٢٢	٨	الدرج كاملة.
ج ٦٢١	١٠	الدرج كاملة.
ج ٧٠٩	١١	فقد جزء من الدرج الأول.
ج ٤٤٣	٦	الدرج الأول نصف درج فقط.
م ٢٤/١٥٦	٧	الدرج كاملة.
ج ٤٧٢	٩	الدرج الأول ممزق بشدة ، إلا أنه خالي من الكتابة.
م ٣٦/٢٢٦	٧	تآكل بسيط في الدرج الأول.
م ٣٦/٢٣٠	٦	سليمة تماما.
ج ٧٨٣	٩	الدرج الأول ممزق ، وهناك درج واحد على الأقل مفقود في آخر الوثيقة.
م ٤٠/٢٥١	١١	سليمة تماما.
ج ٦٤٦	٨	الدرجات الأولان مهلهلان ومنفصلان عن باقى الدرج.
م ٢٤/٢٨٨	١٢	الدرج كاملة.
ج ٣٤٠	١١	سليمة تماما.
ج ٦٠٣	٧	فقد جزء من الدرج الأول.
ج ٥١٧	٣	الدرج الأول ممزق بشدة ، والدرج الاخير به آثار فطر ورطوبة.
ج ٥١٩	٣	هناك تمزق طفيف بالدرج الأول.
ج ٥٥٦	١	هناك تآكل بسيط في نهاية الدرج
ج ٤٤٦	٧	سليمة تماما.
ج ٤٥٢	٥	فقد جزء من الدرج الأول.
ج ٩٨	٦	الدرج كاملة.

جدول رقم ١٢ - جدول يبين عدد درج كل وثيقة من الوثائق المنشورة وحالتها

ومن الجدول السابق يتضح أن عدد دروج الوثائق يتراوح بين درج واحد فقط فى الوثيقة ٥٥٦ ج واثنى عشر درجا فى كل من الوثيقة ٧١ ج والوثيقة ٢٨٨ / ٤٤ م ، مع ملاحظة أن بعض الوثائق قد فقدت بعض دروج منها .

* * *

أما عن حالة الوثائق فإنها تتفاوت تفاوتاً كبيراً ، فمن بينها تسع وثائق بحالة جيدة جداً ، فهى سليمة مكتملة لم تتعرض لعوامل التلف بفعل الزمن^(١) ، فلم تتجاوز عناصر التلف بها تمزقا طفيفاً فى بعض أطرافها أو فى درجها الأول^(٢) ، أو آثاراً بسيطة للرطوبة التى تعرضت لها تلك الوثائق^(٣) ، أو بعض الثقوب الصغيرة^(٤) ، ولم يؤثر ذلك على نصوص الوثائق فى أغلب الأحيان^(٥) ، وفى المقابل تعرضت باقى الوثائق لدرجات مختلفة من التلف ، فقد أصيب بعضها بإصابات بالغة أثرت على نصوص الوثائق تأثيراً شديداً^(٦) ، بينما تعرض البعض الآخر لإصابات متوسطة^(٧) .

ولاشك فى أن لعامل التقادم الزمنى دوره الأساسى فيما أصاب هذه الوثائق ، فالتقادم « عملية بيولوجية فيزيائية كيميائية وأحيانا ميكانيكية تحدث نتيجة لفعل عوامل مختلفة بيئية خارجية أو داخلية »^(٨) ، ترتبط بتركيب أو صناعة المواد المستخدمة لكتابة الوثائق ، وتظهر آثار التقادم الزمنى بصور متعددة على الوثائق ، وعادة ماتفاعل مع عوامل الإتلاف الأخرى فتؤدى إلى ما يصيب الوثائق من أعراض مرضية^(٩) .

(١) هى الوثائق أرقام : ١٥٦ / ٢٤ م و ٢٢٦ / ٣٦ م و ٢٣٠ / ٣٦ م و ٢٥١ / ٤٠ م و ٢٨٨ / ٤٤ م . من مجموعة دار الوثائق القومية ، و ٤٤٣ ج و ٣٤٠ ج و ٤٤٦ ج و ٩٨ ج من مجموعة وزارة الأوقاف . كذلك فإن الجزء المتبقى من الوثيقة ١٥ / ٨٩ م سليم تماماً غير أن هذا الجزء لا يشكل إلا قسماً صغيراً من الوثيقة .

(٢) مثل الوثائق ٢٢٦ / ٣٦ م و ٢٨٨ / ٤٤ م و ٤٤٣ ج .

ويلاحظ أن الدرج الأول من دروج الوثيقة الأخيرة نصف درج فقط ، وهناك احتمالان لتفسير هذه الظاهرة ، الأول أن يكون كاتب الوثيقة قد استخدم نصف درج من الورق فقط ، والثانى أن يكون الجزء الخالى من الكتابة قد تم قطعة بعد تحرير الوثيقة . حيث إن القطع فى الدرج منتظم تماماً ويبدو كما لو كان قد تم بآلة حادة .

(٣) مثل الوثائق أرقام : ١٥٦ / ٢٤ م و ٤٤٣ ج و ٣٤٠ ج . كذلك فإن الجزء المتبقى من الوثيقة ١٥ / ٨٩ م به بعض آثار الرطوبة .

(٤) مثل الوثيقة ٩٨ ج .

(٥) فى الوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م أدى التمزق بالدرج الأول إلى ضياع جزء من الإيصال .

(٦) هى الوثائق أرقام : ٧١ ج و ٥٥ ج و ٦٤٦ ج و ٥١٧ ج من مجموعة الأوقاف .

(٧) هى الوثائق أرقام : ١١١ / ١٨ م و ١٣٨ / ٢٢ م و ١٢٢ / ٢٠ م من مجموعة دار الوثائق القومية ، والوثائق أرقام ٦٢١ ج و ٧٠٩ ج و ٤٧٢ ج و ٧٨٣ ج و ٦٠٣ ج و ٥١٩ ج و ٥٥٦ ج و ٤٥٢ ج من مجموعة الأوقاف .

(٨) حسام الدين عبد الحميد محمود : تكنولوجيا صيانة وترميم المقتنيات الثقافية مخطوطات مطبوعات ، وثائق تسجيلات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٧ .

(٩) لمزيد من التفاصيل حول تأثير ظاهرة التقادم الزمنى على الوثائق : أنظر : نفس المرجع ، ص ١٦-١٧ .

هذا وترجع الإصابات التي تعرضت لها مجموعة الوثائق موضوع الدراسة إلى أربعة أسباب رئيسية مباشرة إلى جانب التقادم الزمني ، ولكل سبب منها أعراضه التي تظهر على الوثائق^(١).

ويمكن تلخيص هذه الأسباب الأربعة وأعراضها فيما يلي :

أولاً : إصابات ناتجة عن عوامل طبيعية : أخطر العناصر الطبيعية التي تؤثر على الوثائق في مصر ، والتي ظهرت آثارها واضحة في معظم وثائق هذه المجموعة ، هي الرطوبة الزائدة عن الحد الملائم.

فالرطوبة عنصر لازم للحفاظ على الرق والورق في حالة طبيعية سليمة ، لكن إذا زادت الرطوبة عن حد معين ، بفعل التغيرات المناخية ، أو تغيير أماكن حفظ الوثائق ، أو بسبب الحوادث الناجمة عن الإهمال ؛ فإن الرق والورق الذي دنت عليه الوثائق يتعرض للتلف الشديد^(٢). حيث إن ارتفاع رطوبة الجو المحيط بالوثائق في أماكن حفظها يؤدي إلى امتصاصها للماء ، فتتفسخ الألياف السليولوزية للورق وتزداد عرضاً وطولاً ؛ مما يؤدي إلى تشوه شكلها لدروج الوثيقة ، وضعف للروابط بين أليافها ، مما يترتب عليه في النهاية ما يعرف باسم انفجار الورق؛ وهو ما تعرضت له بعض وثائق هذه المجموعة المدونة على الورق^(٣) ، كما تعرضت بعض الوثائق المدونة على الرق لتغيير شديد في شكلها بفعل الرطوبة^(٤).

كذلك أدت الرطوبة إلى ظهور التبقع المائي في مواضع مختلفة على الورق والرق^(٥) ، كما نتج عن تغير مستوى الرطوبة في أماكن الحفظ بين الرطوبة العالية والجفاف تقصف أطراف الوثائق ، وظهور آثار تشبه آثار الحريق في دروجها الأولى^(٦).

(١) يعتمد هذا الجزء من الدراسة على الملاحظة ومقارنة حالة الوثائق بالأعراض الواردة في دراسات متخصصة عن أمراض الوثائق والمخطوطات.

(٢) حول الرطوبة وتأثيرها على مواد الكتابة المختلفة سلباً وإيجاباً ، والنسبة الملائمة منها للحفاظ على سلامة الوثائق والمخطوطات عموماً ؛ أنظر :

محمود عباس حموده : أمن الوثائق الحفظ الترميم الصيانة في إيطاليا ، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ص ١٥-١٦.

حسام الدين عبد الحميد محمود : المرجع السابق ، ص ص ٧١-٧٦.

عبد المعز شاهين : الأسس العلمية لعلاج وترميم الكتب والمخطوطات والوثائق التاريخية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٩.

(٣) مثل الوثائق أرقام : ٧٠٩ ج و ٧٨٣ ج و ٦٤٦ ج

(٤) مثل الوثائق أرقام : ٧١ ج و ٥٥ ج و ٥١٧ ج و ٥٥٦ ج.

(٥) مثل الوثائق أرقام : ٢٠/١٢٢ م و ٦٢١ ج و ٦٠٣ ج.

(٦) مثل الوثائق أرقام : ٥٥ ج و ٧١ ج و ١١١ / ١٨ م و ١٣٨ / ٢٢ م و ٤٧٢ ج و ٤٥٢ ج.

وقد أدى تفاعل بخار الماء مع بعض المواد المكونة للحبر إلى احتراق مواضع الكتابة في بعض الأحيان^(١)، وظهور الصدا في أحيان أخرى^(٢)، وضياح لون الحبر وتحوله إلى لون باهت في حالات ثلاثة^(٣).

أما التأثير الأكثر خطورة للرطوبة على كل من الورق والرق الذي كتبت عليه الوثائق، يكمن في أن الرطوبة عنصر مساعد أساسي لنمو الفطريات بأنواعها المختلفة وهو ما يقودنا إلى السبب الثاني من أسباب إصابة الوثائق.

ثانيا :إصابات ناتجة عن عوامل حيوية : تعرضت الوثائق للإصابة بأنواع مختلفة من الفطريات ، وقد ظهرت الإصابات الفطرية في شكل بقع لونية على سطح الوثائق أخذت ألوانا مختلفة باختلاف نوع الفطر الذي تعرضت له^(٤). فبعض هذه الفطريات إصطبغت باللون الأخضر^(٥)، والبعض الآخر باللون البنفسجي^(٦)، بينما جمعت وثائق أخرى بين أكثر من لون وشكل من الإصابات الفطرية^(٧).

(١) ينتج عن تفاعل الحبر الحديدي الذي يدخل في تركيبة كبريتات الحديدوز مع رطوبة الجو حمض الكبريتيك الذي يحرق الورق تحت الكتابة مباشرة . أنظر :

حسام الدين عبد الحميد محمود : المرجع السابق ، ص ١٣ .

من الوثائق التي تعرضت لهذه الظاهرة : ٥٥ ج و ١٨/١١١ م و ١٣٨ / ٢٢ م و ٤٤/٢٨٨ م.

(٢) كذلك تؤدي الرطوبة الى تأكسد العناصر المعدنية في الحبر وظهورها في شكل صدا .

أنظر : عبد المعز شاهين : المرجع السابق ، ص ١١ .

من الوثائق التي ظهر فيها الصدا في مواضع الحبر الوثيقة ٤٤٣ ج و الوثيقة ٥١٩ ج.

(٣) هذه الظاهرة تتعرض لها الأحبار غير الحديدية عادة ، أنظر :

حسام الدين عبد الحميد محمود : المرجع السابق ، ص ١٣ .

من الوثائق التي ضاع لون الحبر فيها واصبح باهتا : الوثيقة ٧١ ج.

(٤) حول البقع اللونية التي تسببها أنواع الفطر المختلفة أنظر :

عبد المعز شاهين : المرجع السابق ، ص ص ٢١٦ - ٢١٧ .

حسام الدين عبد الحميد محمود : المرجع السابق ، ص ص ٨٥ - ٩٨ .

(٥) مثل الوثائق أرقام : ٥٥ ج و ١٨/١١١ م و ٥١٩ ج .

ومن الجدير بالذكر أن الوثيقة رقم ١٨/١١١ م كانت سليمة عند دراستي لها لأول مرة في عام ١٩٨٩ ، وقد ظهر فيها الفطر بعد

نقل دار الوثائق إلى مقرها الجديد على كورنيش النيل برملة بولاق، وقد لاحظت ظهور بقع الفطر الأخضر فيها للمرة الأولى في

صيف ١٩٩٣ ، وأبلغت المسئولين في قاعة البحث وقسم الترميم لسرعة معالجتها ، ولاشك في أن نقل الدار إلي موقعها الحالي

بالقرب من مصدر للرطوبة العالية بعد أن كانت في موقع جاف نسبيا بالقلعة ، دون تجهيزها بوسائل لمواجهة ارتفاع الرطوبة

يشكل خطورة بالغة على محتوياتها.

(٦) مثل الوثائق أرقام ٧١ ج و ٥٥٦ ج.

(٧) تظهر على الوثيقة ٥١٧ ج ثلاثة ألوان من الفطر هي الأخضر والأسود والبنفسجي ، بينما يظهر على الوثيقة ٦٤٦ ج فطر أحمر

وأسود الى جانب فطريات بيضاء ذات شكل ويري .

ومن الإصابات الحيوية التى تعرضت لها بعض الوثائق كذلك، أنواع مختلفة من الحشرات مثل السمك الفضى ، الذى ينتشر بشكل واضح فى وثائق وزارة الأوقاف وبعض أنواع العث وقمل الكتب^(١) ؛ وقد ظهرت مخلفات لهذه الحشرات فى بعض الوثائق^(٢) ، كما تغذت هذه الحشرات على أطراف الوثائق^(٣) ، وعلى المواد اللاصقة للدروج بعضها ببعض^(٤).

ثالثاً : إصابات ناتجة عن التلوث البيئى الكيميائى : أصبح تلوث البيئة فى المدن ، خاصة التلوث الكيميائى الناتج عن عمليات الاحتراق فى المصانع وعوادم الوقود لوسائل النقل المختلفة من أشد الأخطار التى تهدد المخلفات الأثرية بشكل عام والوثائق بشكل خاص^(٥). ومما يدعو للأسف أن أماكن حفظ الوثائق فى مصر خاصة دار الوثائق القومية ووزارة الأوقاف غير مجهزة لتوفير لوقاية الوثائق من آثار التلوث البيئى الكيميائى أو غيره^(٦).

وقد بدت على الوثائق عديد من الأعراض الناتجة عن التلوث كتغير لون الورق وميله إلى الأصفرار^(٧) ، وتبقع الورق ببقع بنية اللون^(٨) ، وتحلل الورق والرق بسبب الحموضة الناتجة عن الغازات الملوثة للبيئة^(٩).

(١) حول الحشرات التى تصيب الوثائق ؛ أنظر :

حسام الدين عبد الحميد محمود : المرجع السابق ، ص ٩٩-١٢٦ .

عبد المعز شاهين : المرجع السابق ، ص ١٧٩-٢٠٨ .

(٢) ظهرت هذه المخلفات فى شكل تكتلات بنية وسوداء وبقايا حشرات كاملة وبقايا ميتة.

الوثائق : ٥٥ ج و ٤٧٢ ج و ٦٤٦ ج و ٥١٧ ج و ٥٥٦ ج.

(٣) معظم وثائق وزارة الأوقاف تعاني من تآكل أطرافها بسبب الحشرات.

(٤) مثل الوثائق ١٢٢/٢٠م و ٦٢١ ج و ٤٧٢ ج و ٦٤٦ ج و ٥١٧ ج.

(٥) أنظر :

كاثالبا (ى . پ .) : صيانة ووقاية وحفظ المحفوظات ، ترجمة عوض توفيق (مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والارشيف، العدد الخامس ، السنة الثالثة عشر ، فبراير مارس ١٩٨٣ ، ص ص ٣١-٤٢) مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٨ .

حسام الدين عبد الحميد محمود : المرجع السابق ، ص ٥٥-٧٠ .

عبد المعز شاهين : المرجع السابق ، ص ١٧-١٨ .

(٦) تضمن تقرير ارنو رامبيردى فور تانييه خبير اليونسكو الذى زار أماكن حفظ الوثائق فى مصر مؤخراً كشفاً لكثير من أوجه القصور التى تعاني منها أماكن حفظ الوثائق بما فيها دار الوثائق القومية أنظر :

RAMIÉRE de FORTANIER : Evaluation et description du système archivistique..., pp. III - IV, pp. 3-7, pp.10-13.

(٧) معظم الوثائق المدونة على الورق تغير لون ورقها بفعل الزمن أولاً ، وبفعل التلوث البيئى ثانياً .

(٨) مثل الوثيقة ٧١ ج أوقاف.

(٩) مثل الوثائق أرقام : ٧١ أوقاف و ٥٥ ج أوقاف و ١٨/١١١م و ٤٧٢ ج أوقاف و ٥٥٦ ج أوقاف .

رابعاً : إصابات ناتجة عن الإهمال والحوادث : إن كل أنواع الإصابات السابقة ترجع بدرجة كبيرة إلى الإهمال وعدم مراعاة إجراءات الحفظ العلمى السليم^(١).

فالرطوبة الشديدة التى أصابت معظم وثائق وزارة الأوقاف ترجع إلى انفجار مواسير المياه فى مخازن حفظ الوثائق عام ١٩٨٨ ، الأمر الذى ترتب عليه تعرضها للبلل المباشر . كذلك فإن ظهور الفطريات مؤخراً فى بعض الوثائق بدار الوثائق القومية ، يرجع إلى غياب أجهزة التحكم فى درجات الحرارة والرطوبة بمخازن الدار ، والفارق بين الدرجات فى المخازن وقاعة البحث.

هذا وقد أدى سوء الحفظ والاستعمال إلى تمزق الوثائق وضياح أجزاء منها ، قد تصل إلى عدة دروج فى بعض الأحوال^(٢) . ولايعنى هذا بالطبع أن كل الإصابات فى الوثائق ترجع إلى الإهمال وسوء الحفظ ، فبعض هذه الإصابات قديمة قدم الوثائق نفسها ، مثل بقع الحبر التى طمست بعض الكلمات^(٣) ، وبعضها يرجع إلى مرحلة الحفظ المتوسط قبل انتقال الوثائق إلى مستقرها النهائى^(٤).

وقد تم ترميم بعض هذه الوثائق مؤخراً^(٥) ، ويختلف أسلوب الترميم فى وزارة الأوقاف عنه فى دار الوثائق القومية ، ففى الأولى لا يتم الترميم على أسس علمية حيث تُستخدم شرائط لاصقة ، من النوع ذاتي اللصق ، مما يؤدى إلى ضياع الكتابة تحته^(٦) ؛ بينما يتم الترميم فى دار الوثائق القومية فى السنوات الأخيرة - بشكل تراعى فيه القواعد العلمية للترميم إلى حد كبير^(٧) ، وذلك فى حدود الامكانيات الضعيفة المتاحة فى قسم الترميم

(١) أنظر : محمود عباس حموده : أمن الوثائق ، ص ٢٢ وكاتباليا : المرجع السابق ، ص ٣١-٣٥ و ص ٣٩-٤٠.

(٢) معظم الوثائق تعرضت للتمزق نتيجة لسوء الاستخدام ، كما فقدت بعض دروج الوثائق ، فعلى سبيل المثال ضاع قسم كبير من الوثيقة ١٥/٨٩م حيث تشير الفهارس إلى أنها من قسمين ولا يوجد سوى واحد منهما فقط ، كما فقد إيصال بيت المال من الوثيقة ١٨/١١م رغم انه كان موجودا بالفعل اثناء حفظ الوثيقة فى ارشيف المحكمة الشرعية ، وقد حصلت على صورة للإيصال من أ.د. عبد اللطيف إبراهيم ضمن صور الوثائق التى أمدنى بها. وحول الدروب المفقودة فى الوثائق أنظر : جدول رقم ١٢.

(٣) مثل الوثائق أرقام ٧١ج و ٦٢١ج و ٤٤٣ج و ٥١٩ج أوقاف .

(٤) تشير البيانات المدونة على الاغلفة الداخلية للوثائق التى ترجع إلى مرحلة الحفظ المتوسط إلى بعض عناصر التلف.

(٥) مثل الوثيقة ٢٠/١٢٢م والوثيقة ٦٢١ج.

(٦) من الوثائق التى تم ترميمها بهذا الأسلوب فى وزارة الأوقاف الوثيقة رقم ٦٢١ج.

(٧) عن القواعد العلمية للترميم ، أنظر : محمود عباس حموده : أمن الوثائق ص ٢٥ ، ومابعدها

و حسام عبد الحميد محمود : المرجع السابق ، ص ١٢٧ ومابعدها.

المنهج العلمى لعلاج وصيانة المخطوطات والاشباب والمنسوجات الاثرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٩٨.

محمد فهمى عبد الوهاب : دراسات نظرية وعملية ومابعدها فى جعل الفنون الاثرية وطرق ومواد الترميم الحديثة ، هيئة الاثار المصرية القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٥٩٤.

بدار الوثائق القومية^(١).

٢ - الخصائص المادية للوثائق :

(أ) المواد التي كتبت عليها الوثائق :

تعددت مواد الكتابة في العصور الوسطى ، واستخدمت عدة مواد لينة لتدوين الوثائق عليها ، إلا أن المواد التي سادت وكانت لها الغلبة في مصر والمشرق العربي عموماً منذ القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) هي الرق والورق ، وهما المادتان المستخدمتان لتدوين عليهما الوثائق موضوع الدراسة^(٢).

* * *

= عبد المعز شاهين : الأسس العلمية لعلاج وصيانة الرق البردي ، هيئة الآثار المصرية ، قطاع المتاحف ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٥٩-٨٤.

_____ : الأسس العلمية لعلاج وترميم الكتب .. ، ص ٢٥٨ وما بعدها.

(١) من الوثائق التي تم ترميمها بأسلوب علمي في دار الوثائق ، الوثيقة ١٢٢ / ٢٠ م ، وقد تم ترميم هذه الوثيقة مؤخراً ، وتضم مجموعة الدار كذلك وثائق تم ترميمها منذ فترة طويلة ولم تتبع في الترميم الأساليب العلمية ، مثل الوثيقة ٢٨٨ / ٤٤ م . وحول ضعف الإمكانيات الفنية في معامل دار الوثائق أنظر :

RAMIÉRE de FORTANIER : op. cit, p.7.

(٢) مواد الكتابة اللينة التي استخدمت لتدوين الوثائق في العصور الوسطى هي : البردي والنسيج بأنواعه والجلد والرق ثم الورق . لمزيد من التفاصيل حول مواد الكتابة في العصور الوسطى أنظر :

سهيلة الجبوري : المواد المستعملة في كتابة الكتب بالخط العربي في العصر العباسي (مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد ، ع ٤ ، آب ١٩٦١ ، ص ص ٤٦٥ - ٤٧٠) بغداد ، ١٩٦١ ، ص ص ٤٦٩ - ٤٧٠ .

محمود عباس حموده : تاريخ الكتاب الاسلامي ، مكتبة غريب ، القاهرة ، د.ت ، ص ٥٩ وما بعدها .

عبد العزيز الدالي : الخطاطة الكتابة العربية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٠٥ - ١١٨ .

_____ : البرديات العربية ... ، ص ٧-٢٠ .

وجميع هذه المواد يرجع استخدامها في الشرق الأدنى إلى العصور القديمة ماعدا الورق ، ففي مصر كان البردي هو مادة الكتابة السائدة منذ الالف الرابع قبل الميلاد على الأقل ، وقد انتقل من مصر إلى معظم بلدان العالم القديم .

ENGELBACH, R. : Introduction To Egyptian Archaeology, 3rd ed ., O.E.A., Cairo, 1988, pp. 89 - 90 .

CERNY, J.: Paper and Books In Ancient Egypt, H.K. Lewis & Co. Ltd, London, 1947, p. 11 .

وقد استخدمت إلى جانب البردي مواد لينة أخرى كالجلد والرق ، والأخير ابتكره البرجاميون في العصر الهلينستي في سياق المنافسة الثقافية والسياسية بين الإسكندرية وبرجامة ، وفقا لروايات المصادر القديمة أنظر

PLINY: Natural History, Trans by : H.Backhman, William Heinemann Ltd.London, 1952, Book XIII, XXI.

هذا وقد نقل العرب صناعة الورق (الكاغد) عن الصينيين في القرن الثاني للهجرة (٨م) ، واستمرت المواد القديمة كالبردي والرق جنبا إلى جنب مع الورق وكان تراجعها تراجعاً تدريجياً ، حيث ترجع آخر الوثائق البردية التي وصلتنا إلى سنة ٧٨٠ هـ ، =

هناك ست وثائق من بين الوثائق الخمسة والعشرين مدونة على الرق ومن المعروف أن الرق من مواد الكتابة القديمة ، والرق مادة غالية الثمن قوية الاحتمال فى ظروف الحفظ الملائمة ؛ إلا أن معظم وثائق هذه المجموعة تعرضت لعدوان الزمن بسبب سوء الحفظ . وقد أصبح لون الرق مائلاً للاصفرار فى كل الوثائق ، باستثناء الوثيقة رقم ١٨/١١١م دار الوثائق القومية فإنها من رق مازال ناصع البياض ، ويتميز الرق عموماً بأن دروجه أكبر من دروج الورق ، ويصل طول الدرج فى بعض وثائق هذه المجموعة الى ٨٥,٩ سم^(١) ، بينما يتجاوز عرض الدرج فى بعض الوثائق ٣٥ سم^(٢) .

أما باقى الوثائق وعددها تسع عشرة وثيقة ، فمنها ثمانى عشرة وثيقة مدونة على الورق بنوعيه الأكثر شيوعاً فى مصر فى ذلك العصر وهما الورق الحموى والورق الشامى ، وكلاهما من أنواع الورق المصقول من وجه واحد^(٣) ، ومن الجدير بالذكر هنا أن عوامل التلف المختلفة التى تعرضت لها الوثائق قد أثرت على الخواص الأصلية للورق ، فلم يعد مصقولاً فى معظم الدرج ، إلا أننا نستطيع أن نتبين الملمس الأصلي للورق من خلال فحص الدرج الأخيرة لكل وثيقة ، والتى عادة ماتكون بعيدة عن عوامل التلف. أما عن لون الورق فإنه كان فى الأصل أبيض غير ناصع ، ثم تغير لونه بفعل الزمن فاصبح يميل إلى اللون الأصفر الفاتح أو الترابى^(٤) .

= ويحتفظ متحف الفن الإسلامى فى القاهرة بعقود زواج مدونه على النسيج ، ترجع إلى عصر المماليك البحرية ، بينما استمر الرق لفترة أطول . أنظر :

ستيبثشفيتش (الكسندر) : تاريخ الكتاب ، ترجمة محمد الأرنؤوط ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، ١٩٩٣ ، ق ١ ، ص ٢٣٥-٢٣٦ .

حفى ناصف : تاريخ الأدب أو حياة اللغة ، ط ٣ ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ١٠٧ .

جروهمان (ادولف) : نبذة فى علم قراءة الأوراق البردية ... مج ١ ، ص ١٠-١١ .

عائشة عبد الرحمن : تراثنا بين ماض وحاضر ، ص ١٤٧ .

سعاد ماهر : عقود الزواج على المنسوجات الأثرية (مجلة كلية الآثار - الكتاب اذهبى ، ج ١ ، ص ٣٩-٥٤) القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٣٩ .

(١) الوثيقة ٥٥٦ ج أوقاف.

(٢) الوثيقة ١٨/١١١م دار الوثائق القومية ، والوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف.

(٣) أشار القلقشندى إلى أنواع الورق المستخدم فى تدوين الوثائق فى عصره وحددها بأربعة أنواع هى : البغدادى والحموى والشامى والمصرى ، كما ذكر أن الورق المصرى نوعان هما المنصورى والعادة ، وأكثر الأنواع شيوعاً فى تحرير الوثائق الخاصة هما : الحموى والشامى ، أنظر :

القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الإنشا ، ج ٢ ، ص ٤٨٧ و ج ٦ ، ص ١٩٠-١٩٣ .

(٤) من الوثائق التى تغير لونها بشكل واضح الوثائق أرقام : ١٥/٨٩ م و ٢٠/١٢٢ م و ٦٢١ ج و ٤٤٣ ج و ٧٨٣ ج و ٦٤٦ ج .

وأهم ما يميز الورق الحموى عن الورق الشامى هو إختلاف عرض الدرج فى كل منهما ، فالنوع الأول درجه أعرض من درج النوع الثانى ، حيث يبلغ عرض درج الورق الحموى ٣٢ سم فى المتوسط ، بينما يبلغ عرض درج الورق الشامى ٢٨ سم فى المتوسط .

تبقى وثيقة واحدة يختلف نوع الورق الذى دونت عليه عن كل من الورق الحموى والشامى ، وهى : الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف حيث دونت هذه الوثيقة على ورق أملس وسميك ، لونه بنى فاتح ، يختلف تماما عن الورق المستخدم فى باقى وثائق المجموعة ، وعن الأنواع السائدة فى ذلك العصر عموما .

هذا ولا توجد أى علامات مائية فى الورق، وهذا هو الحال فى كل أنواع الورق المستخدم فى تدوين الوثائق فى مصر فى ذلك العصر^(١).

* * *

هذا ويوضح الجدول رقم ١٣ مادة الكتابة فى كل وثيقة ، والحد أقصى لأبعاد الدرج فيها ، وسنة تحرير الوثيقة ، بالنسبة للوثائق الخمسة والعشرين المنشورة فى ملاحق هذه الرسالة.

(١) ترجع أقدم علامة مائية معروفة فى الورق المصنع فى أوروبا إلى سنة ١٢٨٢م ، وقد انتقل استخدام العلامات المائية الى الشرق بعد ذلك التاريخ وظهرت فى الورق المصنوع فى العصر العثمانى .

عبد اللطيف إبراهيم : مكتبة عثمانية دراسة نقدية ونشر لرصيد المكتبة (مجلة كلية الآداب ، مج ٢٠ ، ج ٢ ، ديسمبر ١٩٥٨ ، ص ١-٣٥) مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ٢ هامش ٣ .

م	رقم الوثيقة	السنة	مادة الكتابة	الحد الأقصى لأبعاد الدرج	
				العرض سم	الطول سم
١	٦٠٣ ج أوقاف	٧٩٠ هـ	ورق حموى	٣٥,٢	٥١,٥
٢	٧١ ج أوقاف	٨٠٢ هـ	رق	٣٢,٥	٦٩,٠
٣	٥١٧ ج أوقاف	٨٠٩ هـ	رق	٣١,٨	٥٧,٠
٤	٥٥ ج أوقاف	٨١١ هـ	رق	٣١,٦	٦٣,٢
٥	١٥/٨٩ م	٨٣٣ هـ *	ورق شامى	٢٧,٠	٣٧,٥
٦	٥٥٦ ج أوقاف	٨٥٤ هـ	رق	٢٨,٢	٨٥,٩
٧	١٨/١١١ م	٨٥٥ هـ	رق	٣٥,٤	٥٣,٠
٨	٢٢/١٣٨ م	٨٦٣ هـ	رق	٣٤,٤	٥٣,٨
٩	٢٠/١٢٢ م	٨٦٤ هـ	ورق حموى	٣٢,٤	٤٣,٥
١٠	٦٢١ ج أوقاف	٨٦٧ هـ	ورق حموى	٣١,٨	٤٣,٨
١١	٧٠٩ ج أوقاف	٨٦٧ هـ	ورق حموى	٣١,٣	٤٣,٠
١٢	٤٤٣ ج أوقاف	٨٧١ هـ	ورق حموى	٣٢,٣	٤٣,٩
١٣	٢٤ / ١٥٦	٨٧٢ هـ	ورق حموى	٣١,٣	٤٢,٧
١٤	٥١٩ ج أوقاف	٨٧٥ هـ	ورق حموى	٣٢,٠	٤٣,٣
١٥	٤٧٢ ج أوقاف	٨٩٤ هـ	ورق	٣١,٦	٤٣,٥
١٦	٩٨ ج أوقاف	٨٩٤ هـ	ورق حموى	٣٢,٢	٤٣,٩
١٧	٤٤٦ ج أوقاف	٩٠٠ هـ	ورق حموى	٣٢,٦	٤٣,٨
١٨	٣٦/٢٢٦ م	٩٠٥ هـ	ورق حموى	٣٢,٦	٤٤,٤
١٩	٣٦/٢٣٠ م	٩٠٦ هـ	ورق ؟	؟	؟
٢٠	٧٨٣ ج أوقاف	٩٠٧ هـ	ورق شامى	٢٧,٨	٣٧,٢
٢١	٤٠/٢٥١ م	٩٠٩ هـ	ورق حموى	٣٢,٠	٤٠,٢
٢٢	٤٥٢ ج أوقاف	٩٠٩ هـ	ورق شامى	٢٧,٠	٣٧,٠
٢٣	٦٤٦ ج أوقاف	٩١١ هـ	ورق شامى	٢٨,٢	٣٨,٢
٢٤	٤٤/٢٨٨ م	٩١٩ هـ	ورق حموى	٣٢,٣	٤٣,٤
٢٥	٣٤٠ ج أوقاف	٩٢٠ هـ	ورق شامى	٢٧,٩	٣٧,٣

جدول رقم ١٣ - بيان بمادة الكتابة والحد الأقصى لأبعاد الدرج فى كل وثيقة

* الوثيقة صورة وقد حررت بعد سنة ٨٥٥ هـ.

** الوثيقة فقدت بعد نقل دار الوثائق الى مقرها الجديد والنشر تم من خلال صورة ميكروفيلمية .

باستعراض الجدول السابق يتضح أن استخدام الرق كمادة للكتابة فى وثائق هذه المجموعة قد توقف تماما فى ستينيات القرن التاسع الهجرى ، فأخر وثيقة مدونة على الرق يرجع تاريخها الى سنة ٨٦٣ هـ ، ويسود بعد ذلك استخدام الورق الحموى حتى أوائل القرن العاشر الهجرى ، ليصبح الورق الشامى بعد ذلك هو المادة الأكثر استخداماً.

ومما يؤكد أن هذا الاتجاه ليس من قبيل المصادفة ، أن الوثائق التى سبق نشرها من قبل لبيع من أملاك بيت المال - وهى ٢٤ وثيقة - لاتخرج مادة الكتابة فيها عن الرق والورق^(١) . ويوضح الجدول رقم ١٤ توزيع هذه الوثائق وفقا لمادة الكتابة:

رق	ورق حموى	ورق شامى	الاجمالى
٢	١١	١١	٢٤

جدول رقم ١٤ - جدول بتوزيع وثائق بيع أملاك بيت المال التى سبق نشرها وفقا لمادة الكتابة

ويؤكد هذا الإتجاه أيضا ، ماورد فى دفاتر الرزق الجيشية ، ودفاتر الرزق الاحباسية - التى ترجع إلى العصر العثمانى^(٢) - ، من إشارات إلى مادة الكتابة التى دونت عليها وثائق البيع من أملاك بيت المال، فقد تم تحديد مادة الكتابة لتلك الوثائق فى ١٧٦ حالة من بين ٥٤٠ وثيقة ، وكانت مواد الكتابة فيها موزعة على النحو التالى:

رق	ورق حموى	ورق شامى	كاغد	الاجمالى
٥٠	٨٨	٣٧	١	١٧٦

جدول رقم ١٥ - توزيع وثائق بيع أملاك بيت المال المفقودة والتى وردت إشارات لها فى دفاتر الرزق الجيشية

والاحباسية وفقا لمواد الكتابة

(١) نشرت د. زينب محفوظ ٢٢ وثيقة من بين هذه الوثائق ، بينما نشر د. محمد محمد امين وثيقتين أنظر :

زينب محفوظ : وثائق البيع فى مصر ، مج ١ ، ص ٢٨٣.

محمد محمد امين : وثائق من عصر سلاطين المماليك (ملحق فهرست وثائق القاهرة) ص ٣٦٥ و ص ٣٨٣.

(٢) أنظر الفصل الاول من الرسالة ، ص ٢٤ - ٢٥.

وإذا اعتبرنا أن هذه المجموعة عينة عشوائية ممثلة لوثائق عصر المماليك الجراكسة، وقمنا بتوزيعها على سنوات ذلك العصر، على أساس تقسيمه إلى فترات زمنية كل منها من عشر سنوات ، فسوف يتأكد تراجع استخدام الرق تدريجيا، ليحل محله الورق بنوعيه الحموي والشامي ، مع ارتفاع معدل استخدام الورق الشامي بمرور الزمن ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الفترة الزمنية	رق	ورق حموي	ورق شامي	كاغد	ورق غير معروف*	الاجمالي
٧٨٣ - ٧٩٢ هـ	١	١	-	-	-	٢
٧٩٣ - ٨٠٢ هـ	١	-	-	-	-	١
٨٠٣ - ٨١٢ هـ	٢	-	-	-	-	٢
٨١٣ - ٨٢٢ هـ	-	-	-	-	-	-
٨٢٣ - ٨٣٢ هـ	-	-	-	-	-	-
٨٣٣ - ٨٤٢ هـ	٥	-	-	-	-	٥
٨٤٣ - ٨٥٢ هـ	٤	٢	-	-	-	٦
٨٥٣ - ٨٦٢ هـ	١٥	٣	٣	-	-	٢١
٨٦٣ - ٨٧٢ هـ	٢٤	٣٤	٢	-	-	٦٠
٨٧٣ - ٨٨٢ هـ	١	٦	٢	-	-	٩
٨٨٣ - ٨٩٢ هـ	١	٤	-	-	-	٥
٨٩٣ - ٩٠٢ هـ	١	١٠	١	-	١	١٣
٩٠٣ - ٩١٢ هـ	١	٢٢	١٤	-	١	٣٨
٩١٣ - ٩٢٢ هـ	٢	٢٩	٣٠	١	-	٦٢
٧٨٣ - ٩٢٢ هـ	٥٨	١١١	٥٢	١	٢	٢٢٤

جدول رقم ١٦ - توزيع الوثائق وفقا لمواد الكتابة المختلفة على الفترات الزمنية ** *

* الورق غير المعروف هو الذي لم اتمكن من تحديد نوعه لاختلافه عن الانواع المعروفة او بسبب ضياع الوثيقة
 ** استبعدت الوثيقة ١٥/٨٩ م لأنها صورة ، وتاريخ تدوين الصورة غير معروف.

ولاشك في أن تراجع استخدام الرق، ثم التوسع في استخدام الورق الشامي يعتبر مؤشراً لتدهور الأوضاع الاقتصادية في عصر المماليك الجراكسة ، فالرق أعلى سعراً من الورق الحموي ، والأخير أعلى سعراً وأجود من الورق الشامي.

* * *

تبقى الإشارة إلى أن إيصالات بيت المال قد دونت في أغلب الأحيان على نوع من الورق أقل جودة من الورق الذي دونت عليه الوثائق^(١)، وهو على الأرجح النوع المعروف بالورق البلدي ، وهو نفس النوع الذي يستخدم عادة في تدوين القصص في وثائق الاستبدال^(٢)؛ والورق البلدي أغمق لونا من الورق الحموي والشامي وهو ورق خشن غير مصقول . وقد دون الإيصال في حالة واحدة على ورق من نفس نوع ورق الوثيقة ، وهو الورق الشامي في الوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف.

وللأسف لم تصل إلينا إيصالات لبيت المال في أي من الوثائق المدونة على الرق^(٣) حتى نستطيع أن نعرف ما إذا كان الإيصال في هذه الحالة يدون على الرق أم الورق؟

ب - المواد التي كتبت بها الوثائق :

جميع الوثائق موضوع الدراسة مدونة بالحبر الأسود أو المداد حسب مصطلح العصور الوسطى^(٤)، وهناك عدة طرق لتصنيع المداد وردت في كتب المصطلح الوثائقي^(٥). وتختلف أنواع المداد وطرق تصنيعه والمواد الداخلة في تركيبه ، باختلاف المادة التي سيتم التدوين عليها^(٦).

(١) وصلتنا الإيصالات في سبع وثائق فقط، وهي الوثائق أرقام ٢٠/١٢٢م و ٦٢١ ج أوقاف و ٢٢٦ / ٣٦ . و ٧٨٣ ج أوقاف و ٢٥١ / ٤٠ و ٦٤٦ ج أوقاف و ٣٤٠ ج أوقاف. كذلك فإن الوثيقة ٣٦/٢٣٠م والتي فقدت كان ملصقا بدرجةها الأول إيصال بيت المال، أما الوثيقة ١٨/١١١م فقد اختفى إيصالها ، وقد نشرته اعتماداً على صورة منقولة عن النسخة الميكروفيلمية حصلت عليها من أ.د. عبد اللطيف إبراهيم.

(٢) حول الورق البلدي أنظر: عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة استبدال .. ، ص ١

(٣) الوثيقة ١٨/١١١م والتي فقد إيصالها مدونة على الرق ، وكان الإيصال مخيطاً بطرف درجها الأخير مما يرجح أنه من الرق.

(٤) أنظر : ابن قتيبة الدينوري (عبد الله بن مسلم) ت ٢٧٦ هـ : رسالة ابن قتيبة في الخط والقلم ، تحقيق هلال ناجي (المورد ،

مج ١٩ ، ع ١ ، ربيع ١٩٩٠ ، ص ١٥٦ - ١٧٠) وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

البطلبوسى : الإقتضاب في شرح أدب الكتاب ، ق ١ ، ص ١٦٣ - ١٦٥ .

(٥) أنظر : القلقشندي : المصدر السابق : ج ٢ ، ص ٤٧٤ - ٤٧٧ .

أنظر كذلك : سهيلة الجبوري : المرجع السابق ، ص ٤٦٧ - ٤٦٩ وما بها من مصادر.

(٦) زينب محفوظ : المرجع السابق ، ص ٢٩١ . وعبد العزيز الدالي : الخطاطه .. ، ص ١٢٠ .

محمود عباس حموده : تاريخ الكتاب الإسلامي ، ص ٦٨ .

وبالدراسة الظاهرية للوثائق ، نلاحظ أن هناك نوعين من الحبر الأسود استخدما فى الكتابة ، أحدهما أسود قاتم والآخر لونه باهت إلى حد ما^(١)؛ وأهم ما يميز بينهما نتيجة تفاعل كل منهما مع بخار الماء عند زيادة نسبة الرطوبة فى الجو المحيط بالوثائق^(٢).

ومن الراجح أن تكون الوثائق المدونة على الورق قد كتبت بالحبر المسمى حبر الدخان الأسود ، الذى يتكون من خليط من المواد النباتية والمعدنية التى تضاف إلى مسحوق الدخان^(٣) ، وقد كان ذلك الحبر هو النوع الملائم للكتابة على الورق^(٤). ويتميز حبر الدخان بلونه القاتم وثباته على الورق ، ويؤدى تفاعل بخار الماء فى الجو مع بعض مكونات الحبر أحيانا إلى تأكسد المواد المعدنية الداخلة فى تركيبه وتحول الحبر إلى اللون البنى^(٥)، وفى احيان اخرى يؤدى تفاعل بخار الماء مع الأملاح التى يدخل فى تركيبها الكبريت إلى تآكل الورق تحت الكتابة مباشرة^(٦).

(١) من الوثائق التى كتبت بحبر قاتم الوثائق أرقام : ١٥/٨٩ م و ٦٢١ ج و ٤٧٢ ج و ٢٢٦ / ١٦ م و ٧٨٣ ج و ٢٥١ / ٤٠ م و ٦٤٦ ج و ٢٨٨ / ٤٤ م و ٣٤٠ ج ، ٥١٩ ج و ٤٤٦ ج و ٩٨ ج .

ومن الوثائق التى كتبت بحبر أسود لونه باهت إلى حدا ما الوثائق أرقام ٧١ ج و ٥٥ ج و ٤٤٣ ج و ٥١٧ ج ، ٥٥٦ ج ، وبعض النصوص فى الوثيقة ١٢٢ / ٢٠ م

(٢) اعتمدت الدراسة هنا على الملاحظة الظاهرية فقط لعدم وجود معامل فى اماكن حفظ الوثائق تقوم بتحديد نوع الحبر بناء على التحليل المعمل.

(٣) يصف القلقشندي طريقة تصنيع حبر الدخان الأسود فيقول : « يؤخذ من العفص الشامى (العفص هو شجر البلوط أو ثمره) قدر رطل يدق جريشا وينقع فى ستة أرطال ماء مع قليل من الأس (نبات عطرى مشمر دائم الخضرة) أسبوعا ، ثم يغلى على النار حتى يصير على النصف أو الثلثين ، ثم يصفى فى منزر ويترك ثلاثة أيام ، ثم يصفى ثانيا ، ثم يضاف لكل رطل من هذا الماء أوقية من الصمغ العربى ومن الزاج القبرصى (كبريتات النحاس) كذلك ، ثم يضاف إليه من الدخان مايكفيه من الحلاكة ، ولا بد له مع ذلك من الصبر والعسل ليمتنع بالصبر وقوع الذباب فيه ، ويحفظ بالعسل على طول الزمن ، ويجعل من الدخان لكل رطل من الحبر أوقية بعد أن تسحق الدخان بكلوة كفك بالسكر النبات والزعفران الشعر والزنجار (صدا النحاس) إلى أن تجيد سحقه .
القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٧٦ .

(٤) عبد اللطيف إبراهيم : من الوثائق العربية فى العصور الوسطى : خمس وثائق شرعية (مجلة جامعة أم درمان الإسلامية ، العدد الثانى ، ١٩٦٩ ، ص ص ١٤٩-٢٥١) أم درمان ، ١٩٦٩ ، ص ١٥٣ .

(٥) مثل الوثائق أرقام :

٤٤٣ ج و ٥١٩ ج .

(٦) مثل الوثائق أرقام :

٥٥ ج و ١١١ / ١٨ م و ٢٢ / ١٣٨ م و ٤٤ / ٢٨٨ م .

أما الحبر المستخدم فى الكتابة على الرق فهو عادة من نوع مختلف يسمى حبر الرأس^(١) ، وهو حبر خال من الدخان^(٢) ، وهذا النوع من الحبر يصبح لونه باهتا بمرور الزمان خاصة إذا تعرض للرطوبة العالية^(٣) .

ومن الجدير بالملاحظة أن بعض الوثائق المدونة على الورق قد استخدم فى بعض نصوصها حبر خال من الدخان ضاع لونه^(٤) .

هذا ويلاحظ أثر التتريب فى عدد من الوثائق ، ويتبدى هذا الأثر فى التصاق التراب ببعض الكلمات^(٥) .

(٣) الأختام وعلامات الصحة والإثبات :

تعتبر الأختام من علامات الصحة والإثبات الخارجية التى تضاف إلى الوثيقة بطبعها عليها ولم ينتشر استخدام الأختام فى الوثائق العربية الخاصة فى العصور الوسطى كأداة للإثبات أو علامة من علامات الصحة^(٦) ، رغم أن المسلمين قد استخدموها منذ العصر النبوى كعلامة للإثبات فى المراسلات والوثائق العامة^(٧) .

(١) القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٧٦ .

عبد العزيز الدالى : الخطاطه .. ، ص ١٢٠ .

(٢) ذكر القلقشندي طريقتين لتصنيع الحبر الرأس الأولي هى : « يؤخذ من العفص الشامى رطل واحد فيجرش ، ويلقى عليه من الماء العذب ثلاثة أرتال ، ويجعل فى طنجير ، ويوضع على النار ويوقد تحته بنار لبنة حتى ينضج ، ثم يلقى عليه من الصمغ العربى ثلاث أواق ، ومن الزاج أوقية ثم يصفى ويودع فى إناء جديد ، ويستعمل عند الحاجة » .
أم الطريقة الثانية فيصنع فيها الحبر « على البارد من غير نار » حيث « يؤخذ العفص فيجرش جرشاً جيداً ويسحق لكل أوقية عصف درهم واحد من الزاج ، ودرهم من الصمغ العربى ، ويلقى عليه ويرفع الى وقت الحاجة . فاذا احتاج اليه صب عليه من الماء قدر الكفاية واستعمله » .

القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٧٦-٤٧٧ .

(٣) من الوثائق التى أصبحت أجزاء من كتابتها باهتة بفعل الرطوبة والزمن هما الوثائق أرقام : ٧١ ج و ٥١٧ ج و ٥٥٦ ج .

(٤) مثل الوثيقتين : ١٢٢ / ٢٠ م و ٤٤٣ ج .

(٥) التتريب هو إلقاء الرمل على الكتاب بعد الفراغ منه لتجفيف الحبر ، أنظر :

ابن قتيبة : المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٧٨ - ٤٨٠ و ج ٦ ، ص ٢٧١ - ٢٧٣ .

(٦) حول علامات الصحة والاثبات فى العصور الوسطى ، أنظر :

عبد اللطيف إبراهيم : التوثيق الشرعية ص ٣٦٢ - ٣٦٣ تعليق رقم ٢ و ما به من مصادر ومراجع .

(٧) عرف العرب الختم منذ بداية العصر الإسلامى ، فى فترة البعثة النبوية ، وتذكر المصادر التاريخية المختلفة قصة استخدام المسلمين للختم لأول مرة فى مراسلات الرسول (ﷺ) إلى حكام الدول المجاورة ، أنظر

The Encyclopaedia of Islam. The New ed, Brill, Leyden , 1963, Art : Diplomatic.

ويبدو أن السبب الرئيسى وراء عدم استخدام الختم فى وثائق المعاملات ، يرجع الى تحفظ الفقهاء تجاه اعتماده كوسيلة للاثبات ، استنادا إلى أن الشهادة الشفوية هى الأصل فى البيئة^(١).

ومن المؤكد فى ضوء ماوصلنا من وثائق خاصة ترجع الى فترة العصور الوسطى ، أن الأختام لم تستعمل فيها ، ولا تختلف الوثائق موضوع الدراسة عن هذه القاعدة السائدة ؛ إلا أن بعضها يحوى أختاما لا ترجع إلى عصر تحرير التصرفات الأصلية فى الوثائق ، بل ترجع إلى العصر العثمانى الذى شاع فيه استخدام الأختام فى الوثائق الخاصة^(٢). وقد طبعت الأختام فى إثنتى عشرة وثيقة فقد من بين مجموعة الوثائق الخمسة والعشرين موضوع

= البلاذرى : فتوح البلدان ، ج ٣ ، ص ٥٦٦.

الطبرى : تاريخ الرسل والملوك : ج ٣ ، ص ٦٤٤.

ابن خلدون : المقدمة ، ص ٢٦٢.

القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٧٣ و ج ٦ ص ٣٥٣ - ٣٥٤.

وقد وصلتنا صورة ختم الرسول (ﷺ) على بعض الوثائق التى يقال إنها من رسائله إلى الملوك والحكام ، أنظر :

عبد العزيز الدالى : الخطاطه ، ص ٤٣ و ص ٤٥.

وحول مدى صحة تلك الوثائق أنظر :

سهيلة الجبورى : الكتابات المشكوك فيها فى عصر الرسالة المحمدية (مجلة كلية الآثار - الكتاب الذهبى - ج ٢ ، ١٩٧٨ ،

ص ٤٧-٦٦) جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٧٨.

هذا وقد نشأ فى الدولة الإسلامية منذ فترة مبكرة ديوان يعرف بديوان الخاتم ، كانت وظيفته انقاذ كتب الخليفة بعد الختم عليها ،

وقد وصلتنا نصوص أختام معظم الخلفاء من خلال المصادر التاريخية ، كما اكتشفت بعض أختام لكبار رجال الدولة وعمالها ،

أنظر :

قدامه : الخراج وصناعة الكتابة ، ص ٥٥-٥٧.

البلاذرى : فتوح البلدان ، ج ٣ ص ٥٦٩.

القلقشندي : السابق ، ج ٦ ، ص ٣٠٥ و ص ٣٥٥.

اسامة ناصر النقشبندى وحياة عبد على حورى : الأختام الإسلامية فى المتحف العراقى ، مديرية الآثار العامة ، بغداد ، ١٩٧٤ ،

ص ١١ وما بعدها.

(١) أنظر على سبيل المثال :

الشافعى : الأم ، ج ٧ ، ص ٣١٣.

وحول الآراء الفقهية والقانونية الحديثة حول مسألة الختم وتطورها تاريخيا بين الرضى والقبول ، أنظر :

سليمان مرقص : موجز أصول الاثبات فى المواد الجنائية ، دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٥٧-٥٨.

عصام الدين حواس : الديون الثابتة بالكتابة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ١٨ .

محمد عبده : تقرير فضيلة مفتى الديار ، ص ١٢٣.

(٢) عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية .. ، ص ٣٠٥.

الدراسة^(١)، وبعض الوثائق تحمل أكثر من ختم^(٢).

وإذا كانت هذه الأختام لا تمت بصله للتصرف الأصلي في الوثيقة أو للأسجلات الحكومية لهذا التصرف ، فما هو تفسير وجودها على الوثائق ؟

هناك صنفان من الأختام ، الصنف الأول أختام لبعض القضاة الذي حكموا بصحة التصرفات القانونية التالية للتصرف الأصلي ، أو حكموا بتنفيذ الاسجلات الحكومية، وقد وقعت هذه الأحكام في العصر العثماني ، عند ما كان الختم إلى جانب توقيع القاضي أو علامته من علامات الصحة والإثبات الأساسية^(٣).

أما الصنف الثاني فهو ختم واحد تكرر في عدة وثائق في نفس الموضع تقريبا^(٤) ، وهو على الأرجح ختم يخص أحد نظار الأوقاف التي انتهت إليها العقارات المشتراه أصلاً في هذه الوثائق ، وربما كان هذا الشخص هو أحد القضاة بعد الفتح العثماني وربما يكون قد نظر في أمور تتعلق بوثائق السلطان الغوري حيث إن معظم تلك الوثائق قد انتهت إلي أوقاف السلطان الغوري^(٥).

وتختلف هذه الأختام من حيث الشكل ، فاغلبها بيضى الشكل ، وبعضها مستدير أو مفصص ، كما تختلف في لغتها ، فقد كتب بعضها باللغة العربية والبعض الآخر باللغة التركية والبعض الثالث بالفارسية.

ويوضح الجدول رقم ١٧ عناصر فهرسة الأختام الواردة في الوثائق.

(١) هي الوثائق أرقام : ٦٢١ ج و ٤٤٣ ج و ٤٧٢ ج و ٧٨٣ ج و ٦٤٦ ج و ٤٤٤/٢٨٨ م و ٣٤٠ ج و ٩٨ ج و ٤٤٦ ج و ٥٥٦ ج و ٥١٧ ج و ٥١٩ ج.

(٢) الوثائق أرقام : ٧٨٣ ج و ٤٤٤/٢٨٨ م.

(٣) الوثائق أرقام : ٧٨٣ ج و ٦٤٦ ج و ٢٨٨ ج.

(٤) الوثائق : ٦٢١ ج و ٤٤٣ ج و ٤٧٢ ج و ٣٤٠ ج و ٩٨ ج و ٤٤٦ ج و ٥٥٦ ج و ٥١٧ ج و ٥١٩ ج.

وقد طبع الختم بباطن الوثيقة تحت البسطة مباشرة في أغلب الأحيان.

(٥) جميع الوثائق التي تحمل هذا الختم تنتهي بوقف للسلطان قانصوه الغوري ماعدا الوثيقة ٦٢١ ج.

م	شكل الختم	وضع الكتابة	اللغة	نص الختم	صاحب الختم	رقم الوثيقة
١	بيضى مذهب الطرفين	غائرة	العربية	الوائق برب العزة الفقير يوسف حمزة	القاضى يوسف بن حمزه بالديوان العالى	٧٨٣ ج
٢	بيضى مذهب الطرفين	غائرة	العربية	الفقير الى الله يحيى	القاضى يحيى التادفى الحنبلى بالصالحيه النجميه	٧٨٣ ج ٦٤٦ ج
٣	بيضى مذهب الطرفين	غائرة	العربية	محمد الوائق بالملك	١	
٤	بيضى	غائرة	؟	نص غير مقروء	قاضى عسكر الحنفى الرومى	٤٤٤/٢٨٨ م
٥	بيضى مفصص	غائرة	العربية	الاطار:الوائق بالملك العلى الفقير سليمان بن مولى القلب : توكلى على خالقى	القاضى سليمان بن مولى قاضى الاطفيحية	٤٤٤/٢٨٨ م
٦	مستدير	غائرة	التركية	الاطار دروب عافت بن جيزاوى	القاضى محمد بن بهادر بالديوان العالى	٤٤٤/٢٨٨ م
٧	بيضى	غائرة	الفارسية	الاطار : خدای .. شعبان ابن مصطفى نوره القلب : غير مقروء	؟	٤٤٤/٢٨٨ م
٨	بيضى	غائرة	؟	نص غير مقروء	محمد بن احمد الشيشنى الحنبلى	٤٤٤/٢٨٨ م
٩	بيضى	غائرة	؟	نص غير مقروء	محمد بن مصطفى بجامع الزاهد	٤٤٤/٢٨٨ م
١٠	بيضى	غائرة	؟	نص غير مقروء	على الطايقى الحنبلى	٤٤٤/٢٨٨ م
١١	مستدير	غائرة	؟	نص غير مقروء	؟	٤٤٤/٢٨٨ م
١٢	بيضى	غائرة	العربية	الوائق بالملك الكافى يحيى بن يونس القرافى *	يحيى بن يونس القرافى	٤٤٤/٢٨٨ م
١٣	بيضى	غائرة	؟	نص غير مقروء	محمد بن محمود القاضى بالديون	٤٤٤/٢٨٨ م
١٤	بيضى مذهب الطرفين	غائرة	؟ مصطفى ده	؟	٦٢٢ ج و ٤٤٣ ج ٤٧٢ ج و ٣٤٠ ج ٩٨ ج و ٤٤٦ ج ٥٥٦ ج و ٥١٧ ج ٥١٩ ج

جدول رقم ١٧ - فهرسه الاختام المطبوعه على الوثائق

* الختم غير مقروء فى الوثيقة وقد اعتمد فى تحديد نصه على نشر أ. د. عبد اللطيف ابراهيم له انظر: عبد اللطيف ابراهيم : نسان جديان من وثيقة الامير حد غتمس (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة مج ٢٨ ، ص ١-١٠٦) القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ١٧ .

أما عن علامات الصحة المختلفة فى التصرفات الأصلية فى الوثائق ، فقد تمثلت فى علامات القضاة والعبارات المتعارف على كتابتها بخطوطهم ، وشهادة الشهود الموقعة على التصرفات الأصلية فى الوثائق ، وعلى فصولها المختلفة ، إضافة إلى تصديق القضاة على هذه الشهادات ، وهى عناصر سوف تتم دراستها تفصيلاً من خلال دراسة الشكل الداخلى للوثائق؛ حيث إن طبيعة الوثائق العربية الخاصة تجعل من علامات الصحة فيها جزءاً من الوثيقة نفسها ، لا بد وان يدرس مع الشكل الداخلى.

(٤) أسلوب تحرير الوثائق وإخراجها:

اتبع كتاب الوثائق الأسلوب السائد فى العصور الوسطى ، من حيث كتابة النص تبعاً ، دون استخدام للفواصل أو النقط أو غيرها من علامات الترقيم المختلفة ، ويؤدى هذا إلى عدم وضوح المعنى فى بعض الأحيان ، وإلى اختلاط الجمل ببعضها فى أحياناً أخرى^(١).

ولكن يلاحظ أن كتاب الوثائق لجأوا أحياناً إلى إبراز بعض الكلمات التى تبدأ بها عبارات التصرف القانونى أو تحديد حدود العين موضوع التصرف بمط هذه الكلمات^(٢) ، كذلك فى ألفاظ الشبوت والحكم والتنفيذ فى الإسجلات الحكمية والتنفيذية ، ومن أمثلة هذه الكلمات : اسم الإشارة « هذا » فى بداية مكتوب التبائع والإسجلات فى جل الوثائق^(٣) ، وكلمات « اشترى » و « اشترى »^(٤) و « وقف »

(١) حول الأسلوب السائد فى تحرير وثائق العصور الوسطى : أنظر :

عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع ، ص ١٣٩

وثيقة استبدال ، ص ٣.

خمس وثائق شرعية ، ص ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(٢) حول معنى المط ، أنظر :

ابن قتيبة : المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٣٩ - ١٤١ .

(٣) الاقتباسات هنا وفى الاحالات التالية إلى وثيقة البيع مالم يشر إلى غير ذلك.

٢٤/١٥٦ م سطر ٢ ، و ٣٦/٢٢٦ م سطر ٢ والإسجال الحكمى سطر ٣ ، و ٣٦/٢٣٠ م سطر ٢ والإسجال الحكمى سطر ٣

و ٤٠/٢٥١ م سطر ٢ ، و ٢٨٨ / ٤٤ م سطر ٢

(٤) مثل الوثائق أرقام :

٢٤/١٥٦ م سطر ٢٩ وسط ٤١ ، و ٣٦/٢٢٦ م سطر ٢٣ وسط ٤٦ ، و ٣٦/٢٣٠ م سطر ٢٨ وسط ٤٣

و ٤٠/٢٥١ م سطر ٣٦ وسط ٤٦ ، و ٢٨٨ / ٤٤ م سطر ٢٨ وسط ٤٤

و ٣٤٠ ج أوقاف ، سطر ٣٩ و سطر ٥٧ .

و « وقفنا »^(١) ، عند تحديد التصرف القانوني وكلمة « وكل »^(٢) ، عند الإشارة إلى التوكيل وكلمة « جميع »^(٣) ، عند تحديد العين المباعة ، وكلمة « الحد »^(٤) عند تحديد حدود العين ، كذلك كلمات « ثبت » و « ثبوتاً »^(٥) ، و « حكم » و « حكماً »^(٦) ، و « نفذ » و « تنفيذاً »^(٧) .

وقد يكون هذا المط نوعاً من التنبيه إلى بداية فقرات بعينها في الوثائق لكن ينبغي أن نلاحظ أن هذا المط لا يقتصر على الكلمات التي تبدأ بها أجزاء الوثيقة المختلفة ، ففي بعض الأحيان يلجأ الكاتب الى مط الأحرف لشغل فراغات نهاية السطور ، دون أن يكون لذلك أى دلالة موضوعية^(٨) ، كما أن بعض الكلمات تمط تطبيقاً لقواعد سادت بين كتاب ذلك العصر مثلما يحدث في البسملة^(٩) .

(١) مثل الوثائق أرقام :

٢٥١ / ٤٠ م الظاهر ، الوقف سطر ٤ و سطر ١١ ، و ٤٤ / ٢٨٨ م الوقف ، سطر ٤ و سطر ١١ .

(٢) مثل الوثائق أرقام :

٢٢٦ / ٣٦ م سطر ١٠ ، و ٢٣٠ / ٣٦ م سطر ١٤

(٣) مثل الوثائق أرقام :

١١١ / ١٨ م سطر ١٨ ، و ٦٢١ ج أوقاف سطر ١٥ ، و ٧٠٩ ج أوقاف سطر ١٠ ، و ٢٤ / ١٥٦ م سطر ٣٢ و ٤٧٢ ج أوقاف سطر ١٨ ، و ٢٢٦ / ٣٦ م سطر ٢٦ ، و ٢٣٠ / ٣٦ م سطر ٣٣ ، و ٢٥١ / ٤٠ م سطر ٣٩ و ٢٨٨ / ٤٤ م سطر ٣٠ ، و ٣٤٠ ج أوقاف سطر ٤٢ .

(٤) مثل الوثائق أرقام :

١١١ / ١٨ م سطر ٢٤ ، و ٢٢٦ / ٣٦ م سطر ٢٧ ، و ٢٣٠ / ٣٦ م سطر ٣٦ ، و ٢٥١ / ٤٠ م سطر ٤١ ، و ٢٨٨ / ٤٤ م سطر ٣٢ و ٣٤٠ ج أوقاف سطر ٤٤ .

(٥) مثل الوثائق أرقام :

١٥٦ / ٢٤ م الاسجـال الحكمى ، سطر ٧ و سطر ١٤ ، و ٤٧٢ ج أوقاف الاسجـال الحكمى ، سطر ٢٣ و سطر ٢٦ ٢٢٦ / ٣٦ م الاسجـال الحكمى ، سطر ١٢ و سطر ١٣ ، و ٢٣٠ / ٣٦ م الاسجـال الحكمى ، سطر ١٥ و سطر ١٨ و ٢٨٨ / ٤٤ م الاسجـال الحكمى ، سطر ٦ و سطر ١١ .

(٦) مثل الوثائق أرقام :

٤٧٢ ج أوقاف الاسجـال الحكمى سطر ٢٧ و سطر ٢٨ ، و ٢٢٦ / ٣٦ م الاسجـال الحكمى سطر ١٤ و ٢٣٠ / ٣٦ م الاسجـال الحكمى سطر ١٨ و سطر ٢١ ، و ٢٥١ / ٤٠ م الاسجـال الحكمى سطر ٢٠ و سطر ٢١ و ٢٨٨ / ٤٤ م الاسجـال الحكمى سطر ١١ و سطر ١٢ .

(٧) مثل الوثائق أرقام :

١٥٦ / ٢٤ م الاسجـال الحكمى سطر ١٠ و سطر ١٤

٢٨٨ / ٤٤ م الاسجـال الحكمى سطر ١٢ و سطر ١٥ .

(٨) أنظر نماذج لهذه الكلمات فى اللوحات ملحق ٤ .

(٩) الفلقشندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٢٩ - ١٣٨ و ج ٦ ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

كذلك اعتاد الكتاب على اتباع أسلوب محدد فى تنسيق ألقاب السلاطين التى ترد فى افتتاح الوثائق ، حيث يترك الكاتب فراغات صغيرة بين الألقاب ويبدو هذا الأسلوب أكثر وضوحاً فى الوثائق التى ترجع إلى أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر الهجريين.

كما لجأ كتاب الوثائق لوضع علامات محددة عند تداخل النصوص الهامشية مع النصوص الأصلية لمنع اختلاطها ، وتأخذ هذه العلامات فى الأغلب شكل شرطيتين مائلتين (//)^(١). هناك أيضاً بعض علامات الوقف فى بعض الوثائق ، وعادة ما ترد علامات الوقف عقب البسملة وتوابعها أو لملء الفراغات فى نهاية بعض السطور^(٢) ؛ ومن علامات الوقف التى تكررت فى الوثائق : حرف النون (ن)^(٣) ؛ وحرف الهاء (هـ)^(٤) ؛ والدائرة بداخلها نقطة (○)^(٥).

* * *

هذا ولم يختلف أسلوب إخراج الوثائق بشكل عام عن الأسلوب المعتاد فى ذلك العصر^(٦) ؛ حيث يترك الكاتب عادة بياضاً فى بداية الوثيقة لا يقل عن ربع طول الدرج الأول وفى بعض الأحيان يترك الكاتب درجاً كاملاً خالياً من الكتابة ويبدأ فى تدوين النص الأصلى بعد أن يترك بياضاً صغيراً فى الدرج الثانى كما يترك هامشاً أيمن عرضه ربع عرض الدرج أو أكثر قليلاً .

ويدون الكاتب التصرف الرئيسى تبعاً ، ويترك الهامش الأيمن لتدوين بعض الفصول التكميلية ، كفصول الإعذار والجريان والمسوغات والقيمة وقبض الثمن وما إلى ذلك ، حيث جرت العادة أن تدون مثل هذه الفصول بالهامش الأيمن للنص الأصلى من أعلى إلى أسفل^(٧). ويستخدم الهامش الأيمن كذلك فى تدوين بعض الانتقالات والتصرفات القانونية الجديدة التى تقع بعد التصرف الأصلى ، وقد تدون هذه النصوص أحياناً فى البياض المتروك بأعلى الوثيقة^(٨).

(١) على سبيل المثال نصوص الإسجلات المدونة بظاهر الوثيقة ١٢٢ / ٢٠م.

(2) GROHMANN : From The world of Arabic Papyri, pp. 91-92.

(٣) فى الوثيقة ٣٦ / ٢٣٠ م على سبيل المثال.

(٤) فى الوثيقة ٤٤٣ ج أوقاف على سبيل المثال.

(٥) فى الوثيقة ٥١٧ ج أوقاف على سبيل المثال.

(٦) حول أسلوب إخراج الوثائق فى ذلك العصر أنظر :

عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع ، ص ١٣٧ و وثيقة استبدال ، ص ٣-٤.

(٧) فى بعض الحالات القليلة دونت بعض هذه الفصول عقب النص الأصلى الذى يحوى التصرف مثل الوثائق أرقام : ٧١ ج أوقاف و ١٥ / ٨٩ م و ٤٤٦ ج أوقاف.

(٨) مثل الوثيقة ٥١٧ ج أوقاف.

ولا يختلف ظاهر الوثيقة عن باطنها من حيث الإخراج ، حيث يترك الدرج الأول خال من الكتابة عادة بالإضافة إلى قدر من الدرج الثانى ، كما يترك الكاتب هامشا أيمن بالظاهر مثلما يفعل فى الباطن .

ويستخدم ظاهر الوثيقة فى تدوين الإسجلات الحكمية والتنفيذية - وإن كانت بعض الإسجلات تدون أحيانا بباطن الوثيقة^(١) - وقد يستخدم هامش الظاهر فى تدوين بعض فصول البعدية والانتقالات هذا وفى حالة واحدة - بين الوثائق موضوع الدراسة - لم تدون أية نصوص فى الظاهرة باستثناء عبارة تشير إلى العين محل التصرف^(٢) .

هذا ويلاحظ أن بعض وثائق المجموعة موضوع الدراسة يحوى أكثر من تصرف قانونى أصلى ، وليس مجرد فصول تلخص تصرفات قانونية تالية للتصرف الأصلى ؛ فالوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف تحوى مكتوبى تبايع مستقلين يجمع بينهما ان المشتري شخص واحد^(٣)؛ والوثائق ٧١ ج أوقاف و ٢٢/١٣٨ م و ٤٤/٢٨٨ م تضم إلى جانب مكاتيب التبايع بين بيت المال والمشتريين أصول كتب وقف هؤلاء المشتريين لما قاموا بشرائه من أملاك بيت المال^(٤) .

* * *

وقد سار الكتاب فى معظم الوثائق على النهج المتبع فى ذلك العصر فى الوثائق التى على شكل دروج أولفائف و المحررة فى القاهرة والمدن الكبرى لدى القضاء الموثقين بمجالس الحكم المختلفة ، من حيث مراعاة التناسق بين السطور فى كل نص ، فكانت السطور تكتب متوازية ومنتظمة ، وتترك بينها مسافات متساوية تقريبا فى كل نص من النصوص ، وقد تراوحت المسافة بين الأسطر فى النص الأصلى والإسجلات ما بين ٢,٥ سم و ٤ سم وفى الفصول الهامشية بين ٥ سم و ٢ سم .

كذلك فقد جرت العادة على أن تكتب الأسطر بميل إلى أعلى فى اتجاه اليسار . وتتفاوت درجة الميل من وثيقة إلى أخرى فنجد ميلأ حاداً فى الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، بينما نجد أسطر الوثيقة ١٨/١١١ م تكاد تكون مستوية ، أما باقى الوثائق فدرجة ميل سطورها إلى أعلى معتدلة . ويستفيد كتاب الوثائق المدونة على الورق من هذا الميل فى الأسطر كوسيلة من وسائل ضمان صحة ترتيب دروج الوثيقة وتتابعها ، فالسطر المدون فى منطقة إتصال كل درج بالدرج الذى يليه يبدأ فى درج وينتهى - بسبب هذا الميل - فى الدرج الذى يعلوه .

(١) مثل الإسجال الحكمى للوقف والإسجال التنفيذى الثالث للوقف فى الوثيقة ٢٢/١٣٨ م .

(٢) الوثيقة ٥١٧ ج أوقاف .

دون فى ظاهر الوثيقة عبارة واحدة هى « الطاحون بسويقة الفيل »

(٣) أنظر الوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف .

(٤) الوثيقة ٧١ ج أوقاف .

الوثيقة ٢٢/١٣٨ م .

الوثيقة ٤٤/٢٨٨ م .

أما الإيصالات التي تفيد سداد ثمن العقارات المشتراه الى خزانة بيت المال ، فهي إيصالات يقوم بتسطيرها كاتب بيت المال وخزنته^(١) ؛ وهي تحرر مستقلة عن الوثيقة ، ثم تلتصق بعد ذلك أو تخاط بالبياض الموجود بأعلى باطن الوثيقة^(٢) ، ويكون وضع الايصال بالنسبة للوثيقة رأسياً في معظم الأحيان ، وأفقياً في بعض الأحيان الاخرى^(٣).

ويمكن ان نرصد أسلوب إخراج إيصال بيت المال وتطوره عبر عصر المماليك الجراكسة في ضوء العدد القليل من الإيصالات المتاحة بين أيدينا^(٤).

تختلف إيصالات بيت المال في أسلوب إخراجها عن أسلوب إخراج الوثائق نفسها فتكتب هذه الإيصالات على وجه واحد ويترك كاتب الإيصال هامشاً من الجانبين الأيمن والأيسر ، علاوة على بياض بأعلى الإيصال ، والمسافات بين أسطر الإيصالات ضيقة للغاية عادة ، وأسطرها متوازية ولا يوجد بها ميل ملحوظ إلى أعلى من جهة اليسار^(٥).

يترك كاتب الإيصال فراغاً ملائماً بين السطرين الثاني والثالث من أسطر الإيصال ، وتدون في هذا الفراغ عبارة تفيد وصول الثمن إلى بيت المال ، وتدون هذه العبارة بخط مختلف وقلم قطته أعرض (أسمك) من القلم الذي يدون به الإيصال^(٦).

(١) وردت إشارة صريحة في بعض الإيصالات الى اسم مسطرها وهو محمد بن محمد بن ظهير كاتب بيت المال . أنظر الوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف الإيصال سطر ٢٠ و الوثيقة ٢٥١ / ٤٠ م للإيصال سطر ١٧ و الوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف الإيصال سطر ١٣ و الوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف الإيصال سطر ١٣.

(٢) يستثنى من ذلك الوثيقة ١١١/١٨ م بإيصالها مخيط بذيل الدرج الأخير ، ولانعرف تفسيراً لذلك وقد فقد هذا الإيصال للأسف وأعتمدت في نشره على صورة حصلت عليها من أ.د. عبد اللطيف إبراهيم ، التقطت قبل نقل الوثائق من المحكمة .

(٣) ألصق الإيصال في وضع افقى في الوثيقة ٣٦/٢٣٠ م ، فجاء نص الإيصال مدونا من أعلى الى اسفل بالنسبة للوثيقة.

(٤) لم يصل الى أيدينا سوى ١٤ إيصالاً من إيصالات بيت المال ، خمسة منها سبق أن نشرتها د. زينب محفوظ في رسالتها للدكتوراه وهي إيصالات الوثائق أرقام : ٢١/١٣٦ م و ١٧٦ ج أوقاف و ١١٧ ج أوقاف و ٣٥٠ ج أوقاف و ٤٠٣ ج أوقاف؛ أنظر: زينب محفوظ : المرجع السابق مج ١ ، لوحات ٩ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦.

أما الإيصالات الباقية فهي إيصالات الوثائق أرقام : ١٨/١١١ م و ٢٠/١٢٢ م و ٦٢١ ج أوقاف و ٣٦/٢٢٦ م و ٣٦/٢٣٠ م و ٧٨٣ ج أوقاف و ٤٠/٢٥١ م و ٦٤٦ ج أوقاف.

وقد فقد إيصال الوثيقة ١١١/١٨ م ، كما فقدت الوثيقة ٣٦/٢٣٠ م بكاملها ، وقد أعتمدت في نشر الوثيقة الثانية بكاملها وإيصال الوثيقة الاولى على صور فوتوغرافية مأخوذة عن النسخة الميكروفيلمية المحفوظة بالمجلس الأعلى للثقافة ، وقد حصلت على الصور من الاستاذ الدكتور عبد اللطيف إبراهيم .

(٥) اسطر إيصال الوثيقة ٢٠/١٢٢ م بها ميل طفيف الى اعلى من جهة اليسار أنظر : ملحق ٤ لوحة ١٢.

(٦) أنظر الملحق الرابع لوحات رقم ٨، ١١، ١٤، ٢٤، ٢٧، ٢٩، ٣٣، ٣٧ .

كذلك فإن عبارات ذكر الثمن تدون عادة على سطرين ، وتشغل الكتابة فيهما الجانب الايسر من الإيصال بينما يترك باقى السطر خالياً من الكتابة^(١).

ولعل أبرز التطورات التى يمكن ملاحظتها على أسلوب إخراج إيصال بيت المال، هو التغير الذى طرأ على طريقة تحرير الأسطر الاخيرة التى يذيل بها الإيصال ، حيث تبدو هذه الاسطر فى الوثائق المتأخرة أقرب إلى شكل الهرم المقلوب^(٢)، بينما فى الوثائق المتقدمة زمنيا يلاحظ ان عرض السطر يقل تدريجيا فى السطرين الأخيرين للإيصال فقط^(٣).

(٥) الخط وأسلوب الكتابة واللغة :

(أ) الخط :

كتبت جميع الوثائق بخطوط متشابهة فى أسلوبها وخصائصها إلى حد كبير ، وهى خطوط تنتمى إلى مجموعة الخطوط المسماة بالخطوط الديوانية ، والتى شاعت فى كتابة الوثائق فى العصور الوسطى^(٤).

وقد اختلفت الآراء حول عدد الخطوط الديوانية ومسمياتها وخصائص كل خط أو قلم منها؛ ويرجع هذا الاختلاف إلى أن البعض قد ادمج الأقلام المتشابهة فى قلم واحد ، بينما افردوا آخرون فى أكثر من قلم^(٥)، وقد عدد القلقشندي الأقلام الديوانية التى كانت مستخدمة فى عصره - آخر القرن الثامن و أول القرن التاسع من الهجرة - فى

(١) يلاحظ انه فى إيصالى الوثيقتين ١١٧ ج أوقاف و ٢٥١ / ٤٠ م دون الثمن فى منتصف السطر ، ومن الجدير بالذكر أنهما ترجعان إلى سنة ٩٠٩ هـ أى أن تاريخهما متقارب أنظر :

زينب محفوظ : المرجع السابق ، مج ١ لوحة ١٣ . والملحق الرابع للرسالة لوحة رقم ٢٩ .
وحول كتابة مبلغ الثمن على اليسار أنظر :

ابن شيت القرشى (عبد الرحيم بن على) : كتاب معالم الكتابة ومغانم الإصابة ، تحقيق : الخورى قسطنطين الباشا المخلص ، المطبعة الأدبية ، بيروت ، ١٩١٣ ، ص ٢٧ .

(٢) أنظر : الملحق الرابع للرسالة ، لوحات أرقام : ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٧ .

(٣) أنظر : الملحق الرابع للرسالة لوحات أرقام : ٨ ، ١١ ، ١٤ .

(٤) أنظر :

عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة استبدال ، ص ٢ .

_____ : وثيقة وقف مسرور بن عبد الله الشبلى الجمدار ، ص ١٣٧ .

_____ : وثيقة بيع ، ص ١٣٨ .

(٥) أنظر :

ابن فضل الله العمرى (احمد بن يحيى) ت ٧٤٩ هـ : التعريف بالمصطلح الشريف ، القاهرة ، ١٣١٢ هـ ، ص ١١٠ .

القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٧ .

ديوان الانشاء بمصر والشام ، وحدد سبعة أقلام رئيسية ، تتفرع عن بعضها أقلام فرعية ، وهذه الأقلام السبعة هي: الطومار ومختصره ، والثلث ، وخفيف الثلث ، والتوقيع والرقاع والغبار^(١).

وبدراسة المخطوط التي كتبت بها الوثائق دراسة متأنية ومقارنتها بالصورة النموذجية لشكل الحروف في الأقلام الديوانية المختلفة^(٢) ، يتضح أن كتاب الوثائق لم يلتزموا بدقة بالقواعد المحددة في الأقلام المختلفة ، فجاءت خطوط معظم الوثائق^(٣) ، وسطاً بين قواعد كتابة قلم الرقاع وقلم التوقيع ، وهما من الأقلام المشتقة عن قاعدة خط الثلث^(٤) ؛ والفارق بين قلم الرقاع وقلم التوقيع دقيق ، فالأول منهما أميل إلى التدوير والليونة ، وحروفه أدق من الثاني ، ورغم التشابه الكبير بين قواعد الكتابة في القلمين إلا أنهما يختلفان في بعض الأمور الدقيقة مثل : عدم ترويس المنتصبات - كحرف الألف المفردة وماشابهها - إلا قليلاً في الرقاع وترويسها عادة في التوقيع ، وغلبة الطمس لحروف العين المتوسطة والفاء والقاف والميم والواو في الرقاع ، بينما الطمس متروك للكاتب في قلم التوقيع^(٥).

=

The Encyclopaedia of Islam, Art : Arabic Writing.

REYCHMAN (J) & ZAJACZKOWSKI (A.) : Hand Book of Ottoman Turkish Diplomatics, The Hague, Paris, 1968, pp. 106-119.

حسين عبد الرحيم عليوة : الكتابات الأثرية دراسة في الشكل والمضمون ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٤-٢٥.

عبد العزيز الدالي : الخطاطه ، ص ٧١ وما بعدها.

حبيب الله فضائلى : أطلس الخط والمخطوط ، ترجمة محمد التونجى ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، ١٩٩٣ ، ص ١٩٦ - ٣١٨.

أنظر كذلك نماذج المخطوط والتعليق عليها فى :

ناجى زين الدين المصرف : بدائع الخط العربى ، وزارة الإعلام ، بغداد ، ١٩٧٢ ، أشكال ٢١٢-٢٣٩.

(١) القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٩.

(٢) أنظر : القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٧-١٣٨.

ناجى زين الدين المصرف : المرجع السابق ، أشكال ٢١٢-٢٣٩.

حبيب الله فضائلى : المرجع السابق ، ص ١٩٦ - ٣١٨.

(٣) يختلف خط الوثيقة ٢٥١/٤٠م عن خطوط باقى الوثائق.

(٤) هناك بعض الآراء التى ترى أن التوقيع والرقاع خط واحد ، أنظر :

حبيب الله فضائلى : المرجع السابق ، ص ٢٦٩.

(٥) القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٠٠-١٠١ وص ١١٥.

حبيب الله فضائلى : المرجع السابق ، ص ٢٦٩ - ٢٨٤.

هذا وتختلف الوثيقة ٢٥١ / ٤٠ م عن باقى وثائق المجموعة موضوع الدراسة فى خطها ، حيث إن كتبها دونها بخط غير معتاد فى تدوين الوثائق ، وهو خط قريب من قلم المسلسل الذى هو خط من الخطوط التى تتميز بالتلاعب بالأحرف بشكل فنى ويغلب عليه إتصال أحرفه وكلماته ببعضها ، وأساس هذا الخط مشتق من خطى الثلث والتوقيع ، والنماذج المتوفرة من هذا الخط فى كتب الخطوط نادرة ، وربما يكون النموذج الوحيد له هو ذلك النموذج الذى أورده محمد بن الحسن الطيىبى من كتاب القرن العاشر الهجرى فى كتابة « جامع محاسن كتابة الكتاب »^(١).

ومن الملاحظ فى مجمل وثائق المجموعة أن بعض كلماتها قد كتبت متشابهة أو مختصرة ، خاصة التواريخ ، وبعض العبارات الدعائية ، وبعض كلمات متفرقة فى الوثائق^(٢).

كذلك فإن كتاب الوثائق إتبعوا الأساليب المعتادة لدى كتاب ذلك العصر ، من حيث وصل الأحرف المفردة بالأحرف السابقة أو اللاحقة عليها فى بعض الكلمات ، مثل حرف الألف مع العين فى كلمتى « اعلاه » و « اعز » ، وحرف الدال مع الالف السابقة عليها فى كلمة « التأدية »^(٣).

هذا وقد اختلفت الخطوط من وثيقة إلى أخرى باختلاف السمات الشخصية لخطوط كتاب هذه الوثائق ، كما تختلف الخطوط داخل الوثيقة الواحدة بتعدد كتابها ؛ ففصول الشهادة المدونة بالهوامش ، وفصول الإنتقال والبعديّة قد كتبت عادة بخطوط مختلفة ، بعضها أقرب إلى خط الرقعة من حيث كثرة الاختصارات والسرعة^(٤) ، والبعض الآخر يشبه القلم المسمى بقلم الغبار من حيث دقته وصغر حروفه^(٥).

(١) مؤلف الكتاب هو محمد بن حسن بن محمد بن أحمد بن عمر الطيىبى الشافعى ، أحد كبار الخطاطين والكتاب فى مصر فى أوائل القرن العاشر ، وقد صنف كتابة ليقدمه الى السلطان قانصوه الغورى ، ونسخه هذا الكتاب محفوظة فى متحف طوب قبر سراى باستانبول ، ويبدو أن سليم الأول قد استولى على هذه المخطوطة ضمن مانهبه من كنوز مصر.

أنظر : ناجى زين الدين المصرى : المرجع السابق ، ص ٤٦٦ تعليق ٢٢٧.

أنظر نماذج الخط المأخوذة عن كتاب جامع المحاسن.

حبيب الله فضائلى : المرجع السابق ، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

ناجى زين الدين المصرى : المرجع السابق ، شكل ٢١٨.

ومن الطريف ان تاريخ الوثيقة ٢٥١ / ٤٠ م يرجع الى عام ٩٠٩ هـ أى أنها تالية لتأليف كتاب المحاسب بهام واحد.

(٢) حول هذه الأساليب فى اختصار الكلمات : أنظر :

القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٣٠-٢٣٣.

(٣) أنظر اللوحات فى الملحق الرابع.

(٤) حول خط الرقعة : أنظر :

عبد العزيز الدالى : الخطاطه .. ص ٧٩ و حبيب الله فضائلى : المرجع السابق ، ص ٤٠٣ - ٤٠٩.

(٥) حول خط الغبار أنظر :

القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٢٨ - ١٢٩ و حبيب الله فضائلى : المرجع السابق ، ص ٢٨٥-٢٨٦

كذلك فإن تصديقات القضاة وعلاماتهم ، والعبارات التى دونوها بخطوطهم فى الإسجلات الحكمية والتنفيذية ، دونت عادة بأقلام جلييلة قريبة من خطوط الطومار أو الثلث^(١).

* * *

أما الخط الذى كتبت به الإيصالات فهو خط صعب القراءة - خاصة فى الإيصالات المدونة فى القرن التاسع الهجرى - وكلمات الإيصالات متشابهة كثيرة الاختصارات غير منقوطة عادة ، حيث كان كتاب الاموال يعتبرون النفط فى الوثائق من الأمور المعيبة^(٢) ، كما أن البسمة تكتب بخط دقيق عادة^(٣).

ومن الجدير بالملاحظة أن خط الإيصالات فى الوثائق التى ترجع إلى العقد الثانى من القرن العاشر يتميز بالوضوح ، إذا ما قورن بخط الإيصالات المدونة فى فترات سابقة على ذلك ، فهو خط سهل القراءة الى حد كبير^(٤).

هذا وقد دونت فى جميع الإيصالات عبارات تفيد وصول الثمن إلى خزائن بيت المال المعمور بقلم وخط مختلفين عن قلم وخط الإيصال ، فى مكان مخصص لذلك يتركه كاتب الإيصال بعد السطر الثانى عادة ، والخط المستخدم فى تدوين هذه العبارات وهى « وصل الى بيت المال وانعم به » خط قريب من قلم التوقيع .

وخط الإيصالات ينتمى إلى الخطوط المستخدمة فى الوثائق المالية ، وأبرز ما به من إختصارات إصطلاحية الأرقام والمساحات ، ويوضع الجدول رقم ١٨ أهم الاختصارات التى تمكنت من تفسير معناها.

(١) حول خطى الطومار والثلث أنظر :

القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ص ٤٩ - ١٠٠.

وحول علامات القضاة ، أنظر :

عبد اللطيف إبراهيم : التوثيق الشرعية .. ص ٣٠٥ - ٣٠٧ ، والتعليقات ٢ و ٣٥ و ٦٣.

(٢) القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٥٠.

(٣) ربما كان تدوين البسمة بخط دقيق فى الإيصالات يرجع إلى الميل إلى عدم كتابتها أو كتابتها بخط صغير فى الأمور الصغيرة حسب عادة الكتاب فى ذلك العصر. أنظر : القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٢٢١.

(٤) هناك تسعة إيصالات منها ثلاثة إيصالات فى وثائق ترجع إلى القرن التاسع الهجرى وهى الوثائق أرقام : ١٨/١١١ م و ٢٠/١٢٢ م و ٦٢١ ج أوقاف . وأربعة إيصالات فى وثائق ترجع إلى العقد الأول من القرن العاشر الهجرى وهى الوثائق أرقام : ٣٦/٢٢٦ م و ٣٦/٢٣٠ م و ٧٨٣ ج أوقاف و ٤٠/٢٥١ م ، وأيضاً لأنه فى وثيقتين ترجعان إلى العقد الثانى من القرن العاشر الهجرى : الوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف ، والوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن نصوص الإيصالات كانت تضمن أحيانا أو على الأقل يضمن الجزء الأكبر منها فى متن الوثيقة ، وقد ساعدنى هذا التضمن كثيرا فى حل وتفسير الكلمات المضغمة فى الإيصالات .

الكلمة	اسلوب كتابتها فى الاىصال	الكلمة	اسلوب كتابتها فى الاىصال
ثلاث	ل	مائتين	م
اربع	لر	ثلاثمائة	لم
خمس	لر ح	اربعماية	لا
ثمان	لر ما	خمسمائة	له
تسع	لر س	ستمائة	له
عشرون	لر ع	ثمانمائة	له
ثلاثون	لر ل	تسمائة	له
اربعون	لر لل	الف	لل
خمسون	لر ح	الفان	له
ثمانون	لر و	دينار	م
مائة	لر م	فدان	م

جدول رقم ١٨ - أسلوب اختصار الأرقام والمصطلحات فى إيصالات بيت المال

ب - أسلوب الكتابة :

سار كتاب الوثائق موضوع الدراسة وفقا للأسلوب المتبع لدى كتاب العصور الوسطى فى كتابة ورسم الكلمات^(١) ؛ ومن ذلك اهمال كتابة الهمزة المفردة فى نهاية الكلمة عادة ، مثل كلمات : « بهاء » و « العلماء » و « الفضلاء » و « القضاء » و « الاربعاء » و « الاداء » و « شراء » و « الانتهاء » و « الانشاء » و « الاعداء »^(٢).

ومنها أيضا قلب الهمزات اللينة فى وسط الكلمات إلى حرف ياء ، مثل كلمات : « البائع » و « دائما » و « قضائه » و « الكائنه » و « يومئذ » و « الرئيسى » و « شرائطه » و « صائر » و « القضائى » و « العلائى »^(٣).

واهمال الهمزات تماما فى حالات أخرى مثل : « المؤرخ » و « جزاؤه » و « اسماؤه » و « مسئولوا » و « جزؤا » و « سؤال » و « شأنه » و « التأديه » و « مسئولين » و « ويؤول »^(٤).

ومن هذه الأساليب كذلك كتابة بعض الكلمات والأسماء وفقا لأسلوب رسم المصاحف^(٥).

* * *

(١) حول هذه الأساليب التى سادت فى الكتابة الديوانية ولدى الكتاب عموما فى العصور الوسطى ، أنظر : القلقشندى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٠٤ - ٢١١.

(٢) اكتيفت ببعض الأمثلة التى تبين أسلوب كتاب الوثائق ، حيث أن الكلمات تتكرر بنفس الأسلوب فى كل الوثائق. ومواضع هذه الأمثلة بالترتيب :

الوثيقة ٧١ ج أوقاف سطر ١١ ، والوثيقة ٥٥ ج أوقاف سطر ٢ ، والوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف الاسجال الحكمى سطر ٧ ، الوثيقة ١٨ / ١١١ م ، الإسجال الحكمى سطر ٦ ، والوثيقة ٧١ ج أوقاف ، الإسجال الحكمى ، سطر ٩ ، والوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف ، الإسجال الحكمى ، سطر ١١ ، والوثيقة ٢٢ / ١٣٨ م ، الإسجال الحكمى ، سطر ٢ ، والوثيقة ٢٠ / ١٢٢ م أوقاف ، سطر ٢٤ ، الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، سطر ٤٢ ، والوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، الإسجال الحكمى ، سطر ٣.

(٣) مواضع هذه الأمثلة بالترتيب :

الوثيقة ٣٦ / ٢٣٠ م ، سطر ٦٥ ، والوثيقة ٧١ ج أوقاف ، الوقف ، س ٢٥ ، والوثيقة ٧١ ج أوقاف ، الإسجال الحكمى ، سطر ٨ ، الوثيقة ٨٩ / ١٥ م ، سطر ١ ، والوثيقة ٤٤٣ ، سطر ٣٧ ، والوثيقة ١٨ / ١١١ م ، سطر ٣ ، والوثيقة ٢٤ / ١٥٦ م ، الإسجال الحكمى ، سطر ١٥ ، والوثيقة ٢٢ / ١٣٨ م ، الوقف ، س ٤١ ، والوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف ، سطر ٢ ، والوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف ، سطر ٢٢.

(٤) الوثيقة ٧١ ج أوقاف ، سطر ٣ ، والوثيقة ٧١ ج أوقاف ، الوقف ، س ٦ ، والوثيقة ٧١ ج أوقاف ، الوقف ، س ٢٣ ، والوثيقة ٥٥ ج أوقاف ، الإسجال الحكمى ، س ١٣ ، والوثيقة ٢٠ / ١٢٢ م ، سطر ٣٢ ، والوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م سطر ٥٤ ، والوثيقة ٤٠ / ٢٥١ م سطر ١٨ ، والوثيقة ٤٠ / ٢٥١ م ، الإسجال الحكمى سطر ١٢ ، والوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف ، فصل الجريان ، سطر ٣ ، والوثيقة ٤٤ / ٢٨٨ م ، الوقف ، س ٦٦.

(٥) من أمثلة هذه الكلمات والأسماء التى كتبت بأسلوب رسم المصاحف « صلواته » وتكتب « صلواته » ، « القيامة » وتكتب « القيمة » ، « اسماعيل » ويكتب « اسمعيل » ، « إبراهيم » ويكتب « ابراهيم » ، اسحاق » ويكتب « اسحق » وحول الرسم =

أما عن الشكل والإعجام^(١)؛ فالغالب في الوثائق هو إغفال الشكل وإثبات النقط ، فهناك وثيقة واحدة هي الوثيقة ١٨/١١١ م معظم كلماتها مشكولة^(٢) ، أما باقي الوثائق فقد أهمل كتابها شكل كلماتها إهمالا شبه كامل ، ولا يستثنى من ذلك سوى البسمة وتوابعها والتي شكلت تشكيلا تاماً في معظم الوثائق^(٣) ، كما وردت علامات التشكيل على كلمات قليلة متفرقة في بعض الوثائق، وذلك حتى يتضح معنى تلك الكلمات أو طريقة نطقها الصحيحة عادة^(٤).

وفي المقابل أثبت النقط في معظم الكلمات في مختلف الوثائق^(٥)، باستثناء بعض النصوص القليلة التي جاءت خالية من النقط تماماً^(٦).

ج - لغة الوثائق :

تتميز لغة هذه المجموعة من الوثائق بالسهولة والوضوح ، كما انها لغة سلسلة إلى حد كبير ، وهو أمر طبيعي

= العثماني أو رسم المصاحف أنظر القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٦٨.

السجستاني (أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث) : كتاب المصاحف ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١١٧-١٢٩.

زيد عمر مصطفى : رسم المصحف بين التحرز والتحرر (الدارة ، ع ٣ ، س ٢٠ ، ١٤١٥ ، ص ٧١-١٢٦) دار الملك عبد العزيز ، الرياض ، ١٤١٥ هـ ، ص ٧٤-٨٦.

(١) حول الشكل والإعجام ونشأته في الكتاب العربية : أنظر :

الداني (أبو عمر وعثمان بن سعيد) ت ٤٤٤ هـ : المحكم في نقط المصاحف ، تحقيق ، عزه حسن وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ، ١٩٦٠ ، ص ٢-٩.

عبد العزيز الدالي : الخطاطة ، ص ص ٥٥-٦٢.

(٢) أنظر الملحق الرابع للرسالة ، اللوحة رقم ٦ .

(٣) أنظر الملحق الرابع للرسالة ، اللوحات أرقام : ٢٢ و ٢٤ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٥ و ٣٨ .

(٤) من هذه الكلمات على سبيل المثال :

« الساهغة » وثيقة ٢٤/١٥٦ م سطر ٥

« السيفي » وثيقة ٢٤/١٥٦ م سطر ١٨

« السلطان » وثيقة ٣٠/٢٢٦ م سطر ٣

« مُحَرَّر » وثيقة ٤٤/٢٨٨ م الإسجال الحكمي ، سطر ٢.

« زَرَبِيه » وثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، الوقف سطر ٥.

« يُغْلَق » وثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، الوقف ، سطر ١٣.

« يُدْخَل » وثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، الوقف ، سطر ٣٥.

(٥) أنظر : الملحق الرابع للرسالة ، اللوحات أرقام ١٢ و ١٣ و ١٧ و ١٨ و ٢٠ و ٢٢ و ٣١ و ٣٩ .

(٦) الوثيقة ١٣٨ / ٢٢ م الإسجال التنفيذي الثالث وفصل الجريان في الوقف .

حيث إن الإلمام بقواعد اللغة والنحو بل والبلاغة كانت من اللوازم المطلوبة فيمن يشتغل بكتابة الوثائق وتحريرها^(١).

هذا ويغلب على لغة الوثائق طابع عربية العصور الوسطى المتأخرة ، فقد بدت فيها بوضوح مجموعة من الظواهر اللغوية التي سادت في لغة الكتابة في ذلك العصر ، ومن أبرز هذه الظواهر : السجع ، ، الاقتباس والتضمن والترادف ، والتراص ، واللوازم اللغوية والمجموعات اللفظية ، والاقتراض اللغوي^(٢).

* * *

تميزت لغة الكتابة النثرية في ذلك العصر بالاكثار من استخدام المحسنات البديعية ، والسجع هو أكثرها ظهوراً في لغة الوثائق ، حيث كان كتاب ذلك العصر يعتبرونه « قوام الكلام المنشور »^(٣).

ويبدو السجع واضحاً في الألقاب التي ترد في افتتاحيات الوثائق مثل « سلطان الإسلام والمسلمين / محي العدل في العالمين / منصف المظلومين من الظالمين / مبيد الطغاة والمارقين / قاهر الخوارج والمتمردين / وارث الملك / سلطان العرب والعجم والترك // ظل الله الوارف / ورحمته السابغة للبادي والعاكف ... »^(٤).

كما يظهر السجع كذلك في بعض المواضع المختلفة من الوثائق مثل :

« ... وقف صحيح شرعي / وحبس صريح دايم مرعي // لا ينتسخ حكمه / ولا يندرس رسمه / ولا يضيع عند الله الكريم جل ذكره جزاؤه واجره »^(٥).

(١) حول الشروط الواجب توافرها فيمن يشتغل بتحرير الوثائق ، أنظر :

البطليوسى : المصدر السابق ، ق ١ ، ص ١٥١-١٥٦.

النورى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ١-٦.

القلقشندي : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٤٠ وما بعدها.

(٢) حول خصائص اللغة العربية في العصور الوسطى المتأخرة ، أنظر :

محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى والادبى ، مج ٦ ، وزارة الثقافة والارشاد القومى ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٢٥٧ وما بعدها.

محمد كامل الفقى : الادب العربى فى العصر المملوكى ، ط ٣ ، دار الموقف العربى ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ١٢٢ وما بعدها.

محمد عبد المنعم خفاجى : الحياة الأدبية فى مصر فى العصر المملوكى والعثمانى ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٩٣ وما بعدها.

(٣) القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٩.

والسجع محسن لفظى يقوم على توحيد نهايات الجمل والعبارات صوتياً بحيث تبدو مقفاه ، وحول السجع فى ذلك العصر أنظر :

محمود رزق سليم : المرجع السابق ، مج ٦ ، ص ٣٦٨-٣٨١.

محمد عبد المنعم خفاجى : المرجع السابق ، ص ٩٤ و ص ١٠٢-١٠٣.

(٤) الوثيقة ١٢٢/٢٠ م ، سطر ٣-٦.

(٥) الوثيقة ٧١ ج أوقاف ، الوقف ، سطر ٢-٦.

و « ادام الله تعالى ايامه / واعز احكامه / واسبغ عليه انعامه »^(١).
 و « فقدتم ذلك ولزم / ونفذ حكمه وانبرم ... »^(٢).
 و ... « حكما صحيحا شرعيا / تاما معتبرا مرضيا // مسؤلا فى ذلك مستوفيا شرايطه الشرعية /
 وواجباته المحررة المرعية »...^(٣).

ومما تجدر الاشاره اليه أن السجع يقل فى الفقرات الوصفية فى الوثائق التى يصف فيها الكاتب العقارات
 المباعة ويحدد حدودها ، وهو أمر طبيعى حيث إن السجع لا يتناسب كثيراً مع الوصف الواقعى الذى تترتب عليه
 حقوق شرعية.

* * *

أما الاقتباس والتضمين فمعناهما أن يدخل كاتب النص فيه كلاما ليس له دون إشاره إلى ذلك ، وقد شاعت
 تلك الظاهرة فى كتابات العصور الوسطى عموماً^(٤).

وتتكرر الاقتباسات القرآنية المضمنة فى نصوص الوثائق موضوع الدراسة مثلها فى ذلك مثل غيرها من وثائق
 ذلك العصر - وترد هذه الاقتباسات عادة فى الفقرات التحذيرية فى فصول الوقف ، ومن امثلتها :
 « ... فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم ... »^(٥).
 و « لاخوف عليهم ولاهم يحزنون ... »^(٦).

* * *

ومن الظواهر اللغوية التى كانت شائعة فى ذلك العصر - وبدت فى لغة الوثائق - استخدام الالفاظ المترادفة،
 وهى الالفاظ التى تحمل نفس المعنى ويمكن أن يحل كل منها محل الآخر. وترتبط هذه الظاهرة باتجاه شكلى ساد

- (١) الوثيقة ٥٥ ج أوقاف ، الإسجال الحكيمى سطر ٥-٦
- (٢) الوثيقة ١٥/٨٩ م ، تعديل شروط الوقف ، سطر ٦٧-٦٨.
- (٣) الوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف ، الإسجال الحكيمى سطر ٢١-٢٢.
- (٤) التضمين المقصود هنا ظاهرة لغوية أسلوبية ، وهو أمر يختلف عن التضمين بالمعنى الدلوماتى ، والذى سوف تتناوله الدراسة
 فى المبحث الثانى من هذا الفصل وحول ظاهرة الاقتباس والتضمين فى النثر العربى فى العصر المملوكى ؛ أنظر :
 محمود رزق سليم : المرجع السابق ، مج ٦ ، ص ٣٨٢ - ٣٨٨.
- (٥) سورة البقرة (٢) ، آية ١٨١.
- الوثيقة ٢٢/١٣٨ م الوقف ، سطور ٤٥-٤٦.
- والوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف ، الوقف ، سطر ٥٧-٥٨
- (٦) سورة البقرة (٢) جزء من الآية ٦٢ والآية ١١٢ والآية ٢٦٢ وغيرهم من الآيات الوثيقة ٤٤/٢٨٨ م ، الوقف ، سطر ٧٣.

فى المفاهيم البلاغية لعربية العصور الوسطى المتأخرة حيث اعتبر البلاغيون فى ذلك العصر الاكثار من استخدام المترادفات دليل على التمكن اللغوى للكاتب^(١).

وهناك عدد من الكلمات والعبارات المترادفة تكررت فى الوثائق موضوع الدراسة منها على سبيل المثال:

« وقفت وحبست وسبلت وحرمت وابدت وتصدقت ... »^(٢).

و « بتمامه وكماله ... »^(٣).

و « بين وشرح ... »^(٤).

و « ابدأ ما عاشت ودايما ما بقت ... »^(٥).

* * *

أما التراص فهو بناء النص من خلال جمل قصيرة متتالية ترتبط ببعضها من خلال حروف العطف كالواو والفاء ، وتتميز بالبساطة وعدم التركيب^(٦).

(١) حول تعريف الترادف أنظر :

على الجارم : الترادف (مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ١ ، ص ٣٠٣ - ٣٣١) مجمع اللغة العربية القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٣٠٣ - ٣٠٨ .

خليل السكاكيني : الترادف (مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٨ ، ص ١٢٤ - ١٣٠) مجمع اللغة العربية - القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ١٢٤ - ١٢٧ .

عاطف مذكور : علم اللغة بين القديم والحديث ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٢١٧ - ٢٢٧ . هذا ويرى غالبية الباحثين المحدثين فى الدراسات اللغوية واللسانية استحاله . وجود الترادف بمعنى تطابق لفظين فى معنى واحد تطابقا كاملاً ، ويعتبرون ان الترادف قدر من الاشتراك بين وحدتين دلالتين فى جزء كبير من المعنى ، أنظر

غبرو (بيار) : علم الدلالة ترجمة أنطون ابو زيد ، منشورات عديدات ، بيروت - باريس ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٣ - ١٣٠ .
بالمرف (ر) : علم الدلالة اطار جديد ، ترجمة صبرى إبراهيم سيد ، دار قطرى بن الفجاءة ، الدوحة ، ١٩٨٦ ، ص ٩٢ - ١٠٠ .
لايتز (جون) : اللغة والمعنى والسياق ، ترجمة عباس صادق عبد الوهاب ويؤيل عزيز وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد ١٩٨٧ ، ص ٥٣ - ٥٩ .

(٢) الوثيقة ٧١ ج أوقاف الوقف ، سطر ١٤

وقد وردت نفس الكلمات بصفة المذكر فى الوثيقة ٢٢٨/٤٤ م ، ب ، ب ، س س ١١ - ١٢ .

(٣) الوثيقة ١٣٨/٢٢ م ، سطر ٥ ، والوثيقة ١٢٢/٢٠ م ، سطر ٥٧ ، والوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف ، سطر ٤٦ .
الوثيقة ٤٥٢ ج أوقاف ، سطر ٤٢ .

(٤) الوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف ، سطر ٩ .

(٥) الوثيقة ٧١ ج أوقاف ، الوقف ، سطر ٢٤ - ٢٥ .

(٦) البدرى زهران : فى علم اللغة التاريخية دراسة تطبيقية على عربية العصور الوسطى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٣٢٣ .

وهذا هو الأسلوب الذى اتبعه محررو الوثائق وكتاب نصوصها المختلفة عند تدوينهم لها.

* * *

هناك كذلك ظاهرة شهيرة اللازم اللغوية والمجموعات اللفظية فى لغة الكتابة فى العصور الوسطى ، وهى الظاهرة التى انتقلت بشكل واضح الى لغة الوثائق . ويقصد باللازم اللغوية وجود كلمتين فى النص تستلزم أحدهما الاخرى وترتبط بها ارتباطا تبادليا ؛ أما المجموعات اللفظية ، فهى تلك الألفاظ ذات الدلالات المحددة التى تصاحب لفظا محددا بصورة متكررة وباضطراد عال فى النصوص ، بحيث يمكن أن نتوقع ورودها فى النص بمجرد ورود ذلك اللفظ^(١).

ومن أمثلة اللوازم اللغوية فى الوثائق لفظى « المرسوم » و « الشريف » ولفظى « العلامة » و « الشريف » ولفظى « الرزقة » و « المبرورة »^(٢).

أما المجموعات اللفظية فأبرز أمثلتها فى الوثائق الألقاب المرتبطة بالسلطان وتلك المرتبطة بالقاضى ، كذلك الألفاظ المرتبطة بصيغة التصرف القانونى فى الوثائق^(٣).

* * *

كذلك اتسع نطاق الإقتراض اللغوى فى عربية ذلك العصر ، والإقتراض هو استعارة لفظ من الألفاظ وإدخاله فى لغة أخرى إما بصورته الأصلية ، أو بعد إجراء التعديلات الملائمة عليه حتى يتعايش مع اللغة المقترضة ، وفى اللغة العربية يسمى النوع الأول دخيلاً والثانى معرباً^(٤).

لقد كانت عربية العصور الوسطى المتأخرة مليئة بالمصطلحات والألفاظ الدخيلة من اللغات التركية والفارسية ، ومن بعض اللغات الأوروبية أحياناً ، علاوة على ما دخل فيها أصلاً من ألفاظ ومصطلحات انتقلت إليها من بعض اللغات التى كانت سائدة فى الشرق الأدنى قبل الفتوحات العربية . وإذا كانت بعض هذه المصطلحات والألفاظ قد

(١) عاطف مذكور : لغة الرسائل الديوانية فى مصر فى العصر الفاطمى تحقيق ومعجم ودراسة دلالية ، ورسالة دكتوراه غير منشورة ، تحت إشراف أ.د. حسين نصار ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٧٩.

(٢) تتكرر هذه الألفاظ فى مواضع كثيرة فى كل الوثائق موضوع الدراسة .

(٣) أنظر نشر الوثائق فى الملحقين الأول والثانى ، وأنظر كذلك الألقاب فى الملحق الخامس.

(٤) البدراوى زهران : المرجع السابق ، ص ٨.

عاطف سيد مذكور : لغة الرسائل الديوانية ، ص ٢١٧.

المعجم الوسيط ، المقدمة ، مج ١ ، ص ١٦.

محمد شوقى امين : المفاهيم الاصطلاحية لكلمات العرب والدخيل والمولد والمحدث (مؤتمر الدورة الثانية والاربعين لمجمع اللغة العربية ، ص ٢٣٣ - ٢٣٧) مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٣٣ - ٢٣٥.

دخلت إلى العربية في مرحلة مبكرة وتعايشت معها قبل ظهور الإسلام ، وبعضها الآخر دخل إليها مع حركة الفتوحات وإبان فترة إزدهار الدولة العربية الإسلامية ، فإن الكثير منها أقترضته اللغة العربية في مرحلة متأخرة عندما سادت العناصر غير العربية في الدولة. ورغم أن الاقتراض اللغوي ظاهرة موجودة في كل اللغات وهي ظاهرة ايجابية بشكل عام تعبر عن احتكاك الثقافات والحضارات ، إلا أن الاقتراض إذا طغى على اللغة الأصلية فقد ابعاده الإيجابية وتحول إلى ظاهرة سلبية ، تعبر عن لحظات الضعف والانهييار الحضارى . ففي العصور الوسطى المتأخرة لم يعد الاقتراض اللغوي تعبيراً عن حاجة اللغة العربية إلى الالفاظ الدخيلة التي تستعيرها من اللغات الأخرى ؛ بل تقليداً للغة الفئات العليا السائدة في المجتمع من ترك وچراكسه وغيرهم ، واختل التوازن في عملية الاقتراض والاقتراض بين اللغة العربية واللغات المحيطة بها شرقاً وغرباً لصالح الأخيرة^(١).

وقد دفع هذا الوضع لغويا بارزا هو ابن منظور في تقدمته للسان العرب الى انتقاد اهل عصره (ق ٧ - ٨ هـ / ١٣ / ١٤م) الذين اصبحوا يعدون النطق بالعربية من المعاييب^(٢).

(١) قضية تحديد الدخيل والمغرب من القضايا التي تثير جدلاً واسعاً بين علماء اللغة العربية القدامى والمحدثين ، فالبعض يذهب الى التقليل من حجم هذه الظاهرة. بينما يوسع آخرون من حدودها ، كذلك يختلف تفسيرهم لوجود مشترك لفظي واسع بين عدد من اللغات وحول هذه القضايا والآراء المختلفة فيها ، أنظر :

الجوابلي (موهوب بن احمد بن محمد بن الخضر) ت ٥٤٠٠ هـ : المغرب من الكلام الاعجمي على حروف المعجم ، تحقيق احمد محمد شاكر ، ط ٢ ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ص ٥١-٥٨ ومقدمه المحقق ، ص ص ١١-١٤ .

ولفنسون (أ) تاريخ اللغات السامية ، دار القم ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ص ١٦١-٢٠٦ .

برجستراسر (ج) التطور النحوي للغة العربية ، المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ص ١٣٦ - ١٥٤ .

لويس عوض : مقدمة في فقه اللغة العربية ، الهيئة المصرية للكتاب القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٢٣-٣٩ و ٥١-٩٥ و ٢٩٥ - ٢٩٩ حفي ناصف : المرجع السابق ، ص ٦٨ .

احمد مختار عمر : تاريخ اللغة العربية في مصر ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ص ١٥١-١٥٨ .

البدراوى زهران : المرجع السابق ، ص ص ١٥-٢١ ، و عاطف سيد مذكور : لغة الرسائل الديوانية .. ص ص ٢١٧-٢١٨ .

توفيق سلطان البيوزيكى : التعريب في العصرين الاموي والعباسي . المجلة المصرية للدراسات التاريخية ، مج ٢٤ ، ١٩٧٧ ، ص ص ٢٣-٢٤ (الجمعية المصرية للدراسات التاريخية القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٢٢ .

السيد يعقوب بكر : دراسات مقارنة في المعجم العربي (١-٣٠) (مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مج ٢٠ ، ج ، ديسمبر ١٩٥٨ ، ص ص ٢٨١-٣٤٢) جامعة القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٢٨١ وما بعدها .

حسين مجيب المصرى : التركيبة في العامية المصرية (المجلة التاريخية المصرية ، مج ٢٣ ، ١٩٧٦ ، ص ص ٣٨٥ - ٣٩٤) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ص ٣٨٦ - ٣٨٧ .

SOBHY(G.) : Comman - Words in The spoken Arabic of Egypt of Greek or Coptic Origin, La Societe d'archeologie copte, le Caire, 1950, pp. " 11-12".

(٢) ابن منظور لسان العرب ، ج ١ ، ص ٤ .

خلاصة القول أن عربية ذلك العصر فى مصر داخلتها ألفاظ وتراكيب أجنبية وقبطية كثيرة ، وقد بدا ذلك واضحاً فى لغة الوثائق التى حفلت بالالفاظ الدخيلة والمعربة والمركبة ، خاصة الفاظ الحضارة والمصطلحات والالقاء.

تبقى الإشارة إلى أن لغة الوثائق لم تخل من الأخطاء ، فقد وقع الكتاب فى بعض الأخطاء الناجمة عن السهر كتكرار بعض الكلمات^(١) . والغفلة عن تدوين كلمات أخرى^(٢) ، كما وقعوا كذلك فى بعض أخطاء الإملاء والنحو والأسلوب^(٣) ، وبعض هذه الأخطاء صويت فى مواضعها ، مع الإشارة الى ذلك فى خواتم الوثائق ، وفقاً للعادة المتبعة فى ذلك العصر^(٤) ، وفى حالات أخرى لم ينتبه الكتاب إلى أخطائهم^(٥) .

(١) على سبيل المثال كرر الكاتب فى الوثيقة ٥٥ ج أوقاف كلمه (المبلغ المذكور) الوثيقة ٥٥ ج أوقاف ، سطر ٤٣ .

وقد اشترت إلى جميع الأخطاء فى حواشى الملاحق التى نشرت فيها الوثائق .

(٢) على سبيل المثال نسى الكاتب فى الوثيقة ٥٥ ج أوقاف أداة النفى ما الوثيقة ٥٥ ج أوقاف ، سطر ٣٣ .

(٣) على سبيل المثال :

درج كاتب الوثيقة ٧١ ج أوقاف على كتابه كلمة المذكور بحرف الزاى دائما .

(٤) أنظر : على سبيل المثال :

الوثيقة ٧١ ج أوقاف سطر ٩ .

الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف الوقف ، س ١١١ .

(٥) لم يشر الكتاب إلى الأخطاء التى وقعوا فيها فى كثير من النصوص ، على سبيل المثال :

الوثيقة ١١١/١٨ م والوثيقة ٥٥ ج أوقاف والوثيقة ٨٩/١٥ م .

ثانياً: الشكل الداخلى للوثائق

تتضمن دراسة الشكل الداخلى للوثائق : موضوعها ، واشخاصها وأقسامها الرئيسية ، وأسلوب تحريرها والصيغ الدبلوماسية والفقهية التى صيغت بها الوثائق^(١).

(١) موضوع الوثائق

تنقسم الوثائق المنشورة فى ملاحق هذه الرسالة إلى مجموعتين ، تتكون المجموعة الأولى من ثمانى عشرة وثيقة ، يجمع بينها موضوع واحد هو البيع من أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة^(٢). بينما تتكون المجموعة الثانية من سبع وثائق ، من بينها خمس وثائق بيع بين افراد^(٣)، ووثيقة وقف واحدة^(٤). ووثيقة استبدال واحدة كذلك^(٥)، والوثائق السبع بها انتقالات بالبيع من أملاك بيت المال . إذا فالبيع من أملاك بيت المال هو القاسم المشترك الأعظم بين هذه المجموعة من الوثائق .

* * *

والبيع لغة هو اعطاء الشيء بضمن ، واصطلاحاً هو مبادلة المال المتقوم بالمال المتقوم . وفى اللغة العربية

(١) حول الخصائص الداخلية للوثيقة أو شكلها الداخلى ، أنظر :

TESSIER : op.cit., p. 38 - 52 .

حسن على حسن الحلوة : الدبلوماسية ، ص ٢٠١ .

عبد اللطيف إبراهيم : الوثائق القومية ، ص ٣٥٠ .

محمد خضر : المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

سالم عبود الألوسى : المرجع السابق ، ص ٥ .

سلوى على ميلاد : المرجع السابق ، ص ص ١٥ - ٤٣ .

THE NEW ENCYCLOPAEDIA BRITANNICA, Vol . 20, Diplomats, in Art : History .

(٢) الوثائق أرقام : ٧١ ج أوقاف ، ٥٥ أوقاف ، ١٥/٨٩ م ، ١١١ / ١٨ م ، ١٣٨ / ٢٢ م ، ١٢٢ / ٢٠ م ، ٦٢١ ج أوقاف ،

٧٠٩ ج أوقاف ، ٤٤٣ ج أوقاف ، ١٥٦ / ٢٤ م ، ٤٧٢ ج أوقاف ، ٢٢٦ / ٣٦ م ، ٢٣٠ / ٣٦ م ، ٧٨٣ أوقاف ، ٤٠/٢٥١ م ،

٦٤٦ ج أوقاف ، ٤٤/٢٨٨ م ، ٣٤٠ ج أوقاف .

(٣) الوثائق أرقام : ٥١٧ ج أوقاف ، ٥١٩ ج أوقاف ، ٥٥٦ أوقاف ، ٩٨ أوقاف .

(٤) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف .

(٥) الوثيقة ٤٥٢ ج أوقاف .

مصدران يدلان على عملية البيع هما: « بيع » و« شرى » ، وصيغة الفعل الثلاثى منهما من الأضداد فى اللغة العربية^(١).

وفى فقه المعاملات فى الشريعة الإسلامية يعرف البيع بأنه مبادلة مال بمال على وجه الخصوص ، ويصدر البيع عن إرادتين بإيجاب وقبول .

وهناك أربعة أنواع من البيع تختلف باختلاف طبيعة العوضين - وهما المبيع و ثمنه - أول هذه الأنواع وهو أكثرها شيوعاً : « البيع المطلق » وهو بيع عين بنقد ؛ أما بيع العين بعين فيسمى « المقايضة » ؛ بينما يقال لبيع النقد بنقد « الصرف » ؛ ثم هناك بيع « السلم » وهو بيع الدين بثمن حال^(٢).

خلاصة القول إن البيع تصرف قانونى ناقل للملكية يتم بين طرفين ، وهو من المعاملات التى عرفها الانسان منذ أقدم العصور ، وإختلفت صورته وتعددت لكن جوهره ثابت وهو معاوضة شىء بشىء آخر^(٣).

(١) التهانوى (محمد على الفاروقى) ت.ق. ١٢ هـ : كشف إصطلاحات الفنون ، تحقيق لطفى عبد البديع ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر القاهرة ، ١٩٦٣ ، ج ١ ، مادة بيع .

المعجم الوسيط ، مادة « باعه »

الفيروزابادى (محمود بن يعقوب) ن ٨١٧ هـ : القاموس المحيط ، القاهرة ، المطبعة التجارية ، د . ت ، مادة « بيع » .

دائرة المعارف الإسلامية ، ط ٢ ، مادة « بيع » .

والأضداد فى اللغة العربية هى الكلمات التى تحمل دلالتان متضادتان تماماً فى نفس الوقت .

حول الأضداد ، أنظر :

إبراهيم بيومى مذكور : الأضداد فى اللغة (الدورة ٣٨ لمؤتمر مجمع اللغة العربية ، المجلد الأول ، ص ٧ - ١٧) مجمع اللغة العربية ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٧ - ١٠ .

محمد ابو الفضل إبراهيم : الاضداد (مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ١٧ ، ص ص ٧٢ - ٧٨) مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٧٢ - ٧٤ .

(٢) عبد الرحيم يوسف الجمل وعبد الحميد إبراهيم شبيحه : قاموس المصطلحات الإسلامية مكتبة الآداب، القاهرة ، ١٩٩٠ ، مادة « بيع » .

(٣) حول البيع كتصرف أنظر :

الشافعى : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ص ٣ - ١٣ ، والأسبوطى : جواهر العقود ، ج ١ ، ص ٥٥ .

احمد ابو الفتوح : كتاب المعاملات فى الشريعة الإسلامية والقوانين المصرفية ، ج ٢ ، مطبعة النهضة القاهرة ، ١٩٢٣ ، ج ١ ، ص ٢٢٦ .

عبد الرزاق السنهورى : الوسيط فى شرح القانون المدنى ، والعقود التى تقع على الملكية ج ٤ ، البيع والمقايضة ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ص ٢٣ - ٢٦ .

انظر كذلك :

زينب محفوظ : المرجع السابق ، ص ١٤ - ١٧ وما بها من مصادر ومراجع .

وقد جرت العادة فى العصور الوسطى على تدوين البيوع فى عقود أو وثائق حفظاً للحقوق^(١)، رغم أن صحة البيع من الناحية الشرعية لا تشترط كتابة العقد، فيكفى بعد انتفاء المبطلات الشرعية للبيع^(٢)، رضا طرفيه بقبول وإيجاب - بالفعل، أو بالقول والفعل معا^(٣). على مبادلة العوضين، وإتمام عملية التسليم والتسلم للعين والضمن^(٤).

ويعتبر عقد البيع وثيقة من الوثائق الخاصة، أخذاً بوجهة النظر التى تقسم الوثائق الى وثائق عامة ووثائق خاصة وفقاً لطبيعة التصرف القانونى؛ فالأفعال التى تندرج تحت فرع القانون الخاص تعتبر وثائقها وثائق خاصة، بينما تلك التى تندرج تحت فرع القانون العام تعتبر وثائقها غالباً وثائق عامة^(٥). والبيع من التصرفات القانونية التى تندرج فى التقسيم القانونى تحت فرع القانون الخاص.

* * *

- (١) أنظر: عبد اللطيف إبراهيم: وثيقة بيع، ص ١٥٦ - ١٦١، تعليق ٢ وما به من مصادر ومراجع.
- وحول أهمية الكتابة فى الالتزام أنظر: عبد الرزاق السنهورى الموجز فى النظرية العامة للالتزامات، القاهرة، ١٩٣٨، ص ٦٥٥ وما بعدها.
- (٢) تتعدد المبطلات الشرعية للبيع، فبعضها يتعلق بالعوضين كأن يكون ما يباع محرماً، وبعضها يتعلق بالملاسات المحيطة بعملية البيع كأن يكون البائع مكرها... الخ.
- وحول البيع الباطل، أنظر: الاسيوطى: المصدر السابق، ص ٥٤ - ٧٤، والشافعى: المصدر السابق، ج ٣، ص ١٤ أو ما بعدها، وقاموس المصطلحات الإسلامية، مادة البيع الباطل وبيع التلجنة والبيع الفاسد.
- (٣) يختلف الفقهاء حول ضرورة أن يكون الإيجاب والقبول فى العقود والتصرفات المختلفة بالقول قبل الفعل، فبعضهم خاصة فقهاء الشافعية يشترطون القول باللفظ الصريح لإتمام عملية البيع، بينما يرى معظم فقهاء المذاهب الأخرى أن القول غير لازم ويكفى الفعل نفسه لمشروعية البيع، أنظر:
- عبد الله بن حمد الفطيميل: الصيغة الفعلية وأثرها فى إنشاء العقود (مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، ع ٢٢، ص ٦، يوليو - سبتمبر ١٩٩٤، ص ١٥٠ - ١٧٣) الرياض، ١٩٩٤، ص ١٥٣ - ١٦٠.
- (٤) حول شروط عقد البيع، أنظر:
- عبد اللطيف إبراهيم: وثيقة بيع، ص ١٨٨ - ١٩٢، تعليق ٤٣ وما به من مصادر ومراجع.
- _____ من وثائق سانت كاترين ثلاث وثائق فقهية (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة، مج ٥ م، ج ١، مايو ١٩٩٣، ص ٩٥ - ١٣٣) جامعة القاهرة - القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٢٧ - ١٢٨، تعليق ٤٥.
- زينب محفوظ: المرجع السابق، ج ١، ص ١٩ - ٢٦، وما بها من مصادر ومراجع.
- وحول أركان العقود بشكل عام أنظر: عبد الرزاق السنهورى: الموجز فى النظرية العامة للالتزامات، ص ١١٢ وما بعدها.
- (٥) حول تقسيم الوثائق الى وثائق عامة وخاصة، أنظر:

إذا كان هذا هو الوضع بالنسبة لوثائق البيع عموماً فهل يختلف الحال بالنسبة لوثائق البيع من أملاك بيت المال؟

تتميز وثائق بيع أملاك بيت المال عن غيرها من وثائق البيع بين الأفراد ببعض الإجراءات الإضافية اللازمة فيها ، كما تختلف طبيعة البائع فيها عن غيرها من وثائق البيع ، فبيت المال يمثل الدولة ، وببإشراف البيع عنه وكيل بيت المال باسم السلطان وبأمره وهو موظف عام من موظفي الدولة ، ولا يغير هذا من طبيعة التصرف القانوني أو طبيعة الوثيقة ، لأن طبيعة التصرف هي المعول عليها في تحديد نوع الوثيقة وليس صفات أطراف التصرف ، ومن هنا فهذه الوثائق ووثائق خاصة .

وقد يثار تساؤل حول طبيعة اتصال بيت المال باعتباره وثيقة مستقلة قبل أن يلصق في بداية وثيقة البيع ، هل هو في حد ذاته وثيقة عامة باعتباره اتصال سداد لخزانة الدولة ؟ .

والحقيقة أن الاتصال هنا - رغم صدوره عن خزانة بيت المال - يمكن أن يعتبر وثيقة خاصة ، لأنه لم يصدر في مقابل سداد للضرائب ، بل في مقابل سداد ثمن الأرض المبيعة ، أي أنه جزء من عملية البيع التي هي من الأفعال القانونية المدرجة تحت فرع القانون الخاص .

* * *

هذا وتضم معظم الوثائق عدة تصرفات قانونية تالية للتصرف القانوني الأصلي في كل وثيقة ؛ وقد دونت هذه التصرفات في معظم الأحيان في وثائق منفصلة ثم أعيد تدوين ملخصات لها كفصول إنتقال وفصول بعدية بهوامش الوثائق موضوع الدراسة^(١) ، بينما في حالات أخرى كان النص المدون على هذه الوثائق هو الوثيقة الأصلية للتصرف الجديد^(٢) .

ومن بين ثمانى عشرة وثيقة بيع من أملاك بيت المال هناك سبع عشرة وثيقة بيع بها تصرف أو أكثر تال

= حسن الحلوة : الدبلوماسية ، ص ص ٢٠٧ - ٢١٠

THE NEW ENCYCLOPAEDIA BRITANNICA, Vol. 20, Diplomats, in Art. History.

وحول القانون العام والقانون الخاص ، أنظر :

معجم العلوم الاجتماعية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، مادة : قانون .

(١) أنظر على سبيل المثال :

الوثيقة ١١١ / ١٨ م ، والوثيقة ١٢٢ / ٢٠ م ، والوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، والوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، والوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م ، والوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف .

(٢) أنظر على سبيل المثال الوثائق أرقام : ٧١ ج أوقاف و ١٣٨ / ٢٢ م و ٢٨٨ / ٤٤ م .

للبيع من أملاك بيت المال ^(١) ؛ كما أن هناك وثيقة واحدة بها بيعان من أملاك بيت المال ^(٢).

أما الوثائق السبع الباقية فجميعها بها انتقالات وتصرفات قانونية تالية للتصرف الأصلي في الوثيقة ، ومن بين هذه التصرفات التالية فصول الإنتقال بالبيع من أملاك بيت المال ، وهي في الحالات السبع ملخصات لوثائق أخرى مستقلة ، وجميع البيوع من أملاك بيت المال في هذه الوثائق السبع لعقارات انتقلت أصلاً إليه كموارث حشرية ، ثم بيعت هذه العقارات مرة أخرى من بيت المال إلى أفراد .

ويوضح الجدولان رقما ١٩ و ٢٠ موضوع التصرفات التالية للتصرف الأصلي في الوثائق .

ومن هذين الجدولين يتضح أن عدد التصرفات الرئيسية والفرعية في الوثائق مائة تصرف وثلاثة تدرج تحت تسعة أنواع من التصرفات القانونية ، ويوضح الجدول رقم ٢١ عدد التصرفات في كل موضوع من الموضوعات .

(١) جميع الوثائق بها تصرفات تالية ماعدا الوثيقة ٥٥ ج أوقاف ، ومن المدير بالملاحظة أن العين المشتراه من بيت المال في هذه الوثيقة قد تم وقفها مع غيرها ضمن أوقاف السلطان فرج بن برقوق في ٧ محرم سنة ٨١٢ ق بوثيقة وقفه رقم ٦٦ / ١١ م المحفوظة في دار الوثائق القومية ، السطور ٤٣٨ الى ٤٤٣ .

فربما يكون ملخص الوقف قد دون بهامش الوثيقة ٥٥ ج أوقاف بدرج من الدروج المفقودة.

(٢) الوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف.

م	رقم الوثيقة	التصرف الأول	التصرف الثاني	التصرف الثالث	التصرف الرابع	التصرف الخامس	التصرف السادس
١	٧١ ج أوقاف	وقف	-	-	-	-	-
٢	٥٥ ج أوقاف	-	-	-	-	-	-
٣	١٥/٨٩ م	وقف	تعديل للوقف	تعديل للوقف	تعديل للوقف	-	-
٤	١٨/١١١ م	وقف	وقف	-	-	-	-
٥	٢٢/١٣٨ م	وقف	تعديل للوقف	تفويض	تصادق	تعديل للوقف	-
٦	٢٠/١٢٢ م	بيع وميراث	وقف	-	-	-	-
٧	٦٢١ ج أوقاف	بيع	بيع	-	-	-	-
٨	٧٠٩ ج أوقاف	وقف	-	-	-	-	-
٩	٤٤٣ ج أوقاف	بيع	بيع	بيع	بيع	هبه	وقف
١٠	٢٤/١٥٦ م	وقف	-	-	-	-	-
١١	٤٧٢ ج أوقاف	بيع	هبه	وقف	-	-	-
١٢	٣٦/٢٢٦ م	وقف	-	-	-	-	-
١٣	٣٦/٢٣٠ م	بيع	-	-	-	-	-
١٤	٧٨٣ ج أوقاف	وقف	-	-	-	-	-
١٥	٤٠/٢٥١ م	وقف	تعديل للوقف	تعديل للوقف	تعديل للوقف	-	-
١٦	٦٤٦ ج أوقاف	وقف	استبدال	بيع	-	-	-
١٧	٤٤/٢٨٨ م	وقف	-	-	-	-	-
١٨	٣٤٠ ج أوقاف	بيع	وقف	-	-	-	-

جدول رقم ١٩ - بيان بموضوع التصرفات القانونية التالية للتصرف الأصلي وهو بيع من أملاك بيت المال

التصرفات التالية للتصرف الأصلي										
	رقم الوثيقة	التصرف الأصلي	التصرف الأول	التصرف الثاني	التصرف الثالث	التصرف الرابع	التصرف الخامس	التصرف السادس	التصرف السابع	التصرف الثامن
٢	٩٠٣ ج أوقاف	وقف	حل للوقف وبيع من أموال بيت المال	-	-	-	-	-	-	-
٢	٥١٧ ج أوقاف	بيع	إرث وبيع	بيع	إرث وبيع	إرث وبيع من أموال بيت المال	-	-	-	-
٣	٥١٩ ج أوقاف	بيع	إرث وبيع من أموال بيت المال	-	-	-	-	-	-	-
٤	٥٥٦ ج أوقاف	بيع	بيع	تقليد	بيع	بيع	بيع	إرث وبيع من أموال بيت المال	-	-
٥	٩٨ ج أوقاف	بيع	بيع	بيع	بيع	بيع	بيع	إرث وبيع من أموال بيت المال	بيع	وقف
٦	٤٤٦ ج أوقاف	بيع	بيع	إرث وبيع من أموال بيت المال	بيع	وقف	-	-	-	-
٧	٤٥٢ ج أوقاف	استبدال	إرث وبيع من أموال بيت المال	تقليد	وقف	-	-	-	-	-

موضوع التصرف	بيع من بيت المال	بيع بين أفراد	وقف	إرث	تعديل شروط وقف	هبة	استبدال	تقليك	تفويض	تصادق	المجموع
عدد المرات	٢٦	٣١	٢٠	١٠	٨	٢	٢	٢	١	١	١٠٣

جدول رقم ٢١ - بيان بعدد التصرفات الواردة فى الوثائق مقسمة على الموضوعات

هذا وسوف تنصب الدراسة على تصرف واحد فقط فى هذه الوثائق ، وهو البيع من أملاك بيت المال^(١).

* * *

(١) فيما يتعلق بالتصرفات القانونية الرئيسية الأخرى فى الوثائق - خلاف البيع من أملاك بيت المال ، وهى البيع بين الأفراد والوقف والاستبدال ، هناك عدد من الدراسات المهمة التى تناولت هذه التصرفات فى العصور الوسطى .
حول البيع ، أنظر :

عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ١٩ ، ج ٢ ، ديسمبر ١٩٥٧ ، ص ١٣٥ - ١٤٠)
من وثائق سانت كاترين ثلاث وثائق فقهية (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ٢٥ ، ج ١ ، مايو ١٩٦٣ ، ص ٩٥ - ١٣٣) جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

زينب محفوظ هنا : وثائق البيع فى مصر خلال العصر المملوكى ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، اشراف أ . د عبد اللطيف إبراهيم ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ .
وحول الوقف ، أنظر :

عبد اللطيف إبراهيم : دراسات تاريخية وأثرية فى وثائق من عصر الغورى ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، تحت اشراف أ . د . محمد مصطفى زيادة و أ . د . فريد شافعى ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٥٦ .

وثيقة وقف مسرور بن عبد الله الشبلى الجمدار (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ٢١ - ج ٢ ، ١٩٥٩ ، ص ١٣٣ - ٩١) .

وحول الاستبدال ، أنظر :

عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة استبدال (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ٢٥ ، ج ٢ ديسمبر ١٩٦٣ ، ص ٢٠ - ٣٨) .
جمال مرسى الخولى : دراسة مقارنة لوثائق الاستبدال فى مصر فى العصرين المملوكى والعثمانى فى القرن العاشر الهجرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، تحت اشراف أ . د . عبد اللطيف إبراهيم كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .

(٢) اشخاص الوثيقة :

إن اشخاص الوثيقة بشكل عام هم : المتصرف القانونى أو الفاعل القانونى والفاعل الوثيقى ، والمحضر ، والكاتب ، والشهود ، ثم المعنيين بما فى الوثيقة أو المخاطبين بها^(١).

ولما كان البيع من التصرفات القانونية التى تقوم على اتفاق إرادتين ، فإن الفاعل القانونى فى وثائق البيع دائماً ما يكون طرفين : الهائى والمشتري .

وفى وثائق البيع من أملاك بيت المال نلاحظ أن الطرف الأول وهو البائع شخصية إعتبارية هى بيت المال المعمور يمثلها أشخاص بحكم وظائفهم ، أولهم هو السلطان عادة^(٢) ، باعتباره ولى الامر والمسئول الأول عن إدارة أموال الدولة وأملاكها ، بصفته الممثل للملكية العامة للجماعة أو الأمة^(٣) ، إلا أن السلطان لا يباشر البيع من أملاك بيت المال بنفسه انما بوكيل عنه هو عادة وكيل بيت المال^(٤) ، الذى يوكل بدوره شخصاً آخر لأتمام إجراءات البيع ، ولم يشر فى أى من الوثائق موضوع الدراسة إلى أن ذلك الوكيل الذى مارس بالفعل عملية البيع كان من موظفى بيت المال ، بل أنه فى بعض الأحيان كان من العاملين لدى المشتري^(٥) . أما الطرف الثانى وهو المشتري فقد يكون شخصاً واحداً أو عدة اشخاص^(٦) ، وفى أغلب الحالات تم الشراء عن طريق وكيل شرعى ينوب عن المشتري فى اتمام الإجراءات^(٧) . ويوضع الجدول رقم ٢٢ أطراف التصرف القانونى فى كل وثيقة .

(١) المقصود بالمخاطبين فى الوثائق هم من وجهت الوثيقة لهم أو كتبت من أجلهم أو لصالحهم ، مثل المستفيدين من الوقف وأرباب وظائفه فى وثائق الوقف على سبيل المثال ، ولما كانت الدراسة فى هذا الفصل تنصب على البيع من أملاك بيت المال ، فلن يتم التعرض لمخاطبين فى وثائق الوقف وفصوله فى مجموعة الوثائق المنشورة بالملاحق .

وحول المخاطبين فى وثائق الوقف ، أنظر على سبيل المثال : عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة الأمير آخو كبير ، ص ١٩٣ .

(٢) بعض الوثائق لم ترد فيها إشارة صريحة لاسم السلطان والقا به مثل : الوثيقة ١١١ / ١٨ م ، والوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف ، البيع الثانى . أما باقى الوثائق فقد أشير فيها إلى السلطان بألقابه واسمه والدعاء له عند ذكر وكيل بيت المال باعتباره وكيلاً عن السلطان فى اتمام البيع .

(٣) أنظر : دائرة المعارف الإسلامية ، مادة بيت المال ، ولزيد من التفاصيل أنظر الفصل الثالث من هذه الرسالة .

(٤) فى الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف كان وكيل السلطان هو الأمير برسباى بن عبد الله الشرفى الخازندار ، وقد تكررت هذه الظاهرة فى بعض وثائق البيع من أملاك بيت المال المنشورة من قبل مثل الوثيقة ص ٢٠٤ ج أوقاف و ٤١٠ ج أوقاف ، أنظر :

زينب محفوظ هنا : المرجع السابق ج ١ ، ص ٢٦ م ، ص ٦٣-٧٠ و ص ٣ ص ٥٧١ - ٥٨٢ .

وما يجمع بين الوثائق الثلاثة هو أن العقار المباع فيها كان قد آل إلى بيت المال كموارث حشرية ، ومن هنا فقد جاز للسلطان أن يوكل شخصاً آخر غير وكيل بيت المال ليقوم بالبيع .

(٥) الوثيقة ١١١ / ١٨ م سطر ٧ - ٨ ، والوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف سطر ٥ - ٧ .

(٦) مثل الوثائق : ٨٩ / ١٥ م و ١٢٢ / ٢٠ م و ٢٥١ / ٤٠ م .

(٧) فى بعض الحالات باشر المشتري إجراءات البيع والمعاقدة بنفسه مثل الوثائق :

١٢٢ / ٢٠ م و ٤٧٢ ج أوقاف و ٢٢٦ / ٣٦ م و ٧٨٣ ج أوقاف و ٢٥١ / ٤٠ م و ٦٤٦ ج أوقاف .

م	رقم الوثيقة	الطرف الأول (البائع)			الطرف الثاني (المشتري)
		السلطان	وكيل بيت المال	وكيل البائع	المشتري
١	٦٠٣ ج أوقاف	-	محمد بن الحسن الرجبي	-	محمد بن سنقر بن عبد الله
٢	٧١ ج أوقاف	فرج بن رقوق	محمد بن الحسن الرجبي	؟.....	خوند شرين ابنه عبد الله
٣	٥٥ ج أوقاف	فرج بن رقوق	محمد بن عثمان المناوي	-	فرج برقوق
٤	١٥/٨٩ م	محمد بن يوسف الحلاري	؟.....	جوهري الاالا وجوهري القنقناني
٥	١٨/١١١ م	-	موسى بن علي الانصاري	رمضان بن خليل بن عبد الله	قايتهاي المحمودي
٦	٢٢/١٣٨ م	موسى بن علي الانصاري	عثمان ؟.....	اركماس من ططخ
٧	٢٠/١٢٢ م	اينال	محمد بن مزهر الانصاري	محمد بن احمد بن محمود	جاني بك الاشراقي وولديه
٨	٦٢١ ج أوقاف	خشقدم	علي بن احمد بن الصابوني	عبد القادر بن علي بن محمد	علي الانباي
٩	٧٠٩ ج أوقاف	علي بن احمد بن الصابوني	عبد الله بن عبد الغني	بردهك المحمدي
			علي بن احمد بن الصابوني	محمد بن محمد البردار	بردهك المحمدي
١٠	٤٤٣ ج أوقاف	خشقدم	موسى بن علي الانصاري	محمد بن محمد المرتقي	احمد بن تغري بردي
١١	٢٤/١٥٦ م	خشقدم	موسى بن علي الانصاري	محمد بن احمد القراقي	جاني بك الاسماعيلي لولده
١٢	٤٧٢ ج أوقاف	قايتهاي	-	برساي الخازندار	مرجان الطواشي الحر
١٣	٣٦/٢٢٦ م	جانبلاط	علي بن الصابوني	يوسف المزهيري	طومان هاي
١٤	٣٦/٢٣٠ م	طومان هاي	علي بن الصابوني	محمد بن علي بن الاصيفر	تمراي من قجماس
١٥	٧٨٣ ج أوقاف	قانسوه الغوري	علي بن الامام	زين العابدين المديني	احمد بن بردهك
١٦	٥١٧ ج أوقاف	-	-	-	عبد العزيز البهادري
١٧	٥١٩ ج أوقاف	-	-	-	عبد العزيز البهادري
١٨	٥٥٦ ج أوقاف	-	-	-	عبد العزيز البهادري
١٩	٩٨ ج أوقاف	-	-	-	محمود بن احمد بن قاسم
٢٠	٤٤٦ ج أوقاف	-	-	-	محمود بن احمد بن قاسم
٢١	٤٥٢ ج أوقاف	-	-	-	خايريك الشريفي
٢٢	٤٠/٢٥١ م	قانسوه الغوري	علي بن الامام	زين العابدين المديني	احمد الششماني ووالدته
٢٣	٦٤٦ ج أوقاف	قانسوه الغوري	علي بن الامام	محمد بن ابراهيم النجار	جاني بك من جانبلاط
٢٤	٤٤/٢٨٨ م	قانسوه الغوري	علي بن الامام	زين العابدين المديني	ارزمك بن علي هاي
٢٥	٣٤٠ ج أوقاف	قانسوه الغوري	علي بن الامام	اسماعيل بن علي الازهرى	خايريك الشريفي

جدول رقم ٢٢- بيان باطراف التصرف القانوني في البيوع من املاك بيت المال

بشير الخط الأسود إلى أن أسم المتصرف لم يرد في الوثيقة بشكل مباشر والخط المنقوط إلى أنه ضمن الجزء المنقود من النص.

أما الفاعل الوثيقي : فهو القاضى الذى أمر بتسجيل الوثيقة وصدق عليها وحكم بصحة التصرف القانونى الوارد فيها^(١). وجميع البيوع من أملاك بيت المال قد تم توثيقها والحكم بصحتها لدى أحد قضاة القضاة^(٢). ولدى نائب من نوابه^(٣) ، ذلك لأن البيع من أملاك بيت المال من التصرفات الجليلة ذات الشأن التى تستلزم التوثيق والتسجيل لما يترتب عليها من تغيير فى وضع ملكية الدولة للعقارات ، ومن هنا فلا يكتفى فى تلك الحالات بتحرير العقود العرفية ، بل لابد ان تكتسب الوثائق الصفة الرسمية من خلال التوثيق والتسجيل على يد حاكم شرعى (قاضى القضاة أو أحد نوابه) يتولى الحكم بصحة التصرف ونفوذه ويأمر بتسجيله^(٤).

وتختلف وثائق البيع من أملاك بيت المال فى ذلك عن غيرها من وثائق البيع بين الأفراد ، حيث لا يشترط فى الأخيرة العرض على القاضى الموثق ، بل يكتفى فيها بتحرير العقد وشهادة الشهود العدول عليه أحيانا^(٥).

هذا وقد لجأ بعض المشترين فى عدة حالات إلى عرض الوثائق على قضاة من مذاهب أخرى - غير مذهب القاضى الموثق - ليصدروا أحكامهم بتنفيذ حكم القاضى الموثق للتصرف القانونى^(٦).

ويوضح الجدول رقم ٢٣ أسماء القضاة الذين شاركوا فى توثيق بيوع أملاك بيت المال فى الوثائق المنشورة فى ملاحق هذه الرسالة مع الإشارة الى وظيفة كل منهم ومذهبه وعلامته ونوع إسماله وتاريخه.

(١) حول الفاعل الوثيقي ، أنظر : عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة الأمير آخور كبير قراقجا الحسنى ، ص ١٩٣ .

(٢) الوثيقة ٥٥ ج أوقاف.

(٣) الوثائق أرقام : ١١١ / ١٨ م و ١٢٢ / ٢٠ م و ٦٢١ ج أوقاف و ٤٤٣ أوقاف و ١٥٦ / ٢٤ م و ٤٧٢ ج أوقاف و ٢٢٦ /

٣٦ م و ٢٣٠ / ٣٦ م و ٧٨٣ ج أوقاف و ٢٥١ / ٤٠ م و ٦٤٦ ج أوقاف و ٢٨٨ / ٤٤ م و ٣٤٠ ج أوقاف.

أما الوثيقتان ١٣٨ / ٢٢ م و ٧٠٩ ج أوقاف فالجزء الأكبر من الإسمال الحكيمى فيهما مفقود ولا يمكن معرفة القاضى الموثق فيها ، والوثيقتان المتبقيتان وهما ٧١ ج أوقاف و ٨٩ / ١٥ م فقد الإسمال الحكيمى فيهما بالكامل .

(٤) جميع الوثائق السليمة وردت بالهانش الأيمن بجوار السطور الثلاثة الأولى عبارة التسجيل بخط القاضى الموثق : كما وردت فيها كذلك عبارة الإحالة من قاضى القضاة إلى نائبه .

(٥) هناك بعض وثائق للبيع بين الأفراد لم تتصل بحاكم شرعى ومع ذلك فهى تعتبر وثائق صحيحة ، أنظر على سبيل المثال : الوثيقة ٥١٧ ج أوقاف والوثيقة ٥١٩ ج أوقاف ، والوثيقة ٥٥٦ ج أوقاف : وقد دونت على هذه الوثائق فصول إنتقال لتصرفات تالية للتصرف الأصلى ، ومن بين هذه الفصول إنتقالات بالبيع من أملاك بيت المال ، كما دون على الوثيقة ٥٥٦ ج أوقاف تصرفان قانونيان جديدان هما البيع والتملك ، وقد إتصل التملك بحاكم شرعى حكم بصحته ونفاذه . وحول التوثيق والتسجيل فى البيع أنظر : عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع ص ١٥٦ - ١٦١ و ١٧٩ - ٢٠٠ .

(٦) فى الوثيقة ١٢٢ / ٢٠ م إسمال حكيمى لخير الدين الشنشى أحد نواب القاضى الحنفى ثم ثلاثة إسمالات تنفيذية لثلاثة من النواب هم على الترتيب بدر الدين السعدى الحنبلى ونور الدين التنسى المالكى وناصر الدين الزفتاوى الشافعى . وفى الوثيقة ١٥٦ / ٢٤ م هناك إسمال تنفيذى لبدر الدين السعدى الحنبلى . أما الوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف ففيها إسمال حكيمى للبيع تم على يد جلال الدين الزفتاوى الشافعى ، ثم إشهاد على وقف متضمناً تنفيذياً للبيع على يد نور الدين الدمياطى الحنفى وتنفيذ لنظام الدين التادفى الحنبلى .

جدول رقم ٢٣ - بيان بأنواع الإسجالات وأسماء القضاة المرتقين ووظائفهم في وثائق البيع من أملاك بيت المال

م	رقم الوثيقة	نوع الإسجـال	تاريخه	القاضي المـرثـي	مذهبه	وظيفته	علامته
١	٧١ ج أوقاف	مفقودة	؟	؟	؟	؟	؟
٢	٥٥ ج أوقاف	إسجـال حكـمى	؟	جلال الدين (عبد الرحمن بن عمر البلقيني)	(شافعى)	[قاضي القضاة]	؟
٣	١٥/٨٩ م	مفقودة	؟	؟	؟	؟	؟
٤	١٨/١١١ م	إسجـال حكـمى	٩ ذو الحجة ٨٥٥ هـ	ناصر الدين محمد بن محمد الزفتاوى	شافعى	خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية والأعمال	الحمد لله ناصر الحق وبه المستعان
٥	٢٢/١٣٨ م	إسجـال حكـمى	؟	علاء الدين؟	؟	المرتاجية والدقهلية	؟
٦	٢٠/١٢٢ م	إسجـال حكـمى	٤ جماد آخر ٨٦٤ هـ	خير الدين محمد بن عمر السبتى	حنفى	خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية	الحمد لله وأسأله التوفيق
		إسجـال تنفيذى	٥ جماد آخر ٨٦٤ هـ	بدر الدين محمد بن محمد السعدى	حنبلى	خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية	الحمد لله الراجب وجوده
		إسجـال تنفيذى	٦ جماد آخر ٨٦٤ هـ	نور الدين على بن محمد الديبرى التنسى	مالكى	خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية	الحمد لله ماغ التوفيق
		إسجـال تنفيذى	٧ جماد آخر ٨٦٤ هـ	ناصر الدين محمد بن محمد الزفتاوى	شافعى	خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية والأعمال	الحمد الله ناصر الحق وبه المستعان
٧	٢١ ج أوقاف	إسجـال حكـمى	١٥ شعبان ٨٦٧ هـ	شمس الدين محمد بن ابو بكر الشهورى	شافعى	خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية والمحاكم	الحمد لله رب العالمين
٨	٧٠٩ ج أوقاف	إسجـال حكـمى	؟	شمس الدين محمد؟	؟	بالأعمال التجارية	؟
		لليعيين					

م	رقم الوثيقة	نوع الاسجـال	تاريخه	القائـم المورثـق	مذهبـه	وظيفته	علامة
٩	٤٤٣ ج أوقاف	إسـجـال حكـمى	١٧ صفر ٨٧١ هـ	شمس الدين محمد بن ابر بكر السـنـهـورى	شافعى	خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية والاعمال الاندلسية	الحمد لله رب العالمين
١٠	٢٤٤/١٥٦ م	إسـجـال حكـمى	٢٧ صفر ٧٨٢ هـ	شمس الدين محمد بن ابر بكر السـنـهـورى	شافعى	خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية	الحمد لله رب العالمين
١١	٧٢٢ ج أوقاف	إسـجـال حكـمى	٨ ذو القعدة ٨٩٤ هـ	جلال الدين عبد الرحمن بن الامانة الانتصارى	شافعى	خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية	الحمد لله رب العالمين
١٢	٣٢٦/٢٢٦ م	إسـجـال حكـمى	٧ جماد اخر ٩٠٥ هـ	بدر الدين محمد بن علي السـمـودى	حنفى	خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية	الحمد لله رب العالمين
١٣	٣٢٦/٢٣٠ م	إسـجـال حكـمى	٢٦ شعبان ٩٠٦ هـ	علاء الدين علي بن موسى الحـمـوى	حنفى	خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية	الحمد لله رب العالمين
١٤	٧٨٣ ج أوقاف	إسـجـال حكـمى	١١ محرم ٩٠٧ هـ	جلال الدين محمد بن محمد الزرقاوى	شافعى	خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية	الحمد لله رب العالمين
		اشهاد على وقف	١٥ رجب ٩٠٩ هـ	نور الدين ابر الحسن على الدميـاط	حنفى	خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية	احمد الله وحده جرى ذلك
		واسـجـال تنفيـذى					
		إسـجـال تنفيـذى					
		للاشهاد والتنفيذ					
١٥	٢٥١/٢٤٠ م	إسـجـال حكـمى	١٨ شوال ٩٠٩ هـ	بدر الدين محمد السـمـودى	حنفى	خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية	احمد الله الذى لا اراد لنفسه
١٦	٦٤٦ ج أوقاف	إسـجـال حكـمى	١٥ جماد اخر ٩١١ هـ	بدر الدين محمد السـمـودى	حنفى	خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية	الحمد لله رب العالمين
		للبيع والوقف					
١٧	٢٨٨/٢٤٤ م	إسـجـال حكـمى	٢٠ شوال ٩١٩ هـ	بدر الدين محمد السـمـودى	حنفى	خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية	الحمد لله رب العالمين
١٨	٣٤٠ ج أوقاف	إسـجـال حكـمى	١٠ صفر ٩٢٠ هـ	بدر الدين محمد السـمـودى	حنفى	خليفة الحكم العزيز بالديار المصرية	الحمد لله رب العالمين

ومن قراءة الجدول السابق يتبين أنه من بين ثمانى عشرة وثيقة هناك أربعة وثائق لم يستدل فيها على القاضى الموثق ، إما لضياح الإسجال الحكيمى أو لفقدان الجزء الأكبر منه ، وفى الوثائق الأربعة عشرة الباقية هناك سبعة من القضاة الموثقين من أصحاب المذهب الشافعى والسبعة الآخرون من الأحناف ، ومن اللافت للنظر أن جميع الوثائق التى صدرت إسجالاتها الحكمية على يد قضاة من أتباع المذهب الشافعى ترجع إلى القرن التاسع الهجرى ماعدا وثيقة واحدة بينما ترجع جميع الوثائق التى قام بتوثيقها قضاة من الأحناف إلى القرن العاشر الهجرى ماعدا وثيقة واحدة كذلك .

أما المحرر فهو الشخص الذى يتولى وضع الوثيقة فى قالبها القانونى ، أو بمعنى آخر صياغتها وفقاً للقواعد والصيغ التى حددها علماء الشروط فى كتبهم^(١). وكان محررو الوثائق عادة من العدول الذين يتولون الشهادة بمجالس القضاة ، ومن هنا فقد اختلطت وظيفة تحرير الوثائق أو صياغتها بوظيفتى الكتابة والشهادة^(٢).

وفى الحقيقة فإننا لانستطيع أن نحدد بدقة شخصية المحرر فى كل وثيقة إلا أنه لابد وأن يكون أحد الشهود الموقعين على الوثائق وربما كان هو نفسه الكاتب .

الشخص الرابع من أشخاص الوثيقة هو الكاتب ، ويشترط فى كاتب الوثائق بمجلس القاضى العلم بأمور الشريعة خاصة أحكام المعاملات ، والمعرفة الوافية بعلم الشروط والمحاضر والسجلات ، إضافة إلى إتقان اللغة والمهارة فيها^(٣).

وبخلاف المحرر فإن شخصية كاتب الوثيقة يمكن تحديدها بالدراسة الباليوجرافية للوثائق ، فكاتب الوثيقة دائماً أحد شهودها ، ومن هنا فبمقارنة الخط الذى كتبت به كل وثيقة بخطوط الشهود الذين شهدوا عليها يمكن أن نحدد كتاب الوثائق ، ويوضح الجدول التالى أسماء كاتب وثيقة البيع ، وكتاب الإسجلات فى وثائق البيع من أملاك بيت المال المنشورة فى الملحق الأول من ملاحق هذه الرسالة^(٤).

(١) حول علم الشروط وأهم المؤلفات فيه أنظر :

محمد خضر : المرجع السابق ، ص ص ١٥٤ - ١٥٧ .

_____ : علم الوثائق العربية فى العصور الوسطى ومدى الحاجة الى دراسته (مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، ص ٥ ،

ع ٣ ، ص ص ١٤٤ - ١٥٦) دار المريخ ، الرياض ، ١٩٨٦ ، ص ص ١٤٦ - ١٤٩ .

(٢) عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة الأمير آخور كبير قراقجا الحسنى ، ص ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٣) أنظر :

البطليوسى : المصدر السابق ، ق ١ ، ص ص ١٥١ - ١٥٥ .

النويرى : المصدر السابق ، ج ٩ ص ص ١ - ٩ .

(٤) استبعدت الوثيقة ٨٩ / ١٥ م على أساس انها صورة .

م	رقم الوثيقة	كاتب نص وثيقه البيع	كاتب الإسجال	نوع الإسجال
١	٧١ ج أوقاف	عبد الرحمن سليمان الشامي؟	مفقوده
٢	٥٥ ج أوقاف	احمد بن محمد الكنانى	محمد بن محمد بن الغريم	إسجال حكى
٣	١٨/١١١ م	محمد بن محمد بن محمد الفراقى	محمد بن محمد بن محمد الفراقى	إسجال حكى
٤	٢٢/١٣٨ م	محمد بن حسن الدنجاوى	محمد بن حسن الدنجاوى	إسجال حكى
٥	٢٠/١٢٢ م	محمد بن ابراهيم المليجى	محمد بن ابراهيم المليجى محمد بن ابراهيم المليجى محمد بن ابراهيم المليجى محمد بن ابراهيم المليجى	إسجال حكى إسجال تنفيذى إسجال تنفيذى إسجال تنفيذى
٦	٦٢١ ج أوقاف	محمد بن محمد بن محمد الفراقى	محمد بن محمد بن محمد الفراقى	إسجال حكى
٧	٧٠٩ ج أوقاف	محمد بن محمد بن محمد الفراقى محمد بن محمد بن محمد الفراقى	محمد بن محمد بن محمد [الفراقى]	إسجال حكى
٨	٤٤٣ ج أوقاف	عمر بن محمد بن موسى اللقانى	محمد بن محمد بن محمد الفراقى	إسجال حكى
٩	٢٤/١٥٦ م	محمد بن محمد الفراقى	محمد بن محمد بن محمد الفراقى محمد بن محمد بن محمد الفراقى	إسجال حكى إسجال تنفيذى
١٠	٤٧٢ ج أوقاف			إسجال حكى
١١	٣٦/٢٢٦ م	سعد بن ابراهيم الطبيى	سعد بن ابراهيم الطبيى	إسجال حكى
١٢	٣٦/٢٣٠ م	عبد الكريم بن على المجولى	عبد الكريم بن على المجولى	إسجال حكى
١٣	٧٨٣ ج أوقاف؟ (فاقد الجزء الاخير من الوثيقه)	احمد بن محمد السوهاجى محمد بن محمود المناوى الحنفى محمد بن محمود المناوى الحنفى	إسجال حكى اشهاد على وقف وتنفيذ البيع إسجال تنفيذى
١٤	٤٠/٢٥١ م	على بن موسى بن محمد الازهرى	على بن موسى بن محمد الازهرى	إسجال حكى
١٥	٦٤٦ ج أوقاف	سعد بن ابراهيم الطبيى	سعد بن ابراهيم الطبيى	إسجال حكى
١٦	٤٤/٢٨٨ م	محمد بن محمود المناوى الحنفى	محمد بن محمود المناوى الحنفى	إسجال حكى
١٧	٣٤٠ ج أوقاف	عبد الكريم بن على المجولى	محمد بن محمود المناوى الحنفى	إسجال حكى

جدول رقم ٢٤ - بيان بكتاب وثائق البيع من أملاك بيت المال

لا يبقى بعد ذلك من أشخاص الوثيقة سوى الشهود - ومنهم بالطبع المحرر والكاتب - والشهود من الأشخاص الرئيسيين في الوثائق ، فالشهادة هي الوسيلة الأساسية للاثبات وإظهار البينة في الشريعة الإسلامية ، والشهادة ركن أساسي في وثائق التصرفات المختلفة سواء حررت أمام جهة رسمية أو كانت وثائق عرفية^(١) . وينقسم الشهود في الوثائق إلى ثلاثة أنواع :

النوع الأول هو الشهود العدول الذين يباشرون الشهادة في مجلس القاضي^(٢) ، ويشهدون على التصرف الأصلي في الوثائق وعلى بعض الفصول الهامشية المكملة ، كما يشهدون كذلك على الإسجلات الحكومية والتنفيذية .

والنوع الثاني الشهود من أهل الخبرة ، وهم الشهود الذين ينتدبهم القاضي لمعاينة عقار لتحديد ثمنه أو حالته ، وعادة يشهد هؤلاء الشهود على فصول القيمة التي تدون بهامش وثائق البيع من أملاك بيت المال ، وهم في أغلب الأحيان من المهندسين العارفين بقيم المباني أو الأراضي الزراعية^(٣) .

أما النوع الثالث من الشهود ، فهم شهود المتصرفين ، يحضرهم أطراف التصرف القانوني ، ولا تشترط فيهم نفس الشروط المطلوبة في الشهود العدول ، وقد يشهدون على بعض فصول الشهادة المدونة بهامش الوثائق ، وفي وثائق البيع من أملاك بيت المال ، قد يشارك في الشهادة فيها شهود بيت المال^(٤) .

ويشترط لصحة الشهادة أن يؤديها شاهدان ، إلا أن بعض الوثائق قد شهد عليها ثلاثة شهود^(٥) .

(١) أنظر : دائرة المعارف الإسلامية ، مادة البينة .

(٢) الشاهد العدل هو من يباشر مهمة الشهادة في مجلس القاضي ، والاصل في الشاهد ان يكون معائناً لما يشهد به ، وقد وضع فقهاء المسلمين شروطاً لا بد من توافرها فيمن ينتصبون للشهادة مثل العقل والضبط والعدالة والحرية والبلوغ والإسلام ، وإن اختلف الفقهاء فيما بينهم في هذه الشروط . وفي الاصل كان القضاة يقبلون شهادة الشهود إذا لم يطعن فيهم الخصم ، ولكن منذ القرن الثاني الهجري لجأ بعض القضاة إلى تنظيم عملية الشهادة ، ففي مصر وضع القاضي المفضل بن فضالة الذي ولي القضاء في سنوات ١٦٨ - ١٦٩ هـ و ١٧٤ - ١٧٧ هـ نظاماً لتعديل الشهود قبل ان يقبل شهادتهم ، وقد تطور هذا النظام في ولايته إلى تعيين اشخاص محددين عرفوا بالعدول تكون شهادتهم مقبولة في مجلسه ، وقد اعترض المعاصرون لابن فضالة على هذا النظام حتى أن أحد الشعراء هجاء هجاءً مريراً بسبب سنته الجديدة ، إلا أن نظام الشهود العدول استقر وصارت العدالة وظيفة يرتزق منها اصحابها ، وقد كان العدول عادة من الفقهاء أو رجال الحديث أو خطباء المساجد أو من أهل الفتوى ، وكان الشاهد العدل يحتاج إلى وثيقة تعديل حتى يمارس مهامه التي كانت تتجاوز الشهادة في القضايا والخصومات إلى الشهادة على احكام القضاء انفسهم .

الكندى (ابو عمر بن يوسف) ت ٣٥٠ هـ : كتاب الولاة وكتاب القضاء ، تحقيق رفن جست مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٩٠٨ ، ص ٣٨٥ - ٣٨٦ ؛ والماوردي : الاحكام السلطانية ، ص ٥٩ - ٦٠ ؛ وابن خلدون : المصدر السابق ، ص ٢١٠ - ٢١١ . عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية ، ص ٣١٠ - ٣١٣ ؛ ومحمد محمد امين : الشاهد العدل ، ص ٨ - ١ .

حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف على الاثار العربية ، دار النهضة العربية للقاهرة ، ١٩٦٦ ، ج ٢ ، ص ٦١٨ - ٦٢٢ .

(٣) على سبيل المثال : الوثيقة ١١١ / ١٨ م ، والوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، والوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م ، والوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف والوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف ، والوثيقة ٢٨٨ / ٤٤ م ، فصول القيمة الجريان والمسوغات .

(٤) الوثيقتان ٥٥ ج أوقاف و ٨٩ / ١٥ م .

(٥) الوثائق أرقام ٧١ أوقاف و ٤٧٢ ج أوقاف و ٣٤٠ ج أوقاف .

ويوضح الجدول التالي عدد الشهود على البيع من أملاك بيت المال وعلى فصول الشهادة الملحقه به ، وعلى الإسجلات الحكيمة والتنفيذية لهذه البيوع فى كل وثيقة ^(١).

م	رقم الوثيقة	عدد الشهود على البيع	عدد الشهود على الفصول المكملة	عدد الشهود على الإسجال الحكي	عدد الشهود على الإسجال التنفيذيه	عدد مرات الشهاده	إجمالي عدد الشهود
١	٧١ ج أوقاف	٣	-	-	-	٣	٣
٢	٥٥ ج أوقاف	٢	٢	٣	-	٧	٦
٣	١٥/٨٩ م	٢	٢	-	-	٤	٤
٤	١٨/١١١ م	٢	١٢	١١	-	٢٥	١٨
٥	٢٢/١٣٨ م	٢	٦	٨	-	١٦	١٢
٦	٢٠/١٢٢ م	٢	٦	٣	٦	١٧	٨
٧	٦٢١ ج أوقاف	٢	١٠	٦	-	١٨	١٠
٨	٧٠٩ ج أوقاف	٢	٨	٥	-	٢٧	١٧
٩	٤٤٣ ج أوقاف	٢	٨	٣	-	١٣	٩
١٠	٢٤/١٥٦ م	٢	٦	٩	٧	٢٤	١٥
١١	٤٧٢ ج أوقاف	٣	٦	٦	-	١٥	١٢
١٢	٣٦/٢٢٦ م	٢	٦	٦	-	١٤	١٠
١٣	٣٦/٢٣٠ م	٢	٦	٣	-	١١	٩
١٤	٧٨٣ ج أوقاف	٢	٦	٥	-	١١	١١
١٥	٤٠/٢٥١ م	٢	٨	٦	-	١٦	١٠
١٦	٦٤٦ ج أوقاف	٢	٨	٦	-	١٦	١٢
١٧	٤٤/٢٨٨ م	٢	٨	٥	-	١٥	٩
١٨	٣٤٠ ج أوقاف	٣	٨	٤	-	١٥	٩

جدول رقم ٢٥- بيان بعدد الشهود في الوثائق

(١) أنظر اسماء الشهود وتراجم من استطعت الترجمة له منهم فى كشاف الشهود فى الملحق الخامس من ملاحق هذه الرسالة .

(٣) أقسام الوثيقة :

لقد وضع علماء الوثائق في الغرب قواعد لتقسيم الوثيقة إلى ثلاثة ، أقسام هي البرتوكول الافتتاحي والنص والبرتوكول الختامي ، وقد استمد أولئك العلماء هذا التقسيم من دراستهم للوثائق الأوروبية في العصور الوسطى^(١).

وتتفرع هذه الأقسام الرئيسية إلى عناصر فرعية ، حيث يشتمل البرتوكول الافتتاحي وفقاً لهذا المنهج على عدة عناصر كالدعاء الافتتاحي والتعريف بالفاعل القانوني ، كما يتضمن في بعض أنواع الوثائق العنوان والتحية كذلك^(٢). أما النص فيتفرع إلى مدخل يحوى المبررات العامة لإصدار الوثيقة ، ثم تنويها وإعلاماً للتعريف بموضوع الوثيقة ، يليه عرض يحدد الظروف المباشرة لإصدارها ، ثم صيغ التصرف القانوني ، وتقعها الفقرات الختامية للنص وهي العبارات التأكيدية والتحذيرية^(٣). أما البرتوكول الختامي فيضم : الفقرات التوثيقية الإثباتية ، والتاريخ ، والدعاء الختامي ، وعلامات الصحة والإثبات^(٤).

* * *

ولم أسع هنا إلى تطبيق المنهج الأوروبي في تقسيم الوثيقة - إلى برتوكول افتتاحي ونص وبرتوكول ختامي - على مجموعة الوثائق موضوع الدراسة ، فإذا كان هذا المنهج قد يلائم الوثائق العربية العامة التي تنقسم إلى فواتح ومتم وخواتم^(٥) ، فإنه لا يلائم الوثيقة العربية الخاصة ، ويرجع ذلك إلى أن كتاب تلك الوثائق قد إستندوا في تحريرها إلى القواعد التي وضعها علماء الشروط ، وأولئك قد اهتموا أساساً بصياغة العبارات التي تعكس عناصر التصرف القانوني وأقسامه وأركان صحته ، ولم يولوا اهتماماً يذكر بالفواتح والخواتم في الوثائق ، كما أن محاولة تطبيق التقسيم الأوروبي على الوثيقة العربية الخاصة سوف يصطدم باختلاف ترتيب عناصرها عن عناصر التقسيم الأوروبي.

فإذا نظرنا إلى وثائق التصرفات القانونية الخاصة العربية - ومنها المجموعة موضوع الدراسة - فسوف نجد أن افتتاحيتها تقتصر على البسمة وتوابعها ، أى أن بها عنصراً واحداً من عناصر البرتوكول الافتتاحي وهو الدعاء الافتتاحي ، بينما يأتي التعريف باطراف التصرف القانوني دائماً بعد عبارة التنويه التي هي جزء من النص وفقاً

(1) THESSIER : op. cit., p. 41 - 52.

THE NEW ENCYCLOPAEDIA BRITANICA, Vol. 20, DIPLOMATICS, in Art : History .

(٢) سلوى على ميلاد : المرجع السابق ، ص ص ١٩ - ٢٢ .

(٣) نفس المرجع ، ص ص ٢٣ - ٣٧ .

(٤) نفس المرجع ، ص ص ٣٧ - ٤٣ .

(5) THE ENCYCLOPAEDIA OF ISLAM, The New Edition, Brill , Leyden, 1963, Art : DIPLOMATIC .

للتقسيم الأوروبي^(١). وماعدا ذلك من عناصر البرتوكول الإفتتاحى للوثيقة الأوروبية ، وهى العنوان والتحية ، فلا وجود لها هذا .

وتختلف باقى أجزاء المتن عن مثيلاتها فى الوثيقة الأوروبية ، فبعد التنويه والتعريف بأطراف التصرف القانونى ترد عبارة موجزة تشير إلى المبرر العام للبيع وهو وجود المسوغ الشرعى ، ثم عبارات تشير إلى السبب المباشر وهى تلك الفقرات التى تشير إلى بروز المراسيم السلطانية الشريفة إلى وكيل بيت المال ، لكى يتم إجراءات التعاقد بناء على أن هناك شخصاً يرغب فى شراء عقار بعينه . أما المبررات العامة للتصرف أو « المسوغات » بمصطلح الوثائق فلا تذكر صراحة إلا فى نهاية صيغة التصرف القانونى ، وهذه المبررات العامة المشتركة بين جميع الوثائق هى على سبيل المثال « إنفاق الثمن فى كلفة الغزاة والمجاهدين »^(٢). أما صيغة التصرف القانونى فتحتل القسم الأكبر من المتن ، ولا تعقبها الفقرات الختامية بأنواعها المختلفة .

أما عناصر ختام الوثائق هنا فلا تختلف عن عناصر البرتوكول الختامى للوثيقة الأوروبية ، فهى فقرات توثيقية اثباتية يعقبها تاريخ التصرف القانونى ، ثم الدعاء الختامى فشهادة الشهود وهى من أهم علامات الصحة والإثبات فى الوثيقة^(٣).

وهكذا فإنه باستثناء البرتوكول الختامى الذى تطابق عناصره عناصر ختام وثائق البيع من أملاك بيت المال ، فإن باقى أقسام الوثيقة تختلف فى ترتيبها إختلافاً كبيراً عن التقسيم النموذجى الذى وضعه علماء الوثائق فى أوروبا .

* * *

(١) سلوى على ميلاد : المرجع السابق ، ص ص ٢٦ - ٢٧ .

(٢) ترى د. زينب محفوظ ان الفقرات التى تشير إلى بروز الأمر السلطانى هى المبررات العامة ، بينما تلك الفقرات التى تشير إلى مسوغات البيع هى المبررات المباشرة أو الخاصة لكل وثيقة على حده .

أنظر : زينب محفوظ : المرجع السابق ، ص ص ٣٢٤ - ٣٢٥ .

والاوفق أن نعتبر أن مسوغات البيع التى أتفقت جميع وثائق بيع الأراضى الزراعية المملوكة لبيت المال على أنها أنفاق الثمن على الجهود الحربية للدولة هى المبررات العامة ، فهى مبررات مشتركة بين الوثائق كلها ، كما أنها المبرر الوحيد لبيع أملاك الدولة عموماً وليست مبرراً لبيع بعينه . بينما إبداء شخص من الاشخاص لرغبته فى شراء عقار بعينه ، وصدور مرسوم شريف من السلطان لوكيل بيت المال لاتمام هذا البيع ، والاشارة إلى ذلك فى الوثيقة هى إجراءات محددة لا بد منها فى كل حالة على حده ، وتختلف فى صيغها التفصيلية باختلاف المشتري والعين ووضع تلك العين قبل البيع .

(٣) هناك رسالة ماجستير فى الوثائق تناولت البرتوكول الختامى للوثيقة العربية بالدراسة ، أنظر :

محمد إبراهيم السيد : البرتوكول الختامى للوثائق العربية فى مصر فى الربع الاول من القرن السادس عشر الميلادى ، وثائق البيع والوقف والاستبدال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، تحت اشراف أ . د . عبد اللطيف إبراهيم ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ .

إن هذه الأقسام التى تنقسم إليها الوثائق ليست مجرد أقسام شكلية للوثيقة ، لكنها تملأ بنص يصاغ فى قالب دبلوماسى محدد يعبر عن موضوع الوثيقة وعصرها ، ويكسب الوثيقة وظيفتها القانونية ، فهذا القالب الدبلوماسى الذى تصاغ فيه الوثيقة يجسد الشكل القانونى لها ، ويحولها إلى « اعلان مدون عن شىء له طبيعة قانونية »^(١).

(٤) الصيغ الدبلوماسية وأسلوب تحرير الوثائق :

إن مفتاح دراسة الوثيقة وعناصرها المختلفة ، يكمن فى دراسة الصيغ الدبلوماسية والفقهية التى صيغت بها وأسلوب تحريرها^(٢). ومن المعتاد ان تختلف الصيغ الدبلوماسية باختلاف التصرفات القانونية المصاغة فى وثائق مدونة ، ذلك لأن كل تصرف قانونى له أركانه ، كما أن له شروطه الشرعية التى ينبغى أن تتوافر فيه ، ويتبع محررو الوثائق العربية الخاصة وكتابها عند تحريرهم لها النموذج الذى وضعه الفقهاء وعلماء الشروط فى كتبهم ، ومن هنا فعلى الشروطى الذى يضع تلك القوالب التى تصاغ فيها الوثيقة - والتى نسميها الآن الصيغ الدبلوماسية - أن يراعى مدى قدرة هذه الصيغ على تجسيد أركان التصرف وشروطه بصورة تجعل من الوثيقة مستنداً صالحاً لحفظ الحقوق كما هو مفترض فيها^(٣).

وهناك خمسة عناصر يجب أن تتوافر فى وثيقة البيع من خلال الصيغ التى تحرر بها : وهى « إخراج المتبايعين والعوضين عن حد الجهالة إلى حد المعرفة ، ثم صيانتها عن الشروط واللواحق ، التى عندها يفسد العقد أو يختلف العلماء فى صحته . ثم ذكر قبض البدلين ، أو أحدهما ، على حسب الحال بين المتعاقدين ، ثم ذكر الاشهاد والتاريخ »^(٤).

(أ) صيغ الوثائق :

وتنقسم الصيغ والعبارات التى تحرر بها الوثائق إلى صيغ دعائية مشتركة بين جل الوثائق ، كتلك العبارات التى تأتى فى افتتاح الوثيقة أو فى ختامها ، وأخرى فقهية ترتبط بالتصرف القانونى وتعبر عنه .

(١) عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة أمير آخر كبير قراقجا الحسنى ، ص ١٩٢ .

(٢) أحاول فى دراسة الصيغ الدبلوماسية وأسلوب تحرير الوثائق أن أتبع المنهج الذى اتبعه أ . د . عبد اللطيف إبراهيم فى دراسته المعنونة « خمس وثائق شرعية » من حيث دراسة الشكل الداخلى للوثائق ودراستها من الناحية الموضوعية .

أنظر : عبد اللطيف إبراهيم : خمس وثائق شرعية ، ص ١٥٧ - ٢١٠ .

(٣) أنظر : عبد اللطيف إبراهيم : ثلاث وثائق فقهية ، ص ١٣٠ - ١٣١ تعليق ٥٢ .

(٤) السمرقندى (ابر النصر احمد بن محمد) ت ح ٥٥٠ هـ : كتاب الشروط وعلوم الصكوك ، دار الشئون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٧ ، ص ٤٣ ولزبد من التفاصيل ، ص ٤٤ - ٦٧ .

أنظر كذلك : الاسيوطى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٧٤ - ٧٥ .

البسملة وتوابعها^(١) :

تفتتح وثائق العصور الوسطى العربية عادة بالبسملة وتوابعها ، وقد وردت فى معظم وثائق مجموعتنا متبوعة بالصلاة على الرسول (ﷺ) مع اختلافات طفيفة فى صيغتها ، فجاءت عادة بصيغة :

« بسم الله الرحمن الرحيم وصلواته على سيدنا محمد واله وسلامه »^(٢)

أو بصيغة :

« بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم »^(٣)

كما وردت فى بعض الوثائق صيغ أخرى للصلاة على الرسول (ﷺ) مثل :

« وصلواته وسلامه على اشرف المخلق سيدنا محمد واله وصحبه أجمعين »^(٤)

أو « وصلى الله على اشرف المخلق سيدنا محمد واله وصحبه وسلم »^(٥)

وفى وثيقة واحدة من بين وثائق المجموعة كانت توابع البسملة هى الحمد لله والصلاة على الرسول (ﷺ) معاً بصيغة :

« بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد واله وصحبه وسلامه »^(٦)

صيغة الإعلام أو التنويه :

تعقب صيغة الإعلام أو التنويه بالبسملة عادة^(٧) ، وتبدأ دائماً باسم الإشارة « هذا » مصحوباً بتحديد نوع الوثيقة وموضوعها ، مع التأكيد على شرعية التصرف القانونى ولزومه^(٨) .

(١) حول البسملة ، أنظر :

النورى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٧ ، ودائرة المعارف الإسلامية : مادة « بسملة » .

عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية .. ، ص ص ٣٦١ - ٣٦٢ ، هامش أو ما به من مصادر ومراجع

_____ : خمس وثائق شرعية ، ص ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(٢) جميع الاحالات فى هذا القسم من الدراسة مقتبسة من مکتوب التبایع فى باطن الوثائق وسوف يشار إلى رقم الوثيقة والسطر .

الوثيقة ١٢٢ / ٢٠ م ، سطر ١ ، والوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، سطر ١ ، والوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف ، سطر ١ ، والوثيقة ٤٤٣ ج

أوقاف ، سطر ١ ، والوثيقة ١٥٦ / ٢٤٥ م ، سطر ١ ، والوثيقة ٢٥١ / ٤٠ م ، سطر ١ .

(٣) الوثائق أرقام : ٤٧٢ ج أوقاف س ١ ، و ٢٢٦ / ٣٦ م س ١ ، و ٢٣٠ / ٣٦ م س ١ ، و ٧٨٣ ج أوقاف س ١ و ٦٤٦ ج أوقاف س ١ .

(٤) الوثيقة ٢٨٨ / ٤٤ م سطر ١ .

(٥) الوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف سطر ١ .

(٦) الوثيقة ١١١ / ١٨ م سطر ١ .

(٧) هناك وثائق لا ترد فيها صيغة التنويه اصلاً ، وتبدأ بصيغة الفعل القانونى مباشرة عقب البسملة وتوابعها ، وبأتى الفعل

القانونى فى حالة وثائق البيع بلفظ « اشترى » . أنظر على سبيل المثال :

الوثيقة ٥١٧ ج أوقاف سطر ٢ ، والوثيقة ٥١٩ ج أوقاف سطر ٢ ، والوثيقة ٥٥٦ ج أوقاف سطر ٢ .

(٨) عبد اللطيف إبراهيم : خمس وثائق شرعية ، ص ١٥٨ - ١٥٩ .

وصيغة التنويه التى تبدأ بها وثائق البيع عموماً لاتخرج عن واحدة من إثنين ، إما صيغة « هذا ما اشترى » أو صيغة « هذا مكتوب - أو كتاب - تباع » ويفضل بعض علماء الشروط الصيغة الأخيرة ، حيث إنها - فى رأيهم - تمنع اللبس والأختلاط ، لأن عبارة هذا ما اشترى قد تسحب فعل الشراء على الورقة نفسها التى دونت عليها الوثيقة^(١) !

وقد اتفقت جميع وثائق البيع من أملاك بيت المال - المنشورة فى ملاحق هذه الرسالة - فى مضمون صيغة التنويه مع اختلاف طفيف فى الفاظها . فمن صيغ التنويه التى وردت فى الوثائق « هذا مكتوب تباع شرعى معتبر لازم مرعى »^(٢) . و « هذا كتاب تباع شرعى تام معتبر محرر مرعى »^(٣) . ولاتختلف باقى الوثائق عن هذه الصيغ كثيراً^(٤) .

وربما كان اختيار كتاب وثائق بيع أملاك بيت المال لهذا الأسلوب دائماً فى صيغة التنويه ، يرجع إلى أنه الأسلوب الملائم لتقديم اسم البائع على اسم المشتري عند التعريف بهما ، وهو الأمر المتبع فى حالة ما إذا كان البائع هو السلطان أو واحد من الشخصيات الكبرى فى الدولة^(٥) ويقودنا هذا إلى القسم التالى من أقسام الوثائق .

صيغة التعريف بالفاعل القانونى :

رغم ان التصرف القانونى فى وثائق البيع تصرف بين طرفين : بائع ومشتري إلا أن صيغة التعريف بالفاعل القانونى التى تعقب التنويه اقتصررت فى بعض وثائق هذه المجموعة على التعريف بالبائع وحده دون المشتري ، واقتصر الأمر على التعريف بالمشتري فى سياق نص المرسوم الشريف المضمن فى الوثيقة .

وقد وردت صيغة التعريف بثلاثة أساليب مختلفة تعكس على ما يبدو تطوراً فى أسلوب تحرير وثائق البيع من أملاك بيت المال ، حيث تتابع الأساليب الثلاثة تتابعاً زمنياً^(٦) .

(١) أنظر : السمرقندى : (ابو النصر احمد بن محمد) ح ٥٥٠ هـ : كتاب الشروط والوثائق ، دار الشئون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٥٧ .

هذا ويرى المنهاجى الأسبوطى أن كلاً من الصيغتين جائزة ، أنظر : الأسبوطى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٧٥ .

وهناك بالفعل عشرات من وثائق البيع المنشورة التى وردت فيها صيغة التنويه بعبارة « هذا ما اشترى » .

(٢) الوثيقة ١١١ / ١٨ م سطر ٢ ، والوثيقة ٦٢١ ج أوقاف سطر ٢ ، والوثيقة ١٥٦ / ٢٤ م سطر ٢ .

(٣) الوثيقة ٢٨٨ / ٤٤ م سطر ٢ ، والوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف سطر ٢ .

(٤) أنظر : الوثيقة ١٢٢ / ٢٠ م سطر ٢ ، والوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف سطر ٢ ، والوثيقة ٤٤٣ ج أوقاف سطر ٢ ، والوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف سطر ٢ ، والوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م سطر ٢ ، والوثيقة ٢٣٠ / ٣٦ م سطر ٢ ، والوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف سطر ٢

الوثيقة ٢٥١ / ٤٠ م سطر ٢ ، والوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف سطر ٢ .

(٥) حول حالات تقديم البائع على المشتري ، أنظر : زينب محفوظ : المرجع السابق ، ص ١٩ .

ومن الجدير بالذكر هنا ان النموذج الذى اوردته المنهاجى الأسبوطى لقيام وكيل بيت المال بالبيع بمرسوم سلطانى ، قدم فيه المشتري على البائع ، أنظر : الأسبوطى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٠٠ .

(٦) إن مقارنة الأسلوب فى وثائق هذه المجموعة بأسلوب وثائق أخرى سبق نشرها تؤكد أن اختلاف الأساليب يعكس مراحل متتابعة =

والأسلوب الأول فى التعريف هو الذى ورد فى الوثيقة ١١١/١٨ م ، وتم التعريف فيه بالبائع وهو وكيل بيت المال بألقابه ثم اسمه فصفته كوكيل للسلطان ومجموعة وظائفه وأولها وكالة بيت المال ، ويختتم التعريف بالدعاء له^(١). ويبدو أن هذا الأسلوب كان متبعاً فى تحرير وثائق البيع من أملاك بيت المال حتى خمسينات القرن التاسع الهجرى^(٢).

أما الأسلوب الثانى وهو الغالب فى وثائق هذه المجموعة ، فيبدأ التعريف فيه بالبائع ، باعتباره وكيل السلطان بصيغة تبدأ بـ « ان وكيل مولانا المقام الشريف » إلى آخر ألقاب السلطان واسمه والدعاء له^(٣). ثم يعود الكاتب إلى استكمال التعريف بوكيل بيت المال بصيغة تبدأ بـ « هو مولانا » وترد باقى القاب وكيل بيت المال واسمه ووظائفه والدعاء له^(٤). وفى الحالتين يعقب ذلك التعريف بالوكيل الذى باشر البيع بنفسه فعلاً ويعرف بألقابه واسمه ووظيفته^(٥). وفى بعض الحالات يتم أيضاً التعريف بالمشتري^(٦).

وظهر الأسلوب الثالث فى ثلاث من الوثائق التى يرجع تاريخها إلى القرن العاشر الهجرى^(٧). وتبدأ صيغة التعريف فى هذه الحالة على نحو مختلف وهو « لما برز المرسوم الشريف العالى من سيدنا ومولانا المقام الشريف » ويورد الكاتب باقى ألقاب السلطان واسمه وصيغ الدعاء له^(٨). ، أو « ان مولانا المقام الشريف لما برز امره الشريف شرفه الله تعالى وعظمه »^(٩). ثم ينتقل إلى التعريف بوكيل بيت المال بألقابه واسمه ووظائفه والدعاء له^(١٠). ثم يذكر

= مرت بها الوثائق أنظر : زينب محفوظ : المرجع السابق ، فى الملحق الثانى ، ومحمد امين : الفهرست ، ص ٣٦٥ - ٤٠٦ .

(١) الوثيقة ١١١/١٨ م السطور ٢ - ٧ .

(٢) للأسف فقدت الدروج الاولى من الوثائق ٧١ ج أوقاف و ٥٥ ج أوقاف و ٨٩ / ١٥ م وجميعها من النصف الأول من ق ٩ هـ .

(٣) الوثائق أرقام : ١٢٢ / ٢٠ م سطور ٢ - ٨ ، و ٦٢١ ج أوقاف سطور ٢ - ٨ ، و ٤٤٣ ج أوقاف سطور ٢ - ٨ ، و ١٥٦ / ٢٤ م سطور ٢ - ٨ ، و ٤٧٢ ج أوقاف سطور ٢ - ١٧ ، و ٢٢٦ / ٣٦ م سطور ٢ - ٨ ، و ٢٣٠ / ٣٦ م سطور ٢ - ١١

٧٨٣ ج أوقاف سطور ٢ - ١١ ، و ٢٥١ / ٤٠ م سطور ٢ - ١٢

(٤) الوثائق أرقام : ١٢٢ / ٢٠ م سطور ٨ - ١١ ، و ٦٢١ ج أوقاف سطور ٨ - ١٣ ، و ٤٤٣ ج أوقاف سطور ٨ - ١٢

و ١٥٦ / ٢٤ م سطور ٨ - ١٣ ، و ٤٧٢ ج أوقاف سطور ١٧ - ١٨ ، و ٢٢٦ / ٣٦ م سطور ٨ - ١٠ ، و ٢٣٠ / ٣٦ م سطور ١١ - ١٢

سطور ١١ - ١٤ ، و ٧٨٣ ج أوقاف سطور ١١ - ١٥ ، و ٢٥١ / ٤٠ م سطور ١٢ - ١٨

(٥) الوثائق أرقام : ١١١/١٨ م سطر ٧ - ٨ ، و ١٢٢ / ٢٠ م سطر ١١ - ١٢ ، و ٦٢١ ج أوقاف سطر ١٣ - ١٤ ، و ٤٤٣ ج أوقاف سطر ١٣ - ١٤ ، و ١٥٦ / ٢٤ م سطر ١٣ - ١٤ ، و ٢٢٦ / ٣٦ م سطر ١٠ - ١٤ ، و ٢٣٠ / ٣٦ م سطر ١٤ - ١٥ ، و ٧٨٣ ج أوقاف سطر ١٦ - ١٧ ، و ٢٥١ / ٤٠ م سطر ١٩ - ٢٠ .

(٦) الوثيقتان ٦٢١ ج أوقاف و ١٥٦ / ٤٠ م

(٧) الوثائق ٦٤٦ ج أوقاف و ٢٨٨ / ٤٤ م و ٣٤٠ ج أوقاف

(٨) الوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف سطور ٢ - ٩ .

(٩) الوثيقة ٢٨٨ / ٤٤ م سطور ٢ - ١٠ ، و الوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف سطور ٢ - ١٣ .

(١٠) الوثائق أرقام : ٦٤٦ ج أوقاف سطور ١٠ - ١٢ ، و ٢٨٨ / ٤٤ م سطور ١٠ - ١٢ ، و ٣٤٠ ج أوقاف سطور ١٤ - ١٦ .

الكاتب بعد ذلك القاب المشتري واسمه ووظيفته وصيغ الدعاء له^(١).

وقد جاء التعريف فى جميع الحالات وافياً مطابقاً للقواعد التى وضعها علماء الشروط^(٢). ، مشتملاً على الاسم حتى اسم الجد واللقب والنسبة والشهرة ، إن وجدت^(٣). كما اتبع كتاب هذه الوثائق الأسلوب المتبع لدى كتاب ديوان الانشاء من حيث ترتيب الألقاب و فيبدأ مسلسل الألقاب باللقب الأصلى وهو لقب الكناية المكانية ، ثم الألقاب الفروع المفردة ، فالألقاب الفروع المركبة ثم الاسم وألقاب النسبة بأنواعها وألقاب الوظائف ثم الدعاء^(٤).

صيغة التوكيل

جرت العادة فى العصر المملوكى ان لا يباشر السلاطين والامراء وكبار رجال الدولة إجراءات التعاقد بانفسهم بل بوكلاء عنهم^(٥)؛ والوكالة فى التصرفات القانونية جائزة شرعاً ، وقد يتم التوكيل بوثيقة مكتوبة ، كما قد يتم بالتوكيل الشفاهى مع إشهاد الشهود عليه^(٦).

وتقتضى الطبيعة الخاصة لوثائق البيع من أملاك بيت المال أن يكون التصرف فيها بالوكالة . حيث اقتضت نظم بيت المال فى عصر المماليك ذلك ، فالسلطان هو صاحب الحق فى بيع أملاك الدولة التى يديرها بيت المال ، ولا يباشر السلطان البيع بنفسه^(٧)، بل عن طريق وكيل كان فى جل الحالات موظفاً عاماً هو وكيل بيت المال ، يتولى منصبه بتوقيع سلطاني يحدد سلطاته وفى مقدمتها ولايته على التصرف فى العقارات المملوكة لبيت المال^(٨).

(١) الوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف سطر ١٢ ، والوثيقة ٢٨٨ / ٤٤ م سطر ١٣ - ١٤ ، والوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف سطر ١٧ - ١٩ .

(٢) أنظر : السمرقندى : الشروط وعلوم الصكوك ، ص ص ٤٤ - ٥٣ .

الأسبوطى : المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(٣) أنظر على سبيل المثال :

الوثيقة ٤٤٣ ج أوقاف سطر ١٣ ، والوثيقة ١٥٦ / ٢٤ م سطران ٢٦ - ٢٧ .

(٤) حول ترتيب الألقاب فى العصر المملوكى ، أنظر :

حسن الباشا : الألقاب الإسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ص ١٠٦ - ١١١ وما بها من مصادر .

(٥) أنظر : عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع ، ص ١٦٣ تعليق ١١ .

(٦) حول الوكالات أنظر : الأسبوطى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ص ١٩٢ - ٢٠٠ .

السمرقندى : كتاب الشروط وعلوم الصكوك ، ص ص ٣٣٧ - ٣٤٩ .

عبد اللطيف إبراهيم : خمس وثائق شرعية ، ص ص ١٧٠ - ١٧٢ وما بها من مصادر ومراجع .

زينب محفوظ : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ص ٦٠ - ٦٣ .

(٧) من الناحية النظرية يجوز ان يباشر السلطان البيع بنفسه دون وكيل وقد أورد المنهاجى الأسبوطى نموذجاً لعقد بيع من أملاك بيت المال مباشرة السلطان . أنظر : الأسبوطى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ص ٩٨ - ١٠٠ .

(٨) حول توقيع تعيين وكيل بيت المال أنظر : القلقشنندى : المصدر السابق ، ج ١١ ، ص ص ١٦ - ١٨ .

ومن هنا فكل وثائق البيع من أملاك بيت المال تتضمن إشارة إلى التوكيل الصادر من السلطان لوكيل بيت المال ليتم إجراءات البيع^(١)، وتأتى الصيغة التى تشير إلى هذا التوكيل بين المدخل وفقرات العرض أو المبررات الخاصة ، وتكون صيغتها عادة بصيغة التوكيل المطلق وهى :

وذلك بما لمولانا^(٢) المشار إليه اعلاه من التوكيل الشريف السابق على تاريخه الذى جعل له فيه أن يبيع على جهة بيت المال المعمور ما يرى بيعه بنفسه ومن يعينه فى ذلك بالطريق الشرعى يشهد بذلك من يضع خطه بالفصل الذى يسطر بحاشيته^(٣).

أو بصيغة التوكيل المقيد بصدور المرسوم الشريف السلطانى ، وهى :

« وبما لمولانا من التوكيل الشرعى السابق على تاريخه من مولانا المقام الشريف المنوه باسمه الشريف اعلاه نصره الله تعالى الذى جعل له فيه أن يبيع بنفسه أو بمن يعينه فى ذلك من أملاك بيت المال المعمور مما ترد به عليه المراسيم الشريفة^(٤) .

ورغم اختلاف الصيغتين إلا أن واقع الحال كما تبينه الوثائق ، وتؤكد دفاتر الرزق الجيشية والاحباسية ، هو أن البيع كان يتطلب فى جميع الاحوال صدور مرسوم شريف من السلطان ، مادامت العين المباعة من الاراضى الزراعية .

هذا وقد يصدر السلطان فى حالات بيع العقارات التى آلت إلى بيت المال كموارث حشرية توكيلاً ل أحد الامراء أو كبار موظفى الدولة لمباشرة إجراءات البيع نيابة عنه ، وقد وردت هذه الحالة فى الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، وقد جاءت الإشارة إلى التوكيل الشريف بصيغة : « بالتوكيل الشريف الصادر من مولانا وسيدنا المقام الشريف المنوه باسمه الشريف اعلاه نصره الله تعالى وادام علاه الذى جعل له فيه بيع ما يرى بيعه من أملاك بيت المال المعمور بما يراه من الثمن على الوجه الشرعى وقبض الثمن عن ذلك وصرفه على جهة بيت المال المعمور فى المصارف الآتى ذكرها فيه بالطريق الشرعى بتعاطى ذلك وتوابعه وما يتعلق به من تتماته بالطريق الشرعى حسبما وكله فى ذلك التوكيل الشرعى المقبول بشهادة من يعين ذلك فى رسم شهادته باخيره^(٥) .

(١) حول الصيغ الشروعية لتوكيل وكيل بيت المال فى البيع أنظر :

الاسيوطى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٠٠ - ١٠١ .

(٢) تختلف الألقاب باختلاف شخص وكيل بيت المال .

(٣) الوثائق أرقام : ١١١ / ١٨ م سطور ٩ - ١١ ، و ١٢٢ / ٢٠ م سطر ١٥ - ١٧ ، و ٦٢١ ج أوقاف سطر ١٦ - ١٨

٧٠٩ ج أوقاف البيع الأول سطور ٧ - ٩ والبيع الثانى سطور ١٤ - ١٩ ، و ٤٤٣ ج أوقاف سطر ١٦ - ١٨

١٥٦ / ٢٤ م سطر ١٥ - ١٦ ، و ٢٢٦ / ٣٦ م سطور ١٢ - ١ ، و ٢٣٠ / ٣٦ م سطر سطران ١٩ - ٢٠

٧٨٣ ج أوقاف سطر ١٩ - ٢١ ، و ٢٥١ / ٤٠ م سطر ٢٢ - ٢٥ .

عبارة « يشهد بذلك من يضع خطه بالفصل الذى يسطر بحاشيته » غير موجودة فى الوثائق ١١١ / ١٨ م و ٦٢١ ج أوقاف و ٢٢٦ / ٣٦ م .

(٤) الوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف سطران ٢٥ - ٢٦ ، و الوثيقة ٢٨٨ / ٤٤ م سطور ١٥ - ١٧ ، و الوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف سطور ٢١ - ٢٤

(٥) الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف سطور ١٩ - ٢٣ .

وفى جميع الأحوال فإن فصل الجريان الذى يدون بهامش مكتوب التبائع كان يتضمن شهادة الشهود على التوكيل ، إلى جانب شهادتهم على جريان العين المبيعة فى أملاك بيت المال .

وقد قام وكلاء بيت المال - فى الوثائق موضوع الدراسة - بتوكيل أشخاص آخرين لمباشرة إجراءات البيع نيابة عنهم . وقد جاءت الإشارة إلى التوكيل متضمنة حدود الوكالة بصيغة تكاد تكون واحدة فى جميع الوثائق وهى :-

« وكل »^(١) فى بيع ما يذكر فيه على جهة بيت المال المعمور لمن يذكر فيه بالثمن الذى يعينه فيه على الحكم الذى يشرح فيه وفى التسليم والتسليم والمكاتبة والاشهاد على الوجه المعتاد توكيلاً شرعياً بشهادة شهوده»^(٢).

ولا يقتصر التوكيل على البائع فقط ، حيث وكل المشترون فى بعض الوثائق من يقوم بإجراءات المعاقدة عنهم، وقد اختلف أسلوب الإشارة إلى هذا التوكيل من وثيقة إلى أخرى .

فقد وردت أحياناً فى سياق التعريف بالمشتري وكان صيغته :

« وكل فى ابتياع ما يذكر فيه بالثمن الذى يعين فيه على الحكم الذى سيشرح فيه وفى التسليم والتسليم والمكاتبة والاشهاد على الرسم المعتاد توكيلاً شرعياً بشهادة شهوده»^(٣).

كما وردت فى أحيان أخرى فى سياق صيغة التصرف القانونى على النحو التالى :

« اشترى لموكله حسب ما وكله فى ابتياع ما يذكر فيه بالثمن الذى يعين فيه وفى التسليم والتسليم والمكاتبة والاشهاد على الرسم المعتاد بشهادة من يضع خطه بالفصل الذى يسطر بهاشيته»^(٤).

وفى بعض الحالات دون بهامش مكتوب التبائع فصل للشهادة على التوكيل^(٥).

(١) يرد هنا اسم الوكيل والقباه والدعاء له .

(٢) الوثائق أرقام : ١١١ / ١٨ م س ٧ - ٨ ، و ١٢٢ / ٢٠ م س ١١ - ١٥ ، و ٦٢١ ج أوقاف س ١٣ - ١٦ و ٧٠٩ ج أوقاف البيع الاول س ٤ - ٧ والبيع الثانى س ٤ - ١٤ ، و ٤٤٣ ج أوقاف س ١٣ - ١٦ و ١٥٦ / ٢٤ م س ١٣ - ١٦ ، و ٢٢٦ / ٣٦ م س ١٠ - ١٣ ، و ٢٣٠ / ٣٦ م س ١٤ - ١٨ و ٧٨٣ ج أوقاف س ١٦ - ١٩ ، و ٢٥١ / ٤٠ م س ١٩ - ٢٢ . فى الوثائق ٦٤٦ ج أوقاف ٢٨٨ / ٤٤ م و ٣٤٠ ج أوقاف وردت الإشارة إلى التوكيل عقب نص المرسوم الشريف :

الوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف سطور ٢١ - ٢٤ ، والوثيقة ٢٨٨ / ٤٤ م سطور ٢٥ - ٢٨ ، والوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف سطور ٣٢ - ٣٥ (٣) الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف سطور ٢٦ - ٢٩

وقد ورد النص بصيغ متشابهة فى الوثيقة ١٥٦ / ٢٤ م سطور ٢٦ - ٢٩ ، و ٣٤٠ ج أوقاف سطور ٣٥ - ٣٨ .

(٤) الوثيقة ١١١ / ١٨ م سطور ١٨ - ٢١ .

وقد ورد النص بصيغ متشابهة فى عدة وثائق هى : ٧٠٩ ج أوقاف ، البيع الاول سطور ١٩ - ٢٣ والبيع الثانى سطور ٤٥ - ٤٩ الوثيقة ٤٤٣ ج أوقاف سطور ٢٧ - ٢٩ ، والوثيقة ٢٣٠ ج أوقاف سطور ٢٩ - ٣٢ .

(٥) مثل الوثيقة ١١١ / ١٨ م والوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف .

المبررات العامة والخاصة:

هناك نوعان من المقدمات فى متن الوثيقة ، النوع الأول هو مدخل النص أو مقدمته ، ترد فيه المبررات العامة للتصرف ، والنوع الثانى هو العرض ، ويسبق العرض عادة صيغة التصرف القانونى مباشرة ، ويتضمن شرحاً للدوافع المباشرة للتصرف ، وتختلف عبارات العرض طولاً وقصراً ، كما تختلف فى أسلوب صياغتها ومحتوياتها وفقاً لنوع التصرف القانونى ، وللعصر الذى صدرت فيه الوثيقة وللجهة التى أصدرتها^(١).

وفى وثائق البيع من أملاك بيت المال يأتى مدخل النص فى أعقاب التنويه والتعريف بالبائع مباشرة ، بعبارات موجزة مثل :

« لوجود المسوغ الشرعى المقتضى لذلك »^(٢).

« لوجود المسوغ الشرعى المقتضى لذلك الذى سيعين فيه الشاهد به من يوضع اسمه بآخر الفصل الذى سيسطر بهاشيته »^(٣).

« لوجود المسوغ الشرعى الآتى التنبيه عليه فيه »^(٤).

« لوجود المسوغ الشوعى المقتضى لبيع ذلك على جهة بيت المال المعمور »^(٥).

بينما تذكر المبررات العامة أو المسوغات بصورة أكثر تفصيلاً فى كل من نهاية صيغة التصرف القانونى بكتوب البيع وفصل الجريان والمسوغات الذى يدون بهامش الوثيقة ، وتتفق هذه النصوص جميعاً فى المعنى وإن اختلفت فى اللفظ ، وتدور حول المسوغ الشرعى الاساسى الذى يبيع البيع من أملاك بيت المال ، وهو الانفاق على الغزو والجهاد وحماية البلاد^(٦).

ومن الصيغ التى ذكرت بها المبررات العامة للبيع فى الوثائق :

« وبيع ذلك لما دعت الضرورة فى بيعه ليصرف ثمنه فى مصرفه الشرعى »^(٧).

(1) TESSIER : op. cit., pp. 43 - 45 .

THE NEW ENCYCLOPAEDIA BRITANICA, Vol 20, DIPLOMATICS, in Art : History .

سلوى ميلاد : المرجع السابق ، ص ٢٣ - ٢٦ ، ص ٢٧ - ٢٨ .

(٢) الوثائق أرقام : ٥٥ ج أوقاف سطر ٧ ، و ١١١ / ١٨ م سطر ٩ ، و ١٢٢ / ٢٠ م سطر ١٤ - ١٥ ، و ٦٢١ ج أوقاف سطر ١٦

٧٠٩ ج أوقاف البيع الاول سطور ٧ والبيع الثانى سطر ١٢ - ١٣ ، و ٤٤٣ ج أوقاف سطر ١٥ - ١٦ ، و ١٥٦ / ٢٤ م سطر ١٤

٢٢٦ / ٣٦ م سطر ١٢ ، و ٢٣٠ / ٣٦ م سطر ١٧ ، و ٧٨٣ ج أوقاف سطر ١٨ ، و ٢٥١ / ٤٠ م سطر ٢٢ .

(٣) الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، س ٢٣ .

(٤) الوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف ، س ٢٦ - ٢٧ .

(٥) الوثيقة ٢٨٨ / ٤٤ م ، س ١٥ ، والوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف ، س ٢٠ .

(٦) حول المسوغات الشرعية لبيع أملاك بيت المال ، أنظر : الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٨٥ .

البلاطنس (تقى الدين ابو بكر محمد بن محمد) ت ٩٣٦ هـ : تحرير المقال فيما يحل ويحرم من بيت المال ، تحقيق ودراسة :

فتح الله محمد غازى الصباغ ، دار الوفاء ، المنصورة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .

(٧) الوثيقة ١١١ / ١٨ م سطران ٥٠ - ٥١ .

« ابيع ذلك لما دعت الضرورة فى بيعه ليصرف ثمنه على جهات بيت المال المعمور فى كلفة الغزاة والمجاهدين المراهطين بالشغور وغيرها »^(١).

« وابع ذلك لما دعت الضرورة فى بيعه ليصرف ثمنه فى كلفة الغزاة والمجاهدين على الوجه الشرعى »^(٢).

« وليصرف ذلك على جهة بيت المال المعمور فى كلفة الغزاة والمجاهدين بإذن شريف من مولانا وسيدنا المقام الشريف ... وصدر التبايع المشار إليه فى ذلك لما دعت الحاجة إلى بيعه على جهة بيت المال المعمور ليصرف ثمن ذلك فى مصرفه المعين اعلاه حسبما يشهد بذلك وبان الحظ والمصلحة لجهة بيت المال فى بيع ذلك من يوضع اسمه آخر الفصل الذى سيسطر بحاشيته »^(٣).

« وانه احتيج إلى بيع ذلك على جهة بيت المال المعمور »^(٤).

« ابيع ذلك لما دعت الضرورة إليه ليصرف ثمنه فى كلفة الغزاة والمجاهدين المتوجهين لحفظ ثغور الإسلام وسواحله على الوجه الشرعى »^(٥).

« ابيع ذلك على جهات بيت المال المعمور لما دعت الضرورة إليه فى بيعه ليصرف ثمنه فى كلفة الغزاة والمجاهدين والشغور والربط فى سبيل الله تعالى »^(٦).

« ابيع ذلك على جهة بيت المال المعمور لوجود المسوغ الشرعى المقتضى لذلك وهو الحاجة إلى بيعه ليصرف ثمنه فى كلفة الغزاة والمجاهدين والعساكر المنصورة المتوجهين لحفظ ثغور الإسلام الشريف وجهات المملكة الإسلامية »^(٧).

« وابع ذلك على جهة بيت المال المعمور لما دعت الضرورة والحاجة إلى بيعه ليصرف ثمنه فى كلفة الغزاة والمجاهدين والعساكر المتوجهين لحفظ ثغور الإسلام وسواحله وجهات المملكة الشريفة الإسلامية على الوجه الشرعى »^(٨).

(١) الوثيقة ١٣٨ / ٢٢ م سطران ٢٠ - ٢١ .

(٢) الوثائق أرقام : ١٢٢ / ٢٠ سطر ٧٣ - ٧٤ ، و ٦٢١ ج أوقاف سطر ٧٧ - ٧٨ ، و ٧٠٩ ج أوقاف ، البيع الاول سطر ٦٤ - ٦٥ والبيع الثانى سطر ٦٨ - ٦٩ ، و ٤٤٣ ج أوقاف سطر ٥٧ ، و ١٥٦ / ٢٤ م سطر ٥٨ - ٥٩ ، و ٢٢٦ / ٣٦ م سطر ٥٣

(٣) الوثيقة ٤٧٢ أوقاف سطران ٥٢ - ٥٣

(٤) الوثيقة ٢٣٠ ج أوقاف سطر ٦٩

(٥) الوثيقة ٧٨٣ أوقاف سطر ٦٨

(٦) الوثيقة ٢٥١ / ٤٠ م سطر ٧٣ - ٧٥

(٧) الوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف سطر ٦٨ - ٧٠

(٨) الوثيقة ٢٨٨/٤٤ م سطران ٤٩ - ٥٠

الوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف سطر ٦٨ - ٧٠

وحول صيغ المبررات والملابسات التى احاطت بصور تلك الوثائق انظر :

عبد اللطيف ابراهيم : من وثائق التاريخ العربى (مجلة جامعة القاهرة ، بالخرطوم ، ع ٢ ، سنة ١٩٧١ ، ص ١-١١١) مطبعة جامعة القاهرة القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٢٢ - ٢٥ .

أما فقرات العرض وهي المهررات المباشرة للبيع ، فتعرفنا بالسند الرسمي لإتمام البيع وهو بروز المراسيم الشريفة إلى وكيل بيت المال متضمنه الأمر بالبيع لوجود مشتري يرغب فى شراء عين محدده من أملاك بيت المال. وقد احتوت جميع الوثائق تضمنيا لنص المرسوم الشريف بكامله تقريبا ، ومنه نعرف ان العناصر التى يتكون منها المرسوم هي : البسملة ، ثم التنويه ، فألقاب السلطان والدعاء له وبعد ذلك الأمر الذى صدر المرسوم بشأنه وهو معاقدة الشخص الراغب فى ابتياع عقار من بيت المال ، ويعرف المتقدم للشراء والعين المطلوب شراؤها ، ثم تذكر الخطوات المتبعة فى إجراءات البيع وتاريخ المرسوم مع الاشارة الى علامات الصحة فيه^(١).

ولم يخرج تضمين المرسوم فى الوثائق عن أسلوبين إثنين^(٢) ، وفيما يلى نموذج للأسلوب الأول منهما وهو الذى ورد فى الوثيقة ٥٥ ج أوقاف.

حسب المرسوم الشريف الوارد على وكيل بيت المال المعمور المورخ بخامس عشر رجب الفرد سنة احدى عشرة وثمان مائه وهو مكمل بخطوط المباشرين بالدواوين المعمورة على العادة وهو متوج بالعلامة الشريفة شرفها الله تعالى وعظمها ومثالها فرج بن برقوق الذى من مضمونه بعد البسملة الشريفة المرسوم بالأمر الشريف العالى المولوى السلطانى الملكى الناصرى الزينى أعلاه الله تعالى واسماء وصرفه وامضاه ان يتقدم المجلس العالى القاضى الحاكمى الشمسى محمد وكيل بيت المال المعمور ادام الله تعالى نعمته بمعاقده المقر الكريم العالى المولوى الأميرى الكبيرى العالمى العادلى الغوثى الغياثى المعينى المهدي المشيدى الظهيرى الجمالى يوسف مشير الممالك الاسلامية واستادار العالية ومامع ذلك اعز الله تعالى انصاره والوكيل عن مقامنا الشريف على مارغب فى ابتياعه من بيت المال المعمور وهى قرية المرحلة من الاقليم بدمشق المحروسة بحدود أربع وحمل الثمن الى بيت المال برسالة داله على ذلك وقد وقف شهود هذا الكتاب على هذا المرسوم الشريف المشارليه^(٣).

أما النموذج الثانى والذى ورد فى باقى الوثائق ، باتفاق فى الترتيب والمضمون واختلافات طفيفة فى الألفاظ ، فمثاله ماورد فى الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ونصه:

وحسب المرسوم الشريف الوارد على مولانا المقر العلای المشارليه اعلاه الذى من مضمونه بعد البسملة الشريفة المرسوم بالأمر الشريف العالى المولوى السلطانى الملكى الظاهرى السيفى اعلاه الله تعالى وشرفه وانفذه فى الآفاق وصرفه ان يتقدم الجناوب العالى القاضى الكبيرى العلای ابن الصابونى وكيل بيت المال المعمور بالديار المصرية ومامع ذلك ادام الله تعالى نعمته بمعاقدة المجلس

(١) الوثائق أرقام : ٥٥ ج أوقاف سطر ٨-٢٠ ، و ١١١/١٨ م ، سطر ١١-١٨ ، و ١٢٢/٢٠ م ، سطر ١٧-٢٥ ، و ٦٢١ ج أوقاف سطر ١٨-٢٥ ، و ٧٠٩ ج أوقاف ، البعى الأول ، سطر ١٠-١٨ ، البيع الثانى ، سطر ٢١-٤٣ ، و ٤٤٣ ج أوقاف سطر ١٨-٢٦ ، و ١٥٦/٢٤ م سطر ١٦-٢ ، و ٢٢٦/٣٦ م سطر ١٤-٢٣ ، و ٢٣٠/٣٦ م ، سطر ٢٠-٢٧ ، و ٧٨٣ ج أوقاف ، سطر ٢١-٣١ ، و ٢٥١/٤٠ م ، سطر ٢٥-٣٥ ، و ٦٤٦ ج أوقاف ، سطر ١٣-٢٧ ، و ٢٨٨/٤٤ م ، سطر ١٧-٢٥ ، و ٣٤٠ ج أوقاف ، سطر ٢٤-٣١.

(٢) ورد التضمين فى الوثيقة ٥٥ ج أوقاف بأسلوب مختلف عن الأسلوب الذى ورد به فى باقى وثائق المجموعة.

(٣) الوثيقة ٥٥ ج أوقاف سطور ٨-٢٠.

العالى القاضى الكبيرى الرئيسى النورى على الانبأى نايب ناظر ديوان الانشا الشريف ادام الله تعالى نعمته على مارغب فى اتباعه من بيت المال المعمور عما بيده بناحية سمرباى بالغربية وهو خمسة وخمسون فدانا وثلثى فدان وحمل الثمن عن ذلك لبيت الدال المعمور برسالة داله على ذلك على العادة حسب الأمر الشريف شرفه الله تعالى وعظمه من جملة قصة مشمولة بالخط الشريف مورخ المرسوم المذكور بسابع عشر ربيع الأول سنة تاريخه متوج بالعلامة الشريفة بظاهره ، ومثالها خشقدم بعده الخط العالى «^(١)» .

ولم تخرج عن هذا النسق سوى الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف حيث لم ترد فيها إشارة إلى صدور مرسوم شريف من السلطان ، لأن الاراضى المباعة آلت الى بيت المال كموارث حشرية ، ومن ثم لم يستدع بيعها صدور مرسوم شريف ، انما اقتصر الأمر على صدور توكيل للأمير برسباى الخازندار لمباشرة البيع «^(٢)» ، ثم اذن شريف لإتمام الإجراءات وقبض الثمن وحمله الى بيت المال المعمور وتسليم الارض للمشتري «^(٣)» .
وبانتهاء مبررات البيع ينتقل كاتب الوثيقة الى صيغ التصرف القانونى

التصرف القانونى:

إن صيغ التصرف القانونى هى جوهر الوثيقة كلها ، فالهدف من تحرير الوثيقة هو حفظ هذا التصرف وإثبات ما يترتب عليه ، ومن هنا فإن هذه الصيغ قد استحوذت على اهتمام علماء الشروط عند تحديددهم لاساليب تحرير الوثائق المختلفة ، فأولوها عناية خاصة وحرصوا على وضعها فى قوالب سليمة منضبطة وتشتمل صيغ التصرف القانونى على مجموعة من العناصر والاركان التى تلبى المتطلبات الشرعية الواجب توافرها فى كل تصرف من التصرفات القانونية المختلفة.

وأول تلك العناصر هى **صيغة الفعل القانونى** حيث ينص فيها صراحة على الفعل القانونى بالصيغة الموضوعية فى الزمن الماضى وهى « اشترى » «^(٤)» ، وهى الصيغة المفضلة لدى علماء الشروط والمتعارف عليها لدى كتاب الوثائق فالصيغة الموضوعية ترجع إلى أن كاتب الوثيقة طرف ثالث غير اطراف التصرف ومن هنا فهو يستخدم صيغة الغائب ، كما أن الفعل الماضى يفيد تأكيد اكتمال الفعل القانونى وانتهائه «^(٥)» ؛ إلا أنه فى كل الأحوال لا بد من

(١) الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف سطور ١٨-٢٥ .

(٢) الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف سطور ١٩-٢٣ .

(٣) الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف سطر ٤٧ .

(٤) وردت هذه الصيغة فى جميع الوثائق .

(٥) أنظر :

السمرقندى : الشروط والوثائق ، ص ٧ .

_____ : الشروط وعلوم الصكوك ، ص ٧٢ .

الاسيوطى : المصدر السابق ، ج ١ ص ٨٤ .

عبد اللطيف إبراهيم وثيقة بيع ، ص ١٧ ، تعليق ٢٠ وما به من مراجع ، وزينب محفوظ : المرجع السابق ، ج ١ ص ٤٣ .

استكمال صيغة الفعل القانوني بعبارة تأكيد تقطع بتمام الفعل وصحة التصرف القانوني وخلوه مما يفسده ، وهي عبارة « شرا صحيحا شرعيا وبيعا نافذا ماضيا معتبرا مرضيا »^(١) ، « أو اشترا شرعيا بايجاب وقبول »^(٢) : وتسمى هذه الصيغ صيغ تمام الفعل القانوني^(٣).

وبين الصيغتين ، صيغة الفعل وصيغة تمام الفعل « فقرة اعتراضية » طويلة ترد فيها صيغ وعبارات يتم بها تحديد طرفي المعاقدة ، وتحديد العين محل التعاقد.

فيعقب الفعل القانوني « اشترى » اسم المشتري وألقابه وصفته في إجراءات التعاقد^(٤) ، فإذا كان مشتريا بالاصالة عن نفسه يوصف بأنه اشترى « بماله لنفسه »^(٥) . ، وإذا كان مشتريا لنفسه ولغيره في آن واحد نص على ذلك مثلما جاء في الوثيقة ١٢٢/٢٠ : « لنفسه ولمحجورية القاصرين عن درجة البلوغ »^(٦) . وفي الوثيقة ٢٥١/٤٠ م « لنفسه وبطريق التوكيل الشرعي عن والدته المصونه كزل المذكور بشهادة شهوده بمالهما بالسويه بينهما »^(٧) ، أما إذا كان مشتريا لغيره بطريق الوكالة تكون الصيغة على النحو التالي « لموكله بمال مولكه »^(٨) ، أو « لموكله »^(٩) ، أو « للمجلس الشهابي احمد ولد المقر الاشرف العالي السيفي جاني بك الموكل المشار اليه »^(١٠) ، أو « لموكله .. بماله وأمره وتوكيله اباه »^(١١).

ثم يأتي اسم البائع وصفته كوكيل بيت المال ، مع الإشارة الى هذه الوكالة بعبارة مختلفة^(١٢).

(١) الوثيقة ٥٥ ج أوقاف سطران ٣٠-٣١.

(٢) وردت هذه الصيغة في كل وثائق المجموعة.

(٣) حول هذه الصيغة واختلاف علماء الشروط في لزومها ، أنظر :

السمر قندي : الشروط وعلوم الصكوك ، ص ص ٨٢-٨٣.

النوري : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٢٥.

الاسيوطي : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٧٨.

عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع ، ص ١٧٩ تعليق ٣٦ وما به من مصادر ومراجع.

_____ : خمس وثائق شرعية ، ص ص ١٧٩-١٨٠.

(٤) أنظر : السمر قندي : الشروط وعلوم الصكوك ، ص ص ٤٣-٦٢.

(٥) الوثائق أرقام : ٤٧٢ ج أوقاف س ٢٥ ، و ٣٦/٢٢٦ م س ٢٥ ، و ٧٨٣ ج أوقاف س ٣٥ ، و ٦٤٦ ج أوقاف س ٤٦ ، و ٢٨٨/٤٤ م س ٢٩.

(٦) الوثيقة ١٢٢/٢٠ م سطران ٢٨-٢٩.

(٧) الوثيقة ٢٥١/٤٠ م سطران ٣٧-٣٨.

(٨) الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، سطر ٣٤.

(٩) الوثائق أرقام : ١٨/١١١ م ، سطر ١٩ ، و ٧٠٩ أوقاف ، البيع الأول سطر ١٩ ، البيع الثاني سطر ٤٦ ، و ٤٤٣ ج أوقاف ، سطر ١٧ ، و ٣٤٠ ج أوقاف سطر ١٧.

(١٠) الوثيقة ١٥٦/٢٤ م السطران ٣٠-٣١.

(١١) الوثيقة ٢٣٠/٣٦ م ، السطران ٢٩-٣٠.

(١٢) أنظر على سبيل المثال الوثائق أرقام : ١٨/١١١ م ، سطر ٢١ ، و ٢٠/١٢٢ م ، سطر ٣١ ، و ٦٢١ ج أوقاف ، سطر ٣٥ ، =

أما تحديد العين فهو دائما مسبق بكلمة « جميع »^(١)، منعا للالتباس ، وحتى يتضح لطرفى المعاقدة وللغير أن كل ما يذكر بعد هذه الكلمة داخل فى البيع، ثم يحدد قدر الحصة موضوع التصرف ، فإذا كان البيع يشمل قرية بأكملها قال : « جميع أراضى ناحية » أو « جميع القرية »^(٢)، وإذا كان قاصرا على بعض أراضيتها قال « جميع القطعة الأرض ... »^(٣) أو « جميع الحصة التى مبلغها »^(٤)، أو « جميع الحصة وقدرها »^(٥) ، وقد يصف أيضا نوع الأرض بانها « الأرض الطين السواد »^(٦)، أو « زبد البحر »^(٧)، أو « سلايح أرض »^(٨)، وتميز الوثائق كذلك بين العين المبيعة حسب طبيعة الملكية ؛ فإذا كانت الحصة تملك على المشاع فى كامل أراضى القرية أو الناحية قالت الوثيقة : « شايعا ذلك فى جميع أراضى ناحية ... »^(٩)، أما إذا كانت الملكية ملكية مفرزة فلا بد من تحديد مساحة الأرض التى تم التعاقد بشأنها^(١٠).

وعادة ماتنص الوثائق على استثناء بعض الأراضى والعقارات من البيع ، حيث إنها لاتدخل فيه مثل الرزق والاقطاعات والمقابر والمساكن ودمن الفلاحين والطرق وغير ذلك، وترد صيغة الاستثناء بلفظ صريح مثل « خلا »^(١١).

= و ٤٤٣ ج أوقاف ، سطر ٣٠ ، و ٣٦/٢٢٦ م سطر ٢٥ ، و ٣٦/٢٣٠ م سطر ٢٥ ، و ٧٨٣ ج أوقاف ، سطر ٤٧ ، و ٦٤٦ ج أوقاف ، سطر ٣٠ ، و ٤٤/٢٨٨ م سطر ٤٢.

(١) هذه هى الصيغة التى اقترحها علماء الشروط حتى يكون التعريف بالعين جامعا لكل ما يدخل فى البيع. أنظر :

السمرقندى : الشروط والوثائق ، ص ٥٧.

الاسيروطى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٧٥.

النورى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ص ٢٤-٢٥.

عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع ، ص ١٧١ ، تعليق ٢٤.

(٢) الوثيقة ٧١ ج أوقاف ، سطر ١ ، الوثيقة ٥٥ ج أوقاف ، سطر ٢٣.

(٣) الوثيقة ٨٩/١٥ م ، سطر ١

(٤) الوثيقة ١١١/١٨ م سطر ٢١ والوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف ، البيع الأول ، سطر ٢٤.

(٥) الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، سطر ٢٦ - والوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف ، سطر ٣٨.

(٦) الوثيقة ٨٩/١٥ م سطر ١ - الوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف ، سطر ٣٩.

الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، سطر ٣٦.

(٧) الوثيقة ٤٤/٢٨٨ م سطر ٢٢

(٨) الوثيقة ١٢٢/٢٠ م سطر ٣٣.

(٩) الوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف ، البيع الأول ، سطر ٢٥ والوثيقة ٤٤٣ ج أوقاف ، سطر ٣١.

(١٠) الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، سطر ٣٦-٣٨ - الوثيقة ٣٦/٢٢٦ م ، سطر ٢٦

حول الملكية المشاعة والمفرزة أنظر.

عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع ، ص ص ١٧١-١٧٢ تعليق ٢٥ وما به من مراجع.

(١١) أنظر : النورى ، المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٢٥.

وعند الاستثناء لابد من التأكيد على معرفة المتعاقدين بذلك بصيغة «خلا المستثنى شرعا المعلوم ذلك اصلاً ومستثنى عند المتعاقدين المذكورين العلم الشرعى النافى للجهالة شرعا»^(١).

ولابد أن يشمل وصف العين كذلك تحديد حدودها ، وقد صار كتاب الوثائق موضوع الدراسة وفقاً للأسلوب المتعارف عليه فى العصور الوسطى من ذكر الحدود الأربعة للعين أخذاً بالاحوط ، ويبدأ الكاتب دائماً بالحد القبلى ثم البحرى فالشرقى وينتهى بالحد الغربى . وعندما يذكر كل حد من الحدود يقول حده القبلى إلى ... أو ينتهى إلى ...^(٢). وهذا الأسلوب فى رأى علماء الشروط يمنع إدخال الحد فى المحدود^(٣)، وهكذا اتبع كتاب الوثائق سبيل الحيلة عند وصف العين وتحديداتها فجاء وصفهم جامعاً مانعاً حسب رأى علماء الشروط.

ولابد أن ينص الكاتب صراحة على جريان العين موضوع التصرف فى أملاك بيت المال لحين صدور التصرف ، كما يشير الى ولاية البائع فى إتمام إجراءات المعاقدة ، وإلى معرفة أطراف التصرف بها المعرفة الشرعية النافية للجهالة والصيغة المعتادة لذلك هى :

« المعلوم ذلك عند المتعاقدين المذكورين العلم الشرعى النافى للجهالة الجارى ذلك فى أملاك بيت المال المعمور حالة صدور التبائع المشروح ولمولانا المقر العلى المشار اليه اعلاه بيع ذلك بنفسه ومن يعينه فى ذلك بالطريق الشرعى ... »^(٤).

(١) أنظر على سبيل المثال:

الوثيقة ١٢٢/٢٠م ، سطور ٤٣-٤٥ ، والوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف ، البيع الأول ، سطران ٣٦-٣٧ ، والوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف ، البيع الثانى ، سطران ٥٢-٥٣ ، والوثيقة ٣٦/٢٣٠م ، سطران ٤١-٤٢.

(٢) أنظر على سبيل المثال:

الوثيقة ١١١/١٨م ، سطران ٢٢ - ٢٤ ، و سطران ٢٥ - ٢٦ .
الوثيقة ١٢٢/٢٠م ، سطران ٣٨ - ٣٩ ، و سطور ٤٠ - ٤٣ .
الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، سطر ٣٨-٤٠ و سطور ٤٥-٤٨ و سطور ٤٩-٥١ .
الوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف ، البيع الأول ، سطور ٢٥-٢٧ ، سطور ٢٩-٣١ ، و سطور ٣٣-٣٥ .
الوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف ، البيع الثانى ، سطور ٥٠-٥٢ .
الوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف ، سطور ٣٩-٤٢ .

(٣) حول رأى علماء الشروط فى تحديد حدود العين أنظر :

السمرقندى : الشروط وعلوم الصكوك ، ص ٥٩ - ٦٠ ، و ص ٧٢-٧٤ .

_____ : الشروط والوثائق ، ص ٥٧

الاسيرطى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٧٥-٧٧ .

أنظر كذلك :

عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع ، ص ١٧٢ ، تعليق ٢٨ .

_____ : خمس وثائق شرعية ، ص ١٧٢ .

(٤) هذه هى الصيغة التى ترد فى جميع الوثائق باتفاق فى المعنى واختلافات طفيفة فى الالفاظ.

وبعد أن ينتهى كاتب الوثيقة من صيغة الفعل القانونى ، وتحديد اطراف التعاقد والعين موضوع التعاقد ، ينتقل الى تحديد الثمن ، وهو ركن أساسى من اركان العقد حيث إنه أحد العوضين المطلوب اخراجهما عن حد الجهالة^(١).

وصيغ تحديد الثمن واستيفائه فى وثائق بيع أملاك بيت المال ، مثلها مثل غيرها من الوثائق التى بجرى فيها تحديد الثمن ، تستلزم تعريفه بدقه، وبما يؤكد على توافر الشروط الشرعية فيه، وأهم هذه الشروط ان يكون الثمن نقداً حقيقياً محدداً معيناً^(٢). ومن هنا يحدد كاتب الوثيقة مبلغ الثمن ونوع العملة ووزنها فى بعض الحالات ، مع النص على سلامتها وجودتها. ويلجأ الكاتب زيادة فى الدقة والاحتراز من الخطأ ومنعا للأرتياب الى تنصيف الثمن^(٣). ومن صيغ تحديد الثمن وتعريفه التى وردت فى الوثائق:

« بثمن مبلغه من الذهب العين المصرى الهرجة خمسة آلاف دينار وخمس مائة دينار النصف من ذلك الفا دينار وسبع مايه دينار وخمسون دينار بالصنجة المصرية »^(٤).

« بثمن مبلغه من الذهب الاشرفى المسكوك بالسكة الاسلامية ثلاثة الاف وخمس مايه اشرفى .. »^(٥).

« بثمن مبلغه من الذهب الظاهرى الطيب السالم من العيب معامله يومئذ بالديار المصرية الف دينار واحدة ومائة دينار نصف ذلك خمس مايه دينار وخمسون »^(٦).

« بثمن مبلغه من الذهب الظاهرى والاشرفى معامله يومئذ بالديار المصرية الف دينار وأربع مايه دينار زنة كل دينار من ذلك درهم واحد وثمن درهم بصنج الفضة. »^(٧).

« بثمن مبلغه عن ذلك من الذهب الاشرفى والظاهرى الطيب الوزن السالم من العيب الشرعى معامله تاريخه بالقاهرة المحروسة الف دينار واحدة وتسعمائة دينار وخمسون ديناراً »^(٨).

وإذا كانت وثائق البيع من أملاك بيت المال لا تختلف فى أسلوب تحديد مبلغ الثمن عن غيرها من الوثائق ، إلا أن هناك جوانب أخرى للاختلاف بسبب الفارق فى إجراءات البيع وشروطه بينها وبين غيرها من وثائق البيع بين

(١) أنظر : عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع ، صص ١٧٩-١٨٣ تعليق ٣٧ ومايه من مصادر ومراجع.

(٢) عبد اللطيف إبراهيم : خمس وثائق شرعية . ص ١٨٢.

وحول رأى علماء الشروط فى أسلوب تحديد الثمن ، أنظر

الاسيوطى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٧٨.

(٣) المقصود بتنصيف الثمن هو ذكر نصف المبلغ والهدف من ذلك منع التلاعب فى الثمن أنظر :

النويرى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٢٥.

(٤) الوثيقة ٥٥ ج أوقاف ، سطور ٣١-٣٣.

(٥) الوثيقة ١٥/٨٩م سطران ٥-٦.

(٦) الوثيقة ١٨/١١١م سطور ٢٨-٣٠.

(٧) الوثيقة ٤٤٣ ج أوقاف ، سطور ٣٧-٣٩.

(٨) الوثيقة ٣٦/٢٢٦م ، سطور ٤٦-٤٨.

الأفراد ، الأمر الذى ينعكس على الصبغ التى تحرر بها الوثائق . وتتلخص هذه الفروق فيما يلى :

أولا : شرط زيادة الثمن عن القيمة ، وهو شرط معروف فى الاستبدال وبيع أملاك القُصَر بإذن القاضى ؛ ففى تلك الحالات يشترط أن يزيد الثمن المدفوع فى العين المستبدلة أو المباعه عن القيمة الفعلية لها ، والتى تحدد عن طريق شهادة اصحاب الخبرة فى فصل القيمة الذى يدون بهامش الوثائق^(١) . وتسمى هذه الزيادة المستظهر وتذهب - فى حالتنا - إلى بيت المال كنوع من تأكيد وجود مصلحة ظاهرة فى البيع ومن هنا فلا بد عند ذكر الثمن من تفصيله الى قيمة ومستظهر به ، بعد ان يذكر مجملاً^(٢) .

ثانيا : إن بيت المال شخصية اعتبارية ، ومن هنا فلا بد من وجود شخص محدد يتولى قبض الثمن وتوريده لخزانة بيت المال ، ويبدو من خلال دراسة الوثائق أن هذه المهمة كانت مسئولية المشتري أو وكيله الذى يباشر إجراءات المعاقدة نيابة عنه^(٣) ، ولكن منذ منتصف القرن التاسع الهجرى على الأقل ، أصبح المسئول عن توريد الثمن الى خزانة بيت المال هو كاتب بيت المال^(٤) ؛ وقد جرت العادة منذ ذلك الحين على تدوين فصل بهامش مكتوب التبائع يشهد فيه شهوده على ان كاتب بيت المال له ولاية قبض الثمن وحمله الى بيت المال ، كما يشار إلى هذا الفصل إشارة صريحة فى متن الوثيقة بعبارة نصها :

ويشهد بان..... كاتب بيت المال المعمور المذكور اعلاه له ولاية قبض الثمن المعين اعلاه وحمله لبيت المال المعمور من يضع خطه بالفصل الذى يسطر بحاشيته^(٥) .

ثالثا : ينص فى الوثائق على أن جميع الثمن حال ومحمول إلى بيت المال ، وعلى الشخص الذى قام بتوريد الثمن إلى خزائن بيت المال أن يشهد الشهود على نفسه بذلك ، ويشار فى متن الوثيقة إلى اعترافه بتوريد المبلغ إلى بيت المال؛ والعبارات الدالة على ذلك فى الوثائق هى :

« جميع الثمن المذكور على حكم الحلول محمول ذلك لبيت المال المعمور بتمامه وكمال على يد باعترافه بذلك وشهادة من

(١) المستظهر هو زيادة تضاف على الثمن لصالح بيت المال.

وحول المستظهر أنظر :

زينب محفوظ : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٣٣ .

(٢) فى جميع الوثائق تم ذكر قيمة الارض المباعه ومبلغ المستظهر الذى تختلف نسبته من حالة الى اخرى :

حول نسبة المستظهر الى الثمن أنظر الفصل الثالث ، جدول رقم ٣٢ .

(٣) أنظر الوثائق أرقام : ٧١ ج أوقاف و ٥٥ ج أوقاف و ١٥/٨٩م .

(٤) الوثائق أرقام : ١٨/١١١م و ٢٢/١٣٨م و ٢٠/١٢٢م و ٦٢١ ج أوقاف . و ٧٠٩ ج أوقاف و ٤٤٣ ج أوقاف و ٢٤/١٥٦م و

٣٦/٢٢٦م و ٣٦/٢٣٠م و ٧٨٣ ج أوقاف و ٤٠/٢٥١م و ٦٤٦ ج أوقاف ، و ٤٠/٢٨٨م و ٣٤٠ ج أوقاف ، أما الوثيقة ٤٧٢ ج

أوقاف فقد قام بسداد الثمن فيها وكيل السلطان فى البيع الامير برسباى الخازندار .

(٥) وردت هذه الصيغة فى جميع الوثائق المشار إليها فى الحاشية السابقة.

يضع خطه بالشهادة عليه بالفصل الذى يسطر بحاشيته «^(١).

رابعاً : على الشخص الذى قام بتوريد الثمن أن يقدم المستند الذى يثبت ذلك : وهو إيصال بالسداد يقدم لكاتب الوثيقة ويخاط أو يلصق بأعلى الدرج الأول من دروجها ، كما يتم تضمينه فى متن الوثيقة .

خامساً : لا ترد الصيغة التقليدية لبراء ذمة المشتري من الثمن فى وثائق بيع أملاك بيت المال حيث إن الإيصال والإقرار يغنيان عن هذه الصيغة.

تأتى بعد ذلك صيغ شروط صحة المعاقدة ، وهى صيغ فقهية تدل صراحة على صحة التعاقد وتؤكد سلامة التصرف ، بما لا يدع مجالاً للطعن فيه أو الرجوع عنه ، وبما يحقق استيفاء الشروط الشرعية للتصرف القانونى . وهذه الصيغ هى الصيغ التى تفيد المعاقدة الشرعية والتصادق ، والإيجاب والقبول ، والعلم الشرعى^(٢).

وعادة ما ترد هذه الصيغ الفقهية فى عبارة نصها :

« تعاقد المتعاقدان المذكوران على ذلك معاقدة شرعية بإيجاب وقبول بعد النظر والمعرفة والمعاقدة الشرعية والاحاطة بذلك علماً وخبرة نافية للجهالة »^(٣).

لا يتبقى بعد ذلك فى صيغة التصرف القانونى سوى عبارات التخلية والتسليم التى تختتم بها صيغة التصرف القانونى التى تشغل القسم الأكبر من الوثيقة ، ونصها عادة .

« وخلقى البايع المذكور بين المشتري المذكور والعين المباعة بأعاليه التخلية الشرعية الموجبة للتسلم الشرعى واذن له فى تسليم ذلك التسلم الشرعى اذناً شرعياً »^(٤).

وهذه الصيغة هى التى تفيد اكتمال التصرف القانونى ، وفى مقابل سداد الثمن ، يحصل المشتري على العين التى اشتراها ، وبالتخلية والتسليم يتمكن المشتري مما اشتراه ويتحكم فيه تحكماً كاملاً^(٥).

(١) أنظر على سبيل المثال الوثائق أرقام : ١٨/١١١ ، سطور ٣٢-٣٤ ، و ٢٢/١٣٨ م ، سطور ٦-٨ ، و ٢٠/١٢٢ م ، سطور ٥٦-٥٨ ، و ٤٤/٢٨٨ م ، سطور ٤٧-٤٩ ، و ٣٤٠ ج أوقاف ، سطور ٦٠-٦٣.

(٢) حول هذه الصيغ أنظر :

النوبرى المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٢٥ ، والاسيوطى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٠.

عبد اللطيف إبراهيم خمس وثائق شرعية ، صص ١٧٦-١٧٧.

(٣) أنظر على سبيل المثال الوثائق أرقام : ٢٢/١٣٨ م ، سطر ١٧ ، و ٢٠/١٢٢ م ، سطران ٧٤-٧٥ ، و ٦٢١ ج أوقاف ، سطران ٧٩-٨٠ الوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف ، البيع الاول سطر ٦٦-٦٨.

(٤) أنظر على سبيل المثال الوثائق أرقام : ١٨ / ١١١ م سطران ٤٩ - ٥٠ ، و ٢٢ / ١٣٨ م سطران ٢٢ - ٢٣ ، و ٢٠ / ١٢٢ م سطور ٧٥ - ٧٧ ، و ٤٤ / ٢٨٨ م سطران ٥٠ - ٥١.

(٥) حول صيغ التخلية ، انظر :

عبد اللطيف إبراهيم : خمس وثائق شرعية ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

الفقرات التوثيقية الإثباتية :

تختم الوثائق دائماً بفقرات توثيقية إثباتية ترمى إلى ضمان حقوق المتعاقدين فى العقد من خلال الإعلان عن طريقة التوثيق والإجراءات المتبعة فيه ، وتشير هذه الفقرات إلى علامات صحة الوثيقة وإثبات التصرف القانونى المدون فيها ^(١).

ولا يختلف نص هذه الفقرات كثيراً بين الوثائق ، وعادة ما ترد بالصيغة التالية :

« ووقع الاشهاد بذلك وبالتوكيل فى ثبوته وطلب الحكم به وسؤال الاشهاد واهداء الدافع ونفيه توكيلاً شرعياً » ^(٢).

التاريخ :

يعقب هذه الفقرات مباشرة التاريخ الهجرى والذى يدون دائماً باليوم والشهر والسنة ، والتاريخ ركن أساسى من اركان صحة الوثيقة وصحة التصرف ؛ والتاريخ الذى يدون فى ختام مكتوب التبائع بخط كاتب الوثيقة هو تاريخ التصرف القانونى ^(٣) ؛ وفى بعض الحالات اعقب التاريخ عبارة دعائية ترتبط به ، وهى غير الدعاء الختامى للوثيقة ، ومن امثلة هذه العبارات التى ترد بعد التاريخ :

« احسن الله تعالى عاقبتها بخير وما بعدها » ^(٤).

(١) الطرابلسى : معين الحكام ، ص ٤٥ - ٦٤ .

عبد اللطيف إبراهيم : خمس وثائق شرعية ، ص ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) أنظر على سبيل المثال :

الوثيقة ١١١ / ١٨ م ، سطران ٧٧ - ٧٨ .

الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، سطران ٨٢ - ٨٣ .

الوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف ، البيع الأول سطور ٦٩ - ٧١ .

الوثيقة ٢٥١ / ٤٠ م ، سطران ٨٠ - ٨١ .

الوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف ، سطر ٧١ .

(٣) أنظر :

النورى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ص ٧ - ٨

الاسبوطى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨١

عبد اللطيف إبراهيم : خمس وثائق شرعية ، ص ص ١٨٧ - ١٨٨ .

(٤) الوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م سطر ٥٥ .

صيغة الدعاء الختامى :

الدعاء الختامى فى جميع الوثائق موضوع الدراسة ، مثلها مثل الغالبية العظمى من الوثائق الخاصة فى العصور الوسطى ، هو الحسيلة^(١) ، وقد تبعثها فى بعض الوثائق عبارات دعائية أخرى^(٢) .

صيغ الاستدراك :

وردت فى بعض الوثائق عبارات للاستدراك للتأكيد على أن تصويب بعض الأخطاء فى الوثيقة قد تم بمعرفة كاتبها ، وإنه صحيح معتد به ، وهذا أسلوب متعارف عليه بين كتاب الوثائق فى العصور الوسطى^(٣) .

صيغ الشهادة :

تعتبر شهادة الشهود هى الأصل فى إثبات الحقوق لدى القضاة فى الشريعة الإسلامية^(٤) . وقد وردت شهادة الشهود فى أكثر من موضع فى الوثائق موضوع الدراسة ، حيث وردت الشهادة على تحرير الوثيقة المتضمنة للتصرف القانونى - وهو البيع من أملاك بيت المال - مذيلة لمكتوب التبائع ، كما وردت الشهادة على بعض عناصر التصرف القانونى فى الفصول المدونة بهامشه ، بينما وردت الشهادة على الحكم بصحة التصرف أو تنفيذه عقب الإسجلات الحكيمة والتنفيذية^(٥) .

وهناك شروط شرعية ينبغى توافرها فى الشاهد ، وفى الشهادة نفسها ، وفى الصيغة التى تدون بها . وقد

(١) لم ترد الحسيلة أو أى دعاء ختامى فى مكتوب التبائع بالوثيقة ١٣٨ / ٢٢ م ، وربما يرجع ذلك إلى تمزق بالوثيقة ، وإن كان الجزء الممزق أصغر من أن يستوعب عبارة الحسيلة .

(٢) فى الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ورد الدعاء الختامى مشتملاً على الحمد لله والحسيلة بصيغة : « الحمد لله وحده وحسبنا الله ونعم الوكيل » : الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، س ٥٦ . وفى الوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ وردت الصيغة متضمنة الصلاة على الرسول (ﷺ) والحسيلة معاً : « وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل » . الوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م ، س ٥٥ .

(٣) أنظر على سبيل المثال الوثائق أرقام : ٧١ ج أوقاف ، سطر ٩ ، و ١٢٢ / ٢٠ م ، سطر ٧٨ ، و ٦٢١ ج أوقاف ، سطر ٨٤ ، و ٧٠٩ ج أوقاف ، البيع الثانى ، سطر ٧٥ ؛ وحول هذا الأسلوب أنظر : النويرى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٨ .

(٤) عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية ... ، ص ٣٢٤

وحول وسائل الإثبات وموضع الشهادة بينها فى العصور الوسطى والتطور الذى لحق به : أنظر : عبد الرزاق السنهورى : الموجز فى النظرية العامة للألتزامات ، ص ٦٤٥ وما بعدها .

أحمد نشأت : رسالة الإثبات فى التعهدات ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٢٦ ، ص ٢٩ - ٣٢ و ص ١٩٣ وما بعدها .

(٥) حول أنواع الشهادة فى الوثائق ، أنظر :

عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة الأمير أخور كبير ... ، ص ١٩٧ .

جاءت الشهادة فى جميع الوثائق موضوع الدراسة مستوفية للشروط الشرعية ، وأهم هذه الشروط :

أولاً : شهادة شاهدين على الأقل على التصرف القانونى ^(١).

وقد توافر هذا الشرط فى جميع وثائق بيع أملاك بيت المال موضوع الدراسة ، بل أن هناك ثلاث وثائق من وثائق هذه المجموعة شهد فى كل منها ثلاثة شهود ^(٢).

ثانياً : لابد أن يتوافر فى الشاهد شرط العدالة حتى تقبل شهادته لدى القاضى الموثق ^(٣). لذلك فالشهود على البيع وعلى الإسجلات الحكمية والتنفيذية هم دائماً من الشهود العدول المعتمدين لدى القضاة ، وقد يشهد على بعض الفصول الهامشية أرباب الخبرة من المهندسين وغيرهم ^(٤). وفى الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف شارك فى الشهادة على مكتوب التبائع أحد كبار موظفى الدولة وهو أبو البقا يحيى بن الجيعان ^(٥).

ثالثاً : من شروط الشهادة الصحيحة كذلك وقوع الشهادة فى مجلس القاضى لأن الغرض من الشهادة هو الحكم بموجبها ، ويرى بعض الفقهاء أن الشهادة لابد أن تقع باللسان أمام القاضى ، حيث إن الشهادة القولية هى الأصل ^(٦).

ويصدق القاضى على الشهادة بخط يده ، وتحمل تصديقات القضاة على شهادة الشهود بعض العبارات التى تفيد وقوع الشهادة باللفظ أو اللفظ والكتابة امامهم ، مثل :

- « أخبرنى بذلك بلفظ الشهادة ايد الله تعالى احكامه » ^(٧).

- « أخبرنى بذلك بلفظ الشهادة اعزه الله تعالى » ^(٨).

- « أخبرنى بذلك بالصيغة الشرعية اسبغ الله تعالى ظلاله وختم بالصالحات اعمالنا واعماله » ^(٩).

(١) السرخسى : المبسوط ، ج ١٦ ، ص ١١٢ - ١١٣ ؛ والشافعى : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٣١٠ . احمد نشأت : المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٢) الوثائق أرقام ٧١ ج أوقاف و ٤٧٢ ج أوقاف و ٣٤٠ ج أوقاف

(٣) حول شرط العدالة والشهود العدول ، أنظر :

الشافعى : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٣٠٠ وما بعدها.

عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية ، ص ٣١٧ - ٣١٨ ؛ ومحمد محمد امين : الشاهد العدل ، ص ٢ .

(٤) أنظر على سبيل المثال : الوثيقة ١١١ / ١٨ م ، شهود فصل القيمة .

(٥) الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، الشاهد الثالث على مكتوب التبائع .

(٦) أنظر : عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع ، ص ١٩٣ ، تعليق ٤٧

_____ : خمس وثائق شرعية ، ص ١٩٥ .

(٧) الوثيقة ١١١ / ١٨ م ، التصديق على شهادة الشاهد الثانى لمكتوب التبائع.

(٨) الوثيقة ٤٤٣ ج أوقاف ، التصديق على شهادة الشاهد الثانى على فصل حمل الثمن.

(٩) الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، التصديق على شهادة الشاهد الأول على مكتوب التبائع.

- « شهد عندى بما وضع به خطه اعزه الله تعالى »^(١).

- « تفضل واعلمنى بذلك بالصيغة المعتبرة شرعاً ايده الله تعالى ونفع بعلمه »^(٢).

رابعاً : ضرورة معرفة الشاهد بما يشهد به حتى تكون شهادته صحيحة »^(٣).

وتنص بعض عبارات الشهادة على توافر ركن المعرفة بما يشهد به الشهود ، مثل العبارات التى ترد فى فصول الجريان والقيمة وهى :

- « يشهد من يضع خطه اخره بمعرفة »^(٤).

- « يشهد من يضع خطه آخره ومن يوضع اسمه عنه باذنه بمعرفة »^(٥).

كما تتضمن بعض تصديقات القضاة على شهادة الشهود أحياناً ما يفيد معرفة أولئك الشهود بما يشهدون عليه ، مثل :

- « شهدا عندى بذلك اعزهما الله تعالى عارفين بمن احتيج إلى معرفته »^(٦).

- « تفضلا واخبرانى بذلك وبالمعرفة بالصيغة الشرعية ايدهما الله تعالى واحسن اليهما »^(٧).

خامساً : ولما كان الشاهد يشهد على ما يعرفه ، أو على ما عاينه بنفسه ، فلا بد أن تأتى الشهادة بلفظ صريح يفيد هذا المعنى ويدل على أداء الشهادة^(٨).

وقد بدأ نص الشهادة فى جميع الوثائق موضوع الدراسة بلفظ الشهادة ، أما فى الصيغة الذاتية فى زمن الماضى « شهدت »^(٩) ، أو فى زمن المضارع « أشهد »^(١٠). وفى حالة واحدة ورد لفظ الشهادة بصيغة

(١) الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، التصديق على شهادة الشاهد الثانى على مكتوب التبائع.

(٢) الوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م التصديق على شهادة الشاهد الثانى على فصل الاعذار الثانى.

(٣) احمد نشأت : المرجع السابق ، ص ١٩٤ ، و عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع ، ص ١٩٣ ، هامش ٤٧.

(٤) الوثيقة ١١١ / ١٨ م ، فصل الجريان وفصل القيمة ، سطر ١.

(٥) الوثيقة ١٢٢ / ٢٠ م ، فصل الجريان والقيمة والمسوغات ، سطر ١.

(٦) الوثيقة ١٢٢ / ٢٠ م ، التصديق على شهادة الشاهدين على البيع.

(٧) الوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف ، التصديق على شهادة الشاهدين على البيع.

(٨) عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع ، ص ١٩٣.

_____ : ثلاث وثائق فقهية ، ص ١٢١ تعليق ٢٥.

من الجدير بالذكر هنا أن الفقهاء يختلفون فى ضرورة الشهادة بلفظ محدد ، فيرى بعضهم قبول الشهادة بأى لفظ يفيد معنى العلم والمعرفة كسمعت ورأيت وعلمت .

أنظر : عبد اللطيف إبراهيم : خمس وثائق شرعية ، ص ١٩٢ - ١٩٤.

(٩) الوثائق أرقام : ١١١ / ١٨ م ، و ١٣٨ / ٢٢ م ، و ١٢٢ / ٢٠ م ، و ٦٢١ ج أوقاف ، و ٧٠٩ ج أوقاف ، و ٣٤٣ ج أوقاف ،

و ٢٣٠ / ٣٦ م ، الشاهد الأول ، و ٢٥١ / ٤٠ م ، الشاهد الأول ، و ٦٤٦ ج أوقاف و ٢٨٢ / ٤٤ م و ٣٤٠ ج أوقاف .

(١٠) الوثائق أرقام : ٧١ ج أوقاف و ٥٥ ج أوقاف الشاهد الأول ، و ٤٧٢ ج أوقاف و ٢٥١ / ٤٠ م الشاهد الثانى.

« اشهدنى »^(١) ، كما ورد فى حالة أخرى بالصيغة الموضوعية « شهد » وهى حالة نادرة^(٢) .
والصيغة الذاتية هى الأوفق للتعبير عن معاينة الشاهد لما يشهد به ، ففى قوله « اشهد » أو « شهدت » معنى اليمين أو القسم^(٣) ، كما أن الشهادة تجرى على لسان الشاهد نفسه ويدونها بقلمه عادة ؛ أما فى حالة كتابة الشهادة عن الشاهد فمن المعتاد أن يرد لفظها بالصيغة الموضوعية مثل « شهد بضمونه » وهى الصيغة الملائمة لكون الشاهد لم يكتب شهادته بنفسه^(٤) .
ويختلف الفقهاء حول ضرورة أداء الشهادة بصيغة الفعل المضارع « إذ يعتمد مذهب المالكية عدم اشتراطه .
كما أن اشتراط الفقهاء لفظ « اشهد » إنما هو فى الشهادة الملزمة التى يترتب عليها وجوب الحكم على القاضى ، وهى المعنية بالشهادة عند الاطلاق ، وأما الشهادة التى هى من قبيل الإخبار المحض كأقوال أهل الخبرة والمزكين سرًا وعلنًا ، فلا يشترط فيها لفظ أشهد إذ أن كل ذلك من قبيل الإعلام وإظهار الحال وإعانة القاضى ، وتسمى هذه الشهادة شهادة استفسار أو استكشاف^(٥) .
سادسًا : من الشروط الفقهية للشهادة كذلك ، تطابق الشهادات المختلفة على التصرف الواحد مع بعضها ، وهو ما يعرف بموافقة الشهادة للشهادة . وقد اختلف الفقهاء فى لزوم مطابقة الشهادة للشهادة فى اللفظ ، وإن اتفقوا على ضرورة تطابقهما فى المعنى^(٦) .
وقد جاءت جميع صيغ الشهادة على وثائق البيع من أملاك بيت المال متطابقة فى المعنى ، كما تطابقت فى اللفظ فى معظم الاحيان .
سابعًا : من شروط صيغة الشهادة ان تدون بعبارة صريحة تفيد تحديد ما يشهد عليه الشاهد فى الوثيقة^(٧) .
وقد تحقق ذلك بالفعل فى شهادة الشهود فى الوثائق موضوع الدراسة ، حيث تشمل صيغ الشهادة فيها عادة ما يفيد تحديد ان الشهادة تقع على وكيل بيت المال وعلى المشتري ثم على المتعاقدين فى حالة البيع بالوكالة ، كما تفيد صيغ الشهادة انها تمتد إلى كل مانسب اليهم فى مكتوب التبائع .

(١) الوثيقة رقم : ٥٥ ج أوقاف الشاهد الثانى.

(٢) الوثيقة رقم ٢٣٠ / ٣٦ م ، الشاهد الثانى.

(٣) عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع ، ص ١٩٣ .

(٤) أنظر على سبيل المثال :

الوثيقة ١١١ / ١٨ م ، فصل الجريان وولاية قبض الثمن وحمله ، الشاهد الأول.

الوثيقة ١٢٢ / ٢٠ م ، فصل الجريان والقيمة والمسوغات ، الشاهدان.

الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، فصل الجريان والقيمة والمسوغات ، الشاهدان.

الوثيقة ٢٨٨ / ٤٤ م ، فصل الجريان والقيمة والمسوغات ، الشاهدان.

الوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف ، فصل المسوغات ، الشاهدان.

(٥) عبد اللطيف إبراهيم : خمس وثائق شرعية ، ص ١٩٢ وما بها من مصادر.

(٦) نفس المرجع السابق ، ص ١٩٢ - ١٩٤ .

(٧) الشافعى : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٣١٢ ، و عبد اللطيف إبراهيم : خمس وثائق شرعية ، ص ١٩١ - ١٩٢ .

وفى الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف التى شهد فيها ثلاثة شهود ، نلاحظ أن الشاهد الأول منهم شهد على السلطان كموكل وعلى المتبايعين ، بينما شهد الشاهد الثانى على المتبايعين فقط ، أما الشاهد الثالث - وهو ابن الجيعان - فقد شهد على توكيل السلطان للبائع ، وبذلك اجتمع شاهدان لكل عنصر من عناصر الشهادة^(١).
ثامناً : آخر شروط الشهادة على الوثائق ، هى أن يقوم الشاهد بتدوين شهادته بنفسه ، وفى هذه الحالة ينهى نص الشهادة بكلمة « كتب » أو « كتبه »^(٢) ، ويوقع باسمه بعدها ، أما فى حالة تدوين الشهادة عن الشاهد - عندما يكون من غير الملمين بالكتابة - فلا بد من الإشارة إلى ذلك بعبارة صريحة هى « وكتب عنه باذنه وحضوره »^(٣).

أما فى حالة صور الوثائق - ولدينا منها وثيقة واحدة^(٤) - فإن الناسخ يبدأ الشهادة بكلمة « مثال » إشارة إلى أن نص الشهادة والتوقيع عليها فى الصورة ليس بخط الشاهد الاصلى ، إنما هو مثال (صورة) لما دونه وشهد به .

أما الفصول الهامشية فهى فصول للشهادة أو الإشهاد على بعض عناصر التصرف القانونى كقيمة العقار المباع ، ومسوغات البيع ، وجريان العين موضوع العقد فى أملاك بيت المال ، والشهادة على ولاية قبض الثمن وحمله إلى بيت المال ، وعلى التوكيل فى بعض الاحيان .

كذلك يشهد كل من وكيل بيت المال والمتعاقدين على أنفسهم ، بعدم الطعن فى التصرف أو فى شهوده فى فصلين للإعذار يدونان بهامش مكتوب التبايع .

ولما كانت هذه الفصول تبدأ بأحدى صيغتين ، اما بصيغة الشهادة « يشهد من يضع خطه فيه اخره أو يوضع عنه باذنه »^(٥) . أو بصيغة الإشهاد « اشهد على نفسه ... »^(٦) . فإن اللفظ الذى يسبق توقيع الشاهد بنفسه أو كتابة اسمه بمعرفة أحد الشهود العدول يكون دائماً بالصيغة الموضوعية وفقاً لمقتضى الحال ، كما يلى :

« شهد بذلك » أو « شهد بضمونه » أو « شهد عليه بذلك » .

(١) الشهادة على التوكيل شهد بها الأول والثالث ، وعلى المتبايعين شهد بها الأول والثانى.

(٢) حول دلالة لفظ كتب أو كتبه فى نهاية صيغة الشهادة ، أنظر :

عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع ، ص ١٩٣ ، تعليق ٤٨ .

_____ : خمس وثائق شرعية ، ص ١٩٤ .

(٣) وردت هذه الصيغة فى فصل الجريان فى معظم الوثائق ، وحول دلالتها فى الشهادة ، أنظر :

عبد اللطيف إبراهيم : خمس وثائق شرعية ، ص ١٩٤ - ١٩٥ .

(٤) الوثيقة ٩٨ / ١٥ م .

(٥) ترد هذه الصيغة فى فصول القيمة والجريان والمسوغات .

(٦) ترد هذه الصيغة فى فصول الإعذار .

(ب) صيغ إيصالات بيت المال

إيصال بيت المال وثيقة قائمة بذاتها ، وهو فى نفس الوقت - عنصر أساسى مكمل لوثيقة البيع من أملاك بيت المال ، فالإيصال هو المستند الأساسى الذى يشهد للمشتري بأداء الثمن المطلوب منه ، وإن كان القضاة الموثقين لا يكتفون بالإيصال وحده كمستند لإثبات السداد ، بل يتطلب الأمر شهادة الشهود على قبض الثمن وحمله إلى بيت المال المعمور فى فصل مستقل يدون بهامش مكتوب التبائع عادة ^(١).

ونستطيع أن نستخلص من الوثائق موضوع الدراسة ، أن الإيصال لم يكن مستند إثبات سداد الثمن منذ البداية ، ففى الوثائق التى ترجع إلى أوائل عصر المماليك الجراكسة ، نجد إشارة إلى تدوين فصل سداد الثمن الذى يشهد فيه شهود بيت المال بسداد قيمة العقار لخزائن بيت المال دون إشارة إلى الإيصال ^(٢).

ولانستطيع أن نقطع بأن هذا الفصل كان يدون مستقلاً ثم يلصق أو يخاط بأعلى مكتوب التبائع مثلما هو الحال مع الإيصال ، أم أنه كان يدون بالهامش فقط . فالوثائق الثلاث التى وردت فيها إشارة إلى فصل السداد فقدت دروجها الأولى ، كما ان احداها وهى الوثيقة ٨٩ / ١٥ م صورة وليست أصلاً .

وترجع جميع الوثائق التى تحمل إيصالات لبيت المال أو اشارات إلى هذه الإيصالات إلى مابعد النصف الثانى من القرن التاسع الهجرى ^(٣).

ولإيصال بيت المال كغيره من الوثائق اركان ثابتة لا بد من توافرها فيه ، اهمها ركنان :

الأول : هو تحديد الثمن.

والثانى : ذكر وصوله إلى خزائن بيت المال المعمور

وتحليل إيصالات بيت المال التى وصلت إلينا نجد انها تبدأ دائماً بدعاء افتتاحى هو البسملة ^(٤) ، يعقبها مباشرة عبارة صريحة تفيد وصول الثمن إلى بيت المال من جهة وكيل بيت المال وهذه العبارة هى :

- « وصل إلى بيت المال المعمور من جهة » ^(٥).

ويتم التعريف بوكيل بيت المال بلقبه واسمه ووظائفه .

(١) حول عدم اعتداد القضاة بمستندات بيت المال مالم تؤيدها شهادة الشهود ، أنظر :

دائرة المعارف الإسلامية ، مادة : بيت المال ، المبدأ الفقهى .

(٢) الوثائق أرقام : ٧١ ج أوقاف ، و ٥٥ ج أوقاف و ٨٩ / ١٥ م .

(٣) أقدم هذه الوثائق هى الوثيقة ١١١ / ١٨ م ويرجع تاريخها إلى سنة ٨٥٥ هـ .

(٤) قد ترد توابع للبسملة فى بعض الحالات مثل الوثيقة ١١١ / ١٨ م وكانت صيغة البسملة فيها « بسم الله الرحمن الرحيم بالطيف » .

(٥) فى بعض الإيصالات يرد التاريخ قبل تحديد وكيل بيت المال .

ويحدد كاتب الوثيقة بعد ذلك المشتري ، ثم يضمن الإيصال ملخصاً للمرسوم الشريف الوارد على وكيل بيت المال ليباشر البيع ، لأن هذا المرسوم هو السند الرسمي الذي تعتمد عليه إجراءات البيع .

بعد ذلك يذكر كاتب الإيصال الثمن الذي تم سدادته لخزائن بيت المال المعمور ، محدداً نوع النقد المدفوع به ، ويذكر الكاتب الثمن مجملاً ، ثم يعود فيفصله إلى قيمة ومستظهر به .

يدون كاتب الإيصال بعد ذلك بعض العبارات التي تشير إلى إجراءات إتمام المعاقدة الشرعية ، وفي حالة الانعام على المشتري بالثمن يشار إلى ذلك في سياق الفقرات الختامية للإيصال إشارة واضحة مع ذكر المرسوم الشريف بالانعام بالثمن وتاريخ هذا المرسوم^(١).

وفي حالات قليلة اشير إلى كاتب الإيصال ، وهو نفسه كاتب بيت المال الذي قام بحمل الثمن وتسديده إلى خزائن بيت المال^(٢).

ويختلف موضع تاريخ سداد الثمن وتحرير الإيصال في إيصالات الوثائق موضوع الدراسة ، فجميع الإيصالات التي يرجع تاريخ وثائقها إلى القرن التاسع الهجري دون التاريخ فيها في بداية الإيصال مع عبارة وصول الثمن ، ليكسب الكاتب بذلك صيغة وصول الثمن اكتمالها وقامها حيث تشمل لفظ الوصول وتاريخ السداد والجهة التي ورد منها المبلغ^(٣).

أما الوثائق التي يرجع تاريخها إلى القرن العاشر الهجري باستثناء وثيقة واحدة - فقد دون تاريخ الإيصال فيها في آخر الإيصال^(٤).

وفي جل هذه الحالات وضع التاريخ بصورة مطابقة للأسلوب الذي استقر عليه كتاب ديوان الانشاء عند تحريرهم للوثائق العامة ، من حيث تحرير التواريخ في أواخر الوثائق في وسط صيغ الدعاء الختامي مع مراعاة تدوينه على سطرين^(٥).

(١) أنظر على سبيل المثال الإيصالات الملصقة والمخبطة في الوثائق

٦٢١ ج أوقاف ، و ٢٢٦ / ٣٦ م و ٣٦ م و ٢٥١ / ٤٠ و ٦٤٦ ج أوقاف ، و ٣٤٠ ج أوقاف

وحول الأنعام بالثمن وما يترتب عليه من إجراءات في بيوع أملاك بيت المال ، أنظر :

النوري : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٧١.

(٢) إيصالات الوثائق أرقام ٧٨٣ ج أوقاف و ٢٥١ / ٤٠ م و ٦٤٦ ج أوقاف و ٣٤٠ ج أوقاف

وكاتب جميع هذه الإيصالات هو محمد بن محمد بن محمد بن ظهير الحنفى.

(٣) الإيصالات في الوثائق أرقام ١١١ / ١٨ م ، و ٢٠ / ١٢٢ ، ٦٢١ ج أوقاف.

(٤) الإيصالات في الوثائق أرقام ٢٣٠ / ٣٦ م ، ٧٨٣ ج أوقاف و ٢٥١ / ٤٠ ، و ٦٤٦ ج أوقاف ، ٣٤٠ ج أوقاف.

(٥) أنظر : القلقشندي : المصدر السابق ج ٦ ، ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

وهناك وثيقة واحدة هي الوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م - وهي أول وثائق المجموعة التي ترجع إلى القرن التاسع الهجرى - لم يدون فيها التاريخ بنهاية الإيصال ، ولما كانت بداية الإيصال قد فقدت منها عدة أسطر ، فلا نستطيع أن نقرر ما إذا كان الإيصال غير مؤرخ ، أم أن التاريخ ضاع فى الجزء المفقود .

وتختم الإيصالات بصيغ دعائية اختلفت من إيصال إلى آخر ، ففى بعض الإيصالات اقتصر الدعاء الختامى على صيغة الصلاة على الرسول (ﷺ)^(١) ، وفى إيصالات أخرى اضيفت اليها الحمد له^(٢) ، بينما فى معظم الإيصالات تعددت صيغ الدعاء الختامى لتشمل الصلاة على الرسول (ﷺ) والحمد له والحسبلة وربما الاستثناء بالمشيئة كذلك^(٣) ؛ وجميع هذه الصيغ متعارف عليها لدى كتاب الدواوين فى عصر المماليك الجراكسة^(٤).

ومن الملاحظ أن بعض الإيصالات قد ذيلت بحرف حاء ، و يذكر القلقشندي انه لامعنى له ، ويرى أنه ربما كان اختصاراً للحسبلة ثم غاب عن الكتاب أصله^(٥).

تبقى الإشارة هنا إلى أن الإيصال يعلم عليه بقلم مختلف عن القلم الذى كتب به الإيصال فى فراغ يترك لهذا الغرض بعد السطر الثانى من سطور الإيصال بعبارة تفيد وصول الثمن وهي :

- « وصل ذلك لبيت المال المعمور وانعم بالثمن حسب الأمر الشريف »
وترد هذه الصيغة فى حالة الانعام بالثمن على المشتري^(٦).

* * *

وبعد . . . فإن دراسة الصيغ التي حررت بها الوثائق وفقاً لترتيب ورود هذه الصيغ فى كل من وثيقة البيع والإيصال ، يقدم لنا صورة واضحة لأسلوب تحرير هذه الوثائق فى عصر المماليك الجراكسة . كما انه يمكننا من إجراء المقارنة بين هذه الصيغ الواقعية وبين النماذج التي وضعها الشروطيون والتي وردت فى بعض مؤلفات ذلك العصر^(٧).

(١) إيصال الوثيقة ٢٥١ / ٤٠ م.

(٢) إيصالات الوثائق أرقام ١٢٢ / ٢٠ م و ٦٤٦ ج أوقاف.

(٣) إيصالات الوثائق ٦٢١ أوقاف ، ٢٢٦ / ٣٦ م و ٢٣٠ / ٣٦ م.

(٤) القلقشندي : المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٢٦٥ - ٢٧٠.

(٥) نفس المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٢٧٠.

(٦) جميع الإيصالات التي وصلت إلينا دون أن يتلف جزء منها تحمل هذه الصيغة ، أما الإيصالات التي لم يشر فى نصها إلى الانعام بالثمن فجميعها ممزقة من أعلى.

(٧) تعتمد المقارنة على :

النويرى : المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ص ٧٠ - ٧١ ، والاسيوطى : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٠٠ - ١٠١.

ومن خلال هذه المقارنة يتضح لنا أن هناك فروقاً جوهرية بين أسلوب تحرير الوثائق والنموذج الذى وضعه علماء الشروط .

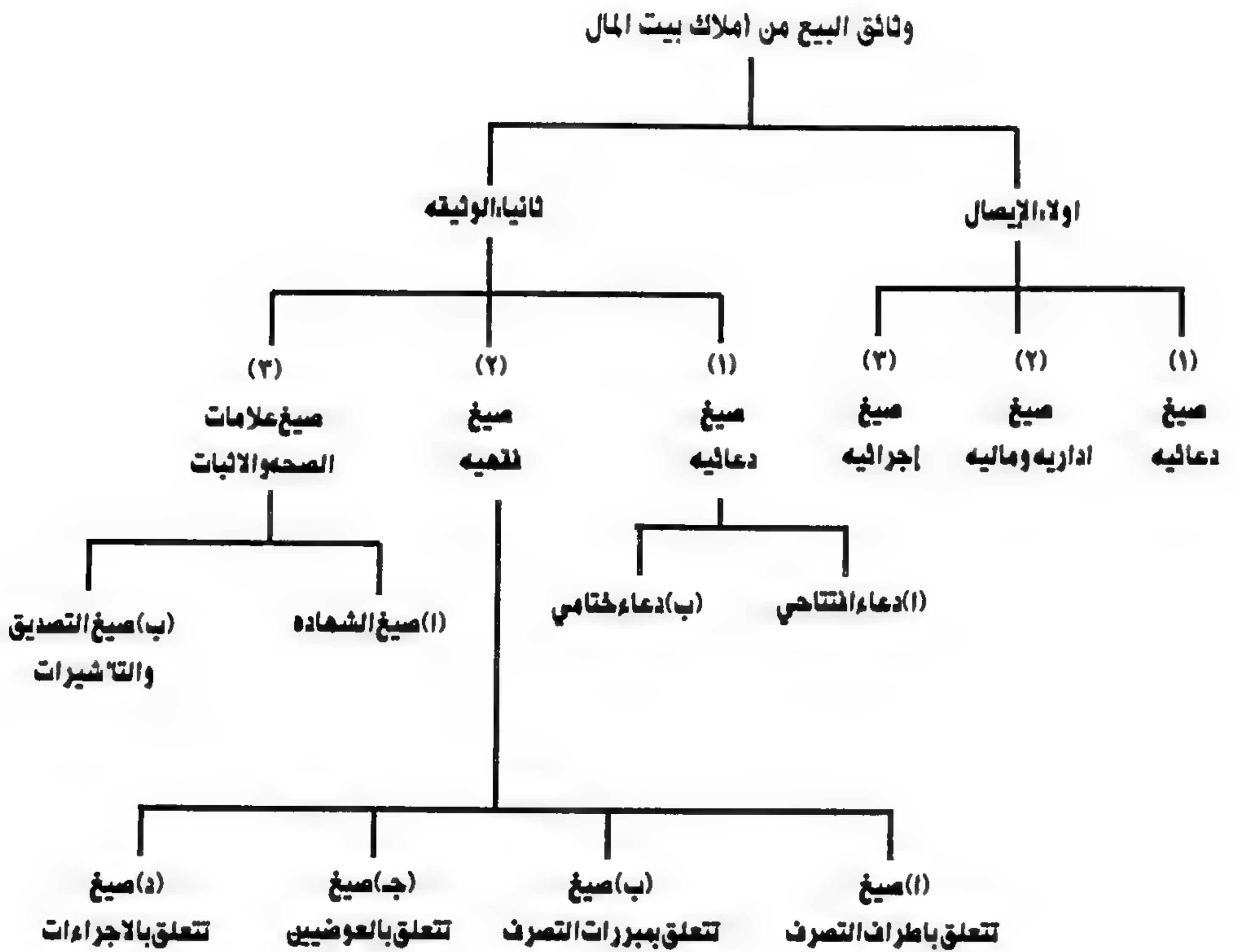
ويمكن أن نلخص هذه الفروق فيما يلى :-

- أولاً : تختلف صيغة التنويه فى نماذج الشروط عنها فى الوثائق ، ففى نماذج كتب الشروط وردت عبارة التنويه بصيغة « هذا ما اشترى » بينما جاءت فى جميع الوثائق بصيغة « هذا كتاب تباع » أو « هذا مكتوب تباع » .
- ثانياً : تبدأ نماذج كتب الشروط بالمشتري ، بينما تبدأ الوثائق دائماً بالبائع .
- ثالثاً : يقر المشتري وفقاً لنماذج كتب الشروط بجريان العين فى أملاك بيت المال بينما يشهد الشهود فى الوثائق على جريان العين فى أملاك بيت المال المعمور فى فصل الجريان الذى يدون بهامش مكتوب التبائع ، ويشار إليه فى نص الوثيقة .
- رابعاً : تذكر نماذج كتب الشروط الانعام بالثمن فى صلب الوثيقة ، بينما لا يذكر فى مجموعة الوثائق موضوع الدراسة الا فى إيصال بيت المال وعادة .
- خامساً : تنص النماذج الواردة فى كتب الشروط على ضرورة تضمين الوثيقة نصوص جميع المستندات المتعلقة بإجراءات البيع من أملاك بيت المال بما فى ذلك عقد الوكالة الصادر لوكيل بيت المال من السلطان والقصة التى يتقدم بها الراغب فى الشراء ، ومحضر الكشف والمعاينة الذى يحرر بناء على تقرير اصحاب الخبرة من المهندسين والمرسوم الشريف الصادر لوكيل بيت المال متضمناً الأمر بالبيع والمعاقدة ، والمرسوم القاضى بالانعام بالثمن على المشتري أن وجد .
- بينما تقتصر الوثائق الموجودة بالفعل على تضمين المرسوم الشريف الذى يتضمن الأمر بالبيع والمعاقدة ، وإيصال بيت المال ويكتفى بالإشارة إلى باقى المسندات دون تضمينها وقد تدون فصول للقيمة والمسوغات وغير ذلك بالهامش الايمن لمكتوب التبائع .
- سادساً : تشير كتب الشروط عند ذكر الثمن وتحديدته إلى تسديس الثمن أى ذكر سدسه الذى يعد بمثابة المستظهر به ، بينما ما يحدث فى الوثائق بالفعل هو تنصيف الثمن ثم تقسيمه إلى قيمة ومستظهر ، وهو أقل من السدس .
- سابعاً : ترد فى نماذج كتب الشروط بعض الصيغ الفقهية المعتادة فى وثائق البيع بين الافراد ، مثل صيغ التفرق بالأبدان والتراضى والخيار وإبراء الذمة ، وهى صيغ لا وجود لها فى وثائق البيع من أملاك بيت المال التى وصلت إلينا .

* * *

وإذا كانت هذه هى نتيجة دراسة الصيغ الفقهية وفقاً لترتيب ورودها فى الوثائق فيمكننا من دراسة مجموعة

الوثائق التي نشرت في هذه الرسالة أن نصل إلى تقسيم مبسط للصيغ التي تتكون منها الوثيقة والإيصالات .
ويخلص الشكل التالي هذا التقسيم على النحو التالي :-



شكل ١ - تقسيم الصيغ الواردة في وثائق البيع من املاك بيت المال

ج - صيغ الإسجلات وتأثيرات القضاء :^(١)

وثائق البيع من أملاك بيت المال من التصرفات القانونية التي يلزم اتصالها بحاكم شرعى (قاض) ليحكم بصحة التصرف المدون فيها وثبوته وتسجيله ، لذلك فقد دونت الإسجلات الحكومية بظاهر جميع وثائق المجموعة موضوع الدراسة ، وفى البعض منها نجد إسجالات تنفيذياً أو أكثر^(٢).

فاذا كان حق الملكية ينتقل بمجرد الاتفاق بين طرفى العقد، استناداً إلى أن إرادة المتعاقدين هي التي تخلق الالتزام^(٣) ، إلا أن أهمية التصرف القانونى فى هذه الوثائق ، وهو بيع العقارات المملوكة للدولة فرضت عدم الاكتفاء بتحرير عقد البيع أو شهادة الشهود عليه ، بل استلزم الأمر توثيق العقد وتسجيله ، وذلك حتى يكتسب قوه وتصبح له حجية على الغير وينتج البيع اثره فى نقل الملكية^(٤).

فوثيقة البيع تظل محرراً غير رسمى حتى تتصل بحاكم شرعى يحكم بصحة التصرف الوارد فيها ، بناء على شهادة الشهود العدول على الوثيقة وعلى الفصول المكملة لها ، ثم يحيط الحكم بالصحة والأمر بالتسجيل هذا التصرف القانونى بسياج من الضمان يجعله لازماً ومحصناً^(٥).

وكانت الوثيقة فى العصر المملوكى تمر بثلاث مراحل

المرحلة الأولى هي مرحلة تحرير الوثيقة وكتابتها.

والمرحلة الثانية مرحلة توثيقها بالإشهاد عليها لدى قاضى القضاء أو احد نوابه.

أما المرحلة الثالثة فهي صدور أمر القاضى الموثق بتسجيل الوثيقة^(٦).

وقد عرفت المحاكم فى ذلك العصر نظام التسجيل استناداً إلى انها كانت تجمع بين السلطة القضائية والسلطة الولائية فى آن واحد^(٧) ، وكانت وثائق البيع - خاصة البيع من أملاك بيت المال - مثلها مثل غيرها من

(١) سوف تقتصر دراسة صيغ الإسجلات وتأثيرات القضاء هنا على عرض موجز للموضوع ، فالإسجلات او الاشهادات فى الوثائق درست من قبل بالتفصيل فى بحث واف للاستاذ الدكتور عبد اللطيف إبراهيم ، أنظر :

عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية والاشهادات فى ظهر وثيقة الغورى (مجلة كلى الآداب - جامعة القاهرة ، مج ١٩ ، ج ١ ، ١٩٥٧ ، ص ص ٢٩٣-٤٢٠).

(٢) أنظر الجدول (٢٣).

(٣) عبد الرزاق السنهورى : الموجز فى النظرية العامة للالتزامات ، ص ١٢

عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية ، ص ٣٣٢.

(٤) عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع ، ص ص ١٥٨-١٥٩

(٥) نفس المرجع السابق ، ص ١٥٧.

(٦) عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية ، ص ٣٣٣.

_____ : وثيقة بيع ، ص ١٥٨.

(٧) عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية ، ص ٣٢٦-٣٢٨.

التصرفات المهمة الناقلة للملكية فى ذلك العصر تعرض على القضاء للحكم بصحتها^(١).

والإسجلات المدونة فى ظاهر وثائق البيع من أملاك بيت المال نوعان :

الأول : هو الإسجلات الحكمية ، وقد وردت بظاهر جميع الوثائق ، والإسجال الحكمى اقرار من القاضى بصحة التصرف القانونى^(٢).

والثانى : هو الإسجلات التنفيذية ، وقد وردت فى بعض الوثائق دون بعضها ، وتتضمن هذه الإسجلات تنفيذ حكم القاضى الذى اصدر الإسجال الحكمى ، وقد جرت العادة على استصدارها فى بعض الاحيان زيادة لتأكيد قيمة الوثيقة وتحسينا لها من الطعن فيها ، وتصدر الإسجلات التنفيذية على يد قضاة من غير مذهب القاضى الذى اصدر الإسجال الحكمى^(٣).

وتقتضى إجراءات الحكم بالصحة والنفاذ تحويل الوثيقة من قاضى القضاء إلى احد نوابه من خلال تأشيرته تدون بأعلى الدرج الأول من دروج الوثيقة^(٤) ، وتحمل التأشيرة اسم القاضى الذى احيلت إلى ه الدعوى والدعاء له ومن هذه التأشيرات التى وردت فى الوثائق:

« الحمد لله القاضى ناصر الدين الزفتاوى ايدى الله تعالى ينظر فى ذلك بالطريق الشرعى » :^(٥)

« الشيخ بدر الدين السعوى ايدى الله تعالى »^(٦).

« الحمد لله اذن للقاضى جلال الدين الزفتاوى ايدى الله تعالى »^(٧).

وعلى أساس هذا التحويل يقوم القاضى الذى احيلت إلى ه الوثيقة باصدار حكمه بعد التصديق على شهادة الشهود فى باطن الوثيقة .

وللإسجال الحكمى والإسجلات التنفيذية صيغ معتبرة لدى كتاب الوثائق ، فتبدأ الإسجلات الحكمية لوثائق البيع من أملاك بيت المال موضوع الدراسة ، مثلها مثل غيرها من الإسجلات فى مختلف الوثائق بالدعاء الافتتاحى ، وهو البسملة وتوابعها.

ويدون القاضى علامته المستمدة من الحمد له بخطه بقلم جليل على يسار البسملة ، أو بين سطر البسملة

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٣٢٨.

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٣٠٠.

(٣) نفس المرجع السابق ، ص ٣٠٣.

(٤) الوثيقة ٥٥ ج أوقاف حكم فيها قاضى القضاء الشافعى.

(٥) الوثيقة ١٨/١١١ م

(٦) الوثيقة ٣٦/٢٢٦ م

(٧) الوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف.

والسطر التالي له ، فى مكان مخصص لذلك يتركه كاتب الإسجال خالياً من الكتابة ليدون فيه القاضى تلك العلامة بعد الانتهاء من تحرير الإسجال ومراجعته ، وهذه العلامة بمثابة توقيع شخصى يعبر عن القاضى ^(١) .

بلى الدعاء الافتتاحى صيغة الإشهاد التى وردت فى جل الوثائق ^(٢) ؛ وهى :

« هذا ما شهد به على نفسه الكريمة ... من حضر مجلس حكمه وقضايه وهو نافذ القضا والحكم ماضيهما ».

ويعقب هذه الصيغة التى تضم ألقاب القاضى واسمه ووظائفه التاريخ ويدون الكاتب تاريخ السنة ، بينما يترك للقاضى فراغا يدون فيه تاريخ إلى وم والشهر بخطه بقلم جليل بعد الانتهاء من تحرير الإسجال ^(٣) .

وتحدد الصيغ التالية فى الإسجال موضوع الإشهاد وهو ثبوت صحة التصرف لدى القاضى :

« انه ثبت عنده وصح لديه اعز الله تعالى احكامه واحسن إلى ه على الوضع المعتبر الشرعى » ^(٤) .

ثم ترد الصيغ التى تحدد مستندات الحكم وهى شهادة الشهود على المكتوب المدون باطن الوثيقة متضمنه الشهادة على أطراف التصرف وعلى أركان التصرف ^(٥) .

وبناء على هذه المستندات يحكم القاضى الموثق بصحة التصرف بصيغة « حكم اعز الله احكامه واحسن إلى ه بموجب ذلك حكما صحيحا شرعيا تاما معتبرا مرضيا مسنولا فى ذلك مستوفيا شرايطه الشرعية » ^(٦) .

ولا بد هنا من النص على علم القاضى بالخلاف فيما فيه الخلاف ^(٧) .

أما الدعاء الختامى وهو الحسيلة أو الحسيلة والصلاة على الرسول (ﷺ) فيدونه القاضى بخطه بقلم جليل وبعد احد علامات صحة الإسجال ^(٨) .

(١) عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية ، ص ٣٦٢-٣٦٣ ، تعليق ٢ .

(٢) اختلفت الصيغة فى الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف حيث بدأت بذكر السلطان باعتباره المتصرف القانونى (البائع) فى الوثيقة ، فبدأ الإسجال بصيغة :

« ثبت مانسب لمولانا وسيدنا المقام الشريف لدى سيدنا العبد الفقير » .

(٣) عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية ، ص ٣٦٢-٣٦٣ ، تعليق ٢ .

(٤) وردت هذه الصيغة فى جميع الإسجلات .

(٥) أنظر عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية ، ص ٣٢٣-٣٢٤ .

(٦) أنظر عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع ، ص ١٩٨-١٩٩ ، تعليقات ٦٥ الى ٦٧ .

(٧) أنظر نفس المرجع السابق ، ص ٢٠٠ ، تعليق ٦٩ .

(٨) أنظر عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية ، ص ٣٠٦-٣٠٧ و ص ٣٩٨-٣٩٩ ، تعليق ٦٣ .

وترد شهادة الشهود بعد ذلك على الإسجال بالصيغة الذاتية فى الزمن الماضى :
« اشهدنى سيدنا ومولانا فشهدت عليه به فى تاريخه وكتب » ^(١).
ويوقع كل شاهد باسمه عقب شهادته ^(٢).

* * *

وبعد انتهاء الإشهاد على حكم القاضى ، يؤشر القاضى بقلمه على هامش مكتوب التبائع فى باطن الوثيقة عادة وهى : ١٣٩ بعبارة التسجيل فى صيغة الأمر ليسجل ^(٣).
وتدون هذه العبارة عادة من أعلى إلى أسفل فى جانب الأيمن للسطور الأولى لنص وثيقة البيع .

* * *

وبذلك تكون الوثيقة قد اكتملت اركانها ، واصبحت مستندا رسميا موثقاً ومسجلاً يعتد به ولا يقبل الطعن فيه إلا إذا كان طعناً بالتزوير ^(٤).

(١) أنظر نفس المرجع السابق ، ص ٣٠٧ - ٣٠٩.

(٢) أنظر نفس المرجع السابق ، ص ٣١٣.

(٣) أنظر عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية ، ص ٣٠٦ و ص ص ٣٦٣-٣٦٤ تحقيق رقم ٣

_____ : وثيقة بيع ، ص ١٥٦-١٥٧ ، تعليق رقم ٢.

_____ : خمس وثائق شرعية ، ص ١٩٨-١٩٩.

(٤) احمد نشأت : المرجع السابق ، ص ٩٣-٩٤.

عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية ، ص ٣٢٩.

ثالثاً : دراسة لحالات خاصة فى ثلاث وثائق

هناك ثلاث وثائق من بين الوثائق موضوع الدراسة تحتاج إلى وقفة خاصة وهى :-

- الأولى : الوثيقة رقم ٦٠٣ ج أوقاف ، وثيقة وقف الحاجة سلمى بتاريخ ٩ رجب سنة ٧٩٠ هـ ، وبها بيع من أملاك بيت المال كوارث للحاجة سلمى إلى محمد بن سنقر تاريخه ٢٥ جماد اول سنة ٨٠٢ هـ .
- الثانية : الوثيقة رقم ٧١ ج أوقاف ، وثيقة بيع من أملاك بيت المال إلى خوند شرين ابن عبد الله والد السلطان فرج بن برقوق بتاريخ ٢٦ جمادى الاول سنة ٨٠٢ هـ .
- الثالثة : الوثيقة رقم ٢٢٦ / ٣٦ م ، وثيقة بيع من أملاك بيت المال باسم السلطان جان بلاط ووكيله ابو الحسن على الصابونى إلى السيفى طرمان باى من قانصوه بتاريخ ١٤ جماد اخر سنة ٩٠٥ هـ .
- الوثيقتان الاولى والثانية (٦٠٣ أوقاف ج و ٧١ ج أوقاف) تشتركان فى ان بكل منهما وقفاً توفيت الواقفه فيه قبل أن يتصل بحاكم شرعى ليحكم بصحته ، وعرض الأمر فى الحاليتين على قاضى القضاة ، فحكم فى الحالة الاولى بحل الوقف ، وفى الثانية بتأييده ، أما الثالثة (٢٢٦ / ٣٦ م) وثيقة بيع من أملاك بيت المال منسوبة إلى السلطان الاشرف جانبلاط ، بينما تاريخها سابق على التاريخ المعروف لتوليه السلطنة فى ٢ ذى الحجة سنة ٩٠٥ هـ .

(١) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف

الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف مدون بباطنها كتاب وقف ، بينما دون بظاهرها حكم لقاضى القضاة الحنفى بإبطال الوقف وإيلولة العقارات الموقوفة إلى بيت المال ، ثم بيعها بعد ذلك بمعرفة وكيل بيت المال المعمور باعتبارها موارث حشرية .

وبدراسة هذه الوثيقة يتضح ضياع جزء من درجها الاول كان يحوى افتتاحية كتاب الوقف وفيه التعريف بالواقفة ، أما النص المدون فهو نص كامل ، أى يتضمن كل مايجب أن يحويه التصرف القانونى .

* * *

ويشتمل الجزء المتبقى من وثيقة الوقف على وصف وتحديد للعقارات الموقوفة وهما عقاران بظاهر القاهرة

المحروسة خارج باب البحر^(١) ، ثم تأتى بعد ذلك صيغة تمام الفعل القانونى^(٢) ، ثم تحديد المستفيدين من الوقف ومصارفه^(٣).

وبالأطلاع على الجهات التى قررت الواقفة الوقف عليها ، يتضح أن ذلك الوقف كان وقفاً أهلياً^(٤) ، فقد « أنشأته الواقفة على نفسها مدة حياتها تنتفع به فى السكن والاسكان وساير الانتفاعات الشرعية أبد ما عاشت ودأبما مابقيت من غير مشارك لها فى ذلك ولا فى شىء منه »^(٥) ، ثم من بعدها على الحادئين من أولادها^(٦).

ويستمر الوقف فى ذرية الواقفة لحين انقراضهم ثم يؤول إلى احد الصوفية - وذريته من بعده - وهو الشيخ احمد بن اسحاق بن عاصم القرشى الاصفهانى الشافعى شيخ شيوخ السادة الصوفية بالخانقاه الناصرية^(٧) ، ومن بعد انقراض ذريته يؤول ربع الوقف إلى المتصوفه المقيمين بالزاوية النظامية ، مقابل قرائتهم ماتيسر من القرآن عقب صلاة العصر وإهداء « ثوابه إلى الواقفه ووالديها واموات المسلمين »^(٨) . وينتهى الوقف إلى جهة بر مؤيده وهى « الفقراء والمساكين والارامل والمنقطعين اينما كانوا وحيثما وجدوا »^(٩).

وقد جعلت الواقفة النظر على هذا الوقف لنفسها مدة حياتها^(١٠) ، ومن بعدها لمن توصى اليه به ، أو « للاسن فالاسن من أهل الوقف »^(١١) ، ثم لشيخ الزاوية النظامية ، أو شيخ الشيوخ بالخانقاه الناصرية بسرياقوس أو لمن يختاره قاضى القضاة الحنفى بمصر^(١٢).

(١) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، سطور ١ - ٥٠ .

(٢) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، سطور ٥٠ - ٥٣ .

(٣) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، سطور ٥٢ - ٩٨ .

(٤) الوقف الاهلى هو الذى يكون ابتداء على الواقف أو أفراد أسرته او غيرهم من الاشخاص وبعد انقراضهم يؤول الى جهة من جهات البر المستديم .

أنظر : السرخى : المصدر السابق ، ج ١٢ ، ص ٢٥ .

زهدي يكن : احكام الوقف ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، د . ت ، ص ٢٥٨ وما بعدها .

محمد محمد امين : الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر ٦٤٨ - ٩٢٣ ق / ١٢٥٠ - ١٥١٧ هـ دراسة تاريخية وثائقية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٧٢ - ٧٣ .

(٥) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، سطور ٥٣ - ٥٥ .

(٦) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، سطور ٥٥ - ٦٦ .

(٧) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف وسطور ٦٧ - ٨٤ .

(٨) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، سطور ٨٤ - ٩٠ .

(٩) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، سطر ٩٣ .

(١٠) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، سطر ٩٨ .

(١١) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، السطران ٩٩ - ١٠٠ .

(١٢) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، السطران ١٠١ - ١٠٢ .

وينتهي كتاب الوقف كالمعتاد بالفقرات الجزائية المناسبة^(١) ، وتعقبها الفقرات الختامية التوثيقية والإثباتية والتي لم يشرفها إلا إلى الأشهاد على الواقفة بعبارة « وبه شهد عليها »^(٢).

وكتاب الوقف مؤرخ بتاريخ يوم الثلاثاء التاسع من شهر رجب الفرد الاصب سنة تسعين وسبعماية^(٣).

ويلاحظ أن كاتب الوثيقة لم يستكمل تعريف الحد الشرقي للعقار الثانى من العقارين الموقوفين ، وترك بياضاً قدره ٩,٣ سم فى وسط السطر^(٤).

ومن اللافت للنظر ان الوثيقة لم يشهد عليها سوى شاهد واحد هو نفسه كاتب الوثيقة ، وقد دون شهادته على ثلاثة أسطر ، فى موضع متوسط بالنسبة للدرج^(٥) ، ونص الشهادة :

« اشهد على الواقفة المذكورة أعلاه / بما نسب اليها أعلاه فى تاريخه وكتب / احمد بن محمد بن المصرى »^(٦).

كذلك فإن الوثيقة لم توثق أو يحكم بصحة الوقف المدون فيها لدى أى من القضاة .

أما ظاهر الوثيقة ففيه نص من ثمانية عشر سطرأ ، مضمونه أن تركة الحاجة سلمى الواقفة قد آلت إلى بيت المال المعمور والخاص الشريف ، حيث إنها ماتت دون أن تترك وريثاً لها^(٧) ، ورفع أمر العقارين الموقوفين فى هذه الوثيقة إلى قاضى القضاة الحنفى يوسف بن موسى بن محمد الملطى^(٨).

فكان رأى قاضى القضاة ان الوقف غير لازم بحكم أنه لم يتصل بحاكم يرى صحته وبالتالى فالعقاران موضوع الوقف من وجهة نظره - لم يخرجوا من ملك الواقفة ، وبذلك فهما جزء من التركة التى آلتى لبيت المال^(٩).

وعلى هذا الأساس أذن قاضى القضاة لوكيل بيت المال محمد بن الحسن البرجى الشافعى ببيع العقارين ،

(١) الوثيقة ٦٠٣ أوقاف ، السطور ١٠٥ - ١١٠.

وحول الفقرات الجزائية فى وثائق الوقف ، انظر :

عبد اللطيف ابراهيم : خمس وثائق شرعية ، ص ١٨٦.

(٢) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، سطر ١١١.

(٣) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، سطر ١١١.

(٤) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، سطر ٤٨.

(٥) انظر اللوحة رقم (٤١) الملحق الرابع.

(٦) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، سطور ١١٢ - ١١٤.

(٧) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، الظاهر ، سطر ٢.

(٨) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، الظاهر ، سطور ٣ - ٩.

(٩) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، الظاهر ، سطر ٩.

فباعهما إلى محمد بن سنقر بن عبد الله استادار العالية الملكى الناصرى^(١) ، وحرر مكتوب شرعى بهذا البيع وحكم به لدى قاضى القضاة الحنفى فى ٢٥ جمادى الاول سنة ٨٠٢ هـ^(٢) .

والنص المدون بالظاهر ليس وثيقة أصلية بل هو فصل بعدية يشمل الحكم بحل الوقف وانتقال العقارات إلى بيت المال ثم بيعها ، وهو ملخص لكتاب التبائع الذى لم يصلنا أصله .

إذا فنحن امام وثيقة غير مكتملة الاركان ، وهى حالة نادرة بين الوثائق التى وصلت إلينا . فهل هى مسودة لوثيقة وقف ؟ ام انها وثيقة كان مقدراً لها ان توثق ويحكم بها لدى حاكم شرعى ولم يتح للواقفة ذلك ؟ .

فى الحقيقة أن كلا الاحتمالين مستبعد ، فثمة أكثر من دليل على أن الوثيقة ليست مسودة .

أولاً : ان الكاتب قد أورد بعد التاريخ عبارة استدراك أو تعقيب ، اشار فيها إلى الكلمات الملحقة بين الاسطر والتصاريح فى الوثيقة ، ولو ان الوثيقة مسودة لما احتاج الكاتب إلى ذلك .

ثانياً : أن الوثيقة مدونة من نسختين كما هو واضح من عبارة مدونة على الهامش الأيمن نصها : « نسختان - شهوده التركة بالمقسم »^(٣) .

ثالثاً : ان الشاهد وهو كاتب الوثيقة فى نفس الوقت - قد شهد عليها ووقع بعد شهادته فى ذيل الوثيقة . أما الاحتمال الثانى فهو احتمال مستبعد لسببين :

السبب الاول : هو الفارق الزمنى الكبير بين تاريخ الوقف فى ٩ رجب سنة ٧٩٠ هـ ، وتاريخ البيع من أملاك بيت المال فى ٢٥ جمادى الاول سنة ٨٠٢ هـ ، حيث يقرب هذا الفارق من أثنى عشرة سنة ، وهى فترة كافية بالتأكيد لاتمام اجراءات التوثيق .

اما السبب الثانى : فهو أن الوثيقة لم يشهد عليها غير شاهد واحد ، وقد دون شهادته فى موضع لا يوحى بأن هناك شاهداً غيره سوف يوقع على الوثيقة إلى جواره ، وإتمام اجراءات التوثيق كان يلزمها توقيع شاهداً آخرأ على الاقل على الوثيقة .

* * *

خلاصة القول ان الواقفة لم تعنى باستكمال اجراءات توثيق وتسجيل وقفها ، اما لاهمال أو سهو منها ، أو لعدم معرفة بالاصول المرعية فى إنشاء الأوقاف ، أو لأنها أخذت بأحد الآراء الفقهية التى تعتبر الوقف صحيحاً بمجرد الإشهاد عليه دون اشتراط إتصاله بحاكم شرعى يحكم بصحته ولزومه^(٤) .

(١) الوثيقة ٦٠٣ ج اوقاف ، الظاهر ، سطور ١٠ - ١٤ .

(٢) الوثيقة ٦٠٣ ج اوقاف ، الظاهر ، السطران ١٥ - ١٦ .

(٣) نص مدون من أعلى إلى أسفل بالهامش الايمن لوثيقة الوقف يبدأ عند السطر رقم ١٠٣ .

(٤) انظر : الشافعى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ٧١ .

(٢) الوثيقة ٧١ ج أوقاف

أما الوثيقة ٧١ ج أوقاف فتحيط بالتصرف القانونى الثانى فيها وهو الوقف ، ظروف مشابهة إلى حد كبير لتلك الظروف التى أحاطت بوقف الحاجة سلمى فى الوثيقة السابقة رقم ٦٠٣ ج أوقاف .

ففى الوثيقة ٧١ ج أوقاف إشتريت خوند شرين ابنة عبد الله أم السلطان الناصر فرج بن برقوق - جميع اراضى ناحية الأخصاص وكفورها الثلاثة بالجيزة من بيت المال المعمور ، وذلك لمكتوب تباع مؤرخ فى ٢٦ جمادى الأول سنة ٨٠٢ هـ^(١) ، بعد ذلك قررت المشترية وقف هذه الأراضى على نفسها مدة حياتها^(٢) ، ثم على عدة جهات أهلية وخيرية بعد وفاتها ، فقررت الثلث من ربع الأراضى الموقوفه على مصالح الحرمين الشريفين^(٣) ، والثلث الثانى على مصالح التربة التى تدفن بها^(٤) ، أما الثلث الثالث فيصرف لمن يوجد من عقب الواقفة^(٥) .

وجعلت الواقفة النظر على وقفها لنفسها ولمن تستعين^(٦) ، ثم من بعد وفاتها لابنها السلطان الناصر فرج بن برقوق ، ويشاركه فى نظر الوقف مقبل بن عبد الله زمام الادر الشريفة أو من يحل محله فى وظيفته^(٧) .

وقد تم الاشهاد عليها بقلعة الجبل يوم الثلاثاء ٧ شوال سنة ٨٠٢ هـ^(٨) ، وذلك لتوعكها ومرضها^(٩) .

وقد توفيت خوند شرين فى ليلة السبت أول ذى الحجة من السنة نفسها^(١٠) ، دون أن يتصل الوقف بحاكم شرعى يحكم بصحته ولزومه . ومن هنا فقد عرض الامر على قاضى القضاة الحنفى يوسف بن موسى بن محمد الملطى الحنفى ، وهو نفس القاضى الذى نظر فى وثيقة وقف الحاجة سلمى السابق دراستها فحكم القاضى بصحة الحكم ولزومه فى ١١ محرم سنة ٨٠٣ هـ^(١١) ، وذلك بعد أن أشهد السلطان فرج بن برقوق على نفسه بأنه لا دافع له

(١) التصرف القانونى الاول فى الوثيقة ٧١ ج أوقاف.

(٢) الوثيقة ٧١ ج أوقاف ، الوقف ، سطور ٢٣ - ٢٥ .

(٣) الوثيقة ٧١ ج أوقاف ، الوقف ، سطور ٣٠ - ٣٣ .

(٤) الوثيقة ٧١ ج أوقاف ، الوقف ، سطور ٣٣ - ٣٥ .

(٥) الوثيقة ٧١ ج أوقاف ، الوقف ، سطور ٣٦ - ٣٨ .

(٦) الوثيقة ٧١ ج أوقاف ، الوقف ، السطران ٤٥ - ٤٦ .

(٧) الوثيقة ٧١ ج أوقاف ، الوقف ، سطور ٤٦ - ٤٩ .

(٨) الوثيقة ٧١ ج أوقاف ، الوقف ، سطران ٥٢ - ٥٣ .

(٩) الوثيقة ٧١ ج أوقاف ، الوقف ، سطر ١٤ .

(١٠) ابن تغرى بردى (جمال بن ابو المحاسن يوسف) ت . ٨٧٤ هـ : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة الهيئة المصرية العامة

للتأليف والتشرف ، القاهرة ١٩٧٠ ، ج ١٣ ، ص ١٩ .

(١١) الاسجال الحكيمى المدون بظاهر الوثيقة.

ولامطعن فى الوقف الذى وقفته والدته^(١).

وقد اشهد فرج بن برقوق على نفسه بعدم الطعن فى الوقف بعد وفاة والدته ، كما هو واضح من صيغة الاعذار ، حيث جاء الدعاء للواقفة بصيغته « تغمدها الله تعالى بالرحمة والرضوان »^(٢).

وقد تم تأييد الوقف بثلاثة إسطالات تنفيذية بعد الإسجال الحكمى الذى أصدره قاضى القضاة الحنفى .
الأول منها لقاضى القضاة الشافعى محمد بن ابراهيم بن اسحاق السلمى ويرجع تاريخه إلى ٢٦ محرم سنة ٨٠٣ هـ ،
والثانى لقاضى القضاة الحنبلى احمد بن نصر الله الكنانى العسقلانى المقدسى وتاريخه ٩ ربيع الاول سنة ٨٠٣ هـ ،
أما الإسجال الثالث فهو على الأرجح لقاضى القضاة المالكى على السلمى المحبى^(٣).

* * *

إذا نحن أمام حالتين متماثلتين تقريباً ، من حيث عدم اكتمال اجراءات الوقف ، وفى نفس الوقت امامنا
حكمان متعارضان لنفس القاضى ، وبين الحكمين شهور قلائل ، فأى الحكمين صادف محله .

لقد أشتمل كتاب الوقف فى كل من الوثيقتين ٦٠٣ أوقاف و ٧١ ج أوقاف على جميع العناصر الاساسية
للوقف ، إلا أن الشهادة عليه افتقدت ركناً اساسياً من اركانها فى الوثيقة الاولى منهما - وفقاً لرأى معظم الفقهاء
- وهى توافر شاهدين على الاقل يشهدان على التصرف القانونى^(٤) ، ومن ناحية أخرى فقد إفتقدت الوثيقتان ركناً
اساسياً لا يكتمل الوقف إلا به وهو حكم قاضى شرعى بصحة الوقف .

فاذا كان من الممكن أن تتم بعض التصرفات القانونية الناقلة للملكية التى تقع بين طرفين كالبيع مثلاً
بمجرد رضا الطرفين ، أو بتدوين عقد والاشهاد عليه دون توثيقه أو تسجيله فأن الأمر يختلف فيما يتعلق بالوقف ،
ذلك لان الوقف تصرف ناقل للملكية يقوم به طرف واحد ويتم دون عوض^(٥). لذلك لا ينشأ الوقف كتصرف
قانونى الا بتحرير وثيقة تنشئ هذا الوقف^(٦).

(١) فصل الإعذار المدون بذيلى كتاب الوقف بباطن الوثيقة .

(٢) الوثيقة ٧١ ج أوقاف ، فصل الاعذار ، السطران ٤ - ٥ .

(٣) جميع الاسجلات التنفيذية مدونه بظاهر الوثيقة ، والاسجال الاخير منها ممزق تماماً ، ومن غير الممكن تحديد اسم القاضى الموثق
فيه بدقة كما أن التاريخ غير مكتمل . أنظر نشر الوثيقة فى الملحق الثانى .

(٤) دائرة المعارف الاسلامية ، مادة البنية.

(٥) عبد اللطيف ابراهيم : التوثيقات الشرعية ، ص ٣٣٢ .

(٦) زهدى يكن : المرجع السابق ، ص ٧٧ .

فوثائق الوقف لا يقتصر الغرض من تحريرها على اثبات التصرف القانونى ، بل إنها وثيقة منشئة للتصرف نفسه^(١).

ونظراً لأهمية الوقف كتصرف ، ولما يترتب عليه من تغيير فى وضع الملكية ، فلا يقف الأمر عند تحرير الوثيقة حتى تكتمل أركان التصرف القانونى ، حيث إن « تسجيل الوقف شرط أساسى جوهرى ، شأنه فى ذلك شأن الشروط التى يلزم توافرها ليكون الوقف صحيحاً ، بحيث إذا لم يسجل لا يكون للوقف وجود فى نظر الشارع »^(٢). ذلك لأن التوثيق والتسجيل والشهر هو الذى يتحقق به اعلان التصرف ومعرفة الكافة به .
والرأى الراجح فى مذهب الإمام أبى حنيفة النعمان ، والذى يتبعه القاضى صاحب الحكمين هو أن الوقف لا يصير لازماً إلا بأحد أمرين :
الأول : ان يحكم به القاضى بدعوى صحيحة وبينه .

الثانى : ان يخرج الوقف مخرج الوصية ، وفى هذه الحالة لا يجوز الا فى حدود ثلث التركة فقط^(٣).

من هنا فالأمر كان يقتضى من قاضى القضاة الحنفى الحكم بحل الوقفين ، إلا أن الظروف المحيطة بكل من الوثيقتين قد أثرت بلا شك على حكم القاضى ، الأمر الذى يعكس مدى تأثير السلطة الحاكمة فى الدولة على احكام القضاة ومدى مسايرة القضاة للحكام من السلاطين المماليك .

ففى حالة الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، كان مصير الوقف المنحل أن يؤول إلى بيت المال ليباع ويدخل عائده إلى خزانة الدولة ، كما ان الواقفة على ما يبدو قد توفيت دون أن تترك عقب ، فانقطعت بذلك الطبقة الاولى من المستحقين ، كذلك فقد توفى الشيخ احمد بن اسحاق الاصفهانى رأس الطبقة الثانية من المستحقين قبل حل الوقف بشهر واحد تقريباً^(٤) ، ومن هنا فلم يكن ثمة مطالب قوى بالوقف .

وفى الحالة الثانية كان السلطان فرج بن برقوق هو الناظر على الوقف بعد وفاة الواقفة وهى والدته خوند شيرين ، وهو أيضاً أحد مستحقيه ، وقد رأى استمرار وقف والدته على الحكم الذى قرره هى ، فكان له ذلك .

(١) حول الوثائق المنشئة ، انظر : حسن الحلوة : الدبلوماسية ، ص ٢١١ ، وعبد اللطيف ابراهيم : الوثائق القومية ، ص ٣٥٢ .

(٢) عبد اللطيف ابراهيم : التوثيق الشرعية ، ص ٣٣٣ .

(٣) زهدى يكن : المرجع السابق ص ١٧ - ١٨ . وفيما يتعلق بدعوى الوقف فقد آل امرها فى العصر العثمانى الى نوع من القضايا الصورية ، حيث يسلم الواقف العقارات الموقوفة لناظر الوقف او متوليه ، ثم يزعم الرغبة فى العودة عن وقفه ، فيرفع الناظر على الوقف دعوى على الواقف يحكم فيها القاضى بلزوم الوقف . انظر : نفس المرجع السابق ص ١٦ - ١٧ . وهناك العديد من الوثائق التى ترجع الى العصر العثمانى فى مصر تشهد على هذا الأسلوب .

(٤) توفى فى ٢٥ ربيع الاخر سنة ٨٠٢ هـ : أنظر : ابن تفرى بردى (جمال الدين ابو المحاسن يوسف) ت ٨٧٤ هـ المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى^٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ج ١ ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٣) الوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م

الوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م وثيقة بيع من أملاك بيت المال ، اشترى فيها الأمير طومان باى من قانصوه أمير سلاح (الذى أصبح فيما بعد السلطان العادل طومان باى) من وكيل بيت المال على بن الصابونى الشافعى أراضى زراعية موزعة بين المنفلوطية والاسيوطية والغربية ، ووكيل بيت المال الذى باشر البيع فى هذه الوثيقة كان وكيلاً عن السلطان الاشرف جانبلاط ، الذى أصدر مرسوماً مريعاً شريعاً لوكيل بيت المال لاتمام المعاقدة والبيع^(١).

والغريب فى الأمر ان تاريخ هذه الوثيقة هو الرابع عشر من جمادى الآخر سنة ٩٠٥ هـ ، وهذا التاريخ سابق على التاريخ المعروف لتولى السلطان الاشرف جانبلاط لعرش السلطنة بأكثر من خمسة أشهر، و فالمعروف أن الأشرف جانبلاط قد تولى السلطنة يوم الاثنين ثانى ذى الحجة سنة ٩٠٥ هـ ، وتجمع المصادر المعاصرة لتلك الفترة والتالية عليها على ذلك^(٢).

وبعد دراسة هذه الوثيقة دراسة دبلوماسية وافية ، من حيث شكلها المادى وطريقة إخراجها ، واللغة التى كتبت بها وعلامات الصحة والإثبات فيها ، وبعد مقارنتها بغيرها من وثائق بيع أملاك بيت المال السابقة عليها واللاحقة لها ، لم يظهر بها ما يشير إلى عدم الصحة أو إلى التزوير والتلاعب فى الوثيقة أى ان الوثيقة صحيحة تماماً من الناحية الدبلوماسية .

فالوثيقة من حيث مادة الكتابة وأسلوب الإخراج واللغة والخط مماثلة لوثائق عصرها تماماً ، أما من حيث الصيغ التى دونت بها الوثيقة فهى صيغ مكتملة ملائمة للتصرف القانونى المدون بها ، وهو البيع من أملاك بيت المال ، وقد شهد عليها الشهود العدول ، وصدق القاضى الموثق على شهادتهم ، وحكم بصحة التصرف القانونى

(١) الوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م ، السطور ١٤ - ٢٣ .

(٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٤٣٩ .

ابن شاهين الملقب (عبد الباسط بن خليل) ت ٩٢٠ هـ نزهة الاساطين فيمن ولى مصر من السلاطين ، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين على مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١٥٢ .

ابن طولون الدمشقى : مفاكهة الخلان ، ج ١ ، ص ٢٢٨ .

الغزى (نجم الدين محمد بن احمد القرشى الشافعى) ن ١٠٦١ هـ : الكواكب السائرة باعيان المئة العاشرة ، تحقيق جبرائيل سليمان جبور ، الطبعة الثانية ، دار الآفاق - بيروت ، ١٩٧٩ ، ج ١ ، ص ١٧١ .

ابن العماد الحنبلى (عبد الحى بن العماد) : شذرات الذهب فى اخبار من ذهب مكتبة القدس ، القدس ، القاهرة ، ١٣٥١ ، ج ٨ ، ص ٢٨ .

القرمانى (ابو العباس احمد بن يوسف) اخبار الدول وآثار الأول ، عالم الكتب ، بيروت ، ص ٢١٨ .

ولزومه فى ١٧ جمادى الآخرة سنة ٩٠٥ هـ . كما أن الوثيقة ملصق بدرجةها الأول إيصال سداد ثمن الأراضى التى اشتراها الأمير طومان باى والصادر من بيت المال المعمور ، ولا يبدو على الإيصال ما يشير الرتبة فيه .

إذن نستبعد تماماً احتمال أن تكون الوثيقة قد زردت حديثاً ، وتبقى ثلاثة احتمالات لتفسير هذا الوضع .

الاحتمال الاول : أن يكون هناك خطأ فى تدوين التاريخ بالوثيقة .

والاحتمال الثانى : أن تكون الوثيقة صحيحة دبلوماسياً ، وغير صحيحة تاريخياً^(١) .

أما الاحتمال الثالث : فهو أن تكون المصادر التاريخية قد أخطأت فى تحديد تاريخ تولى الأشرف جانبلاط للسلطنة .

ولنناقش هذه الاحتمالات الثلاثة واحداً تلو الآخر .

أولاً : إن احتمال الخطأ فى تدوين التاريخ بالوثيقة أمر مستبعد ، فالتاريخ لم يدون مره واحدة فى الوثيقة ، فهناك تاريخ الوثيقة نفسها وهو تاريخ التصرف القانونى وهو ١٤ جمادى الآخرة سنة ٩٠٥ هـ^(٢) ، ثم تاريخ المرسوم وهو مدون فى الوثيقة^(٣) ، وفى الإيصال^(٤) ، كما أن ظاهر الوثيقة دون به إسهال حكمى مؤرخ بالسابع عشر من جمادى الثانى سنة ٩٠٥ هـ^(٥) .

والتاريخ ركن مهم من أركان الوثيقة لا يمكن أن يتهاون كاتب الوثيقة فى تحريره ، كما أن ظاهر الوثيقة دون به ملخص لوثيقة وقف لطومان باى مؤرخة بتاريخين آخرهما ١٦ شعبان سنة ٩٠٥ هـ^(٦) .

ثانياً : إن معنى صحة الوثيقة دبلوماسياً مع عدم صحتها تاريخياً ، إن تدون الوثيقة فى قالب دبلوماسى سليم فى فترة تالية للفترة التى تنسب إليها . وفى حالة الوثيقة موضوع الدراسة - بفرض صحة هذا الاحتمال - فإن الوثيقة تكون قد حررت فى فترة سلطنة العادل طومان باى (١٨ جمادى الآخرة سنة ٩٠٦ هـ - ١ شوال سنة ٩٠٦ هـ) والذى تولى السلطنة بعد عزل الأشرف جانبلاط^(٧) .

(١) حول هذه الظاهرة ، أنظر :

حسن الحلوة : الدبلوماسية ، ص ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٢) الوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م ، السطران ٥٤ - ٥٥ .

(٣) الوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م / السطر ٢٢ .

(٤) الوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م ، الإيصال ، السطر ١٤ .

(٥) الوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م ، الإسهال الحكمى ، السطران ٧ - ٨ .

(٦) الوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ ، الوقف ، السطور ٢٦ - ٢٨ .

(٧) ابن إياس : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٦٣ - ٤٧٧ .

ابن شاهين الملقب : المصدر السابق ، ص ١٥٢ - ١٥٣ .

ولكى نسلم بهذا الاحتمال لابد من الإجابة على السؤال التالى :

ما هو الدافع وراء هذا التلاعب ؟

الدافع الوحيد المحتمل هو أن طومان باى وضع يده على هذه الاراضى بالفعل دون أن يملكها بمسند شرعى ، ومن هنا فقد سعى إلى تصحيح الوضع بتحرير هذه الوثيقة . وهو احتمال بعيد ، فقد كان بإمكان طومان باى أن يبيع الأراضى لنفسه مباشرة وهو سلطان ، أو أن يبيعها لشخص آخر ثم يعود فيشتريها منه مرة أخرى ، مثلما فعل فى الوثيقة ٢٣٠ / ٣٦ م ، بمعنى آخر أنه لم تكن هناك ضرورة لمثل هذا التحايل .

ثالثاً : تتفق المصادر التاريخية على تحديد فترة سلطنة الأشرف جانبلاط ، وعلى أنها امتدت من ثانى ذى الحجة سنة ٩٠٥ هـ إلى ثامن عشر جمادى الآخر سنة ٩٠٦ هـ . وهناك ثلاثة مؤرخين معاصرين لتلك الفترة وهم : محمد بن احمد بن اياس وعبد الباسط بن خليل بن شاهين الملطى ومحمد بن طولون الدمشقى ، وأهمهم على الإطلاق هو ابن اياس ، حيث إنه كان معاصراً للأحداث وألف كتاباً مفصلاً فى حويلات مصر فى ذلك العصر ، وهو بدائع الزهور فى وقائع الدهور^(١) .

وعلى الأرجح فإن كل المصادر والمراجع التالية لعصر المماليك الجراكسة قد نقلت عن ابن اياس مادونه عن تلك الفترة .

فهل يحتمل ان يكون ابن اياس قد أخطأ فى تحديد تاريخ ولاية الاشرف جانبلاط ؟ رغم ان هذا يبدو للوهلة الأولى مستبعداً إلا أن القراءة المتأنية لتاريخ ابن اياس تبين أنه لم يكن يدون حوادث السنوات الأولى من القرن العاشر الهجرى يوماً بيوم . فهو يشير فى أكثر من موضع من مواضع الجزء الثالث من تاريخه إلى حوادث وقعت فى سنوات تالية للآحداث التى يؤرخ لها^(٢) . كما أنه إنتهى من تدوين كتابة الجزء الذى يغطى الفترة من سنة ٨٩١ هـ إلى سنة ٩٠٦ هـ فى سنة ٩١٤^(٣) ، أى بعد ثمانى سنوات من انتهاء أحداثها . فربما يكون مرور الزمن مع كثرة الاضطرابات فى الفترة الممتدة من وفاة السلطان قايتباى سنة ٩٠١ هـ إلى تولى السلطان الغورى سنة ٩٠٦ هـ سبباً فى عدم دقة ابن اياس فى تحديد التواريخ المختلفة .

(١) ابن طولون الدمشقى عاش فى الشام ويعتبر تاريخه مصدراً موثقاً به فيما يتعلق بتاريخ الشام فى ذلك العصر ، بينما يلاحظ أنه أخطأ فى كثير من الأمور فيما يتعلق بمصر ، اما الملطى فمؤلفه شديد الإيجاز ولا يصلح كمرجع أساس لتلك الفترة .

(٢) تكررت مثل هذه الاشارات فى الجزء الثالث من تاريخ ابن اياس ، انظر على سبيل المثال :

ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٧٢ و ٤٣٣ و ٤٣٦ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤٢ و ٤٤٤ و ص ٤٦٣ و ص ٤٧٧ .

(٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ، مقدمة المحقق المرحوم الاستاذ الدكتور محمد مصطفى العجمى ، لطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ٥ .

ومن هنا فربما يكون ابن اياس قد أخطأ في تحديد تاريخ تولى الاشرف جانبلاط للسلطنة ، ونقلت عنه باقى المصادر هذا التاريخ ، وقد يفسر ذلك التاريخ الذى ورد فى الوثيقة .

* * *

* *

*

القسم الثانى

الدراسة الحضارية فى تاريخ النظم من واقع الوثائق

القسم الثانى

الدراسة الحضارية فى تاريخ النظم من واقع الوثائق

الفصل الثالث : مؤسسة بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة فى ضوء الوثائق

الفصل الرابع : دوافع التصرف بالبيع فى أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة ونتائجه

القسم الثانى

الدراسة الحضارية فى تاريخ النظم من واقع الوثائق

يدور القسم الثانى من هذه الرسالة حول دراسة النظم والحضارة فى عصر المماليك الجراكسة وهو يقع فى فصلين :

أولهما وهو الفصل الثالث من فصول هذه الرسالة، بعنوان : « مؤسسة بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة فى ضوء الوثائق » .

ويبدأ هذا الفصل بعرض موجز لنشأة بيت المال وتطوره عبر عصور الحضارة الإسلامية مع التركيز على بيت المال فى مصر، أما الدراسة المفصلة فتتصب على بيت المال فى مصر فى عصر المماليك الجراكسة ، وتشمل موارد بيت المال ومصارفه ، والعاملين فيه واختصاصاتهم ، ونظام العمل فى بيت المال ، وعلاقته بالدواوين المالية الأخرى.

أما الفصل الثانى من هذا القسم ، وهو الرابع والأخير من فصول هذه الرسالة فعنوانه دوافع التصرف بالبيع فى أملاك بيت المال ونتائجه ويدور موضوعه حول عناصر الأزمه العامة التى واجهت مصر فى عصر المماليك الجراكسة ، مع الإشارة لتأثير الاخطار الخارجية التى تعرضت لها تلك الدولة على أوضاعها الداخلية ومواردها الإقتصادية ، كما يتناول مختلف عناصر الازمات الإقتصادية والمالية التى تعرضت لها دولة المماليك ، وانعكاس كل هذه العوامل على اتجاه الدولة إلى التوسع فى بيع أملاك بيت المال من أجل تلبية إحتياجات الإنفاق العسكرى آنذاك، كما تشير إلى ذلك الوثائق ، ثم النتائج المترتبة على عمليات البيع من أملاك بيت المال ، خاصة بيع الأراضى الزراعية .

* * *

* *

*

الفصل الثالث

مؤسسة بيت المال في عصر المماليك الجراكسة في ضوء الوثائق

الفصل الثالث

مؤسسة بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة فى ضوء دراسة الوثائق

مدخل :-

إن دراسة مؤسسة بيت المال فى مصر فى عصر المماليك الجراكسة أمر تكتنفه الكثير من الصعاب ، فمصادر عصر المماليك لا تقدم صورة واضحة عن بيت المال ، بل إنها فى بعض الاحيان تقدم صورة مضللة تختلف عن الواقع التاريخى الذى تثبته الوثائق الدبلوماسية .

وهذه محاولة لتقديم تصور يقترب مما كان عليه الحال فى ذلك العصر ، إعتماذا على ما تحويه الوثائق والدفاتر من حقائق تكمل القليل الذى ورد فى المصادر التاريخية المختلفة ؛ وذلك من خلال محورين :

المحور الأول : موارد بيت المال ومصارفة .

والمحور الثانى :- نظام العمل فى بيت المال فى مصر فى عصر المماليك الجراكسة .

وينقسم هذا المحور إلى ثلاثة عناصر :

العنصر الأول :- العاملون فى بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة .

والعنصر الثانى : بيت المال وموقعة فى الإدارة المالية .

أما العنصر الثالث : فهو دراسة بعض إجراءات العمل فى بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة .

* * *

وإذا كانت الدراسة فى هذا الفصل تستهدف بشكل أساسى بيت المال فى مصر فى عصر المماليك الجراكسة ، إلا أن الأمر يقتضى البدء بالإجابة على بعض التساؤلات حول تلك المؤسسة ، مثل : ما المقصود بمصطلح « بيت المال » فى الإدارة المالية للدولة الإسلامية ؟ ومتى نشأ ؟ وكيف تطور عبر العصور ؟

(١) تعريف بيت المال :

تعددت دلالات مصطلح « بيت المال » فى النظم الإسلامية ، وتطورت بتطور اختصاصاته ، ففى البداية كان المقصود ببيت المال « خزانة الدولة » أو « الخزانة العامة » ، فهو المكان الذى تحفظ فيه الأموال العامة للدولة الإسلامية^(١) ؛ ثم أصبح المصطلح يدل على الإدارة التى كانت تشرف على هذه الأموال ، وكان يتولاها أحد كبار موظفى الدولة ويعاونه عدد من العمال^(٢) ، أما الدلالة الأكثر شيوعاً خاصة لدى المتأخرين من الفقهاء وكتاب النظم الإسلامية - فهى الدلالة المجازية ، حيث أطلق المصطلح مجازاً على « مال المسلمين » أو « مال الله » ، وهو ما يقابل فى المصطلح الحديث « المال العام »^(٣) ، وكثيراً ما تشير مصادر الفقه والنظم الإسلامية إلى أن بيت المال « جهات وليس مكاناً » ، فهو مجموعة من الموارد الشرعية للدولة الإسلامية ، بغض النظر عن جبايتها فعلاً وحفظها فى « خزائن بيت المال » ، وهو كذلك أوجه الإنفاق التى تلتزم بها الدولة ، حتى لو لم تنفق من خزينة الدولة مباشرة^(٤).

(١) قاموس المصطلحات الإسلامية ، مادة : بيت المال . دائرة المعارف الإسلامية ، مادة : بيت المال . وبيت المال - المبدأ الفقهى . مصطفى كمال وصفى : مصنفة النظم الإسلامية الدستورية والدولية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية ، مكتبه وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ص ٦٥٦ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية ، مادة : بيت المال - المبدأ الفقهى ، ومادة : بيت المال - تاريخه .

حسينى (س.ا.ق) : الإدارة العربية ، ترجمة : إبراهيم العدوى ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٩٥٨ ص ١٠١ .

أبو بكر الصديق متولى وشوقى اسماعيل شحاته : اقتصاديات النقود فى إطار الفكر الإسلامى ، ص ١٠٣ - ١٠٤ . وتشير أوراق البردى العربية المكتشفة فى مصر إلى بعض جوانب العمل فى إدارة بيت المال ، أنظر الفصل الأول من هذه الرسالة ، ص ٣٥ ، هامش أرقام ١، ٢، ٣ ، ص ٣٦ هامش رقم ١ .

(٣) تستند فكرة « مال الله » إلى تفسير بعض الآيات القرآنية مثل : « ولله ما فى السموات وما فى الأرض » سورة البقرة (٢) الآية ٢٨٤ ، و « أتوهم من مال الله الذى آتاكم » سورة النور (٢٤) آيه ٣٣ ولهذه النكرة أكثر من دلالة ، وأول من ردد مقولة « مال الله » كان معاوية بن أبى سفيان إبان ولايته على الشام ، فى سياق تبريره للتفاوت الواسع فى الثروات بين المسلمين ، وكانت هذه المقولة سبباً للصدام بينه وبين الصحابى أبوذر الغفارى ، أنظر الخبر فى : الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٤ ، ص ٢٨٣ ، ٢٨٦ ويبدو أن هذه الفكرة قد تطورت فيما بعد فى كتابات الفقهاء والمفكرين فى العصور الوسطى المتأخرة ، وأصبحت جزءاً من فكرتى « الحاكمية لله » و « الاستخلاف فى الأرض » ، كما استُخدمت للدلالة على عدم أحقية الحاكم بشخصه فى شئ من أموال بيت المال ، وضرورة الإستخدام الرشيد للمال ، أنظر : ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم) ٧٢٨ هـ : السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية ، تحقيق أبو يعلى القويسنى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٨ ، ص ٤٨ - ٤٩ . ابن خلدون : المقدمة ، ص ٣٨٠ - ٣٨٢ .

دى سانتيلانا (دافيد) : القانون والمجتمع (تراث الإسلام ، تحرير توماس ارنولد ، ترجمة جرجس فتح الله ، ص ٤٠٣ - ٤٣٩) ط ٢ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٤٠٩ .

البهى الخولى : الثروة فى ظل الإسلام ، ط ٢ ، الناشر العرب ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٥١ ، ص ١٠٥ - ١٠٠ .

عبد السميع سالم الهراوى : لغة الإدارة فى صدر الإسلام ، ٢١١ . مصطفى كمال وصفى : المرجع السابق ٥١١ - ٥١٥ .

(٤) أنظر : الماوردى : الأحكام السلطانية ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٢) نشأة بيت المال وتطوره في الدولة الإسلامية :

يذهب البعض إلى أن « بيت المال » بدأ إنشاؤه في العهد النبوي^(١)؛ بينما أوردت بعضُ المصادر إشارات ضمنية أو مباشرة إلى وجود « بيت المال » في عصر الخليفة الأول أبو بكر الصديق ١١ - ١٣ هـ / ٦٣٢ - ٦٣٤ م^(٢)؛ وهناك رأى آخر يرجع ظهور « بيت المال » - كمؤسسة منظمة ذات قواعد محددة في العمل إلى عصر الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (١٣ - ٢٣ هـ / ٦٣٤ - ٦٤٤ م)^(٣).

ويقتضى المنطقُ السليم ، وفقاً للشواهد المختلفة، قبول وجهة النظر الأخيرة ، فرغم أن العهد النبوي شهد ظهور البداية الأولى لفكرة مال الجماعة ، إلا أن مصطلح « بيت المال » لم يرد في القرآن الكريم ، أو الأحاديث النبوية ،

= والقلقشندي : صبح الأعشى، ج ٤ ، ص ٣١ ، والبلاطنسي : تحرير المقال ، ص ١٣٩ .

دائرة المعارف الإسلامية ، مادة : بيت المال .

أبو بكر الصديق عمر متولى وشوقي اسماعيل شحاتة : المرجع السابق ص ١٠٤ - ١٠٥ .

زينب محفوظ : وثائق البيع في مصر ، مج ١ ، ص ٢١٣ .

(١) دائرة المعارف الإسلامية : مادة بيت المال ، ومادة بيت المال. مبدأ الفقهى ، ومادة بيت المال - تاريخه.

عبد العزيز صالح الهلايى : نشأة بيت المال في الدولة الإسلامية (المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد ٥٠ - السنة ١٣ -

شتاء ١٩٩٥ ، ص ٨-٢٩) مجلس النشر العلمى - جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٩٥ ، ص ٢٢ - ٢٤ .

أبو بكر الصديق متولى وشوقي شحاتة : المرجع السابق ، ص ١٠٣ . وقاموس المصطلحات الإسلامية ، مادة : بيت المال .

وات (م .) : الفكر السياسى الإسلامى المفاهيم الاساسية ، ترجمة : صبحى حيدى ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٧١ .

عبد السميع سالم الهراوى : المرجع السابق ، ص ٣٢٧ .

مصطفى كمال وصفى : المرجع السابق ، ص ٥١٦ .

(٢) ابن خياط (خليفة) ت ٢٤٠ هـ تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق اكرم العمرى ، مطبعة الآداب ، النجف ١٩٦٧ ، ج ١ ، ص ٧٠ .

الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٣ ، ص ٤٣٣ .

ابن عبد ربه الاندلسى (أحمد بن محمد) ت ٣٢٧ هـ : العقد الفريد ، تحقيق أحمد امين وآخرين ، لجنة التأليف والترجمة

والنشر ، القاهرة ، ٤٠ - ١٩٥٦ ، ج ٣ ص ٦٩ - ٧٠ .

القلقشندي : مآثر الإنافه في معالم الخلافة ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، وزارة الإرشاد ، الكويت ، ١٩٦٤ ، ج ١ ص ٨٦ .

(٣) أنظر: النابلسى : لمع القوانين المضئنة ، ص ٩ - ١٠ .

ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٤٨ .

المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ٩٢ .

حسينى : المرجع السابق ، ص ١٠١ .

ويتفق كتابُ مادة بيت المال في دائرة المعارف الإسلامية على أن بيت المال نشأ كفكرة في عصر الرسول (ﷺ) بينما يرجعون

ظهوره كمؤسسة مالية منظمة إلى عصر عمر بن الخطاب : أنظر دائرة المعارف الإسلامية ، مادة : بيت المال ، ومادة : بيت المال :

المبدأ الفقهى ، ومادة بيت المال تاريخه .

كما لم تشر إليه كتب السير والمغازي والحوليات المتقدمة عند تناولها للعهد النبوي^(١).

وما نذهب إليه هو أن « بيت المال » لم يظهر إلا مع قرار عمر بحبس الأرض المفتوحة ، فقبلها لم يكن هناك مالٌ مخزون للدولة الإسلامية ، بل كانت الأمور تسير في عهد الرسول (ﷺ) وفي عهد أبو بكر الصديق على قاعدة توزيع الغنائم والفئ أولاً بأول ، وكذلك الحال بالنسبة لأموال الصدقات ، ولم تكن هناك بعدُ موارد ضخمة ثابتة ومنتظمة للدولة^(٢) وحتى في حالة حفظ الغنائم لم تكن عملية الحفظ تدوم لأكثر من ساعات أو أيام قليلة^(٣)؛

(١) معجم ألفاظ القرآن الكريم ، مجمع اللغة العربية - دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨١ ، مادة : بات .

فنسك (أ . ي .) : مفتاح كنوز السنة ، ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي ، لجنة دائرة المعارف الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٣٤ .
فنسك (محرراً) : المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي عن الكتب الستة وعن مسند الدارمي وموطأ مالك ومسند أحمد بن حنبل ، الاتحاد الايمى للمجامع العلمية - بريل ، ليدن ، ١٩٣٦ ، مج ١ ، مادة : بات .
الواقدي (أبو عبد الله محمد بن عمر) : كتاب المغازي ، تحقيق : الفريد فون كريم ، الجمعية الآسيوية بالبنغال كلكتا ١٨٥٦ .
ابن هشام : سيرة النبي ، ح ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ . الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، ح ٢ ، ص ٣٩٥ - ٦٥٧ ، وح ٣ ، ص ٩ - ٢١٨ .
وقد ظهرت البوادر الأولى لفكرة « مال الجماعة » في العصر الإسلامي بنص القرآن الكريم « سورة الأنفال ، آية ٤١ » على تخصيص خمس الغنائم لله ورسوله ولذوي القربى واليتامى وأبناء السبيل ، وحول ملابسات فرض هذا النظام بعد غزوة بدر ، أنظر : الواقدي المصدر السابق ، ص ١١١ ، ١٧٩ ، ١٩٧ ؛ وابن هشام : المصدر السابق ، ح ٣ ، ص ٦٦٣ ، ٦٢٣ ، ح ٤ ، ص ٧٨٦ ، ٨٠٠ .
الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، ح ٢ ، ص ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٤٨ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ - ٤٧٤ ، ٤٧٩ - ٤٨١ ، ٥٠٨ - ٥١٠ .
_____ : التفسير ، ح ٤ ، ص ٣٠٢ - ٣٠٥ ، ح ١٣ ، ص ٣٩٠ .

كذلك حدد القرآن الكريم سبل إنفاق الفئ في سورة الحشر (آيات ٧ - ١٠) فكان بذلك مصدراً آخر لمال الجماعة ، ثم تدعمت الفكرة بفرض الزكاة وقيام عمال الرسول بجمع الصدقات وتوزيعها في عام ٨ أو ٩ للهجرة ؛ أنظر : الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، ح ٣ ، ص ٩٥ و ١٢٣ - ١٢٤ .

ثم جاءت حروب الردة بعد وفاة الرسول (ﷺ) لتؤكد حق الدولة الناشئة في جمع أموال الصدقات وإعادة توزيعها بمعرفتها ، الأمر الذي دعم فكرة مال الجماعة بشدة ، وحول حروب الردة أنظر : الطبري : تاريخ الرسل ، ح ٣ ، ص ٢٤١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٨ .
ابن حبيش (عبد الرحمن بن محمد) ت ٥٨٤ هـ : كتاب الغزوات ، تحقيق أحمد غنيم ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ح ١ ، ص ١٦ ، وما بعدها .

حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسي ، ح ١ ، ص ٢٦١ .

وحول أصول فكرة مال الجماعة في العصر الجاهلي ، أنظر : نفس المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٦٤ .

(٢) تؤكد الشواهد التاريخية الواردة في المصادر التي تتناول عصر الرسول (ﷺ) عدم وجود فائض مخزون من الأموال والموارد العينية للدولة ، ومن أمثلة هذه الشواهد ما ذكرته المصادر عن وفد بن سهم الذين وفدوا على الرسول (ﷺ) قبل خيبر يطلبون منه أن يمنحهم بعض العطايا ، فلم يكن لديه ما يعطيهم أياء ؛ كذلك عندما طالب الرسول (ﷺ) المسلمين . باطلاق سبي هوازن ووعد من تمسك منهم بحقه بست فرائض من أول شيء يصيبه المسلمون ، أي انه لم يكن لديه ما يعرضهم به ؛ أنظر :

ابن هشام : المصدر السابق ، ح ٦ ، ص ١٣٠٨ ، ١٣١٧ .

الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، ح ٣ ، ص ٨٧ ، ١٠ .

(٣) أنظر : ابن هشام : المصدر السابق ح ٦ ، ص ١٢٩٣ ، والطبري : تاريخ الرسل والملوك ، ح ٣ ، ص ٨١ .

وبالتالى لم تنشأ الحاجة إلى وجود بيت المال - بالمعنى العلمى الصحيح - قبل عصر عمر بن الخطاب مثله مثل غيره من التنظيمات المالية والإدارية التى كانت وليدة الإحتياجات الجديرة للدولة فى عصر الفتوحات الإسلامية^(١).

* * *

يحيط الغموض إلى حد كبير بتاريخ « بيت المال » وتطوره فى الدول الإسلامية المختلفة ، ويرجع ذلك إلى أن مؤلفى كتب النظم الإسلامية يتحدثون عن تلك النظم - عادة - برؤية نظرية ومثالية ، أكثر منها رؤية تعبر عن واقع الحال ؛ فى الوقت الذى فُقدت فيه الغالبية العظمى من وثائق بيت المال التى تعود إلى فترة العصور الوسطى^(٢). ورغم ذلك فإن هناك أموراً ثابتة ومتفقاً عليها فيما يتعلق بوظائف « بيت المال » فمن المؤكد أنه كان بمثابة الخزانة العامة للدولة الإسلامية ، أو الجهة التى تتسلم الدخل وتخرج منها النفقات ، وكانت الأموال والموارد العينية للدولة تحفظ فى مخازنه^(٣).

(١) أدى قرار عمر بن الخطاب بحبس الأراضى المفتوحة إلى امتلاك الدولة الإسلامية لعقارات واسعة ، وفرت موارد مالية ثابتة وضخمة، الأمر الذى إقتضى إنشاء جهاز مالى منظم يتولى إدارة تلك الأملاك وجباية ريعها وتوزيع العطاء على المقاتلين خاصة والمسلمين عامة مما يتحصل من ذلك الربح ، ويبدو أن بيت المال ظهر فى سياق تلك الإجراءات التنظيمية التى ابتكرها عمر فى المجالين المالى والإدارى وعلى وجه الخصوص تدوين الدواوين ووضع التقويم الهجرى .

حول قرار عمر بحبس الأراضى وقراراته التنظيمية الأخرى : أنظر : أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ١١٢ - ١١٧ ، ١٤٥ - ١٤٦ . القرشى (يحيى بن آدم) ت ٢٠٣ هـ : كتاب الخراج ، تحقيق أحمد شاكر ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٨٤ ، ص ٢٦ ، ٢٨ . والبلاذرى : فتوح البلدان ، ح ٣ ، ص ٣٢٥ - ٣٣٢ . والطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ح ٣ ، ص ٦١٣ - ٦١٨ ، ح ٤ ، ص ٢٠٩ - ٢١٤ . وقدامة : الخراج ، ص ٣٦٢ - ٣٦٤ . والماوردى : الاحكام السلطانية ، ص ١٧٢ - ١٧٥ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية : مادة : بيت المال ، والفصل الأول من هذه الرسالة ، ص ٣١ - ٣٧ .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية : مادة : بيت المال ، ومادة : بيت المال تاريخه .

متز (آدم) : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى أو عصر النهضة فى الإسلام ، ترجمة : محمد عبد الهادى ابوريدة ، ط ٢٤ ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، ١٩٦٧ ، مج ١ ، ص ٢٢٦ .

وقد اختلف الفقهاء فى موقفهم من جواز خزن الأموال الفائضة أو إدخارها فى بيت المال ؛ وهو ما يعرف فى المصطلح الحديث بتكوين احتياطى تقدى للدولة ، فقد ذهب البعض وعلى رأسهم الإمام الشافعى إلى عدم جواز ذلك ، وقالوا بضرورة توزيع الأموال فور قبضها على المصارف المختلفة لبيت المال ، مع إمكان فرض ضرائب لتغطية الإحتياجات الطارئة، وربما كان سندهم فى ذلك ما جرى عليه الحال فى زمن الرسول (ﷺ) من توزيع الأموال والغنائم أولاً بأول ، بينما قال فريق آخر - منهم الإمام أبو حنيفة النعمان - إنه يجوز للإمام أن يدخر فائض الأموال فى « بيت المال » احتساباً لما قد يقع من حوادث أو نوائب ؛ وقد أخذت الدول الإسلامية المختلفة بالرأى الأخير دائماً ، ولا يستثنى من ذلك إلا فترة خلافة عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ / ٧١٧ - ٧٢٠ م) ، أنظر : الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٨٥ .

أبو بكر الصديق متولى وشوقى شحاته : المرجع اسبق ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .

وحول موقف عمر بن عبد العزيز : أنظر : الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ح ٦ ، ص ٥٦٨ - ٥٦٩ .

الناهلسى : المصدر السابق ، ص ١٠ .

كذلك تشير المصادر التاريخية إلى استخدام « بيت المال » أحيانا كمكان لحفظ أموال ليست من حقوقه عل سبيل الأمانات^(١).

ولم يقتصر دور « بيت المال » على حفظ الأموال فقط، بل أنه كان الجهة التى تمثل الدولة فى إمتلاك العقارات بأنواعها المختلفة، من أراضى زراعية أو مباني ، سواء كانت مملوكة للدولة بمقتضى حق الفتح أو آلت إليها بأى طريق من الطرق ، وكان الإمام يباشر التصرف فى أملاك الدولة بالبيع أو الوقف من خلال « بيت المال » وموظفيه، فكل ما هو مملوك ملكاً عاماً يعتبر من أملاك « بيت المال »^(٢).

كذلك فإن « بيت المال » يشرف على بعض الصناعات التى كانت الدولة تراقبها ، أو تديرها أو تحتكرها ، خاصة فى ولايتى الشام ومصر^(٣).

ويرى بعض الباحثين المحدثين أن بيت المال كان يمارس دوراً مصرفياً فى النظام الإسلامى ، حيث لعب دور المصرف المركزى فى النظم المالية الحديثة فى ضبط العملات المتداولة ، فكثيراً ما يشار فى أوراق البردى العربية إلى أن سداد الضرائب يتم على أساس الدفع « بنقد بيت المال ووزنه »^(٤). كما كان يمارس الإقراض والإقتراض^(٥).

(١) تذكر بعض الروايات أن الخليفة الثالث عثمان بن عفان (٢٣ - ٣٥ هـ / ٦٤٤ - ٦٥٦ م) عندما قرر توسيع المسجد الحرام فى مكة ، ورفض بعض أصحاب المساكن المجاورة للحرم بيعها ، صادرها عثمان للصالح العام وهدمها ، وأودع أثمانها فى « بيت المال » على سبيل الأمانة حتى يتسلمها أصحابها ، أنظر : الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٤ ص ٢٥١ .
وكذلك حُفِظَت أموال الأيتام فى مصر فى صندوق خاص داخل بيت المال عرف باسم تابوت القاضى : أنظر : الكندى : كتاب الولاية والقضاة ، ص ٣٥٥ ، ٤٠٥ .

(٢) تؤكد الإشارات الواردة فى المصادر التاريخية المختلفة وفى الوثائق أن بيع أملاك الدولة أو وقفها كان يتم باسم بيت المال وبمباشرة وكيله باعتباره وكيلاً عن الإمام (الحاكم) : أنظر : عبد اللطيف إبراهيم : من وثائق التاريخ العربى ص ٢٢ - ٢٥ .
و الفصل الأول من هذه الرسالة ، ص ٣٧ - ٤٧ .

محمد محمد امين : الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر ، ص ٩٥ .

_____ : وثيقة وقف السلطان قايتباى على المدرسة الأشرفية وقاعة السلاح بدمياط (المجلة التاريخية المصرية ، مج

٢ ، ص ٣٤٣ - ٣٩٠) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٣٤٣ - ٣٤٧ .

(٣) كاهين (كلود) : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، ترجمة بدر الدين القاسم ، ط ٣ ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٨٣ ص ١٤٢
متز : المرجع السابق ، مج ١ ، ص ٢٣٤ .

(٤) « نقد بيت المال » تعبير يقصد به العملة المضبوطة العيار والوزن ، حيث لا يقبل بيت المال غيرها فى سداد الضرائب ، ومن هنا فإن ما يقبله بيت المال هو معيار للنقد السليم ، أنظر : انستاس الكرملى : رسائل فى النقود العربية ، الإسلامية وعلم النميات ، ط ٢ ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١٦٢ وابو بكر الصديق متولى وشوقى شحاته : المرجع السابق ، ص ١١٨
وحول استخدام المصطلح فى الوثائق المالية المبكرة : أنظر : جروهمان : أوراق البردى العربية ، ج ٦ ، ص ٥٦ ، ٦١ .

GROHMANN : From The World of Arabic Papyri, p.136 .

(٥) زينب محفوظ : المرجع السابق، مج ١ ص ٢١٤ . وابو بكر الصديق متولى وشوقى شحاته : المرجع السابق، ص ١١٩ - ١٢١ .

والتحويلات المالية عن طريق صكوك الضمان التي ترسلها بيوت المال الفرعية إلى بيت المال المركزي، والذي يعود فيستخدمها في سداد التزاماته تجاه الغير بدلاً من الدفع النقدي^(١).

* * *

وتشير المصادر التاريخية إلى أن موضع « بيت المال » كان في مقر الحكم أو المسجد الجامع، وكانت مقار بيوت الأموال الفرعية في عواصم الولايات المختلفة للدولة الإسلامية في المساجد الجامعة لتلك العواصم أو في دور الإمارة بها^(٢).

وكان « بيت المال » في الولايات المختلفة جزءاً من الإدارة المالية فيها ؛ وكانت تلك الإدارة تتكون من جباة الخراج وخزنة بيت المال ، وهناك آراء تذهب إلى أن صاحب الخراج كان هو نفسه صاحب بيت المال^(٣)؛ كما تذهب آراء أخرى إلى أن « بيت المال » كان مستقلاً عن سلطة الوالي^(٤).

(١) دائرة المعارف الإسلامية ، مادة : بيت المال - تاريخه .

(٢) تؤكد الشواهد الأثرية والمصادر التاريخية هذه الحقيقة ؛ فقد كان بيت المال في دمشق عاصمة الخلافة الأموية بناءً يتوسط صحن المسجد الأموي ، حول وصف هذا البناء ، أنظر :

فريد شافعي : العمارة العربية في مصر الإسلامية ، مج ١ عصر الولاة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٦٥٠ - ٦٥٢ ؛ أنظر كذلك شكل ٤٣٩ .

كما يذكر الطبري أن بيت المال بالكوفة كان مقره بدار الإمارة المجاورة للمسجد الجامع ، وبعد أن تعرض لحادث سطر ، أمر الخليفة عمر بن الخطاب واليه على الكوفة سعد بن أبي وقاص بإدخال دار الإمارة في بناء المسجد على أن يجعل بيت المال تجاه القبلة حتى تتوفر له الحماية من المصلين ؛ أنظر : الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، ح ٤ ص ٤٥ - ٤٦ .

ودائرة المعارف الإسلامية ، مادة : بيت المال تاريخه . وحسيني : المرجع السابق ، ص ١٠١ وامتز ، المرجع السابق ، مج ١ ص ٢٣٨ .

(٣) حسن إبراهيم حسن : المرجع السابق ، ح ١ ص ٥٧٤ .

هذا ولا توجد أدلة قاطعة تثبت صحة هذا الرأي ، فعندما أرسل عمر بن الخطاب عماله على الكوفة ولى عمار بن ياسر على الصلاة والحرب ، وعبد الله بن مسعود على القضاء وبيت المال ، وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض ، ويفهم من سياق الرواية أن الأخير هو الذي قام بتحديد الخراج على الأرض هناك ؛ أنظر :

أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ١٣٠ - ١٣١ ؛ والبلاذري : فتوح البلدان ، ح ٢ - ص ٣٣٠ .

وتشير كذلك رواية الجهمشياري عن ولاية عمر بن مهران على مصر أنه كان مستولاً عن خراجها بينما ولى أحد أصحابه على بيت المال؛ أنظر الجهمشياري : الوزراء والكتاب ، ص ٢١٩ . وفي المقابل أشار الطبري إلى أن على بن أبي طالب ولى زياد بن أبيه على الخراج وبيت المال في البصرة . الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، ح ٤ ص ٥٤٣ .

(٤) حسيني : المرجع السابق ، ص ١٠١ .

وقد استند في هذا لاستنتاج إلى واقعة الخلاف بين سعد بن أبي وقاص والي الكوفة و عبد الله بن مسعود صاحب بيت المال بها في زمن عثمان بن عفان ، وهو خلاف لا يحمل دلالة استقلال صاحب بيت المال عن الوالي بل يدل على حرصه على المال العام ، أنظر : الطبري : تاريخ الرسل والملوك ، ح ٤ ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٣) بيت المال فى مصر :

أصبحت مصر ولاية من ولايات الدولة الإسلامية منذ سنة ٢٠هـ (٦٤١ م) فى فترة مواكبة للتنظيمات الإدارية والمالية التى أدخلها عمر بن الخطاب على نظام الدولة الإسلامية الناشئة، ومن هنا فمن الطبيعى أن ترجع نشأة الإدارة المالية فى مصر إلى بداية العصر الإسلامى بها^(١)؛ وهذا ما تؤكد به الروايات التاريخية المختلفة ، حيث تشير الروايات التاريخية إلى وجود بيت المال فى مصر كجهات للقبض والإنفاق - على الأقل - منذ عصر عمرو بن العاص^(٢)، كما تشير روايات أخرى إلى تشييد بناء لجمع مال الخراج فيه عصر عبد الله بن سعد بن أبى سرح (٢٥ - ٣٥ هـ / ٦٤٥ - ٦٥٥ م) ثانى الولاة على مصر^(٣).

وكانت وظائف بيت المال متعددة فى تلك الفترة المبكرة ، فهو الخزانة العامة للولاية التى تحفظ فيها الأموال لحين إنفاقها أو إرسالها إلى بيت المال المركزى فى حاضرة الخلافة، كما كان عماله يتولون جمع الضرائب بأنواعها المختلفة، ويصدرون إيصالات السداد لدفعها ، وكانوا يشرفون على بعض الصناعات المهمة فى مصر^(٤).

* * *

(١) كانت الإدارة المالية فى مصر - مثلها مثل غيرها من ولايات الدولة الإسلامية - تتكون من إدارة لجمع الخراج والضرائب وبيت للمال ، وقد حافظ العرب على كثير من تفاصيل نظام الإدارة المالية البيزنطية ، بما فى ذلك مسميات وحدات الجهاز الإدارى واسماء العاملين فيه ، وحول الإدارة المالية فى مصر فى عصر الولاة ومسميات العاملين فيها ؛ أنظر : سيدة اسماعيل كاشف : مصر فى عصر الولاة ، ص ٢٥ - ٥٢ .

صابر دياب : دراسات فى تاريخ مصر الإسلامية وحضارتها من الفتح الإسلامى حتى منتصف القرن الثالث الهجرى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٩٦ - ٩٩ .

أحمد عبد الرازق أحمد : تاريخ وآثار مصر الإسلامية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٣٣ - ٣٥ .

LANE-POOLE (S.) : A History of Egypt in The Middle Ages, Methuen and Co., London, 1901, p.18 F.

(٢) أورد ابن عبد الحكم رواية مفادها أن عمر بن الخطاب أمر عمرو بن العاص بضم تركات الرهبان الذين يموتون بلا ورثة إلى بيت مال المسلمين؛ أنظر :

ابن عبد الحكم (عبد الرحمن) ت . ٢٥٧ هـ : فتوح مصر والمغرب ، تحقيق عبد المنعم عامر ، لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ١٧٩ .

(٣) ابن المقفع (ساويرس) ت . ق . ١٠ : تاريخ البطارقة ، ج ١ ، إعداد وتعليق صموئيل السريانى ، طبعة خاصة للدارسين بمعهد الدراسات القبطية ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ج ١ ص ١١٠ .

(٤) تحوى أوراق البردى العربية التى ترجع إلى القرون الثلاثة الأولى للهجرة العديد من النماذج لوثائق المعاملات المالية المختلفة فى مصر ، ومن بينها إيصالات لسداد الضرائب وكشوف لحصر دفعها ؛ وكل هذه الوثائق تكشف عن جوانب من نظام العمل فى الإدارة المالية لولاية مصر وعن دور بيت المال فيها ؛ أنظر :

جروهمان : نبذة فى علم قراءة الأوراق البردية ، محاضرة ٤ ص ٥ - ١٥ .

_____ : أوراق البردى العربية ج ٣ ص ٣ - ١١ - ١٠٥ ، وج ٦ ص ٧٦ - ٨٤ .

وعندما نجح الفاطميون فى الإستيلاء على مصر سنة ٣٥٨هـ (٩٦٩م) ونقلوا إليها مقر خلافتهم ، وشيدوا القاهرة لتكون عاصمة دولتهم ، انعكس الوضع السياسى الجديد لمصر على النظام المالى والإدارى فيها ، فمع استقلال مصر وتحولها إلى مركز للخلافة الفاطمية ، أنشأ الفاطميون إدارة مالية كاملة فى مصر ، وأصبح بيت المال جزءاً من هذه الإدارة ، التى كانت تضم مجموعة من الدواوين المالية يتولى كل منها الإشراف على قطاع من قطاعات الدولة ، وقد كان النظام الإدارى والمالى الذى وضع فى العصر الفاطمى هو الأساس الذى استقر عليه العمل حتى نهاية عصر المماليك^(١).

وتشير مصادر العصور الوسطى إلى تراجع دور بيت المال فى الإدارة المالية تدريجياً^(٢).

وربما يرجع ذلك إلى سببين :-

السبب الأول :- هو تعدد الإدارات المالية فى الدولة واتجاهها إلى التخصص ؛ فقد تحولت الإدارة المالية من نظام بسيط يعنى بإحتياجات إدارة ولاية تابعة لدولة الخلافة ، إلى نظام مركب لإدارة دولة أضحت أكبر دول العالم الإسلامى آنذاك ، وفى ظل هذا الوضع الجديد إنتقلت كثير من وظائف بيت المال إلى الدواوين الجديدة^(٣).

GROHMANN : From The World of Arabic Papyri , p. 124 f. =

وحول إشراف بيت المال على بعض الصناعات ، أنظر :

جروهمان : نبذة فى علم قراءة الأوراق البردية ، محاضرة ٢ - ص ٣ - ٧ .

وحول علاقة بيت المال المركزى ببيوت الأموال فى الولايات ؛ أنظر :

دائرة المعارف الإسلامية ، مادة بيت المال تاريخه .

(١) حسنين محمد ربيع : النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين ، ص ١٧ .

وحول النظم الإدارية والمالية فى مصر فى عصر الفاطميين وتطورها فى عصرى الأيوبيين والمماليك ، أنظر :

راشد البراوى : حالة مصر الإقتصادية فى عهد الفاطميين ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٢٩٩ - ٣٦٨ .

عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر - دراسة شاملة للنظم السياسية ، ط ٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ص ٣٥ - ٦٨ .

_____ : نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر - دراسة شاملة للنظم السياسية ، ط ٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ص ٤٢ - ٩٠ .

حسين محمد ربيع : المرجع السابق ، ص ٤٠ وما بعدها .

أمنية أحمد امام الشورى : رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والإقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى (٣٥٨ - ٥٦٧هـ / ٩٦٩ - ١١٧١م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤ ص ٣٥ - ١٣٢ .

(٢) المقرئى : الخطط ج ٢ - ص ٢٢٤ .

(٣) حول هذه الدواوين ووظائفها أنظر :

المقرئى : الخطط ج ١ ص ٣٩٧ - ٤٠٢ .

حسين ربيع : المرجع السابق ص ١١ - ١٧ . وأمنية الشورى : المرجع السابق ، ص ٣٧ - ٦٦ .

أما السبب الثاني :- فهو سيادة نظام الإقطاع الحربى فى مصر منذ عصر الأيوبيين ، ثم اكتمال أركانه فى عصر المماليك^(١)؛ ففى ظل ذلك النظام أصبح جزء أساسياً من موارد بيت المال يذهب إلى أمراء الإقطاع، كما أن (١) عرف المسلمون نظام الإقطاع منذ العهد النبوى على الأرجح ، وربما يكون اقطاع الرسول (ﷺ) للداريين سنة ٩ هـ هو أول اقطاع فى الإسلام ؛ أنظر :

المقرئى : ضوء السارى فى معرفة خير تميم الدارى ، تحقيق محمد عاشور ، دار الإعتصام، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ٢٧ - ٣٣ .
ورغم أن الدولة الإسلامية عرفت اشكالاً مختلفة للإقطاع طوال القرون الثلاثة الأولى للهجرة ، إلا أن نظام الإقطاع ظل نظاماً هامشياً فى إقتصاد الدولة الإسلامية ، ومنذ القرن الرابع الهجرى أصبح نظام الإقطاع هو الأساس الذى تقوم عليه معظم الدول الإسلامية فى المشرق العربى ، وقد أدخل السلاجقة فى القرن ٥ هـ إصلاحات مهمة على نظام الإقطاع ، فكان النظام الإقطاعى السلجوقى هو الأساس الذى استندت عليه الدول الإقطاعية المختلفة بعد دولة السلاجقة ، وقد قامت الدولة الأيوبية فى مصر والشام ومن بعدها دولتا المماليك البحرية والچراكسة على أساس ذلك النظام . هذا وقد اختلفت وجهات نظر الباحثين حول نظام الإقطاع الحربى فى الشرق وتباينت آراؤهم حول حدوده وطبيعته ؛ أنظر :

POLIAK (A.N) : Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon, The Royal Asiatic Society, London, 1939 .

CAHEN (C.) : L'evolution de L'Iqta du ix^e au xiii^e siècle : Contribution á une histoire comparée des sociétés médiévales, (Les Peuples Musulmans dans l'histoire Médiévale, pp.231 - 275) I.F.D., Damas, 1977.

عبد العزيز الدورى : تاريخ العراق الإقتصادى فى القرن الرابع الهجرى ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص ٢٤ - ٦٢ .
_____ : نشأة الإقطاع فى المجتمعات الإسلامية (مجلة المجتمع العلمى العراقى ، مج ٢٠ ، ١٩٧٠ ص ٣ - ٢٤) المجمع العلمى العراقى ، بغداد ، ١٩٧٠ .

السيد الباز العرينى : الإقطاع فى الشرق الأوسط منذ القرن السابع حتى القرن الثالث عشر الميلادى (حوليات كلية الآداب - جامعة عين شمس ، ع ٤ ، يناير ١٩٥٧ ، ص ١١٣ - ١٤٨) جامعة عين شمس ، ١٩٥٧ ، ص ١٣ - ١٤٨ .
متز : المرجع السابق ، مج ١ ص ٢١٢ - ٢١٤ .

محمد دويدار : الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧٨ ، ص ١ - ١١ .
إبراهيم على طرخان : الإقطاع الإسلامى : أصوله وتطوره دراسة مقارنة (المجلة التاريخية المصرية ، مج ٦ ، ١٩٥٧ ص ٤٧ - ٧٦) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

_____ : النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، ص ٧ - ٩٠ .
إبراهيم القادرى بوتشيت : هل عرف المجتمع العربى الإقطاع ؟ (الوحدة ، السنة الخامسة ، ع ٥٧ ، يونيو ١٩٨٩ ، ص ٩٨ - ١٠٩) المجلس القومى للثقافة العربية ، باريس ١٩٨٩ .

أحمد صادق سعد : فى ضوء النمط الآسيوى للإنتاج تاريخ مصر الإجتماعى الأقتصادى ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٤٥ - ١٤٨ و ص ١٨٠ - ١٩٢ ص ٢٦٥ - ٢٧٥ ، ص ٣٨٣ وما بعدها .
وحول الأساس الفقهى للإقطاع ، أنظر :

الماوردى : المصدر السابق، ص ١٦٥ - ١٧٠ .
ابن رجب الحنبلى (عبد الرحمن بن أحمد) ت . ٧٩٥ هـ : الإستخراج لأحكام الخراج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٥ ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

البلاطنسى : المصدر السابق ، ص ١٥٢ - ١٧٢ .

الكثير من مسئوليات بيت المال أنتقلت إليهم^(١).

ورغم انتقال كثير من إختصاصات بيت المال إلى جهات أخرى إلا أنه ظل دائماً يباشر ملكية العقارات باسم الدولة^(٢)، كما كان يقوم بدور الخزانة العامة التى تحفظ بها الموارد النقدية والعينية للدولة^(٣).

* * *

وقد إنتهى الدور المتميز لبيت المال فى الإدارة المالية للدولة الإسلامية بنهاية عصر المماليك الجراكسة ، فمئذ احتل العثمانيون مصر، انتقلت معظم الإختصاصات المتبقية لبيت المال إلى جهات أخرى^(٤)؛ وأصبح بيت المال مجرد

- (١) حول تأثير نظام الإقطاع على دور بيت المال فى الإدارة المالية : أنظر : دائرة المعارف الإسلامية ، مادة: بيت المال تاريخه . كاهين : المرجع السابق ، ص ١٦٩ - ١٧٢ وحسين ربيع : المرجع السابق ، ص . ع. أنظر بعض الأمثلة فى : النورى : نهاية الإرب ، ج ٣٠ ، ص ١٩١ . و القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٣ ص ٤٥١ - ٤٥٢ ، ٤٦٠ ، ٤٩٢ ، ج ١٣ ، ص ١١٤ . و المقرئى : السلوك . ، ج ٢ ، ص ١٢٥ - ١٥٤ .
- وحول قيام أمراء الإقطاع بالمساهمة فى الخدمات العامة كجزء من واجباتهم الإقطاعية ، أنظر : عبد اللطيف إبراهيم : من وثائق التاريخ العربى ، ص ١٢ هامش ٢ . وإبراهيم طرخان : النظم الإقطاعية ، ص ١٨٥ - ٢٢٨ .
- (٢) عبد المنعم ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ، ج ١ ص ٨٠ .
- (٣) أنظر أمثلة للإشارة إلى بيت المال كخزانة عامة للدولة فى : أبى خلف : مواد البيان ، ص ٧٨ ، ٨١ .
- ابن منجب الصيرفى : الإشارة إلى من نال الوزارة ، تحقيق ايمن فؤاد سيد ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٥٢ ، ٦١ .
- المخزومى (ابو الحسن على بن عثمان) ت ٥٨٥ هـ : كتاب المنهاج فى علم خراج مصر ، تحقيق كلود كاهين ، المعهد الفرنسى للآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ .
- ابن ممتى : كتاب قوانين الدواوين ، ص ٢٣٢ ، ٢٣٩ .
- ابن جبير (محمد بن أحمد بن جبير الكنانى الأندلسى) ت ٦٤١ هـ : رحلة ابن جبير فى مصر وبلاد العرب والعراق والشام وصقلية عصر الحروب الصليبية ، تحقيق : حسين نصار ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ٢٢ .
- الناهلسى : المصدر السابق ، ص ١٣ ، ٤٧ ، ٦٠ . وابن المقفع : المصدر السابق ، مج ٢ ص ٩٦ ، ١٠١ ، مج ٤ ص ٤٨ ح ٢ ص ١٠٨ ، ١٣٨ . وابن موسى : النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة ، ص ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ .
- ابن فضل الله العمرى : مسالك الأبصار فى ممالك الامصار (دولة المماليك الأولى) ، تحقيق دوروتيا كرافولسكى ، المركز الإسلامى للبحوث ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٢ .
- ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٤٨ ، ٤٩ . والمقرئى : الخطط ، ج ١ ص ٣٨٥ ، ٣٩٩ ، والسلوك ، ج ١ ، ص ٩٨ ، ٥٨٦ .
- (٤) كان ديوان الروزنامة فى مصر يتولى جمع موارد الدولة وانفاقها ، أما خزانة الدولة فعرفت باسم « الخزينة العامرة » وتحفظ فيها اموال الدولة وتتبعها الأملاك العامة ، ويتوافق هذا مع النظام الإدارى للدولة العثمانية ، فقد كان قلم المخلفات وبيت المال فى الإدارة المركزية قلما من بين واحد وخمسين قلما تتبع الباب الدفترى ، وهو أحد الإدارات الأساسية فى الدولة العثمانية ، أنظر : قانون نامه مصر : المواد ١١ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٤ ، ٤٦ ، ٥٤ . حسين افندى الروزنامجى : ترتيب الديار المصرية ، ص ٢٥ - ٢٦ .
- نجاتى اقطاش وعصمت بنيارق : الأرشيف العثمانى ص ٢٠ - ٣٠ .

إدارة صغيرة ذات اختصاصات محدودة تتعلق بإدارة الموارث الحشرية و أموال الصدقات^(١).

وقد إستمر هذا الوضع فى عصر محمد على وخلفائه ، واضيف إلى بيت المال الإشراف على أموال الأيتام واصبح المسمى الرسمى له « ديوان بيت المال وصندوق الأيتام »^(٢).

وقد انتقلت تبعية بيت المال منذ القرن الماضى بين اكثر من جهة^(٣) ، حتى استقر فى نهاية المطاف فى نظارة المالية - والتى أصبحت فيما بعد وزارة المالية ثم الخزانة - إلى أن ألغى بيت المال فى سنة ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م بضمه إلى الهيئة العامة لبنك ناصر الإجتماعى^(٤).

* * *

وقد انتقل مقر بيت المال فى مصر منذ فتحها عمرو بن العاص بين المسجد العتيق ومقار الحكم المختلفة ، ولانعرف على وجه الدقة مكان بيت المال فى السنوات الأولى للحكم الإسلامى ، بينما تتفق معظم المصادر التاريخية على تشييد بناء لبيت المال فى جامع عمرو بالفسطاط فى أواخر القرن الأول الهجرى^(٥)؛ ثم انتقل مقر

(١) ابن اياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ج ٥ ص ٤٥١ .

قانون نامه مصر ، مادة : ٣٤ ، ٤٦ . وحسين افندى الروزنامجى : المصدر السابق ، ص ٦٢ .

دفتر أول الشرقية جيشى ٢٧ / ٤٦٤١ / ٥٠٤٠ / دار الوثائق القومية ، وجه ورقة ١٧ وظهر ورقة ١٩ وظهر ورقة ١٠٧ .

دفتر خامس الغربية جيشى ٨ / ٤٦٢٢ / ٥٠٩٠ ، دار الوثائق القومية ، وجه ورقة ٩٤ ووجه ورقة ١٠٧ .

دفتر أول المنوفية إحباسى ٣٤ / ٤٦٤٨ / ٥٠٣٦ / دار الوثائق القومية ، ظهر ورقة ١٦٥ .

(٢) لائحة إجراءات ديوان بيت المال وصندوق الأيتام الصادرة فى ٢٠ ذو الحجة سنة ١٢٨١ هـ ، محفوظة لوائح رقم ١ - ٩ - ٦ /

١٦ ، دار الوثائق القومية ؛ الديباجة وينود ١ ، ٨ ، ٩ .

(٣) نص قانون سياست نامه الذى اصدره محمد على سنة ١٢٥٣ هـ ١٨٣٧ م على أن يكون بيت المال تابعاً لديوان الخديوى ، ثم

انتقل بيت المال بعد ذلك إلى ديوان المالى فى سنة ١٢٧٣ هـ / ١٨٥٦ م ومنه إلى ديوان الداخلية فى سنة ١٢٧٤ هـ / ١٨٥٧ م ،

وعندما اصبح ديوان الداخلية نظارة فى سنة ١٢٩٥ / ١٨٧٨ م كان بيت المال تابعاً لها ، أنظر قانون سياست نامه ربيع أول سنة

١٢٥٣ هـ ، طبعة بولاق ، ١٢٥٣ هـ الفصل الأول ، بند أول .

عبد السميع سالم الهراوى : لغة الإدارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم

الإجتماعية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٢١١ .

أمين سامى : تقويم النيل ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٣٤ ، مج ٢ ، ج ٣ ، ص ٢٥٥ ، ٣١٥ .

فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ، الجزء الأول ، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٥ - ٨ .

(٤) الديكرى الصادر فى ١٩ نوفمبر ١٨٩٦ ، الوقائع المصرية ، نوفمبر ١٨٩٦ .

القرار الجمهورى رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٧١ ، الجريدة الرسمية ، عدد ٤٨ لسنة ١٩٧١ .

(٥) ينسب ذلك البناء إلى اسامة بن زيد التنوخى صاحب خراج مصر فى ولاية عبد الملك بن رفاعة (٩٦ - ٩٩ هـ / ٧١٥ - ٧١٧ م)

بينما تشير بعض الروايات إلى بنائه فى ولاية قره بن شريك (٩٠ - ٩٦ هـ / ٧٠٩ - ٧١٥ م) . أنظر :

ابن دقماق : الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، القسم الأول ، طبعة مصورة ، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر ، =

بيت المال بعد ذلك مع انتقال دار الإمارة إلى العسكر والقطائع^(١)؛ وفي العصر الفاطمي كانت خزان بيت المال في القصر الكبير الشرقي داخل أسوار القاهرة^(٢)؛ ثم انتقلت إلى القلعة بعد اكتمال بنائها واستقرار السلاطين من بني أيوب وسلاطين المماليك البحرية والبرجية فيها، وكان موضع بيت المال في قاعة الصاحب^(٣)؛ وفي العصر الحديث تنقل مقر بيت المال بين الجهات الإدارية المختلفة التي انتقلت تبعيته إليها^(٤).

= بيروت، د. ت. - ج ٤ - ص ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥ .

المقريزي : الخطط ، ح ٢ - ص ٢٤٩ ؛ وابن تغري بردي : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ح ١ ص ٧١ .
وحول موضع بناء بيت المال داخل جامع عمرو ، والآراء المختلفة لعلماء الآثار ، أنظر .

أحمد فكري : مساجد القاهرة ومدارسها (المدخل) ، دار المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٦١ ، ص ٨٥ .

فريد شافعي : المرجع السابق ، مج ١ ص ٣٧٣ ، ص ٦٥١ - ٦٥٢ .

وينفى ابن تغري بردي أن يكون بناء بيت المال في جامع عمرو قد شيد في ولاية عمرو بن العاص على مصر ؛ إلا أن بعض الروايات التاريخية تؤكد وجود بناء لبيت المال في القسطنطينية عندما وصلها قبره بن شريك سنة ٩٠ هـ ؛ أنظر :
الكندي : المصدر السابق ، ص ٦٢ .

(١) الجهشياري : المصدر السابق ، ص ٢١٧ - ٢٢٠ ؛ المقريزي : الخطط ، ح ١ - ص ٣٩٧ ، ح ٢ ص ٢٦٩ .

ومن الجدير بالذكر أن بعض الروايات التاريخية تشير إلى استمرار خزانة بيت المال في جامع عمرو حتى العصر الطولوني ؛
أنظر : الكندي : المصدر السابق ، ص ١١٢ - ١١٣ ؛ ابن دقماق : الإلتصار ح ٤ ص ٦٥ ؛ المقريزي : الخطط ، ح ٢ ص ٢٤٩ .

(٢) المقريزي : الخطط ، ح ١ ص ٣٦٢ ، ٣٨٥ .

(٣) نفس المصدر السابق ، ح ١ ص ٣٦٤ ، ح ٢ - ص ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢٢٤ .

(٤) هذه الجهات هي ديوان الخديو والداخلية والمالية .

أنظر خريطة المواقع التي تنقل بينها بيت المال في الملحق السادس من ملاحق هذه الرسالة .

أولاً : موارد بيت المال ومصارفه إبان عصر المماليك الجراكسة

قامت الدول في العصور الوسطى في الشرق والغرب على حد سواء على دعامتين أساسيتين هما : الدين والحرب ، حيث شكلا محورا لأنشطة الدول والجماعات المختلفة في تلك العصور؛ ومن هنا فقد كانت الموارد الرئيسية للدول ترتبط بشكل أو بآخر بهذين المحورين ، كما كانت أوجه إنفاقها الأساسية موجهة إليهما ، وينطبق هذا بالطبع على موارد بيت المال ومصارفه في الدولة الإسلامية .

(١) موارد بيت المال :-

يرى الفقهاء « أن كل مال استحققه المسلمون ولم يتعين مالكة منهم فهو حق من حقوق بيت المال »^(١)؛ ومن هنا فقد ذهب فريق منهم إلى أن موارد بيت المال تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي : خمس الغنيمة والفئ والصدقة^(٢)؛ بينما حدد بعض الفقهاء تلك الموارد في سبع جهات وهي : خمس الغنائم ، والفئ ، والخراج ، والجزية ، وعشور التجارة على تجارة الكفار إذا دخلوا ديار الإسلام ، وتركة من مات بغير وارث أو من لم يوجد له ورثة يستفرون تركته ، والمال الذي ليس له صاحب^(٣).

وفي الحقيقة فإنه ليس هناك بون شاسع من الخلاف بين ما قال به كل من الفريقين ، لكن الخلاف خلاف في المسميات فقط ؛ حيث أدى تطور أوضاع الدولة الإسلامية منذ عصر الفتوحات إلى تطور موارد بيت المال من ذلك الشكل البسيط الذي ينتج عن المعارك الحربية مباشرة كالفئ والغنيمة ، أو عن الفرض الديني كالزكاة ، إلى شكل مركب من الضرائب ، وإن إستندت جميع هذه الضرائب في أساسها الشرعى إلى المصادر الثلاثة الأصلية ، فقد تطورت الموارد الناتجة عن الأعمال العسكرية من غنائم وفئ إلى خراج وجزية . أما الزكاة فقد تطورت عنها عشور الأراضي الزراعية ؛ كذلك إبتكر عمر بن الخطاب ضريبة عشور التجارة على كل ما يرد إلى البلاد الإسلامية من متاجر^(٤).

(١) الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

(٢) الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٣) السيوطى (عبد الرحمن بن ابرهيم محمد) ت ٩١١ هـ : الاشباه والنظائر ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ص ٥٤٦ .

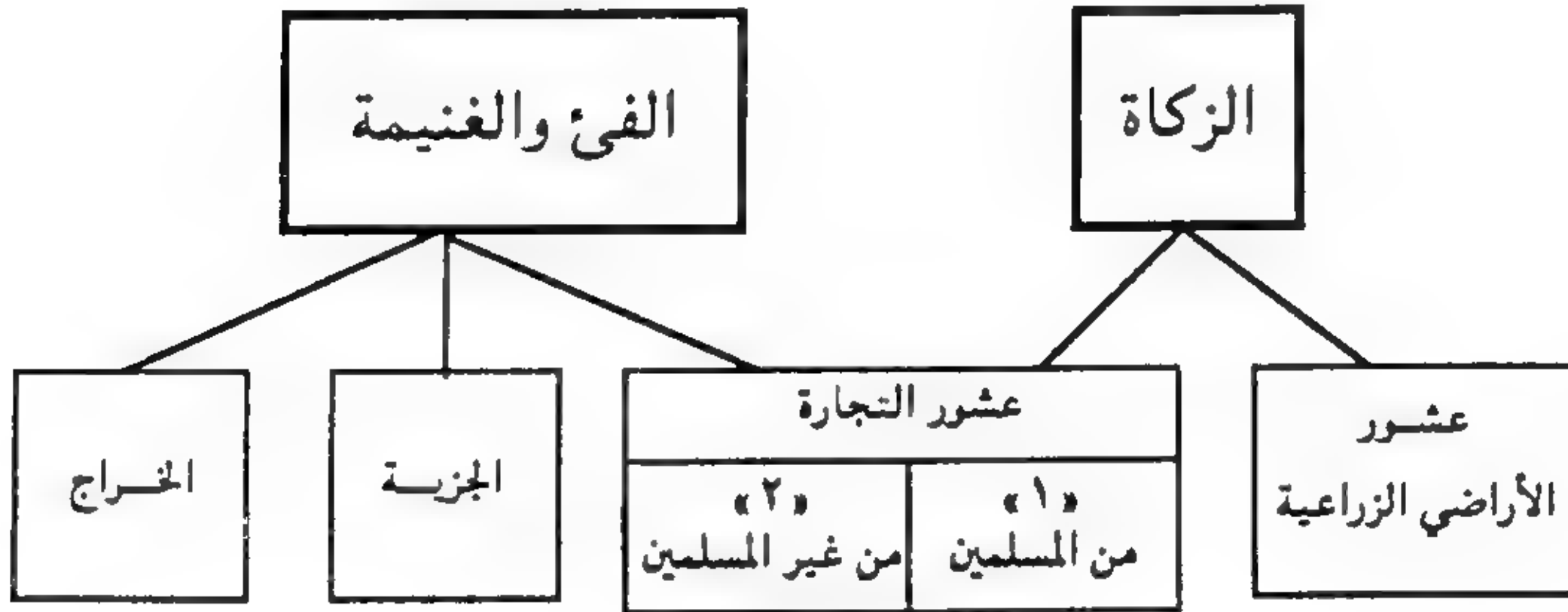
البلاطنسى : المصدر السابق ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .

(٤) يرى الفقهاء أن عشور التجارة اذا اخذت من المسلمين تعامل معاملة أموال الصدقات ، وإذا أخذت من غيرهم تعامل معاملة أموال الخراج ؛ أنظر:

ابو يوسف : المصدر السابق ، ص - ٢٨٨ - ٢٩٧ .

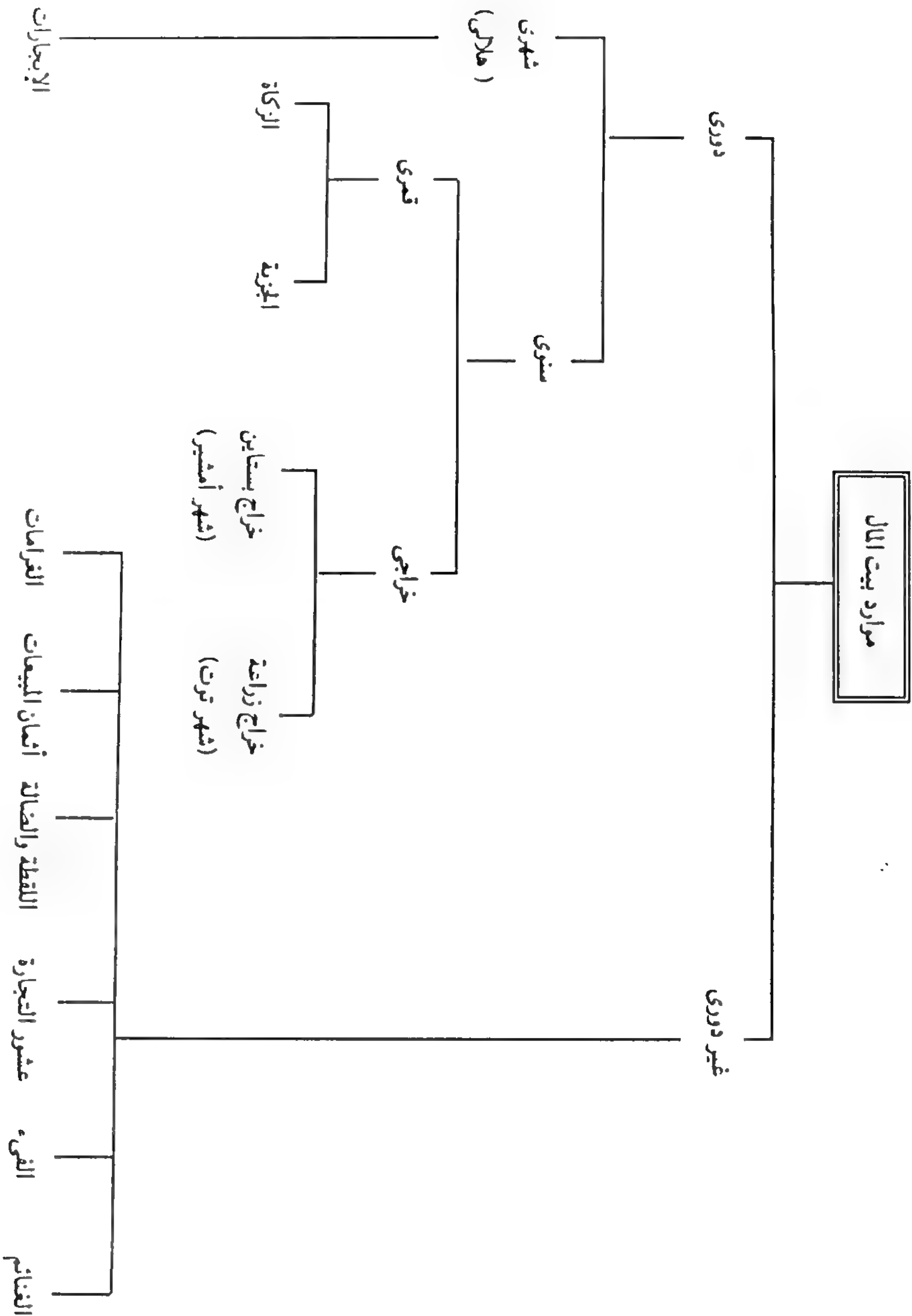
القرشى : المصدر السابق ، ص ٢٩٢ .

ويوضح الشكل رقم ٢ العلاقة بين الموارد الأصلية والموارد الجديدة لبيت المال.

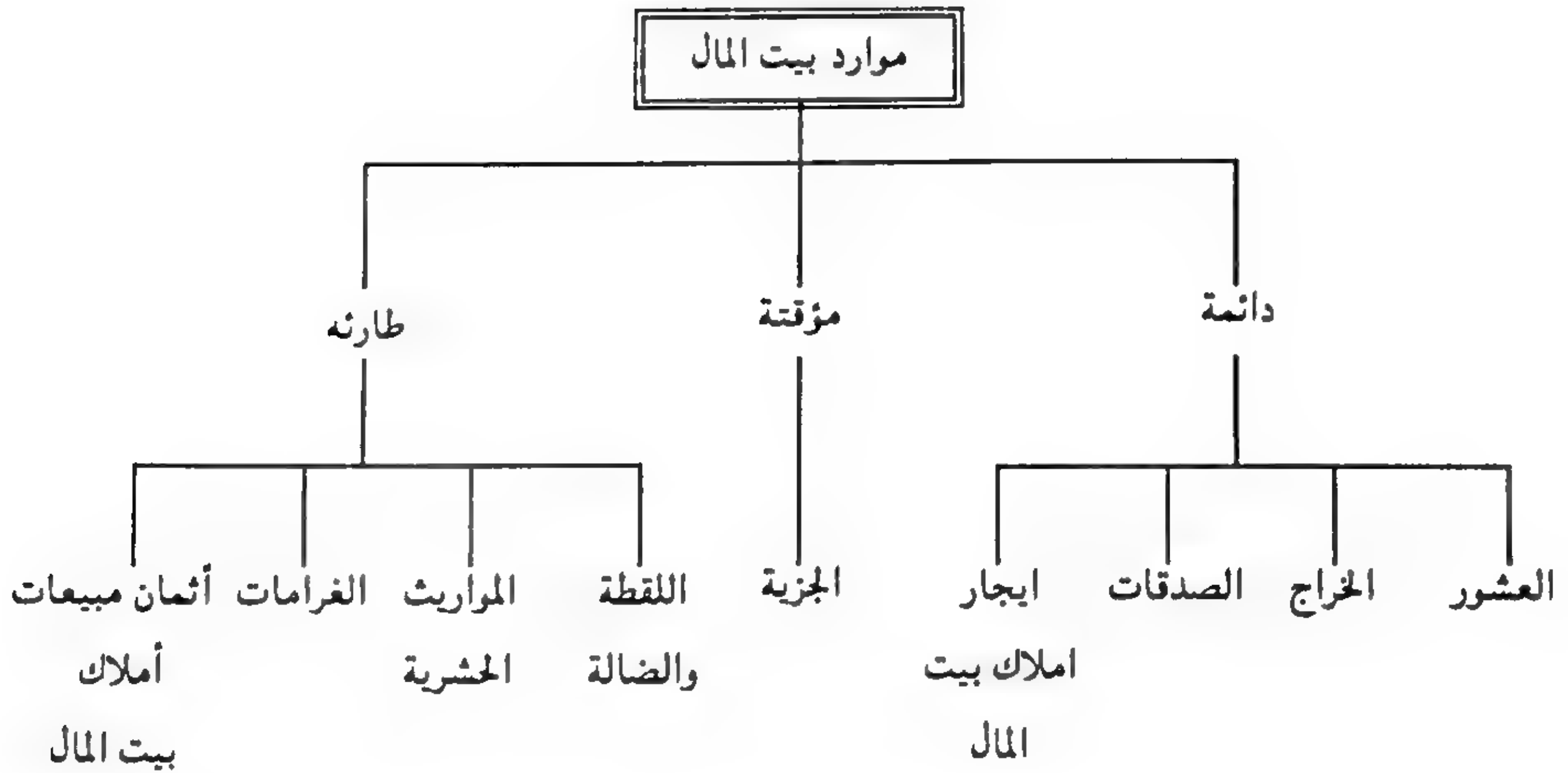


شكل رقم ٢ - العلاقة بين موارد بيت المال الأصلية وموارد جديدة

وكانت هناك موارد أخرى لبيت المال غير تلك الموارد المنتظمة ، أهمها : اللقطة والضالة ، والموارث الحشرية ، والغرامات ، ثم العائد من أملاك بيت المال في صورة إيجارات أو ائمان مبيعات ويوضح الشكل رقم ٣ تقسيم موارد بيت المال وفقاً لدورية جبايتها ، بينما يوضح الشكل رقم ٤ تقسيم موارد بيت المال وفقاً لدرجة إنتظامها حيث كانت تلك الموارد تنقسم إلى موارد دائمة وموارد مؤقتة وموارد طارئة .



شكل رقم ٣ - تقسيم موارد بيت المال الشرعية على أساس دورية الجباية في مصر



شكل رقم ٤ - تقسيم موارد بيت المال وفقا لدرجة إنتظامها

وإذا كانت تلك الموارد في مجموعها تشكل - من وجهة نظر الفقهاء - الإيرادات الشرعية لبيت المال ، فما هي الموارد الفعلية لبيت المال في عصر المالكية الجراكسة ؟ يمكن القول إن تلك الموارد هي :

(أ) خمس الغنائم والفيء :

الغنائم هي كل ما غنمه المسلمون من المشركين بالقتال^(١) ، وقد نص القرآن الكريم على أن يؤول خمس الغنيمة للرسول (ﷺ) ، ولذوي قرياه ، ولليتامي والمساكين وأبناء السبيل^(٢) . وبعد وفاة الرسول (ﷺ) اختلف الصحابة ومن بعدهم الفقهاء حول مصير سهمي الرسول (ﷺ) وذوي القربى ؛ ويبدو أن الأمر قد إستقر على أن يؤول خمس الغنائم بالكامل إلى « بيت المال »^(٣) .

(١) أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ٩٧ : القرشي : المصدر السابق ، ص ١٨ : الماوردي : المصدر السابق ، ص ١١٠ ؛ ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٢) وحول أسباب النزول وملاحظات فرض الخمس في الغنيمة ؛ أنظر :

الطبري : التفسير ، ج ٤ ص ٣٠٢ - ٣٠٥ والتاريخ ، ج ٢ ص ٤٥٨ : الماوردي : المصدر السابق ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٣) أثار موضوع سهم ذوي القربى خلافا بين الصحابة عقب وفاة الرسول (ﷺ) فرأى البعض أن هذا حق دائم لذوي قريبي الرسول (ﷺ) ورأى البعض الآخر أنه من حق ذوي قريبي الإمام ، وذهب آخرون إلى أنه للمسلمين عامة ؛ أنظر :

أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ١٠١ - ١٠٥ .

قدامة : المصدر السابق ، ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

الماوردي : المصدر السابق ، ص ١١١ .

أما الفئ: فهو كل مال أو عقار وصل من المشركين إلى المسلمين من غير قتال ، وهو من حقوق بيت المال لأن مصرفه موقوف على رأى الإمام واجتهاده؛ وذلك بعد استبعاد الخمس ليزرع على أهله وهم أنفسهم أهل الخمس فى الغنيمة^(١). ويبدو أن عمر بن الخطاب قد استند إلى حق الإمام فى التصرف فى الفئ عندما اتخذ قراره بحبس الأرض المفتوحة وعدم توزيعها على المقاتلين حتى ولو كانت أراض تم الإستيلاء عليها بعد معارك حربية ، وقد أصبحت الأراضى المفتوحة منذ ذلك الحين تعامل معاملة الفئ^(٢).

ورغم أن الغنائم والفئ كانا أهم موارد بيت المال عند تأسيس الدولة الإسلامية الا انهما لم يعدا من بين الموارد الرئيسية لبيت المال فى عصر المماليك الجراكسة^(٣) ، وتشير مصادر ذلك العصر إلى بعض الحالات التى أحرز فيها المسلمون الغنائم فى حروبهم الخارجية، ومن أبرز تلك الحالات غزو قبرص الذى تم فى سنة ٨٢٩ هـ (١٤٢٦ م) فى زمن السلطان برسبای (٨٢٥ - ٨٤١ هـ / ١٤٢٢ - ١٤٣٨ م)^(٤)، حيث عادت الحملة بعد إنتصارها بالقسم

(١) حول الفئ وحق بيت المال فيه : أنظر : القرشى : المصدر السابق ص ١٨ : الشافعى: المصدر السابق ، ح ٤ ص ١٩٥ - ١٩٩ :

الماوردى : المصدر السابق ، ص ١١٠ - ١١١ : ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٤٦ - ٤٨ .

هذا ويساوى أبو يوسف بين الفئ والخراج ويجعلهما شيئاً واحداً ، أنظر :

أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ١١١ : أنظر : ذلك حاشية المحقق رقم ١٥ .

أما قدامة بن جعفر فيعتبر أن الفئ هو الأرض التى فتحت عنوة، ويقابلها الخراج وهو الأرض التى فتحت صلحاً : أنظر :

قدامة : المصدر السابق ، ص ٢٠٦ - ٢١٠ .

وقد حدد القرآن الكريم مستحقى الفئ فخص بعض الفئات بنصيب منه وهو ما حدده الفقهاء بخمس الفئ ، ثم عمم الباقي بين

فقراء المهاجرين والأنصار والأجيال التالية من المسلمين : سورة الحشر (٥٩) آيات ٦ - ١٠ .

(٢) وقد نسر عمر قراره بالحفاظ على حقوق الأجيال التالية من المسلمين فى مال الفئ : أنظر :

أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ١١٢ - ١١٧ : البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٣٢٥ - ٣٢٩ : القرشى : المصدر السابق ، ص ١٢١ .

(٣) لم يذكر المقرئى خمس الغنائم أو الفئ ضمن موارد الدولة فى عصره : أنظر : المقرئى : الخطط ، ح ١ ص ١٠٣ - ١١١ .

بينما يضع مؤرخ آخر من مؤرخى النظم فى القرن التاسع الهجرى هو ابن ظهير الحنفى . الغنيمة والفئ فى ذيل قائمة موارد بيت

المال فى عصره : أنظر :

محمد الحبيب الهيلة : النظم الإدارية بمصر فى القرن التاسع الهجرى ... ، ص ١٠٨٧ .

(٤) غزا المماليك قبرص فى ثلاث سنوات متتالية آخرها سنة ٨٢٩ هـ ، أنظر :

المقرئى : السلوك ، ح ٤ ص ٧٢١ - ٧٢٣ .

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ح ١٤ ، ص ٢٦٨ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٧ - ٣٠٦ .

الصيرفى (الخطيب الجوهري على بن داود) ت ٩٠٠ هـ : نزهة النفوس والابدان فى تواريخ الزمان ، تحقيق حسن حبشى ،

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٧٠ - ١٩٩٤ ، ح ٣ ص ٧٦ - ٩٥ .

ZIADA (M. MUSTAFA) : The Mamluk conquest of Cypress in The Fifteenth Centuey, Part I (Bulletin of the faculty of Art, Vol 1, Part 1, pp. 90 - 113) Cairo , 1933 .

Part II (Bulletin of the faculty of Art, Vol2, Part1, pp. 37 - 57) Cairo , 1934 .

الأكبر مما غنمته إلى القاهرة^(١)، وجمع السلطان التجار لبيع لهم ما فى الغنيمة من قماش وأوانى وأسرى^(٢)، ثم وزع أنصبة المقاتلين من حصيلة المبيعات^(٣)، كما فرض السلطان على ملك قبرص الذى وقع فى الأسر مبلغاً من المال قدره مائتا ألف دينار كفداء له^(٤)، وتقدم هذه الحالة نموذجاً لأسلوب التعامل مع الغنائم فى عصر المماليك الجراكسة^(٥).

أما حصول الدولة على الفئ بصورته التقليدية فكان شيئاً نادراً فى ذلك العصر^(٦)، ومن الحالات النادرة التى ذكرتها المصادر لحصول الدولة على الفئ فى عصر المماليك الجراكسة، تعهد صاحب رودس - من تلقاء نفسه - سنة ٨٢٩ هـ (١٤٢٦ م) بأداء ما يطلبه السلطان منه فى مقابل عدم هجوم جيوش المماليك على جزيرته^(٧).

ورغم تراجع أهمية الغنائم والفئ فى صورتيهما المباشرة بعد عصر الفتوحات الإسلامية الأولى، إلا أنهما كانا يشكلان دائماً الأساس الشرعى لمعظم موارد بيت المال فى مختلف العصور كخراج الأرض وجزية الرؤوس وعشور التجارة.

(١) ذكر ابن تغرى بردى أن بعض المشاركين فى القتال من عرب الشام حملوا أنصبتهم من الغنائم معهم قبل وصول الجيش إلى القاهرة بدون إذن قائد الحملة : أنظر :

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٤ ص ٣٠٠ .

(٢) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ص ١٧٢٦ : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٤ ص ٢٨١ ، ٣٠٢ .

(٣) المفروض أن توزع أربعة أخماس الغنائم على المقاتلين ، والأصل أن توزع الغنيمة مباشرة عليهم ، وقد اختلفت آراء الفقهاء فى تحديد مفهوم الغنيمة ، حيث ذهب البعض إلى أنها تقتصر على الأموال والمنقولات التى يغنمها المقاتلون فى المعركة وعلى الأسرى والسبائى الذين وقعوا فى أيديهم ، بينما ذهب آخرون إلى أن الأرض المفتوحة عنوة تدخل ضمن الغنيمة ، وإن اختلفوا فى وجوب توزيع أربعة أخماسها على المقاتلين من عدمه : أنظر :

ابو يوسف : المصدر السابق ، ص ٩٧ ، ص ١١١ : قدامه : المصدر السابق ، ص ٢٠٦ - ٢٠٨ : الماوردى : " المصدر السابق ، ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٤) المقرئى : السلوك ، ج ٤ ص ٧٢٦ : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٤ ص ٣٠٤ : الصيرفى : المصدر السابق ، ج ٣ ص ٩٤ .

(٥) يؤكد هذا المشال أن نظام توزيع الغنائم قد استمر فى عصر المماليك الجراكسة على اساس حصول بيت المال على الخمس وتوزيع أربعة أخماس الغنيمة على المقاتلين ، رغم أن ما ذكره ابن تيمية عن توزيع الغنائم يفهم منه أن هذا النظام قد توقف بعد العصر العباسى ، أنظر :

ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(٦) يرى الفقهاء أن الخراج والجزية هما شكل من أشكال الفئ أنظر :

ابو يوسف : المصدر السابق ، ص ١١٢ ، ٢٦٨ .

(٧) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٤ - ص ٣٠٦ .

(ب) الخراج :

الخراج هو المصدر الأساسى لدخل الدولة فى عصر الماليك عامة^(١)، وفى عصر الماليك الجراكسة خاصة^(٢)؛ حيث كانت موارد الدولة تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما : المال الخراجى والمال الهلالى، ويُعرف المال الخراجى بأنه « ما يؤخذ مسانهة من الأراضى التى تزرع حبوا ونخلا وعنبا وفاكهة ، وما يؤخذ من الفلاحين هدية مثل الغنم والدجاج والكشك وغيره من طرف الريف »^(٣).

وكان الخراج قد أصبح أهم موارد بيت المال منذ حبس عمر بن الخطاب الأراضى الزراعية المفتوحة وفرض عليها الخراج . والخراج من الناحية الفقهية هو ما فرض من مال أو غلال على الأراضى الزراعية التى فتحها المسلمون عنوة ولم يقسمها لى الأمر بينهم ، أو تلك الأراضى التى أفاء الله بها على المسلمين ، فتركوا أهلها عليها مقابل خراج معلوم . يؤدونه فى كل عام^(٤) ؛ وذلك باستثناء القرى والأراضى الزراعية فى جزيرة العرب وتخومها^(٥).

(١) عبد المنعم ماجد : نظم دولة سلاطين الماليك ، ج ١ ص ٦٨ .

(٢) وضعت مصادر عصر الماليك الجراكسة الخراج فى مقدمة موارد الدولة المالية ، أنظر :

القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ص ٤٤٨ - ٤٥٤ : المقرئى : الخطط ، ج ١ - ص ١٠٣ : محمد الحبيب الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٤ - ١٠٧٥ .

(٣) المقرئى : الخطط ، ج ١ - ص ١٠٣ .

(٤) حول مفهوم الخراج من الناحية الفقهية أنظر :

أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ١١ - ١٣٩ : القرشى : المصدر السابق ، ص ٢٢ - ٣٨ : قدامه : المصدر السابق ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ : الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٢٧ - ١٣٢ : ابن رجب الحنبلى : المصدر السابق و ص ٥٣ - ٧٩ .
هذا ويطلق بعض كتاب النظم والفقهاء مصطلح الخراج على مجمل موارد الدولة المالية ، من ريع للأراضى الزراعية وجزية وضرائب شرعية أخرى ؛ وحول مفهوم الخراج ودلالاته المختلفة أنظر :

أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ١١١ هامش رقم ١٥ .

التهانوى : كشف اصطلاحات الفنون ، ج ٢ - مادة الخراج .

لوتن (فان) : السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات فى عهد بنى أمية ، ترجمة حسن إبراهيم حسن ومحمد زكى إبراهيم ط ٢ - مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، ١٩٦ ، ص ٢٦ - ٣٤ .

حسن إبراهيم حسن وعلى إبراهيم حسن : النظم الإسلامية : ط ٤ - مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧ ، ص ٢٢١ - ٢٢٣ .
حسينى : المرجع السابق ، ص ٩٠ - ٩٤ .

(٥) وحول الوضع المتميز للجزيرة العربية فى مسألة الخراج ، أنظر :

أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ١٧١ - ١٧٢ .

أحمد صادق سعد : دراسات فى المفاهيم الإقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين « كتاب الخراج لأبى يوسف » ، دار الفارابى ودار الثقافة الجديدة ، بيروت - القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٦٧ - ٦٨ .

هذا وقد انفرد الخوارج برأى مختلف فى هذا الأمر حيث قالوا بضرورة فرض الخراج على القرى العربية مثلها مثل القرى الأعجمية
أنظر : أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

وقد يكون الخراج مبلغاً من المال أو نسبة من الغلال التي تغلها الأرض^(١)، وكان مقدار الخراج يختلف من إقليم إلى إقليم، ومن منطقة إلى أخرى داخل الإقليم الواحد، وفقاً لجودة الأرض وأسلوب ربيها ونوع المزروعات التي تزرع فيها؛ كما كان مقدار الخراج يتفاوت من عصر إلى آخر^(٢). وقد أوردت بعض مصادر عصر المماليك الجراكسة تقديرات تقريبية للضرائب المفروضة على مختلف أنواع المحاصيل الزراعية^(٣).

وقد تأثرت نظم جباية الخراج إلى حد كبير بالنظم السابقة على الإسلام في كل إقليم من أقاليم الدولة الإسلامية^(٤)؛ وكان الخراج يجبي في مصر وفقاً للتقويم المصري القديم - وكانت سنته تسمى بالسنة الخراجية - حيث إن الزراعة في مصر قد إرتبطت بهذا التقويم منذ آلاف السنين^(٥). وكان الخراج يجبي عند نهاية العام أو مع جنى المحصول^(٦)؛ ويبدو أن المتحصل من الخراج لم يستقر على حال واحد طوال العصر الإسلامي في مصر^(٧).

وقد تأسس منذ فترة مبكرة ديوان للخراج يتولى أمور جبايته وفقاً لقواعد منظمة في كل ولاية من الولايات الإسلامية^(٨). وقد أثر التحول إلى النظام الإقطاعي على أسلوب جباية الخراج حيث أصبح أمراء الإقطاع يحصلون

(١) حول ما يجبي نقداً وما يجبي غللاً في عصر المماليك الجراكسة، أنظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٣ ص ٤٤٩ - ٤٥١.

(٢) الماوردي: المصدر السابق، ص ١٢٨ - ١٣٥؛ ابن رجب الحنبلي: المصدر السابق، ص ٨١ - ٩٤.

(٣) أنظر: محمد الحبيب الهيلة: المرجع السابق، ص ١٠٧٨ - ١٠٨١.

حيث أورد كاتب هذه الدراسة جدولاً مفصلاً بمقدار الضريبة المفروضة على الفدان في كل نوع من أنواع المزروعات في القرن التاسع الهجري، وقد استند في هذا الجدول إلى ما ورد في كتاب روضة الأديب ونزهة الأرب لمحمد بن إبراهيم بن ظهير الحنفى الحموى. وهناك تقرير آخر لهذه الضرائب يرجع إلى أوائل القرن الثامن الهجري أورده النويري في كتابة نهاية الأرب في فنون الأدب، أنظر: النويري: المصدر السابق، ج ٨ ص ٢٤٩.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية، مادة بيت المال تاريخه؛ وحسيني: المرجع السابق، ص ٩٤ - ٩٦.

(٥) القلقشندي: صبح الأعشى، ج ٢ - ص ٣٩٩.

(٦) ينقسم الخراج إلى نوعين: خراج الوظيفة وهو ضريبة ثابتة تفرض على الأرض وتجبي مره في العام بغض النظر عن عدد مرات الزراعة، وخراج المقاسمة وهو نسبة من ناتج الأرض ويجبي عند جنى المحصول، أنظر:

محمد كامل مرسى: الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة حتى الآن، القاهرة ١٩٣٦، ص ٤٩.

(٧) المقرئزي: الخطط، ج ١ - ص ٩٨ - ٩٩.

(٨) متز: المرجع السابق، مج ١ ص ٢٠٩ - ٢١٠؛ وحسن إبراهيم حسن وعلى إبراهيم حسن: النظم الإسلامية، ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

حسيني: المرجع السابق، ص ١٦٧ - ٢٩٦.

وحول نظام العمل في ديوان الخراج في مصر منذ القرن السادس الهجري، أنظر:

المخزومي: المصدر السابق، ص ٥٨ - ٦٣؛ والنويري: المصدر السابق، ج ٨ - ص ٢٤٦ - ٢٥٥.

محمد الحبيب الهيلة: المرجع السابق، ص ١٠٨٣ - ١٠٨٤.

أنظر: ذلك:

على ريع الأرض الزراعية التى بأيديهم ، ثم يقومون بسداد جزء من هذا الريع كضريبة للدولة^(١)؛ وكان هذا الريع يسمى الخراج^(٢). ويعتبر ما يحصل عليه المقطع فى هذه الحالة بديلاً عن العطاء الذى كان يمنح للجند فى العصور الإسلامية الأولى من بيت المال^(٣).

أما الأراضى الجارية فى الدواوين السلطانية فمنها ما يحمل خراجه إلى بيت المال وهو الأراضى التابعة لديوان الوزارة^(٤)، والباقى موزع بين ديوان الخاص وديوان المفرد وديوان الأملاك^(٥).

وليس هناك تقدير دقيق لإجمالى المتحصل من الأراضى الزراعية فى عصر المماليك الجراكسة ، حيث إن آخر التقديرات يرجع تاريخها إلى سنة ٧٧٧هـ / ١٣٧٦م^(٦). أى قبل قيام دولة المماليك الجراكسة بسبع سنوات ، وقد بلغت عبء أراضى مصر فى ذلك الحين ٩٥٨٤٢٦٤ ديناراً جيشياً^(٧)، وقد تناقص المتحصل من الأراضى الزراعية فى مصر بعد ذلك تناقصاً ملحوظاً^(٨).

(١) إبراهيم على طرخان : النظم الإقطاعية ، ص ١٩٤ .

(٢) من امثلة استخدام مصطلح الخراج للدلالة على ريع الإقطاعات ، أنظر :

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٦ - ص ٦٣ ، ١١٣ .

(٣) أنظر : الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٦٤ - ١٧١ .

ابن رجب الحنبلى : المصدر السابق ، ص ١٢٩ - ١٤٠ .

البلاطنسى : المصدر السابق ، ص ١٥٣ - ١٧١ .

(٤) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ص ٤٥١ - ٤٥٢ .

(٥) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ص ٤٥٢ - ٤٥٣ .

(٦) ابن الجيعان (شرف الدين يحيى) ت ٨٨٥ هـ : كتاب التحفة السنية باسماء البلاد المصرية ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٣ .

(٧) كان الدينار الجيشى يساوى ثلاثة عشر درهما وثلث الدرهم أنظر :

نفس المصدر السابق ، ص ٣ .

أما العبء فيقصد بها مقدار الدخل لجهة معينة .

أنظر الخوارزمى : مفاتيح العلوم ، ص ٤٠ .

إبراهيم على طرخان : النظم الإقطاعية ، ص ٤٩٨ .

(٨) ابن الجيعان : المصدر السابق ، ص ٣ .

(ح) الجزية :

وهى نوع من ضرائب الرؤوس كانت تفرض على أهل الذمة وتسقط بالإسلام^(١)، وقد فرضت الجزية بنص القرآن الكريم^(٢)؛ وتفاوت مقدارها وفقا لمقدار ثروة من يدفعها، وقد اختلف الفقهاء فى تقديرها وإن كان رأى السائد بينهم يرى بأن يكون مبلغها ٤٨ درهما للموسر و ٢٤ درهما للوسط، و ١٢ درهما للمحتاج^(٣)، واتفقوا على أن يعفى من دفعها الفقراء والمساكين والنساء والأطفال والشيخوخ وذوى العاهات والرهبان المنقطعين للعبادة إذا كانوا من الفقراء^(٤).

وكانت الجزية من الموارد الشرعية الرئيسية لبيت المال فى مختلف الدول الإسلامية ولم تشذ دولة المماليك الجراكسة عن هذه القاعدة^(٥)، وقد تراوح مقدار الجزية فى ذلك العصر ما بين عشرة دراهم وخمسة وعشرين درهما^(٦).

ورغم أن الأصل الفقهى هو أن تُدفع الجزية بشكل فردى^(٧)، إلا أن الدولة فى بعض الأحيان كانت تفرض على رؤساء الطوائف الدينية أداءها مصالحة عن مجموع افراد طوائفهم^(٨).

(١) أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ٢٦٨ - ٢٨٨ ؛ والقرشى : المصدر السابق ص ٦٨ - ٧٠ ؛ والشافعى : المصدر السابق، مج ٤ ص ٢٢٥ وما بعدها ؛ وقدامه : المصدر السابق ، ص ٢٢٤ - ٢٢٦ ؛ والماوردى : المصدر السابق ص ١٢٤-١٢٧ ؛ وابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٣١٧ - ٣١٨ ؛ والنويرى : المصدر السابق ، ص ٢٣٤ - ٢٤٠ ؛ والتهانوى : المصدر السابق ، ج ١ مادة : الجزية .

دائرة المعارف الإسلامية ، مادة جزية .

(٢) « وقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » . (سورة التوبة « ٩ » آية ٢٩) .

(٣) أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ٣١٨ ؛ والماوردى : المصدر السابق ، ص ١٢٦ ؛ والمخزومى : المصدر السابق ، ص ٣٥ ؛ وابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٣١٨ .

وتشير بعض الروايات إلى جباية قسم من الجزية عيناً فى مصر ، أنظر : ابن عبد الحكم : المصدر السابق ، ص ٢٠٥-٢٠٦ .

(٤) أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ٢٧١ - ٢٧٥ ؛ والماوردى : المصدر السابق ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٥) حول الجزية كمورد من موارد بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة ، أنظر :

القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ - ص ٤٥٨ - ٤٥٩ ؛ والمقرزى : الخطط ، ج ١ ص ١٠٧ ؛ ومحمد الحبيب الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٣ - ١٠٧٤ .

(٦) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ - ص ٤٥٨ .

(٧) الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

(٨) أنظر :

قاسم عبده قاسم : أهل الذمة فى مصر فى العصور الوسطى دراسة وثائقية ، ط ١ - دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٧١ .
_____ : اليهود فى مصر من الفتح العربى حتى الغزو العثمانى ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ،

١٩٨٧ ، ص ٩٦ - ٩٧ .

وكانت الجزية فى عصر المماليك الجراكسة تجبى مقدماً فى شهر رمضان من كل عام بدلاً من جبايتها فى نهاية العام^(١). وكانت حصيلة الجزية فى القاهرة والفسطاط تؤول إلى بيت المال^(٢). كما قد يمنع قسم منها كراتب لبعض موظفى الدولة أو الأمراء المتقاعدين^(٣)، أما الجزية فى بلدان الإقطاع فكانت حقاً من حقوق المقطعين ، بينما كانت تؤول فى بلدان الدواوين السلطانية إلى تلك الدواوين^(٤).

وكانت الجزية مورداً متناقصاً من موارد بيت المال ، ويرجع ذلك بشكل أساسى إلى تزايد اعداد من يتحولون عن اليهودية والمسيحية إلى الإسلام^(٥)؛ ويوضح الجدول رقم ٢٦ تراجع مقدار المتحصل من الجزية فى مصر إبان العصر الوسيط بصفة عامة^(٦).

العصر	القرن الاول الهجري	القرن السادس الهجري	القرن التاسع الهجري
مقدار الجزية بالدينار	١٢٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١١٤٠٠

جدول رقم ٢٦- تطور المبالغ المحصلة من الجزية فى مصر فيما بين ق ٧ - ق ٩ هـ .

(١) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ص ٤٥٨ .

كانت الجزية تجبى فى الأصل فى المحرم من كل عام ثم أصبحت تجبى فى شهر ذى الحجة ، وإذا اسلم الذمى أثناء العام وجب عليه سداد نسبة من الجزية تقابل الأشهر السابقة على إسلامه فقط أنظر :

ابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٣١٩ .

_____ : التوبرى : المصدر السابق ، ج ٨ - ص ٢٤٢ .

المقريزى : الخطط ، ج ١ - ص ١٠٧ .

أنظر : ذلك : قاسم عبده قاسم : أهل الذمة ، ص ٧٠ .

(٢) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ص ٤٥٨ .

(٣) نفس المصدر السابق ، ج ٣ ص ٤٥٨ .

أنظر بعض الأمثلة فى : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٤ ص ١٧١ و ١٨٤ ج ١٦ ص ٤ .

الصيرفى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٩٦ .

(٤) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ - ص ٤٥٩ .

بدأ هذا النظام فى توزيع عائد الجزية والذى كان قائماً فى عصر المماليك الجراكسة منذ عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون ، وكانت الجزية قبل ذلك مخصصة بالكامل لنفقات السلطان ، أنظر :

القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ص ٤٥٨ .

المقريزى : السلوك ، ج ٢ ص ١٥١ - ١٥٢ .

أنظر : ذلك : قاسم عبده قاسم : أهل الذمة ، ص ٦٨ - ٧٠ .

(٥) المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٧ .

(٦) الأرقام الواردة فى هذا الجدول تعبر عن أعلى متحصل للجزية فى كل قرن من القرون الثلاثة المذكورة و مصادر هذا الجدول هى :

ابن عبد الحكم : المصدر السابق ، ص ١٠٣ : والمقريزى : الخطط ، ج ١ ص ١٠٧ .

وكانت هناك إدارة مختصة بجباية الجزية يتولاها ناظر الجوالى ويساعدة مجموعة من العمال^(١).

ويبدو أن مصطلح « الجوالى » قد حل محل مصطلح « الجزية » للدلالة على ضريبة الرؤوس التى يدفعها أهل الذمة من رعايا الدولة^(٢)، بينما كان مصطلح الجزية يطلق فى مصادر عصر المماليك الجراكسة على ما تدفعه الدول الأجنبية المهزومة سنوياً من مبالغ مالية أو ما تقدمه من منتجات لخزائن سلطنة المماليك ، كجزء من شروط معاهدات الصلح مع تلك الدول ؛ وأبرز مثال على هذا النوع من الجزية ما كان ملوك قبرص يدفعونه لمصر بعد غزو المماليك لقبرص سنة ٨٢٩ هـ / ١٤٢٦ م ، فقد فرضت جزية سنوية على قبرص قدرها ٢٠ ألف دينار^(٣) ، وقد حافظ حكام قبرص على التزامهم بدفع هذه الجزية حتى توقيع معاهدة تنازل مصر عن قبرص للبندقية سنة ٨٩٥ هـ / ١٤٩٠ م ، ومنذ ذلك الحين وحتى إحتلال العثمانيين لمصر كانت البندقية تؤديها عن قبرص ، ولكن بصورة غير منتظمة^(٤) ، رغم اعترافها رسمياً بحق مصر فى تلك الجزية^(٥).

(١) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ص ٤٥٨ .

وحول أسلوب العمل المتبع فى جباية الجزية منذ العصر الفاطمى أنظر :

المخزومى : المصدر السابق ، ص ٣٥ - ٤٢ .

النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .

(٢) أنظر قاسم عبدة قاسم : أهل الذمة ، ص ٦٨ .

(٣) أنظر على سبيل المثال :

المقريزى : السلوك ، ج ٤ - ص ٧٦٥ ، ٧٩٢ .

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٤ - ص ٣٠٤ .

الصيرفى : المصدر السابق ، ج ٣ ص ١٢٩ ، ٢٤١ ، ٣٣٨ .

ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٢ ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(٤) توفيق اسكندر : سفارة بيبرو ديبودو ومعاهدة تنازل مصر عن قبرص ، ص ٤ .

(٥) تعليمات دوج البندقية والسنواتو إلى السفير البندقى المرسل الى السلطان قايتباى سطور ١١٩ - ١٢٢ .

معاهدة تنازل مصر عن قبرص ، سطور ١٥ - ٢٥ .

توفيق اسكندر : المرجع السابق ، ص ٥ ، ١٤ .

(د) العشور :

يقسم الفقهاء العشور إلى نوعين :

النوع الأول هو عشور الأراضى الزراعية ، وكانت تجبى على ثلاثة أنواع من الأراضى التى لا يدفع عنها خراج ، وتسمى هذه الأراضى ، الأراضى العشورية . فى مقابل تسمية الأراضى التى يدفع عنها الخراج بالأراضى الخراجية . وهذه الأنواع الثلاثة للأراضى العشورية هى : أراضى الخراج التى يتحول أهلها إلى الإسلام ، والأراضى المستصلحة التى يحييها المسلمون ، والأراضى التى غنمها المسلمون من غير المسلمين ، وقام ولى الأمر بتوزيعها على الغانمين^(١).

والعشر ضربية مقدارها عشر ماتغله الأراض الزراعية عادة ، وهو أقل من الخراج الذى قد يصل إلى نصف ماتغله الأرض^(٢).

ويبدو أن مصر لم تكن بها أراضى عشورية ، فقد استمرت جميع أراضبها خراجية حتى بعد تحول الكثير من أهلها إلى الإسلام^(٣).

أما النوع الثانى من العشور فهو عشور التجارة ، وهى ضربية فرضت فى عهد عمر بن الخطاب على التجار ، وهى أشبه بالرسوم الجمركية ، حيث كان غير المسلم القادم من بلد لا توجد بينها وبين الدولة الإسلامية عهود يدفع ضريبة العشر على تجارته ، بينما يدفع المعاهدون نصف العشور ، ويدفع المسلمون ربع العشر^(٤).

ويرى الفقهاء أن العشور على التجارة إذا اخذت من المسلمين تعامل معاملة أموال الصدقات ، وإذا اخذت من غيرهم تعامل معاملة أموال الخراج^(٥).

(١) أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ١٨٩ - ١٩٠ .

القرشى : المصدر السابق ، ص ٢٢ - ٣٨ .

الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٢٨ ، ص ١٤٩ - ١٥٢ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية مادة بيت المال تاريخه .

أحمد صادق سعد : دراسات فى المفاهيم الإقتصادية ، ص ٦٢ - ٦٨ .

(٣) أنظر : محمد كامل مرسى : المرجع السابق ، ص ٥٥ - ٦٨ . وما بها من مصادر ومراجع .

(٤) أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ٢٨٨ - ٢٩٧ .

القرشى : المصدر السابق ، ص ١٦٦ - ١٦٩ .

المقرئى : الخطط ، ج ١ ص ١٠٣ .

(٥) أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ٢٩٢ .

وقد جرى الحال فى عصر المماليك الجراكسة على أساس جباية العشور من التجار الاجانب غير المسلمين وفقا لما تقرره المعاهدات التى تعقد بين دولة المماليك والدول التى ينتمى إليها هؤلاء التجار^(١).

ولم يستقر مقدار الضريبة طوال عصر المماليك الجراكسة ولكنه كان يتغير وفقا للظروف السياسية والاقتصادية ، وقد بلغ حوالى ٢٠٪ فى المتوسط^(٢).

وكانت تلك الضرائب تجبى عادة فى مينائى الاسكندرية ودمياط، وهما أهم مينائين ترد إليهما التجارة الأوروبية فى ذلك العصر ، كذلك كانت هناك موانئ أخرى أقل أهمية منها تنيس ورشيد^(٣).

وقد إعتبر القلقشندى والمقرىزى أن الأموال التى كانت تحصل على تجارة المسلمين سواء ماورد مع تجار الكارم، أومع تجار الشام والعراق ، ضرائب غير شرعية أو مكوس^(٤)، وكانت تلك المكوس تجبى فى عيذاب والقصير والطور والسويس وقطيا وأسوان وجده ومكة، وكانت تجبى كذلك على جردود المملكة فى الشام^(٥). وربما يرجع السبب فى تصنيف تلك الجبايات ضمن الضرائب غير الشرعية إلى أنها قد تجاوزت مقدار ربع العشر المقرر شرعاً على تجارة المسلمين^(٦). وظلت الضرائب المفروضة على التجارة الواردة - التى استندت فى أساسها الشرعى إلى العشور - مورداً من أهم موارد الدولة فى عصر المماليك الجراكسة بعد خراج الأرض الزراعية حتى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح^(٧).

(١) أنظر نماذج لهذه المعاهدات فى :

نعيم زكى فهمى : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، الملاحق ، ص ٣٧٣ - ٤٨١ .

WANSBROUGH (J.): A Mamlūk Commercial Treaty Concluded With the Republic of Florence (documents from Islamic chanceries, 1st Series, Edited by S. M. Stern) Bruno Cassirer, England, 1965, p. 39 - 80 .

(٢) القلقشندى : صبح الأعشى ، ح ٣ ص ٤٥٩ .

وحول الضرائب التجارية فى عصر الجراكسة : أنظر : نعيم زكى فهمى : المرجع السابق ، ص ٣٥٣ - ٣٥٥ .

(٣) القلقشندى : صبح الأعشى ، ح ٣ ص ٤٥٩ : والمقرىزى : الخطط ، ح ١ ص ١٠٩ .

وحول الإجراءات المتبعة فى جباية الضرائب فى الثغور المصرية ، أنظر : نعيم فهمى : المرجع السابق ، ص ٣١٣ ، وما بعدها .

(٤) القلقشندى : صبح الأعشى ، ح ٣ ص ٤٦٤ . والمقرىزى : السلوك ، ح ٤ ص ٧٩١ - ٧٩٢ .

(٥) القلقشندى : صبح الأعشى ح ٣ ص ٤٦٤ - ٤٦٦ : المقرىزى : السلوك ، ح ٤ ص ٧٠٧ ، ٧٦٥ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ : ابن تغرى بردى :

النجوم الزاهرة ح ١٤ ص ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ : الصيرفى : المصدر السابق ، ح ٣ ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٦) بلغت بعض تلك الضرائب الخمس : أنظر : الصيرفى : المصدر السابق ، ح ٣ ص ٣٠٣ .

(٧) عبد المنعم ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ، ح ١ ص ٧٤ - ٧٥ .

هايد (ف) : تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى فى العصور الوسطى ، ترجمة احمد رضا محمد رضا ، الهيئة المصرية العامة

للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ - ١٩٩٤ ، ح ٣ ص ٢٢٩ .

نعيم زكى فهمى : المرجع السابق ، ص ٣٦٩ - ٣٧٣ .

(هـ) الزكاة أو الصدقات :

الزكاة أو الصدقة ركن من أركان الإسلام الخمسة^(١) ، وأول ما فرض على المسلمين كان زكاة الفطر التى تستحق عند نهاية شهر رمضان^(٢) ، وقد فرضت فى العام الثانى للهجرة^(٣) ، أما زكاة الأموال فهى مقدار من المال يدفعه المسلم ليظهره أمواله وقد فرضت على المسلمين بنص القرآن الكريم فى العام التاسع للهجرة على الإرجع^(٤) .

وتجب الزكاة فى « الأموال المرصدة للنماء إما بأنفسها أو بالعمل فيها »^(٥) ؛ وقد حدد الرسول (ﷺ) مقدار الزكاة وأنواعها وما تجب عنه شرعاً فى رسالة يقال إنه وجهها إلى عماله على الصدقات^(٦) ؛ وكان مقدار الزكاة يتصاعد بزيادة ثروة المسلم من الأموال الأربعة وهى السوائم والثمار والزروع والنقود^(٧) . وقد عامل بعض الفقهاء ما يخرج من البحر من عنبر وحلى ، وما يستخرج من الأرض من معادن معاملة الأموال التى تجب فيها الزكاة^(٨) .

وكانت أموال الصدقات لا تجمع إلى غيرها من موارد بيت المال بإعتبار أن أوجه إنفاقها محددة بنص القرآن الكريم^(٩) .

(١) الشافعى : المصدر السابق ، مج ٢ ص ٣ - ١٣٩ .

وحول الزكاة ومكانتها فى التشريع الإسلامى ودلالاتها الإقتصادية والإجتماعية أنظر :

دائرة المعارف الإسلامية ، مادة بيت المال تاريخه ؛ حسيني : المرجع السابق ، ص ٨٦ - ٨٨ .

جولد تسبير (أ) : العقيدة والشرعة فى الإسلام ، ترجمة محمد يوسف موسى ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ٣٥-٣٧ .

محمد الخضرى : تاريخ التشريع الإسلامى ، ط ٩ ، المكتبة التجارية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٤٤ - ٤٥ .

حسن إبراهيم حسن وعلى إبراهيم حسن : النظم الإسلامية ، ص ٢٣٢ - ٢٣٩ .

البهى الخولى : المرجع السابق ، ص ٢١٧ - ٢٢١ .

(٢) الشافعى : المصدر السابق ، مج ٢ ص ٩٣ - ١٠٥ ؛ وابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٣١٦ - ٣١٧ .

(٣) الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٢ - ص ٤١٨ .

(٤) « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » سورة التوبة (٩) آية ١٠٣ .

أنظر : الشافعى : المصدر السابق مج ٢ - ص ٣ - ١٣٩ - والطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٣ ص ١٢٣ .

(٥) الماوردى : المصدر السابق ، ص ٩٩ .

(٦) ابو يوسف : المصدر السابق ، ص ١٩٨ - ١٩٩ ، وابن زنجوية : كتاب الأموال ، ج ١ ص ٤٤٩ - ٤٧٦ .

ابن هشام : المصدر السابق ، ج ٦ ص ١٤٠٨ - ١٤١١ . والطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٣ ص ١٢ - ١٥ .

(٧) أنظر : ابو يوسف : المصدر السابق ، ص ١٩٨ - ٢٠٣ . وقدامه : المصدر السابق ، ص ٢٢٧ ، ٢٣٤ .

الماوردى : المصدر السابق ، ص ٩٩ - ١٠٥ . وابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٣١٠ - ٣١٦ .

(٨) أنظر : الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

هذا ويعاملها بعض الفقهاء معاملة الغنائم ، ويرون فرض الخمس فيها ، أنظر :

ابو يوسف : المصدر السابق ، ص ١٠٥ - ١١٠ ؛ وقدامه : المصدر السابق ، ص ٢٣٨ - ٢٤٠ .

(٩) ابو يوسف : المصدر السابق ؛ ص ٢٠٤ .

وكانت حصيلة الزكاة أو الصدقات من الموارد الشرعية لبيت المال فى عصر الماليك الجراكسة ^(١)؛ وقد اتفقت آراء الفقهاء على أن الأموال المزكاة تنقسم إلى أموال ظاهرة وأخرى باطنة وهى التى يمكن إخفاؤها ^(٢).

وقد اتفقت الآراء على أن الأصل هو أن يقوم الإمام بتكليف عمال على الصدقات يتولون جبايتها وتحصيلها ^(٣)؛ وكان هؤلاء العمال يقومون بجمع الصدقات وتسجيل ما يجمعونه بشكل منظم ، ثم يسلمون المبالغ التى يتم جمعها إلى بيت المال بإيصالات تثبت ذلك ^(٤)؛ وكان هذا الأسلوب هو ما ينطبق فى الأصل على الأموال الظاهرة فقط ، أما الأموال الباطنة فكان أمرها متروكا لمالكها ، فله أن يقدمها لعمال الصدقات أو ينفقها بنفسه ^(٥). وتؤكد مصادر عصر الماليك الجراكسة أن أرباب الزكاوات كانوا يفرقونها بأنفسهم عادة ^(٦)، وكان هناك نوعان فقط من الجبايات تؤخذ على سبيل الزكاة فى ذلك العصر :

النوع الأول : ما يؤخذ من التجار وغيرهم على ما يدخلون به إلى البلاد من ذهب أو فضة وكانت النسبة التى تحصل على هذه الأموال هى نسبة ٢,٥٪ ويعاد تحصيلها فى حالة معاودة الشخص للدخول إلى البلاد بعد مرور عام ثم خفض بعد ذلك إلى عشرة أشهر ^(٧) كذلك كانت الزكاة تؤخذ على متاجر تجار الكارم إذا حال عليها الحول بمصر ^(٨).

ويبدو أن عمال الصدقات كانوا يتعسفون مع الناس أثناء قيامهم بعملهم ، كما كانوا يتبعون أساليب مهينة فى تفتيش التجار والحجاج والمسافرين أثناء مرورهم بمصر لتحصيل الزكاة منهم ^(٩)، وترجع تلك المصادر أصل هذه

(١) المقرئى : الخطط ، ح ١ - ص ١٠٩ - ١١٠ .

محمد الحبيب الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٦ .

(٢) الماوردى : المصدر السابق ، ص ٩٩ .

(٣) حول الشروط الواجب توافرها فى عامل الصدقات : أنظر :

أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ٢٠٤ ؛ والماوردى : المصدر السابق ، ص ٩٩ ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٤) يرجع أساس هذا النظام فى مصر إلى العصر الفاطمى : أنظر :

المخزومى : المصدر السابق ، ص ٤٢ - ٤٣ .

وتشير المصادر التاريخية إلى أن تولى ديوان الزكاة فى عصر الدولة الأيوبية كان يتم فى مقابل تعهد متولى الديوان بجمع مقدار معين من أموال الزكاة سنوياً ، أنظر .

المقرئى : السلوك ، ح ١ ص ١٣٢ ؛ والخطط ، ح ١ ص ١٠٩ .

(٥) الماوردى : المصدر السابق ، ٩٩ ؛ والقلقشندي : صبح الأعشى ، ح ٣ ص ٤٥٧ .

(٦) القلقشندي : صبح الأعشى ، ح ٣ ص ٤٥٧ .

(٧) نفس المصدر السابق ، ح ٣ ص ٤٥٧ .

(٨) نفس المصدر السابق ، ح ٣ ص ٤٥٧ .

(٩) المقرئى : الخطط ، ح ١ ص ١٠٩ .

الأساليب المتعسفة إلى بداية عصر الدولة الأيوبية^(١).

أما النوع الثانى : فهو زكاة العداة التى كانت تفرض على الغنم والإبل التى يربىها العربان، خاصة أهل برقة ، وكانت تؤخذ منهم فى صورة عدد من الرؤوس عند وصولهم إلى المناطق الغربية من مصر^(٢).

* * *

هذا وتستحق الزكاة شرعاً عندما يمر حول أو عام كامل على إمتلاك المسلم لما تجب عليه الزكاة^(٣)، ويبدو أن الأمور قد صارت على أساس جمع الصدقات فى بداية كل عام هجرى تيسيراً على العمال فى عملهم ، وضبطاً للموارد المالية للدولة^(٤).

(١) أشار المقرئى إلى أن الأساليب المتعسفة فى جباية أموال الصدقات والتى استمرت حتى عصره (أوائل القرن التاسع الهجرى) ترجع فى الأصل إلى عصر صلاح الدين الأيوبى (٥٦٩ - ٥٨٩ هـ / ١١٧٤ - ١١٩٣ م) : أنظر : المقرئى : المخطط ، ج ١ ص ١٠٩ .

وتؤكد المصادر المعاصرة لصلاح الدين تلك الحقيقة حيث أورد الرحالة الأندلسى ابن جبير عدة روايات عن تشدد عمال الصدقات فى عصر صلاح الدين فى جباية أموال الزكاة من الحجاج القادمين إلى ثغر الأسكندرية ، كما أشار كذلك إلى عسف أعوان الزكاة على الناس فى صعيد مصر عند تحصيلهم للزكاة : أنظر : ابن جبير : المصدر السابق ، ص ٧ ، ص ٣٤ - ٣٥ .

(٢) أنظر :

القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ص ٤٥٨ .

المقرئى : السلوك ، ج ١ ص ٤٨٧ .

(٣) أنظر :

أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ٢٠١ .

الشافعى : المصدر السابق ، مج ٢ ص ٢٤ .

الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٠١ .

أما زكاة الزروع فتستحق عند الحصاد استناداً إلى قوله تعالى « واتوا حقه يوم حصاده » سورة الأنعام (٦) آيه ١٤١ .

(٤) أنظر :

المخزومى : المصدر السابق ، ص ٣٤ ، ٤٢ - ٤٣ .

المقرئى : المخطط ، ج ١ ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(و) الموارث الحشرية :

وهى التركات التى مات عنها أربابها ، ولم يستحقها وارث بفرض أو تعصيب ، أو لم يستغرق ورثتها مجمل التركة^(١) ؛ وقد رأى جل الفقهاء أن تلك الأموال من حقوق بيت المال ، وإن اختلفوا فى أوجه إنفاقها ، فهى عند أبى حنيفة تجرى مجرى الصدقات ، بينما يرى الشافعى إنفاقها فى مصالح المسلمين عامة^(٢) .

وكانت الموارث الحشرية من الموارد الرئيسية لبيت المال فى عصر الماليك الهراكية^(٣) ، وكان المتحصل منها فى القاهرة والفسطاط يُحمل إلى بيت المال أو يخصص كرواتب لبعض الموظفين وغيرهم ، أما المتحصل منها خارج القاهرة فكان يُحمل إلى الديوان السلطانى^(٤) . ورغم ضعف السند الفقهى لحق بيت المال فى الموارث الحشرية ، وعدم استغراقه لكل صنوفها ، فإن بيت المال - خاصة فى العصور المتأخرة توسع فى ضم التركات تحت مسمى الموارث الحشرية ، حتى وصل الأمر إلى حد إنشاء ديوان خاص يحمل اسم « ديوان الموارث الحشرية » كان يتولى متابعة التركات ويحصل منها ما ليس له مستحق^(٥) . هذا وقد كان القسم الأكبر من عناصر تلك التركات يباع

(١) ابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٣١٩ ؛ والقلقشندي : صبح الأعشى ، ح ٣ ص ٤٦٠ .

(٢) قدامه : المصدر السابق ، ص ٢٤٥ ؛ والسرخسى : المبسوط ، ح ٣ ص ١٨ ؛ وابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٣١٩ - ٣٢٥ .

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ، ح ٣ ، ٤٦٠ ؛ والمقرئى : الخطط ، ح ١ ص ١١١ ؛ والبلاطى : المصدر السابق ، ص ١٤٠ ؛ والسيوطى : الاشياء والنظائر ، ص ٥٦٤ .

(٤) القلقشندي : صبح الأعشى ، ح ٣ ص ٤٦٠ .

من الجدير بالذكر أن الوثائق تؤكد أن هذه القاعدة لم تكن ثابتة ، فرغم أن العقارات التى آلت إلى بيت المال فى الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف هى مبان بظاهر القاهرة ، فإنها آلت إلى بيت المال لجهة ديوان الخاص الشريف .

(٥) يعتمد الفقهاء فى موضوع حق بيت المال فى الموارث الحشرية على بعض الآثار منها « أن رجلاً من خزاعة توفى فأتى النبى (ﷺ) بميراثه ، فقال أطلبوا له وارثاً أو ذا قرابة ، وطلبوا فلم يجدوا فقال الرسول (ﷺ) ارفعوه إلى أكبر خزاعة » ؛ ومنها كذل : « أن مولى للرسول (ﷺ) وقع من نخله فمات فقال الرسول (ﷺ) أنظروا هل له وارث ، فقالوا لا ، فقال اعطوه بعض القرابة ، فقالوا إن ذلك إنما هو قرابة النبى (ﷺ) وأنه أراد أن يجعله منهم صلة منه لهم » . واستدلوا بذلك على أن للإمام أن يفعل بميراث من لا وارث له ما شاء .

أنظر : قدامة المصدر السابق ، ص ٢٤٥ .

والواقع أن التحمل بالضرورة معنى ايلولة التركة إلى ولى الأمر ليتصرف فيها ، بل قد تعين أن المال يرد إلى أقرب الأشخاص إن للمتوفى ، ففى الحالة الأولى كان الرد إلى أكبر أفراد قبيلته ، وفى الحال الثانية كان الرد إلى ذوى قرى الرسول (ﷺ) وهو ولى المتوفى .

هذا ويرفض بعض الفقهاء فكرة الرد إلى اصحاب الحقوق فى التركة فى حالة عدم استغراقهم لها بالكامل ، على أساس أن هذا الرد هو تجاوز لما شرعه الله بنص القرآن الكريم .

أنظر : الشافعى : المصدر السابق ، ح ٤ ص ١٠٦ - ١١٣ .

وهناك روايات أخرى من عصر الخلفاء الراشدين يستدل بها على أحقية بيت مال المسلمين فى تركات من لا وارث له ، =

لصالح بيت المال^(١).

=مثل الأمر الذى أصدره عمر إلى واليه على مصر عمرو بن العاص بضم تركات الرهبان الذين يموتون دون وارث لبيت المال :
أنظر : ابن عبد الحكم : المصدر السابق ، ص ١٣٢ .
اما عن ديوان الموارث الحشرية ومهامه ، أنظر :
القلقشندى : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٠٦ ، ج ٤ - ص ٣٣ .
المقرئى : الخطط ، ج ١ ص ١١١ .
وقد وصل الأمر فى عصر المماليك إلى حد مصادرة التركات بكاملها حتى ولو كان لها ورثة شرعيون الأمر الذى دفع الكثيرين
إلى حبس (وقف) ممتلكاتهم حتى لا يستولى عليها ديوان الموارث الحشرية بعد وفاتهم : أنظر :
المقرئى : السلوك ، ج ٢ ص ٤٣٥ - ٤٣٦ .
محمد محمد امين : الأوقاف والحياة الاجتماعية ، ص ٩٣ - ٩٤ .
حسنين محمد ربيع : حجة قلمك ووقف صادر عن القاضى سديد الدين أبى محمد عبد الله لمنفعة عتيقة أبيه ، واسمها خطلوا
ابنه عبد الله (المجلة التاريخية المصرية ، مج ١٢ ، ٦٤ - ١٩٦٥ ص ١٩١ - ٢٠٢) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ،
القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ١٩١ - ١٩٢ .
(١) وصلت إلينا بعض وثائق بيع أملاك بيت المال التى آلت اليه كموارث حشرية والتى ترجع إلى عصر المماليك الجراكسة ، أنظر :
الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف وهى منشورة بالملحق الأول من ملاحق هذه الرسالة .
والوثائق أرقام ٦٠٣ ج أوقاف ، و ٥١٧ ج أوقاف و ٥١٩ ج أوقاف ، و ٥٥٦ ج أوقاف و ٩٨ ج أوقاف و ٤٤٦ ج أوقاف و ٤٥٢ ج
أوقاف ، وهى منشورة بالملحق الثانى من ملاحق هذا الرسالة ،
والوثائق أرقام ٢٠٤ ج أوقاف و ٥٩٠ ج أوقاف و ٥٣٣ ج أوقاف ، وهى منشورة فى زينب محفوظ : المرجع اسابق ، الملحق
الأول .
والوثائق أرقام ٤١٠ ج أوقاف و ٤٤٣ ج أوقاف و ٤٤٠ ج أوقاف و ٣٩٠ ج أوقاف وهى منشورة فى :
زينب محفوظ : المرجع السابق ، الملحق الثانى .
والوثيقة ٣٨١ ج أوقاف نشرها :
جمال الخولى : إثبات الملكية فى الوثائق العربية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ص ١٣٥ - ١٥٢ .
كما تحوى دفاتر الروزنامة العثمانية إشارات إلى بعض وثائق بيع أملاك بيت المال التى ترجع إلى عصر المماليك الجراكسة ،
والتي آلت إلى بيت المال كموارث حشرية : أنظر :
دفتر أول اطفيع جيشى ، ٢٥ / ٤٦٣٩ / ٣ / ٨٣ دار الوثائق القومية ، ورقة ١٢ وجه .
دفتر خامس الغربية جيش ، ٨ / ٤٦٢٢ / ٥٠٩٠ دار الوثائق القومية ، ورقة ٢٦ ظهر .
وتثبت كذلك الوثائق والدفاتر المكتشفة فى المتحف الإسلامى بالقدس والتي يرجع الكثير منها إلى عصر المماليك الجراكسة ، أن
العاملين فى بيت المال كانوا يتولون حصر التركات التى يدخل بيت المال كمستحق فيها ، ثم يقومون ببيع عناصرها بالمزاد العلنى
ويحصلون حصة بيت المال منها ، أنظر :

LITTLE : The Significance Of The Haram Documenes , pp. 202 - 207 .

محمد عيسى صالحية : من وثائق الحرم القدسى الشريف المملوكية ، ص ٨٤ - ٨٩ و ص ١٠٩ - ١١٥ .
أنظر : ذلك : الفصل الأول من هذه الرسالة ، ص ٩ - ١٠ وما بهما من هوامش .

(ز) اللقطة والضالة :

من موارد بيت المال التى أشار اليها الفقهاء فى عصر الماليك الجراكسة اللقطة والضالة^(١) ، وهى كل مال يعثر عليه مصادفة وليس له صاحب معلوم ، ويحفظ فى بيت المال على سبيل الأمانة لفترة من الزمن ، فإذا لم يعثر له على صاحب أنفق على مصالح المسلمين ، وإذا ظهر له صاحب بعد إنفاقه يجوز تعويضه من بيت المال^(٢) .

وتعامل الأموال التى تسترد من أيدى اللصوص وقطاع الطرق معاملة اللقطة^(٣) ، كما أن العبيد الآبقين يباعون لصالح بيت المال وينفق ثمنهم على مصالح المسلمين ، إذا لم يعرف لهم صاحب^(٤) .

واللقطة من الموارد غير الثابتة وغير المنتظمة لبيت المال ، كما انها لا تعد من مصادر الدخل الرئيسية للدولة^(٥) .

(ح) العائد من أملاك بيت المال :

كان بيت المال هو الجهة التى تملك الدولة من خلالها العقارات ، وكانت العوائد التى تعود من تلك العقارات تعد من ضمن موارد بيت المال ، وينقسم ذلك العائد إلى قسمين :

القسم الأول : هو ما يتحصل لبيت المال من إيجارات الأراضى والأحكار والرياح المملوكة للدولة ، وكانت تجبى مشاهرة^(٦) .

(١) السيوطى : الأشباه والنظائر ، ص ٥٦٤ .

البلاطنسى : المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(٢) أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ٣٦٨ - ٣٦٩ .

قدامة : المصدر السابق ، ص ٢٤٤ .

(٣) أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ٣٧٠ .

قدامة : المصدر السابق ، ص ٢٤٤ .

(٤) أبو يوسف : المصدر السابق ، ص ٣٧١ .

قدامة : المصدر السابق ، ص ٢٤٤ .

الشافعى : المصدر السابق ، ح ٤ ص ٩٨ .

(٥) أنظر : شكل رقم ٣ وشكل رقم ٥ .

(٦) ابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٣٤٢ .

النويرى : المصدر السابق ، ح ٨ ص ٢٢٨ - ٢٣٣ .

المقريزى : الخطط ، ح ١ ص ١١٠ .

محمد الحبيب الهيلة : المرجع السابق ص ١٠٨٦ .

والقسم الثانى : هو أثمان مبيعات أملاك بيت المال؛ وكان البيع من أملاك بيت المال مصدراً لتمويل خزائن بيت المال فى مختلف العصور^(١).

والبيع إما أن يكون بيعاً لما آل إلى بيت المال على سبيل الموارث الحشرية أو اللقطة وحصيلة تلك المبيعات ينفقها الإمام فى مصالح المسلمين العامة وفقاً لما يراه ويقدره^(٢)؛ أو يكون بيعاً للأراضى الزراعية المملوكة لبيت المال أصلاً ، ويشترط الفقهاء لبيعها أن تكون هناك حاجة ماسة لذلك ، كما يشترطون إنفاق حصيلة تلك المبيعات على الغزو والجهاد والدفاع عن البلاد ، وهو ما تشير إليه معظم الوثائق^(٣). وتثبت الوثائق والدفاتر المحفوظة فى أرشيفات القاهرة تزايد معدل البيع من أملاك بيت المال بشكل واضح فى عصر المماليك الجراكسة^(٤).

وبوضح الجدول رقم ٢٧ أثمان الأراضى الزراعية المباعة من أملاك بيت المال كما وردت فى وثائق بيع أملاك بيت المال التى وصلت إلينا من عصر المماليك الجراكسة .

(١) محمد الحبيب الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٧ .

وهناك إشارات فى المصادر التاريخية إلى بيع أملاك بيت المال فى مصر ترجع إلى القرن الثانى الهجرى أشهرها الأراضى التى اشتراها الليث بن سعد وأوقفها على جهات بر مختلفة ؛ أنظر : القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ص ٣٨ .

أما الوثائق فأقدم إشارة إليها ترجع للعصر الفاطمى ، أنظر : دفتر شبين الكوم جيشى ، ١ / ٤٦١٦ / ١٠٩٤ ، ق ٣٠ ظ ٣١ و .

(٢) قدامه : المصدر السابق ، ص ٢٤٤ .

(٣) وردت إشارات صريحة فى جل وثائق البيع من أملاك بيت المال التى ترجع إلى عصر المماليك الجراكسة إلى أن مبررات البيع هى

صرف ثمن المبيعات على المجهود الحرسى ؛ أنظر : عبد اللطيف إبراهيم : من وثائق التاريخ العربى ، ص ٢٢ - ٢٥ ؛

وزينب محمد محفوظ هنا : المرجع السابق ، مج ١ ص ٣٢٤ - ٣٢٥ ؛ والفصل الثانى من هذه الرسالة ، ص ١١٥ - ١١٨ .

يرجع السبب فى إصرار الفقهاء على أن يوجه ثمن مبيعات أملاك بيت المال من الأراضى الزراعية إلى الإنفاق على الأعمال الحربية ، إلى أن هذه الأراضى فى الأصل أراضى فتحها المسلمون الأوائل وجبها عمر بن الخطاب ، وينطبق عليها حكم الغنائم ، ولا يجوز التصرف فيها إلا بمنحها كرزق جيشية أو إقطاعات للمقاتلين بدلاً من العطاء ، أو صرف ثمنها فى حالة بيعها للضرورة على كلفة المجاهدين والغزاة ؛ أنظر :

المواردى : المصدر السابق ، ص ١٦٤ - ١٦٦ ، البلاطيسى : المصدر السابق ص ٢٤٠ - ٢٤٥

محمد الحبيب الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٨ .

وتشير المصادر إلى قيام السلاطين بالبيع من أملاك بيت المال لمنح العطايا للوفود التى تفد عليهم وذلك فى حالة خلو خزائن

بيت المال ، أو قيامهم بشرائها لأنفسهم بغض النظر عن وجود ضرورة تدعو إلى البيع ؛ ويبدو أن ذلك كان استناداً إلى أن

الأراضى ينطبق عليها حكم الفئ ، ، أنظر : ابن شداد (بهاء الدين) ت ٦٣٢٠ هـ : النوادر السلطانية والمحاشي البوسفية ، تحقيق

محمد صبح ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٣٩ .

ابن موسى : المصدر السابق ، ص ١٥٣ ؛ والمقرئى : السلوك ، ج ١ ص ٥٨٤ ، ج ٣ ص ١١٥٦ .

(٤) اثبتت الدراسة الأرشيفية فى الفصل الأول من فصول هذه الرسالة أن ٩٥.٢٣٪ من وثائق بيع أملاك بيت المال المحفوظة فى

أرشيفات القاهرة ترجع إلى عصر المماليك الجراكسة ، كما أن ٩٥.٧٩٪ من الإشارات الواردة فى دفاتر الروزنامة العثمانية لبيع

أملاك بيت المال ترجع أيضاً إلى عصر الجراكسة أنظر : الفصل الأول من هذه الرسالة جدول رقم ١٠ وجدول رقم ١١ .

م	رقم الوثيقة	الشن	م	رقم الوثيقة	الشن
١	٧١ ج أوقاف	٩٧٤٠٠٠ درهم	٢١	٦٧٦ ج أوقاف	٥٢ ديناراً
٢	٥٥ ج أوقاف	٥٥٠٠ دينار	٢٢	٤٣٣ ج أوقاف	١١٠ دنانير
٣	١٥/٨٩ م	٣٥٠٠ دينار	٢٣	٤٧٢ ج أوقاف	$٩١٦\frac{٢}{٣}$ ديناراً
٤	٢٠٤ ج أوقاف	٢٠٠ دينار	٢٤	٣٦/٢٢٦ م	١٩٥٠ ديناراً
٥	١٨/١١١ م	١١٠٠ دينار	٢٥	٣٦/٢٣٠ م	٢٥٠٠ ديناراً
٦	٦٤٣ ج أوقاف	١٢٠ ديناراً	٢٦	٧٨٣ ج أوقاف	٨٨ ديناراً
٧	٢٢/١٣٨ م	٤٢٠ ديناراً	٢٧	٤٤٠ ج أوقاف	١٤٢١ ديناراً
٨	٢٠/١٢٢ م	١٥٥٠ ديناراً	٢٨	١١٧ ج أوقاف	٣٠٠ دينار
٩	٢٧/١٧٦ م	٣٣٠ ديناراً	٢٩	١٧٦ ج أوقاف	٥٠٠٠ دينار
١٠	٦٢١ ج أوقاف	٤٢٠ ديناراً	٣٠	٤٠/٢٥١ م	٢٢٠ ديناراً
١١	٦٢٢ ج أوقاف	١٧٠٠ دينار	٣١	٤٤٤ ج أوقاف	١١٠٠ دينار
١٢	٢١/١٣٥ م	١٤٥٠ ديناراً	٣٢	٦٤٦ ج أوقاف	٥٠٠ دينار
١٣	٢١/١٣٦ م	٦٦٠ ديناراً	٣٣	٤٠٣ ج أوقاف	٦٠٠ دينار
١٤	٧٠٩ ج أوقاف البيع الاول	١٥٥٠ ديناراً	٣٤	٣٥٠ ج أوقاف	٥٠٠ دينار
١٥	٧٠٩ ج أوقاف البيع الثاني	٣٢٠ ديناراً	٣٥	٦٢٥ ج أوقاف	٧٥٠ ديناراً
١٦	٢٢/١٣٩ م	٥٥٠ ديناراً	٣٦	٣٩٠ ج أوقاف	٩٠٠ دينار
١٧	٤٤٣ ج أوقاف	١٤٠٠ دينار	٣٧	٤٤/٢٨٨ م	٣٢٠ ديناراً
١٨	٢٤/١٥٦ م	٢٠٥٠ ديناراً	٣٨	٣٤٠ ج أوقاف	٦٠٠ دينار
١٩	٤١٠ ج أوقاف	٣٠٠ دينار	٣٩	٣٩٣ ج أوقاف	١٥٠٠ دينار
٢٠	٢٧/١٧٤ م	٦٠٠٠ دينار	٤٠	١٠٥ ج أوقاف	٢١٠٠ دينار

جدول رقم ٢٧ - بيان بائتمان العقارات المباعة من أملاك بيت المال إبان عصر المماليك الجراكسة

(ط) الغرامات :

وهى مبالغ مالية يفرضها القضاة والمحتسبون وغيرهم من أولى الأمر من باب التعزير لبعض أرباب الجرائم الذين لا تقع جرائمهم تحت طائلة الحدود الشرعية أو القصاص ؛ وفى أغلب الأحيان كانت تلك الغرامات تحصل لصالح خزانة بيت المال^(١) وهناك ايضا المبالغ التى يتعهد الأفراد بدفعها كغرامات لخزانة بيت المال فى حالة عدم وفائهم بتعهدات محددة^(٢).

* * *

كانت تلك الموارد هى الموارد الشرعية لبيت المال باتفاق الفقهاء ، لكن هل اقتصرت مصادر دخل الدولة عليها ؟

(ى) الموارد غير الشرعية للدولة :

تشير المصادر التاريخية إلى أن هناك موارد أخرى إبتكرها الحكام عبر العصور البعض منها اختلف الفقهاء والمؤرخون حول مشروعيتها ، بينما أجمعوا على عدم مشروعيتها البعض الآخر^(٣). وقد أخذت تلك الموارد شكل ضرائب وجبايات تجاوزت ما قرره الشرع الإسلامى، ويبدو أنها بلغت حدها الأقصى فى عصر المماليك الجراكسة^(٤).

(١) أنظر : البلاطنى : المصدر السابق ، ص ١٤٠ هامش ٤ .

(2) RICHARDS : The Qasama In Mamluk Society , pp 251 - 269 .

(٣) عندما عدد القلقشندى الموارد الشرعية لبيت المال ذكر من ضمنها ما يتحصل من احتكار الدولة للمعادن ، وما يتحصل من الضرائب المفروضة على دار الضرب بالقاهرة ،

القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ص ٤٥٥ - ٤٥٧ ، ٤٦١ - ٤٦٤ .

بينما ذكر المقرئى هذين الموردين ضمن الجبايات غير الشرعية ، وكذلك لم يذكرهما الفقهاء الذين تناولوا موارد الدولة الشرعية فى عصر المماليك : أنظر :

المقرئى : الخطط ، ج ١ ص ١٠٩ - ١١٠ .

ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٤٨ .

البلاطنى : المصدر السابق ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .

(٤) لم ينفرد عصر المماليك الجراكسة بتلك الجبايات بل ظهرت فى مختلف العصور ، وتغيرت مسمياتها من عصر إلى عصر فسميت أحيانا باسم المكوس وأحيانا أخرى باسم المال الهلالى وسميت أيضاً المعاون والمرافق والحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية ، وقد تكرر إلغاء الكثير من تلك الجبايات على يد بعض حكام مصر فى مختلف العصور ومنهم أحمد بن طولون وصلاح الدين الأيوبي والظاهر بيبرس والظاهر برقوق والاشرف طومانباي ، إلا أنها سرعان ما كانت تعود خاصة فى ظل الازمات المالية والإقتصادية التى عاشتها مصر فى العصور الوسطى ؛ أنظر على سبيل المثال :

البلوى (ابو محمد عبد الله بن محمد المدينى) ت ق ٤ هـ : سيرة أحمد بن طولون ، تحقيق محمد كرد على ، مكتبة الثقافة =

وقد تعددت الموارد غير الشرعية للدولة وتنوعت فكان منها : المتحصل من إحتكار الدولة للمعادن ، حيث كانت الدولة تحتكر استخراج وتجارة بعض المعادن كالزمرد والنظرون^(١) . وقد توقف إحتكار الزمرد فى أواخر عصر الماليك البحرية لضعف المتحصل منه وارتفاع نفقات استخراجه^(٢) ؛ أما إحتكار الشب فقد استمر حتى أوائل عصر الجراكسة ، ويبدو أنه توقف بعد ذلك هو الآخر، وكان المتحصل منه يصل إلى ٦٥ ألف دينار فى السنة^(٣) ؛ أما النظرون فقد استمر إحتكاره فى عصر الماليك الجراكسة ، وبلغ سعر القنطار منه ٣٠٠ درهم ، وكان جزء من

= الدينية ، القاهرة ، د . ت : ص ٧٣ .

ابن المقفع : المصدر السابق ، ج ٣ ص ١٢١ .

ابن جبير : المصدر السابق ، ص ٢٥ - ٢٦ .

ابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٣٣٠ - ٣٤٧ ، ٣٤٨ .

النويرى : اصمدر السابق ح ٨ ص ٢٢٨ وما بعدها .

المقرئى : الخطط ، ح ١ ص ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ والسلوك : ح ١ ، ص ٣٨٤ . ج ٢ ص ١٥١ .

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ح ١٤ ص ٩٤ ، ح ١٥ ، ص ٧٢ .

الصيرفى : المصدر السابق : ح ٢ ص ٣٠٨ ، ٤٧٤ .

ابن اياس : المصدر السابق ، ح ٣ ص ٥٤ ، ح ٥ ص ١٩ ، ٢٠ ، ٧٩ ، ٨١ .

وحول الآثار السلبية لتلك الضرائب : أنظر :

المقرئى : إغاثة الامة بكشف الغمة ، تحقيق محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشبال ، ط ٢ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٤٤ .

حسني محمد ربيع : النظم المالية ، ص ١٦ - ١٨ .

قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الإجتماعى عصر سلاطين الماليك ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٦٧ .

سعيد عبد الفتاح عاشور : الإقطاع والفلاح فى عصر الايوبيين والماليك (الفلاح والأرض على مر العصور ، ص ٢١١ - ٢٢٤) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢٢٢ .

أحمد صادق سعد : تاريخ مصر الإجتماعى والإقتصادى ، ص ٤٢٥ .

(١) بدأت سياسة إحتكار المعادن اثناء ولاية أحمد بن المدهر على خراج مصر ، ثم توسعت الدولة فى هذه السياسة خاصة فى عصر الماليك الجراكسة ، أنظر :

البلى : المصدر السابق ، ص ٤٣ ؛ وابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٣٢٧ - ٣٢٨ ؛ والقلقشندي : صبح الأعشى ، ح ٣

ص ٤٥٥ - ٤٥٧ ؛ والمقرئى : الخطط ، ح ١ ص ١٠٧ .

محمد الحبيب الهيلة : المرجع السابق ، - ص ١٠٨٥ - ١٠٨٦ .

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى ، ح ٣ - ص ٤٥٥ .

وحول إحتكار معدن الزمرد : أنظر :

ابن فضل الله العمرى : مسالك الابصار ، ص ٧٨ - ٧٩ .

(٣) ابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

القلقشندي : صبح الأعشى ، ح ٣ ص ٤٥٥ - ٤٥٦ .

المقرئى : الخطط ، ح ١ ص ١٠٩ .

النظرون يخصص لبعض أصحاب المرتبات من كتاب الدست وكتاب الدرج والأطباء وبعض أرباب الصدقات ، إلى أن صار خالصا للسلطان بالكامل وجاريا في ديوان المفرد الشريف منذ أواخر عصر السلطان الظاهر برقوق^(١) ، وقد خفض سعره في عصر السلطان ابنال بمقدار الربع^(٢).

كذلك كانت الدولة تحتكر بعض المواد والسلع الحبوية أحيانا ، مثل إحتكار الغلال والكتان في زمن السلطان الأشرف برسباي ، وقد تحصل منه ربح صافى قدره ٣٠٠ ألف دينار دفعة واحدة أثناء موجة من موجات الغلاء المتعاقبة التي شهدتها عصر المماليك الجراكسة^(٣).

كذلك كانت الدولة تحتكر بعض عناصر التجارة الخارجية وتحصل لها من وراء ذلك أرباح وفيرة^(٤)؛ حيث كان حمل الفلفل يباع للتجار الأوربيين بمائة وثلاثين دينارا في الوقت الذي يبلغ ثمنه في القاهرة خمسين دينارا فقط^(٥).

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ص ٤٥٦ - ٤٥٧ .

المقريزي : الخطط ، ج ١ ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٢) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٦ ص ٦٧ .

(٣) ابن شاهين الظاهري (غرس الدين خليل) ت . ٨٧٣هـ : كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، تحقيق بولس راويس ، ط ٢ دار العرب للبستانى ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ١٢٣ .

الصيرفى : المصدر السابق ، ج ٣ ص ١٥٥ ، ١٨٥ ، ٣٠٦ ، ٣٤٦ .

وكان أسلوب احتكار بعض السلع الحبوية وطرحها على التجار بالسعر الذى تحدده الدولة أمراً شائعاً منذ اوائل عصر الجراكسة أنظر :

المقريزي : السلوك ، ج ٣ ، ص ٤٨٧ - ٤٨٨ .

(٤) حول احتكار السلاطين للتجارة الخارجية خاصة في عصر برسباي؛ أنظر :

المقريزي : السلوك ، ج ٤ ص ٥٩٥ ، ٨٦٩ .

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٣ ص ١٥١ ، ج ١٤ ص ٣٦٦ .

الصيرفى : المصدر السابق ، ج ٣ ص ١٥٥ ، ١٨٥ .

ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ص ٣٣١ ، ج ٤ ص ٢٤٤ .

احمد دراج : ابصاحات جديدة عن التحول في تجارة البحر الاحمر (المحاضرات العامة للموسم الثقافى ٦٧ - ١٩٦٨ ، ص ١٨٥ - ٢٢٠) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ص - ١٨٥ - ١٨٦ ، ص ٢١٢ .

نعيم زكى فهمى : المرجع السابق ، ص ٣٣٤ - ٣٣٧ .

DARRAG (A.) : L'Egypte sous le règne de Barsbay, I.F.D. , Damas, 1961 , pp. 235-261.

(٥) المقريزي : السلوك ، ج ٤ ص ٧٩ .

الصيرفى : المصدر السابق ، ج ٣ ص ١٨٥ .

ومن تلك الموارد كذلك الضرائب التى كانت تفرض على المصايد والمراعى والحراج والغروس ، وعلى بعض المحاصيل الزراعية ، أو المنتجات الصناعية أو على بعض عناصر التجارة الداخلية أو على بعض المعاملات بين الناس ومنها أيضا ضرائب فرضت على بعض الأنشطة غير الشرعية كالدعارة وتجارة الحشيش والخمور ؛ وقد بلغت هذه المكوس والجبايات فى أوائل القرن التاسع الهجرى قرابة اثنتين وسبعين جهة ، وبلغ متحصلها اليومى سبعين ألف درهم ؛ وكان لبعض الجهات ضمان يتولون ضمانها كل عام^(١).

وقد ظهرت فى عصر المماليك الجراكسة أنواع جديدة من الجبايات مثل : الحماية وهى مكوس يفرضها السلطان والأمراء على بعض الأراضى والمتاجروالمراكب والأرزاق (جمع رزقه) مقابل حماية حائزها^(٢) ؛ وضريبة المشاهرة والمجاعة ويحصلهما المحتسب على المتاجر والأسواق^(٣).

ومن الموارد التى وقع الاختلاف حول مدى شرعيتها ما كان يتحصل عن دار الضرب ، وهو ضريبة نسبية على المعادن التى تسك عملات فى دور الضرب المختلفة ، وقد انخفض متحصل تلك الضريبة فى عصر المماليك الجراكسة وأصبحت جارية فى ديوان الخاص الشريف السلطانى^(٤).

* * *

ولم تقتصر الموارد غير الشرعية للدولة على تلك المكوس والضرائب فقط ، حيث كانت هناك موارد أخرى غير شرعية منه الغرامات التى كانت تفرض فى بعض الأحيان على فئات من أهل الذمة ، وتفوق ما هو مقرر عليهم من ضرائب شرعية^(٥) ؛ ومنها « البرطيل » أو البرطلة ، وهو المبالغ التى كان يبذلها الراغبون فى تقلد وظائف الدولة

(١) القلقشندى : صبح الاعشى ، ح ٣ ص ٤٦٦ - ٤٦٧ ؛ والمقرئى : الخطط ، ح ١ ص ١٠٧ - ١١١ .

و ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ح ١٤ ص ٩٤ ، ح ١٥ - ص ١٢١ .

(٢) المقرئى : الخطط ، ح ١ ص ١١١ .

محمد قنديل البقلى : التعريف بمصطلحات صبح الاعشى ، ص ١١٠ .

(٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ح ٤ ص ٣١٥ ، ح ٥ - ص ١٨ ، ٢١ .

قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر ، ص ٦٧ - ٦٨ .

احمد دراج : الحسبة وأثرها على الحياة الإقتصادية فى مصر المملوكية (المجلة التاريخية المصرية مج ١٤ - ص ١٠٩ - ١٤١)

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٦٨ - ص ١٢٢ - ١٢٤ .

(٤) القلقشندى : صبح الاعشى ، ح ٣ ص ٤٦١ - ٤٦٤ ؛ والمقرئى : الخطط ، ح ١ ص ١١٠ .

(٥) أنظر على سبيل المثال : ابن المقفع : المصدر السابق ، ح ٣ ص ١٣٣ ، ١٣٨ ، ح ٤ - ص ٢٨ ، ١٣٨ .

ترتون (١ . س) : أهل الذمة فى الإسلام ، ترجمة حسن حبشى ، ط ٢ - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤ ،

ص ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٦ .

قاسم عبده قاسم : أهل الذمة ، ص ٧١ - ٧٣ ، اليهود فى مصر ، ص ٩٧ .

المختلفة للسلطان ، فى مقابل تعيينهم فى تلك الوظائف^(١)؛ ومنها كذلك الأموال والأموال التى كان الحكام يصادرونها مثل بعض ممتلكات أهل الذمة^(٢)، أو أملاك الحكام المخلوعين^(٣)، أو كبار موظفى الدولة الذين يثبت تقصيرهم فى عملهم أو يغضب عليهم السلاطين بسبب وشايات منافسيهم^(٤)، أو أموال التجار الأجانب وبضائعهم^(٥).

ورغم أن تلك الموارد كانت فى الأغلب موارد غير شرعية ، فقد رأى بعض الفقهاء أن إنفاقها فى مصارف الجهاد والدفاع عن ديار الإسلام ، هو بمثابة تطهير لها وتكفير عن ذنوب أولى الأمر الذين أمروا بجبايتها بشرط توبتهم^(٦)؛ ومن الجدير بالذكر أن تلك الموارد غير الشرعية كانت تفوق فى كثير من الأحيان الموارد الشرعية لبيت المال ، فقد بلغ مقدار ما تمت مصادرته من أحد كبار موظفى الدولة وهو علاء الدين على بن الطبلاوى خلال شهر واحد فقط أكثر من ١٦٠ ألف دينار^(٧)؛ وبلغت حصيلة مكس واحد من المكوس وهو مكس الفاكهة ٦ آلاف دينار

(١) أنظر : المقرئى : إغائه الأمة ، ص ٤٥ .

أحمد عبد الرازق أحمد : البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك دراسة عن الرشوة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٢٥ - ٣٩ .

(٢) من أمثلة تلك المصادرات ما أمر به السلطان ققمق سنة ٨٤٩هـ من مصادرة أراضي زراعية حول الطور كانت من أملاك أهل الذمة هناك ، وهدمه أجزاء من كنائسهم ومصادرة أنقاضها لصالح بيت المال ، أنظر : الصيرفى : المصدر السابق ، ج ٤ ص ٣٢٦-٣٢٧ .

(٣) من أمثلتها قيام صلاح الدين الأيوبي بمصادرة قصور الفاطميين وأملاكهم ، ثم قيام الظاهر بيبرس بارغام من تبقى من أفراد البيت القاطمى على التنازل عن حقهم فى تلك القصور والأملاك لبيت المال أنظر : المقرئى : الخطط ، ج ١ ص ٣٨٤ - ٣٨٥ .

(٤) أنظر : المقرئى : السلوك ، ج ٣ ص ٤١١ ، ٤٧١ ، ٥٠٠ ، ٥٢٤ ، ٥٣١ ، ٥٨٣ ، ٦٩٠ ، ٧٠٣ ، ٧٨٤ ، ٨٠٢ ، ٨٠٨ ، ج ٤ ص ١٤٨ ، ٦٧٩ .

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٣ ص ٧٧ ، ٨٥ ، ١٠٥ ، ١٤٤ ، ١٩٢ ، ج ١٥ ص ٦٨ ، ج ١٦ ص ٦٤ .

ابن إياس : المصدر السابق ، ج ٣ - ص ١٤٨ ، ٣٣٢ ، ج ٤ - ص ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥٣ ، ٤٤٥ ، ج ٥ - ص ٩ ، ٩١ .

(٥) من أمثلة ذلك قيام السلطان برسباى بمصادرة أموال تجار الفرنج بمصر رداً على استيلاء الفرنج على سفنيتين قرب دمياط ، أنظر : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٤ - ص ٢٦٦ .

(٦) ابن تيمية : المصدر السابق ، - ص ٥٢ - ٥٣ .

كذلك اتجه بعض الباحثين إلى أنه من حق ولى الأمر أن يفرض أموالاً إضافية فوق ما هو مقرر شرعاً إذا دعت الضرورة إلى ذلك؛ أنظر :

البهى الخولى : المرجع السابق ، ص ١٥٨ - ١٦٠ .

(٧) كان ذلك فى شهر شعبان سنة ٨٠٠ هـ ؛ أنظر :

المقرئى : السلوك ، ج ٣ ص ٨٩٥ - ٨٩٨ .

ابن حجر العسقلانى (ابر الفضل أحمد بن على) : ت : ٨٥٢ هـ : إنباء الغمر بأنباء العمره تحت مراقبة محمد عبد المفيد خان ، السلسلة الجديدة من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية ٩ / ١١ ، ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ج ٣ ص ٣٧٨-٣٨١ .

سنوياً^(١)، بينما بلغ متحصل الدولة من المكوس فى أوائل القرن التاسع الهجرى ٢٥٤٨٨.٠٠٠ درهم فى السنة^(٢)؛ هذا فى الوقت الذى لم تتجاوز فيه حصيلة الجزية عندما تشدد السلطان المؤيد شيخ فى جبايتها سنة ٨١٦ هـ مبلغ ١١٤٠٠ دينار^(٣)، بينما يقترب متوسط ما يحصل عليه بيت المال من عوائد بيع أملاكه من ٥٠ ألف دينار فى السنة^(٤).

* * *

وما يمكن أن نخلص به من خلال دراسة المصادر التاريخية والفقهية التى تناولت موارد الدولة الإسلامية، هو أن تلك الموارد قد تنوعت وأضيف إليها جديد مع مرور الزمن، كما انها انقسمت إلى موارد شرعية وأخرى غير شرعية :

النوع الأول : هو تلك الموارد التى فرضت بنص القرآن الكريم أو بسنة عن الرسول (ﷺ) أو باجتهاد من الصحابة والفقهاء .

أما النوع الثانى : فهو تلك الجبايات والمصادرات التى قررها أصحاب السلطة دون سند شرعى محدد .

ويبدو أن الفقهاء قد اعتبروا أن النوع الأول وحده هو الذى يشكل موارد بيت المال دون النوع الثانى^(٥).

ويوضح الشكل رقم ٥ : تقسيم موارد الدولة وفقاً للأساس التشريعى لكل منها .

(١) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٤ - ص ٩٤ .

(٢) المقرئى : الخطط ، ج ١ ص ١٠٧ .

(٣) نفس المصدر السابق و الجزء والصفحة .

(٤) بلغت حصيلة المبيعات فى أربعين حالة وصلت إلينا وثائقها طوال عصر الجراكسة ٥٤٢٢٧ ديناراً و ٩٧٤ ألف درهم ، وإذا

اعتبرنا أن ما وصل إلينا من اشارات لبيع أملاك بيت المال من خلال الوثائق والدفاتر المالية لا يشكل سوى نسبة ١٠٪ تقريباً

من البيوع التى تمت بالفعل يكون متوسط حالات البيع فى السنة الواحدة فى عصر المماليك الجراكسة ٤٠ حالة .

(٥) الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٤١ - ٤٢ .

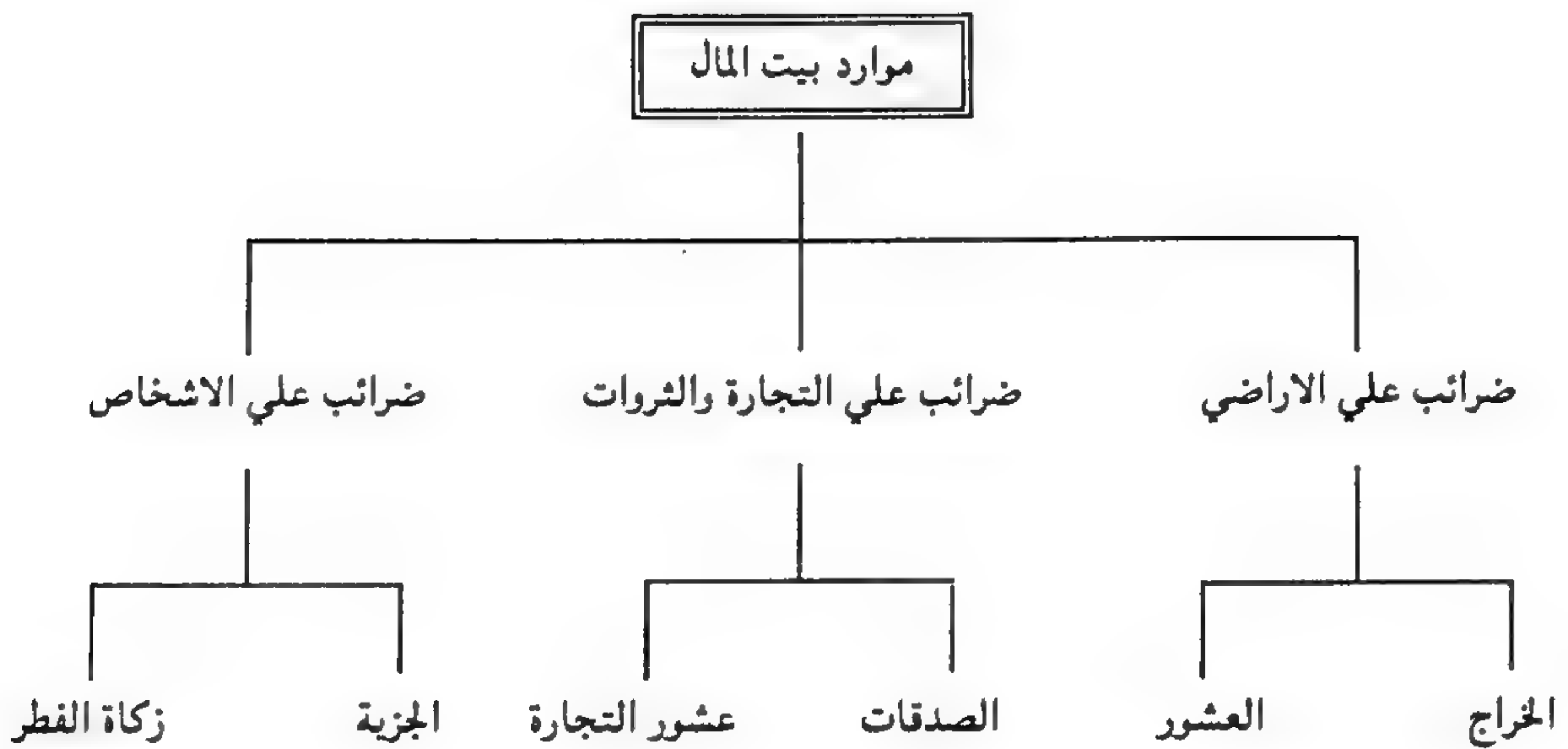
البلاطنسى : المصدر السابق ، ص ١٥٠ - ١٥١ .

دائرة المعارف الإسلامية ، مادة : بيت المال تاريخه .

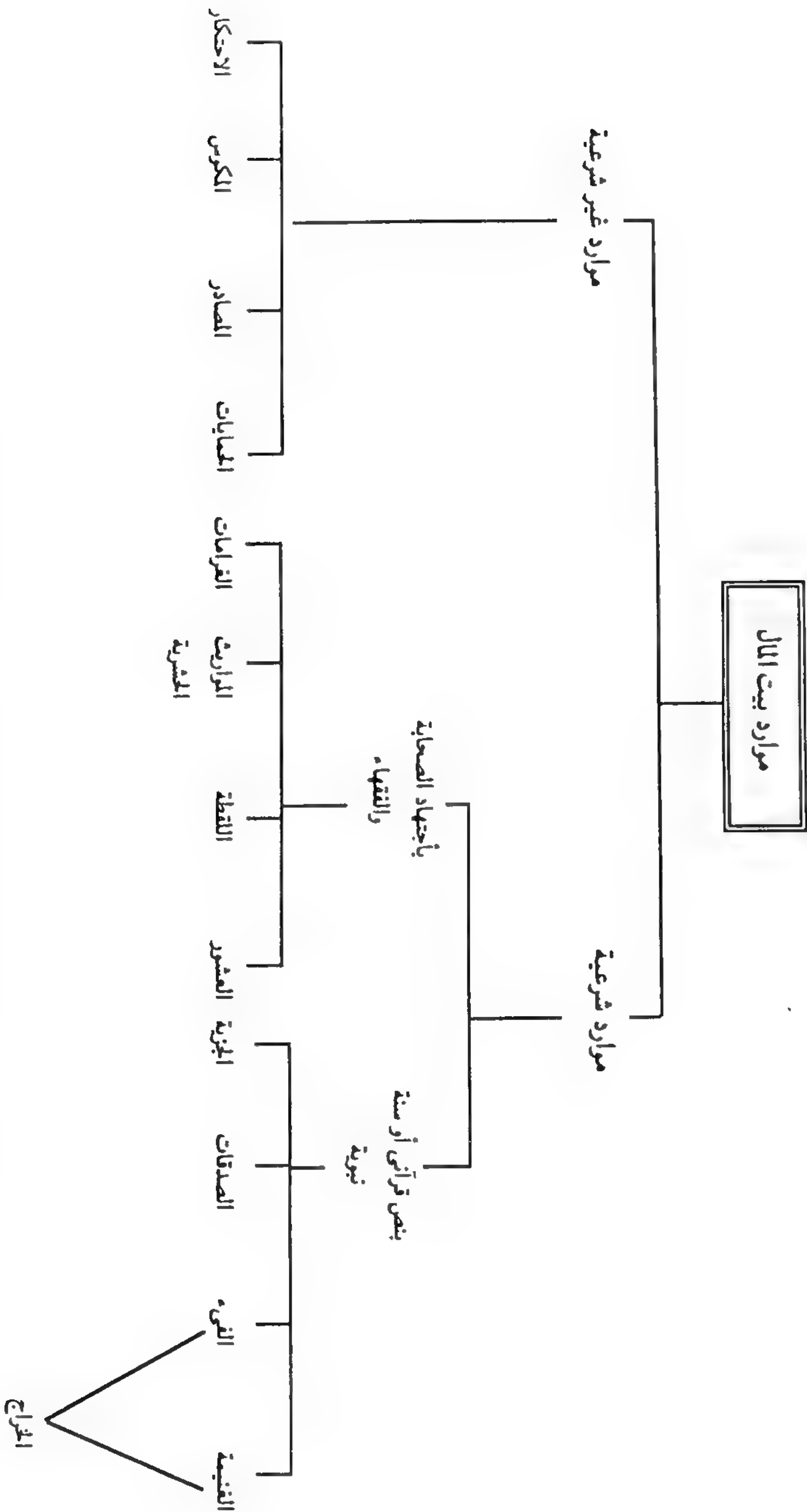
وقد اختلفت طبيعة الجهات التي تحصل منها تلك الموارد ، فهناك ضرائب على الأراضي الزراعية ، وأخرى على التجارة ، وثالثة على الأشخاص .

كما أن بعضها مصدرها اعداء الدولة تم الحصول عليها أثناء المعارك الحربية كالفى والغنيمة فى صورتها الأولية ، والبعض الآخر ضرائب تحصل من رعايا الدولة ، وينقسم أولئك بدورهم إلى رعايا من المسلمين وآخرين من غير المسلمين .

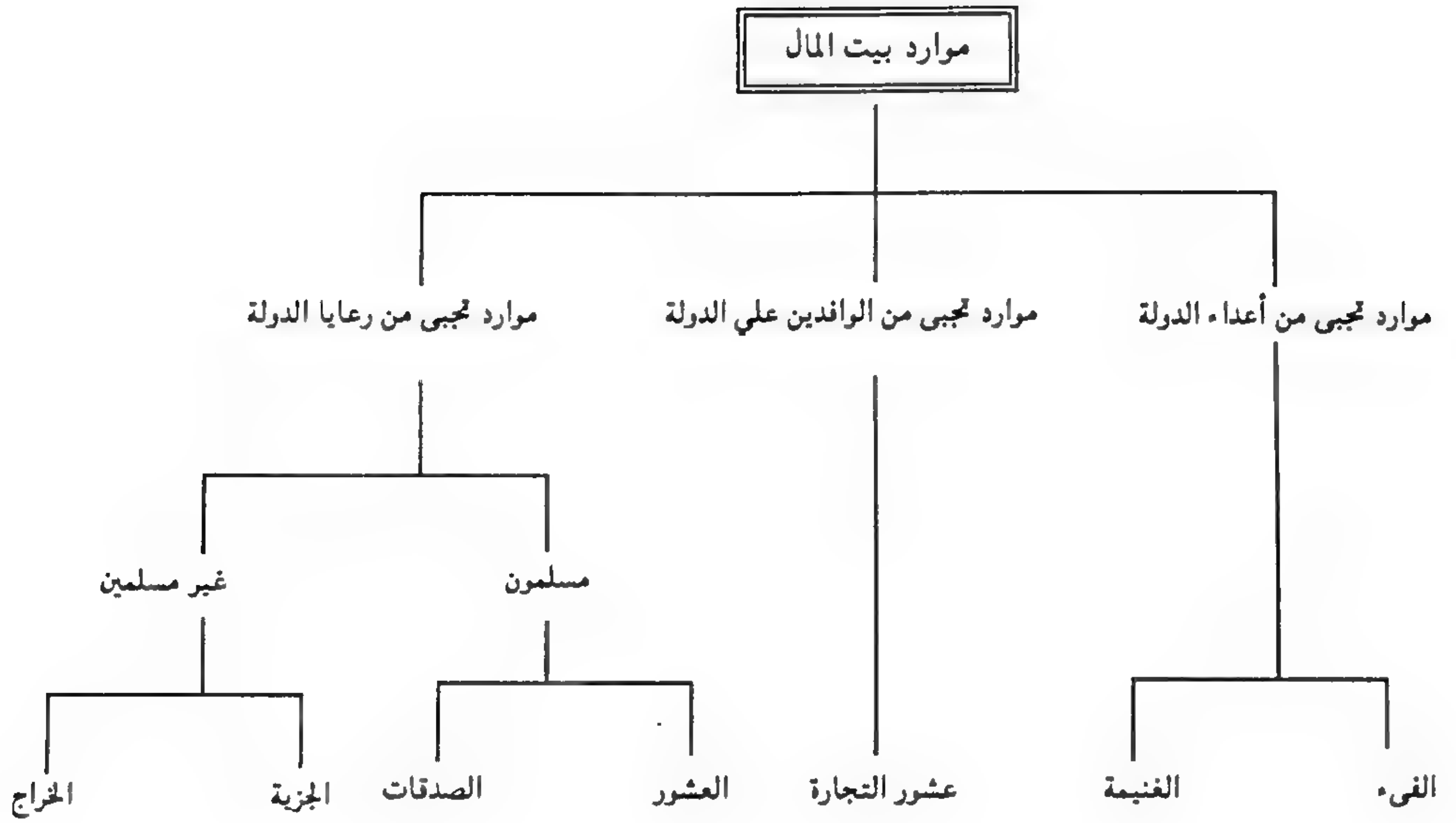
ويوضح الشكلان رقمى ٧.٦ تقسيم موارد بيت المال وفقا لطبيعة الجهات التي تجبى منها ولصفة المسددين لها.



شكل رقم ٦ - تقسيم الموارد الشرعية لبيت المال وفقا لطبيعة الجهة التي تجبى عنها الضرائب



شكل رقم ٥ - تقسيم موارد الدولة الإسلامية وفقاً للأساس التشريعي الذي تستند إليه



شكل رقم ٧ - تقسيم موارد بيت المال الشرعية وفقاً لصفة المسددين لها

(٢) مصارف بيت المال :

كان الأصل الفقهي يقضى بأن تنفق الأموال المتحصلة لبيت المال من الجهات المتقدم ذكرها على مصالح الدولة الإسلامية وفقاً لما يراه الإمام ويقضى إليه اجتهاده ، بشرط ألا تذهب تلك الأموال إلى أغراض حرمها الشرع^(١)؛ ولم يضع الفقهاء قيداً على السلطة التقديرية لولى الأمر إلا مراعاة المصلحة العامة للمسلمين ، فسلطة الإمام فى التصرف فى أموال بيت المال كسلطة الولي فى التصرف فى أموال اليتيم^(٢) . وقد عاب البعض على السلاطين فى عصر الماليك الجراكية خروجهم على ما تقتضيه المصلحة العامة عند إنفاق الأموال من بيت المال^(٣) .

وقد حدد القرآن الكريم أوجه إنفاق بعض الموارد على سبيل المحصر ، ولم يترك لولى الأمر سلطة تقدير أوجه إنفاقها ، وتلك الموارد هى : الصدقات^(٤) ، وحصص اليتامى والمساكين وأبناء السبيل من خمس الغنائم والفق^(٥) .

(١) ابن تيمية : المصدر السابق - ص ٥٥ - ٥٦ .

دائرة المعارف الإسلامية ، مادة : بيت المال - المبدأ الفقهي .

(٢) الشافعى : المصدر السابق ، ج ٤ ص ٨٠ .

السيوطى : الأشباه والنظائر ، ص ١٣٤ ؛ والبلاطنسى : المصدر السابق ، ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٣) ابن تغرى بردى : المصدر السابق ، ج ٩ - ص ٥٠ .

البلاطنسى : المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

(٤) « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل » .
سورة التوبة (٩) آية ٦٠ .

(٥) نص القرآن الكريم على توجيه خمس الغنائم إلى جهات معينة :

« واعلموا إنما غنمتم من شئ فإن لله خمسته وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم امنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله على كل شئ قدير » .

سورة الأنفال (٨) آية ٤١ .

أما الفئ فقد حدد القرآن الكريم مستحقة :

سورة الحشر (٥٩) آية ٦ - ١٠ .

واختص فئات معينة بنصيب من الفئ :

{ وما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء } .

سورة الحشر (٥٩) آية ٧ .

ويرى الفقهاء أن تلك الفئات تستحق خمس الفئ مثلما استحققت خمس الغنيمة .

الماوردي : المصدر السابق ، - ص ١١٠ - ١١١ .

فقد رأى بعض الفقهاء أن الأموال المتحصلة من الصدقات ليست من حقوق بيت المال أصلاً وإن أباحوا حفظها لحين إنفاقها^(١)، وإذا حملت إلي بيت المال ينبغي أن تجنب وحدها، وتنفق على المحتاجين، وفي الأعمال المرتبطة بالجهاد في سبيل الله، كما يحصل عمال الصدقات على أجورهم منها^(٢)؛ وفي حالة عدم وجود بعض فئات المستحقين لأموال الصدقات يجوز لولى الأمر أن يوجه حصصهم لتنفق على من وجد من تلك الفئات^(٣)؛ كذلك حيز الفقهاء إنفاق أموال الصدقات في البلد الذي جمعت منه، ماعدا الحصة المخصصة للإتفاق على الجهاد فيجوز إنفاقها في غير الأماكن التي جمعت منها^(٤).

أما حصص اليتامى والمساكين وأبناء السبيل في خمس الغنائم والفىء فكانت تحفظ في بيت المال لحين إنفاقها على أصحابها، بينما يفوض الإمام في إنفاق حصتى الرسول وذوى القربى فيما يرى إنفاقها فيه من مصالح المسلمين العامة^(٥).

* * *

(١) دائرة المعارف الإسلامية، مادة بيت المال: المبدأ الفقهي.

(٢) أبو يوسف: المصدر السابق، ص ٢٠٤ - ٢٠٦.

الماوردي: المصدر السابق، ص ١٠٦ - ١٠٨.

ابن تيمية: المصدر السابق، ص ٤٥ - ٤٦.

دائرة المعارف الإسلامية، مادة: بيت المال - تاريخه.

(٣) الماوردي: المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٤) نفس المصدر السابق، ص ١٠٨.

أنظر: كذلك:

دائرة المعارف الإسلامية، مادة: بيت المال - تاريخه.

(٥) أنظر:

أبو يوسف: المصدر السابق، ص ٩٧ - ١٠٥.

القرشي: المصدر السابق، ص ١٨.

الشافعي: المصدر السابق، ح ٤ ص ١٩٥ - ٢٢٣.

قدامة: المصدر السابق، ص ٢٣٥ - ٢٣٧.

الماوردي: المصدر السابق، ص ١١٤ - ١٢٣.

ابن تيمية: المصدر السابق، ص ٤١ - ٤٥.

وتنحصر أوجه الإنفاق الرئيسية من بيت المال فى ثلاثة أبواب :

الأول : عطاء من يحصل للمسلمين به منفعة عامة .

والثانى : أثمان وأجور ما يعم نفعه على المسلمين .

والثالث : الإنفاق على ذوى الحاجات ^(١).

والعطاء هو الأجور التى يحصل عليها كل من يؤدى عملاً للدولة مالم يكن متطوعاً ، أو يقوم بما فيه نفع عام ، سواء كان عمله دائماً أو مؤقتاً ، ولا يستثنى من ذلك الخليفة نفسه ^(٢) ، أما أحق الناس بالعطاء فهم رجال الجيش ^(٣) ، ويرى معظم الفقهاء أن عطائهم ينبغى أن يستمر حتى بعد إعتزالهم للعمل وتقاعدهم عن القيام بأعباء القتال ، كما أن الكثيرين منهم يرون أحقية ورثة المقاتلين فى أرزاقهم بعد وفاتهم ، وإن اختلفوا فى الجهة التى يحصل منها الورثة على الأرزاق هل هى ديوان الجيش أم مال العشر والصدقة ^(٤) ؟

ويحصل على الأجور كذلك الولاة والقضاة والجباة والعلماء والفقهاء ، بل وحتى أئمة الصلاة والمؤذنون فى المساجد ^(٥) ، كما يجوز لولى الأمر أن يمنح العطاء لبعض أرباب الاعمال ، كالأطباء مثلاً ، إذا تفرغوا لعملهم بدون مقابل يحصلون عليه من الناس ^(٦).

أما الأثمان فتتفق فى شراء وصنع ما تحتاج اليه الدولة لصيانة أمنها مثل السلاح وأدوات القتال ، أو عمارة ما يحتاج اليه الناس كشق الطرق ، وتشبيد الجسور والقناطر ، وحفر القنوات ^(٧).

أما الباب الثالث من أبواب الإنفاق فهو سد حاجات المحتاجين ، ولهؤلاء حصتهم المنصوص عليها فى القرآن الكريم فى أموال الصدقات وخمس الغنائم والفئ ، ويرى بعض الفقهاء أنه يجوز للإمام أن يعطيهم ما يسد حاجتهم

(١) ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٥٤ - ٥٥ .

(٢) تؤكد المصادر التاريخية أن الخلفاء الاوائل كانوا يحصلون على رواتب محددة من المال العام ، أنظر :

الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٣ ص ٤٣٣ و ج ٤ ص ٢١٠ .

(٣) ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٥٤ .

(٤) الماوردى : المصدر السابق ص ١٧٨ .

البلاطنسى : المصدر السابق ، ص ١٤٩ و ص ١٥٣ - ١٥٥ .

(٥) ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٥٤ .

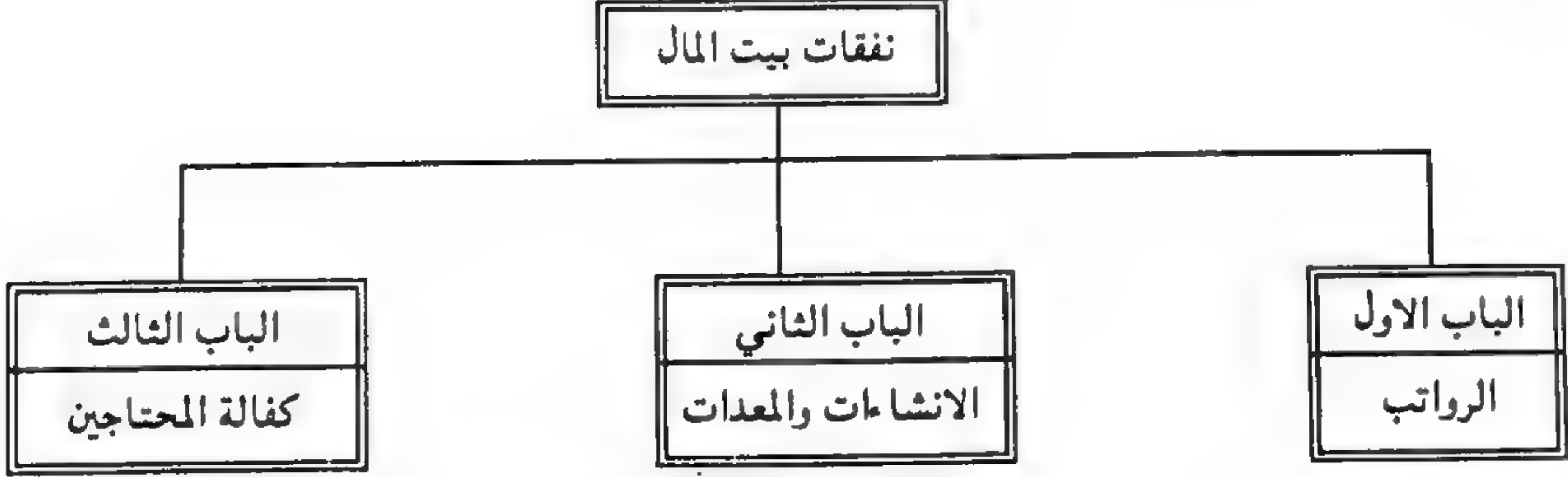
البلاطنسى : المصدر السابق ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(٦) البلاطنسى : المصدر السابق ص ١٥٠ .

(٧) ابن تيمية : المصدر السابق ص ٥٥ .

من أبواب الموارد المختلفة لبيت المال إذا لم تف الأبواب المخصصة لهم بذلك^(١).

ويوضح الشكل رقم ٨ أبواب الإنفاق الرئيسية لبيت المال .



شكل رقم ٨ - أبواب الإنفاق الرئيسية لبيت المال

* * *

كما ترتبط مصارف الدولة الإسلامية بأوجه نشاطها المختلفة التي تدور حول أربعة محاور رئيسية وهي :
الجهاد والحرب ، والعدالة والأمن ، والادارة ، وأعمال الانشاء والتعمير وصيانة المرافق العامة .

(أ) الجهاد والحرب :

تعتبر المهمة الأساسية لأية دولة هي حماية حدودها والدفاع عن أمنها الخارجى، وقد كان الغزو والجهاد فى سبيل نشر الدعوة الإسلامية ، ثم توسيع رقعة الدولة وحماية حدودها أولى واجبات ولى الأمر ، ومن هنا فقد كان الإنفاق على شئون الغزو والدفاع عن ديار الإسلام مقدماً على غيره^(٢).

ويرى الفقهاء أن الإنفاق على أمور الجهاد فرض على بيت المال بغض النظر عن وجود الاموال فيه أو عدم وجودها ، ويجوز لولى الأمر أن يقتصر بضمان بيت المال للوفاء بمتطلبات الجهاد^(٣)، وقد حدث هذا بالفعل فى اوائل عصر الجراكسة عندما سدد السلطان ما اقترضه ببيع بلدة بالجيزة للدائنين^(٤).

وقد تميز عصر الماليك عامة - وعصر الماليك الجراكسة خاصة - بأنه عصر حروب مستمرة ، فقد كانت

(١) ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٥٥ .

البلاطنسى : المصدر السابق ، ص ١٤٩ .

(٢) ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٥٤ .

(٣) الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٨٥ .

(٤) المقرئى : السلوك ، ح ٣ ، ص ١١٥٦ .

الدولة محاطة بالاختطار الخارجية منذ نشأتها وحتى زوالها ، وكان القسم الأكبر من مواردها موجهاً للإتفاق الحربى (١).

وكثيراً ما لجأ السلاطين إلى محاولة استصدار الفتاوى من الفقهاء والقضاة بجباية أموال فوق ماقرره الشرع، أو مصادرة بعض الأملاك والاقواف ، لسد احتياجات الحرب والجهاد^(٢)، كما لجأوا كذلك إلى بيع بعض أملاك بيت المال من أجل الإتفاق على كلفة الغزاة والمجاهدين^(٣).

وأهم أوجه الإتفاق على الجهاد والحرب هى :

* أرزاق الجنند : وهى رواتبهم التى يحصلون عليها من بيت المال لقاء قيامهم بالخدمة العسكرية، ويدخل فى تلك الارزاق كذلك مايدفع لأسر المقاتلين ، وكانت تلك الأرزاق توزع فى أوقات معينة من العام^(٤).

(١) حول الاختطار التى احاطت بدولة المماليك ، أنظر :

عبد اللطيف إبراهيم : من وثائق التاريخ العربى ، ص ١٤ - ٢٢ .

إبراهيم على طرخان : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة ١٣٨٢ - ١٥١٧ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٦٨ ومابعدها .

محمد مصطفى زيادة : نهاية السلاطين المماليك فى مصر (المجلة التاريخية المصرية ، مج ٤ ، ع ١ ، مايو ١٩٥١ ، ص ١٩٧ - ٢٢٨) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ١٩٩ ومابعدها .

قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٠ - ١٢ .

(٢) أنظر على سبيل المثال :

المقريزى : السلوك ، ج ١ ، ص ٤١٦ - ٤١٧ ح ٣ ص ٥٦٣ و ٨١٠ و ١٠٢٩ و ١١٥٦ .

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ح ١٥ ص ٦٨ و ٣٤٦ و ح ١٦ ص ٢٦ .

ابن حجر العسقلانى : المصدر السابق ، ح ٢ ص ٢٥٨ و ح ٣ ص ١٩٥ و ح ٤ ص ١٩١ و ١٩٢ .

ابن اياس : المصدر السابق ، ح ٣ ص ٢٣٧ و ٢٧٩ .

(٣) أنظر :

عبد اللطيف إبراهيم : من وثائق التاريخ العربى ، ص ٢٢ - ٢٥ .

وقد وردت فى حل وثائق بيع أملاك بيت المال عبارات تبرر البيع بالحاجة إلى اتفاق الثمن فى كلفة الغزاة والمجاهدين ، أنظر : الفصل الثانى من هذه الرسالة ص ١١٥ - ١١٩ .

(٤) الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٥٤ .

ابن رجب الحنبلى : المصدر السابق ، ص ١٤٤ .

البلاطنسى : المصدر السابق ، ص ١٤٧ .

حسن إبراهيم حسن وعلى إبراهيم حسن : النظم الإسلامية ، ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

مصطفى كمال وصفى : المرجع السابق ، ص ٥١٧ .

وقد اختلفت قواعد توزيع تلك الارزاق من عصر إلى عصر ، ونستطيع أن نرصد ثلاثة تحولات رئيسية فى هذا النظام عبر العصور الوسطى، فبعد أن كان النظام يقوم فى عصر الرسول (ﷺ) على أساس مبدأ توزيع أربعة أخماس الغنيمة بالتساوى بين المقاتلين مع منح حصة للفرس^(١)، جاء التحول الأول عندما حبس عمر بن الخطاب الأرض المفتوحة ودون الديوان ، فأصبح هناك راتب ثابت للمقاتلين واسرهم مقابل تفرغهم للغزو والجهاد^(٢)، أما التحول الثانى فكان فى عصر الخليفة العباسى المعتصم بالله (٢١٨-٢٢٧هـ / ٨٣٣ - ٨٤٢م) عندما أسقط العرب من العطاء ، وأصبح هناك جيش محترف للدولة الإسلامية غالبية من غير العرب^(٣)، ثم كان التحول الاخير فى فترة الحروب الصليبية عندما حل نظام الإقطاع الحربى محل نظام الأرزاق والعطايا^(٤)؛ وقد إعتبر الفقهاء أن منح الإقطاعات للمقاتلين هو نوع من منح الأرزاق لهم^(٥).

وفى عصر الماليك كان القسم الأكبر من أراضى مصر موزعاً كإقطاعات بين السلطان والأمراء، يستولون على ربعها مقابل تحملهم لأعباء الحرب والقتال^(٦). ولم يقتصر الأمر على إقطاع الأرض الزراعية ، فقد عرفت مصر كذلك إقطاع المراعى والمعادن^(٧) ، بل وإقطاع المكوس والضرائب المختلفة^(٨). كما كانت حصيلة الأموال التى تجمع من أهل الذمة كجزية فى البلاد التى تمنح كإقطاعات تذهب إلى المقطعين^(٩). ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كان السلطان يمنح الأمراء والماليك نفقة خاصة قبل الخروج إلى الحرب^(١٠).

(١) ابو يوسف : المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

(٢) ابو يوسف : المصدر السابق ، ص ١٥٠ - ١٥٤ .

الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، ج ٤ ص ٢٠٩ - ٢١١ .

(٣) حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسى ، ج ٢ ص ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٤) إبراهيم على طرخان : الإقطاع الإسلامى ، ص ٧٢ - ٧٥ .

(٥) الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٥٤ - ١٥٨ .

ابن رجب الحنبلى : المصدر السابق ، ص ١٤١ - ١٥٥ .

البلاطنسى : المصدر السابق ، ص ١٦٨ - ١٨٥ .

(٦) القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٣ ص ٤٥١ .

المقريزى : الخطط ، ج ١ ص ٩٧ .

إبراهيم على طرخان : النظم الإقطاعية ، ص ٦٣ - ٦٤ .

(٧) إبراهيم على طرخان : النظم الإقطاعية ، ص ٧٦ - ٧٧ .

(٨) نفس المرجع السابق ، ص ٧٧ - ٨٢ .

(٩) القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٣ ص ٤٥٩ .

(١٠) أنظر : المقريزى : السلوك ، ج ٣ ص ١٠٥٢ و ج ٤ ص ٣٦٩ .

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٣ ص ١٠١ - ١٠٢ و ١٣٠ ، و ج ١٤ ص ١٦ و ٢٧٥ و ٣٣٠ .

الصيرفى : المصدر السابق ، ج ٢ ص ٢٦٤ و ٣٨٣ .

ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ص ٣٧ و ١٦٦ و ٢٠٢ و ٢١٦ .

*** الإنفاق على الانشاءات الحربية ومعدات القتال :** حيث كانت الدولة ملزمة بالإنفاق من بيت المال على تشييد الحصون والقلاع والأسوار وغيرها من التحصينات الحربية ، كما كانت مسئولة ايضاً عن تجهيز المقاتلين بالسلاح والمعدات اللازمة للقتال ، وبالإنفاق على بناء السفن الحربية وغيرها من آلات الحرب والقتال ^(١).

وقد إهتمت الدولة فى عصر المماليك الجراكسة بإعداد آلات الحرب والقتال ، وتشبيد الأبراج والقلاع ، وإنفاق الاموال عليها ^(٢)، كما وقف بعض السلاطين الأوقاف من أملاك بيت المال على بعض المنشآت الحربية ^(٣).

*** نفقة الاسرى :** ويدخل فيها الإنفاق على فداء اسرى المسلمين ، وكذلك الإنفاق على احتياجات الاسرى من غير المسلمين ، وتشمل تلك النفقات مآكلهم ومشربهم وملبسهم ^(٤).

وكانت النفقة على الاسرى من غير المسلمين تختلف باختلاف مكانة الأسير ، فبعد أن وضع ملك قبرص فى أسر الجيش المملوكى سنة ٨٢٩ هـ / ١٤٢٦م رسم له السلطان بنفقة يومية قدرها ٥٠٠ درهم فلوساً غير الملابس والطعام ^(٥)، وبعد توقيع الهدنة اهدى له السلطان الرواتب التى تكفيه وتكفى من يقوم فى خدمته ^(٦).

(ب) العدالة والأمن :

المهمة الثانية للدولة هى تحقيق العدالة بين رعاياها وتوفير الأمن لهم ، وذلك من خلال جهازى القضاء والشرطة . وكان بيت المال يتولى فى هذا الصدد الإنفاق على :

(١) ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٥٥ .

البلاطنسى : المصدر السابق ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

مصطفى كمال وصفى : المرجع السابق ، ص ٥١٧ .

(٢) أنظر على سبيل المثال :

المقريزى : السلوك ، ح ٣ ص ٥٣٢ و ٥٤٥ و ح ٤ ، ٦٧٩ .

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ح ١٤ ص ٢٧٢ و ٣٠٩ والصيرفى : المصدر السابق ، ح ٣ ص ٧٢ .

ابن اياس : المصدر السابق ، ح ٣ ص ١٥٧ .

عبد اللطيف إبراهيم : من وثائق التاريخ العربى ، ص ٣٤ - ٣٦ .

(٣) الوثيقة ٨٨٩ ق أوقاف ، وثيقة وقف السلطان قايتباى بتاريخ ٢٥ ذو الحجة سنة ٨٨١ هـ ، سطور ٣٩ - ٥٤ .

أنظر : محمد محمد امين : وثيقة وقف السلطان قايتباى على المدرسة الاشرفية وقاعة السلاح بدمياط ، ص ٣٥٦ - ٣٥٨ .

دفتر أول الاشمونين جيشى ، ١١ / ٤٦٢٥ / ٥٠٦٠ ، دار الوثائق القومية ، ورقة ١٦١ ظهر

دفتر ٢ الغربية أحباسى ، ٢٣ / ٤٦٣٧ / ٥٠٤٦ ، دار الوثائق القومية ، ورقة ١٧١ ظهر .

(٤) ابو يوسف : المصدر السابق ، ص ٣١٤ .

(٥) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ح ١٤ ص ٣٠٣ .

(٦) نفس المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .

* **رواتب القضاة :** حيث كان القضاة يحصلون على رواتبهم مباشرة من بيت المال ^(١) ، وقد اختلف مقدار هذه الرواتب من عصر إلى عصر ^(٢) ، وفي بعض الاحيان كان القضاة يحصلون على رواتبهم من حصيلة بعض الضرائب ، مثلما جرى عليه الحال في عصر المماليك الجراكسة من قبض بعض القضاة لرواتبهم من جباية الجزية في القاهرة والفسطاط ، وكان الحد الاقصى لراتب القاضى خمسون ديناراً كل شهر ^(٣) .

* **رواتب رجال الشرطة :** وأثمان ما يحتاجون اليه من المعدات والاسلحة والدواب وغير ذلك ^(٤) .

* **الإنفاق على السجون :** فقد ذهب الفقهاء إلى أن الإنفاق على المسجونين وعلى إحتياجاتهم من مأكـل ومشرب وملبس من مسئوليات بيت المال ^(٥) .

ويبدو أن الامور لم تجر على هذا المنوال دائماً فقد كان المسجونون مطالبين في عصر المماليك بدفع ضريبة مالية بمجرد دخولهم إلى السجن ^(٦) .

(ح) الإدارة :

كان الإنفاق على الجهاز الإدارى للدولة من بين واجبات بيت المال ، حيث كان الولاة والعمال وموظفى الدولة يتقاضون أرزاقهم من بيت المال ^(٧) . ولا يجوز أن يحصل أى من هؤلاء على راتبه من أموال الصدقات بإستثناء عامل الصدقات ^(٨) .

(١) الكندى : المصدر السابق ، ص ٣١١ - ٣١٢ و ٣٥٨ و ٤٩٢ و ٥١٢ .

ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٥٥ .

البلاطنى : المصدر السابق ، ص ١٥٠ .

محمود عرنوس : المرجع السابق ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٢) متر : المرجع السابق ، مج ١ ص ٤٠٢ - ٤١٠ .

(٣) القلقشندى : ح ٣ ص ٤٥٨ والمقرئى : الخطط ، ح ٢ ص ٢٢٤ .

(٤) ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٥٤ .

البلاطنى : المصدر السابق ، ص ١٥٠ .

مصطفى كمال وصفى : المرجع السابق ، ص ٥١٧ .

(٥) ابو يوسف : المصدر السابق ، ص ٣٠٤ .

قدامة : المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٦) المقرئى : الخطط ، ح ١ ص ١٤٣ .

(٧) ابو يوسف : المصدر السابق ، ص ٣٧٢ - ٣٧٣ .

ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٥٥ .

البلاطنى : المصدر السابق ، ص ١٥١ .

مصطفى كمال وصفى : المرجع السابق ، ص ٥١٧ .

(٨) ابو يوسف : المصدر السابق ، ص ٣٧١ .

وكان تحديد تلك الارزاق من سلطة ولي الأمر دون غيره ، وله أن يزيد فيها أو ينقص منها وفقاً لتقديره دون معقب عليه في ذلك ^(١) وقد تفاوتت أجور رجال الدولة وأرزاقهم من عصر إلى عصر ، وكانت تلك الأرزاق تنقسم في كثير من الأحيان إلى أجور نقدية ورواتب عينية ، كما كان البعض يحصل على أجره في صورة إقطاعات من الأراضي الزراعية ^(٢).

(د) أعمال الإنشاء والتعمير وصيانة المرافق العامة :

كانت الدولة تنفق على بعض أعمال الإنشاء والتعمير وصيانة المرافق العامة وعلى بعض الخدمات الأساسية من بيت المال ، ومن تلك الاعمال شق الترع والقنوات ، وإقامة الجسور والسدود ، وتمهيد الطرق ، وإنشاء المساجد والمدارس والبيمارستانات وغير ذلك من المرافق العامة ^(٣).

وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن بيت المال غير ملزم بالقيام بهذه الأعمال إذا لم تتوافر لديه الموارد الكافية ، حيث ينتقل عبء تلك الانشاءات إلى عامة الناس ليتكفلوا بها ^(٤).

وكان الإتجاه العام الذي ساد في عصر المماليك الجراكسة هو تراجع الدولة تدريجياً عن القيام بدورها في هذا المجال ، فكثيراً ما كانت متحصلات الدولة تعجز عن الوفاء بالنفقات المطلوبة منها ^(٥).

= حسن إبراهيم حسن وعلى إبراهيم حسن : النظم الإسلامية ، ص ٢٤٧ .

(١) الماوردي : المصدر السابق ، ص ١٧٧ .

(٢) المقرئ : الخطط ، ج ٢ ص ٢٢٤ .

دائرة المعارف الإسلامية ، مادة : بيت المال - تاريخه .

متز : المرجع السابق ، مج ١ ص ١٥٥ - ١٥٦ و ١٧٠ - ١٧٢ .

عبد المنعم ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ، ج ١ ، ص ٤٦ .

(٣) ابن تيمية : المصدر السابق ، ص ٥٥ .

مصطفى كمال وصفي : المرجع السابق ، ص ٥١٧ .

والمصادر التاريخية حافلة بأخبار إنشاء المرافق المختلفة على نفقة بيت المال ، أنظر على سبيل المثال :

ابن عبد الحكم : المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .

البلاوي : المصدر السابق ، ص ٣٥٠ - ٣٥٢ .

ابن جبير : المصدر السابق ، ص ١١ - ١٢ .

ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٨ .

(٤) الماوردي : المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

(٥) أنظر على سبيل المثال :

ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ١٤ ، ص ١٢٣ و ٢٢٣ و ج ١٦ ص ٨٣ و ٨٦ .

ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ص ١٤ .

وكانت أكثر المجالات تأثراً بعجز الدولة عن القيام بدورها فى عمليات الإنشاء والتعمير هو قطاع الزراعة ؛ فقد أدى تراجع الدولة عن كثير من مهامه فى ذلك المجال إلى تدهور أوضاع الزراعة وتدهور الوضع الإقتصادى عموماً^(١).

وفى مجتمع نهري فيضى كالمجتمع المصرى تحتل الجسور أهمية كبرى ، ومن تلك الجسور ما يعرف باسم الجسور السلطانية ، وهى مسئولة من الدولة تتولى الإنفاق على إنشائها ، وقد شبه مؤرخو العصور الوسطى مسئولية الدولة عن تلك الجسور بمسئوليتها عن أسوار المدن^(٢). ويبدو أن الأمور قد تغيرت منذ عصر السلطان الناصر فرج بن برقوق (٨٠١ - ٨١٥هـ / ١٣٩٩ - ١٤١٢م) فبدلاً من أن تنفق الدولة على الجسور السلطانية أصبحت تجمع الضرائب الباهظة من البلاد لإنشائها ، ثم ترفع حصيلة تلك الضرائب للسلطان وأعوانه ، بينما يسخر الفلاحون لإنشائها^(٣) وقد ترتب على هذا الخلل كثرة إنهيار الجسور السلطانية وخرابها^(٤) ، وهو أمر جلل فى ذلك العصر قد يستدعى إنتقال السلطان بنفسه لموقع الحدث^(٥).

أما المؤسسات الدينية ومؤسسات الخدمات التعليمية والصحية فقد كانت أكثر حظاً من هياكل البنية الأساسية، حيث إعتمدت بشكل أساسى على الأوقاف التى أصبحت نظاماً ضخماً من نظم الدولة^(٦) ومع ذلك فقد

(١) حول دور الدولة فى تمويل عمليات ضبط النهر فى عصر المماليك ؛ أنظر :

قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع فى عصر سلاطين المماليك ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٣٢ - ٣٩ .

أحمد صادق سعد : تاريخ مصر الإجتماعى والإقتصادى ، ص ٤٢٥ .

(٢) ابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ص ٤٤٤ - ٤٤٥ .

المقريزى : الخطط ، ج ١ ص ١٠١ .

محمد الحبيب الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٨٣ .

وحول الجسور فى عصر المماليك أنظر :

قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى ص ٢٣ - ٣٢ .

(٣) المقريزى : الخطط ، ج ١ ، ص ١٠١ .

أشار كذلك القلقشندي إلى إهمال أمر الجسور فى عصره دون أن يذكر التفاصيل التى ذكرها المقريزى ، أنظر :

القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤٥ - ٤٤٦ .

(٤) أنظر على سبيل المثال :

الصيرفى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥٤١ و ج ٣ ، ص ٢٠٠ و ٢٤١ .

ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٨ .

(٥) أشار ابن اياس إلى أن السلطان الغورى كان قد قرر التوجه إلى الفيوم لمعاينة أحد الجسور المنهارة إلا أنه تراجع بسبب مشاغله

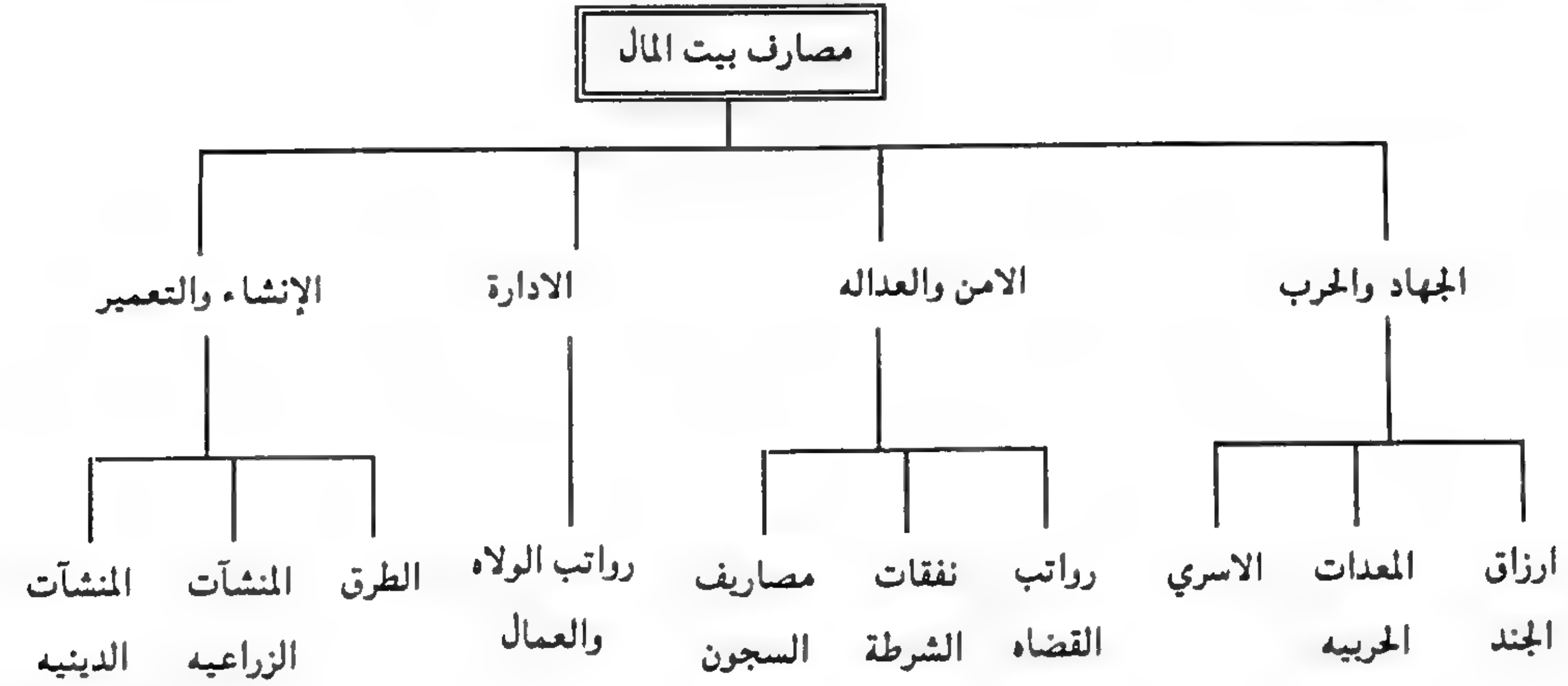
وأرسل الأمير الدوادار الكبير طومان باى .

ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٢ - ١٣ - ١٨ .

(٦) محمد محمد امين : الأوقاف والحياة الإجتماعية ، ص ١٣١ - ٢٧٥ .

ظل بيت المال ينفق على بعض المؤسسات الدينية الكبرى ، مثل الإنفاق على كسوة الكعبة ^(١) ، وعلى إيقاد المسجد النبوي بالمدينة المنورة ^(٢) .

ويوضح الشكل رقم ٩ - توزيع مصارف بيت المال على محاور الإنفاق الرئيسية



والتعليمية
والصحية

شكل رقم ٩ - أوجه إنفاق بيت المال

تبقى ملاحظتان أخيرتان:

الملاحظة الأولى : أن كثير من موارد بيت المال كانت مخصصة لجهات الإنفاق ومحولة اليها مباشرة ، فلا يقوم العاملون في بيت المال بجبايتها بل يقبضها من أحيلت إليهم مباشرة من مصادرها دون أن تمر ببيت المال ؛ ومن الأمثلة على ذلك في عصر المماليك الجراكسة ، ترتيب بعض أصحاب الجوامك (رواتبهم) على جوالى القاهرة والفسطاط ، وإقطاع زكاة العداد لبعض الأمراء ^(٣) .

الملاحظة الثانية : أن موارد بيت المال ومصارفه هي حقوق و جهات تخص بيت المال ، حتى ولو لم تدخل في حوزة ؛ ومصارفه هي واجبات وحقوق على بيت المال حتى ولو لم تخرج من حوزة ^(٤) .

(١) الفلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ص ٢٧٨ - ٢٧٩ و ص ٢٨٣ .

(٢) نفس المصدر السابق ، ج ٤ ص ٣٠٤ .

(٣) نفس المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٥٨ .

(٤) الماوردي : المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

ثانياً : نظام العمل فى بيت المال فى مصر

فى عصر المماليك الجراكسة

إن ماتقدمه مصادر عصر المماليك الجراكسة عن بيت المال لايسمح بتكوين صورة كاملة عن نظام العمل فى بيت المال فى مصر فى ذلك العصر ، إلا أنه من الممكن أن تدرس بعض جوانب ذلك النظام فى ضوء ما جاء فى هذه المصادر ، وماتوضحه وثائق بيع أملاك بيت المال .

وتقوم محاولة دراسة نظام العمل فى بيت المال على دراسة الوظائف الرئيسية فى بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة ، ثم دراسة علاقة بيت المال بالدواوين والإدارات المالية الأخرى فى ذلك العصر ، واخيراً التعرف على بعض إجراءات الإثبات والتقاضى فى المنازعات التى تدور فى بيت المال أو يكون بيت المال طرفاً فيها .

* * *

(١) العاملون فى بيت المال :

يستمد جميع العاملين فى بيت المال سلطاتهم وولايتهم من الإمام ، وهو فى الأصل خليفة المسلمين ، فقد كان كل مايتعلق بموارد بيت مال المسلمين ومصارفه مسئولية الإمام من الوجهة الشرعية ^(١) ، وعمال بيت المال من أصحاب الوظائف التى تستمد وجودها من الخليفة مباشرة ^(٢) ويحق للخليفة أو الإمام أن ينيب عنه من يشاء ويفوضه فى إدارة بيت المال ، بشرط أن يكون أهلاً لهذا العمل ، وأميناً على أموال المسلمين ^(٣) ، ذلك أن ولاية الامام على بيت المال كولاية الوصى على القصر ^(٤) .

وقد إنتقلت الولاية على بيت المال من الخلفاء إلى الأمراء والسلاطين فى أواخر العصر العباسى ، وذلك بعد

(١) الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٤-١٥ .

دائرة المعارف الإسلامية ، مادة بيت المال - المبدأ الفقهى .

(٢) الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٩ .

دائرة المعارف الإسلامية ، مادة : بيت المال .

(٣) الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

دائرة المعارف الإسلامية ، مادة : بيت المال - المبدأ الفقهى .

(٤) الشافعى : الام ، ج ٤ ، ص ٨٠ .

السيوطى : الاشياء والنظائر ، ص ١٣٤ .

البلاطنسى : المصدر السابق ، ص ١٤٠ - ١٤١ .

ضعف الخلفاء وظهور الدول المستقلة فى إطار دولة الخلافة العباسية^(١) ثم كان سقوط بغداد سنة ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م إيذاناً بزوال سلطة الخلفاء نهائياً ، فعندما قام الظاهر بيبرس (٦٥٨ - ٦٧٦ هـ / ١٢٦٠ - ١٢٧٧ م) بأحياء الخلافة العباسية فى القاهرة سنة ٦٥٩ هـ / ١٢٦١ م كانت سلطة الخلفاء سلطة شكلية^(٢) ، حيث أصبح السلطان المملوكى هو " الامام الفعلى " للأمة والمتصرف فى كل أمورها ، بما فيها إدارة الأموال العامة للمسلمين ، وصارت متابعة العمل فى بيت المال من الأمور التى يوليها السلطان عنايته الخاصة واهتمامه ، فقد أضحى المسئول الأول عن بيت المال^(٣) .

هذا وقد أوردت المصادر التاريخية وكتب النظم الإسلامية العديد من المسميات لأصحاب الوظائف الأساسية فى دواوين الأموال ، ومنها بيت المال . ويبدو أن تلك الوظائف قد تغيرت مسمياتها واختصاصات شاغليها بمرور الزمن واختلاف الدول .

(١) حول سلطات امراء الاستكفاء وامراء الاستيلاء على بيت المال ، أنظر الماوردى : المصدر السابق ، ص ٢٧ - ٣٠ .

هذا وتثبت الشواهد التاريخية فى المصادر المختلفة أن الامراء والسلاطين كانوا يتصرفون فى امور بيت المال بسلطات مطلقة مع وجود الخليفة العباسى ، ومن امثلة هذه التصرفات فى عصر الدولتين الاتاكية والايوبية ماورد فى :

الناهلسى : المصدر السابق ، ص ١١ - ١٤ و ٤٣ .

المقرزى : السلوك : ج ١ ، ص ٢٩٨ .

البلاتنسى : المصدر السابق ، ص ١٠١ - ١٠٥ .

أنظر كذلك عهد الخليفة العباسى الطائع لله الى فخر الدولة بنى بوية سنة ٣٦٦ هـ

القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١٠ ، ص ١٥ - ٣٠ .

(٢) حول إحياء الخلافة العباسية فى القاهرة ، أنظر :

بيبرس المنصورى (ت . ٧٢٥ هـ) : كتاب التحفة المملوكية فى الدولة التركية ، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٤٧ - ٤٩ .

ابو الفدا (عماد الدين اسماعيل) ت ٧٣٢ هـ : المختصر فى أخبار البشر ، القاهرة ، ١٣٥٢ هـ ، ج ٣ ، ص ١٤٧ .

المقرزى : السلوك ، ج ١ ص ٤٤٨ - ٤٥١ .

على إبراهيم حسن : آراء فى تاريخ دولة المماليك البحرية (مجلة كلية الآداب - جامعة فؤاد الأول ، مج ٧ ج ٢ يونيو ١٩٤٤ ، ص ٦٩ - ٨٧) القاهرة ، ١٩٤٤ ، ص ٧٧ - ٧٩ .

_____ : تاريخ المماليك البحرية ، ط ٣ مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٢٤٣ - ٢٧٤ .

محمد مصطفى زيادة : بعض ملاحظات جديدة فى تاريخ دولة المماليك بمصر (مجلة كلية الاداب - الجامعة المصرية ، مج ٤ ج ١ مايو ١٩٣٦ ص ٧١ - ٨٨) القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص ٧٥ - ٨١ .

(٣) القلقشندي : مآثر الانافة ، ج ١ ص ٧٤ - ٨٠ .

أنظر على سبيل المثال تقليد أول الخلفاء العباسيين فى مصر للظاهر بيبرس وفيه اشارة واضحة الى مسئولية السلطان عن الجباية والانفاق .

المقرزى : السلوك ، ج ١ ص ٤٥٣ - ٤٥٧ .

أنظر كذلك عهد الخليفة المستعين بالله العباسى للسلطان المؤيد شيخ وفيه نص صريح على ولاية السلطان على بيت المال :

القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٠ ص ١٢٠ - ١٢٨ .

ومن الجدير بالملاحظة أن المصادر التاريخية المختلفة التى تناولت نظام العمل فى الإدارة المالية للدولة الإسلامية ومسميات العاملين وأصحاب الوظائف فيها ، قد اختلفت بشكل واضح فى تحديد عدد العاملين فى الإدارة المالية ومسميات وظائفهم^(١) ، وأيا كان عدد الوظائف الأساسية فى بيت المال ومسميات العاملين فيه ، فقد كان هناك عدد من العمال موكل اليهم أنواع مختلفة من الموارد يتولون جبايتها ، أو أنواع من النفقات يقومون على صرفها ، تحت إشراف عدد من المسئولين ، على رأسهم رئيس لهذا الجهاز تغير اسمه بمرور الزمن منذ نشأة هذه المؤسسة فى القرن الأول الهجرى .

وفى بداية الأمر كان عدد العاملين قليلاً ثم اخذ يزيد تدريجياً ، ومن أقدم المسميات التى أطلقت على العاملين فى بيت المال كما نعرفها من أوراق البردى العربية : صاحب بيت المال ، وعامل بيت المال ، وخازن بيت المال^(٢) .

أما أهم العاملين فى بيت المال الذين ورد ذكرهم فى مصادر عصر المماليك ووثائقه فسبعة موظفين هم : الناظر ، الوكيل ، المستوفى ، الكاتب ، الخازن ، الصيرفى ، والشهود .

(أ) ناظر بيت المال :

تشير العديد من مصادر العصرين الأيوبي والملوكى إلى وظيفة ناظر بيت المال باعتبارها من الوظائف الديوانية الكبرى التى يتولاها أرباب الأقلام ، ويشترط فى متوليها أن يكون من ذوى العدالة البارزة^(٣) .

(١) عَدَّةُ الأسعد بن ممتى سبع عشرة وظيفة فى الإدارة المالية وهى : الناظر ، متولى الديوان ، المستوفى ، المعين ، الناسخ ، المشارف ، العامل ، الكاتب ، الجهيد ، الشاهد ، النائب ، الأمين ، الماسح ، الدليل ، الحائز ، الخازن ، الحاشر . أنظر : ابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٢٩٧ .

بينما ذكر النويرى ثمانى وظائف فقط هى : المتولى أو المشد ، الناظر ، صاحب الديوان ، مقابل الاستيفاء ، المستوفى ، المشارف ، الشاهد ، العامل ، أنظر :

النويرى : المصدر السابق ، ح ٨ ص ٢٩٨ - ٣٠٥ .

(٢) أنظر :

ادولف جروهمان : نبذة فى علم قراءة الأوراق البردية العربية ، المحاضرة الثانية ، ص ٤ و ٥ ومحاضرة ٣ ص ٩ و ١١ و ١٢ ومحاضرة ٤ ص ١١ و ١٢ .

GROHMANN : From the world of Arabic Papyri , p. 121 .

(٣) أنظر :

ابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٢٩٨ .

النويرى : المصدر السابق ، ح ٨ ص ٢٩٩ .

ابن فضل الله العمري : مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار ، ص ١٢٢ .

ونأظر بيت المال - وفقاً لهذه المصادر - هو الذى يرأس بيت المال ويدير أموره^(١)، ويبدو أن ناظر بيت المال حل محل صاحب بيت المال الذى كان اكبر موظفى هذا الجهاز حتى نهاية العصر الفاطمى^(٢)، حيث يتكرر ذكر وظيفة صاحب بيت المال فى مصادر العصر الفاطمى وفى مصادر العصور التالية له عند الحديث عن ذلك العصر، ويشار اليه دائماً باعتباره المتصرف الأول فى أمور إدارة بيت المال وخزائن الخليفة^(٣).

= القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣١ .

المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .

ابن شاهين الظاهرى : المصدر السابق ، ص ١١٥ .

السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن ابو بكر بن محمد) ت ٩١١ هـ : حسن المحاضرة فى اخبار مصر والقاهرة ، د.ت ، ج ٢ ، ص ١٣٢ .

(١) جعل النويرى المشد أو المتولى فوق الناظر ، أنظر :

النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٩٨ .

(٢) القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٨١ .

(٣) أنظر : الجوزرى (ابو على منصور العزيرى) : سيرة الاستاذ جوذر ، تحقيق محمد كامل حسين ومحمد عبد الهادى شعيرة ،

دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٣٩ و ٤٤ و ٨٨ و ١١٦ و ١٣٥ .

ابن موسى : المصدر السابق ، ص ٤١ .

المقرئى : إتعاض الحنفا باخبار الائمة الفاطميين الخلفا ، تحقيق جمال الدين الشيبال ومحمد حلمى أحمد ، المجلس الاعلى للشئون

الإسلامية ، القاهرة ١٩٧٣ ، ج ٢ ، ص ٣٠ و ١٠٤ و ج ٣ ، ص ١٧ - ٣٤ .

وكان لصاحب بيت المال دور بارز فى رسوم الدولة الفاطمية فى مصر ، فلم يقتصر دوره على الاشراف على بيت المال ، بل كان

يخرج فى مواكب الخليفة فى المناسبات المختلفة كأول السنة الهجرية والعيدى ورمضان ووفاء النيل وكسر الخليج ، وكان له دور

محدد فى كل احتفال من تلك الاحتفالات ، وكانت وظيفة صحابة بيت المال من الوظائف المؤهلة لتولى منصب الوزارة ، كما كان

راتب صاحب بيت المال الذى يبلغ مائة دينار شهرياً من أعلى رواتب موظفى ذلك العصر . أنظر :

ابن منجب الصيرفى : الاشارة الى من نال الوزارة ، ص ٥٩ و ٩١ .

القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٧ .

المقرئى : الخطط ، ج ١ ، ص ٣٨٦ و ٤٠١ .

وقد اعتبر القلقشندى أن وظيفة الخازندارية هى التى حلت محل وظيفة صحابة بيت المال . أنظر :

القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٨١ .

وموضوع وظيفة الخازندارية هو التحدث فى خزائن الاموال السلطانية وما فيها من نقد وقماش وغير ذلك ، أنظر :

القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٢١ .

وقد ذكر الحسن الوزان الذى زار مصر فى أواخر عصر الجراكسة أن الخازندار كان مسئولاً عن احصاء موارد المملكة ، يتسلمها

ويودعها بيت المال ، ويسلم للعمال المبالغ الضرورية للنفقات ، أنظر : الحسن الوزان : وصف افريقيا ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

LEON AFRICAN (J.) : Description de l' Afrique , vol. III , p. 519 .

ورغم أن هناك فروقاً واضحة بين وظيفتى صاحب بيت المال فى العصر الفاطمى والخازندار فى عصر المماليك الجراكسة ، حيث إن

موضوع الوظيفة الأولى هو التحدث فى أمور بيت المال وموضوع الوظيفة الثانية هو التحدث فى خزائن السلطان ، فقد ربط

القلقشندى بين الوظيفتين وربما يرجع السبب فى ذلك الى أن الدولة الفاطمية لم تعرف انفصال الذمة المالية للإمام عن =

ووظيفة ناظر بيت المال موضوعها الإشراف على عمل بيت المال ، حيث يتابع الناظر - وفقاً لمصادر عصر الماليك - تحصيل موارد بيت المال وحملها إلى خزائنه بالقلعة ، كما أنه مسئول كذلك عن متابعة صرف ما ينبغي صرفه منه ، وله أن يحيل المستحقين للأموال من بيت المال على الجهات أو الأعمال المختلفة ليحصلوا منها على مستحقاتهم^(١).

ومن المفترض أن يعاون ناظر بيت المال فى عمله مجموعة من معاونين أهمهم : شهود بيت المال والصيرفى وكاتب المال^(٢).

وقد أثار تقى الدين المقرئى فى خطه الشك حول وجود هذه الوظيفة فى عصره حيث يقول :

..... " ثم تلاشى المال وبيت المال وذهب الاسم والمسمى ، ولا يعرف اليوم بيت المال من القلعة ، ولا يدري ناظر بيت المال من هو " ^(٣).

فهل هذا القول نوع من المبالغة الساخرة من تردى الأوضاع فى مصر فى أوائل القرن التاسع الهجرى ؟ أم أنه تعبير عن حقيقة واقعة ؟ وهل كانت تلك الوظيفة موجودة بالفعل فى عصر الماليك الجراكسة ؟ أم أن القلقشندى وابن شاهين الظاهرى عندما أشارا إليها كان ذلك من قبيل تقديم النموذج المثالى للهيكل الإدارى للدولة ؟

رغم أن بعض مصادر عصر الماليك الجراكسة قد أشارت إلى تلك الوظيفة باعتبارها من وظائف ذلك العصر ، إلا أن ماتكشف عنه القراءة المتأنية للحوليات التاريخية للقرنين التاسع والعاشر الهجريين ، هو أن هذه الوظيفة لم يعد لها وجود فى عصر الماليك الجراكسة ، فلم تشر أهم تلك الحوليات إلى الوظيفة ، أو إلى تعيين أشخاص بعينهم فى هذا المنصب^(٤) ، كما أن وثائق البيع من أملاك بيت المال - التى وصلت إلينا - تؤكد ذلك أيضاً ، فلم يرد لتلك الوظيفة ذكر فى أى من هذه الوثائق الدبلوماسية .

= الذمة المالية للدولة ، حيث إن المذهب الشيعى لا يفرق بينهما .

وحول موقف الشيعة من علاقة الامام ببيت المال ، أنظر :

دائرة المعارف الإسلامية ، مادة : بيت المال .

(١) ابن فضل الله العزلى : مسالك الابصار ، ص ١٢٢ .

القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٤ ص ٣١ .

المقرئى : الخطط ، ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٢) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٣) نفس المرجع السابق ، نفس الجزء والصفحة .

(٤) المصادر التى رجعت إليها ولم اعثر فيها على هذه الوظيفة هى :

ابن دقماق (إبراهيم بن محمد بن ايدمر العللى) : ت . ٨٠٩ هـ : الجواهر الثمين فى سير الملوك والسلاطين ، تحقيق محمد كمال =

ومن هنا فمن الراجح أن هذه الوظيفة قد اختفت من السلم الإدارى لبیت المال فى عصر الجراكسة على الأقل^(١).

هذا وقد أشارت بعض المصادر التاريخية إلى وظيفة أخرى هى نظر الخزانة ، كان يتولاها واحد من القضاة أو معاونيهم^(٢) وينفرد ابن اياس بين مؤرخى عصر المماليك بإرجاع ظهور هذه الوظيفة إلى أيام السلطان المنصور قلاوون (٦٧٨ - ٦٨٩ هـ / ١٢٧٩ - ١٢٩٠ م) ، كما ينفرد أيضاً بالتأكيد على علاقتها بإدارة بیت المال ، حيث يذكر أن موضوعها " أن يستوعب متوليها ما يخرج من بیت المال وما يدخل فيه ، وما يصرف فى أمور المملكة ، وما يرد من البلاد الشامية وغيرها^(٣) ؛ وبذلك فهو يجعل اختصاصات ناظر الخزانة مقاربة إلى حد كبير لاختصاصات ناظر بیت المال .

وتتفق معظم المصادر على تراجع هذه الوظيفة تدريجياً بظهور وظيفة نظر الخاص ، حيث لم يعد لناظر الخزانة عمل سوى الإشراف على الخلع التى تخلع على الامراء وكبار موظفى الدولة وضيوف السلطان^(٤) . ويؤكد تقى الدين المقرئى أن الخزانة نفسها - وليس الوظيفة فقط - قدر زالت فى عام ٧٩٠ هـ إبان فتنة الامير منطاش ، فى أوائل عصر المماليك الجراكسة^(٥).

= الدين عز الدين على ، عالم الكتاب ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ج ٢ .

المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، و ج ٤ .

ابن حجر العسقلانى : المصدر السابق ، ج ٢ - ٩ .

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١١ - ١٦ .

الصيرفى : المصدر السابق ، ج ١ - ٤ .

ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ٢ - ج ٥ .

ابن طولون الدمشقى : المصدر السابق ، ج ١ - ٢ .

(١) الإشارة الوحيدة لوظيفة نظر بیت المال فى كتاب السلوك للمقرئى تتعلق بتحول الوظيفة من النصارى الى الفقهاء فى عصر السلطان حسن بن محمد بن قلاوون ، ولم ترد أى إشارة الى الوظيفة بعد ذلك .

أنظر المقرئى : السلوك ، ج ٣ ، ص ٦٢ - ٦٣ .

(٢) ابن فضل الله العمرى : مسالك الابصار ، ص ١١٤ .

القلقشندى : صبح الاعشى ... ، ج ٤ ص ٣١ .

المقرئى : الخطط ، ج ٢ ص ٢٢٧ .

(٣) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ص ٣٤٩ .

(٤) ابن فضل الله العمرى : مسالك الابصار .. ، ص ١٢١ .

القلقشندى : صبح الاعشى .. ، ج ٤ ص ٣١ .

(٥) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ . وحول فتنة منطاش ، أنظر :

ابن دقماق : الجواهر الثمين ، ج ٢ ص ٢٦٨ والمقرئى : السلوك .. ، ج ٣ ، ص ٥٧٣ وما بعدها . وابن حجر العسقلانى :

المصدر السابق ، ج ٢ ص ٢٨٠ وما بعدها . وابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة .. ، ص ١١ ، ص ٢٥٣ وما بعدها .

وهناك من يذهب إلى أن وظيفة ناظر بيت المال في عصر الماليك هي نفسها وظيفة ناظر المال ^(١) والحقيقة أن ماورد في مصادر عصر الماليك الجراكسة ومنها المصادر التي اعتمد عليها هذا الرأي - تؤكد أن هناك وظيفتين مستقلتين تماماً ومختلفتين تماماً في اختصاصهما :

الوظيفة الأولى : هي وظيفة ناظر الدولة ، وهو الذي كان يعرف في العصور السابقة على عصر الماليك الجراكسة باسم ناظر النظار أو ناظر المال ، ويلى الوزير في المرتبة ، ويشرف شاغل تلك الوظيفة على ديوان النظر وهو أرفع دواوين المال حيث يشرف على كل الأمور المالية للدولة ^(٢).

والوظيفة الثانية : هي وظيفة ناظر بيت المال ، وتتعلق وظيفته بأمر بيت المال دون غيره من الإدارات المالية الأخرى ^(٣).

(ب) وكيل بيت المال :

وكالة بيت المال وظيفة من الوظائف الدينية الكبرى في العصور الوسطى عامة وفي عصر الماليك الجراكسة خاصة ، وهي من الوظائف التي يجلس متوليها في مجلس السلطان بدار العدل ، ولايتولى هذه الوظيفة إلا أهل العلم والديانة ^(٤).

ويحتل وكيل بيت المال المرتبة الرابعة بين أصحاب الوظائف الدينية الكبرى في عصر الماليك الجراكسة ، حيث يأتي ترتيب جلوسه في مجلس السلطان وفقاً لرسوم ذلك العصر بعد قضاة القضاة وقضاة العسكر والمتولين لإفتاء دار العدل ^(٥).

(١) على إبراهيم حسن : تاريخ الماليك البحرية ، ص ٣٣٠ - ٣٣١ .

(٢) المقرئى : الخطط ، ج ٣ ص ٢٣٤ .

(٣) نفس المصدر السابق ، ج ٢ ص ٢٢٤ .

ومن الجدير بالذكر أن نص الاستشهادات التي اعتمد عليها د. على إبراهيم حسن في تكوين وجهة نظره التي تساوى بين وظيفتى نظر المال ونظر بيت المال استشهادات غير دقيقة فقد استخدم اقتباساً من خطط المقرئى يتحدث فيه عن ناظر بيت المال واعتبر أن الحديث عن ناظر المال ، كما اسقط كلمة " بيت " من استشهاد آخر فأصبح السياق يشير الى ناظر المال بدلاً من ناظر بيت المال. أنظر : على إبراهيم حسن : تاريخ الماليك البحرية ، ص ٣٣١ الفقرة ٣ وهامش ٢ .

وقارن مع المقرئى : الخطط ، ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٤) ابن فضل الله العمرى : مسالك الأبحار .. ، ص ١٠١ و ١٠٤ ، ١١٢ .

القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٤ ص ٣٦ .

(٥) القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٤ ص ٣٤ - ٣٧ .

قد يتقدم المحتسب في المجلس على وكيل بيت المال بحسب رفعة قدر كل منهما في نفسه .

نفس المصدر السابق ، ج ٤ ص ٣٧ .

وموضوع وظيفة وكيل بيت المال هو مباشرة بيع أملاك بيت المال من أراض ومبان ، كما أن له أن يشتري ما يرى في شرائه مصلحة لبيت المال ^(١) . والأصل أن لمتولى الوظيفة السلطة التقديرية في البيع والشراء ، فمن حقه إلا يبيع من أملاك بيت المال ما يقدر أن في بقاءه مصلحة ، وفي كل الاحوال فهو لا يبيع - من الناحية النظرية على الأقل - إلا بغبطة ظاهرة أو حاجة ^(٢) ، كذلك فإن وكيل بيت المال هو الشخص المنوط به أن يؤجر ما يرى تأجير من أملاك بيت المال ، وهو الذى يتولى الدفاع عن حقوق بيت المال قبل الآخرين أمام مجالس القضاء ^(٣) ؛ كما أنه مسئول كذلك عن مطالبة من يستولى على أملاك بيت المال بردها ، وعليه أن يتولى ضم تركات من لا وارث له إلى أملاك بيت المال ؛ ويشرف وكيل بيت المال كذلك على عمليات حصر أملاك بيت المال وتحريرها والتي يقوم بها العاملون في بيت المال ^(٤) .

وكان وكيل بيت المال يتقلد منصبه بتوقيع شريف يصدر عن السلطان ؛ وكان هذا التوقيع يكتب في ورق من قطع الثلث بقلم التوقيع ^(٥) ، وتدون العلامة الشريفة بقلم دقيق بأعلى طرة التوقيع تليها عبارة "توقيع شريف بأن يفوض المجلس السامى القاضى الكبيرى الفلاتى ويدعى له بدعوة واحدة " ^(٦) ويتضمن التوقيع بعد البسملة وخطبة الافتتاح ، سلطات وكيل بيت المال وبعض التوجيهات والنصائح التى ينبغى عليه أن يعمل بمقتضاها ^(٧) . ويتضح من خلال دراسة وثائق البيع من أملاك بيت المال أن القاب وكيل بيت المال قد تغيرت ، حيث كان يلقب في الوثائق عادة بالمقر الكريم ^(٨) ، بينما يخاطب في المراسيم الشريفة ^(١) السبكى (تاج الدين عبد الوهاب) ت ٧٧١ هـ : معبد النعم ومبيد النقم ، ط ٢ ، دار الحديث ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٦٥ .

القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ص ٣٦ .

(٢) السبكى : المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٣) ابن فضل الله العمرى : التعريف بالمصطلح الشريف ، ص ١٣٢ .

(٤) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٢ ، ص ٦٦ .

(٥) ابن ناظر الجيش (عبد الرحمن بن محمد التميمي الحلبي) ، ت ٧٨٦ هـ : كتاب تشييف التعريف بالمصطلح الشريف ، تحقيق رودلف فسل ، المعهد العلمى الفرنسى للأثار الشرقية بالقاهرة . القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٤٥ .

(٦) نفس المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

(٧) وردت عدة نماذج لتواقيع بتعيين وكلاء بيت المال في بعض كتب المصطلح الوثائقي ، أنظر :

ابن فضل الله العمرى : التعريف ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١١ ص ٢١٦ - ٢٢١ و ج ١٢ ص ٦٤ - ٧٠ و ص ١٨٥ - ١٨٧ .

(٨) أشارك من ابن ناظر الجيش والقلقشندي الى أن وكيل بيت المال يخاطب بالمجلس السامى : أنظر :

ابن ناظر الجيش : المصدر السابق ، ص ١٩٢ .

القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ١١٩ .

بينما تشير جميع الوثائق الى وكيل بيت المال بلقب المقر الكريم ، أنظر على سبيل المثال :

الوثيقة ١١١/١٨ م ، سطر ٢ : والوثيقة ١٢٢/٢٠ م ، سطر ٨ . والوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، سطر ٨ : والوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف ، =

بالمجلس العالى^(١)، أو بالجناب العالى^(٢)، أو بالجناب الكريم^(٣)، وجميع هذه الألقاب أعلى فى المرتبة من لقب المجلس السامى وفقاً لرسوم دولة المماليك^(٤) ويكشف لنا هذا الوضع عن أمرين : الأول هو أن النماذج التى قدمتها كتب المصطلح الوثائقي العام لم تكن مطابقة للواقع تماماً رغم أن معظم مؤلفي هذه الكتب من كتاب الديوان ، الأمر الثانى هو أن كتاب الوثائق الخاصة فى عصر المماليك الجراكسة بالغوا فى منح الألقاب واستخدامها لمن لا يحملونها ، ولم يلتزموا بتلقيب كل شخص بألقابه التى يحملها فى المكاتبات الديوانية ، رغم إلزامهم بأسلوب ترتيب الألقاب المتبع فى ديوان الإنشاء .

وكانت طبيعة وظيفة وكيل بيت المال تقتضى صدور وكالة شرعية له من السلطان ، فلم يكن التوقيع الشريف كافياً وحده كى يمارس وكيل بيت المال اختصاصه وعمله ، بل من الضرورى أن يوكله السلطان فى ذلك بتوكيل شرعى يتم الاشهاد عليه والحكم بصحته على يد أحد القضاة ، ويتضمن التوكيل حدود الوكالة، التى لا تقتصر على البيع والشراء والايجار ، بل تمتد لتشمل كل مايتعلق بعمل وكيل بيت المال^(٥).

ومن هنا فقد رأى بعض الفقهاء فى عصر المماليك أن ولاية وكيل بيت المال تنتهى بموت السلطان الذى وكله أو بعزله^(٦).

والى جانب وكيل بيت المال فى القاهرة ، كان هناك وكلاء لبيت المال فى كل من دمشق وحلب وطرابلس وحماه، وكان لكل منهم نفس اختصاصات وكيل بيت المال فى حدود نطاقه الجغرافى ؛ ولكن لم يكن لأى منهم الحق فى

= البيع الثانى ، سطر ٣؛ الوثيقة ٤٤٣ ج أوقاف ، سطر ٨ ؛ الوثيقة ١٥٦ / ٢٤ م ، سطر ٩ . والوثيقة ٢٢٦ / ٣٦ م ، سطر ٨ والوثيقة ٢٣٠ / ٣٦ م ، سطر ١١ . والوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف ، سطر ١١؛ الوثيقة ٢٥١ / ٤٠ م ، سطر ١٣ ؛ والوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف ، سطر ١٠ ؛ والوثيقة ٢٨٨ / ٤٤ م ، سطر ١٠ .

(١) الوثيقة ٥٥ ج أوقاف ، سطر ١٤ .

(٢) الوثيقة ١١١ / ١٨ م ، سطر ١٣ . والوثيقة ١٢٢ / ٢٠ م ، سطر ٢ . والوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، سطر ٢٠ . والوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف ، البيع الأول ، سطر ١٢ . والوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف ، البيع الثانى ، سطر ٢٨ . والوثيقة ٤٤٣ ج أوقاف ، سطر ٢٠ . والوثيقة ١٥٦ / ٢٤ م ، سطر ١٨ . والوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف ، سطر ٢٤ . والوثيقة ٢٥١ / ٤٠ م ، سطران ٢٧ - ٢٨ . والوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف ، سطر ١٥ .

(٣) الوثائق أرقام : ٣٦ / ٢٢٦ م ، سطر ١٦ ؛ و ٣٦ / ٢٣٠ م ، سطر ٢٣ ؛ و ٢٢٨ / ٤٤ م ، سطر ١٩ . و ٣٤٠ ج أوقاف ، سطر ٢٦ .

(٤) حول ترتيب الألقاب فى رسوم دولة المماليك الجراكسة أنظر :

القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٥ ص ٤٩٣ - ٥٠٠ و ج ٦ ص ٩٧ - ١٢٠ .

أنظر كذلك : حسن الباشا : الألقاب الإسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار ، ص ١٠٦ - ١١١ .

(٥) اوردت كتب علم الشروط نماذج لهذا التوكيل : أنظر على سبيل المثال :

الاسيوطى : جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود ، ج ١ ص ١٩٩ - ٢٠١ .

(٦) السبكى : المصدر السابق ، ص ٦٥ .

الجلوس بمجلس السلطان ، إلا إذا كانوا من كتاب الدست الشريف ، فيكون جلوسهم بهذه الصفة وليس بصفتهم وكلاء بيت المال^(١).

ومما يلفت النظر أنه على الرغم من وجود وكيل لبيت المال في دمشق ، إلا أن وكيل بيت المال في القاهرة هو الذى باشر إجراءات بيع أملاك بيت المال بالشام في الوثائق التى وصلتنا ، وربما كان ذلك راجعاً إلى أن القاهرة مقر السلطنة وأن المشتريين في الحالتين من اهل الحكم^(٢).

ويبدو أن وظيفة وكيل بيت المال كانت أعلى الوظائف في هذه المؤسسة ، ليس فقط في عصر الماليك الجراكسة ، بل منذ أواسط عصر الماليك البحرية على الأقل ؛ حيث تشير وثائق أوقاف السلطان المنصور قلاوون على البيمارستان المنصوري إلى وكيل بيت المال ضمن الموظفين الذين يحذر عليهم خرق شروط الوقف^(٣)، ولم يشر في هذه الوثائق إلى أى موظف آخر من العاملين في بيت المال، الأمر الذى نستنتج معه أنه كان المسئول الأول عن أمور بيت المال منذ ذلك العصر .

هذا وقد ذكر ابن اياس أن وكالة بيت المال وظيفة استحدثها السلطان المنصور قلاوون (٦٧٨-٦٨٩هـ/١٢٧٩ - ١٢٩٠م)^(٤)؛ إلا أن ماورد في المصادر الاخرى يدحض هذا القول ، فقد ورد ذكر وظيفة وكيل بيت المال في عصور سابقة على عصر قلاوون^(٥)؛ وربما كان مايعنيه ابن اياس هو اتساع سلطات وكيل بيت المال وانفراده بإدارة هذه المؤسسة .

وإذا كنا لم نهتد من خلال المصادر التاريخية أو الوثائق إلى تحديد شخصيات من تولوا وظيفة نظر بيت المال في عصر الماليك الجراكسة ، الأمر الذى يدعو إلى التشكك في وجود هذه الوظيفة اصلاً في ذلك العصر ، فإن الأمر يختلف تماماً بالنسبة لوكالة بيت المال ، فالحوليات التاريخية لذلك العصر تسجل أسماء عدد كبير ممن تولوا هذه الوظيفة ، وتواريخ توليهم لها ، وبمقارنة ماورد في هذه المصادر بما ورد في وثائق بيع أملاك بيت المال -

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ص ١٩٣ و ٢٢١ و ٢٣٤ و ٢٣٨ .

(٢) الوثيقة ٥٥ ج أوقاف ، والوثيقة ٣٦/٢٣٠م.

(٣) الوثيقة رقم ٢/١٥ م ، كتاب وقف السلطان قلاوون على البيمارستان المنصوري مؤرخ في ١٢ صفر ٦٨٥ هـ ، السطر ٣٢٥ ، والكتاب المؤرخ في ٢١ صفر ٨٦٥ هـ ، السطر ٧٢ .

محمد محمد أمين : وثائق وقف السلطان قلاوون على البيمارستان المنصوري (ملاحق الجزء الأول لكتاب تذكرة النبیه في أيام المنصور ونبیه لابن حبيب) ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٧١ و ص ٣٩٣ .

(٤) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ١ ق ١ ص ٣٤٩ .

(٥) أنظر : النابلسي : المصدر السابق ، ص ٤١ - ٤٢ .

المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ١٨٠ و ٤٠٤ و ٤٢١ .

تشير تلك المصادر الى وجود الوظيفة في العصرين الفاطمي والأيوبي .

المنشور منها فى ملاحق هذه الرسالة وماسبق نشره من قبل - يتضح أن هناك بعض الاختلافات بين ماورد فى الحوليات وماثبتته هذه الوثائق حول من تولوا هذه الوظيفة ، منذ النصف الثانى من القرن التاسع الهجرى .

وأهم أوجه الاختلاف التى يمكن رصدها بين ماورد فى الحوليات التاريخية وماورد فى الوثائق ، مايلى :-

أولاً : لم تذكر الحوليات التاريخية شيئاً عن من تولى وظيفة وكيل بيت المال فى الفترة ما بين محرم سنة ٨٦٤ هـ وصفر سنة ٨٦٧ هـ^(١) ، فى الوقت الذى وصلت البنا فيه وثيقتان من وثائق بيع أملاك بيت المال، كان وكيل بيت المال فيهما هو زين الدين ابو بكر بن فرهر الانصارى الشافعى يرجع تاريخ اولهما إلى ٢٩ جمادى الاولى سنة ٨٦٤ هـ^(٢) ، بينما يرجع تاريخ الثانية إلى ٢٧ ذى الحجة من نفس العام^(٣) ، ولم تذكر الحوليات التاريخية أن ابن فرهر تولى وكالة بيت المال ، بينما أشار السخاوى إلى توليه لهذه الوظيفة دون أن يحدد تاريخ هذه الولاية^(٤) .

ثانياً : لم تشر كتب الحوليات إلى تاريخ ولاية شرف الدين موسى الانصارى لوكالة بيت المال فى سنة ٨٦٧ هـ خلفاً لعلاء الدين على بن الصابونى ؛ فى الوقت الذى ثبت فيه الوثائق أن الانصارى عاد إلى هذه الوظيفة منذ ١٨ شوال سنة ٨٦٧ هـ على الأقل ، وأنه كان يشغلها حتى ربيع آخر سنة ٨٧٩ هـ^(٥) ، كما لم تشر كذلك إلى

(١) تذكر الحوليات التاريخية أن أبو الخير محمد بن محمد النحاس وكيل بيت المال توفى فى محرم سنة ٨٦٤ هـ ، ولم تشر الى من تولى الوظيفة بعده ، ثم تشير الى علاء الدين على بن الصابونى الذى تولى الوظيفة فى صفر ٨٦٧ هـ ، عوضاً عن شرف الدين الانصارى ، أنظر :

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٦ ص ٢٦٠ .

ابن إياس : المصدر السابق ، ج ٢ ص ٤٠٠ .

(٢) الوثيقة ١٢٢/٢٠ م ، الملحق الثانى من ملاحق هذه الرسالة .

(٣) الوثيقة ١٧٦/٢٧ م نشرتها د. زينب محفوظ فى الملحق الثانى لرسالتها .

(٤) السخاوى (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن) ت. ٩٠٢ م : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، مكتبة القدسى ، القاهرة ، ١٣٥٣ هـ ، ج ١١ ص ٨٨ - ٨٩ .

(٥) الوثيقة ١٣٦/٢١ م مؤرخة بتاريخ ١٨ شوال ٨٦٧ هـ ، والوثيقة ٦٧٦ ج أوقاف مؤرخة بتاريخ ٢٠ ربيع آخر سنة ٨٧٩ هـ ، وبينهما الوثائق أرقام : ٢٢/١٣٩ م و ٤٤٣ ج أوقاف و ٢٤/١٥٦ م و ٢٧/١٧٤ م .

الوثائق أرقام : ٢١/١٣٦ م ، ٢٧/١٧٤ م نشرتها د. زينب محفوظ فى الملحق الثانى لرسالتها .

الوثيقتان ٢٢/١٣٩ م و ٦٧٦ ج أوقاف نشرهما د. محمد محمد أمين فى الملاحق فهرست وثائق القاهرة .

الوثيقتان ٤٤٣ ج أوقاف و ٢٤/١٥٦ م منشورتان بملاحق هذه الرسالة الملحق الثانى .

تاريخ عزله منها بالقاضى برهان الدين النابلسى الشافعى ، وإن كان من المؤكد أن ذلك العزل قد وقع قبل جماد الاولى سنة ٨٨٠ هـ^(١).

ثالثاً : يذكر ابن اياس عدداً من وكلاء بيت المال الذين تولوا هذا المنصب بعد وفاة علاء الدين بن الصابونى فى أوائل رمضان سنة ٩٠٦ هـ^(٢) ، وهم : ناصر الدين الصفدى ، وعلى بن أبى الجود ، ومعين الدين بن شمس ، وشمس الدين بن عوض ، وشرف الدين بن روق ، والزينى بركات بن موسى ، ويختتمهم بيوسف البدرى الذى عينه السلطان الاشرف طومان باى وكيلاً لبيت المال فى ١٠ ذو القعدة سنة ٩٢٢ هـ^(٣).

والغريب فى الأمر أن جميع وثائق بيع أملاك بيت المال الصادرة فى تلك الفترة تحمل اسم علاء الدين على بن الامام الشافعى بإعتباره وكيلاً لبيت المال ، ولم يرد فى أى من هذه الوثائق ذكر لأحد من أولئك الذين ذكرهم ابن اياس باعتبارهم وكلاء لبيت المال^(٤).

(١) أنظر : ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ص ١١١ و ١١٥.

(٢) ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٣ ص ٤٧٤ : والغزى : الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة ، ج ١ ص ٢٨٠.

(٣) حول أخبار من تولوا وكالة بيت المال فى تلك الفترة ، أنظر : ابن اياس : المصدر السابق ، ج ٤ ص ١٥ و ١٦ و ٢٢ و ٢٩ و ٤٤ و ٥٠ و ٧١ و ٨٧ و ١١٢ و ١١٤ و ١٦١ و ١٨٣ و ٢١١ و ٢٥٧ و ج ٥ ، ص ١١٩ .

(٤) هناك خمس عشرة وثيقة كان ابن الإمام هائلاً فيها كوكيل لبيت المال وهى :

الوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف ، بتاريخ ١١ محرم سنة ٩٠٧ هـ.

الوثيقة ٤٤٠ ج أوقاف ، بتاريخ ٢٧ رمضان سنة ٩٠٨ هـ.

الوثيقة ١٧٦ ج أوقاف ، بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى سنة ٩٠٩ هـ.

الوثيقة ١١٧ ج أوقاف ، بتاريخ ٢٦ جمادى الأولى سنة ٩٠٩ هـ .

الوثيقة ٢٥١ / ٤٠ م ، بتاريخ ١٧ شوال سنة ٩٠٩ هـ.

الوثيقة ٤٠٣ ج أوقاف ، بتاريخ ١٨ رجب سنة ٩١٠ هـ.

الوثيقة ٤٤٤ ج أوقاف ، بتاريخ ١٧ شعبان سنة ٩١٠ هـ.

الوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف ، بتاريخ ٢ جمادى الآخرة سنة ٩١١ هـ.

الوثيقة ٣٥٠ ج أوقاف ، بتاريخ ١٨ رجب سنة ٩١١ هـ.

الوثيقة ٦٢٥ ج أوقاف ، بتاريخ أول جمادى الأولى سنة ٩١٦ هـ.

الوثيقة ٣٩٠ ج أوقاف ، بتاريخ ٣ محرم سنة ٩١٧ هـ.

الوثيقة ٢٨٨ / ٤٤ م ، بتاريخ ١٨ شوال سنة ٩١٩ هـ.

الوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف ، بتاريخ ١٦ صفر سنة ٩٢٠ هـ.

الوثيقة ٣٩٣ ج أوقاف ، بتاريخ ١٣ ربيع الآخرة سنة ٩٢٢ هـ.

الوثيقة ١٠٥ ج أوقاف ، بتاريخ ١٣ ربيع الآخرة سنة ٩٢٢ هـ.

كذلك وردت إشارة فى دفاتر الرزق الجبشية الى بيع باسم على بن الامام يرجع تاريخه الى ٢٠ صفر ٩١٧ هـ دفتر خامس الغربية

جيشى ، ٨ / ٤٦٢٢ / ٥٠٩٠ دار الوثائق القومية ، ورقة ٢٦ ظهر .

وترجع آخر وثائق ابن الامام إلى ١٣ ربيع آخر سنة ٩٢٢ هـ ، أى أن تاريخها سابق بايام قلائل على تاريخ مغادرة السلطان قانصوه الغورى للقاهرة متجهاً إلى الشام لملاقاة سليم الأول فى موقعة مرج دابق^(١).

ومن هنا فمن المؤكد أن على بن الامام الشافعى كان وكيلاً لبیت المال طوال الفترة من ١١ محرم سنة ٩٠٧ هـ إلى ١٣ ربيع آخر سنة ٩٢٢ هـ ، وربما كان هناك من تولى تلك الوظيفة غيره بعد ذلك التاريخ كالزنى بركات بن موسى أو الأمير يوسف البدرى كما ذكر ابن اياس^(٢).

ومن الجدير بالذكر أن الاخطاء المرتبطة بوظيفة وكالة بيت المال لم تقتصر على المؤرخين القدامى كابن اياس ، بل أن بعض الدراسات الحديثة قد خلطت بين وكيل بيت المال ومستوفى الصحبة^(٣)؛ رغم أن الوظيفة الأولى وظيفة دينية بالاساس ترتبط بمهمة بيع أملاك بيت المال^(٤)، بينما الثانية وظيفة ادارية ترتبط بتنظيم الشئون المالية للدولة، ومتوليها بمثابة نائب لناظر الدولة^(٥).

وبعد ، فالجدول التالى يضم أسماء وكلاء بيت المال فى مصر فى عصر المماليك الجراكسة ، ومذاهبهم، مع محاولة تحديد فترة ولاية كل منهم فى تلك الوظيفة بالتقريب ، كما يتضمن الجدول بياناً بوثائق بيع أملاك بيت المال التى باشر فيها كل منهم البيع بنفسه أو بوكيله ووصلت الينا ، وذلك كله اعتماداً على كتب الحوليات التاريخية ، بعد استكمال ما فيها من نقص ، وتصويب ما بها من اخطاء ، بناء على ماثبت فى ضوء دراسة وثائق البيع من أملاك بيت المال التى ترجع إلى عصر المماليك الجراكسة^(٦).

(١) الوثيقتان ٣٩٣ ج أوقاف و ١٠٥ ج أوقاف . أنظر نص الوثيقتين فى : زينب محفوظ : المرجع السابق ، الملحق الثانى .

وحول مغادرة السلطان الغورى متوجهاً للشام يوم ٢٢ ربيع آخر سنة ٩٢٢ هـ . أنظر : ابن اياس : المصدر لاسابق ، ج ٥ ص ٤٧.

(٢) نفس المصدر السابق ، ج ٥ ص ١١٩ .

(٣) على إبراهيم حسن : تاريخ المماليك البحرية ، ص ٣٣٢.

(٤) السبكى : المصدر السابق ، ص ٦٥.

(٥) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٦) كتب الحوليات والمصادر التى اعتمدت عليها هى :

ابن دقماق : الجوهر الثمين فى سير الملوك والسلاطين ، ج ٢ والمقرئى : السلوك ، ج ٣ و ٤ . ابن حجر العسقلانى : انباء الفمر بأنباء العمر ، ج ٢ - ٩ ؛ و ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٠ - ١٦ و حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور ، تحقيق محمد كمال الدين عزالدين ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٩١ ، ج ١ و ٢ ؛ والصيرفى : نزهة النفوس والأبدان ، ج ١ - ٤ .

السيوطى : تاريخ الخلفاء ، تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد ، دار الجبل ، بيروت ، ١٩٨٨ .

ابن الشحنة (حسين بن محمد) ت ٩١٠ هـ : البدر الزاهر فى نصرة الملك الناصر ، تحقيق عمر التدمرى ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، ١٩٨٣ .

ابن اياس : بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ج ١ - ٥ ؛ و ابن طولون الدمشقى : مفاكهة الخلان ، ج ١ و ٢ .

الغزى : الكواكب السائرة ، ج ١ - ٣ ؛ و ابن العماد الحنبلى : شذرات الذهب ، ج ٧ - ٨ .

جدول رقم ٢٨ - بيان بأسماء وكلاء بيت المال ومذاهبهم وتاريخ ولايتهم وروايتهم كل منهم

م	وكيل بيت المال	مذهبه	وظيفته الاصليه	تاريخ تعيينه في الوركاه	الروايت الخاصة به	ملاحظات
١	نجيم الدين محمد الطنبدي	شافعي	قاضي	١٨ صفر ٧٨٤ هـ	_____	الولاية الثالثة له
٢	اروح الدين عبد الواحد التبانى	حنفي	قاضي	شوال ٧٨٤ هـ	_____	
٣	نجيم الدين محمد الطنبدي	شافعي	قاضي	شوال ٧٨٨ هـ	_____	
٤	علاء الدين علي الطبلاري	شافعي	قاضي	صفر ٧٩٨ هـ	_____	عزل بعد ايام قليله
٥	سعد الدين ابراهيم بن غراب	شافعي	قاضي	صفر ٧٩٨ هـ	_____	
٦	شرف الدين محمد الدماميني	مالكي	قاضي	؟ ٨٩٩ هـ	_____	تاريخ ولايته غير معروف بدقة
٧	بهاء الدين محمد البرجي	شافعي	قاضي	١٠ جماد اول ٨٠٢ هـ	الرثيقه ٦٠٣ ج اوقاف - الرثيقه ٧١ ج اوقاف	
٨	ولي الدين محمد الدمياطي	؟	كاتب ومعلم	؟	_____	
٩	شرف الدين يعقوب بن التبانى	حنفي	قاضي	١٥ جماد اخر ٨٠٨ هـ	_____	
١٠	بهاء الدين محمد البرجي	شافعي	قاضي	٢٨ جماد آخر ٨٠٨ هـ	_____	
١١	شرف الدين يعقوب بن التبانى	حنفي	قاضي	٤ رجب ٨٠٨ هـ	_____	تاريخ عزله من هذه الولاية مجهول
١٢	شمس الدين محمد المناوي	شافعي	قاضي	؟	الرثيقه ٥٥ ج اوقاف	كان وكيل بيت المال سنة ٨١١ هـ
١٣	تاج الدين عبد الروهاب النوى	حنفي	قاضي	١٢ رمضان ٨١٢ هـ	_____	توفي سنة ٨٢٠ هـ
١٤	شرف الدين يعقوب بن التبانى	حنفي	قاضي	٢٥ ربيع اخر ٨١٥ هـ	_____	توفي سنة ٨٢٧ هـ وهو وكيل لبيت المال
١٥	نور الدين علي الصفطي	؟	قاضي	١٩ صفر ٨٢٧ هـ	_____	توفي سلخ جماد اخر ٨٣٢ هـ
١٦	شمس الدين محمد بن الخلاوي	شافعي	قاضي	٢٠ رجب ٨٣٢ هـ	الرثيقه ٨٩/١٥ م	توفي اشوال ٨٤٠ هـ
١٧	نور الدين علي بن مفلح	؟	قاضي	٦ اشوال ٨٤٠ هـ	_____	توفي ٢٢ ذو القعدة ٨٤١ هـ

م	وكيل بيت المال	مذهبه	وظيفته الاصليه	تاريخ تعيينه في الوكاله	الوثائق الخاصه به	ملاحظات
١٨	بهاء الدين احمد بن محمد بن النسخه	؟	شاهد قيمه	٩ محرم ٨٤٢ هـ	_____	الفترة من ٢٢ ذو القعدة ٨٤١ هـ حتي ٨ محرم ٨٤٢ هـ لم يمين فيها أحد
١٩	ولي الدين محمد بن احمد السفطي شافعي		مفتي دارالعدل	٧ جماد اول ٨٤٢ هـ	_____	
٢٠	ابو الخير محمد بن النحاس	؟	تاجر	ربيع اخر ٨٥١ هـ	_____	
٢١	شرف الدين موسى الانصارى	شافعي	تاجر	جماد الاخر ٨٥٤ هـ	الوثائق أرقام : ١٨/١١١، ١٨/٤٣ ج ٦ اوقاف، ٢٢/١٣٨ م	
٢٢	ابو الخير محمد النحاس	؟	تاجر	رمضان ٨٦٣ هـ		توفي في محرم ٨٦٤ م
٢٣	ابراهيم بن مزهر الانصارى	شافعي	قاضي	محرم ٨٦٤ هـ علي الاربع	الوثيقتان ١٢٢/١٢٠، ٢٠٢/١٧٦ م	لم يرد ذكره في المصادر
٢٤	علاء الدين علي بن الصابري	شافعي	قاضي	صفر ٨٦٧ هـ	الوثائق : ١٢١ ج ٦ اوقاف، ٧٠٩ ج ٧ اوقاف، ٢١/١٣٥ م	
٢٥	شرف الدين موسى الانصارى	شافعي	تاجر	شوال ٨٦٧ هـ	الوثائق ١٣٦/٢١١، ٢١٩/٢٢٢، ٤٤٣ ج ٤ اوقاف، ١٧٤/٢٢٧، ٢٢٤/١٥٦ ج ٦ اوقاف	لم يذكر تاريخ ولايته او عزله في المصادر
٢٦	برهان الدين النابلسي	شافعي	قاضي	٨٨٠ هـ	_____	تاريخ ولايته غير محدد علي وجه الدقة
٢٧	علاء الدين علي بن الصابري	شافعي	قاضي	محرم ٨٨٣ هـ	الوثيقة ٤٣٣ ج اوقاف	لم يذكر تاريخ عزله في المصادر
٢٨	ابو البركات محمد الصالحى	شافعي	قاضي	بعد ذو القعدة ٨٩١ هـ	_____	توفي رجب ٨٩٦ هـ
٢٩	ناصر الدين محمد الصفدي	؟	قاضي	رمضان ٨٩٧ هـ	_____	

٢	وكيل بيت المال	مذهبه	وظيفته الاصليه	تاريخ تعيينه في الوراكه	الرواائق الخاصة به	ملاحظات
٣٠	ناصر الدين محمد العيني	؟	؟	ربيع اول ٩٠٢ هـ	_____	توفي في رمضان ٩٠٣ هـ
٣١	ناصر الدين محمد الصفدي	؟	قاضي	رمضان ٩٠٣ هـ	_____	
٣٢	علاء الدين علي بن الصابوني	شافعي	قاضي	محرم ٩٠٤ هـ	_____	
٣٣	ناصر الدين محمد الصفدي	؟	قاضي	ربيع اول ٩٠٤ هـ	_____	تاريخ هذه الولاية غير محدد علي وجه الدقه في المصادر
٣٤	علاء الدين علي بن الصابوني	شافعي	قاضي	قبل جماد الاخر ٩٠٥ هـ	الرواائق ٣٢٦/٢٣٠ م، ٣٢٦/٢٢٦ م	توفي رمضان ٩٠٦ هـ
٣٥	ناصر الدين محمد الصفدي	؟	قاضي	رمضان ٩٠٦ هـ	_____	هذه الولاية غير موثقة
٣٦	علاء الدين علي بن الامام	شافعي	من مبشري الدولة	قبل ١١ محرم ٩٠٧ هـ	الرواائق ارقام : ٧٨٣ ج اوقاف، ٤٤٠ ج اوقاف، ١٧٦ ج اوقاف، ١١٧ ج اوقاف، ٢٥١/٣٤٠، ٤٠٣ ج اوقاف، ٤٤٤ ج اوقاف، ١٤٦ ج اوقاف، ٣٥٠ ج اوقاف، ١٢٠ ج اوقاف، ٣٩٠ ج اوقاف، ٢٤٠ م، ٢٤٤ م، ٢٨٨ ج اوقاف، ١٠٥ ج اوقاف	لم يرد ذكر لهذه الولاية في المصادر التاريخية
٣٧	الزنبغي بركات بن موسي	؟	قاضي	٢١ ربيع اخر ٩٢٢ هـ	_____	في هذا التاريخ أصبح متصرفا في أمور المملكة
٣٨	الامير يوسف البغدادي	؟	وزير	١٠ ذو القعدة ٩٢٢ هـ	_____	استمر حتي سقوط دولة المماليك

هذا وقد جرت العادة أن يتولى وكيل بيت المال عدة وظائف أخرى إلى جانب وكالة بيت المال ، فيذكر القلقشندي أن وكالة بيت المال ارتبطت دائماً بنظر الكسوة الشريفة حتى أصبحت الوظيفتان متلازمتين^(١)، إلا أن وثائق البيع من أملاك بيت المال تحوى العديد منه الوظائف التى تولاها وكلاء بيت المال طوال عصر المماليك الهراكية، ويتضح من هذه الوثائق أن تلك الوظائف قد اختلفت من شخص إلى آخر^(٢)، ولم يكن ذلك بالأمر الجديد حيث تعرف من المصادر الإسلامية المبكرة تاريخياً أن كثيراً من المسئولين الكبار فى بيت المال منذ العصر الاموى جمعوا بين عملهم فى بيت المال ووظائف أخرى فى الدولة^(٣).

والى جانب تولى وكلاء بيت المال لبعض الوظائف الأخرى ، تشير المصادر التاريخية لعصر المماليك الهراكية إلى أن السلطان كان يكلف وكلاء بيت المال أحياناً ببعض المهام الخاصة^(٤).

وأهم الوظائف التى تولاها وكلاء بيت المال وورد ذكرها فى وثائق البيع من أملاك بيت المال المنشورة فى ملاحق هذه الرسالة هى :

* خليفة الحكم العزيز بالقاهرة ومصر المحروستين^(٥) :

وهو نائب قاضى القضاة ، حيث كان قضاة القضاة يعينون نواباً لهم يطلق على الواحد منهم لقب خليفة الحكم العزيز ، ويكون حكمه نافذاً فى أمور القضاة ، ويباشر كتابه الاسجلات الحكيمة واسجلات العدالة وغيرها من أعمال القضاة ، والإشارة هنا إلى القاهرة ومصر - وهى الفسطاط - تحديداً للنطاق الجغرافى لمزاولة القاضى لعمله^(٦).

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١١ ص ٢١٦ .

(٢) فى حالتين فقط لم تشر الوثائق الى تولى وكيل بيت المال لوظائف أخرى ، أنظر : الوثيقتان ٤٤٣ ج ج أوقاف و ٢٤/١٥٦ ج.

(٣) أنظر : ابن خياط : المصدر السابق ، ج ٢ ص ٣٧٩ و ٣٨٥ و ٤٣٣ و ٤٦٦ و ٤٨٠ .

(٤) من المهام التى ذكرتها المصادر : " مصادرة جوارى النصارى " ، و : الخروج الى جبل نابلس لجمع العشير بسبب التجريدة " ، و " بعض أشغال السلطان " . أنظر :

ابن إياس : المصدر السابق ، ج ٢ ص ٢٩٤ - ٢٩٥ و ج ٣ ص ٥٤ و ١١٠ .

(٥) الوثيقة ٥٥ ج أوقاف ، السطر ٥ .

(٦) أنظر :

القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٦ ص ٢٠ و ص ١٨٦ .

حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية ، ج ١ ص ٤٨٩ - ٥٠٠ .

محمد قنديل البقلى : المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

* ناظر أوقاف الحرمين الشريفين ^(١) :

هو الذى يتولى الإشراف على أوقاف الحرمين الشريفين وإدارتها ورعايتها وعليه أن يعمل على انماء غلتها وحسن استغلال ريعها وفقاً لشروط الواقفين مثله فى ذلك مثل غيره من نظار الأوقاف ، وقد ظهرت فى عصر الماليك وظيفة ناظر الأوقاف ، وكان فى أغلب الاحوال قاضى القضاء الشافعى أو أحد نوابه ، ويتولى إدارة أوقاف الحرمين الشريفين وغيرها من الأوقاف الخيرية ، وكانت أوقاف الحرمين الشريفين من أهم الأوقاف وأعظمها ريعاً فى عصر الماليك ، ومن أكثر أوقاف الحرمين الشريفين شهرة وقف الدشيشة الكبرى ^(٢) .

* ناظر البيمارستان المنصورى ^(٣) :

عُرفت وظيفة الناظر فى بعض المؤسسات الاجتماعية والدينية التى تجرى فيها بعض المعاملات المالية ، ومهمة الناظر فى هذه المؤسسات فى عصر الماليك هى إدارتها خاصة من الناحية المالية ، وفى حالات كثيرة يكون ناظر هذه المؤسسة هو ناظر أوقافها ^(٤) .

وناظر البيمارستان المنصورى هو المباشر لإدارة البيمارستان الذى انشأه السلطان قلاون فى منطقة بين القصرين ، والمباشر لإدارة أوقافه ، ويقوم ناظر البيمارستان بعمله وفقاً للشروط المحددة فى وثائق وقف السلطان قلاون ،

(١) الوثيقة ٥٥ ج أوقاف ، السطر ٥ .

(٢) حول نظر الأوقاف ، أنظر :

القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٥ ص ٤٦٥ .

السبكي : المصدر السابق ، ص ٦٤ - ٦٥ .

عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة الأمير أخورقراقچا الحسنى ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩ هامش ٨٩ .

محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية ، ص ١٠٨ ، ١١٦ ، ١٢٥ ، ١٤١ ، ٣٠٤ ، ٣٦٤ .

وحول ظاهرة الوقف على الحرمين الشريفين فى عصر الماليك ، أنظر :

عبد اللطيف إبراهيم : وثائق الوقف على الأماكن المقدسة (دراسات تاريخ الجزيرة العربية ، الكتاب الأول : مصادر تاريخ الجزيرة

العربية ، ج ٢ ، ص ٢٥١-٢٥٧) جامعة الرياض ، الرياض ١٩٧٩ .

(٣) الوثيقة ١١١/١٨ م ، السطر ٦ .

(٤) حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف ، ج ٣ ، ص ١١٨٠ - ١١٨١ .

وكانت هذه الوظيفة من الوظائف الجليلة التي تشير المصادر إلى تداولها بين أصحاب السيوف من أكابر أمراء الدولة وأصحاب الاقلام والقضاة وكبار الموظفين ، وتعتبر أوقاف البيمارستان المنصوري من الأوقاف الكبرى في عصر الماليك^(١).

* ناظر الجامع العمري^(٢) :

هناك أكثر من جامع في مصر يعرف باسم الجامع العمري^(٣) ، أشهرها وأهمها جامع عمرو بن العاص بالفسطاط ، والمسجد العمري العتيق بواحة سيوة ، والجامع العمري بقوص بمحافظة قنا ، وربما يرجع تاريخ بناء المسجدين الأخيرين إلى العصر الفاطمي^(٤).

والأرجح أن الوظيفة المقصودة هنا ترتبط بجامع عمرو بن العاص بالفسطاط ، حيث أشارت المصادر المختلفة صراحة إلى أن وكيل بيت المال شرف الدين موسى الانصارى كان ناظراً لأوقاف جامع عمرو بن العاص بالفسطاط^(٥).

(١) النويري : المصدر السابق ، ج ٢٩ ص ١٢٦ - ١٣٥ .

القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ص ٣٨ .

محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية ، ص ١٢٦ .

وحول ناظر أوقاف البيمارستان المنصوري وواجباته أنظر الوثيقة ٢/١٥ م وقد نشرها د. محمد محمد أمين كملحق للجزء الأول من كتاب تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه .

ابن حبيب : المصدر السابق ، ج ١ ص ٢٩٦ و ما بعدها .

(٢) الوثيقة ١١١/١٨ م ، سطر ٦ .

(٣) كلمة "العمري" غير مشككة في الوثيقة ، وهناك أكثر من احتمال لقراءتها فقد تكون العُمري بضم العين وفتح الميم نسبة إلى عمر ، أو العُمري بفتح العين وسكون الميم نسبة إلى عمرو أو العُمري بضم العين وسكون الميم نسبة إلى العمر وتطلق هذه التسمية لغة على القديم .

أنظر :

الهمداني (أبو بكر محمد بن أبي عثمان الخازمي) ، ت ٥٨٤ هـ : عجالة المبتدى وفضالة المنتهى في النسب ، ط ٢ مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٩٤ .

ابن حجر العسقلاني : تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، القسم الثالث ، ص ١٠٢٢ - ١٠٢٥ .

المعجم الوسيط ، مادة : عَمَرَ .

(٤) سعاد ماهر : مساجد مصر وأولياؤها الصالحون ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٢٥٨ - ٢٦٣ .
وص ٣٩٤ - ٣٩٧ .

(٥) السخاوي : الضؤ اللامع لأهل القرن التاسع ، ج ١٠ ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .

_____ : النبر المسبوك في ذيل السلوك ، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة ، د.ت. ، ص ٣١٥ .

وموضوع الوظيفة هو مباشرة إدارة الجامع ، والإشراف على الأوقاف الموجودة عليه وعلى إقامة شعائره والتدريس فيه ؛ وقد كانت تلك الأوقاف هي الأخرى من الأوقاف الكبرى فى عصر المماليك ^(١).

* ناظر الجوالى ^(٢) :

الجوالى هى الجزية السنوية المقررة على أهل الذمة ^(٣) ؛ وناظر الجوالى هو المسئول عن جباية الجزية المقررة على أهل الذمة فى القاهرة والفسطاط ، وكان يعين فى منصبه من قبل السلطان ^(٤) وقد يجمع ناظر الجوالى بين الإشراف عليها فى مصر والشام معا ^(٥).

* ناظر الجيوش المنصورة ^(٦) :

وظيفة من الوظائف الديوانية الرفيعة التى يعين شاغلها من قبل السلطان ، ويكون عادة من خواصه ؛ ووظيفته النظر فى أمور الجيش وضبطها والنظر فى أمواله ، وكان ينظر كذلك فى أمر الإقطاعات بمصر والشام ، وفى أرزاق الجند ووراتبهم ^(٧).

(١) حول نظر المساجد بشكل عام ؛ أنظر :

حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف ، ج ٣ ص ١١٩٢ - ١١٩٣ .

وحول أوقاف جامع عمرو ، أنظر :

عماد بدر الدين ابوغازى : وثائق السلطان الأشرف طومان باى ، ج ١ ، ص ٢٧١ وما بها من مصادر .

(٢) الوثائق : ١١١/١٨ م ، سطر ٦ ، ١٢٢/٢٠ م ، سطر ١٠ ؛ و ٦٢١ ج أوقاف ، سطر ١٢ ؛ و ٧٠٩ ج أوقاف ، سطر ٤ .

(٣) الجوالى أى الذين أجلاوا عن أوطانهم ويقال لهم ذلك لأن عمر بن الخطاب أجلاهم عن جزيرة العرب ، ثم أصبح الاسم يدل على كل من فرضت عليهم الجزية ؛ أنظر :

الخوارزمى : مفاتيح العلوم ، ص ٤٠ .

ابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٣١٧ .

محمد قنديل البقلى : المرجع السابق ، ص ٩٤ .

زينب محفوظ : المرجع السابق ، مج ١ ص ٢٢٤ .

(٤) أنظر :

القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ص ٣٥٨ .

وحول واجبات ناظر الجوالى وحدود عمله ، أنظر :

النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٣٤ وما بعدها .

(٥) الوثيقة ١٢٢/٢٠ م .

(٦) الوثيقة ١٣٨/٢٢ م ، سطر ١٢ .

(٧) أنظر : ابن فضل الله العمرى : مسالك الأبصار ، ص ٩٤ و ١١٤ و ١٢٠ .

السبكى : المصدر السابق ، ص ٣٣ - ٣٤ .

النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ص ٢٠٠ وما بعدها .

ومن المعتاد أن تتقدم وظيفة نظر الجيوش على وظيفة وكالة بيت المال فى الوثائق، وعند ترتيب ألقاب ووظائف وكيل بيت المال^(١).

*** ناظر الخانقاه الصلاحية سعيد السعدا^(٢) :**

هو المتولى للنظر على أوقاف خانقاه سعيد السعداء بخط رحبة باب العيد بالقاهرة المعزية^(٣)، وكان الناظر على أوقافها فى الأصل هو نفسه شيخ الخانقاه أو شيخ الشيوخ - كما كان يلقب فى ذلك العصر - إلا أنه فى عصر السلطان برقوق انفصلت الوظيفتان ، وتولى نظر الأوقاف المرصودة على الخانقاه بعض الأمراء وكبار رجال الدولة^(٤).

= الفلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ص ٣٠ - ٣١ .

المقرئزى : الخطط ، ج ٢ ص ٢٢٧ .

ابن شاهين الظاهري المصدر السابق ، ص ٩٨ وما بعدها .

حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف ، ج ٣ ص ١١٩٣ - ١١٩٨ .

عبد المنعم ماجد : نظم دولة المماليك ، ج ١ ، ص ١٣٨ - ١٤٤ .

هذا وقد ربطت د. زينب محفوظ بين اجتماع وظيفتى نظر الجيوش المنصورة ووكالة بيت المال فى شخص واحد وفترات الحروب .

زينب محفوظ : المرجع السابق ، مج ١ ص ٢٢٤ .

إلا أنه لا يوجد أى دليل قاطع على ذلك ، فوظيفة ناظر الجيوش وظيفه مدنية تولاهها أشخاص مختلفون منهم قضاة وقضاة ونظار خاص وغير ذلك كما أن الفترات التى تم الجمع فيها بين الوظيفتين لا تتميز بكثرة الحروب فيها .

حول الجمع بين وظيفة نظر الجيوش وغيرها ، أنظر :

حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف ، ج ٣ ص ١١٩٤ - ١١٩٥ .

وحول فترات الحروب فى عصر الجراكسة أنظر الفصل الرابع من هذه الرسالة .

(١) الوثيقة ١٣٨/٢٢م ، سطر ١٢ .

(٢) الوثيقتان ١١١/١٨م ، سطر ٦ ، و ١٢٢/٢٠م ، سطر ١١ .

(٣) كانت هذه الخانقاه فى الأصل داراً عرفت فى الدولة الفاطمية باسم دار سعيد السعداء نسبة الى الاستاذ عنبر أو قنبر أحد خدام قصر الخليفة المستنصر ، وفى عصر صلاح الدين الأيوبي حول هذه الدار الى خانقاه ووقف عليها أوقافاً عديدة ، وكانت أول خانقاه للصوفية فى مصر ، وقد أصبحت فى العصر الحديث مسجداً يعرف بهجامع سعيد السعداء بشارع الجمالية .

لمزيد من التفاصيل ، أنظر :

ابن ميسر (تاج الدين محمد بن على بن يوسف بن جلب راغب) ت. ٦٧٧هـ : أخبار مصر ، تحقيق أيمن فؤاد سيد ، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١٢٠ .

المقرئزى : الخطط ، ج ٢ ص ٤١٥ .

على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ، ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، ط ٢ دار الكتب - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٩ - ١٩٩٤ ، ج ٢ ص ٢١٨ - ٢١٩ و ج ٤ ص ٢١١ - ٢١٢ و ج ٦ ص ١٤٤ .

عبد الرحمن زكى : موسوعة مدينة القاهرة فى ألف عام ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ٩٨ .

(٤) المقرئزى : : الخطط ، ج ٢ ص ٤١٥ - ٤١٦ .

* ناظر الخواص الشريفة^(١) :

نظر الخواص الشريفة أو نظر الخاص منصب ديوانى جليل ، موضوعه التحدث على خزائن السلطان وامواله واقطاعاته والاعمال والجهات التى تؤول جبايتها إلى الخزائن السلطانية ، وكان متولى هذه الوظيفة يحل محل الوزير فى حالة خلو منصب الوزارة . وقد ارتفع شأن تلك الوظيفة منذ عصر السلطان الناصر محمد بن قلاون^(٢) .

ومن الملاحظ أن وظيفة نظر الخواص الشريفة تتقدم على وكالة بيت المال فى الوثائق مثل وظيفة ناظر الجيوش.

* ناظر الكسوة الشريفة^(٣) :

وظيفة من الوظائف الدينية التى يتولاها القضاة ، وموضوعها التحدث على كسوة البيت الحرام ، والإشراف على الاوقاف المرصدة على صناعة الكسوة ، وقد إرتبطت هذه الوظيفة لفترة طويلة بوكالة بيت المال^(٤) ، ويبدو أن ذلك كان تنفيذاً لشروط بعض الواقفين على كسوة الكعبة^(٥) .

(جـ) مستوفى بيت المال :

وظيفة المستوفى من الوظائف الكبرى فى الإدارة المالية ، وهو أحد كبار الكتاب الذين يتولون متابعة العمل فى بيت المال ، وموضوع وظيفته الإشراف على الإيرادات المالية للدولة ومتابعة جبايتها ومحاسبة الموظفين المسئولين عن الجباية اذا قصروا فى اعمالهم ، كما أنه يتولى متابعة أوجه الإنفاق المختلفة من خزائن بيت المال ،

(١) الوثائق أرقام : ٢٢٦ / ٣٦ م ، السطر ٩ ، و ٢٣٠ / ٣٦ م ، السطر ١٣ ؛ و ٧٨٣ ج أوقاف ، السطر ١٤ ، و ٢٥١ / ٤ م ، السطر ١٧ ؛ و ٦٤٦ ج أوقاف ، السطر ١١ ، و ٢٨٨ / ٤٤ م ، السطر ١٢ ؛ و ٣٤٠ ج أوقاف السطر ١٦ .

(٢) أنظر : ابن فضل الله العمرى : التعريف ، ص ٧٥ .

_____ : مسالك الأبصار ، ص ١١٩ و ١٢١ .

القلقشندي : صبح الأعشى . ج ٥ ، ص ٤٦٥ .

المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ .

ابن شاهين الظاهرى : المصدر السابق ، ص ١٠٧ - ١٠٩ .

حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف ، ج ٣ ص ١٢٠٧ - ١٢١٠ .

الوزان : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ . LEON AFRICAN : op.cit, Vol III, p.518.

(٣) الوثائق أرقام : ٦٠٣ ج أوقاف ، البيع السطر ١٤ ؛ و ١٨ / ١١١ م ، السطر ٦ ؛ و ٦٢١ ج أوقاف ، السطر ١٢ ؛ و ٧٠٩ ج أوقاف ، السطر ٣ .

(٤) القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٤ ص ٥٤ ، و ص ٥٨ .

حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف ، ج ٣ ص ١٢١٢ - ١٢١٤ .

زينب محفوظ : المرجع السابق ١٤٠ ص ٢٢٤ .

(٥) المقريزى : السلوك ، ج ٤ ص ١١٥٥ .

وعليه كذلك أن يقدم تقارير متابعة منتظمة حول اوضاع العمل إلى متولى بيت المال^(١).

وقد ورد ذكر تلك الوظيفة فى واحدة من الوثائق المكتشفة بالمتحف الإسلامى بالحرم القدسى الشريف^(٢)، ويرجع تاريخ هذه الوثيقة إلى الرابع من ذى الحجة سنة ٧٩٥ هـ ، أى إلى أوائل عصر المماليك الجراكسة ، وهى وثيقة "حصر أعيان بقصد الإرث" ، تتضمن حصر أملاك شخص مريض يُنتظر موته وتعيين حارس على تلك الأملاك^(٣)، وقد أشارت الوثيقة إلى حضور مستوفى بيت المال محمد بن القاضى تاج الدين لعملية الحصر المذكورة^(٤).

(د) كاتب بيت المال :

كتابة بيت المال من الوظائف الكبرى فى الإدارة المالية ، ويعتبر متوليها من كبار العاملين فى بيت المال، حتى أن بعض مؤرخى النظم فى عصر المماليك الجراكسة يعتبرون كاتب بيت المال اكبر موظفى تلك الإدارة ويساوون بينه وبين صاحب الديوان^(٥).

ويقسم مؤرخو النظم الكتابة بشكل عام إلى عدة أقسام أهمها على الاطلاق كتابة الانشاء وكتابة الأموال^(٦)، وقد إهتم معظم مؤرخى النظم ومؤلفى كتب المصطلح الوثائقى بالتمييز بين هذين النوعين من أنواع الكتابة عند

(١) حول وظيفة المستوفى أنظر :

ابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٣٠١ .

النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٥٨ .

حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف ، ج ٣ ص ١٠٨٨ .

(٢) الوثيقة ٤٩٤ من مجموعة الحرم القدسى الشريف .

(٣) أنظر نص الوثيقة فى : محمد عيسى صالحية : المرجع السابق ، ص ١٠٩ - ١١٥ .

(٤) الوثيقة ٤٩٤ ج السطر ١٧ .

محمد عيسى صالحية : المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٥) أعتبر محمد بن إبراهيم بن ظهير الحنفى من كتاب القرن التاسع الهجرى أن كاتب بيت المال كان أكبر موظفى الإدارة المالية ، أنظر :

محمد الحبيب الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٣ .

(٦) أنظر على سبيل المثال :

البطليوسى : المصدر السابق ، ق ١ ص ١٣٧ .

ابن خلف : المصدر السابق ، ص ٧٠ - ٧٥ .

النويرى : المصدر السابق ، ج ٧ ص ٤ .

القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ١ ص ٥٢ .

محمد الحبيب الهيلة : المصدر السابق ، ص ١٠٧٠ - ١٠٧٣ .

التعريف بهما ، بل تطرقوا احياناً إلى المفاضلة بين كاتب الانشاء وكاتب الاموال^(١) ، ويبدو أن قضية المفاضلة بينهما قد شغلت ذهن كتاب العصور الوسطى واثارت اهتمامهم ، وانتقل هذا الاهتمام من مجال التأليف فى التاريخ والنظم إلى مجال التأليف فى الأدب^(٢) .

وكتابة بيت المال قسم من أقسام كتابة الأموال وهى فرع من فروع الوزارة ، ومتوليها يحمل عبء من أكبر أعباء الإدارة المالية للدولة^(٣) ، فلكاتب بيت المال عدة مسئوليات أهمها :

أولاً : حفظ دفاتر بيت المال ووثائقه الأساسية ، التى تسجل فيها حقوق بيت المال ومصروفاته ، ومقدار خراج الأراضى ومساحتها ، ويحفظ كذلك كل مايرد على بيت المال من مستندات ، ويسجل مايصدر عنه فى الدفاتر^(٤) .

ثانياً : متابعة قيام العاملين فى بيت المال بواجباتهم فى استيفاء حقوق بيت المال ومحاسبتهم بشكل دورى ، والتأكد من توريد المبالغ المالية المحصلة إلى خزائن بيت المال وتسجيلها^(٥) .

ثالثاً : الإشراف على الإنفاق من بيت المال ، والتأكد من موافقة ما ينفق لأبواب الصرف الشرعية والمعتمدة^(٦) .

(١) ابن خلف : المصدر السابق ، ص ٧١ .

القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١ ص ٥٤ - ٥٧ .

وقد أشار النويرى الى هذه المفاضلة وأكد أنه لا يمكن تفضيل كاتب عن آخر ، أنظر :

النويرى : المصدر السابق ، ج ٧ ص ١٩٣ .

(٢) أفرد أبو محمد القاسم بن عثمان الحريرى البصرى المتوفى سنة ٥١٥ هـ صاحب المقامات المعروفة باسمه ، واحدة من تلك المقامات

وهى المقامة الثانية والعشرون المسماة بالفراتية لمناقشة هذا الموضوع ، وعرض هذه القضية فى شكل أدبى يحمل فى داخله سخرية

من فكرة التفضيل بين كاتب وآخر ، أنظر نص المقامة الفراتية فى :

ثروت عكاشة : فن الواسطى من خلال مقامات الحريرى أثر إسلامى مصور ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٩٢ .

(٣) أنظر :

القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١ ص ٥٤ .

محمد الحبيب الهيلة : المرجع السابق ، ص ١٠٧٣ .

محمد قنديل البقللى : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

(٤) الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٨٦ - ١٨٧ .

ابن شيت القرشى : المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(٥) ابن المقفع : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٤٨ .

الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٨٦ - ١٨٨ .

ابن خلف : المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٦) الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٨٨ .

رابعاً : عمل حسابات بيت المال ورفعها إلى رؤسائه ، بعد التأكد من سلامتها ^(١).

خامساً : تصفح التظلمات المرفوعة إلى بيت المال ، واعدادها للعرض على المسئول عن إدارة بيت المال ^(٢).

سادساً : وتضيف لنا وثائق البيع من أملاك بيت المال اختصاصاً آخر إلى اختصاصات كاتب بيت المال، حيث كان شاغل هذه الوظيفة هو المسئول عن قبض ثمن مبيعات بيت المال - منذ منتصف القرن التاسع الهجرى - كما أنه مسئول عن حمل الثمن وتوريده إلى خزائن بيت المال ^(٣).

سابعاً : كاتب بيت المال هو الذى يقوم بتحرير الإيصالات الصادرة عن بيت المال ^(٤).

ونظراً لخطورة وظائف كاتب بيت المال فإن هناك شروطاً ينبغى أن تتوافر فى شاغل هذه الوظيفة ، كما لا بد له أن يتحلى بخبرات محددة . وأهم الشروط التى ينبغى توافرها فى كاتب بيت المال - وفقاً لآراء معظم الفقهاء - الإسلام والعدالة والكفاية ^(٥).

أما الخبرات المطلوبة فى كاتب بيت المال ، فأهمها أن يكون عارفاً بأصول الأموال التى تجلب إلى بيت المال ووجوهها المختلفة ، وعارفاً بالأحكام الشرعية المتعلقة بالخراج والجزية والموارث وغير ذلك ، كما ينبغى أن يكون عارفاً كذلك بالمصارف الشرعية لبيت المال ، هذا فضلاً عن البراعة فى الحساب ، والخبرة بنظام العمل فى بيت المال وبأنواع دفاتره ووثائقه المختلفة ^(٦).

وإذا كانت المصادر التاريخية لم تهتم إطلاقاً بذكر أسماء شاغلي هذه الوظيفة إلا أننا نستطيع أن نحدد أسماء من تولوا كتابة بيت المال منذ منتصف القرن التاسع الهجرى ، حتى نهاية عصر المسالك الجراكسة اعتماداً على وثائق بيع أملاك بيت المال .

(١) ابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

ابن شيت القرشى : المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(٢) الماوردى : المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(٣) أنظر الوثائق ١١١/١٨ م ، و ١٣٨/٢٢ م ، و ١٢٢/٢٠ م ، و ٦٢١ ج أوقاف ، و ٧٠٩ ج أوقاف ، و ٤٤٣ أوقاف و ١٥٦/٢٤ م ، و ٢٢٦/٣٦ م ، و ٢٣٠/٣٦ م ، و ٧٨٣ ج أوقاف ، و ٢٥١/٤٠ م ؛ و ٢٨٨ / ٤٤ م ، و ٣٤٠ ج أوقاف .

(٤) وردت إشارة صريحة فى بعض إيصالات بيت المال الى قيام الكاتب بتحريرها : الوثائق أرقام ٢٢٦ / ٣٦ م و ٢٣٠/٣٦ م و ٣٤٠ ج أوقاف أنظر كذلك : ابن شيت القرشى : المصدر السابق ص ٢٧ .

(٥) الماوردى : المصدر السابق ، ص ١٨٥ - ١٨٦ .

ابن خلف : المصدر السابق ، ص ٧٩ .

القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ١ ص ٦١ - ٦٣ .

(٦) البطلبوسى : المصدر السابق ، ق ١ ص ١٥٦ - ١٥٨ .

ويوضع الجدول التالي أسماء شاغلي هذه الوظيفة ومدد ولايتهم على وجه التقريب اعتماداً على الوثائق :

م	كاتب بيت المال	فترة توليه للوظيفة
		تاريخ اقدم وثائقه
		تاريخ احدث وقائقه
١	مجد الدين فضل الله	١٩ ذو القعدة ٨٥٥ هـ
		٢٧ ذو الحجة ٨٦٤ هـ
٢	سعد الدين ابراهيم	١٩ ربيع الآخر ٨٦٧ هـ
		٢٣ ذو الحجة ٨٦٧ هـ
٣	جمال الدين يوسف بن السيرجي	١٨ اشوال ٨٦٧ هـ
		١٢ صفر ٨٦٨ هـ
٤	محمد بن محمد بن ظهير الحنفى	١٠ صفر ٨٧١ هـ
		٢٦ شعبان ٩٠٦ هـ
٥	محمد بن محمد بن محمد بن ظهير الحنفى	١٦ صفر ٩٢٠ هـ
		١٠ محرم ٩٠٧ هـ

جدول رقم ٢٩ - بيان بأسماء كتاب بيت المال وفترة ولاية كل منهم منذ منتصف القرن التاسع الهجري حتى نهاية عصر المماليك الجراكسة

ويكشف الجدول السابق عن أمرين :

الأول : إستقرار العاملين فى وظيفة كتابة بيت المال ، بخلاف الحال بالنسبة لوظيفة وكالة بيت المال ؛ ففى نفس الفترة التى تولى فيها كتابة بيت المال خمسة أشخاص ، تولى وكالة بيت المال أحد عشر شخصاً ، وتكرر عزل وتوليهم بعضهم أكثر من مرة ^(١).

الثانى : التداخل الظاهر بين وثائق إثنين من كتاب بيت المال هما سعد الدين إبراهيم وجمال الدين يوسف بن السيرجى ، فأخر الوثائق التى تشير إلى سعد الدين إبراهيم باعتباره كاتباً لبيت المال وهى الوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف يرجع تاريخها إلى ٢٣ ذى الحجة سنة ٨٦٧ هـ ، بينما أول الوثائق التى تشير إلى جمال الدين يوسف بن السيرجى كمتولى للوظيفة وهى الوثيقة ٢١/١٣٦ م مؤرخة بتاريخ ١٨ شوال سنة ٨٦٧ هـ وربما يرجع تفسير ذلك التداخل الظاهرى فى فترة ولاية كل من الكاتبين إلى أن إجراءات التعاقد فى الوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف استغرقت عدة شهور ، حيث صدر المرسوم الشريف الذى تم البيع بموجبه فى ٢٦ ربيع آخر سنة ٨٦٧ هـ ^(٢)، ولم يتم تحرير وثيقة البيع إلا فى ٢٣ ذى الحجة من العام نفسه ؛ ومن هنا فربما يكون سداد الثمن على يد سعد الدين إبراهيم كاتب بيت المال قد تم فور صدور المرسوم الشريف ، بينما تأخرت إجراءات التعاقد إلى ما بعد تركه للوظيفة.

(د) خازن بيت المال :

الخازن هو الموظف الذى يتولى خزن موارد بيت المال وصرفها ، وهو مسئول عما فى خزائنه ، ويتحمل سداد كل ما يصيب عهده من عجز ^(٣) . ووظيفة خازن بيت المال من أقدم الوظائف فى تلك الإدارة ، فقد ورد ذكرها فى بعض الوثائق المدونة على أوراق البردى العربية التى ترجع إلى عصر الولاة فى مصر ^(٤)، وفى المصادر المبكرة تاريخياً ^(٥).

(١) تولى شرف الدين الانصارى المنصب مرتين، بينما تولاها علاء الدين بن الصاهونى أربع مرات وناصر الدين الصفدى أربع مرات كذلك.

(٢) الوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف ، البيع الثانى ، السطران ٤٠ ، ٤١ .

(٣) ابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٣٠٦

(4) GROHMANN : From the world of Arabic Papyri, p. 121.

(٥) أنظر على سبيل المثال : ابن زولا (الحسن) ت ٣٦٨ هـ : كتاب أخبار سبويه المصرى ، تحقيق محمد إبراهيم سعد وحسين الديب ، ط ٢ ، مكتب الأبحاث العلمية لنشر علوم العربية ، القاهرة ١٤١٠ هـ ص ٣٠ - ٣١ .

المسبحى (محمد بن عبيد الله بن أحمد) ت ٤٢٠ هـ : أخبار مصر القسم التاريخى ، تحقيق ايمن فؤاد سيد وتيارى بيانكى ،

المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٦٣ .

ابن الأثير : أسد الغابة ، ج ٥ ص ٢٤١ .

وقد أشارت ثلاث من وثائق البيع من أملاك بيت المال التي وصلت إلينا إلى متولى الوظيفة ، وفي الحالات الثلاثة كان خازن بيت المال هو نفسه كاتبه . فقد وصف كل من مجد الدين فضل الله وجمال الدين يوسف بن السيرجي وكمال الدين محمد بن محمد بن ظهير بأنه كاتب بيت المال وخازنه ^(١) . ويبدو أنه في بعض الأحيان كان كاتب بيت المال يجمع بين وظيفتي الكاتب والخازن معاً ؛ وللأسف لا نستطيع في ضوء الحقائق المتاحة من الوثائق أن نحدد أسماء كل من تولوا هذه الوظيفة طوال عصر الجراكسة كما لا نستطيع أن نقطع بأن الارتباط بين وظيفتي الكاتب والخازن كان ارتباطاً دائماً .

(و) الصيرفي

أشار تقى الدين المقرئ إلى وظيفة صيرفي بيت المال في سياق حديثه عن معاوني ناظر بيت المال ، دون أن يذكر اختصاصاً محدداً لمتولى هذه الوظيفة ^(٢) . ويُفهم من سياق الحديث في بعض المصادر التاريخية أن وظيفة الصيرفي تلي وظيفة الكاتب في المرتبة ^(٣) . كما يشترط فيمن يتولى صرافة بيت المال أن يكون مسلماً ^(٤) .

ولم تشر المصادر المختلفة إلى طبيعة عمل صيرفي بيت المال ، إلا أن عمل الصرافة بشكل عام هو بيع النقود واستبد الها ^(٥) ؛ وربما كان موضوع وظيفة صرافة بيت المال هو قبض النقود الواردة إلى خزائنه وصرفها .

ولم تشر وثائق البيع من أملاك بيت المال إلى هذه الوظيفة إطلاقاً ، كما لم يرد ذكر لمن تولوا هذه الوظيفة في كتب الحوليات المختلفة .

(ز) شهود بيت المال

يتولى شهود بيت المال الشهادة على حسابات بيت المال وميزانيته السنوية ، ويوقعون في الدفاتر والوثائق والإيصالات والحسابات الختامية - طبقاً لإصطلاح العصر الحديث - وعلى الشاهد أن يحتفظ لديه بصورة مما يشهد

(١) الوثائق أرقام : ١١١ / ١٨ ، ١٣٩ / ٢٢ م و ٦٧٦ ج أوقاف .

(٢) المقرئ : الخطط ، ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٣) ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ١٣ ص ١٥٩ .

(٤) السبكي : المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(٥) حول وظيفة الصرافة بشكل عام أنظر :

السبكي : المصدر السابق ص ١٣٩ - ١٤٠ .

قاموس المصطلحات الإسلامية ، مادة : بيع ، ومادة : بيع الصرف .

التهانوي : المصدر السابق ج ٤ مادة الصرف .

حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف ج ٢ ص ٧٢٣ - ٧٢٥ .

عليه^(١). وقد يشارك الشاهد - بخاتمته - خازن بيت المال على ما فى الخزائن من أموال ، وفى هذه الحالة يكون مشاركاً فى تحمل المسئولية عنها^(٢). كما قد يحل الشاهد محل كاتب بيت المال فى بعض الأحيان^(٣). وعند مراجعة حسابات بيت المال من قبل كبار المسئولين فى الدولة يستدعى الشاهد للاستنارة بشهادته^(٤).

ورغم أن الأصل هو الاكتفاء بشهادة شاهد واحد فى أعمال بيت المال - على حد قول ابن شيت القرشى -^(٥). إلا أن وثائق بيع أملاك بيت المال التى وصلت إلينا تشير إلى تعدد والشهود ، فقد وردت الإشارة إلى شهود بيت المال فى بعض تلك الوثائق التى ترجع إلى أوائل عصر المماليك الجراكسة ، حيث كانوا يباشرون الشهادة على بعض الفصول بها^(٦).

ويبدو أن شهود بيت المال كانوا من الشهود العدول أصلاً ، إلى جانب المامهم بالأموال المالية .

خلاصة القول فإن تلك هى الوظائف السبع الرئيسية فى بيت المال ، والتى ورد ذكرها فى مصادر عصر المماليك الجراكسة ، وإن كانت الوثائق لم تشر إلا إلى خمس منها فقط ، وهى : وكيل بيت المال ، والمستوفى ، والكاتب ، والخازن والشهود ، وقد استخدمت بعض المصادر مسميات مثل مباشر بيت المال ومتولى بيت المال^(٧)؛ وهى مسميات لا يقصد بها - على الأرجح - وظيفة بعينها إنما تشير إلى المسئول عن بيت المال بصفة عامة .

ومن خلال الدراسة يتبين أن مسميات العاملين فى بيت المال كانت تتغير من عصر إلى عصر ، كذلك فإن اختصاصات هؤلاء العاملين كانت متداخلة فى بعض الأحيان ، فلفظ " عامل " كان يطلق فى البداية على المسئول عن بيت المال بالتبادل مع " لفظ " صاحب " ^(٨)، ثم أصبح اللفظ الأول يطلق على صفار الموظفين^(٩)، بينما إختفت وظيفة صاحب بيت المال بعد العصر الفاطمى، لتعود للظهور مرة أخرى فى أوائل العصر العثمانى^(١٠).

(١) ابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٣٠٤؛ ابن شيت القرشى: المصدر السابق ص ٢٨-٢٩؛ والنويرى : المصدر السابق ج ٨ ، ص ٣٠٤.

(٢) ابن شيت القرشى : المصدر السابق ، ص ٣٠

(٣) النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ص ٣٠٤

(٤) ابن شيت القرشى : المصدر السابق ، ص ٢٨

(٥) نفس المصدر السابق ، ص ٢٨ و ٣٠

(٦) أنظر : الوثائق ٥٥ ج أوقاف و ١٥/٨٩م

(٧) أنظر : النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ص ٢١٧ و ص ٢٩٨ .

ابن منجب الصيرفى : الإشارة الى من نال الوزارة ، ص ٩٥

(٨) حول دلالة هذه الألفاظ فى فجر الإسلام ، أنظر : عبد السميع سالم الهراوى : لغة الإدارة فى صدر الإسلام ص ٢٨٠.

(٩) أنظر : الأسبوطى : المصدر السابق ، ج ١ ص ١٠١ .

النويرى : المصدر السابق ، ج ٨ ص ٣٠٤ - ٣٠

(١٠) قانون نامه مصر ، مادة ٣٤.

وفى عصر الدولة الأيوبية كان "الناظر" هو المسئول الأول فى بيت المال^(١). ثم اختلفت هذه الوظيفة فى الأخرى ، وأصبح "وكيل بيت المال" طوال عصر المماليك الجراكسة - وربما قبل ذلك بسنوات - أعلى مسئول فى مؤسسة بيت المال .

وفى العصر العثمانى ظهرت وظيفة جديدة على رأس جهاز بيت المال هى وظيفة "أمين بيت المال"^(٢)؛ كما تظهر وظيفة "وكيل بيت المال" فى بعض وثائق العصر الحديث كمباشرة لإجراءات بيع أملاك بيت المال إلى جانب "أمين بيت المال"^(٣)، وتشير الوثائق كذلك إلى وظيفة أخرى هى "معاون بيت المال"^(٤).

(٢) بيت المال وموقعه فى الإدارة المالية

لقد كان بيت المال فى بداية الأمر يتبع الخليفة مباشرة ، كما أنه كان الجهاز الأساسى للإدارة المالية فى الدولة الإسلامية عند نشأته إلا أنه بمرور الوقت تعرضت مؤسسة بيت المال لتغيرات مهمة على صعيد علاقة بيت المال المباشرة بالخليفة من ناحية ، ووضعه فى الإدارة المالية للدولة من ناحية أخرى .

فمنذ ظهور نظام الوزارة فى بداية العصر العباسى^(٥)، أصبح الإشراف على الإدارة المالية للدولة بما فيها بيت المال أحد أهم اختصاصات الوزراء ، وكان لوزراء التفويض سلطة مطلقة على بيت المال ، حتى أنه لم يكن من حق الخليفة استرجاع ما أنفقه وزير التفويض باجتهاده^(٦)، أما وزراء التنفيذ فكانت سلطتهم على بيت المال محدودة

(١) ابن ممتى : المصدر السابق ، ص ٢٩٨ .

(٢) قانون نامه مصر ، مادة ٣٤ و ٣٨ .

اشارت كذلك دفاتر الروز نامه الى وجود الوظيفة فى عصر الجراكسة وهو أمر مشكوك فيه ، أنظر دفتر اول الاشمونين جيسى ، ورقة ٢١٣ وجه .

(٣) الوثيقة ٣٣٠/محفوظة ٣ ، مجموعة أوامر ، ديوان خديوى ، أوامر خديوية بضم متروكات الى بيت المال بتاريخ ١٨ جماد اول سنة ١٢٩٥هـ .

الوثيقة ٤٣٤ / محفوظة ٣ ، مجموعة أوامر ، ديوان خديوى إذن بالبيع من أملاك بيت المال بتاريخ ٢٠ ذو الحجة سنة ١٢٩٥ هـ . سجل ١٩٦٣/١/١ ، ديوان معية سنية - عربى ، سجل صادر الأوامر الى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات ، ص ٣١ ، وثيقة رقم ٥٣ .

سجل ١٩٦٣/١/١ ، ديوان معية سنية - عربى سجل صادر الأوامر الى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات ، ص ٤٢ ، وثيقة رقم ١ .

(٤) سجل ٥ ، إشارات ، محكمة الاسكندرية ، ص ١١١ ، وثيقة رقم ٣٠٨ دعوى قضائية بتاريخ ٢٥ ربيع آخر ١٢٨٤ هـ .

(٥) حول نشأة نظام الوزارة فى العصر العباسى ، أنظر :

المأوردى : المصدر السابق ، ص ٢٠ - ٢٦ .

حسينى : المرجع السابق ، ص ٢٨٨ - ٢٩١ .

حسن إبراهيم حسن وعلى إبراهيم حسن : النظم الإسلامية ، ص ١١٢ - ١٣٠ .

(٦) المأوردى : المصدر السابق ، ص ٢٢ .

بأوامر الخلفاء^(١).

ولم يختلف الحال كثيراً في مصر ، فمنذ عصر الدولة الإخشيدية عرفت مصر نظام الوزارة ، وقد ترسخت قواعده فيما بعد في العصر الفاطمي ، وكان الوزير هو رأس الجهاز المالي والإداري للدولة^(٢).

وقد استمر نظام الوزارة في مصر حتى نهاية عصر المماليك ، إلا أن مصادر ذلك العصر تكشف عن تراجع منصب الوزارة تراجعاً ملحوظاً منذ أواخر عصر المماليك البحرية حيث توزعت إختصاصات الوزير بينه وبين كل من ناظر المال أو ناظر الدولة وناظر الخصاص وكاتب السر^(٣) ؛ وفي عصر المماليك الجراكسة إضمحلت الوزارة تماماً بظهور الديوان المفرد الذي كان يشرف عليه الاستادار^(٤) وتراجع الوزارة تراجعاً الجاهت التابعة لها ومنها نظر بيت المال^(٥). ولم يكن للوزير في النصف الأول من القرن التاسع الهجري سوى الإشراف على «شئ يسير من النواحي والتحدث في المكوس وبعض الدواوين ومصارف المطبخ السلطاني والسواقي وأشياء أخر واليه مرجع ناظر الدولة وشاد الدواوين وناظر بيت المال وناظر الأهراء ومستوفى الدولة وناظر الجهات»^(٦). ولم يعهد لمنصب الوزارة قيمة تذكر إلا إذا أضيفت إليه وظيفة الاستادارية^(٧).

ومن ناحية أخرى أدى ظهور بعض الدواوين المالية إلى تراجع دور بيت المال ، وأصبحت كثير من مهامه في يد الدواوين والإدارات المالية المختلفة ، فقد أدى ثراء الدولة وزيادة مواردها واتساع رقعتها إلى إنشاء عدد من الدواوين المركزية وكان البعض من تلك الدواوين يتولى جمع موارد الدولة المختلفة والبعض الآخر يتولى جهات الإنفاق^(٨)، وظهرت كذلك مجموعة من الدواوين التي كانت تتولى الإشراف على الأمور المالية للولايات والأقاليم

(١) الماوردى : المصدر السابق ، ص ٢٤.

(٢) حول الوزارة في مصر الفاطمية وعلاقتها ببيت المال : أنظر :

ابن منجب الصيرفى : الإشارة الى من نال الوزارة ، ص ٤٧ و ٤٨ و ٥٤ و ٦١ و ٦٦ و ٦٩.

المقريزى : الخطط ج ١ ص ٣٩٨.

محمد حمدى المناوى : الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٤٠-٤٧.

(٣) المقريزى : المصدر السابق ، ج ٢ ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٤) نفس المصدر السابق ، ج ٢ ص ٢٢٤.

(٥) نفس المصدر السابق ، ج ٢ ص ٢٢٤.

(٦) نفس المصدر السابق ، ج ٢ ص ٢٢٤.

أنظر كذلك :

ابن شاهين الظاهري : المصدر السابق ، ص ٩٧ - ٩٨.

(٧) المقريزى : الخطط ، ج ٢ ص ٢٢٣.

(٨) قدامة : المصدر السابق ص ٢١ - ٣٥.

حسينى : المرجع السابق ص ٢٩٤ - ٣٠٧.

متر : المرجع السابق ، مج ١ ص ١٤٧ - ١٥٦.

المختلفة للدولة ، وكان مقر بعض تلك الدواوين فى عاصمة الخلافة ، بينما كان مقر البعض الآخر فى عواصم الولايات^(١).

كما استدعى الأمر إنشاء أجهزة للرقابة المالية على عمل بيت المال وغيره من دواوين الأموال ؛ ومن بين أجهزة المتابعة والرقابة التى ظهرت فى العصر العباسى " ديوان الأزمّة " ، وكان يتولى مراجعة جميع حسابات الدولة^(٢) ؛ ومنها أيضاً " ديوان بيت المال " وكان يختص بمحاسبة صاحب بيت المال على ما يرد إليه من أموال وما يخرج من نفقات ، كما كان يتولى مراجعة الميزانية السنوية للدولة - طبقاً للمصطلح الحديث ، كما كانت الوثائق التى تضاف بمقتضاها الأموال إلى خزانة بيت المال أو يتم الإنفاق على أساسها تمر عليه ، وكان هذا الديوان يرفع تقاريره إلى الوزير^(٣).

ولما كانت المصادر التاريخية لم تعطنا صورة دقيقة عن تلك الدواوين ونظام العمل فيها ، فإنه من الصعب تحديد مسمياتها والتعرف على اختصاصات كل منها بدقة^(٤).

وقد شهدت مصر تحولاً مماثلاً منذ العصر الفاطمى حيث انتقلت كثير من وظائف بيت المال إلى الدواوين الجديدة التى أنشأها الفاطميون ، فكانت هناك عدة دواوين تشترك مع "بيت المال" فى متابعة الموارد والنفقات ، كديوان النظر وديوان المجلس ، كما كانت هناك دواوين تختص بقطاعات محددة من الموارد أو النفقات^(٥).

وقد أرتبكت أمور الإدارة المالية فى مصر بعض الشيء فى أوائل العصر الأيوبي وربما يرجع ذلك إلى التغير السياسى الذى صاحب سقوط الخلافة الفاطمية وانعكس على الجهاز المالى والإدارى للدولة ، وإلى الإنشغال فى مرحلة حاسمة من الحروب الصليبية ، ولم يبدأ استقرار أمور الدواوين إلا فى عصر السلطان الكامل الأيوبي (٦١٥ - ٦٣٥ هـ / ١٢١٨ - ١٢٣٨ م) على ما يبدو ، فقد أعاد تنظيم الإدارة المالية للدولة إلى حد ما ، وعمل على تنمية مواردها^(٦).

ويبدو أن الإدارة المالية فى العصر الأيوبي كانت تتكون من قطاعين أساسيين هما : ديوان الجيوش وديوان الأموال ، وكان الديوان الأخير يتفرع إلى مجموعة من الإدارات الصغيرة المقسمة حسب الأعمال أو الأقسام الإدارية

(١) حسبنى : المرجع السابق ص ٣٢٩ - ٣٣٤ ؛ و متز : المرجع السابق مج ١ ص ٢٠٩ ؛ و دائرة المعارف الإسلامية ؛ مادة بيت المال .

(٢) حسبنى : المرجع السابق ، ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٣) أنظر : قدامة : المصدر السابق ، ص ٣٦ ؛ و متز : المرجع السابق ، مج ١ ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(٤) حسبنى : المرجع السابق ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤ ؛ و دائرة المعارف الإسلامية ، مادة : بيت المال تاريخه .

(٥) أنظر : المقرئى الخطط ، ج ١ ص ٣٩٧ - ٤٠٢ .

حسنين ربيع : النظم المالية ، ص ١١ - ١٧ ؛ و أمينة الشوربجى : المرجع السابق ، ص ٣٧ - ٦٦ .

(٦) الناهلسى : المصدر السابق ، ص ١٣ - ١٤ .

للدولة والأبواب وهي أنواع الضرائب المختلفة وجهات الإنفاق المقررة^(١).

* * *

وفي عصر الماليك شهد دور بيت المال في الإدارة المالية مزيداً من التراجع ، كما أضحلت خزائن بيت المال بشكل واضح كما تشير إلى ذلك مصادر عصر الماليك الجراكسة^(٢) ، وقد إرتبط ذلك بشكل ما بنمو الخزائن الخاصة للسلطان^(٣).

وما نستطيع أن نصل إليه من خلال ما تقدمه المصادر والوثائق حول وضع بيت المال في الإدارة المالية في عصر الماليك الجراكسة هو استنتاجات غير مؤكدة ، ويبدو أن بيت المال كان يخضع لإشراف ديوان النظر ، أو نظر الدولة ، وهو من أهم الدواوين المالية التي كانت تتولى مهمة متابعة موارد الدولة وأوجه إنفاقها و كان يشرف على العمل فيه إلى جانب ناظر الدولة كل من مستوفى الصحة ومستوفى الدولة^(٤) . ويصف مؤرخو عصر الماليك استيفاء الصحة بأنه وظيفة جليلة القدر بشرف صاحبها على الأمور المالية في المملكة ، وفي ديوانه تثبت التواقيع والمراسيم السلطانية ، وكل دواوين الأموال تتفرع عنه^(٥).

(١) نفس المصدر السابق ، ص ٢٠ - ٣٥ ؛ وحسين محمد ربيع : النظم المالية ، ص ٨٠ - ٩٠ .

(٢) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٣) لم تكن خزنة بيت المال هي الخزنة الوحيدة للدولة منذ العصر العباسى على الأقل ، فهناك أيضاً خزنة الخليفة الخاصة ، والتي يطلق عليها البعض اسم " بيت مال الخاصة " فى مقابل استخدام مصطلح " بيت مال المسلمين " أو " بيت المال " فقط عند الحديث عن خزائن الأموال العامة . أنظر :

متز : المرجع السابق . مج ١ ص ٢٢٧ .

دائرة المعارف الإسلامية ، مادة : بيت المال - تاريخه .

زينب محفوظ : المرجع السابق مج ١ ص ٢١٥ .

وفي الحقيقة فإن استخدام مصطلح " بيت المال " للإشارة الى خزائن الخليفة الخاصة أمر غير شائع ، ويبدو أنه استخدم بشكل محدود فى بعض مصادر القرن الرابع الهجرى أنظر: متز: المرجع السابق ، مج ١ ص ٢٢٧-٢٣٣ وما بها من مصادر. ثم حل محله استخدام مصطلح الخزائن للدلالة على خزنة الحاكم الخاصة بل أن مصادر عصر الماليك تميز بوضوح بين وظيفتى مباشرة بيت المال ومباشرة الخزائن ، حيث تتعلق الوظيفة الأولى بأمور " بيت مال المسلمين " بينما تتعلق

الوظيفة الثانية بأمور الخزائن الخاصة بالسلطان ، أنظر:

النورى : المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢١٣ و ٢١٧ .

القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ١١ ص ٣٣٩ .

المقرئى : الخطط ، ج ٢ ص ٢٢٤ و ص ٢٢٧ .

(٤) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ص ٢٢٤ .

(٥) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ص ٢٩ .

المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .

أما استيفاء الدولة فهو وظيفة رئيسية على متوليها مدار حفظ الأمور المالية للدولة ، فهو المسئول المباشر عن أهم جوانب الإدارة المالية ومنها بيت المال ، ومن بين مسئولياته الحث على حمل الحمول إلى بيت المال^(١).

* * *

وقد إرتبط بيت المال بعدد من الدواوين فى الدولة ، وكان هذا الإرتباط راجعاً بشكل أساسى إلى تداخل الاختصاصات بين بيت المال وتلك الدواوين ، حيث كان بعضها يتولى الإشراف على جباية بعض الموارد التى تعتبر من الوجهة الشرعية من موارد بيت المال ، والبعض الآخر يختص بجوانب إنفاق تلك الموارد ، وهناك دواوين ثالثة تشارك فى إدارة أملاك الدولة ، والأصل أن بيت المال هو الجهة التى تمثل الدولة فى امتلاك العقارات .

ومن أهم الدواوين التى يتداخل عملها مع بيت المال

(أ) ديوان المفرد الشريف :

نشأ ديوان المفرد فى عصر السلطان الظاهر برقوق (٧٨٤ - ٨٠١ هـ / ١٣٨٢ - ١٣٩٩ م) عندما أفرد إقطاعه الذى كان يحوزة قبل أن يتولى السلطنة وجعل له ديواناً أسماه ديوان المفرد وأقام فيه ناظراً وشاهدين وكتاباً ، وجعل مرجع هذا الديوان إلى الاستادار ، وقد أضيفت بعد ذلك جهات كثيرة إلى ديوان المفرد ، حتى بلغت بلدانه أكثر من مائة وستين بلداً^(٢).

وكان ديوان المفرد مسئولاً عن الإنفاق على احتياجات الممالك السلطانية من جوامك وعليق ، كذلك كانت تكلفة بعض البيوت السلطانية تقع عليه^(٣).

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٠ ، ج ١١ ، ص ٣٥٧ .

المقريزى : الخطط ج ٢ ، ص ٢٢٤ .

هذا وكانت بعض بيوع أملاك بيت المال تصدر بمرسوم من ديوان الاستيفاء ، أنظر على سبيل المثال :

دفتر أول الأشمونين جيشى ، ١١ / ٤٦٢٥ / ٥٠٦٠ ، دار الوثائق القومية ، ورقة ١١٢ ظهر .

دفتر خامس الغربية جيشى ، ٨ / ٤٦٢٢ / ٥٠٩٠ ، دار الوثائق القومية ورقة ٩٨ ظهر .

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٥٣ .

المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ .

ابن شاهين الظاهري : المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ٣ ، ص ١٤٤ ، ١٨٩ .

(٣) المقريزى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٣ .

ابن شاهين الظاهري : المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

وقد اتسع اختصاص ديوان المفرد فى أواخر عصر المماليك الجراكسة حتى أصبح يشرف على خراج الاقطاعات والأوقاف والرزق^(١).

(ب) ديوان الخاص الشريف السلطاني

يعد ديوان الخاص الشريف أحد دواوين الأموال السلطانية فى عصر المماليك ، وهو ديوان من أجل دواوين الدولة ، وظيفته النظر فى خاص أموال السلطان والتحدث على الجهات التابعة له ، وكانت متحصلات عدد من الجهات تؤول إلى ديوان الخاص وأهمها متحصل ثغر الاسكندرية ، والمتحصل من تجارة البهار ، والمكوس المفروضة على السمك البورى والبطارخ ، ومتحصل ثغر دمياط ، ومتحصل فوة والبرلس ونستروة ورشيد ، ومتحصل الموارث الحشرية خارج القاهرة والفسطاط ، والمتحصل من دار الضرب ، وغير ذلك من الضرائب والمكوس^(٢).

وقد ظهر ديوان الخاص منذ عصر الدولة الفاطمية^(٣) ، إلا أنه تطور بشكل واضح منذ عصر الناصر محمد بن قلاوون خاصة بعد أن ألغى وظيفة الوزارة^(٤).

ويتولى ديوان الخاص الإنفاق على التجاريد الشريفة ، وما ينفق فى عيد الأضحى وعيد الفطر ، وكسوة المماليك السلطانية ، والخلع التى تخلع على كبار موظفى الدولة والسفراء الأجانب ، إلى جانب بعض نفقات السلطان الخاصة^(٥).

ويرأس ديوان الخاص ناظر الخاص وهو أحد كبار موظفى الدولة ، وكان يتولى الإشراف على الخزانة السلطانية بقلعة الجبل^(٦) ، ويعاونه مجموعة من الموظفين كمستوفى الخاص ، وكتاب ديوان الخاص ، و ناظر خزانة الخاص^(٧).

(١) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٥ ، ص ٣٤١ ، هامش ٢ .

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٥٦ .

ابن شاهين الظاهري : المصدر السابق ، ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ .

وحول الديوان فى العصر الأيوبي أنظر : السلوك ، ج ١ ، ص ١١١ .

(٤) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ .

(٥) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ .

ابن شاهين الظاهري : المصدر السابق ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(٦) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ .

(٧) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٠ .

الوزان : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٣١ .

ومن الواضح أن كافة متحصلات ديوانى المفرد والخاص هى فى الأصل من حقوق بيت المال التى تحول إلى خزائن السلطان ولإتفاق على متطلباته بصفته كسلطان وليس بشخصه ، وثبتت الوثائق كذلك أن التركات التى يستحق فيها بيت المال تؤول فى كثير من الأحيان إلى ديوان الخاص الشريف ، مع بقائها من الناحية الشرعية فى ملك بيت المال ، وفى حالة بيع عناصر تلك التركات فإن البيع يتم باسم بيت المال^(١).

ومن الجدير بالملاحظة أن هناك من وكلاء بيت المال من تولى وظيفة نظر الخاص إلى جانب وكالة بيت المال^(٢).

(ج) ديوان الجيوش المنصورة

وهو الديوان المسئول عن الإقطاعات وأرزاق الجند ، وكان ينقسم إلى قسمين وهما : ديوان الجيش المصرى وديوان الجيش الشامى ، كما كان يتبعه ديوان الممالك باعتبار أن الممالك السلطانية فرع من فروع الجيش^(٣)؛ وكان مقر الديوان بقاعة الصاحب بقلعة الجبل^(٤).

ويرأس ديوان الجيوش ناظر الجيش ويعاونه صاحب الديوان وكتابه وشهوده ، وصاحب ديوان الممالك وكاتب الممالك وشهوده^(٥)، وقد جمع بعض وكلاء بيت المال بين الوكالة ونظارة الجيوش^(٦)، كذلك كان هناك مجال مشترك للعمل بين بيت المال وديوان الجيوش المنصورة فى حالة بيع أراضى الإقطاعات ، فتلك الأراضى كانت مملوكة لبيت المال ، إلا أنها خاضعة لإشراف ديوان الجيوش المنصورة ، ومن هنا فقد كان من الضرورى أن تستكمل إجراءات البيع فى ديوان الجيوش المنصورة باستئزال الأرض المباعة من المساحات المخصصة لمنع الإقطاعات^(٧).

(د) ديوان الموارث الحشرية

كانت الموارث الحشرية حقاً من حقوق بيت المال إلا أنها كانت تؤول إليه من خلال إدارة خاصة تعرف باسم ديوان الموارث الحشرية ، ويبدو أن هذا الديوان ظهر فى مصر منذ عصر الدولة الفاطمية^(٨).

(١) الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف ، ظاهر الوثيقة ، البيع ، سطر ٣ ، والوثيقة ٩٨ ج أوقاف ، الانتقال بالارث والبيع ، سطر ٣ الوثيقة ٤٦٦ ج أوقاف ، الانتقال بالارث والبيع ، سطر ٦ و ٧ ؛ والوثيقة ٤٥٢ ج أوقاف ، الانتقال بالارث والبيع ، سطر ٦ و ٧ .

(٢) أنظر هذه الرسالة ، ص ٢٢٩ .

(٣) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢١٣ - ٢١٩ .

ابن شاهين الظاهرى : المصدر السابق ، ص ١٠٣ - ١٠٦ .

(٤) المقرئى : الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٠٥ .

(٥) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٤ ص ٣٠ - ٣١ .

(٦) أنظر هذه الرسالة ، ص ٢٢٧ .

(٧) أنظر : الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف .

(٨) القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٠ ؛ والمقرئى : الخطط ، ج ١ ص ١١٠ .

وكان ديوان الموارث الحشرية فى عصر المماليك يتولى حصر المتوفين وتحديد ورثتهم وعناصر تركاتهم ونصيب بيت المال فيها ، وتقتصر ولاية الديوان على القاهرة والفسطاط فقط ^(١) ، ويبدو أن بيت المال كان يشرف عادة على ديوان الموارث الحشرية ^(٢) ؛ رغم أن السلطان كان يعين ناظراً للديوان من قبله ^(٣) .

(هـ) ديوان الجوالى

كان يختص بجباية جزية الرؤوس من أهل الذمة ، وهى أحد موارد بيت المال الرئيسية ؛ وقد تراجع أمر الجوالى كثيراً منذ عصر المماليك البحرية عندما ارتبطت بالإقطاعات وأصبحت حقاً من حقوق المقطعين فى بلدان الإقطاع ، واقتصر تحصيل الجوالى لصالح بيت المال على القاهرة والفسطاط دون غيرها ^(٤) .

ويرأس الديوان ناظر الجوالى ويعاونه شاد و عامل وشهود وحاشر لليهود وآخر للنصارى ^(٥) ، وقد ارتبطت وظيفة ناظر الجوالى بوظيفة وكالة بيت المال فى كثير من الحالات ^(٦) .

(و) ديوان المراجع

وكان هذا الديوان يختص بمتابعة ما يرتجع من إقطاعات من يموت من الأمراء ^(٧) ، وكانت وثيقة تعيين ناظر هذا الديوان فى منصبه تحمل الوصية له بمتابعة حقوق بيت المال ^(٨) ، حيث إن أراضى الإقطاعات هى من أملاك بيت المال أصلاً ؛ كذلك كان هذا الديوان يشرف فى بعض الحالات على استرجاع ما تم بيعه من أملاك بيت المال ، وهو أمر تكرر فى كثير من الأحيان ^(٩) ، وربما كان ذلك بسبب احتياج الدولة لأموال للإنفاق الحربى ، أو احتياجها للأراضى لإعادة توزيعها كإقطاعات أو لكسر شوكة بعض الأمراء المناهضين للسلطان .

(١) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٠ .

(٢) تؤكد الوثائق تبعية ديوان الموارث الحشرية لبيت المال ، أنظر على سبيل المثال : الوثيقة ٣٨١ أوقاف ، سطر ٨٩ . نشرها :

جمال الخولى إثبات الملكية ، ص ١٤٦ . أنظر كذلك : محمد عيسى صالحة : المرجع السابق ص ١٠٩ - ١١٥ .

(٣) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٠ ، ج ٤ ص ٣٣ .

(٤) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ص ٤٥٨-٤٥٩ ؛ و المقرئى : السلوك ، ج ٢ ص ١٥٣ .

(٥) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ص ٤٥٨ .

(٦) أنظر هذه الرسالة ، ص ٢٢٧ .

(٧) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٣ .

(٨) نفس المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٣٥٨ .

(٩) حول استرجاع المبيعات ، أنظر : المقرئى : السلوك ، ج ٢ ، ص ١٥٣ ؛ وابن تغرى بردى : النجوم الزهرة ، ج ٩ ، ص ٥٠ .

كما وردت عدة إشارات فى دفاتر الرزق الحشبية والأجاشية الى حالات استرجع المبيعات ؛ أنظر على سبيل المثال :

دفتر أول الاشمونين جيشى ، ١١/٤٦٢٥/٥٠٦٠ ، دار الوثائق القومية ورقة ١٦٥ ظهر .

دفتر أول الشرقية جيشى ، ٢٧/٤٦٤١/٥٠٤٠ ، دار الوثائق القومية ، ورقة ٦٢ ظهر .

دفتر خامس الغربية جيشى ، ٨/٤٦٢٢/٥٠٩٠ ، دار الوثائق القومية ورقة ٢٥٢ ظهر .

(٣) إجراءات العمل فى بيت المال :

تكشف بعض الوثائق والمصادر الفقهية والتاريخية عن بعض جوانب نظام العمل فى بيت المال ، فمن خلالها نتعرف على إجراءات البيع من أملاك بيت المال وعلى الخطوات المتبعة فى تلك البيوع ، كما نتعرف على الإجراءات المتبعة فى النظر فى الدعاوى القضائية التى يكون بيت المال طرفاً فيها .

(أ) إجراءات بيع أملاك بيت المال فى ضوء دراسة الوثائق

تختلف إجراءات البيع من أملاك بيت المال وفقاً لطبيعة العقارات المباعة والطريقة التى امتلكها بها بيت المال ؛ فينبغى أن نميز فى إجراءات بيع أملاك بيت المال بين نوعين من البيوع ^(١) .

النوع الأول : هو بيع العقارات التى آلت إلى بيت المال عن طريق المصادرة أو الميراث ؛ فعندما كان السلطان يصادر عقارات لصالح بيت المال ، أو عندما يرث بيت المال عقارات ليس لها وارث ، كانت تلك العقارات تباع عادة ويحصل ثمنها لصالح بيت المال المعمور ، أو لصالح جهات الأموال السلطانية ^(٢) .

وإذا كانت الوثائق والمصادر لم تقدم لنا صورة تفصيلية عن إجراءات بيع ما آل إلى بيت المال عن طريق المصادرة ، فإنها تقدم لنا صورة واضحة عن إجراءات بيع العقارات التى تنتقل إلى بيت المال كموارث حشرية .

فعند وفاة أى شخص لابد من قيام المسئولين فى ديوان الموارث الحشرية بدراسة وضع تركة المتوفى قبل دفنه ، فإذا لم يكن له ورثة تصبح تركته حقاً من حقوق بيت المال ، وإذا كان له ورثة لا يستغرقون كل التركة حصل بيت المال على الحصة الفائضة بعد توزيع الأنصبة الشرعية على مستحقيها ^(٣) .

(١) أشارت د. زينب محفوظ الى بعض إجراءات البيع من أملاك بيت المال دون «إشارة الى الفرق بين نوعى البيع ، أنظر : زينب محفوظ : المرجع السابق ، مج ١ ، ص ٢٢٥ - ٢٣٤ .

(٢) حول بيع العقارات المصادرة لصالح بيت المال ، أنظر على سبيل المثال :

المقريزى : الخطط ، ج ١ ص ٣٨٤ - ٣٨٥ ؛ والصيرفى : المصدر السابق ، ج ٤ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ .

أما الموارث الحشرية فكانت من حقوق بيت المال ، وأصبحت منذ لعصر الأيوبي توجه الى جهات الأموال السلطانية إذا كانت خارج القاهرة والفسطاط ؛ إنظر :

القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦٠ ؛ والمقريزى : الخطط ، ج ١ ص ١١٠ .

(٣) كان كاتب ديوان الموارث الحشرية يعد قوائم تفصيلية بالمتوفين كل يوم بمصر و القاهرة ويحدد أوضاع تركة كل منهم ويرفعها الى ديوان الوزارة ؛ أنظر : القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ص ٤٦٠ .

ويبدو أن العاملين فى ديوان الموارث الحشرية كانوا يمنعون أهل المتوفى من دفنه حتى يتم تحصيل حقوق بيت المال من التركة ، وقد الفى هذا الوضع فى أوائل العصر العثمانى ؛ أنظر : قانون نامه مصر ، مادة ٣٤ .

تشير بعض الوثائق الى إتمام إجراءات حصر التركة بحضور أحد موظفى بيت المال عند توقع وفاة أحد الأشخاص ؛ إنظر : الوثيقة ٤٩٤ من مجموعة المتحف الإسلامى بالقدس ، نشرها ، محمد عيسى صالحية : المرجع السابق ص ١٠٩ - ١١٤ .

وعندما يتحدد نصيب بيت المال من التركة ، يتوجه المهندسون أرباب الخبرة بالعقارات لمعاينة ما آل إلى بيت المال من أرض ومبان ، ويكتبون محضراً بنتيجة المعاينة يسمى « المشروح » - كما يطلق عليه النويرى - أو « الكشف » - كما يرد فى الوثائق - يصفون فيه حالة تلك العقارات وتثبت هذا الكشف فى دفاتر ديوان الموارث الحشرية^(١).

وكانت هناك عدة خطوات تتبع عند بيع هذه العقارات لصالح بيت المال المعمور ، وكل خطوة من تلك الخطوات يترتب عليها صدور محرر معين أو وثيقة .

الخطوة الأولى : هى إنتقال وكيل بيت المال وبصحبته المهندسون إلى مكان العقار لتحديد قيمته ، وتحرير محضر يسمى محضر القيمة ، تحدد فيه قيمة العقار بمعرفة المهندسين المتخصصين^(٢) ، ويشهد عليه شهود القيمة أو الشهود العدول فى بيت المال^(٣).

ومن بين الوثائق المنشورة فى ملاحق هذه الرسالة وثيقة واحدة كان البيع فيها لعقار آل إلى بيت المال عن طريق الميراث^(٤)، وقد أشار فصل القيمة المدون بهامش مكتوب التبائع فى هذه الوثيقة إلى أن الشهود قد أنتدبوا لتحديد قيمة الأرض^(٥)، والى أنهم من المهندسين فى الإقطاعات وأهل الخبرة بالأراضى^(٦). ومن الجدير بالذكر أن الشهود قد شهدوا كذلك على جريان العين فى أملاك بيت المال ، بل أن الوثيقة أيضاً تتضمن ما يشير إلى مبررات إنتقال ملكية العين موضوع التصرف إلى بيت المال ، وتتلخص تلك المبررات فى وفاة المالكة الأصلية دون وريث لها، وإن إرثها الشرعى إنحصر فى بيت المال المعمور دون شريك ولا حاجب^(٧). وسجلت الوثيقة كذلك المستندات

(١) النويرى : المصدر السابق ، ج ٩ ص ٦٦ - ٦٧٠.

وردت إشارة صريحة فى وثيقة إثبات ملكية ديوان الموارث الحشرية مؤرخة بتاريخ ١٤ صفر سنة ٩١٠ هـ ، الى تسجيل محضر الكشف فى دفاتر الديوان ، حيث جاء فيها ما نصه « يشهد بذلك ديوان الموارث الحشرية المشار اليه اعلاه والسادة المباشرين به يوم ذاك أعزهم الله تعالى كما وضع ذلك بدفاترهم / البنية المخلدة تحت ايديهم الكريمة بالدوان المشار اليه اعلاه المكتتب من أحد اباائهم كشف عن ذلك يدل على صحته ». (الوثيقة ٣٨١ ج أوقاف ، سطر ١٠٤ و ١٠٥) : أنظر : جمال الخولى : إثبات الملكية فى لوائح العربية ، ص ١٤٧ .

(٢) إذا كانت العقارات مبانى يقوم بالكشف عليها وتحديد قيمتها مهندسو المبانى والعمائر ، أما إذا كانت أراضى زراعية فيقوم بذلك المهندسون المختصون بمساحة الأراضى الزراعية ، ويسمون ايضاً المهندسين فى الإقطاعات ؛ حول المهندسين فى عصر المماليك ؛ أنظر: عبد اللطيف إبراهيم : الوثائق فى خدمة الآثار العصر المملوكى (دراسات فى الآثار الإسلامية ، ص ٣٨٩ - ٤٨١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٣٣٩ .

(٣) النويرى : المصدر السابق ، ج ٩ ص ٦٧ .

(٤) الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف .

(٥) الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، فصل القيمة ، سطر ١ .

(٦) الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، فصل القيمة ، سطر ١ .

(٧) الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، فصل القيمة ، سطور ٤١ - ٤٣ .

التي تفيد ملكية المورثة لما خلفته كتركة عنها حتى وفاتها^(١)؛ وكانت المالكة المتوفاة قد فقدت مستند الملكية الأصلي ، ورفعت قصة إلى القاضى الحنبلى للحصول على مستند جديد يثبت ملكيتها لتلك الحصة المباعة فى الوثيقة ، وقد أرفقت بالقصة «مسودة شهود المباعة» ، وبمقتضى ذلك حصلت على مستند جديد يفيد صحة المباعة والحكم بها^(٢).

وذلك الإجراء الذى أشارت إليه الوثيقة يؤكد قيمة المسودات الموقع عليها من الشهود ، وإمكانية الاعتداد بها لدى القضاة فى حالة فقدان الوثائق الأصلية^(٣).

الخطوة الثانية : هى المناداة على العقار من قبل سماسرة العقارات فى «مظان الرغبات» ، وهى الأماكن التى يتوقع السماسرة أن يوجد فيها من يرغب فى الشراء ولا بد أن تتم المناداة أكثر من مرة ، وفى أوقات متفرقة ، وأماكن متعددة وتحرر حجة بالمناداة على ظهر محضر القيمة^(٤). ولكن واقع الحال كما تقدمه لنا الوثائق يختلف عن الصورة التى تقدمها المصادر التاريخية ، وفى عدد من الحالات لا نجد إشارة إلى المناداة على العقار فى وثائق بيع أملاك بيت المال التى آلت إليه كموارث حشرية^(٥)؛ بينما فى حالات أخرى نجد أن السعر الذى إنتهت إليه المزايدة هو نفسه السعر المحدد فى محضر القيمة^(٦)؛ وفى حالات ثالثة يشار إلى المناداة فى متن الوثيقة بينما لا يشار إلى محضر القيمة أو تقدير الخبراء للثمن^(٧).

(١) الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، فصل القيمة ، سطور ٣٣ - ٣٧ .

(٢) الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، السطور ٣٨ - ٤١ .

(٣) حول المسودة ، أنظر :

THE NEW ENCYCLOPAEDIA BRITANNICA, Diplomats, in Art. History.

(٤) النويرى : المصدر السابق ، ج ٩ ص ٦٧ - ٦٨ .

(٥) لم ترد أى إشارة إلى المناداة على العقار المباع فى الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ، أنظر نص الوثيقة فى الملحق الثانى من ملاحق هذه الرسالة .

أنظر كذلك الوثائق أرقام : ٤١٠ ج أوقاف ، و ٢٧/١٧٤ م ، و ٤٣٣ ج أوقاف ، و ٤٤٠ ج أوقاف ، و ٤٤٤ ج أوقاف ، و ٣٩٠ ج أوقاف . ، جميع هذه الوثائق منشورة فى : زينب محفوظ : المرجع السابق ، مج ٣ ص ٧١ و ٨٣ و ٦١١ و ٦٣٣ و ٦٤٩ و ٦٩٦ . والوثيقة رقم ٦٤ مكتبة جامعة غرناطة ، منشورة فى : دى لوتيانا : وثائق عربية غرناطية ، ص ١٠٨ - ١١٠ .

(٦) الوثيقة رقم ١٢ مكتبة جامعة غرناطة : أنظر :

دى لوتيانا : المرجع السابق ، ص ٢٤ - ٢٦ .

(٧) الوثيقة رقم ٢٠٤ ج أوقاف ، سطور ٣٧ - ٣٩ .

أنظر : زينب محفوظ : المرجع السابق ، مج ٢ ص ٦٣ - ٦٩ .

الوثيقة رقم ٣٥ من من مجموعة الحرم القدسى ، سطر ١٥ .

أنظر : كامل العسلى : وثائق مقدسية ، ج ١ ص ٢٤٨ - ٢٥١ .

هذا وتؤكد مجموعات الوثائق المكتشفة في المتحف الإسلامى بالقدس أن بيع العقارات التى آلت إلى بيت المال كموارث حشرية ، كان يتم فى بعض الأحيان عن طريق المزايدة العلنية ، وهناك مجموعة من الدفاتر المخزومة التى تسجل عمليات البيع بالمزاد العلنى التى دخلت إلى خزائن بيت المال من جرائنها ، وترجع جميع تلك الدفاتر إلى أوائل عصر المماليك الجراكسة^(١).

الخطوة الثالثة : تتمثل فى تقديم شخص معين للشراء بالثمن المحدد فى محضر القيمة أو الثمن الذى إنتهت إليه المزايدة حسب مقتضى الحال ، ويرفع هذا الشخص قصة البس السلطة هى بمثابة طلب الشراء ، ويؤشر على هذه القصة صاحب ديوان الموارث الحشرية ؛ وتعتبر هذه القصة بمثابة طلب مبدئى فقط يتقدمه من يرغب فى شراء العين^(٢).

الخطوة الرابعة : هى حمل الثمن إلى بيت المال والحصول على المستند الدال على ذلك^(٣). وفى الوثيقة ٤٧٢ج لم يحصل المشتري على إيصال من بيت المال يفيد سداد الثمن ، فرغم أن الوثيقة سليمة وكاملة لم يلصق عليها إيصال سداد كما لم يشر فيها إلى وجود مثل هذا الإيصال والإشارة الوحيدة إلى سداد الثمن لبيت المال جاءت فى سياق الوثيقة فى عبارة تفيد حمل الثمن إلى بيت المال على يد البائع^(٤).

الخطوة الخامسة : هى التعاقد على البيع والأصل أن يباشر إجراءات التعاقد مع المشتري ، وكيل بيت المال أو من بوكله فى ذلك^(٥)؛ إلا أن الوثائق تثبت أنه فى بعض الأحيان كان القائم بإجراءات التعاقد نيابة عن السلطان وممثلاً لبيت المال شخصاً آخر غير وكيل بيت المال ، قد يكون أحد الأمراء أو أحد كبار موظفى الدولة^(٦).

هذا وتشير بعض وثائق البيع من أملاك بيت المال التى آلت إليه عن طريق الميراث ومنها الوثيقة ٤٧٢ج أوقاف - إلى صدور إذن شريف من السلطان لإتمام البيع^(٧).

(1) LITTLE :op. cit. p. 205-207.

(٢) النويرى : المصدر السابق ، ج٩ ص ٦٨.

(٣) نفس المصدر السابق ، ج٩ ، ص ٦٨.

(٤) الوثيقة ٤٧٢ج أوقاف ، سطور ٤٦-٤٩.

(٥) السبكى : المصدر السابق ، ص ٦٥ ؛ والنويرى : المصدر السابق ، ج٩ ص ٦٨-٦٩؛ والقلقشندى : صبح الأعشى ، ج٤ ص ٣٦.

(٦) فى الوثيقة ٢٠٤ج أوقاف وكل السلطان حقمق اسماعيل بن عبد الله الشهير بابن كاتب الشعير لإتمام البيع ؛ الوثيقة ٢٠٤ج أوقاف ، سطور ٢ - ٩ ؛ أنظر : زينب محفوظ : المرجع السابق ، مج ٢ ص ٦٥.

وفى الوثيقة ٤١٠ج أوقاف قام بإجراءات البيع الأمير يشبك من مهدى الدوادار و وكل الزينى قاسم المتحدث عنه فى ديوان الدولة؛ الوثيقة ٤١٠ج أوقاف ، سطور ٢ - ٨ ؛ أنظر : زينب محفوظ : المرجع السابق ، مج ٣ ص ٥٧٤.

وفى الوثيقة ٤٧٢ج أوقاف وكل السلطان قايتباى الأمير برسباى الخازندار ، وثيقة ٤٧٢ج أوقاف ، سطور ١٣ - ١٩.

(٣) الوثيقة ٤٧٢ج أوقاف ، سطر ٤٧.

وربما يصدر مثل هذا الإذن فى حالة بيع الأراضى الزراعية دون غيرها نظراً لخطورة بيعها بأعتبارها أداة الإنتاج الرئيسية ومصدر الدخل الأساسى للدولة فى ذلك العصر .

أما النوع الثانى : فهو بيع العقارات المملوكة أصلاً للدولة ؛ كالأراضى الزراعية ، والتى كانت تعتبر ملكاً للدولة بمقتضى حق الفتح منذ فتح عمرو بن العاص مصر^(١).

وفى حالة رغبة الدولة فى بيع بعض الأراضى الزراعية المملوكة لها ، لدعم موارد بيت المال فى حالة الأزمات أو لتمويل المجهود الحربى للدولة ، فإن إجراءات البيع تختلف بعض الشيء عن الإجراءات المتبعة فى بيع العقارات التى آلت إلى بيت المال عن طريق الإرث ؛ والصورة التى نكونها عن تلك الخطوات مستمدة من الوثائق فقط ، حيث لم تشر مصادر عصر المماليك إليها .

الخطوة الأولى : يقتضى المنطق أن تبدأ إجراءات البيع باعلان الدولة عن بيع بعض أملاكها ، حيث إن الأرض تباع - كما تذكر الوثائق - لأن الضرورة دعت إلى ذلك ، لينفق ثمنها فى كلفة الغزاة والمجاهدين^(٢). إلا أن الوثائق تشير دائماً إلى أن المشتري هو الذى قام برفع قصة يبدى فيها رغبته فى شراء الأرض^(٣).

ومن الجدير بالملاحظة إنه فى جل الحالات كان المشتري حائزاً للأرض التى يتقدم لشرائها بشكل من أشكال الحيازة^(٤).

ويتضح من دراسة مجموعة الوثائق المنشورة فى ملاحق هذه الرسالة أن الغالبية العظمى من الأراضى المباعة كانت فى الأصل رزقاً بأيدي من قاموا بشرائها^(٥)؛ وهو ما تؤكده أيضاً دراسة ما سبق نشره من وثائق بيع أملاك

(١) محمد كامل مرسى : المرجع السابق ، ص ٣٩ - ٧٣.

(٢) الوثائق أرقام : ١٨/١١١ م ، سطور ٥٠-٥١ و ٢٢/١٣٨ م سطور ٢٠-٢١؛ و ٢٠/١٢٢ م ، سطور ٧٣-٧٤؛ و ٦٢١ ج أوقاف ، سطور ٧٧-٧٨؛ و ٧٠٩ ج أوقاف البيع الأول ، سطور ٦٤-٦٥ والبيع الثانى سطور ٦٨ - ٦٩ ؛ و ٤٤٣ ج أوقاف سطر ٥٧ ، و ١٥٦ / ٢٤ م سطور ٥٨ - ٥٩ ؛ و ٢٢٦ / ٣٦ م سطر ٥٣ و ٤٧٢ ج أوقاف سطور ٥٢ - ٥٣ ؛ و ٢٣٠ / ٣٦ م سطر ٦٩ ؛ و ٧٨٣ ج أوقاف سطر ٦٨ ؛ و ٢٥١ / ٤٠ م سطور ٧٣ - ٧٥ و ٦٤٦ ج أوقاف سطور ٦٨ - ٧٠ و ٢٨٨ / ٤٤ م سطور ٤٩ - ٥٠ و ٣٤٠ ج أوقاف سطور ٦٨ - ٧٠.

(٣) الوثائق أرقام : ١٨/١١١ م سطر ١٤ و ٢٠/١٢٢ م سطر ٢٢؛ و ٦٢١ ج أوقاف سطر ٢٣؛ و ٧٠٩ ج أوقاف ، البيع الأول سطر ١٤ ؛ و البيع الثانى ، سطر ٢٨ ؛ و ٤٤٣ ج أوقاف ، سطر ٢٤ ، و ٢٤/١٥٦ م سطر ٢٣ ؛ و ٢٢٦ / ٣٦ م سطر ١٦ و ٢٣٠ / ٣٦ م سطر ٢٤ ؛ و ٧٨٣ ج أوقاف ، سطر ٢٣ ؛ و ٢٥١ / ٤٠ م سطر ٢٧؛ و ٦٤٦ ج أوقاف ، سطر ١٥ . و ٢٨٨ / ٤٤ م سطر ١٩ ؛ و ٣٤٠ ج أوقاف ، سطر ٢٨ .

(٤) الوثيقة ٦٧٦ ج أوقاف لا تحمل أى إشارة إلى حيازة المشتري للأرض قبل البيع أنظر : محمد محمد أمين : فهرست وثائق القاهرة، الملحق ٤٥٠ - ٤٦٥ .

(٥) هناك وثيقة واحدة كانت الأرض فيها منتقلة إلى بيت المال بالأرث وهى الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف ووثيقة أخرى هى الوثيقة ٦٢١ =

بيت المال ؛ ويوضح الجدول التالى وضع العقارات المباعة فى وثائق بيع أملاك بيت المال التى ترجع إلى عصر الماليك الجراكسة .

وضع الارض	مواريث	رزق	اقتاعات	غير محددة	مجهول	المجموع
عدد الحالات	٨	٢٧	١	١	٣	٤٠
النسبة المئوية	٪٢٠	٪٦٧,٥	٪ ٢,٥	٪ ٢,٥	٪ ٧,٥	٪ ١٠٠

جدول رقم ٣٠- بيان بالوضع الأصلي للأراضى المباعة من أملاك بيت المال

ومن خلال دراسة الإشارات الواردة فى دفاتر الروزنامة العثمانية لبيع أملاك بيت المال فى عصر الماليك الجراكسة تتأكد الصورة من حيث حيازة المشتري للأرض فى أغلب الأحوال ، وإن كانت البيانات الواردة فى تلك الدفاتر تكشف عن أن نسبة كبيرة من تلك الأراضى كانت فى الأصل إقطاعات للمشتريين^(١)، كما تشير إلى حالة فريدة كانت الأرض فيها فى الأصل رزقة لابن المشتري^(٢).

ويوضح الجدول التالى وضع الأراضى الزراعية المباعة قبل البيع من واقع البيانات المسجلة فى دفاتر الروزنامة العثمانية .

وضع الارض	مواريث	رزق	اقتاعات	مجهول	المجموع
عدد الحالات	٢	١٦٨	١١٨	٢٤٦	٥٣٤
النسبة المئوية	٪ ٣٩	٪ ٣١,٥	٪ ٢٢,١	٪ ٤٦,٠١	٪ ١٠٠

جدول رقم ٣١- بيان بالوضع الأصلي للأراضى المباعة فى عصر الماليك الجراكسة من واقع الدفاتر العثمانية

=ج أوقاف بها إشارة إلى أن الأرض فى حيازة المشتري دون ذكر وضع الحيازة ، ويبدو أن الأرض كانت إقطاعاً للمشتري فى الأصل ، حيث صدر مرسوم شريف باستكمال إجراءات البيع فى ديوان الجيوش المنصورة .
أنظر : الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، فصل بروز الأمر الشريف.

وهناك ثلاثة وثائق وهى : الوثيقة ٧١ ج أوقاف والوثيقة ٥٥ ج أوقاف والوثيقة ١٥/٨٩م فقدت أجزاء من نصها فلا نستطيع التوصل إلى وضع العين فيهما قبل البيع .

(١) أنظر الملحق الأول، جدول رقم ١، الوثائق أرقام ٢٩ و ٣٢ و ٤٠ و ٥٠ و ٥٤ و ٦٦ و ٦٩ و ٧٥ و ٨٦ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ١٠٠ و ١٠٨ و ١١٨ و ١٢٦ و ١٤٢ و ١٤٦ و ١٥١ و ١٥٦ و ١٥٨ و ١٦٩ و ١٧٦ و ١٨٠ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ٢٠١ و ٢٠٤ و ٢٠٧ و ٢١٠ و ٢١٣ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٦ و ٢٣٩ و ٢٤١ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٥٠ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و جدول رقم ٢ ، الوثائق أرقام ٧ و ١٠ و ٤٣ و ٤٤ .

(٢) دفتر ثانى البهنساوية جيشى ، ١٨/٨٥/٣/٤٦٣٢ دار الوثائق القومية ، ورقة ٢٠٧ وجه .

ويبدو أن تلك القصص أو الإنهاءات كما قد تسمى في بعض الأحيان^(١)، كانت تعرض على السلطان ويؤشر عليها بخطه بما يفيد الموافقة على طلب الشراء^(٢).

الخطوة الثانية : هي تحديد قيمة الأرض ؛ وفي الوثائق الصادرة في بدايات عصر المماليك الجراكسة كان تحديد الثمن يتم من خلال محضر قيمة^(٣)؛ يضمن نصه أحياناً في الوثيقة^(٤)، ويتضمن محضر القيمة تحديد الثمن قيمة واستظهاراً ، والإقرار بجريان العين في أملاك بيت المال ، وتأكيد أن الحظ والمصلحة لبيت المال في بيع ذلك العقار^(٥)، وكان وكيل بيت المال يؤشر على محضر القيمة بعبارة : « ليقوم ذلك »^(٦)، ويشهد على المحضر إثنان من شهود بيت المال^(٧).

أما في الوثائق التي ترجع إلى النصف الثاني من القرن التاسع الهجري وما بعده ، فكان يكتفى بتحرير فصل القيمة بالهامش الأيمن لباطن الوثيقة ويشهد عليه شاهدان^(٨).

(١) في الوثيقة ١٢٢/٢٠م ذكرت القصة باسم الإنهاء ، وتستمد هذه التسمية من عبارة التنويه في القصص التي تبدأ عادة بكلمة ينهى أو أنهى . حول القصص أنظر :

عبد اللطيف ابراهيم : وثيقة استبدال ، ص ١٠ و ص ٢٢ هامش ٧ ؛ ودراسة في الوثائق العاسة ، ص ١٧٦ - ١٨٦ .

STERN (S.M.) : Three Petitions of The Fatimid Period (Coins and Documents From The Medieval Meddle East, vi) p. 179 , 182 .

جمال الخولي : دراسة مقارنة لوثائق الاستبدال ، ص ٨٤ - ٨٥ ؛ وإثبات الملكية ، ص ١١٤٤ ، ١٣٦ .

(٢) هذا وقد وردت في كثير من الوثائق موضوع الدراسة عبارات تشير إلى توقيع السلطان على القصة مثل : « من جملة قصة بالخط الشريف » الوثيقة ١١١/١٨م ، سطر ١٧ . أو « من جملة قصة مشمول بالخط الشريف » الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، س ٢٥ ، الوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف ، البيع الأول سطر ١٧ والبيع الثاني ، سطر ٣٩ . الوثيقة ١٥٦ / ٢٤م ، سطر ٢٢ . الوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف ، سطر ٢٩ . الوثيقة ٢٥١ / ٤٠م ، سطر ٣٣ . أو « من جملة الانها المشمول بالخط الشريف » الوثيقة ١٢٢/٢٠م ، سطر ٢٥ . أما الوثيقة ٤٤٣ ج أوقاف فقد وردت فيها العبارة على النحو التالي : « من جملة الإشهاد المشمول بالخط الشريف » الوثيقة ٤٤٣ ج أوقاف ، سطر ٢٤ .

وربما يكون كاتب الوثيقة قد أخطأ وكتب كلمة الإشهاد بدلاً من الإنهاء .

(٣) الوثائق أرقام : ٧١ ج أوقاف ، سطر ٣ ؛ و ٥٥ ج أوقاف ، سطر ٢٥ ؛ و ١٥/٨٩م ، سطر ١٠ .

(٤) تم تضمين محضر القيمة في الوثيقتين ٥٥ ج أوقاف و ١٥/٨٩م ، أما الوثيقة ٧١ ج أوقاف فالجزء المفقود منها كبير بحيث إننا لا نستطيع أن نجزم بتضمين محضر القيمة فيها .

(٥) الوثيقة ٥٥ ج أوقاف ، السطور ٤٦-٥٢ . الوثيقة ١٥/٨٩م ، السطور ١١-١٥ .

(٦) الوثيقة ١٥/٨٩م ، سطر ١٦ .

(٧) الوثيقة ٥٥ ج أوقاف ، السطران ٣٧-٣٨ . الوثيقة ١٥/٨٩م ، السطران ١٤-١٥ .

(٨) تضمنت جميع الوثائق المنشورة في الملحق الثاني من ملاحق هذه الرسالة فصولاً للقيمة مدونة بالهامش الأيمن ، وتتضمن هذه الفصول الشهادة على الثمن وعلى جريان العين في أملاك بيت المال ووجود مسوغ شرعى لبيعها ؛ ولا يستثنى من ذلك سوى الوثائق التي نقدت منها بعض دروجها مثل الوثائق أرقام : ٧١ ج أوقاف و ٥٥ ج أوقاف و ١٥/٨٩م و ٢٢/١٣٨م .

الخطوة الثالثة : بعد ذلك يصدر السلطان مرسوماً شريفاً يوجهه إلى وكيل بيت المال يأمره فيه باتمام إجراءات البيع والمعاقدة^(١)، وتسمى تلك المراسيم فى بعض الأحيان "مراسيم المربعة" إشارة إلى قطع الورق الذى تحرر فيه^(٢)؛ كما يطلق عليها أحياناً اسم "مراسيم المعاقدة" لأنها تتضمن الأمر باتمام إجراءات التعاقد^(٣).

وقد جرت العادة على تضمين نص المرسوم كاملاً فى وثائق البيع من أملاك بيت المال^(٤)، كما يضمن كذلك فى الإيصالات التى يتسلمها المشتري والتى تفيد سداده للثمن فى خزائن بيت المال^(٥).

وكان المرسوم الذى يتضمن الأمر باتمام البيع يشتمل على تحديد اسم المشتري، والعين التى سيتم بيعها، مع الإشارة إلى وضعها قبل البيع، وينص المرسوم كذلك على ضرورة سداد الثمن واستكمال الإجراءات^(٦).

(١) الوثائق أرقام : ١٨/١١١ م ، سطر ٩ ؛ و ١٢٢ / ٢٠ م ، سطر ١٧ ؛ و ٦٢١ ج أوقاف ، سطر ١٨ ؛ و ٧٠٩ ج أوقاف ، البيع الأول ، سطر ١٠ والبيع الثانى ، سطر ٢١ ؛ و ٤٤٣ ج أوقاف ، سطر ١٨ ؛ و ١٥٦ / ٢٤ م ، سطر ١٦ ؛ و ٢٢٦ / ٣٦ م ، سطر ١٤ ؛ و ٢٣٠ / ٣٦ م ، سطر ٢٠ ؛ و ٧٨٣ ج أوقاف ، سطر ٢١ ؛ و ٢٥١ / ٤٠ م ، سطر ٢٥ ؛ و ٦٤٦ ج أوقاف ، سطر ٣ ؛ و ٢٨٨ / ٤٤ م ، سطر ١٠ ؛ و ٣٤٠ ج أوقاف ، سطر ١٣.

(٢) الوثائق أرقام : ٢٢/١٣٨ م ، سطر ١٥ ؛ و ٢٢٦ / ٣٦ م ، سطر ١٤ ؛ و ٧٨٣ ج أوقاف ، سطر ٢١.

(٣) دفتر ثغر دمياط جيشى ، ٤٦٥٢/٣٨ / ٤٩٩٨ ، دار الوثائق القومية ، ورقة ٢٠٩ وجه .

(٤) الوثائق أرقام : ٥٥ ج أوقاف ، سطور ١١ - ١٨ . ١٨/١١١ م ، سطور ١٢ - ١٧ ؛ ١٢٢ / ٢٠ م ، سطور ١٨ - ٢٥ ؛ و ٦٢١ ج أوقاف سطور ١٩ - ٢٥ ؛ ٧٠٩ ج أوقاف البيع الأول ، سطور ١١ - ١٥ ؛ و ٧٠٩ ج أوقاف البيع الثانى سطور ٢٣ - ٤٢ ؛ ٤٤٣ ج أوقاف ، سطور ١٩ - ٢٥ ؛ و ٢٤/١٥٦ م ، سطور ١٧ - ٢٤ ؛ ٢٢٦ / ٣٦ م ، سطور ١٥ - ٢٢ ؛ و ٢٣٠ / ٣٦ م سطور ٢١ - ٢٧ ؛ ٧٨٣ ج أوقاف سطور ٢٢ - ٣٠ ؛ و ٢٥١ / ٤٠ م ، سطور ٢٦ - ٣٤ ؛ ٦٤٦ ج أوقاف ، سطور ١٣ - ٢٠ ؛ و ٢٨٨ / ٤٤ م ، سطور ١٨ - ٢٥ ، ٣٤٠ ج أوقاف ، سطور ٢٤ - ٣١ .

وتحمل ٢٢/١٣٨ م إشارة إلى أن نص المرسوم مضمن منها ، سطور ١٦ .

إلا أن عدة دروج من الوثيقة فقدت فلم يصلنا نص المرسوم .

كذلك فقدت عدة دروج من الوثائق ٧١ ج أوقاف ١٥/٨٩ م .

(٥) تم تضمين نصوص المراسيم فى إيصالات بيت المال فى الوثائق أرقام ١٨/١١١ م و ١٢٢ / ٢٠ م و ٦٢١ ج أوقاف و ٢٢٦ / ٣٦ م و ٢٣٠ / ٣٦ م ٧٨٣ ج أوقاف و ٢٥١ / ٤٠ م و ٦٤٦ ج أوقاف و ٣٤٠ ج أوقاف . أما باقى الوثائق فوصلت إلينا بدون إيصالات .

(٦) ذكرت د. زينب محفوظ أن تلك المراسم كانت تشتمل من ضمن عناصرها على تحديد الثمن ، ولم نعثر فى أى من نصوص المراسيم المضمنة فى الوثائق على تحديد للثمن ، بل هناك فقط إشارة إلى ضرورة حمل لثمن إلى بيت المال برسالة دالة على تلك .

أنظر : زينب محفوظ : المرجع السابق ، مج ١ ، ص ٢٣٣ .

وكانت المراسيم الشريفة تتوج بعلامة السلطان وهى توقيعها بخط يده بقلم جليل . وكان السلطان يوقع بعلامته بأعلى ظاهر المرسوم عادة^(١)، كما كانت المراسيم تكمل فى بعض الأحيان بخطوط المباشرين بالدواوين المعمورة^(٢).

وكانت المراسيم تحفظ فى بيت المال حفظاً دائماً^(٣)، كما كانت تسجل فى دفاتر خاصة بتسجيل المراسيم السلطانية ، تعرف بـ "دفاتر المبيعات الشريفة" وتحفظ فى "الخزائن العامة" لديوان الإنشاء على الأرجح^(٤)، وذلك بعد تقديمها لشهود وثيقة البيع^(٥).

الخطوة الرابعة : هى حمل الثمن إلى خزائن بيت المال برسالة دالة على ذلك ، كما تنص المراسيم السلطانية^(٦)؛ وتشبه الرسائل أذن الدفع فى نظم الإدارة المالية الحديثة^(٧).

وفى أغلب الأحيان كان كاتب بيت المال هو الذى يتولى مهمة حمل الثمن وتوريده إلى خزائن بيت المال ، حيث تؤكد الوثائق أنه قام بسداد ثمن العقار^(٨)، كما يُشهد على نفسه الشهود بذلك فى فصل مستقل يدون بالهامش

(١) أشارت معظم الوثائق إلى أن المراسيم متوجه بالعلامة الشريفة بظاهرها ؛ أنظر : الوثيقة ١٢٢/٢٠ م ، سطر ٢٥ والوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، سطر ٢٥ ؛ والوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف البيع الأول سطر ١٨ والبيع الثانى سطر ٤١-٤٢ والوثيقة ٤٤٣ ج أوقاف ، سطر ٢٥ ؛ والوثيقة ١٥٦/٢٤ م ، سطر ٢٣ ؛ والوثيقة ٢٢٦/٣٦ م ، سطر ٢٢ ، والوثيقة ٢٣٠/٣٦ م سطر ٢٧ ؛ والوثيقة ٧٨٣ ج أوقاف ، سطر ٣٠ ، الوثيقة ٢٥١/٤٠ م ، سطر ٣٤ ؛ والوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف سطر ٢٠ ؛ الوثيقة ٢٨٨/٤٤ م ، سطر ٢٥ ؛ والوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف ، سطر ٣١.

أما الوثيقتان ٥٥ ج أوقاف و ١١١/١٨ م فقد وردت فيهما الإشارة إلى أن المرسوم متوج بالعلامة فقط .

الوثيقة ٥٥ ج أوقاف ، سطر ١٠ ، والوثيقة ١١١/١٨ م ، سطر ١٧ .

(٢) أنظر الوثائق أرقام : ٧١ ج أوقاف ، سطر ٧ و ٥٥ ج أوقاف ، سطر ٩ - ١٠ ؛ و ١١١/١٨ م سطر ١٧ ؛ و ٦٢١ ج أوقاف ، سطر ٢٥ ؛ و ١٥٦/٢٤ م ؛ سطر ٢٤ ؛ و ٧٨٣ ج أوقاف سطر ٣ ؛ و ٦٤٦ ج أوقاف ، سطر ٢٠ ؛ و ٢٨٨/٤٤ م ، سطر ٢٥ .

(٣) الوثيقة ٧١ ج أوقاف ، السطر ٥ .

(٤) دفتر إيبان وجزيرة بنى نصر جيشى ، ٧/٤٦٢١/٥٠٤٩ ، دار الوثائق القومية ورقة ١٢٩ ظهر .

(٥) الوثيقة ٥٥ ج أوقاف ، السطر ١٨ .

(٦) الوثائق أرقام : ٥٥ ج أوقاف ، السطر ١٨ ؛ و ١١١/١٨ م ، السطر ١٦ ؛ و ١٢٢/٢٠ م ، السطر ٢٣-٢٤ ؛ و ٦٢١ ج أوقاف ، السطر ٢٤ ؛ و ٧٠٩ ج أوقاف البيع الأول ، سطر ١٦ والبيع الثانى ، سطر ٧٧ ؛ و ٤٤٣ ج أوقاف ، السطر ٢٢-٢٤ ؛ و ١٥٦/٢٤ م ، السطر ٢٢ ؛ و ٢٢٦/٣٦ م ، السطر ٢٢ . ؛ و ٢٣٠/٣٦ م ، السطر ٢٦ ؛ و ٧٨٣ ج أوقاف ، السطر ٢٨ ؛ و ٢٥١/٤٠ م ، السطر ٣٢ ؛ و ٦٤٦ ج أوقاف ، السطر ١٩ ، و ٢٨٨ / ٤٤ م ، السطر ٢٤ ؛ و ٣٤٠ ج أوقاف ، السطر ٣٠ .

(٧) اعتبر د. محمد أمين أن الرسالة هى نفسها إيصال بيت المال ، أنظر : ملاحق فهرست وثائق القاهرة ، ص ٣٧٠ تعليق رقم ٤ .

و هناك فارق كبيراً بين الرسالة أو رسائل الحمل وبين إيصالات السداد ، أنظر : الفصل الأول من هذه الرسالة ، ص ١٨ .

(٨) الوثائق أرقام : ١١١/١٨ م ، سطر ٣٢-٣٤ ؛ و ١٣٨/٢٢ م ، سطر ٦ - ٨ ؛ و ١٢٢/٢٠ م ، سطر ٥٦ - ٥٨ ؛ و ٦٢١ ج أوقاف ، سطر ٦٠ - ٦١ ؛ و ٧٠٩ ج أوقاف البيع الأول ، سطر ٤٦ - ٤٧ ؛ و ٤٤٣ ج أوقاف ، سطر ٤٢ - ٤٣ ؛ و ١٥٦/٢٤ م ، سطر ٤٣ - ٤٤ ؛ و ٢٢٦ / ٣٦ م ، سطر ٤٩ - ٥٠ ؛ و ٢٣٠/٣٦ م ، سطر ٤٨ - ٤٩ ؛ و ٧٨٣ ج أوقاف ، سطر ٤٩ - ٥٠ ؛ و ٢٥١/٤٠ م سطر ٥٢ - ٥٣ ؛ و ٦٤٦ ج أوقاف ، سطر ٤٩ - ٥٠ ؛ و ٢٨٨/٤٤ م ، سطر ٤٧ - ٤٩ .

الأيمن للوثيقة^(١). وفى حالة واحدة أشارت الوثائق إلى قيام شخص آخر غير كاتب بيت المال بسداد الثمن^(٢).

الخطوة الخامسة : عند سداد ثمن العقار يحصل المشتري على إيصال يدل على وصول الثمن إلى خزانة بيت المال^(٣). وفى النفس الوقت تسجل المبالغ التى تم توريدها فى جريدة اليومية^(٤).

وتعتبر تلك هى الخطوة الأخيرة قبل إتمام المعاقدة وتحرير وثيقة البيع ، وإن كان هناك من يرى أن سداد الثمن وتحرير الإيصال سابق على صدور المرسوم الشريف^(٥)، إلا أن الوثائق تثبت غير ذلك ، فمن ناحية نجد أن نص المرسوم بضمن فى الإيصال^(٦) وبالتالى فلا يمكن أن يكون تحرير الإيصال سابقاً على صدور المرسوم، كذلك فإن تواريخ الإيصالات المتوفرة لدينا كانت تالية لتاريخ المرسوم فى كل الحالات^(٧).

الخطوة السادسة : بعد اكتمال الخطوات السابقة يتم التعاقد وتحرير وثيقة البيع ؛ وبإشراف إجراءات التعاقد فى تلك الحالة وكيل بيت المال أو من يوكله عنه فى ذلك^(٨).

وفى حالة ما إذا كانت الأرض المباعة إقطاعاً فى الأصل فلا بد من إكمال إجراءات المعاقدة فى ديوان الجيوش المنصورة ، وقد دون بهامش الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف فصل يشير إلى بروز الأمر الشريف لناظر ديوان الجيوش لإكمال إجراءات البيع ونصه :

"الحمد لله رب العالمين برز الأمر الشريف لمولانا المقام الشريف الإمام الأعظم السلطان المالك الملك الظاهر أبو سعيد خشقدم نصره الله تعالى نصراً عزيزاً فتح له فتحاً مبيناً لشهوده باكمال هذا المستند المسطر باعاليه/على

(١) ورد فصل قبض الثمن وحمله فى الهامش الأيمن لمعظم الوثائق ؛ أنظر : نشر الوثائق فى الملحق الأول من ملاحق هذه الرسالة . أنظر كذلك : الفصل الثانى من الرسالة ، ص ١٢٥ .

(٢) قام بسداد الثمن فى خزانة بيت المال فى الوثيقة ١٥/٨٩م أبو الفضل عبد الكريم مدير المملكة الشريفة الإسلامية واستادار العالية بالديار المصرية ، أنظر : الوثيقة ١٥/٨٩م ، سطور ٧ - ١٠ .

(٣) لم تشر الوثائق المبكرة إلى إيصال بيت المال ، أنظر الوثائق : ٧١ ج أوقاف ، و ٥٥ ج أوقاف و ١٥/٨٩م .

(٤) ابن شيت القرشى : المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(٥) زينب محفوظ : المرجع السابق ، مج ١ ص ٣٣٢ .

(٦) أنظر نشر الوثائق فى الملحق الثانى من ملاحق هذه الرسالة .

(٧) كان تاريخ الإيصال تالياً على تاريخ المرسوم فى ستة إيصالات هى إيصالات الوثائق أرقام : ٢٠/١٢٢م ، و ٦٢١ ج أوقاف ، و ٦٤٦ ج أوقاف ، و ٣٤٠ ج أوقاف ، و ٧٨٣ ج أوقاف ، و ٢٥١/٤٠م .

وفى حالة إيصال الوثيقة رقم ١٨/١١١م فقد تاريخ المرسوم ، أما الوثيقتان ٣٦/٢٢٦م و ٣٦/٢٣٠م فقد فىهما تاريخ الإيصال ، كذلك فقد وردت تواريخ الإيصالات فى نصوصها المضمنة فى أربع حالات أخرى وكانت تالية على تاريخ المرسوم وهى الوثائق أرقام : ٧٠٩ ج أوقاف البيع الأول ، و ٧٠٩ ج أوقاف البيع الثانى ، و ٢٤/١٥٦م و ٤٤/٢٨٨م .

(٨) أنظر الجدول رقم ٢٢

لسان مولانا المقر الأشرف العالى القاضى المدبرى المشيرى التاجى عبد الله ناظر الجيوش المنصورة عظم الله شأنه بتاريخ سابع عشر رجب الفرد سنة سبع وستين وثمان مائة وحسبنا الله ونعم الوكيل^(١).

ويبدو أن إكمال تلك الإجراءات كان أمراً ضرورياً ولازماً حتى تتم عملية التوثيق لدى القاضى الموثق ، حيث نلاحظ أن تاريخ التصرف القانونى فى هذه الوثيقة هو ١٩ ربيع الآخر سنة ٨٦٧ هـ^(٢) ، بينما كان تاريخ الأسجل الحكمى هو ١٥ شعبان من السنة نفسها^(٣) . والتفسير الوحيد لهذا الفارق الزمنى الكبير بين الإجرائين يرجع إلى طول المدة التى استغرقها بروز الأمر الشريف ، ثم إكمال الإجراءات فى ديوان الجيوش المنصورة.

تبقى الإشارة إلى أنه فى حالة الإنعام بالثمن على المشتري يُصدر السلطان مرسوماً شريفاً موجهاً إلى كاتب بيت المال متضمناً الأمر بالإنعام بالثمن ، ويخلد ذلك المرسوم فى بيت المال ، ويشار إليه فى إيصال بيت المال^(٤) ، وفى نص الوثيقة أحيانا^(٥) ، ويصدر ذلك المرسوم عادة فى نفس يوم صدور المرسوم الشريف بالبيع^(٦).

* * *

ونخلص من دراسة وثائق بيع أملاك بيت المال والإجراءات المتبعة فيها إلى أن هناك عناصر إتفاق بين خطوات بيع ما آل إلى بيت المال كموارث حشرية وبيع أملاكه الأصلية ، مثلما كانت هناك عناصر إختلاف بينهما ؛ ويوضح الشكل رقم ١٠ الخطوات المتبعة فى الحالتين .

(١) الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، الهامش الأيمن مقابل السطر ٧١.

(٢) الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، السطران ٨٣ - ٨٤ .

(٣) الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، السطران ٦ - ٧ .

(٤) إيصالات الوثائق ٦٢١ ج أوقاف و ٣٦/٢٢٦ م و ٢٣٠ / ٣٦ م و ٤٠/٢٥١ م و ٦٤٦ ج أوقاف و ٣٤٠ ج أوقاف .

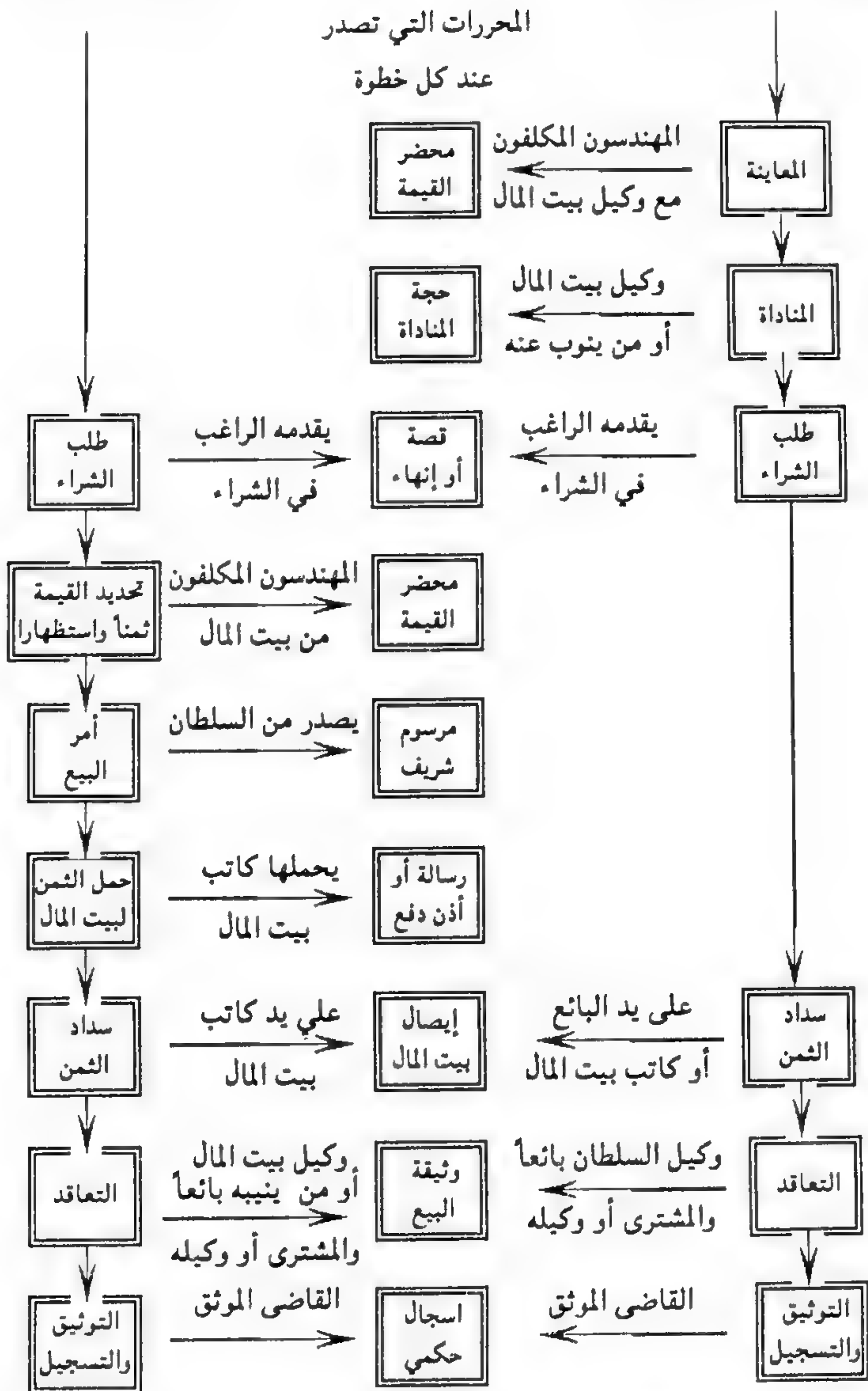
(٥) الوثيقة ٧١ ج أوقاف ، السطر ٤ ؛ والوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف ، السطران ٦٣ - ٦٤ .

(٦) الوثيقة ٣٦/٢٢٦ م ، الإيصال ، سطر ١٩ ، والوثيقة ٢٥١ / ٤٠ م ، الإيصال ، سطران ١٧-١٨ .

والوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف ، الإيصال ، سطر ١٣ ، والوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف ، السطر ١٣ ، وفى حالة الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف كان هناك فارق مدته شهر كامل بين صدور المرسوم الشريف بالبيع والمرسوم الشريف بالإنعام بالثمن فتاريخ الأول ١٧ ربيع أول سنة ٨٦٧ هـ والثانى ١٧ ربيع آخر من السنة نفسها أما الإيصال فكان مؤرخاً بالتاسع عشر من ربيع الأول الآخر من السنة نفسها .

(٢) خطوات بيع العقارات
المملوكة أصلاً لبيت المال

(١) خطوات بيع العقارات
المنتقلة الي بيت المال بالإرث



شكل رقم ١٠ - رسم توضيحي لمراحل بيع أملاك بيت المال وما يصدر من محررات ووثائق في كل مرحلة

وبعد فهناك الملاحظات العامة على إجراءات بيع أملاك بيت المال :

أولاً : بعد إتمام الإجراءات وتحرير وثيقة البيع ، تسجل تلك الوثيقة وما تتضمنه من بيانات فى دفاتر الرزق الجيشية أو الرزق الإحباسية أو الإقطاعات ، حسب الوضع الذى كان عليه العقار قبل بيعه .

ثانياً : رغم أن رأى الشائع هو أنه لابد من تحديد ثمن مبيعات بيت المال - خاصة من الأراضى الزراعية - بالعملة الذهبية ، كذلك لابد من سدادها بها ^(١) ، فإن الوثائق تثبت الخروج على تلك القاعدة فى حالة واحدة على الأقل ، حيث تم سداد الثمن فى الوثيقة ٧١ ج أوقاف بالدراهم النقرة ^(٢) .

ثالثاً : يزيد الثمن فى جميع الأحوال عن القيمة التى تم تقويم العقار بها ، وتسمى تلك الزيادة باسم المستظهر (وهو الربح المتحقق لبيت المال من البيع) ، وتتفاوت نسبة تلك الزيادة من حالة إلى أخرى . ويوضح الجدول رقم ٣٢ أثمان مبيعات بيت المال ومقدار القيمة والمستظهر ونسبتهما فى وثائق بيع أملاك بيت المال .

رابعاً : لم يكن هناك معدل زمنى ثابت لإنجاز إجراءات بيع أملاك بيت المال ، ففى بعض الحالات لم تستغرق الإجراءات سوى يومين فقط ^(١) ، بينما أستغرقت فى حالات أخرى ٢٣٥ يوماً ما بين صدور المرسوم الشريف و تحرير وثيقة البيع ^(٢) ، ويبدو أن الوقت الذى يستغرقه الإنتهاء من الإجراءات كان يتوقف على قيام المشتري بسداد الثمن ، فعادة ما يكون تاريخ تحرير العقد قريب من تاريخ تحرير إيصال سداد الثمن ^(٣) . أما التوثيق والتسجيل فكان يتم عادة فى نفس يوم تحرير الوثيقة أو بعده بأيام قليلة ، أو يجب أن يكون كذلك ^(٤) . ويوضح الجدول رقم ٣٣ تاريخ الإجراءات المختلفة فى كل وثيقة من وثائق أملاك بيت المال المنشورة فى الملحق الثانى لهذه الرسالة .

(١) زينب محفوظ : المصدر السابق مج ١ ص ٣٣٣ .

(٢) الوثيقة ٧١ ج أوقاف ، السطور ٥ - ٨ .

(٣) الوثيقة ٣٦/٢٣٠ م .

(٤) الوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف ، البيع الثانى .

(٥) فى أربع حالات كان تاريخ السداد هو نفسه تاريخ عقد البيع ، الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف والوثيقة ٧٠٩ ج أوقاف البيع الأول والبيع الثانى والوثيقة ١٥٦/٢٤ م ، وفى ثمان حالات لم تتجاوز المدة بين سداد الثمن وتحرير عقد البيع عشرة أيام ، الوثائق أرقام ١٨/١١١ م و ١٢٢/٢٠ م و ٤٤٣ ج أوقاف و ٣٦/٢٢٦ م و ٣٦/٢٣٠ م و ٧٨٣ ج أوقاف و ٦٤٦ ج أوقاف و ٤٤/٢٨٨ م و ٣٤٠ ج أوقاف ، بينما وصلت المدة فى حالة واحدة إلى ثمانية عشر يوماً ؛ الوثيقة ٤٠/٢٥١ م .

(٦) لم تتجاوز المدة بين تحرير وثيقة البيع وتاريخ الإسجال الحسمى عشرين يوماً سوى فى حالة واحدة هى الوثيقة ٦٢١ ج أوقاف ، ويرجع ذلك إلى استكمال الإجراءات فى ديوان الجيوش المنصورة .

م	رقم الوثيقة	الثلث	القيمة	نسبة القيمة للثلث	المستظهر	نسبة المستظهر للثلث	نسبة المستظهر للقيمة
١	٧١ ج اوقاف	٩٧٤٠٠٠ درهم	٨٦٦ الف درهم	% ٨٨,٩١	١٠٨ الف درهم	% ١١,٠٩	% ١٢,١٨
٢	٥٥ ج اوقاف	٥٥٠٠ دينار	٥٠٠٠ دينار	% ٩٠,٩١	٥٠٠ دينار	% ٩,٠٩	% ١٠
٣	١٥/٨٩ م	٣٥٠٠ دينار	٣٠٠٠ دينار	% ٨٥,٧	٥٠٠ دينار	% ١٤,٣	% ١٦,٦
٤	١٨/١١١ م	١١٠٠ دينار	١٠٠٠ دينار	% ٩٠,٩١	١٠٠ دينار	% ٩,٠٩	% ١٠
٥	٢٢/١٣٨ م	٤٢٠ ديناراً	٤٠٠ دينار	% ٩٥,٢	٢٠ ديناراً	% ٤,٨	% ٥
٦	٢٠/١٢٢ م	١٥٥٠ ديناراً	١٥٠٠ دينار	% ٩٦,٨	٥٠ ديناراً	% ٣,٢	% ٣,٣
٧	٦٢١ ج اوقاف	٤٢٠ ديناراً	٤٠٠ دينار	% ٩٥,٢	٢٠ ديناراً	% ٤,٨	% ٥
٨	٧٠٩ ج اوقاف	١٥٥٠ ديناراً	١٥٠٠ دينار	% ٩٦,٨	٥٠ ديناراً	% ٣,٢	% ٣,٣
٩	٧٠٩ ج اوقاف (البيع الثاني)	٣٢٠ ديناراً	٣٠٠ دينار	% ٩٣,٧٥	٢٠ ديناراً	% ٦,٢٥	% ٦,٦٦
١٠	٤٤٣ ج اوقاف	١٤٠٠ دينار	١٣٠٠ دينار	% ٩٢,٨٦	١٠٠ دينار	% ٧,١٤	% ٧,٦٩
١١	٢٤/١٥٦ م	٢٣٠٠ دينار	٢٠٠٠ دينار	% ٨٦,٩٥	٣٠٠ دينار	% ١٣,٠٥	% ١٥
١٢	٤٧٢ ج اوقاف	$\frac{٢}{٣}$ ٩١٦ ديناراً	٨٦٠ ديناراً	% ٩٣,٨	$\frac{٢}{٣}$ ٥٦ ديناراً	% ٦,٢	% ٦,٥
١٣	٣٦/٢٢٦ م	١٩٥٠ ديناراً	١٨٠٠ دينار	% ٩٢,٣	١٥٠ ديناراً	% ٧,٧	% ٨,٣
١٤	٣٦/٢٣٠ م	٢٥٠٠ دينار	٢٣٠٠ دينار	% ٩٢	٢٠٠ دينار	% ٨	% ٨,٧
١٥	٧٨٣ ج اوقاف	٨٨ ديناراً	٨٠ ديناراً	% ٩٠,٩١	٨ دنانير	% ٩,٠٩	% ١٠
١٦	٤٠/٢٥١ م	٢٢٠ ديناراً	٢٠٠ دينار	% ٩٠,٩	٢٠ ديناراً	% ٩,٠٩	% ١٠
١٧	٦٤٦ ج اوقاف	٥٠٠ دينار	٤٨٠ ديناراً	% ٩٦	٢٠ ديناراً	% ٤	% ٤,١٦
١٨	٤٤/٢٨٨ م	٣٢٠ ديناراً	٣٠٠ دينار	% ٩٣,٧٥	٢٠ ديناراً	% ٦,٢٥	% ٦,٦٦
١٩	٣٤٠ ج اوقاف	٦٠٠ دينار	٥٨٠ ديناراً	% ٩٦,٦٧	٢٠ ديناراً	% ٣,٣٣	% ٣,٤٤

جدول رقم ٣٢ - بيان بالقيمة والمستظهر ونسبتهما في وثائق بيع أملاك بيت المال

الوثيقة	تاريخ المرسوم	تاريخ الإيصال	تاريخ تحرير البيع	تاريخ الاسجال	المدة بين المرسوم والبيع	المدة بين البيع والاسجال
٧١ ج اوقاف	؟	؟	٢٦ جماد اول ٨٠٢	؟	؟	؟
٥٥ ج اوقاف	١٥ رجب ٨١١	؟	٢٤ رمضان ٨١١	؟	٧٠	؟
١٥/٨٩ م	؟	؟	١٤ ذو الحجة ٨٣٣	؟	؟	؟
١٨/١١١ م	٨٥٥ ؟ ٤	١٧ ذو القعدة ٨٥٥	١٩ ذو القعدة ٨٥٥	٩ ذو الحجة ٨٥٥	؟	٢٠
٢٢/١٣٨ م	؟	؟	١٧ جماد آخر ٨٦٣	؟	؟	؟
٢٠/١٢٢ م	١٤ جماد اول ٨٦٤	٢٤ جماد اول ٨٦٤	٢٩ جماد اول ٨٦٤	٤ جماد آخر ٨٦٤	١٥	٥
٦٢١ ج اوقاف	١٧ ربيع اول ٨٦٧	١٩ ربيع آخر ٨٦٧	١٩ ربيع آخر ٨٦٧	١٥ شعبان ٨٦٧	٣٢	١١٥
٧٠٩ ج اوقاف البيع الاول	١٥ شوال ٨٦٧	٢٣ شوال ٨٦٧	٢٣ شوال ٨٦٧	؟	٨	؟
٧٠٩ ج اوقاف البيع الثاني	٢٦ ربيع آخر ٨٦٧	٢٣ ذو الحجة ٨٦٧	٢٣ ذو الحجة ٨٦٧	؟	٢٣٥	؟
٤٤٣ ج اوقاف	٢٦ محرم ٨٧١	؟	١٠ صفر ٨٧١	١٧ صفر ٨٧١	١٥	٧
٢٤/١٥٦ م	٢١ صفر ٨٧٢	٢٥ صفر ٨٧٢	٢٥ صفر ٨٧٢	٢٧ صفر ٨٧٢	٤	٢
٣٦/٢٢٦ م	١٠ جماد آخر ٩٠٥	؟	١٤ جماد آخر ٩٠٥	١٧ جماد آخر ٩٠٥	٤	٣
٣٦/٢٣٠ م	٢٤ شعبان ٩٠٦	؟	٢٦ شعبان ٩٠٦	٢٦ شعبان ٩٠٦	٢	-
٧٨٣ ج اوقاف	١ محرم ٩٠٧	٦ محرم ٩٠٧	؟	١١ محرم ٩٠٧	؟	؟
٤٠/٢٥١ م	٢١ رمضان ٩٠٩	٢٩ رمضان ٩٠٩	١٧ شوال ٩٠٩	١٨ شوال ٩٠٩	٢٧	١
٦٤٦ ج اوقاف	اربيع آخر ٩١١	٣٠ جماد اول ٩١٢	٢ جماد آخر ٩١١	١٥ جماد آخر ٩١١	٦٢	١٣
٤٤/٢٨٨ م	٢ شوال ٩١٩	١٠ شوال ٩١٩	١٨ شوال ٩١٩	٢٠ شوال ٩١٩	١٦	٢
٣٤٠ ج اوقاف	٢ رمضان ٩١٩	١ محرم ٩٢٠	٦ صفر ٩٢٠	١٠ صفر ٩٢٠	١٥٤	٤

جدول رقم ٣٣ - بيان بتاريخ المراحل المختلفة لإجراءات بيع أملاك بيت المال في الوثائق المنشورة بالملحق الأول من ملاحق هذه الرسالة

وتؤكد دراسة دفاتر الرزق الجيشية والإحباسية هذا التفاوت الكبير فى المدى الزمنى الذى يتسفرقه إتمام إجراءات بيع أملاك بيت المال ، أو على وجه التحديد الفترة ما بين صدور المرسوم الشريف بالبيع وتحرير وثيقة البيع نفسها^(١) ، ففى عدد من الحالات تمت الإجراءات فى يوم واحد فقط حيث كان تاريخ المرسوم هو نفسه تاريخ الوثيقة^(٢) ، بينما فى حالات أخرى كان الفارق الزمنى بين التاريخين يقارب العام الكامل^(٣) .

(ب) وسائل إثبات الحقوق والإجراءات القضائية لبيت المال

كان نظام العمل فى بيت المال يعتمد على المستندات الرسمية ، سواء كانت وثائق أو دفاتر مالية ، كوسيلة لإثبات حقوق بيت المال تجاه الأفراد . كذلك كانت الإيصالات هى الوسيلة التى يستطيع بها دافعوا الضرائب ومسددو حقوق بيت المال إثبات قيامهم بسدادها ، وكانت خطوط كُتاب بيت المال وتوقيعات شهوده تقبل كوسيلة للإثبات وحدها^(٤) .

وقد قبل فقهاء المذهب الشافعى المستندات المكتوبة كحجة للإثبات فى أعمال بيت المال ، أما غيرهم من فقهاء المذاهب الأخرى خاصة الأحناف فقد اشترطوا تأييد حجية مستندات بيت المال بالأقرار الشفوى أو الشهادة الشفوية على أساس أن البيئة هى وسيلة الإثبات الأساسية فى الشريعة الإسلامية^(٥) .

وكان بيت المال من إدارات الدولة التى يشير عملها كثيراً من المنازعات والقضايا ، نظراً لارتباط عمله بأمور جباية موارد الدولة وإنفاقها ، وإرتباطه كذلك بالإشراف على أملاك الدولة ؛ وهى جميعاً من الأمور التى تنشأ حولها الخلافات والمنازعات ؛ وهذه المنازعات إما أن تكون منازعات بين عمال بيت المال والجهات الرقابية التى تتولى التفتيش على أعمالهم ، أو منازعات بين عامة الناس وعمال بيت المال .

(١) هناك أربع وخمسون إشارة فى دفاتر الرزق الجيشية والإحباسية تتضمن تاريخ المرسوم الشريف وتاريخ وثيقة البيع ، أنظر الملحق الأول من ملاحق هذه الرسالة ، جدول رقم ١ الإشارات أرقام : ٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٤٦ ، ٥٧ ، ٦٥ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٧٨ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣٦ ، ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ، ٢٨٩ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣١٤ ، ٣٣٨ ، ٣٤٥ ، ٣٧٠ ، ٣٧٦ ، ٤٠٣ ، ٤٢١ ، ٤٢٦ ، ٤٥٦ ، ٤٦٤ ، ٤٩٣ ، ٥٠٣ ، ٥١٠ .

(٢) الملحق الأول ، جدول رقم ١ ، الإشارات أرقام : ١٩ ، ١٥١ ، ١٥٧ ، ٢٥٠ ، ٤٥٦ .

(٣) أنظر :

الملحق الأول ، جدول رقم ١ الإشارة رقم ٥٧ ، حيث استغرقت الإجراءات ٣٤٠ يوماً .

والملاحق الأول جدول رقم ١ الإشارة رقم ٢٢٨ حيث استغرقت الإجراءات ٣٢٥ يوماً .

(٤) المارودى : المصدر السابق ، ص ١٨٧ ؛ البطليرسى : المصدر السابق ق ١ ص ١٤٣ و ١٥٧ ؛ ابن شيت القرشى : المصدر السابق ص ٢٨ .

دائرة المعارف الإسلامية ، مادة : بيت المال - المبدأ الفقهي .

(٥) دائرة المعارف الإسلامية ، مادة : بيت المال - المبدأ الفقهي .

وفى الحالة الأولى فإن النظر فى تلك المنازعات يخضع للسلطة السياسية والإدارية أكثر مما يخضع لسلطة القضاء ؛ فقد كانت جهات التفتيش المالى هى التى تتولى التحقيق فى أعمال بيت المال ومراجعتها ، وإذا كان الأمر يتعلق بما يدخل إلى بيت المال من موارد ، فإن مهمة إثبات وجود عجز فى تلك الموارد تقع على جهات التفتيش والرقابة ؛ أما فى حالة التحقق من صحة نفقات بيت المال فإن مهمة الإثبات تقع على عاتق العاملين فى بيت المال^(١).

كذلك قد تتعرض خزائن بيت المال للسرقة أو الاختلاس ، وفى هذه الحالات يكون خزانة بيت المال وكتابه مسئولين أمام رؤسائهم ، ماداموا قد وضعوا خطوطهم أو أختامهم على المتحصل لبيت المال^(٢).

أما إذا وقعت منازعة بين عمال بيت المال وأحد من عامة الناس فهناك ثلاثة أساليب مختلفة فى تلك المنازعات:

الأسلوب الأول : هو أن يتولى المسئول عن بيت المال الفصل فى تلك المنازعات وفقاً لقواعد العمل فى بيت المال ، إلا أنه يحذر عليه القيام بهذه المهمة إذا كان هو نفسه طرفاً فى النزاع ، أو فى حالة النص صراحة فى قرار تعيينه على أنه ليس من حقه النظر فى منازعات بيت المال مع عامة الناس^(٣).

الأسلوب الثانى : هو عرض تلك المنازعات على القضاء ، ويبدو أن قضايا بيت المال فى عصر المماليك كانت من اختصاص قاضى القضاة الشافعى أو أحد نوابه فى العادة ؛ فمنذ قسم الظاهر ببيرس منصب القضاء فى مصر إلى أربعة مناصب إختص قاضى القضاة الشافعى بنظر بعض الأمور كمال الأيتام والمحاكمات الخاصة ببيت المال^(٤). وتوصى وثائق تقليد القضاة الشافعية - دون غيرهم - بالنظر فى دعاوى بيت المال ومحاكمته والأحتراز فيها ومراعاة الدقة حفظاً لمال المسلمين^(٥).

(١) نفس المرجع السابق .

(٢) ابن شيت القرشى : المصدر السابق ، ص ٢٧ - ٢٨ .

ساويرس بن المقفع : المصدر السابق ، ج ٤ ص ٤٨ - ٤٩ .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ؛ مادة بيت المال المبدأ الفقهى .

(٤) المقرئى : السلوك ، ج ١ ص ٥٣٩ - ٥٤٠ .

(٥) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١١ ص ٩٥ .

وتنص الوصايا الموجهة إلى قاضى القضاة الشافعى على أن عليه "وأمر دعاوى بيت المال المعمور محاكماته التى فيها حق كل فرد من الجمهور فليحترز فى قضاياها غاية الأحتراز ، وليعمل بما يقتضيه لها الحق من الصيانة والاحراز ، ولا يقبل فيها كل بينة للوكيل عن المسلمين فيها مدّفع ، ولا يعمل فيها بمسألة ضعيفة يظن أنها تُضرّ عند الله فإنها ما تنفع وله حقوق فلا يجد من يسعى فى تملك شيء منها بالباطل منه إلا اليأس ، ولا يلتفت إلى من رخص لنفسه وقال (هو ما ل السلطان) فإنه ما لنا فيه إلا ما لواحد من الناس" . نفس المصدر السابق ، ج ١١ ص ١٩٨ .

ويبدو أن الأمور قد سارت في عصر الماليك الجراكسة على أساس قاعدة محددة ، وهي أنه يحق لوكيل بيت المال أن يدعى بحقوق بيت المال عند أي قاضى من القضاة بغض النظر عن مذهبه بينما لا يجوز أن ترفع الدعاوى على بيت المال إلا في مجلس الحكم الشافعى^(١).

ومن الملاحظ كذلك أن وثائق بيع أملاك بيت المال كانت توثق عادة لدى قضاة من أتباع المذهب الشافعى ، فغالبية الإسجلات الحكيمة لبيع أملاك بيت المال ، كانت تصدر على يد قاضى القضاة الشافعى أو أحد نوابه حتى بدايات القرن العاشر الهجرى^(٢).

أما الأسلوب الثالث : فهو عرض الأمر على صاحب المظالم ، أو من يتولى النظر فى المظالم^(٣) ، وعادة ماتعرض المنازعات على صاحب المظالم فى حالة فشل المسئولين فى بيت المال والقضاة فى التوصل إلى حل يرضى أطراف النزاع ، كما يتولى الفصل فى المنازعات التى تتعلق بتظلم أرباب الأرزاق من عدم حصولهم على أرزاقهم من بيت المال ، أو تلك التى تتعلق بتعدى الجباة على حقوق بيت المال أو حقوق الناس فيما يجبونه من أموال ، أو تلاعب الكتاب فيما يسجلونه فى الدفاتر المالية ، كذلك قد تعرض على صاحب المظالم الشكاوى التى تتعلق بتعدى الدولة على الأملاك الخاصة^(٤).

* * *

خلاصة القول : إن تاريخ بيت المال فى مصر لا يختلف عن تاريخه فى شتى أنحاء الدولة الإسلامية فى

(١) نفس المصدر السابق ، ج ٣ ص ٩٧ .
أنظر كذلك :

TYAN : L'Organisation Judiciaire, p. 107 - 108 .

(٢) أنظر الفصل الثانى من هذه الرسالة ، جدول رقم ٢٣

(٣) وظيفة النظر فى المظالم هى أعلى وظائف القضاء فى النظام القضائى الإسلامى وقد يباشرها الخليفة بنفسه ، وفى عصر الماليك كان السلاطين يباشرونها أو ينيبون فيها نائب السلطنة أو أحد كبار رجال الدولة ؛ حول النظر فى المظالم : أنظر :
الماوردى : المصدر السابق ، ٧١ - ٧٥ .

القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ص ٤٨٧ .

محمود عرنوس : المرجع السابق ، ص ٢٥ .

محمد قنديل البقلى : المرجع السابق ، ص ٣٥٠ .

TYAN : op. cit., p. 141 f.

(٤) ابن خلف : المصدر السابق ، ص ٨٥ - ٨٦ .

الماوردى : المصدر السابق ، ص ٧٢ - ٧٣ .

العصور الوسطى ، من حيث الغموض الذى أحاط بدوره وعلاقته بالإدارات المالية المختلفة ، وبإجراءات العمل فيه ، وقد زاد تعدد الدواوين وتغير مسمياتها ، ثم ضياع القسم الأكبر من وثائق بيت المال ، غموض الموقف إلى حد كبير . وربما تكون هذه الدراسة قد أزاحت بعض هذا الغموض .

* * *

* *

*

الفصل الرابع

دوافع التصرف بالبيع من أملاك بيت المال
في عصر الماليك الجراكسة ونتائجه

الفصل الرابع

دوافع التصرف بالبيع من أملاك بيت المال

فى عصر المماليك الجراكسة ونتائجه

يشتمل هذا الفصل على محاولة للتعرف على الدوافع التى أدت إلى قيام الدولة فى عصر المماليك الجراكسة بالتوسع فى بيع أملاكها من الأراضى الزراعية ، وذلك من خلال دراسة الأخطار التى أحاطت بدولة المماليك من الخارج والداخل ، ورصد عناصر الازمة الإقتصادية والمالية التى كانت جزءاً من أزمة عامة عاشتها مصر فى ذلك العصر ؛ ثم محاولة تحديد النتائج التى ترتبت على بيع أملاك بيت المال .

* * *

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهى :

أولاً : تطور حركة بيع أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة .

ثانياً : مبررات بيع أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة .

ثالثاً : نتائج بيع أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة .

* * *

وتقوم الدراسة فى هذا الفصل على المقارنه بين ماورد فى المصادر التاريخية ، والنتائج المتحققة من دراسة وثائق بيع أملاك بيت المال التى وصلتنا من عصر المماليك الجراكسة، من دراسة دفاتر الرزق الجيشية والرزق الإحباسية التى ترجع إلى العصر العثمانى، وتحوى العديد من الإشارات إلى بيوع من أملاك بيت المال تمت فى عصر المماليك الجراكسة والعصور السابقه عليه، ومن هنا فهى ليست دراسة للأحداث التاريخية لعصر المماليك الجراكسة .

فقد سبقت دراستها من قبل فى عشرات من الأبحاث الأكاديمية - بقدر ماهى محاولة للاستعانة بالخط العام لتطور الأحداث التاريخية فى ذلك العصر، لاستكمال الصورة التى تقدمها الوثائق الدبلوماسية ، والتى لاشك أنها ستفیر من بعض الملامح التى ظلت ثابتة حول تاريخ مصر فى العصور الوسطى عامة، وفى عصر المماليك الجراكسة على وجه الخصوص .

أولاً : تطور حركة البيع من أملاك بيت المال

فى عصر المالڪ الجراكسة

لقد أثبتت الدراسة الأرشيفية بشكل قاطع تزايد معدلات البيع من أملاك بيت المال فى عصر المالڪ الجراكسة، حيث فاقت تلك المعدلات بكثير ما كانت عليه فى كل العصور السابقة على ذلك العصر مجتمعة ، حيث شكلت وثائق بيع أملاك بيت المال التى وصلتنا من ذلك العصر أو وصلتنا إشارات إليها نسبة ٩٦,٨٢٪ من إجمالى ما أمكن حصره من تلك النوعية من الوثائق فى الفترة الممتدة من الفتح العربى الإسلامى لمصر حتى احتلها العثمانيون^(١) .

لكن ما هى تفاصيل الصورة داخل عصر المالڪ الجراكسة ؟

وهل سارت حركة البيع من أملاك بيت المال على نفس الوتيرة طوال ذلك العصر ؟

تكشف دراسة وثائق بيع أملاك بيت المال التى وصلت إلينا من عصر المالڪ الجراكسة، بالإضافة إلى دراسة الإشارات الواردة فى دفاتر الرزق الجيشية والإحباسية لبيع أملاك بيت المال، عن تذبذب كبير فى معدلات البيع خلال ذلك العصر، حيث تختلف المعدلات من فترة إلى أخرى، ومن عصر سلطان إلى عصر سلطان آخر لأسباب كثيرة مختلفة .

لقد تولى ثلاثة وعشرون سلطاناً الحكم فى عصر المالڪ الجراكسة الذى امتد لما يقرب من مائة وأربعين عاماً، بالإضافة إلى المنصور حاجى الذى أعيد إلى السلطنة لعدة شهور بين ولاية برقوق الأولى والثانية،^(٢) والخليفة العباسى المستعين بالله الذى حكم بنفسه لفترة وجيزة بعد وفاة الناصر فرج بن برقوق وقبل تولى المؤيد شيخ للسلطنة^(٣) .

(١) أنظر الجداول أرقام ٧ و ١٠ و ١١ فى الفصل الأول من فصول هذه الرسالة .

أنظر كذلك : الفصل الأول من هذه الرسالة، ص ٣٧ - ٥٠ .

(٢) المنصور ناصر الدين حاجى بن شعبان بن حسين آخر سلاطين اسرة قلاون وآخر سلاطين دولة المالڪ البحرية وقد تولى لأول مرة بلقب الصالح صلاح الدين سنة ٧٨٣هـ/١٣٨١م) وعزله الظاهر برقوق مؤسس دولة المالڪ الجراكسة وتولى السلطنة بدلاً منه فى ١٩ رمضان سنة ٧٨٤هـ/١٣٨٢م، إلا أنه أعيد إلى السلطنة مرة أخرى لعدة شهور فى الفترة من ٥ جمادى آخر ٧٩١هـ إلى ١٤ صفر ٧٩٢هـ، وتتخلل فترة حكمه الثانية عصر المالڪ الجراكسة، أنظر :

ابن دقماق : الجوهر الثمين، ح٢ ص ٢٥٨-٢٥٩ و ٢٨٠ ؛ والمقرئى : السلوك، ح٣ ص ٤١٢، ٤٣٩، ٦٢٠، ٦٢٨، ٦٩٥ .
ابن حجر العسقلانى : إبناء الفجر، ح٢ ص ٤٥، ٣٤٦، ح٣ ص ٤-٥ ؛ وابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج ١١ ص ١٨٨ و ٣٢٣ و ٣٧١ و ج ١٢ ص ٢-٤ و المنهل الصافى، ج ٥ ص ٤٨ - ٥٠ .

(٣) أنظر : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ح ١٣ ص ١٨٩-٢٨٠ ؛ والسيوطى : تاريخ الخلفاء، ص ٥٧٥-٥٧٧ .

ويوضح الجدول رقم ٣٤ عدد وثائق بيع أملاك بيت المال التي صدرت خلال عصر الجراكسة موزعة على فترات حكم كل سلطان من السلاطين .

جدول رقم ٣٤ - توزيع وثائق بيع أملاك بيت المال على فترات حكم كل سلطان

م	السلطان	فترة حكمه	مدة حكمه			عدد الوثائق	وثائق بها فصول إنتقال	عدد الاشارات	المجموع
			يوم	شهر	سنة				
١	الظاهر برقوق	١٩ رمضان ٧٨٤ - ٥ جماد آخر ٧٩١	١٧	٨	٦	-	-	-	-
٢	المنصور حاجي (مرة ثانية)	٥ جماد آخر ٧٩١ - ١٤ صفر ٧٩٢	٩	٨	-	-	-	-	-
٣	الظاهر برقوق (مرة ثانية)	١٤ صفر ٧٩٢ - ١٤ شوال ٨٠١	-	٨	٩	-	-	١	١
٤	الناصر فرج بن برقوق	١٤ شوال ٨٠١ - ٢٥ ربيع أول ٨٠٨	١١	٥	٦	٢	١	٢	٥
٥	المنصور عبد العزيز بن برقوق	٢٦ ربيع أول ٨٠٨ - ٥ جماد آخر ٨٠٨	٩	٢	-	-	-	١	١
٦	الناصر فرج بن برقوق (مرة ثانية)	٥ جماد آخر ٨٠٨ - ٢٦ محرم ٨١٥	٢١	٧	٦	١	-	١	٢
٧	الخليفة المستعين بالله	٢٧ محرم ٨١٥ - ١ شعبان ٨١٥	٤	٦	-	-	-	-	-
٨	المؤيد شيخ الحمودي	١ شعبان ٨١٥ - ٩ محرم ٨٢٤	٨	٥	٨	-	-	١	١
٩	المظفر أحمد بن المؤيد شيخ	٩ محرم ٨٢٤ - ٢٩ شعبان ٨٢٤	٢١	٧	-	-	-	١	١
١٠	الظاهر ططر	٢٩ شعبان ٨٢٤ - ٤ ذوالحجة ٨٢٤	٤	٣	-	-	-	-	-
١١	الصالح محمد بن ططر	٤ ذوالحجة ٨٢٤ - ٨ ربيع آخر ٨٢٥	٤	٤	-	-	-	-	-
١٢	الاشرف برسباي	٨ ربيع آخر ٨٢٥ - ١٣ ذوالحجة ٨٤١	٥	٨	١٦	١	-	٢٢	٢٣
١٣	العزیز يوسف بن برسباي	١٣ ذوالحجة ٨٤١ - ١٧ ربيع أول ٨٤٢	٤	٣	-	-	-	٢	٢

م	السلطان	فترة حكمه	مدة حكمه			عدد الوثائق	وثائق بها فصول إنتقال	عدد الاشارات	المجموع
			يوم	شهر	سنة				
١٤	الظاهر ققمق	١٧ ربيع أول ٤٨٢ - ٢١ محرم ٨٥٧	٤	١٠	١٤	٢	١	٣٧	٤٠
١٥	المنصور عثمان بن ققمق	٢١ محرم ٨٥٧ - ٧ ربيع أول ٨٥٧	١٦	١	-	-	-	١	١
١٦	الاشرف إينال	٨ ربيع أول ٨٥٧ - ١٤ جماد أول ٨٦٥	٦	٢	٨	٤	١	١٠٧	١١٢
١٧	المؤيد أحمد بن إينال	١٤ جماد أول ٨٦٥ - ١٧ رمضان ٨٦٥	٣	٤	-	-	-	٤	٤
١٨	الظاهر خشقدم	١٧ رمضان ٨٦٥ - ١٠ ربيع أول ٨٧٢	٢١	٥	٦	٩	-	٦٦	٧٥
١٩	الظاهر يلباي	١٠ ربيع أول ٨٧٢ - ٧ جماد أول ٨٧٢	٢٧	١	-	-	-	١	١
٢٠	الظاهر قمرغا	٧ جماد أول ٨٧٢ - ٦ رجب ٨٧٢	٢٩	١	-	-	-	١	١
٢١	الاشرف قايتباي	٦ رجب ٨٧٢ - ٢٦ ذو القعدة ٩٠١	٢١	٤	٢٩	٥	-	٦٠	٦٥
٢٢	الناصر محمد بن قايتباي	٢٦ ذو القعدة ٩٠١ - ١٥ ربيع أول ٩٠٤	١٩	٣	٢	-	-	٧	٧
٢٣	الظاهر قانصوه ابو سعيد	١٧ ربيع أول ٩٠٤ - ؟	١	٣	٢ *	-	-	٦	٦
٢٤	الاشرف جانبلاط	؟ - ١٨ جماد آخر ٩٠٦				١	-	٣	٤
٢٥	العادل طومان باي	١٨ جماد آخر ٩٠٦ - ١ شوال ٩٠٦	١٢	٣	-	١	-	-	١
٢٦	الاشرف قانصوه الغوري	١ شوال ٩٠٦ - ٢٥ رجب ٩٢٢	٢٥	٩	١٥	١٥	٤	١٦٢	١٨١
٢٧	الاشرف طومان باي (نائباً للغيبة)	٢٥ رجب ٩٢٢ - ١٣ رمضان ٩٢٢	١٨	١	-	-	-	-	-
٢٨	الاشرف طومان باي (سلطان)	١٤ رمضان ٩٢٢ - ٢٩ ذو الحجة ٩٢٢	١٦	٣	-	-	-	٢	٢
	المجموع	١٩ رمضان ٧٨٤ - ٢٩ ذو الحجة ٩٢٢	١١	٣	١٣٨	٤١	٧	٤٨٨	٥٣٦

يتضح من قراءة الجدول السابق انه كان هناك تفاوت واضح بين عدد وثائق بيع أملاك بيت المال من عهد إلى آخر، فبينما ترتفع حالات البيع في عهود بعض السلاطين ارتفاعاً ملحوظاً، مثل عهد الأشرف قانصوه الغورى الذى سجل ١٨١ حالة بيع، وعهد الأشرف اينال الذى سجل ١١٢ حالة بيع كذلك، فانها تنخفض بشكل ملحوظ في عهود أخرى لتصل إلى حالة بيع واحدة مثلما كان عليه الحال في عهود الظاهر برقوق والمنصور عبد العزيز بن برقوق والمؤيد شيخ المحمودى وابنه المظفر احمد والمنصور عثمان بن حقمق والظاهر يلباى والظاهر قمرغا والعاذل طومان باى، بينما تختفى ظاهرة البيع من أملاك بيت المال تماماً في عهود بعض السلاطين مثل الظاهر ططر وابنه الصالح محمد .

ولكن هل يكفى عدد وثائق البيع وحده كمؤشر للتمييز بين حجم الظاهرة في عهود حكم كل سلطان من السلاطين ؟

إن التفاوت في فترات حكم سلاطين دولة المماليك الجراكسة بين شهور قليلة قد لا يتجاوز ثلاثة اشهر مثل المنصور عبد العزيز بن برقوق والظاهر ططر والعزیز يوسف بن برسباى والعاذل طومان باى ^(١) ، وسنوات طوال قد تقارب الثلاثين عاماً مثل الأشرف قايتباى ^(٢) ، تجعل من عدد وثائق البيع مؤشراً غير كاف في حد ذاته للمقارنة بين حجم حركة البيع من أملاك بيت المال في عصور حكم سلاطين دولة المماليك الجراكسة، ومن ثم فلا بد من تحديد معدل البيع في عصر كل سلطان استناداً إلى العلاقة النسبية بين عدد وثائقه وفترة حكمه ^(٣) ؛ ويوضح الجدول رقم ٣٥ هذه المعدلات .

(١) أنظر الجدول رقم ٣٤ .

(٢) أنظر الجدول رقم ٣٤ .

(٣) معدل البيع هو رقم نسبي ناتج عن العملية التالية : (عدد الوثائق ÷ عدد ايام حكم السلطان) × ١٠٠٠ = معدل البيع .

٢	السلطان	معدل البيع في عصره
١	الظاهر برقـوق	١٧.
٢	المنصور حسـاجي	صفر
٣	الناصر فرج بن برقـوق	١,٥١
٤	المنصور عبد العزيز بن برقـوق	١,٤٧
٥	الخليفة المستعين بالله	صفر
٦	المؤيد شيخ الحمودي	٣٣.
٧	المظفر أحمد بن المؤيد شيخ	٤,٣٨
٨	الظاهر طـطر	صفر
٩	الصالح محمد بن ططر	صفر
١٠	الاشرف برسـبـاي	٣,٨٩
١١	العزیز يوسف بن برسـبـاي	٢١,٧٣
١٢	الظاهر جقـمق	٧,٦١
١٣	المنصور عثمان بن جقـمق	٢١,٧٣
١٤	الاشـرف إينـال	٤٣,٢٩
١٥	المؤيد أحمد بن إينـال	٣٢,٧٨
١٦	الظاهر خـشـقدم	٣٢,٧٠
١٧	الظاهر يلبـبـاي	١٧,٥٤
١٨	الظاهر قـمـربـغا	١٦,٩٤
١٩	الاشرف قايتـبـاي	٦,٢٤
٢٠	الظاهر محمد بن قايتـبـاي	٨,٩٠
٢١	الظاهر قـانـصـوه	١٤,٠٨
٢٢	الاشرف جانـبـلاط	١٠,٧٥
٢٣	العادل طومـان باي	١٠
٢٤	الاشرف قانـصـوه الغوري	٣٢,٣١
٢٥	الاشرف طومـان باي	١٣,٧٩

جدول رقم ٣٥ - معدلات بيع أملاك بيت المال

في عصور سلاطين دولة المماليك النجراكية

وبين الجدول رقم ٣٥ كيف تتغير الصورة اذا وضعنا في الاعتبار مدة حكم كل سلطان، فبينما كان السلطان الاشرف قانصوه الغورى يحتل المرتبة الأولى في عدد وثائق البيع بفارق كبير عن السلطان الاشرف اينال ثم يليهما الظاهر خشقدم فالاشرف قايتباى، نجد أنه في حالة ترتيب عصور السلاطين على أساس معدل البيع يتراجع الغورى إلى المرتبة الرابعة، بينما يتقدم الاشرف اينال إلى المرتبة الأولى بفارق يزيد على عشر نقاط عن المؤيد احمد بن اينال الذى صعد إلى المرتبة الثانية في معدل البيع في عصره بعد أن كان يحتل المرتبة العاشرة في عدد وثائق البيع.

وربما يعطى التحليل على أساس معدلات البيع إلى جانب عدد الوثائق، صورة أكثر دقة عن تطور حجم الظاهرة في كل عصر من عصور سلاطين دولة المماليك الجراكسة .

ويوضح الجدول رقم ٣٦ الاختلاف بين ترتيب عصور السلاطين وفقا لمعدلات البيع عنه وفقا لعدد الوثائق في كل عصر^(١) .

(١) في حالة تساوى أكثر من عصر في عدد وثائق البيع او في الرقم الذى يعبر عن معدل البيع يتم الترتيب على أساس ترتيب العصور تاريخيا .

الترتيب	من حيث عدد الوثائق	العدد	من حيث معدل البيع	الرقم
الأول	الاشرف قانصوه الغورى	١٨١	الاشرف اينال	٤٣.٢٩
الثانى	الاشرف اينال	١١٢	المؤيد أحمد بن اينال	٣٢.٧٨
الثالث	الظاهر خشتقدم	٧٥	الظاهر خشتقدم	٣٢.٧٠
الرابع	الاشرف قايتباى	٦٥	الاشرف قانصوه الغورى	٣٢.٣١
الخامس	الظاهر چققمق	٤٠	العزیز يوسف بن برسباى	٢١.٧٣
السادس	الاشرف برسباى	٢٣	المنصور عثمان بن چققمق	٢١.٧٣
السابع	الناصر محمد فرج بن برقوق	٧	الظاهر يلبى	١٧.٥٤
الثامن	الناصر محمد بن قايتباى	٧	الظاهر قمرى	١٦.٩٤
التاسع	الظاهر قانصوه	٦	الظاهر قانصوه	١٤.٠٨
العاشر	المؤيد أحمد بن اينال	٤	الاشرف طومان باى	١٣.٧٩
الحادى عشر	الاشرف جانبلاط	٤	الاشرف جانبلاط	١٠.٧٥
الثانى عشر	العزیز يوسف بن برسباى	٢	العادل طومان باى	١٠
الثالث عشر	الاشرف طومان باى	٢	الناصر محمد بن قايتباى	٨.٩٠
الرابع عشر	الظاهر برقوق	١	الظاهر چققمق	٧.٦١
الخامس عشر	المنصور عبد العزيز بن برقوق	١	الاشرف قايتباى	٦.٢٤
السادس عشر	المؤيد شيخ الحمودى	١	المظفر أحمد بن شيخ	٤.٣٨
السابع عشر	المظفر أحمد بن شيخ	١	الاشرف برسباى	٣.٨٩
الثامن عشر	المنصور عثمان بن چققمق	١	الناصر فرج بن برقوق	١.٥١
التاسع عشر	الظاهر يلبى	١	المنصور عبد العزيز بن برقوق	١.٤٧
العشرون	الظاهر قمرى	١	المؤيد شيخ الحمودى	.٣٣
الحادى والعشرون	العادل طومان باى	١	الظاهر برقوق	.١٧
الثانى والعشرون	المنصور حاجى	-	المنصور حاجى	صفر
الثالث والعشرون	الخليفة المستعين بالله	-	الخليفة المستعين بالله	صفر
الرابع والعشرون	الظاهر ططر	-	الظاهر ططر	صفر
الخامس والعشرون	الصالح محمد بن ططر	-	الصالح محمد بن ططر	صفر

جدول رقم ٣٦ - ترتيب عصور سلاطين المماليك وفقاً لعدد الوثائق ومعدلات البيع

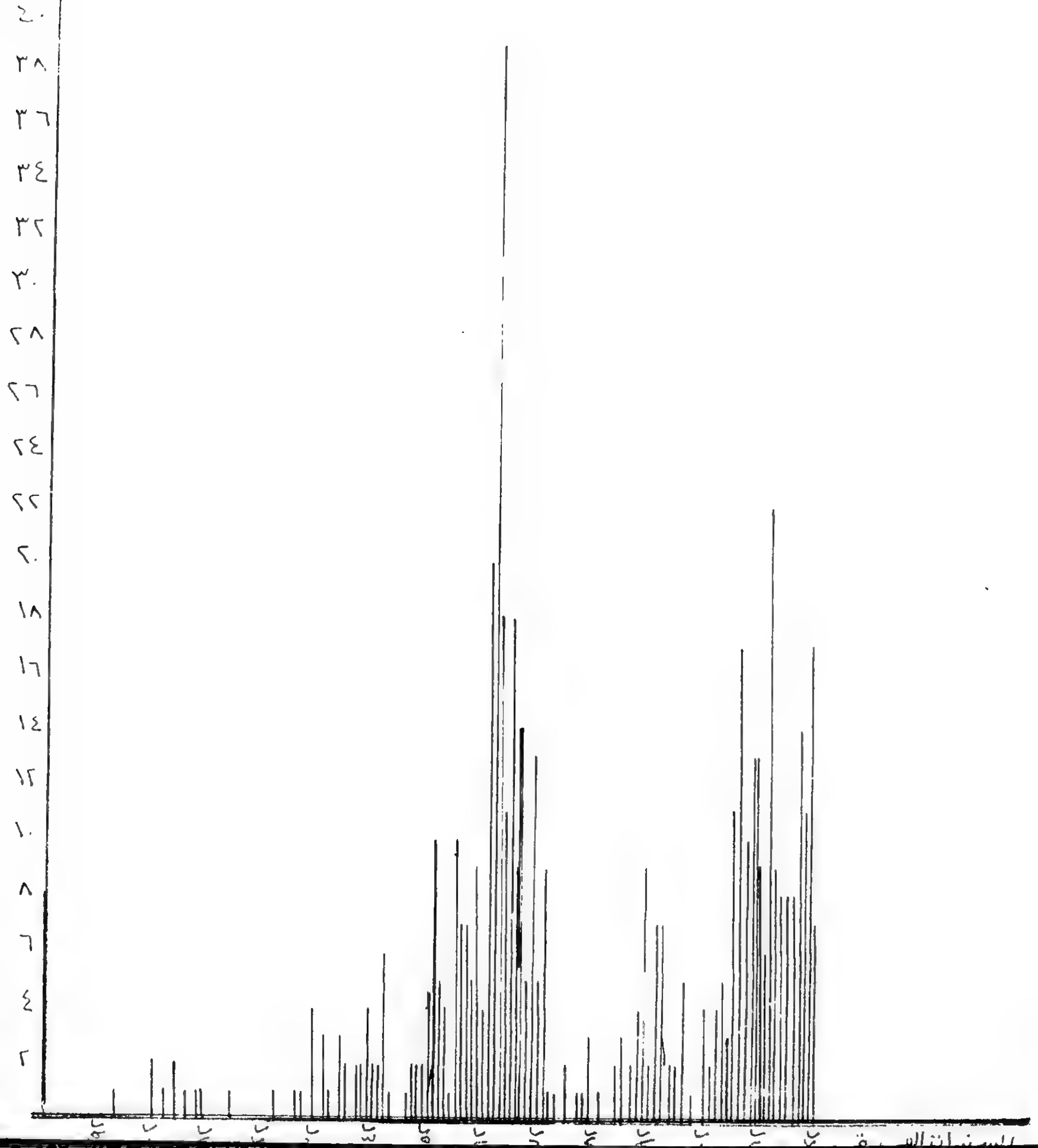
وإذا حاولنا أن نعيد توزيع الوثائق بصورة أخرى، فقسمنا عصر الماليك الجراكسة إلى فترات زمنية متساوية كل منها تتكون من عشر سنوات ^(١)، فسوف يتأكد التذبذب المستمر في معدلات البيع من أملاك بيت المال خلال ذلك العصر، ويوضح الجدول رقم ٣٧ التوزيع العددي والنسبي لوثائق بيع أملاك بيت المال على الفترات الزمنية المختلفة في ذلك العصر، كما يوضح الرسم البياني رقم ١ هذا التوزيع على سنوات ذلك العصر سنة بسنة.

الفترة الزمنية بالسنوات الهجرية	عدد الوثائق بيع أملاك بيت المال	عدد الوثائق التي بها فصول إنتقال	عدد الإشارات في الدفاتر	المجموع	النسبة المئوية
أول محرم ٧٨٣ - سلخ ذو الحجة ٧٩٢	-	-	-	-	صفر٪
أول محرم ٧٩٣ - سلخ ذو الحجة ٨٠٢	١	١	١	٣	٠.٦٪
أول محرم ٨٠٣ - سلخ ذو الحجة ٨١٢	٢	-	٤	٦	١.٢٪
أول محرم ٨١٣ - سلخ ذو الحجة ٨٢٢	-	-	١	١	٠.٢٪
أول محرم ٨٢٣ - سلخ ذو الحجة ٨٣٢	-	-	٧	٧	١.٣٪
أول محرم ٨٣٣ - سلخ ذو الحجة ٨٤٢	١	-	١٨	١٩	٣.٥٪
أول محرم ٨٤٣ - سلخ ذو الحجة ٨٥٢	١	-	١٩	٢٠	٣.٧٪
أول محرم ٨٥٣ - سلخ ذو الحجة ٨٦٢	١	٢	٦٠	٦٣	١١.٧٪
أول محرم ٨٦٣ - سلخ ذو الحجة ٨٧٢	١٣	-	١٣٩	١٥٢	٢٨.٤٪
أول محرم ٨٧٣ - سلخ ذو الحجة ٨٨٢	٣	-	١٥	١٨	٣.٤٪
أول محرم ٨٨٣ - سلخ ذو الحجة ٨٩٢	١	-	٢١	٢٢	٤.١٪
أول محرم ٨٩٣ - سلخ ذو الحجة ٩٠٢	١	-	٢٧	٢٨	٥.٢٪
أول محرم ٩٠٣ - سلخ ذو الحجة ٩١٢	١١	٤	٧٢	٨٧	١٦.٢٪
أول محرم ٩١٣ - سلخ ذو الحجة ٩٢٢	٦	-	١٠٤	١١٠	٢٠.٥٪
المجموع	٤١	٧	٤٨٨	٥٣٦	١٠٠٪

جدول رقم ٣٧ - التوزيع العددي والنسبي لبيع أملاك بيت المال
على عصر الماليك الجراكسة

(١) أضفت عاماً وعدة شهور قبل بداية فترة الماليك الجراكسة لإكمال الفترة الزمنية إلى ١٤٠ سنة مع ملاحظة أنه لم ترد أية إشارات إلى بيع لأملاك بيت المال في الفترة المضافة.

رسم بياني رقم (١)
توزيع عدد وثائق البيع على سنوات عصر الماليك الجراكسة



إن أهم المؤشرات التى تتضح من كل ما سبق أن عصر المماليك الجراكسة قد شهد فترتين تزايد فيهما نشاط الدولة فى مجال بيع أملاك بيت المال بشكل ملحوظ.

الفترة الأولى فى منتصف ذلك العصر ، وعلى وجه التحديد فى الخمسينات والستينات من القرن التاسع الهجرى ، حيث تمت فى السنوات من ٨٥٣ - ٨٧٢ هـ نسبة ١ , ٤٠ ٪ من بيوع أملاك بيت المال التى وصلت إلينا ، وهى فترة حكم مصر فى الجزء الأكبر منها الأشرف إينال وابنه أحمد والظاهر خشقدم ، وهم أنفسهم الذين تحققت فى عصورهم أعلى معدلات لبيع أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة.

أما الفترة الثانية فهى السنوات العشرين الأخيرة من عصر المماليك ، حيث تمت فى السنوات من ٩٠٣ - ٩٢٢ هـ ٣٦ , ٧ ٪ من عمليات بيع أملاك بيت المال ، ويواكب الجزء الأكبر من تلك الفترة حكم الأشرف قانصوه الغورى ، الذى إحتلت فترة حكمه المرتبة الرابعة من حيث معدلات البيع والمرتبة الأولى من حيث عدد الوثائق التى وصلت إلينا.

وفى المقابل تنخفض عمليات البيع بشكل واضح فى أوائل عصر الجراكسة ، حتى أن السنوات الأحد عشر الأولى من ذلك العصر لم تخلف لنا أية وثائق لبيوع من أملاك بيت المال ؛ كذلك تراجعت الظاهرة بشكل ملحوظ فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع الهجرى ، التى تواكب عصر السلطان الأشرف قايتباى ، فلم تسجل الفترة من سنة ٨٧٣ إلى سنة ٩٠٢ هـ سوى نسبة ١٢ , ٧ ٪ فقط من إجمالى البيوع التى تمت فى عصر المماليك الجراكسة .

* * *

لكن ما هى دلالة هذه المؤشرات ؟ أو بمعنى آخر ما هى المبررات التى دفعت الدولة إلى بيع أملاك بيت المال ؟ وما هى الأسباب التى أدت إلى إرتفاع معدلات البيع فى فترات بعينها وانخفاضها فى فترات أخرى خلال عصر المماليك الجراكسة ؟

وهذا ما سوف تعالجه الرسالة فى الصفحات التالية .

ثانياً : مبررات بيع أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة

عند الحديث عن مبررات بيع أملاك بيت المال لابد من التمييز بين نوعين من البيوع :

النوع الأول : هو بيع العقارات التى آلت إلى بيت المال كموارث حشرية أو عن طريق المصادرة أو على سبيل اللقطة والضالة ؛ فبيع هذه العقارات أمر معتاد ومتفق عليه بين الفقهاء ، ولا يحتاج الأمر فى تلك الحالات إلى تقديم مبررات للبيع ؛ حيث يتم البيع وينفق ثمن العقارات المباعة فى مصارف بيت المال المعتادة وفقاً لما يراه ولى الأمر^(١).

أما النوع الثانى : فهو بيع الأراضى الزراعية المملوكة للدولة أصلاً ، وقد إستشرى فى عصر المماليك الجراكسة ؛ وهذا النوع من البيوع هو الذى يختلف الفقهاء حول مشروعيته ، ويشترط من يقبلون به منهم ، وجود مبرر قوى له^(٢).

وهذا النوع الثانى من البيوع هو الذى ينبغى أن يُنص فى وثائقه على مبرر البيع ، وتحدد الوثائق الدافع إلى بيع أملاك بيت المال أو مبرر البيع دائماً بأنه إنفاق ثمن العقار المباع على المجهود الحربى للدولة ، ويأتى هذا التحديد من خلال صيغ مختلفة فى ألفاظها متفقة فى مضمونها ترد دائماً فى متون وثائق البيع من أملاك بيت المال ، وفى نصوص مستقلة تدون بالهامش الأيمن لشكل وثيقة^(٣).

ويفهم من ذلك أنه كان هناك إحتياج متزايد للإتفاق الحربى ، كما كان هناك عجز مالى ، حيث لم تكن موارد بيت المال التقليدية تفى بتلك الاحتياجات ومن هنا تضطر الدولة إلى بيع أملاكها .

لكن هل كان " الإنفاق فى كلفة الغزاة والمجاهدين " ، وهو مبرر البيع الذى يرد دائماً فى الوثائق ، سبباً حقيقياً لبيع أملاك بيت المال أم أن هناك أسباباً ودوافع أخرى غير ذلك أدت إلى بيع الأراضى الزراعية المملوكة للدولة ؟

(١) أنظر : قدامة : الخراج وصناعة الكتابة ، ص ٢٢٤ .

يلاحظ أن الوثائق التى كان العقار المباع فيها مبانى آلت إلى بيت المال كموارث حشرية لم يرد فيها مبرر للبيع ، كما لم يشر عادة إلى إذن السلطان أو موافقته على البيع ، أنظر الوثائق ٢٠٤ ج أوقاف و ٤١٠ ج أوقاف ، كما وردت إشارة فى الوثيقة ٤٣٣ ج أوقاف إلى إنفاق الثمن على مصالح المسلمين عامة دون تحديد .

(٢) البلاطنسى : تحرير المقال ، ص ٢٤٠ - ٢٤٥ ؛ و محمد الحبيب الهيلة : النظم الإدارية بمصر ، ص ١٠٧٨ .

ويلاحظ أنه فى حالة بيع الأراضى الزراعية حتى لو كانت منتقلة إلى بيت المال بالميراث لابد وأن يكون مبرر البيع هو إنفاق الثمن فى كلفة الغزاة ، أنظر الوثائق أرقام : ٢٧/١٧٤ م ، و ٤٣٣ ج أوقاف و ٤٧٢ ج أوقاف و ٤٤٠ ج أوقاف و ٤٤٤ ج أوقاف و ٣٩٠ ج أوقاف .

(٣) أنظر الفصل الثانى من هذه الرسالة ، ص ص ١١٥ - ١١٩ .

إن الوصول إلى إجابة دقيقة على هذا التساؤل تتطلب أولاً أن نجيب على ثلاثة أسئلة أخرى :

السؤال الأول : هل كانت عمليات بيع أملاك بيت المال مواكبة بالفعل لغزوات تعرضت لها البلاد ، أو لحملات عسكرية أعدتها الدولة ؟

والسؤال الثانى : هل كان بيت المال خالياً من الأموال بالفعل بحيث استدعى الأمر بيع أملاك الدولة للإتفاق على المجهود الحربى والدفاع عن البلاد ، الذى هو أهم واجبات الدولة ؟

أما السؤال الثالث : فهو هل تم توريد أثمان المبيعات إلى خزانة بيت المال وإنفاقها على المجهود الحربى بالفعل ؟

فى ضوء الإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة يمكن أن نحدد دوافع التصرف بالبيع من أملاك بيت المال ومبرراته.

(١) الأخطار التى أحاطت بمصر فى عصر الجراكسة :

كانت مصر طوال عصر المماليك الجراكسة هدفاً لهجمات خارجية توالى عليها وأحاطت بها من كل جانب ؛ لقد تجسدت فى تلك الفترة "نقمة" الموقع الجغرافى لمصر^(١) ؛ فقد تواكبت بداية عصر المماليك الجراكسة مع هجمة تيمور لنگ الأولى على المشرق العربى ، والتى أعقبها نجاحه فى إحتلال الشام فى هجومه الثانى^(٢) ؛ كما تواكبت مع تهديدات الاحباش ومملكة النوبة المسيحية الجنوبية لمصر^(٣) ؛ ثم تتابعت الذبول الأخيرة للحركة الصليبية فى

(١) مثلما كان موقع مصر عنصراً لتمييزها فإنه كان كذلك نقمة عليها فى حالة ضعف قواها الداخلية وعجزها عن صيانة هذا الموقع الذى يجذب إليه دائماً أطماع القوى المحيطة بها ، وحول عبء الموقع أنظر :

جمال حمدان : شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، ط ٢ دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٣٧ - ١٤٤ .

(٢) ابن دقماق : الجواهر الثمين ، ج ٢ ص ٢٦٤ - ٢٦٨ و ٢٨٨ و ٢٩١ - ٢٩٢ .

المقريزى : السلوك ، ج ٣ ص ٥٤٢ و ٥٦٣ و ٥٧٩ و ٧٨٧ - ٧٩٩ و ٨٤٢ و ٨٩١ و ٨٩٧ - ٨٩٩ و ١٠٣٥ .

ابن حجر العسقلانى : إنباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٥٩ و ٢٧٨ - ٢٨١ و ج ٣ ص ١٥٠ - ١٦٠ و ٢٠٠ - ٢٠٣ و ٢٩١ .

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١١ ص ٢٤٧ و ٢٥٢ - ٢٥٣ و ج ١٢ ص ٤٣ - ٤٥ و ٤٨ - ٦١ .

وحول غرة تيمور لنگ للمنطقة وتأثيره على دولة المماليك أنظر :

شبولر (برتولد) : العالم الإسلامى فى عصر العصر المغولى ، ترجمة خالد اسعد عيسى ، دار حسان ، دمشق ، ١٩٨٢ ، ص ١٣٩ - ١٤٢ .

حكيم امين عبد السيد : قيام دولة المماليك الثانية ، دار الكاتب العربى بالقاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٢١ - ١٤٦ .

(٣) المقريزى : السلوك ، ج ٣ ص ٤٤٥ و ٥٣٤ ؛ وابن حجر العسقلانى : إنباء الغمر ، ج ٢ ص ١٨٨ .

حكيم أمين عبد السيد : المرجع السابق ، ص ١٦٠ - ١٦٢ .

شكل هجمات متتالية على سواحل مصر والشام ، وعلى ممتلكات دولة المماليك فى جزر البحر المتوسط ، كما أخذت فى بعض الأحيان شكل عمليات القرصنة البحرية ضد السفن التجارية الإسلامية ^(١) ، وما تكاد بقايا الخطر الصليبي تخبو فى حوض البحر المتوسط ، حتى بزغ خطر جديد قادم من أوروبا هو الآخر هدد النفوذ البحرى التجارى لمصر فى بحر العرب والمحيط الهندى ، بل وهدد سيطرة المماليك على طريق تجارة الشرق الذى كان يمر عبر الموانئ والأراضى المصرية والشامية ، وهو خطر قوة البرتغال البحرية ، فظهرت السفن البرتغالية فى البحر الأحمر ، ثم كانت هزيمة الاسطول المصرى فى موقعة ديو البحرية سنة ٩١٥ هـ / ١٥٠٩ م إيذانا بسقوط دولة المماليك الجراكسة ^(٢) .

لقد كانت دولة المماليك الجراكسة تتحمل العبء الأكبر فى حماية المنطقة من أخطار الهجمات الخارجية المتوالية من الشرق والغرب والجنوب ؛ لكن الأمر لم يقتصر على تهديد القوى الخارجية المغولية والأوروبية ، بل كانت ثمة مناوشات مستمرة من الدول الصغيرة المحيطة بدولة المماليك من الشمال والشرق ، خاصة الدول التركمانية والكردية وبعض الدول التى سيطرت على العراق ، مثل إمارات ذو الغادر وبنى رمضان ودولتى الشاه الأسود والشاه الأبيض ^(٣) .

-
- (١) المقرئى : السلوك ، ج٣ ص ٤٩٠ و ٤٩٨ - ٤٩٩ و ٥١٥ و ٥٣٢ - ٥٣٣ و ٥٦٢ و ٧٢٣ و ٨١٣ و ١١١٤ و ج٤ ص ١٢١٠
ابن حجر العسقلانى : إنباء الغمر ، ج٢ ص ١٢٧ - ١٢٨ و ١٨٧ و ٢٨٣ و ٢٨٥ و ج٣ ص ٣٣ و ١٦٠ و ٢١٧ و ج٥ ص ١٣٣ .
ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج٤ ص ٢٤٩ و ٢٥٥ و ٢٦٦ و ٢٧٢ و ٣٦٦ و ج٥ ص ١٥٤ و ٣٣٤ و ٣٤١ و ج٦ ص ٢٥ .
الصيرفى : نزهة النفوس ، ج٢ ص ٣٧٠ - ٣٧١ و ج٣ ص ٢٩ و ١٥٨ و ٢٤٩ و ٢٨٥ و ٢٨٧ .
ابن إياس : بذائع الزهور ، ج٣ ص ٥٣ و ٨٩ و ١١١ و ١٤٦ و ١٩١ و ٢٢٠ .
عبد اللطيف إبراهيم : من وثائق التاريخ العربى ، ص ١٥ - ٢٥ .
حكيم أمين عبد السيد : المرجع السابق ، ص ١٤٩ - ١٥٣ .
على السيد على : القاهرة فى عيون الرحالة الأوروبيين فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر (فكر ، العدد الثالث عشر ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٦٦ - ٩٨) ، دار الفكر للدراسات ، القاهرة ، ١٩٨٨ ص ٦٧ .
(٢) ابن إياس : المصدر السابق ، ج٤ ص ٨٢ و ٩٥ - ٩٦ و ١٣٧ و ١٥٦ و ٢٦٩ و ٣٠٧ و ٣٦٢ .
عبد اللطيف إبراهيم : من وثائق التاريخ العربى ، ص ٢١ - ٢٢ .
فاروق عثمان أباطة : أثر تحول التجارة العالمية إلى طريق رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر (ندوة مصر وعالم البحر المتوسط ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، إبريل ١٩٨٥) د.ن. ، ١٩٨٥ ، ص ١ - ٢ .
(٣) ابن دقماق : الجواهر الثمين ، ج٢ ص ٢٥٩ .
المقرئى : السلوك ، ج٣ ص ٤٤١ و ٤٤٣ و ٤٦٩ و ٥١٨ و ٥٤٦ و ٥٦٣ و ٦٥١ و ٧١٤ و ٧٢٠ و ٧٨٥ و ١٠٣٩ و ١١٤٦ .
ابن حجر العسقلانى : إنباء الغمر ، ج٢ ص ٥٠ - ٥٢ و ٥٦ و ١٣٨ و ٢١٩ و ٣٤٣ و ج٣ ص ٢٧ و ١٥٢ - ١٥٣ .
ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج٤ ص ٤٤ و ٥٩ و ٣١٧ و ج٥ ص ٤٤ و ٦٦ و ٣٤٤ و ٣٥٤ .
ابن إياس : المصدر السابق ، ج٣ ص ٢٩ و ٨١ و ١٧٥ .

هذا فضلاً عن التهديد الذي شكلته بعض القوى الإسلامية الصاعدة مثل الدولة الصفوية الشيعية التي سيطرت على العراق منذ أوائل القرن العاشر الهجرى^(١).

وأخيراً كان الخطر العثماني الذي بدأت بوادره الأولى في أواخر القرن الثامن الهجرى^(٢)، وقد لفت ذلك الخطر أنتباه مؤسس دولة الجراكسة السلطان الظاهر برقوق منذ بداية ظهوره ، واعتبره التهديد المستقبلي لدولة المماليك في مصر والشام^(٣) ، وقد صدق حدسه وسقطت دولة المماليك على يد العثمانيين الذين احتلوا الشام ومصر منذ سنتي ٩٢٢ - ٩٢٣ هـ (١٥١٦ - ١٥١٧)^(٤).

ولم تشكل تلك الأخطار الخارجية تهديداً مباشراً لأراضي مصر وميائها الإقليمية ومصالحها الإقتصادية والسياسية فقط ، بل إنها شكلت أيضاً مصدراً مستمراً لاستنزاف الموارد البشرية والمالية لدولة المماليك الجراكسة طوال فترة وجودها ، فقد كان الإنفاق على حملة عسكرية واحدة لمواجهة خطر من تلك الأخطار يكلف الدولة

= وحول دور تلك الإمارات في الصراع السياسي في المنطقة ، أنظر :

أحمد فؤاد متولى : الفتح العثماني للشام ومصر ، ص ٦٣ - ٧٠ و ٧٦ - ٧٧ .

محمد مصطفى زيادة : نهاية السلاطين المماليك ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ و ٢١٢ .

(١) ابن إياس : المصدر السابق ، ج ٤ ص ١٨٤ و ص ٢٠٧ و ٣١١ و ٣٧٦ .

RABI (H.) : Political Relation Between The Safauids Of Persia and The Mamluks of Egypt and Syria in The Early Sixteenth century (Egyptian Historical , Review, Vol. 26,1979, p. 33- 48) cairo, 1979 ,p. 35 -42.

(٢) حول تحركات العثمانيين ضد سلطنة المماليك في أواخر القرن ٨ ، ٩ هـ و أنظر :

المقريزي : السلوك ، ج ٣ ، ص ٩٠٦ و ٩٦٥ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٩ .

ابن حجر العسقلاني : إنباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٧٦ و ج ٤ ص ٣٥ .

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٢ ص ١٧٦ و ١٧٩ .

(٣) حول مخاوف السلطان الظاهر برقوق من العثمانيين ، أنظر :

ابن حجر العسقلاني : إنباء الغمر ، ج ٤ ، ص ٢٤٦ - ٢٤٨ .

(٤) ابن إياس : المصدر السابق ، ج ٣ ص ٢٧٣ و ج ٤ ص ٣٠٦ و ٣٧٥ و ج ٥ ص ٣٨ وما بعدها .

وحول تطور العلاقات بين الدولة العثمانية ودولة المماليك الجراكسة ، أنظر :

عبد اللطيف إبراهيم : من وثائق التاريخ العربي ص ٣٤ - ٣٥ .

حكيم أمين عبد السيد : المرجع السابق ، ص ١٤٦ - ١٤٨ .

أحمد فؤاد متولى : المرجع السابق ، ص ٣ - ٤٧ .

محمد مصطفى زيادة : نهاية السلاطين المماليك ، ص ١٩٨ - ٢١٣ .

محمد أحمد دهمان : العراق بين المماليك والأتراك (التاريخ والآثار ، الحلقة الدراسية الأولى القاهرة ، ٤ - ٩ فبراير ١٩٦١ ،

ص ١٨٥ - ١٩١) المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الإجتماعية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٨٧ - ١٨٩ .

عشرات الآلاف من الدنانير ، وربما مئات الآلاف فى بعض الحالات^(١) ، فضلاً عن الإنفاق المستمر على تشييد البروج والحصون والقلاع فى الثغور المختلفة لحماية البلاد من التهديدات الخارجية^(٢).

ولم تكن الأخطار الخارجية وحدها هى التى تستدعى تجهيز الحملات العسكرية ؛ فكثيراً ما كان السلاطين يوجهون الحملات العسكرية لمواجهة الاضطرابات الداخلية ، خاصة تلك الاضطرابات التى كان يحركها أمراء المماليك ، أو تشيرها القبائل العربية فى مصر والشام ، وكانت تلك الاضطرابات والصراعات سمة ملازمة لدولة المماليك الجراكسة منذ نشأتها وحتى سقوطها^(٣).

ويوضح الجدول رقم ٣٨ أهم التحركات والعمليات العسكرية الخارجية وأهم الصدامات العسكرية الداخلية طوال عصر المماليك الجراكسة سنة بسنة ، مع بيان عدد وثائق بيع أملاك بيت المال فى كل سنة^(٤).

-
- (١) أنظر على سبيل المثال : المقرئى : السلوك ، ج٣ ص ١٠١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٥ و ١٠٧٠ و ج٤ ص ٤٥ و ١٤٨ و ٦١٢ و ٨١٥ . ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٣ ص ١٣٠ و ج٤ ص ١٦٠ و ٢٧٦ و ٢٨٧ و ٣٦٩ . الصيرفى : المصدر السابق ، ج٢ ص ٢٦٤ و ٣٨٣ . ابن إياس : المصدر السابق ، ج٣ ص ٣٧ و ١٦٦ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢١٦ و ج٤ ص ٢١٨ و ٣٧٥ و ٤٠٢ .
- (٢) نظر على سبيل المثال : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٤ ص ٣٣ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٣٠٩ ؛ والصيرفى : المصدر السابق ، ج٣ ص ٩٢ ؛ وابن إياس : المصدر السابق ، ج٣ ص ١٥٧ .
- وحول الأعباء المالية للإنفاق الحربى ، أنظر : عبد اللطيف إبراهيم : من وثائق التاريخ العربى ، ص ١٦ - ١٩ .
- (٣) أنظر على سبيل المثال :
- المقرئى : السلوك ، ج٣ ص ٤٠٩ و ٤٩٢ - ٤٩٦ و ٤٩٨ و ٨١١ و ٩٠٩ و ١٠٠٤ و ج٤ ص ٦٥٢ و ٧٣٤ . ابن حجر العسقلانى : إنباء الغمر ، ج٢ ص ٤٥ - ٤٦ و ٥٥ و ١٢٨ - ١٣١ و ٢٥٣ و ج٣ ص ٢١٢ و ٣٩٦ و ج٤ ص ١١٥ . ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١١ ص ٢٣٤ و ٢٥١ و ج١٢ ص ٦٠ - ٦١ و ج٤ ص ١٧٥ و ١٩٧ . الصيرفى : المصدر السابق ، ج١ ص ٣٠٣ و ٣١١ و ٤٥٧ و ج٢ ص ٢٩١ و ٤٢٢ و ج٣ ص ١٥٠ و ٢٨٧ . ابن إياس : المصدر السابق ، ج٣ ص ٣٥١ - ٣٥٢ و ٣٦٤ و ٣٦٨ و ٣٧١ و ج٤ ص ١٢٧ و ١٧٧ . أنظر كذلك : إهارهيم على طرخان : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة ، ص ٢٤٩ - ٢٧١ .
- (٤) المصادر التى أعتمدت عليها فى اعداد هذا الجدول هى : ابن دقماق : الجوهر الثمين ، ج٢ ؛ والمقرئى : السلوك ، ج٣ و ٤ . ابن حجر العسقلانى : إنباء الغمر ، ج٢ و ٣ و ٤ ؛ وابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١١ - ١٦ و حوادث الدهور ، ج ١ و ٢ . الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ١ - ٤ و إنباء الهصر بأنباء العصر ، تحقيق حسن حبشى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٠ . ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ٣ - ٥ ؛ وابن طولون الدمشقى : مفاكهة الخلان ، ج ١ و ٢ .
- وقد حاولت فى هذا الجدول أن أركز على العمليات العسكرية الكبرى سواء فى الداخل أو الخارج والتى حملت الدولة مبالغ مالية كبيرة ، وعلى الإعتمادات الخارجية التى تعرضت لها الدولة واستدعت الإنفاق على حملات مضادة أو على عمليات لتحسين الثغور والحدود ، وذلك حتى تكون نتائج المقارنة بين السنوات سليمة إلى أقصى حد ممكن .

جدول رقم ٣٨
العمليات العسكرية الخارجية والداخلية في زمن المماليك الجراكسة
وعدد وثائق بيع أملاك بيت المال

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
٧٨٣	جيش حبشي يهاجم أطراف أسوان ويهزم القبائل العربية هناك . خروج التركمان علي الطاعة وقتالهم وهزمتهم بعد عدة معارك .	تمرد عرب البحيرة وتوجيه حملة حربية إليهم .	-
٧٨٤	تجدد القتال مع التركمان مرة أخرى .	استمرار تمرد عرب البحيرة وإرسال حملة كبيرة اليهم فشلت في هزيمتهم هزيمة كاملة .	-
٧٨٥	عدة غارات للفرنجية علي شواطئ الشام ومصر ، واستعدادات عسكرية كبيرة في سواحل المملكة تحسباً لوقوع غارات أخرى . حملة لمحاربة التركمان تنتهي بالانتصار عليهم .	تمرد العرب في الفيوم في إطار مؤامرة لعزل السلطان ، وتوجيه حملة لقمع التمرد . تمرد عرب الشام معارك بين المماليك وأشراف الحجاز.	-
٧٨٦	مراكب الفرنجة تهاجم رشيد ، والدولة تعيد تعمير أبراج ثغر دمياط تحسباً لهجوم آخر. تجدد القتال بين نائب حلب والتركمان وانتصاره عليهم .		-
٧٨٧	تشبيد عدد من السفن الحربية وإرسالها الي دمياط ومنها الي عرض البحر المتوسط لمهاجمة السفن الأوروبية فيه . هجوم أولاد الكنز علي أسوان وقتل عدد كبير من أهلها ، وقرار الوالي من أمامهم.		-

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
٧٨٨	تشبيد مزيد من السفن الحربية لدعم الاسطول المصري في البحر المتوسط . وصول أخبار حول استيلاء تيمور لنك علي تبريز والحجابه ناحية الغرب . خروج العسكر الشامي لمحاربة التركمان مرة أخرى ، وانتصار التركمان .		-
٧٨٩	هجوم الفرنجة علي طرابلس وتصدي حاميتها وأهاليها لهم واستيلاؤهم علي ثلاث سفن للفرنجة . هجوم تيمور لنك علي المناطق المتاخمة لحدود الدولة ، وتجهيز حملة لمواجهته ثم انسحابه دون قتال . استمرار الحروب مع التركمان .	تدخل عسكري مصري في الصراع القائم بين اشراف الحجاز . بداية فتنة منطاش وخروجه علي السلطان .	-
٧٩٠	إنتصار عسكري للمماليك علي بعض القوات التتارية في المناطق الحدودية وارسال ٥٠ الف دينار كامداد للقوات المصرية التي توجهت الي الشام لملاقاة التتار . استيلاء الفرنجة علي جزيرة جربة علي الشواطئ التونسية	اتساع فتنة منطاش وانضمام عدد من كبار الامراء الي التمرد ضد السلطان . تمرد عرب الفيوم وارسال قوة حربية لمواجهتهم .	-
٧٩١	إنضمام التركمان الي حركة التمرد ضد السلطان .	انقسام الدولة بسبب فتنة منطاش وعزل السلطان واتساع نطاق الحرب الأهلية بينه وبين خصومه وإنفاق مبالغ مالية كبيرة من الطرفين علي الحرب بينهما .	-

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
٧٩٢	هجوم فاشل للفرنجية علي طرابلس باسطول مكون من سبعين سفينة . هجوم التركمان علي حلب وطرابلس مستفيدين من انشغال السلطان وخصومه بالحرب فيما بينهم .	استمرار الحرب بين السلطان برقوق وخصومه بقيادة السلطان المنصور حاجي وانتصار برقوق في النهاية وعودته للسلطنة واستمراره في مطاردة باقي خصومه . تمرد للعرب في الصعيد .	-
٧٩٣	تحركات عثمانية علي الحدود الشمالية للدولة .	استمرار الحرب ضد معارضي السلطان . تمرد لعرب الشرقية .	-
٧٩٤	بدء تحرك تيمور لنك نحو الغرب مرة أخرى .	استمرار الحرب بين السلطان ومعارضيه .	-
٧٩٥	هجوم للفرنجية علي نستراوه يستمر لمدة ٣ أيام . تحرك تيمور لنك نحو بغداد وفرار سلطانها لاجئاً الي مصر . هجوم جديد للتركمان علي تخوم الدولة في الشام لمساندة المتمردين علي السلطان .	إنضمام بعض العرب في الشام الي معارضي السلطان . القضاء علي ذبول فتنة منطاش .	١
٧٩٦	هجوم للفرنجية علي بعض سفن الغلال المتوجهة الي الشام . خروج السلطان الي الشام واستعداد الجيوش المصرية والشامية لمواجهة تيمور لنك . انتصار عرب الشام علي التتار واستردادهم العراق من أيديهم ، وانسحاب تيمور لنك الي قاعدة ملكه .	محاولة بعض مشايخ العرب للتمرد علي السلطان أثناء غيابه في الشام . ثورة لعرب البهنسا .	-

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
٧٩٧	تحركات لبعض القوات التترية علي حدود الشام .	ثورة عرب آل مهنا بالصعيد وتوجيه حملة عسكرية اليهم .	-
٧٩٨	عودة قوات تيمور لنك مرة أخرى الي حدود الدولة الشرقية. هجوم أولاد الكنز علي أسوان وتحالف الهوارة معهم .	تمرد عرب الهوارة والاحامدة في الصعيد.	-
٧٩٩	استمرار تحركات قوات تيمور لنك قرب حدود الشام واستعداد العسكر الشامي لمواجهة .	-	-
٨٠٠	استمرار تحركات قوات تيمور لنك قرب حدود الدولة . تدخل العثمانيين في الصراعات العسكرية بين الامارات الحدودية القائمة شمال الشام .	تمرد عرب الشرقية.	-
٨٠١	تحرك العثمانيين لأخذ الشام وخروج العسكر الشامي لملاقاتهم .	صراع بين الأمراء الكبار بعد وفاة السلطان . إعداد لجريدة عسكرية لمواجهة عرب الصعيد وإنفاق مبلغ كبير من المال عليها .	-
٨٠٢	استمرار التحركات العثمانية علي الحدود الشمالية للدولة . تحرك تيمور لنك مرة أخرى نحو الحدود الشرقية للدولة .	الصراع بين السلطان والأمراء يتحول الي حرب أهلية جديدة . تمرد عرب البحيرة وإنضمامهم الي معارض السلطان. تمرد الهوارة في الصعيد.	٢

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد لوثائق
٨٠٣	غزو تيمور لنك للشام واحتلاله دمشق وتخريبها بعد عدة معارك استمرت لعدة شهور . تجهيز جيش جديد لمحاربة تيمور لنك . العثمانيون يهاجمون الحدود الشمالية للدولة . الفرنجية يستولون علي ستة مراكب تحمل قمحا متوجهة من دمياط الي الشام .	العرب يهاجمون الماليك المتوجهين للحاق بالسلطان في الشام لحرب تيمور لنك . فتنة في البلاد بسبب امتناع الخاصكية الذين عينهم السلطان أمراء بالشام عن السفر . تمرد بعض قبائل عرب الشام .	-
٨٠٤	سفن الفرنجة تهاجم طرابلس وتدور حروب طويلة بينهم وبين أهلها وأهل القرى المحيطة بها . التركمانيون يغيرون علي أطراف الشام .	صراعات عسكرية بين أمراء الشام تشارك فيها بعض القبائل العربية . تمرد عرب الهوارة في الصعيد والإيقاع بهم .	١
٨٠٥	أغارة التركمان علي بعض المناطق المحيطة بحلب . وصول أخبار حول تحرك سفن الفرنجة قرب السواحل المصرية وخروج الأمراء الي دمياط والاسكندرية استعدادا لملاقاتهم .	بعض أمراء الماليك يشيرون فتنة ضد السلطان .	-
٨٠٦	هجوم الفرنجة علي شواطئ لبنان وتصدي الأهالي لهم لحين وصول القوات من دمشق . أنباء عن تحركات لسفن الفرنجة أمام الاسكندرية .	تمرد الأمير حكم علي السلطان والدعوة لنفسه بالسلطنة في حلب .	٢
٨٠٧	التركمانيون يهاجمون الأعمال الحلبية ويستولون علي عدة قلاع في شمال الشام .	تمرد ععدد من الأمراء ضد السلطان في الشام وانضمام العرب والتركماني الي المعارك الدائرة بين أنصار السلطان وخصومه .	-

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
٨٠٨	التركمان يهاجمون حماة ، وأهل حماة يتصدون لهم .	استمرار تمرد الأمراء ضد السلطان واختفاء السلطان ، وتولية أخيه عبد العزيز بن برقوق لعدة شهور.	١
٨٠٩		استمرار تمرد الأمراء بالشام . تمرد عرب البحيرة وأطفيح احتجاجاً على مصادرة إبلهم لصالح القوات المتوجهة للشام .	-
٨١٠		استمرار تمرد الأمراء في الشام وتوجه السلطان الي الشام .	١
٨١١		استمرار تمرد الأمراء في الشام .	١
٨١٢		استمرار القتال في الشام .	-
٨١٣		استمرار القتال في الشام	-
٨١٤		تجدد حركة التمرد بقيادة الأمير شيخ ونوروز.	-
٨١٥		إغتيال السلطان فرج بن برقوق.	-
٨١٦		استمرار حركة التمرد في الشام بقيادة الأمير نوروز.	١
٨١٧		السلطان المؤيد شيخ يتوجه الي الشام لمحاربة الأمير نوروز .	-
٨١٨		تمرد جديد في الشام وخروج السلطان لمواجهة .	-
٨١٩	سفن الفرنجة تغير علي الاسكندرية وتأسر ٧٠ نفساً وتعود دون أن تلقي أية مقاومة من المماليك . نائب حلب يستولي علي إحدى قلاع الاسماعيلية .	العسكر الشامي يحارب بعض القبائل العربية في الشام . معارك في البحيرة بين المماليك والعرب .	-

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
٨٢٠	السلطان المؤيد شيخ يشن حملة علي الامارات المتاخمة للحدود الشمالية للشام ويسترد عدة قلاع وحصون الي السيادة المملوكية . غارات لسفن الفرنجة علي الشواطئ المصرية .		-
٨٢١	تحرك قوات قرا يوسف أحد حكام منطقة الجزيرة الي الشام واستعداد السلطان للخروج لملاقاته ، ثم انسحابه دون قتال. تحركات عسكرية للتركمان وحكام الإمارات الحدودية في شمال الشام .		-
٨٢٢	ابن السلطان يتوجه الي الحدود الشمالية للشام لتوطيد النفوذ المملوكي هناك .	السلطان يرسل تجريدة الي الصعيد لمحاربة العرب	-
٨٢٣	السلطان يرسل حملة الي حلب خوفاً من تحرك حكام الامارات الحدودية وهجومهم علي شمال الشام .		-
٨٢٤		تمرد نائب الشام ورفضه الدخول في طاعة السلطان الجديد وتولي ثلاثة سلاطين في سنة واحدة .	١
٨٢٥	هجوم لسفن الفرنجة علي ميناء الاسكندرية واستيلاؤهم علي بضائع قيمتها ١٠٠ الف دينار .	تمرد بعض القبائل العربية في الصعيد وفي فلسطين وارسال تجريدتين لهم .	-

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
٨٢٦	تحرك سفن الفرنجة بالقرب من سواحل دمياط والاسكندرية وخروج الأمراء لتابعة الموقف . وصول أخبار عن قيام ملك الحبشة بالهجوم على الممالك الاسلامية المجاورة له رداً على إغلاق كنيسة القيامة بالقدس .	تجريدة من المماليك تحارب صاحب ينبع وتهزمه لخروجه عن طاعة السلطان .	-
٨٢٧	هجوم للفرنجة على دمياط ، واستيلاؤهم على سفينتين للمسلمين . حملة بحرية لمواجهة اعتداءات الفرنجة على شواطئ الدولة وثغورها ، ونجاح الحملة في الهجوم على قبرص والعودة بغنائم كثيرة .	تقرد نائب دمشق وإرسال حملة لقتاله وهزيمته بعد عدة معارك . أعداد حملة عسكرية لمحاربة اشراف مكة .	-
٨٢٨	أخبار عن حركة الفرنجة بالقرب من السواحل المصرية وخروج الأمراء الي الثغور . تشبيد برج حربي بالطينة لمواجهة غارات الفرنجة وبناء عدد من السفن استعداداً لغزو قبرص . غزو قبرص للمرة الثانية .	تجريدة الي مكة .	١
٨٢٩	نائب حلب يشن حملة على بعض الإمارات الحدودية . أربع سفن للفرنجة تحاول غزو الاسكندرية . التفكير في إعداد حملة لغزو اليمن ثم التراجع عنها بسبب الانشغال بغزو قبرص . غزو قبرص للمرة الثالثة واسر ملكها .		١

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
٨٣٠			-
٨٣١	غارة للفرلجة علي ثغر الاسكندرية واعداد تجريدة من الأمراء لملاقاتهم .	إرسال حملة الي مكة لمنع تعرض اشراف الحجاز للتجار .	٤
٨٣٢	غارة جديدة لسفن الفرلجة علي الاسكندرية وتصدي الأهالي لها . السلطان يجهز تجريدة الي بلاد الشرق تستولي علي بعض المدن والقلاع.		-
٨٣٣	تحرك شاه رخ بن تيمور لنك الي الشام ثم رجوعه بسبب نفشي الوباء في جيشه قبل أن يصل إلي حدود الشام . هجوم حكام العراق علي بعض المناطق الحدودية . تحرك ملوك الحبشة ضد الممالك الاسلامية المجاورة لهم ، وسعيهم للتحالف مع الأوروبيين لضرب مصر .	حملة بقيادة نائب حلب لمحاربة بعض القبائل العربية .	٣
٨٣٤	تجريدة عسكرية الي حلب لمواجهة تحركات التركمان في المنطقة ، تعود بعد وصولها الي سرياقوس .		١
٨٣٥			-
٨٣٦	استيلاء الفرلجة علي ميناء طرابلس علي سفينة تجارية عند دمياط .		٣

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
	هجوم الاسبان علي جزيرة جربة . تحرك الكيبتلان بمائة سفينة حربية إلى صقلية ، وإرسال وفد إلي السلطان برسباي للاجتجاج علي احتكار الدولة للتجارة . خروج السلطان لمحاربة التركمان عند حدود الشام .		
٨٣٧	نائب السلطنة في الرها يحارب التركمان . استيلاء الكيبتلان علي مراكب تجارية في ميناء طرابلس وبغروت ، وتعيين تجريدة بحرية للبحث عنهم في البحر المتوسط . استيلاء الفرنجة علي مراكب من الساحل الشامي .	تمرد عرب البحيرة .	٢
٨٣٨	هجوم التركمان علي مناطق الحدود الشمالية للشام أكثر من مرة ذلك العام .	تمرد عرب هواره في الصعيد . توجه بعض الأمراء لمحاربة عرب الوجه البحري .	-
٨٣٩	شاه رخ بن تيمور لنك يهدد بمهاجمة الشام ومصر . إرسال تجريدة الي الشام لمواجهة التركمان المتحالفين مع جاني بك الصوفي أكبر خصوم السلطان الذي هرب من سجنه اليهم .		٢
٨٤٠	هجوم الكيبتلان علي ابي قير .		٢
٨٤١	استمرار المعارك مع التركمان وجاني بك الصوفي والانتصار عليه وقتله .	تمرد العشائر العربية بالشام .	٤

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
	إرسال تجريدة جديدة للشام .		
٨٤٢	إنتصار التجريدة التي أرسلها برسباي قبل وفاته علي التركمان . الكبتلان يعدون أثنني عشرة سفينة للهجوم علي الشام.	خروج تجريدة لمحاربة عرب ليبيد بالبحيرة. الصراع علي السلطنة بين الأمراء الكبار . إرسال تجريدة للصعيد لمواجهة تمرد العرب هناك، ثم أمدادها بتجريدة أخرى . إرسال تجريدة لغزو عرب بلبي بالحجاز . خروج نائب الشام علي السلطان وإرسال تجريدة لمحاربتة.	٢
٨٤٣	سفن الفرنجة تهاجم ثغر رشيد . اشتباك المتطوعين مع مجموعة من سفن الفرنجة قرب بيروت . التركمان يهاجمون عسكر حلب .	إرسال تجريدة الي مكة .	٢
٨٤٤	حملة بحرية تتجه الي رودس وتفشل في الاستيلاء عليها .	إرسال تجريدة الي الصعيد لمحاربة العرب.	٦
٨٤٥			١
٨٤٦	السلطان يرسل حملة بحرية ثانية الي رودس وتفشل في الاستيلاء عليها ولكنها تهاجم جزيرة يتحصن بها الاسبتارية .		-
٨٤٧	حملة ثالثة علي رودس .		-
٨٤٨		تمرد عرب البحيرة وإرسال حملة لمواجهتهم .	١
٨٤٩			٢

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
٨٥٠			٢
٨٥١			٢
٨٥٢		تمرد بعض القبائل العربية في الصعيد .	٤
٨٥٣		إرسال تجريدة لقمع تمرد عرب البحيرة.	١٠
٨٥٤	غارة لسفن الفرنجة علي رشيد وتعيين جماعة من المماليك لحفظ الثغور . أخبار عن أعداد الحبشة لأسطول ضخّم لغزو البلدان الإسلامية . أخبار عن تحرك التركمان قرب حدود الشام وإعداد تجريدة لإرسالها الي هناك .	إرسال تجريدة ثانية الي عرب البحيرة.	٥
٨٥٥	غارة لسفن الفرنجة علي صور وغارة أخرى علي الطينة . الشروع في بناء عدة سفن لجهاد الفرنجة والتصدي لعبثهم بشواطئ الدولة .		٤
٨٥٦	إرسال أحد الأمراء مقدمي الالوف الي رشيد لحمايتها من عبث سفن الفرنجة .		١
٨٥٧	نائب حلب يستعيد بعض المناطق من أيدي التركمان المتحربين علي السلطان .	صراع علي السلطنة ينتهي بتولي أيناك . تمرد عرب الصعيد وإرسال تجريدة من مماليك الاستادار لمواجهة قمردهم .	١٠
٨٥٨		تمرد بعض القبائل العربية في البحيرة .	٧

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
٨٥٩		فتنة بين أمراء الماليك . إرسال تجريدة لمحاربة عرب البحيرة .	٧
٨٦٠	استيلاء التركمان علي بعض القلاع الحدودية . السلطان يعد حملة للسفر بالبحر لجلب الاخشاب لبناء سفن جديدة لمحاربة الفرنجة ثم يلغي سفر الحملة بسبب اعتراض الأمراء .		٥
٨٦١	إرسال تجريدة الي الشام لمواجهة التركمان .		٩
٨٦٢			٤
٨٦٣	غارة بحرية للفرنجة علي السواحل المصرية . السلطان يشرع في عمارة أسطول بحري ليرسله الي قبرص .		٢٠
٨٦٤	إرسال حملة عسكرية الي قبرص لحسم النزاع علي حكمها .		٣٩
٨٦٥	السلطان يشرع في بناء برج عند الطينة . الحامية المصرية في قبرص تخوض عدة معارك ضد خصوم ملك قبرص .	فتنة بين الأمراء تنتهي بعزل المؤيد أحمد ابن إينال .	١٨
٨٦٦	إعداد تجريدة الي قبرص . التركمان يهاجمون بعض المناطق المحيطة بحلب .	تجريدة الي الصعيد لمواجهة العرب . تجريدة الي البحيرة لمواجهة عرب لبيد .	١١
٨٦٧	إرسال حملة جديدة الي قبرص .	تجريدة جديدة الي البحيرة .	١٨
٨٦٨	الحامية المصرية في قبرص تستولي علي فاما جوستا .	إرسال تجريدة ثالثة الي البحيرة .	٩
٨٦٩		تجريدة لقتال عرب محارب في الجيزة .	١٤
٨٧٠	صراع بين الماليك والعثمانيين حول تولية حكام الإمارات الحدودية . ارسال حملة الي الشام لمحاربة التركمان .		٥

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
٨٧١		تجريدة عسكرية لقتال العرب في الجيزة بعد أن نهبوا الخيول وهي في مراعيها .	١٣
٨٧٢	التركماني يهاجمون البلاد الحلبية . تعيين عدة حملات لمواجهة التركماني وهزيمة هذه الحملات . أخبار عن مساندة العثمانيين للتركماني .	تولي أربعة سلاطين في سنة واحدة . تمرد العرب في البحيرة .	٥
٨٧٣	هجوم التركماني علي القلاع الحدودية وإرسال قوة عسكرية لحفظ مدينة حلب و المناطق المحيطة بها . توحيد العراق تحت حكم حسن الطويل وخشية السلطان في مصر من ذلك . هزيمة التجريدة التي أرسلها السلطان لمحاربة التركماني .	تجريدة للبحيرة لمواجهة تمرد العرب .	٩
٨٧٤	استمرار الاشتباكات مع التركماني .		١
٨٧٥	إرسال تجريدة ثقيلة لمحاربة التركماني بقيادة الأمير يشبك من مهدي الدوادار . هجوم للكثيلان علي ثغر الاسكندرية .		١
٨٧٦	انتصارات متوالية لحملة يشبك من مهدي ودعم الحملة بمائة الف دينار . تشديد برج جديد بالقرب من رشيد لمواجهة هجمات سفن الفرنجية .	تجريدة الي الشرقية لقمع تمرد العرب . عرب الشرقية يهاجمون أطراف القاهرة والسلطان يعين تجريدة جديدة لهم .	-
٨٧٧	انتصار حملة يشبك الدوادار علي شاه سوار واسره واعداده في القاهرة . هجوم جديد للفرنجية علي الاسكندرية واسر عدد منهم .		٢

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
	هجوم لسفن الفرنجة علي الطينة واسر سفينة بمن فيها . حسن بك الطويل حاكم العراق يهاجم حدود المملكة في شمال الشام ، والسلطان يرسل تجريدة لمحاربتة ، ويدعمها بتجريدة أكبر بقيادة الأمير يشبك من مهدي . حسن الطويل يسعى لتحالف مع الفرنجة ضد مصر ، والعثمانيون يسعون للتحالف مع مصر ضد حسن الطويل .		
٨٧٨	هجومين للفرنجة علي الاسكندرية ودمياط ، والسلطان يرسل حملة بحرية لتتبعهم .	خروج حملة عسكرية لمواجهة عرب البحيرة .	-
٨٧٩		تمرد عريان بني وائل وبني حرام بالشرعية وتوجه الأمير يشبك الدوادار لمواجهةهم . عرب عزالة يهاجمون الجيزة .	١
٨٨٠	تدخل القوات المملوكية في حلب في الصراع بين حاكم العراق وابنه ، وهزيمة قوات الماليك . سفينة تجارية من سفن الفرنجة تأسر مجموعة من تجار الاسكندرية بينهم بعض تجار السلطان .		١
٨٨١		حملة بقيادة الأتابك أنيك من ططخ لمحاربة عريان لبيد .	٣
٨٨٢	السلطان قايتباي يقضي أربعة شهور بالشام ويتفقد القلاع الحدودية .	ثورة جديدة لعرب هواة بالصعيد وخروج الأمير يشبك الدوادار لمواجهةهم .	-
٨٨٣		استمرار حملة يشبك الدوادار علي عرب هواة وتتبعهم حتي النوبة . خروج بعض عرب الشام علي الطاعة .	١

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
٨٨٤	الأمير يشبك الدوادار يحدد سلسلة ثغر دمياط لمنع سفن الفرنجة من مهاجمة الثغر ، والسلطان يشيد برجين بالاسكندرية ورشيد .		-
٨٨٥	حملة يشبك الدوادار تعبر الفرات وتهاجم المناطق الشمالية من مملكة العراق وتلقي هزيمة كبيرة ويقتل فيها الأمير يشبك . السلطان يرسل حملة الي حلب لحماية الحدود بعد هزيمة حملة يشبك واسر كل قادتها .	خروج العرب في حماة علي طاعة السلطان وقتلهم نائب حماة ، وتعيين حملة بقيادة الأمير يشبك الدوادار لقتال العرب .	-
٨٨٦			٢
٨٨٧			٣
٨٨٨	السلطان يعين تجريدة لمحاربة التركمان .		-
٨٨٩	السلطان يعين تجريدة ثانية لدعم التجريدة التي أرسلها الي حلب لمحاربة التركمان بعد أن أرسل العثمانيون دعماً عسكرياً للتركمان . هزيمة التجريدة الأولى من التركمان وانتصار التجريدة الثانية وعودتها باعلام العثمانيين منكسة		٢
٨٩٠	السلطان يرسل تجريدة جديدة لمحاربة التركمان . العثمانيون يهاجمون بعض القلاع الحدودية ويستولون عليها ويهددون شمال الشام . الاستعداد لارسال حملة لحماية الحدود الشمالية من هجوم محتمل للعثمانيين .		٤

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
٨٩١	إنتصار العساكر المصرية علي الجيش العثماني . هجوم جديد للعثمانيين علي الحدود الشمالية للدولة ، والسلطان يعين تجريدة جديدة لمواجهةهم.	السلطان يعين تجريدة لإخماد فتنة نشبت بين عرب ناهلس . السلطان يرسل تجريدة الي البحيرة لمواجهة تمرد العريان بها .	٩
٨٩٢	حكام غرناطة يستنجدون بالماليك وأرسال حملة عسكرية لمساندتهم ، والسلطان يلجأ للضغط علي قساوسة كنيسة القيامة لوقف هجوم الاسبان علي غرناطة دون جدوي. استمرار تحركات العثمانيين في منطقة الحدود الشمالية .	حملة عسكرية لقتال عرب الأحامدة في الصعيد. تمرد العرب في الشرقية والغربية .	٢
٨٩٣	العثمانيون يتقدمون بجيش ضخم لغزو دولة المالك ، والسلطان يعد تجريدة ضخمة لمواجهة هجوم العثمانيين . حملة بحرية عثمانية لمهاجمة مصر . إنتصار الجيش المملوكي علي العثمانيين إنتصاراً ساحقاً .		٧
٨٩٤	العثمانيون يتحركون مرة أخرى نحو المملكة .		٧
٨٩٥	طلائع الجيش العثماني تصل الي قرب الحدود الشمالية للشام والسلطان يرسل تجريدة ضخمة تتوغل في أراضي الدولة العثمانية .		-
٨٩٦			٢

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
٨٩٧	تحرك العثمانيون للاستيلاء علي العراق وقرر السلطان قايتباي ارسال تجريدة لدعم حكام العراق ثم تراجع عن ذلك.		٢
٨٩٨			٥
٨٩٩		تمرد عربان الشام علي الدولة .	-
٩٠٠			١
٩٠١			-
٩٠٢		فتنة بين أمراء الماليك بعد وفاة قايتباي وتولي ابنه محمد السلطنة ومحاولة قانصوه خمسمائة الاستيلاء علي الحكم ثم فشل هذه المحاولة . فتن بين عرب الصعيد . فتنة جديدة بين كبار الأمراء يشارك فيها بعض العرب .	٤
٩٠٣		السلطان يعين تجريدة لمحاربة الأمراء المتمردين الذين هربوا للشام . تجدد الفتنة بين اتباع قانصوه خمسمائة السلطان.	٢
٩٠٤	تحرك الجيش العثماني قرب الحدود الشمالية للشام.	تمرد عربان البحيرة ومنع جباية الخراج والسلطان يجهز تجريدة لمحاربتهم . استمرار الفتنة بين الأمراء ، وقتل السلطان وتولي خاله قانصوه ابو سعيد . تمرد جديد لعربان عزالة بالبحيرة ، هاجموا فيه بعض المناطق في جنوب القاهرة ، وهزموا تجريدة عينها السلطان للقائهم ، وتوجه	٤

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
		الأمير طومان باي للقائهم وتوجه الأمير طومان باي الدوادار للقائهم وانتصاره عليهم .	
٩٠٥		عصيان نائب الشام وتمرده علي السلطان . تمرد العرب في الشام . عصيان الأمير الدوادار واتساع الفتنة حتي انتهت بعزل السلطان الظاهر قانصوه وتولي الاشرف جانبلاط .	٥
٩٠٦		استمرار عصيان الأمير قسروه نائب الشام وأرسال تجريدة لمواجهته . الأمير الدوادار يتوجه الي الشام ويتسلطن هناك ، واشتعال الحرب بين الأشرف جانبلاط والسلطان المجديد العادل وطومان باي ، وانتهائها بتولي طومان باي للسلطنة . استمرار الفتنة بين الأمراء وعزل العادل طومان باي بعد توليه بشهور قليلة ، واختيار الأشرف قانصوه الغوري سلطاناً .	٣
٩٠٧		تمرد محدود لبعض امراء المماليك ونجاح السلطان في القضاء عليه بسرعة .	١١
٩٠٨	تحرك اسماعيل الصفوي عند الحدود الشرقية للمملكة والشروع في اعداد تجريدة لمواجهته ثم التراجع عنها بعد ابتعاد قوات الصفوي عن الحدود .	عصيان بعض اشراف مكة وتعرضهم لقوافل الحج . تمرد العربان في الشرقية والغربية والصعيد ، وارسال أكثر من تجريدة لمحاربتهم .	١٧

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
٩٠٩			١٠
٩١٠		تمرد نواب السلطنة في حماة وطرابلس .	١٣
٩١١	السلطان يعين تجريدة للبحر الأحمر لمواجهة حركة السفن البرتغالية هناك . إنشاء أبراج بجدة تحسباً لهجوم الأوروبيين عليها . اعتداءات متعددة للفرلجة على سواحل الدولة ، والسلطان يرسل قاصداً بكتاب من بطريك الأقباط يدعوهم لوقف هجماتهم .	تجريدة الي مكة لمحاربة أمير ينبع . تجربة الي الكرك لمواجهة عرب بني لام . الغناء الحج بسبب الصراعات بين العرب في الحجاز . اشتعال المعارك بين عرب الشرقية .	١٣
٩١٢	تجريدة البحر الأحمر تستولي على سواكن . تزايد عمليات القرصنة البرتغالية في البحر الأحمر .	استمرار تمرد عرب بني لام بفلسطين . تزايد حركة تمرد عرب الشرقية . السلطان يرسل تجريدة الي الحجاز .	٩
٩١٣	تحرك الصفويين مرة أخرى عند حدود الشام الشرقية . السلطان يرسل تجريدة بحسرية لمحاربة الفرلجة في البحر المتوسط .	تمرد عربان الشرقية ونهبهم للضياع . انتصار الحملة التي ارسلها السلطان لقمع تمرد عرب بني لام .	٦
٩١٤	السلطان يعمر عدة سفن برشيد لمواجهة اعتداءات الفرلجة على الشواطئ . الاسطول المصري في البحر الأحمر يحقق عدة إنتصارات على القراصنة البرتغاليين ويطلب أمدادات جديدة . هجوم لسفن الفرلجة على الطينة .		٢٢

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
٩١٥	عمارة سفن جديدة بالطور لدعم الاسطول المصري في البحر الأحمر . هزيمة فادحة للاسطول المصري في موقعة ديو البحرية . تحصين الطينة تحسباً للهجمات البحرية للفرنجية . هجوم لسفن الفرنجة علي بعض السفن المصرية المحملة بالاختشاب في البحر المتوسط وانتصار السفن المصرية عليها .		٩
٩١٦	رسائل من بعض ملوك الهند تستنجد بالسلطان الغوري من البرتغاليين وتطالبه بأرسال تجريدة بحرية لحمايتهم . اعتداءات من جنود اسماعيل الصفوي علي بعض اقاليم الشام . الفرنجية يسلبون بحرية لجلب الاختشاب لبناء اسطول جديدة لمواجهة البرتغاليين استيلاء الفرنجة علي طرابلس الغرب لمدة اسابيع .	فتنة في الصعيد بين قبيلتي بني عدي وبني كلب .	٨
٩١٧	غارة للفرنجية علي سواحل البرلس والقبض علي مائتين منهم .	تمرد العرب في الغربية وتوجه الأمير طومان باي الدوادار لقتالهم .	٨
٩١٨	وصول طلائع جيش اسماعيل الصفوي الي البيرة .	تمرد عرب البحيرة ، وتعيين تجريدة لمحاربتهم . تمرد العرب في الصعيد وارسال تجريدة لمحاربتهم .	٨
٩١٩	البرتغاليون يحاصرون سواكن ويهددون جدة . إرسال ثلاثمائة من المماليك الي السويس وعمارة عدد من	تمرد عرب الغربية وتعيين تجريدة لمحاربتهم . تمرد عرب الشرقية .	١٤

السنة الهجرية	التحركات والعمليات العسكرية الخارجية	الصدامات العسكرية الداخلية	عدد الوثائق
	السفن بها . إرسال تجريدة الي جدة لحمايتها .		
٩٢٠	سيطرة البرتغاليين علي البحر الأحمر وتدشين عشرين سفينة حربية في السويس لمواجهة الموقف . السلطان يقرر إرسال تجريدة الي حلب لمراقبة الحرب بين اسماعيل الصفوي وسليم الأول .	تمرد عرب البحيرة . تحرك عرب عزالة نحو البدرشين وتحرك الأمير طومان باي لمحاربتهم .	١١
٩٢١	بداية المناوشات العثمانية لمصر بسبب الصراعات القائمة بين حكام الإمارات الحدودية . الشروع في إعداد تجريدة لمواجهة البرتغاليين في بحر العرب والمحيط الهندي . حشود برية وبحرية عثمانية وتقدم العثمانيين للاستيلاء علي الإمارات الحدودية والاستعداد لإرسال حملة كبيرة لمواجهةهم .		١٧
٩٢٢	تحرك العثمانيين نحو مصر وبدء تحصين السواحل المصرية بالمدافع لمواجهة هجوم بحري عثماني متوقع . هجوم العثمانيين علي المملكة وخروج الغوري لقتالهم واستشهاده في مرج دابق . تقدم العثمانيين الي مصر وانتصارهم علي طومان باي في الريدانية واستيلائهم علي القاهرة.		٧

إن قراءة الجداول السابقة تكشف عن ثلاثة أمور :

أولاً : إن عصر المماليك الجراكسة قد شهد فترتين تزايدت فيهما الأخطار الخارجية والإضطرابات الداخلية بشكل واضح ، وهما العقدان الأولان من عصر الجراكسة والعقدان الأخيران منه ، فقد كانت نسبة العمليات العسكرية الخارجية والداخلية في كل منهما إلى نسبتها في مجمل عصر الجراكسة ١٩,٦ ٪ ؛ ومن الجدير بالملاحظة أن الفترة الأولى منهما من الفترات التي شهدت أقل نسب لبيع أملاك بيت المال ، بينما كانت الفترة الثانية من الفترات التي شهدت أعلى نسب للبيع ^(١).

ثانياً : إن هناك سبعة وأربعين سنة من سنوات عصر المماليك الجراكسة لم تشهد بيوعاً من أملاك بيت المال رغم ما وقع فيها من عمليات حربية متعددة وصلت في بعض الأحيان إلى سبع عمليات كبرى ^(٢)؛ وفي المقابل نجد أن هناك عشر سنوات سُجلت فيها بيوع لأملاك بيت المال ؛ بينما لم تشر المصادر التاريخية إلى وجود عمليات عسكرية فيها .

ثالثاً : إن سنة ٨٦٤هـ التي سجلت أعلى معدل للبيع من أملاك بيت المال في عصر المماليك الجراكسة وهو ٣٩ حالة بيع ، لم تشهد سوى حملة عسكرية واحدة فقط .

* * *

ويوضح الجدول رقم ٣٩ والرسم البياني رقم ٢ العلاقة بين عمليات البيع من أملاك بيت المال والعمليات العسكرية الخارجية موزعة على فترات زمنية متساوية من عصر المماليك الجراكسة .

(١) أنظر : جدول رقم ٣٧ .

(٢) سنة ٨٠٣هـ على سبيل المثال ، وقد شهدت هذه السنة واحدة من أخطر الأحداث في عصر الجراكسة وهو غزو قندهار للشام .

الفترة الزمنية بالتاريخ الهجرية	النسبة المئوية لبيع أملاك بيت المال	النسبة المئوية للعمليات العسكرية
أول محرم ٧٨٣ - سلخ ذو الحجة ٧٩٢	صفر٪	٪٩,٨
أول محرم ٧٩٣ - سلخ ذو الحجة ٨٠٢	٪٠,٦	٪٩,٨
أول محرم ٨٠٣ - سلخ ذو الحجة ٨١٢	٪١,٢	٪٧,٩
أول محرم ٨١٣ - سلخ ذو الحجة ٨٢٢	٪٠,٢	٪٤,٩
أول محرم ٨٢٣ - سلخ ذو الحجة ٨٣٢	٪١,٣	٪٧
أول محرم ٨٣٣ - سلخ ذو الحجة ٨٤٢	٪٣,٥	٪٨,٩
أول محرم ٨٤٣ - سلخ ذو الحجة ٨٥٢	٪٣,٧	٪٣,١
أول محرم ٨٥٣ - سلخ ذو الحجة ٨٦٢	٪١١,٧	٪٥,٢
أول محرم ٨٦٣ - سلخ ذو الحجة ٨٧٢	٪٢٨,٤	٪٧
أول محرم ٨٧٣ - سلخ ذو الحجة ٨٨٢	٪٣,٤	٪٧,٦
أول محرم ٨٨٣ - سلخ ذو الحجة ٨٩٢	٪٤,١	٪٦,١
أول محرم ٨٩٣ - سلخ ذو الحجة ٩٠٢	٪٥,٢	٪٣,١
أول محرم ٩٠٣ - سلخ ذو الحجة ٩١٢	٪١٦,٢	٪٨,٦
أول محرم ٩١٣ - سلخ ذو الحجة ٩٢٢	٪٢٠,٥	٪١١

جدول رقم ٣٩

يوضح لنا العلاقة بين بيع أملاك بيت المال والعمليات العسكرية
الداخلية والخارجية في عصر المماليك الجراكسة

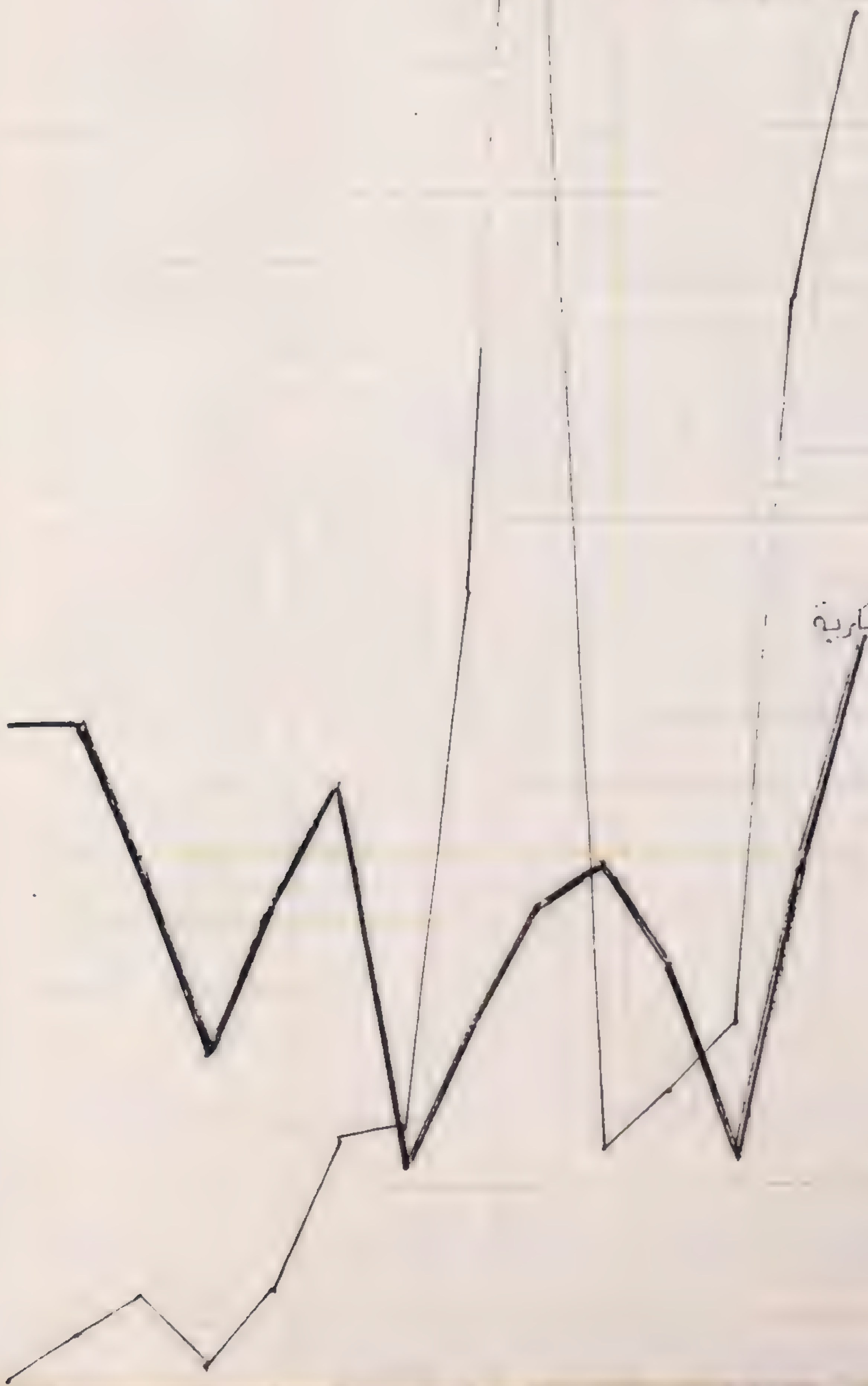
-٣٠٤-

رسم بياني رقم (٢)

العلاقة بين عمليات البيع من أملاك بيت المال والعمليات العسكرية

بيع أملاك بيت المال

العمليات العسكرية



من كل ما سبق يتضح أنه لم يكن هناك تطابق كامل بين عمليات البيع من أملاك بيت المال و العمليات العسكرية الخارجية والداخلية في عصر المماليك الجراكسة.

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن المتحصل من بيع أملاك بيت المال كان عادة أقل بكثير مما تنفقه الدولة على العمليات العسكرية ؛ حيث تشير المصادر التاريخية إلى أن ما أنفقه السلطان قايتباي على الحملات الحربية خلال فترة حكمه التي امتدت إلى ما يقرب من ثلاثين عاماً بلغ سبعة ملايين دينار وخمسة وستين ألف دينار^(١) ، أي أن متوسط الإنفاق السنوي كان يبلغ مائتين وخمسة وثلاثين ألفاً وخمسمائة دينار ؛ بينما تبلغ حصيلة مبيعات أملاك بيت المال ٥٠ ألف دينار سنوياً في المتوسط^(٢).

* * *

معنى ذلك أنه لم تكن هناك علاقة إرتباط دائم بين بيع أملاك بيت المال والعمليات العسكرية التي تقوم بها الدولة .

فهل كانت الأزمة المالية والإقتصادية هي السبب الرئيسي وراء البيع ؟ أو بمعنى آخر هل يمكن اعتبار تلك الأزمات متغيراً أثر في علاقة البيع بالعمليات العسكرية ؟

ومن هنا ننتقل إلى مناقشة الأزمة المالية والإقتصادية في عصر الجراكسة كدافع لبيع أملاك بيت المال .

(٢) علاقة الأزمة الإقتصادية في عصر المماليك الجراكسة بالبيع من أملاك بيت المال .

يلاحظ الدراس لتاريخ مصر في عصر المماليك الجراكسة بوضوح تصاعد ملامح الأزمة الإقتصادية ، وقد كانت أزمة مركبة شملت عمليتي الإنتاج والقوى المنتجة نفسها ، وموارد الدولة ثم النظام النقدي بكل جوانبه وقد تداخلت في ذلك العصر أسباب الأزمة بنتائجها ومظاهرها ، وكانت تلك الأزمة الإقتصادية جزءاً من أزمة شاملة استحكمت في عصر المماليك الجراكسة ، وتمثلت في عجز أجهزة المجتمع ومؤسساته - وليس أجهزة الدولة فحسب - عن مواجهة الأخطار المحيطة به ، بل وحتى عن القيام بالحد الأدنى من المهام الأساسية والحوية اللازمة لاستمرار حياة ذلك المجتمع وتطوره ، في نفس الوقت الذي غابت فيه القوى الإجتماعية القادرة على إفراز أدوات إجتماعية بديلة تدبر من خلالها الصراع وتخرج المجتمع من أزمته ، لقد تلخضت تلك الأزمة في فشل المجتمع

(١) ابن إياس : المصدر السابق ، ج ٣ ص ٣٢٥ .

(٢) أنظر الفصل الثالث من هذه الرسالة ص ١٨٧ .

فى الاستجابة الملائمة للتحدى التى واجهه ، وأنتهى الأمر بسقوط مصر فى براثن احتلال أجنبى جديد ^(١).

لقد عاش المجتمع المصرى فى عصر المماليك الهراكية أزمة إقتصادية طاحنة تميزت بنقص المنتجات والسلع "كقيم استعمال" وإرتفاع اسعارها ^(٢)، وقد مست تلك الأزمة الهياكل الإقتصادية الأساسية فى المجتمع ، وهزت قواعد إقتصاد البلاد الذى كان يعتمد بشكل أساسى على الإنتاج الزراعى ثم على تجارة العبور كما كانت فى

(١) حول الآراء المختلفة للباحثين والمؤرخين المحدثين فى سبب سقوط دولة المماليك الهراكية وعلاقته بأزمة المجتمع المصرى فى ذلك العصر ، أنظر على سبيل المثال :

محمد مصطفى زيادة : نهاية السلاطين المماليك فى مصر ، ص ٢١٧ - ٢٢٨ .

_____ : دراسات فى التاريخ الإقتصادى والإجتماعى (التاريخ والآثار ، الحلقة الدراسية الأولى ، القاهرة ٤ - ٩ فبراير ١٩٦١ ، ص ١٥٥ - ١٦٧) المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الإجتماعية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٦٦ - ١٦٧ .

حسن عثمان : تاريخ مصر فى العهد العثمانى ، ص ٢٣٣ .

صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية ، طبعة مكتبة مدهولى ، القاهرة ، د.ت. ، ص ٨٣ و ص ١١٣ - ١٢٣ .

سعيد عبد الفتاح عاشور : التدهور الإقتصادى فى دولة سلاطين المماليك فى ضوء كتابات ابن إياس (ابن إياس دراسات ، ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الإجتماعية ، ١٦ - ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ ، ص ١٣ - ٨٨) المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الإجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٦٥ - ٦٦ .

محمد أحمد دهمان : المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

لبلى الصباغ : حول تاريخ بلاد الشام فى القرن العاشر الهجرى السادس عشر الميلادى (التاريخ والآثار ، الحلقة الدراسية الأولى ، القاهرة ، ٤ - ٩ فبراير ١٩٦١ ، ص ١٩٣ - ٢٠٣) المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الإجتماعية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٩٧ .

قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الإجتماعى ، ص ١٤٧ وما بعدها .

نظير حسان السعداوى : دولة البرين والبحرين (المجلة التاريخية المصرية ، مج ١٣ ، ص ١٢٩ - ١٦٨) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٥٩ - ١٦٠ .

أحمد صادق سعد : تاريخ مصر الإجتماعى والإقتصادى ، ص ٣٨٣ و ٤٣٢ - ٤٣٣ .

كاهن : تاريخ العرب والشعوب الاسلامية ، ص ٢٦٤ - ٢٦٥ .

CAHEN (C.) : Quelques monts sur le declin commercial du monde musulman à la fin du moyen age (les peuples musulmans dans l'histoire médiévale , pp. 359 - 366) I.F.D., Damas, 1977, p. 360 - 361 .

عماد بدر الدين أبو غازى : وثائق السلطان الأشرف طومان باى ، مج ١ ص ٧١ - ٧٨ وما بها من مصادر ومراجع .

(٢) محمد دويدار : الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، ص ٢٦ .

المقصود بقيمة الاستعمال : القيمة النفعية للسلعة ، أو المنفعة المتحققة من السلعة فى اشباع حاجات المستهلكين ؛ أنظر : معجم العلوم الإجتماعية ، مادة : قيمة .

نفس الوقت أزمة ناجمة عن خلل تلك الهياكل^(١). ولا يخلو مصدر من مصادر عصر المماليك الجراكسة من الإشارة إلى ملامح الأزمة التي عاشتها مصر في ذلك العصر ، فعادة ما تشير الحوليات التاريخية لتلك الحقبة الى إرتفاع أسعار السلع الأساسية خاصة الحبوب ، أو ندرتها في الاسواق ، وربما إختفائها تماماً^(٢) ؛ ورغم أن عصر المماليك الجراكسة عرف بعض لحظات الرخاء النسبي التي أنخفضت فيها أسعار الحبوب وغيرها من السلع والمنتجات^(٣)، إلا أنها كانت لحظات عابرة خرجت عن السياق العام لذلك العصر وهو الإرتفاع المستمر في

(١) حول الاسس التي قام عليها الإقتصاد المصرى فى عصر المماليك ؛ أنظر :

FRANTZ-MURPHY : The Agrarian Administration,P.1.

سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ، ط٢ دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٨٣ وما بعدها .
_____ : الفلاح والأقطاع ، ص ٢١٢ .

محمد دويدار : المرجع السابق ، ص ٨ - ١٢ ؛ وأحمد صادق سعد : تاريخ مصر الإجتماعى والإقتصادى ، ص ٣٨٦ - ٣٨٧ .
على إبراهيم حسن : تاريخ المماليك ، ص ٤٠٦ - ٤١٠ و ص ٤١٤ - ٤٢٧ .
صبحى لبيب : سياسة مصر التجارية فى عصرى الايوبيز ، المماليك (المجلة التاريخية المصرية ، مج ٢٨ - ٢٩ ، ٨١ - ١٩٨٢ ، ص ١١٧ - ١٤٦) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٢١ - ١٣٦ .
أحمد دراج : إيضاحات جديدة على التحول فى تجارة البحر الأحمر ، ص ١٨٥ - ١٨٦ .

(٢) حول ارتفاع أسعار السلع بشكل مستمر منذ سنة ٧٩٦هـ ، أنظر على سبيل المثال : ابن دقماق : الجواهر الثمين ، ج ٢ ص ٢٦١ .
المقرئى : إغاثة الأمة ، ص ٤٢ ، ٧٦ .

_____ : السلوك ، ج ٣ ص ٤٥٣ و ٤٥٧ و ٤٦٠ و ٥٨٣ و ٥٧٧ و ١١٣٢ و ١١٧٠ و وجد٤ ص ٥ و ٩٣٣ .
ابن حجر العسقلانى : إنباء الفمر ، ج ٢ ص ٤٩ و ٥٤ و ٨٤ و ١٩١ و ٢٥٢ و ٢٥٧ و ٢٩١ و ج ٣ ص ٤ و ١١٨ و ٢١٥ و ٢٣٧ - ٢٣٩ و ٢٨١ و ٣٢٨ و ج ٤ ص ١٠٢ و ١٢٤ .
ابن تغرى بردى : النجوم ، ج ١٢ ص ٦٢ و ٦٣ و ج ١٣ ص ٥٤ و ج ١٤ ص ٩٧ و ج ١٥ ص ٤٣٥ و ج ١٦ ص ١٣٦ و ١٤٢ .
الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ٢ ص ١٦١ و ١٦٢ و ٣٤١ و ج ٣ ص ٢٤ و ٦٩ و ١٤٨ و ١٦٦ و ١٧٩ .
_____ : إنباء الهصر ، ص ١٨٨ و ١٨٩ و ٢١٥ .

السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ص ١٧٦ .
ابن إياس : المصدر السابق ، ج ٣ ص ١١ و ١٧ و ٢٦ و ٣٠ و ٤٧ و ٢١٣ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٤٧ و ٢٨٧ و ٣٧٥ و ٣٩٥ و ج ٤ ص ١٣٩ و ٢٠٧ و ٢٤١ و ٣٠٦ و ٣٥٥ و ج ٥ ص ١٤٤ .

(٣) أنظر على سبيل المثال :

ابن دقماق : الجواهر الثمين ، ج ٢ ص ٢٦٢ .
المقرئى : السلوك ، ج ٣ ص ٤٦٦ و ٥٠٩ و ٥٤٣ و ٧٦٩ و ٨١٦ و ٨١٨ و ٨٣١ و ٨٤٩ و ٨٥٩ و ٩٠٩ .
ابن حجر العسقلانى : إنباء الفمر ، ج ٢ ص ٩٣ و ١٣٧ و ٢١٧ و ٢٥٢ و ٢٩٠ و ج ٣ ص ٤ و ١١٨ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢٣٨ و ٢٨٢ و ٣٣٥ .
ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٤ ص ٣٩ و ج ١٦ ص ١١٥ .
الصيرفى : نزهة النفوس ، ج ٣ ص ١٨٢ و ١٩٣ و ١٩٧ و ٢١٥ .
ابن إياس : المصدر السابق ، ج ٣ ص ٨٩ و ٢٠٧ .

الأسعار وندرة السلع الغذائية^(١)، حتى وصل الأمر في بعض الأحيان إلى حد نقص الغلال واللحوم في البيوت السلطانية والديوان المفرد^(٢). ولا شك في أن توافر الحبوب الغذائية يعتبر عنصراً حاسماً لاستقرار المجتمع وتطوره، وقد كان القمح على وجه الخصوص من أهم المنتجات الزراعية في مصر، وكانت له أهمية حيوية للسكان، كما كان كذلك مصدراً أساسياً لدخل الدولة من خلال الضرائب المفروضة على تجارته ومن خلال احتكار الدولة له في بعض الأحيان^(٣).

وإذا كان نقص الحبوب الغذائية وأرتفاع أسعارها في عصر الماليك الجراكسة مظهراً من مظاهر الأزمة الإقتصادية والمالية، فهو في نفس الوقت سبب من أسبابها ونتيجة من نتائجها. قد كان السبب المباشر لأزمة الحبوب في مصر هو نقص مساحة الأراضي الزراعية نقصاً واضحاً، حيث تشير مصادر القرن التاسع الهجري إلى أن قرى مصر العامرة كانت تزيد على ألفى ومائة قرية بقليل^(٤)؛ وتؤكد بعض تلك المصادر أن عدد القرى في القرن الخامس الهجري كان يبلغ عشرة آلاف قرية^(٥)، وبغض النظر عن مدى دقة الأرقام التي تتعلق بعدد القرى في القرن الخامس الهجري، فإنه من المؤكد أن مساحة الأرض الزراعية في مصر قد تراجعت تراجعاً ملحوظاً منذ منتصف القرن الثامن الهجري^(٦).

(١) حول اتجاه الأسعار إلى الإرتفاع، أنظر:

حسن حبشى: الاحتكار المملوكى وعلاقته بالحالة الصحية (حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس، مج ٩ - ١٩٦٤، ص ١٣٣ - ١٥٧، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٤٣ - ١٥٣).

قاسم عبده قاسم دراسات في تاريخ مصر الإجتماعى ص ١٨٣.

ASHTOR (E.): L'Evolution des prix dans le proche orient à la basse époque (Journal of The Economic and Social History of The Orient, vol. iv. part 1, 1961, p.15-26) p.42-46.

.....: Le Cout de la vie dans l'Egypte médiévale (Journal of the Economic and Social History of the Orient, Vol.III, Part I, 1960, pp. 56 - 77) p. 56 - 61.

رغم أن الدراسة الأخيرة تركز على الأسعار في العصرين الفاطمى والأيوبرى إلا أنها تحوى مقارنات مهمة لأسعار المواد الغذائية في هذين العصرين مقارنة بأسعارها في القرن التاسع الهجرى.

(٢) أنظر على سبيل المثال: ابن إياس: المصدر السابق، ج ٤ ص ٢٢٣ و ٣٠٦ و ٣٥٩.

(3) LAPIDUS(I.M.): The Grain Economy of Mamluk of Egypt (Journal of The Economic and Social History of The Orient, vol xii, Part 1, pp. 1 - 15) Brill, Leiden, 1969, p.2.

وحول علاقة الحبوب الغذائية بصياغة أنماط تطور المجتمعات الانسانية المختلفة عموماً ومنذ القرن ١٥م خصوصاً، أنظر: برودل (فرنان): الحضارة المادية والإقتصاد والرأسمالية، ترجمة مصطفى ماهر، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣، ج ١، ص ١٢١ - ١٢٦.

(٤) المقرئى: الخطط، ج ١ ص ٧٢ - ٧٤؛ وابن تغرى بردى: النجوم، ج ١٥ ص ٤١؛ وابن الجيعان: التحفة السنية، ص ٢ - ٣.

(٥) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة، ج ١٥ ص ٤١.

(٦) المقرئى: الخطط، ج ١ ص ٧٤؛ وابن الجيعان المصدر السابق، ص ٣.

ويرجع نقص مساحة الأرض المنزرعة إلى عدة أسباب منها :

- ١ - إهمال الدولة في القيام بمهامها الأساسية في أعمال ضبط النهر ، مما أثر على النشاط والإقتصاد الرئيسى في البلاد وهو الزراعة^(١).
- ٢ - ومنها كثرة إعتداءات القبائل العربية المستمرة على الفلاحين وقراهم^(٢).
- ٣ - وكذلك المبالغة في إيجارات الأراضى الزراعية ، حتى أصبحت الزراعة غير مجدية اقتصادياً للفلاح^(٣).
- ٤ - إلا أن أهم تلك الأسباب على الإطلاق كان نقص الأيدى العاملة لموت عشرات الآلاف من الفلاحين في موجات الأوبئة والمجاعات التى إجتاحت البلاد في تلك الحقبة، ثم هروب الكثيرين منهم الى المدن بحثاً عن الطعام أو هرباً من استغلال موظفى الدولة والأمراء^(٤).

* * *

لقد كانت الأزمة السكانية في عصر المماليك بشكل عام وعصر المماليك الجراكسة بشكل خاص ، والتي تمثلت في تناقض أعداد السكان بشكل خطير ، أحد عناصر الأزمة الإقتصادية ، حيث فقدت مصر جزءاً كبيراً من قوة العمل فيها ، وقد بدأت المشكلة السكانية في مصر بالأزمة التى عاشتها البلاد في أواخر القرن السابع الهجرى (الثالث عشر الميلادى) والتي فقدت فيها البلاد عشرات الآلاف من سكانها خاصة في الريف ، حيث قدر بعض مؤرخى عصر المماليك نسبة الفاقد السكانى في تلك الأزمة بما يقارب ٨٠٪ من سكان الريف^(٥) ؛ وما

(١) حول الدور المفترض للدولة في تمويل عمليات ضبط النهر وما آل إليه الحال في عصر المماليك ، أنظر :

قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى ، ص ٣٢ - ٣٩ .

وحول دور الدولة في ضبط النهر في مصر بشكل عام ، أنظر :

محمد شفيق غريال : تكوين مصر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٣٥ - ٣٦ .

أحمد صادق سعد : تاريخ العرب الإجتماعى ، دار الهداة ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ١٤ - ١٥ .

_____ : في ضوء النمط الاسيوى للإنتاج : نشأة التكوين المصرى وتطوره ، دار الهداة ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٧٩ - ٨٠ .

جمال حمدان : المرجع السابق ، ص ٩٥ - ١٠١ و ١٩٦ - ٢١٥ .

سليمان حزين : حضارة مصر أرض الكنانة ، دار الشروق ١٩٩١ ، ص ٧٥ - ٧٩ و ٩٩ - ١٠٦ .

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور : الفلاح والاقطاع ، ص ٢٢٣ .

GARCIN (J-C.) : Note sur les rapports entre bédouins et fellahs à l'époque mamluke (Annales Islamologiques, Tome xiv, pp. 147 - 163) I.F.A.O., Le Caire, 1978, p. 160 - 161 .

(٣) المقرئى : إغاثة الامة ، ص ٤٥ - ٤٦ .

(٤) قاسم عبده قاسم : دراسات في تاريخ مصر الإجتماعى ، ص ١٨٠ .

(٥) قاسم عبده قاسم : دراسات في تاريخ مصر الإجتماعى ، ص ١٨٠ ؛ وحول تلك الازمة بالتفصيل أنظر :

CHAPOUTOT-REMADI(M.) : Une Grande crise à la fin du xiiiè siècle en Egypte (J. E. S. H. O. , vol. xxvi, part III, October 1983, pp. 217 - 245) Brill, Lieden, 1982.

تكاد مصر تسترد أنفاسها حتى دهمها الفناء الكبير فى منتصف القرن الثامن الهجرى (الرابع عشر الميلادى) ، ومنذ ذلك الحين تعاقبت عليها سلسلة متوالية من القحط والمجاعات والأوبئة أخذت الفترات الزمنية بينها تتقارب باستمرار حتى سقوط دولة المماليك الجراكسة^(١).

ورغم أنه ليس هناك أحصاء دقيق لعدد السكان فى ذلك العصر ، إلا أن كتب المؤرخين والرحالة تتحدث عن أعداد الوفيات الضخمة والتي بلغت فى بعض موجات الطاعون عدة آلاف فى اليوم الواحد^(٢)، وهى تقديرات تعتمد فى بعض الأحيان على المعاشية اليومية ، وفى أحيان أخرى على كشوف ديوان الطرّحاء الذى كان يسجل أعداد الموتى فى المدن الكبرى على الأقل يوماً بيوم^(٣).

كذلك فإن الدراسات التى اعتمدت على رصد تطور بعض الظواهر الاجتماعية كالأسواق والحمامات العامة للوصول الى حجم الإنهيار السكانى الذى نتج عن موجات الأوبئة والطواعين والمجاعات ، قدرت الإنخفاض السكانى فى القاهرة وحدها بنسبة ٤٠٪ تقريباً ، بينما دو أن تأثير الأوبئة كان أكثر فداحة فى الريف^(٤).

(١) أنظر على سبيل المثال : المقرئى : إغاثة الأمة ، ص ٢٤ - ٤٣ .

ابن تغرى بردى : النجوم ، ج٣ ص ١٧٨ و ج٤ ص ١٤١ و ٧٧ و ٣٣٧ و ج٥ ص ٩١ و ٩٢ و ٣٥٩ و ج٦ ص ١٣٦ - ١٣٧ .

ابن إياس : المصدر السابق ، ج٢ ص ٢٨ و ٢٦ - ٢٨ و ٣ - ١٢٢ و ١٢٤ - ٢٨٦ و ٢٨٨ و ج٤ ص ٦٣ - ٦٤ و ٢٩٧ و ٢٩٨ - ٣٠٥ .

السيوطى : حسن المحاضرة ، ج٢ ص ١٦٦ - ١٦٧ .

وحول تعاقب الأوبئة فى مصر فى عصرى المماليك البحرية والجراكسة أنظر :

قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٥٩ - ١٦٨ .

(٢) تذكر بعض المصادر التاريخية وكتب الرحالة أعداداً تقريبية لمن ماتوا فى تلك الأوبئة ، فيذكر المقرئى أن عدد من ماتوا فيما بين

سنة ٨٠٦ هـ و ٨٠٨ هـ يقارب ثلثى سكان مصر ، وفى وباء سنة ٨٢٢ هـ مات فى أقل من شهر ونصف الشهر ٧٦٥٢ فرداً ،

ويذكر ابن تغرى بردى أنه فى سنة ٨٣٣ هـ بلغ من ماتوا فى يوم واحد بالقاهرة وظواهرها ، نحو عشرة آلاف إنسان ، ويذكر بعض

الرحالة الذين زاروا مصر فى أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر أعداداً مقاربة : أنظر :

المقرئى : السلوك ، ج٣ ص ١١٣٥ و ج٤ ص ١٨٧ ؛ وابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج٤ ص ٨٠ - ٨١ .

حسين مؤنس : سفارة بدور مارتير والمجلاريا سفير الملكيين الكاثوليكين الى السلطان الغورى ديسمبر ١٥٠١ - فبراير ١٥٠٢

(أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، ج١ ، ص ٤٢٩ - ٤٨٣) وزارة الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ٤٥٤ .

الحسن الوزان : وصف أفريقيا ، ج٢ ص ١٣٩ - ٢٣٨ .

LEON AFRICAIN : Description de l'Afrique, vol .iii, p 503, 562.

FABRI (F.): Voyage en Égypte de Felix Fabri 1483, I.F.A.O., le Caire, 1975, p.572.

(٣) حسن حبشى : المرجع السابق ، ص ١٥٣ - ١٥٧ .

(٤) قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ١٨٠ .

على السيد على : الفناء الكبير والموت الاسود فى القرن الرابع عشر الميلادى دراسة مقارنة بين الشرق والغرب (المجلة التاريخية

المصرية ، مج ٣٣ ، ١٩٨٦ ، ص ١٤٩ - ١٨٨) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية القاهرة ، ١٩٨٦ ، ١٨٣ .

RAYMOND(A.) : La Population du Caire, de Maqrizi a la description de l'Egypt (Bulletin d'études

Orientales , vol. 28, 1975, pp. 201 - 215) I.F.D., Damas, 1977, p. 203-205.

لقد أدى تحول معدلات النمو السكاني الى معدلات سلبية الى المزيد من التآزم فى الأوضاع الإقتصادية ، بسبب نقص الأيدى العاملة اللازمة للزراعة ، وبالتالى بوار مساحات جديدة من الأراضى والعجز عن ضم محاصيل أراضى أخرى ، الأمر الذى ترتب عليه نقص مستمر فى المواد الغذائية وارتفاع فى أسعارها ، هذا بالإضافة إلى إنهيار كثير من الصناعات والحرف ؛ وفى نفس الوقت كانت موجات الغلاء ونقص السلع الغذائية تؤدى إلى مجاعات جديدة تساعد على إنتشار الأوبئة مرة ثانية وهكذا يتحول الإنهيار الإقتصادى الى دائرة محكمة لا فكاك منها ^(١).

لقد تعرض العالم كله فى منتصف القرن الثامن الهجرى الرابع عشر الميلادى لهجوم وباء الطاعون الذى عرف فى الشرق بأسم " الفناء الكبير " ، وعرف فى الغرب باسم "الموت الأسود" BLAK DEATH ، وقد اختلفت استجابة كل من الشرق والغرب لتلك الكارثة الحيوية بشكل واضح ، ففي الوقت الذى كان فيه الموت الأسود نقطة إنطلاق لتحول الغرب من العصور الوسطى إلى العصر الحديث ، كان الفناء الكبير عاملاً كبل الشرق وأقعده عن مواصلة تطوره الحضارى لعدة قرون ، لقد كان المجتمع المصرى آنذاك عاجزاً عن مواجهة التحدى الذى قابله ^(٢) ، وقد حدد المقرئى سبب ذلك العجز فى ثلاثة عوامل هى : فساد الإدارة السياسية ، وارتفاع ريع الأراضى الزراعية مع ارتفاع تكلفة الزراعة ، فضلاً عن إنهيار النظام النقدى وسيادة العملات الرديئة ^(٣).

* * *

-
- (١) قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الإجتماعى ، ص ١٨٩ - ١٩٠ .
على السيد على : الفناء الكبير ، ص ١٨١ - ١٨٣ ؛ و القاهرة فى عيون الرحالة ، ص ٨٣ .
أحمد صادق سعد : تاريخ مصر الإجتماعى والإقتصادى ، ص ٤٢٦ .
حياة ناصر الحجى : أحوال العامة فى حكم المماليك ٦٧٨ - ٧٨٤ هـ / ١٢٧٩ - ١٣٨٢ م دراسة فى الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، ط ١ شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .
وحول العلاقة الدائمة بين المجاعات والأوبئة فى عالم العصور القديمة والوسطى ، أنظر : برودل : المصدر السابق ، ص ٨٠ .
(٢) برودل : المرجع السابق ، ص ٩٣ وما بعدها .
على السيد على : الفناء الكبير ، ص ١٩٠ .
(٣) المقرئى : إغاثة الامة ، ص ٤٣ - ٧٢ .
وحول تقييم رؤية المقرئى لأسباب الأزمة ، أنظر :
محمد دويدار : المرجع السابق ، ص ٢٩ - ٣١ .
جمال الدين الشبال : مؤلفات المقرئى الصغيرة (دراسات عن المقرئى مجموعة أبحاث الحلقة الدراسية عن المقرئى ، ١٩٦٦ ، ص ٢٣ - ٣٨) الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٢٩ - ٣٠ .
هايك (لويس) : الفكر الإقتصادى عند فقهاء المسلمين الأصوليين (ديوجين ، العدد ٩٨ / ١٥٤ ص ٩٩ - ١٢٢) مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١١٥ - ١١٧ .

وعلى صعيد آخر تعرضت الدعامة الثانية للإقتصاد المصرى وهى تجارة العبور بين أوروبا من ناحية والشرق الأقصى والهند من ناحية أخرى ، والتي كانت تمر عبر مصر والشام ، لعدة ضربات من خصوم التحالف المصرى البندقى^(١)؛ حيث شنت الجيوش الصليبية المتبقية فى جزر البحر المتوسط غارات متوالية على الموانئ المصرية والشامية^(٢)، كما قادت البابوية فى روما سياسة الحصار الإقتصادى ضد سلطنة المماليك^(٣)، ثم جاء وصول البرتغاليين الى الهند ليصيب سيطرة مصر على التجارة بين الشرق والغرب فى مقتل ؛ لقد ساعد اكتشاف الرحالة البرتغالى فاسكوداجاما لطريق رأس رجاء الصالح ووصوله إلى الهند سنة ٩٠٤هـ / ٩٧ - ١٤٩٨م على تفاقم أزمة مصر الإقتصادية ، وكان هذا الكشف الضربة الأخيرة لمركز مصر المتميز فى تجارة العالم القديم ، كما حرم مصر من مصدر مهم من مصادر دخلها الخارجى^(٤).

وقد انعكست تلك الأزمة بوضوح على معظم المدن التجارية الكبرى فى مصر ، والتي بدت فى حالة يرثى لها فى أوائل القرن العاشر الهجرى (السادس عشر الميلادى) بعد أن كانت مراكز حضارية وتجارية كبرى فى عالم العصور الوسطى^(٥).

* * *

-
- (١) حول تجارة العبور عبر أراضى سلطنة المماليك : أنظر :
هايد : تاريخ التجارة ، ج٣ ص ٢٩٩ - ٣٧٣ ؛ ونعيم زكى فهمي : طرق التجارة ، ص ١٥٨ - ٢١٠ .
وحول علاقات البندقية بمصر ، أنظر :
دبل (شارل) : البندقية جمهورية أرستقراطية ، ترجمة أحمد عزت عبد الكريم وتوفيق اسكندر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٥٨ وما بعدها .
(٢) أنظر الجدول رقم ٣٨ .
(٣) عبد اللطيف إبراهيم : من وثائق التاريخ العربى ، ص ٢٦ ؛ و على السيد على : القاهرة فى عيون الرحالة ، ص ٦٦ - ٦٨ .
(٤) عبد اللطيف إبراهيم : من وثائق التاريخ العربى ، ص ١٨ و ٢٠ - ٢١ ؛ وفاروق عثمان أباطة : المرجع السابق ، ص ١ و ٣٤ .
هايد : المرجع السابق ، ج٤ ، ص ٢٢٩ ؛ ونعيم زكى فهمي : المرجع السابق ، ص ٣٦٩ - ٣٧٣ .
عبد المنعم ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ، ج١ ص ٧٤ - ٧٥ .
(٥) يتضح مما ورد فى كتب الرحالة الذين زاروا مصر فى أوائل القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى مدى التدهور الذى أصاب المدن الرئيسية فى البلاد ، أنظر على سبيل المثال :
حسين مؤنس : سفارة بدرو ماريتير دالمجلايا ، ص ٤٥٤ - ٤٥٥ .
الوزان : المصدر السابق ، ج ٢ ص ١٩٤ - ١٩٥ .

LEON AFRICAN : op.cit.,vol iii ,p.543.

TREVISAN (D.) : La Relation de l'ambassade de Domenico Trevisan aupres du Soudan d'Egypte, 1512 (Le voyage D'Outremer) annoté par: Ch Shefer, Ernest Leroux, Paris, 1884, p. 207 .

على السيد على : مصر فى عيون الرحالة ، ص ٧٦ - ٧٨ .

وقد تصدت الدولة لمعالجة الأزمة الإقتصادية ، ولكنها اتبعت أساليب فاقمت من حدة الأزمة بدلاً من أن تؤدي إلى حلها ؛ فقد لجأت دولة المماليك الجراكسة إلى فرض ضرائب جديدة أو إلى زيادة الضرائب المفروضة ، الأمر الذى أدى إلى اتساع ظاهرة هجر الفلاحين للأرض وبالتالي مزيد من النقص فى مساحة الأرض المزروعة ^(١).

أما الأسلوب الثانى الذى لجأت إليه الدولة ، فكان احتكار تجارة بعض السلع ، أو قيام السلطان بشراء سلعة ما من الأسواق بسعر منخفض ثم إعادة بيعها بسعر أعلى ، أو فرض سلع معينة من الذخيرة السلطانية على التجار بسعر محدد أو بعملة محددة وقد امتد هذا الأسلوب إلى التجار الأجانب الذين كانت الدولة تتعامل معهم وقد أدت تلك السياسات إلى مزيد من ارتفاع الأسعار فى الداخل ، كما أدت إلى اضطراب علاقات مصر التجارية مع الدول الأوروبية ، وقد بلغت هذه السياسة ذروتها فى عصر السلطان الأشرف برسباي (٨ ربيع الآخر ٨٢٥ - ١٣ ذو الحجة ٨٤١هـ) ^(٢).

كذلك لجأ السلاطين إلى أسلوب مصادرة العقارات والأموال ، وهو أسلوب زاد من أرتباك الوضع الإقتصادى ^(٣).

وهكذا لا نجد إلا حلولاً تزيد الأزمة الإقتصادية تفاقمًا ، ومن الجدير بالملاحظة أن الأزمة الإقتصادية تراكبت مع زيادة إنفاق الفئات العليا فى المجتمع على الإستهلاك الترفى ، وزيادة إنفاق الدولة على الأعباء العسكرية بصورة أصبحت معها التكلفة الإقتصادية لتصرفات المماليك شديدة الوطأة على إقتصاد البلاد ، حيث أصبح

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور : الفلاح والإقطاع ، ص ٢٢٢ .

أحمد صادق سعد : تاريخ مصر الإجتماعى الإقتصادى ، ص ٤٢٥ .

(٢) أنظر :

توفيق إسكندر : نظام المقايضة فى تجارة مصر الخارجية فى العصر الوسيط (المجلة التاريخية المصرية ، مج ٦ ، ١٩٥٧ ،

ص ٣٧ - ٤٦) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٤٤ - ٤٦ .

نعيم زكى فهمى : المرجع السابق ، ص ٣٣٤ - ٣٣٧ .

صبحى لبيب : سياسة مصر التجارية ، ص ١٤٣ - ١٤٥ .

أحمد صادق سعد : تاريخ مصر الإجتماعى الإقتصادى ، ص ٤٢٨ - ٤٣٢ و ٤٥٢ .

فاروق أباطة : المرجع السابق ، ص ٢٥ - ٢٦ .

أحمد السيد دراج : ابضاحات جديدة على التحول فى تجارة البحر الأحمر ، ص ١٨٥ - ١٨٦ و ٢١٢ .

DARRAG : L'Egypte sous le règne de Barsbay, pp. 253 - 261 .

LAPIDUS : op. cit., pp. 12 - 13 .

(٣) أنظر على سبيل المثال :

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج ١٣ ص ٧٧ و ٨٥ و ١٠٥ و ١٤٤ و ١٩٢ و ج ١٥ ص ٦٨ و ج ١٦ ص ٦٤ .

ابن إياس : المصدر السابق ، ج ٣ ص ٢٤٨ و ٣٣٢ و ج ٤ ص ٦ و ٨ - ٩ و ١٢ و ١٣ و ١٥٣ و ٤٤٥ و ج ٥ ص ٩٠ - ٩١ .

المجتمع المصرى قائماً على تبيد فوائضه الإقتصادية بشكل مستمر ، وعاجزاً عن تحقيق تراكم يسمح له بالنمو والتطور الإجتماعى فضلاً عن الخروج من الأزمة^(١).

وقد ترتب على إنهيار البنية الأساسية للإقتصاد المصرى ، وعلى أساليب الدولة فى معالجتها أزمة مالية طاحنة ، حيث تشير مصادر عصر الماليك الجراكسة كثيراً إلى فراغ خزائن الدولة من الأموال وعجزها عن الوفاء بـبهاها الأساسية^(٢).

لقد مرت دولة الماليك الجراكسة بأزمة مالية ونقدية طاحنة ، تراجع فيها دور الذهب فى النظام النقدى للدولة^(٣)، وسادت العملات الفضية ثم النحاسية - والأخيرة عملة غير شرعية^(٤) - كما عرفت الأسواق المملوكية العملات الذهبية والفضية الأجنبية القوية التى بدأت تنتشر فى البلاد^(٥) ، وكثيراً ما كانت المراسيم السلطانية

(١) أنظر: قاسم عبده قاسم: دراسات فى تاريخ مصر الإجتماعى، ص ١٧٨-١٧٩ هذا وتذكر المصادر مظاهر عديدة لهذا البذخ فى الانفاق رغم شدة الازمة الإقتصادية، من ذلك على سبيل المثال ما ذكره ابن اياس فى حوادث سنة ٩٢٠هـ من قيام الفورى بنزهة فى مصر العتيقة والجيزة وبولاق، انفق فيها كاتب سره فى غداء يوم واحد ما يفوق الالف دينار، ومنها ما كان السلطان يده من اسطه وولاتم للامراء ورجال الدولة، وما كان الامراء ينفقونه فى اعراسهم، علاوة على شيوع ظاهرة سبك العملة كحلى، بل وسبك الفلوس النحاسية كادوات للاستخدام اليومى . أنظر : ابن اياس : المصدر السابق، ج٤ ص ٣٩٤ و ٤٥٥، ج٥ ص ٩ ؛ والمقرئى : اغائة الامة ، ص ٧١ ؛ والصيرفى : نزهة النفوس، ج٣، ص ٣٥٠ .

(٢) أنظر على سبيل المثال : المقرئى : السلوك، ج٣ ص ١٠١٧ و ١١٥٦ ؛ وابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٢ ص ٥٧ و ج١٤ ص ٢٢٣ . و حوادث الدهور، ص ٥٢٣ ؛ و ابن اياس : المصدر السابق، ج٣ ص ٢٦٠ و ج٤ ص ١٧ و ٣٨ و ٦٢ و ج٥ ص ١٠٣ .

(٣) توفيق اسكندر : نظام المقايضة، ص ٤٣-٤٤ .

----- : دراسات فى التاريخ الإقتصادى الذهب والعمله والتأثيرات الشرقيه فى العصر الوسيط (بحوث فى التاريخ الإقتصادى، ص أ - ك) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٦١ ص و- ز .
برودل (فرنان) : دراسات فى النقود والحضارات من ذهب السودان إلى فضة امريكا او مآسى البحر المتوسط (بحوث فى التاريخ الإقتصادى ص ٧٩-١٠٠) ص ٨٤-٨٩ .

رمزى زكى : التاريخ النقدى للتخلف . دراسة فى اثر نظام النقد الدولى على التكوين التاريخى للتخلف بدول العالم الثالث، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب، الكويت ١٩٨٧، ص ١٨ - ٣٠ .

HENNEQUIN (G.) : Poines de vue sur l'histoir monétaire de L'Égypte musulmean ou moyen age (Annales Islamologiques, Tome xii, p. 1 - 34) I.F.A.O., Le Caire, 1974.

..... : Nouveaux apercus sur l'histoire monétaire de L' Egypte à la fin du moyen - age

(Annales Islamologiques, Tome xiii, p. 179-215) I.F.A.O. , Le Caire , 1977.

(٤) المقرئى : اغائة الامة، ص ٧٦ .

----- : شذور العقود فى ذكر النقود، تحقيق محمد عبد الستار عثمان، مطبعة الامانه، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٥٥ .

(٥) المقرئى : اغائة الامة، ص ٤٧ وما بعدها ؛ والصيرفى : نزهة النفوس، ج٢ ص ٢٧٦ .

سيده اسماعيل كاشف : دراسات فى النقود الاسلاميه، ص ٩٤-٩٥ ؛ واحمد السيد دراج : ايضاحات جديدة على التحول فى تجارة البحر الاحمر، ص ٢١٢ - ٢١٩ ؛ وقاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الإجتماعى، ص ٧٠-٧٣ .

الشريفة تبرز لمنع تداول بعض تلك العملات الأجنبية ، وتدعو الأهالي إلى تسليمها لدور الضرب لإعادة سبكها مرة أخرى كعملة رسمية للدولة^(١).

وكان ارتفاع سعر الذهب قياساً إلى العملات الأخرى ، مع سيادة العملة النحاسية يعنى إنخفاض القيمة الفعلية للنقود المتداولة في الأسواق ، ويبدو أن أحد أسباب خروج الذهب والفضة من سوق التداول النقدي يرجع بالإضافة لندرتهما^(٢) ، إلى إنخفاض قيمتهما الفعلية بسبب إنخفاض نسبة المعدن الثمين فيهما ، وهي حقيقة رصدتها المصادر التاريخية^(٣) ؛ فقد عرف ذلك العصر ظاهرة غش العملة - بما في ذلك العملة النحاسية سواء على يد الدولة ، أو على يد بعض الأشخاص الذين يسعون لتحقيق مآرب شخصية لأنفسهم^(٤) . ولم يقتصر الأمر على غش العيار ، بل أن وزن الدينار في عصر الماليك الجراكسة كان أقل عادة من الوزن الشرعى للدينار وهو ٢٣ جم^(٥) ، حيث تتراوح نسبة النقص عن الوزن الشرعى للدينار فيما بين ١٠٪ و ٢٢٪ من الوزن^(٦).

-
- (١) أنظر على سبيل المثال : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج١ ص ٢٨٣ و ج١٥ ص ٣٤٠ .
الصيرفى : نزهة النفوس ، ج٣ ص ٢٤ ، ١٤٧ ، ١٦١ ، ٢١٧ ، ٢١٨ .
- (٢) اعتبر المقرئى أن بداية خروج الذهب من مصر يرجع الى سنة ٥٦٧ هـ عند تأسيس الدولة الايوبية ، أنظر :
المقرئى : السلوك ، ج١ ص ٤٦ و شذور العقود ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .
وحول تحول الذهب الى اوروبا وتطور ازمة الذهب فى مصر والمشرق الاسلامى ، أنظر :
توفيق اسكندر : نظام المقايضة ، ص ٤٣ .
برودل : دراسات فى النقود ، ص ٨٦ - ٨٨ .
رمزى زكى : التاريخ النقدي للتخلف ، ص ١٥ - ١٩ .
- (٣) المقرئى : شذور العقود ، ص ١٣٢ وما بعدها و اعانة الامة ، ص ٤٧ والسلوك ، ج٣ ص ١١٣١ .
ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ج١ ص ١٥١ و ج١٦ ص ٩٩ و ١٠٢ و ١١٥ و ١٧٦ .
- (٤) أنظر : قاسم عبده قاسم : دراسات فى التاريخ الاجتماعى ، ص ٧١ .
- (٥) هنتس (فالتر) : المكايل والاوزان الاسلامية وما يعادلها فى النظام المتري ، ترجمة كامل العسلى ، منشورات الجامعة الاردنية ، عمان ، ١٩٧٠ ، ص ٩ .
- (٦) اعتمدت فى تحديد اوزان العملة فى عصر الماليك الجراكسة على مجموعة دار الكتب المصرية ، والتي يمكن ان تعتبر عينه عشوائية لعملات ذلك العصر ، وهي لاتضم سوى دينار واحد يصل وزنه الى ٣٧ جم ويرجع الى سنة ٨٢١ هـ اما باقى الدينار فيقل وزنها عن الوزن الشرعى مع ملاحظة ان هناك بعض الدينار التى ضربت فى السنوات العشرين الاولى لعصر الجراكسة ، كان وزن الدينار منها مثقالين او ثلاثة ، وقد ضربت فى عصرى برقوق وابنه فرج ، ثم بطل ضربها ، وحول هذه الدينار أنظر :
المقرئى : السلوك ، ج٣ ص ١٠٤١ .
اما مجموعه دار الكتب فقد نشرت فى :

NICOL(N.D.),EL-NABARA'WY (R.) and BACHARACH (J.L.) : Càtalog of the Islamic Coins, Glass weights, Dies and Medals In the Egyptian National Library, Cairo, American Research center in Egypt, Cairo, 1982, pp. 87 - 98 .

كما شهد ذلك العصر ظاهرة جمع الفلوس النحاسية وتهريبها إلى خارج مصر ، لبيعها في اليمن والهند كنجاس خام بسعر أعلى من سعرها وهي مضرورية كفلوس ، وهي ظاهرة أدت إلى نقص كمية الفلوس السليمة المتداولة^(١).

كذلك أدى تذبذب أسعار صرف العملات ، وكثرة إصدار قرارات التسعير ثم الرجوع عنها ، إلى إرتباك الأسعار في الأسواق ، وظهور أكثر من سعر للسلعة الواحدة في نفس الوقت وفقاً لنوع العملة التي يتم الدفع بها^(٢).

ومع ذلك فقد كانت هناك بعض محاولات للإصلاح النقدي الجاد خاصة في عصور المؤيد شيخ وبرزسباي وچقمق ، إلا إنها كانت محاولات محدودة الأثر في نتائجها ، ولم يقدر لها النجاح والاستمرار طويلاً^(٣).

* * *

وإذا أردنا أن نرصد ملامح الأزمة الإقتصادية من خلال مؤشرات رقمية محددة فيمكن لنا أن ندرس تطور أسعار صرف العملات المختلفة ، وتطور ثمن القمح باعتباره السلعة الغذائية الرئيسية ، وذلك في حدود ما توفره لنا المصادر التاريخية الروائية المختلفة .

وبوضح الجدول رقم ٤٠ متوسط أسعار صرف العملات المختلفة في عصر الماليك الجراكسة ، مقسماً إلى فترات كل منها من عشر سنوات^(٤).

(١) أنظر على سبيل المثال : الصيرفي : نزهة النفوس، ج٣ ص٢٣ و١٤٨ .

(٢) أنظر على سبيل المثال :

المقریزی : السلوك، ج٤ ص٢٧ ؛ وابن تغری بردی : النجوم الزاهرة، ج١٦ ص١١٥ - ١١٦ ؛ والصيرفي : نزهة النفوس ، ج٢ ص٣٤٩ ، و ج٣ ص٥٦ و ٦٩ و ٢١٨ و ٢٤٨ ؛ وابن اياس : بدائع الزهور، ج٣ ص١٠٦ و ١٢١ و ج٤ ص٢٠ و ٢٤ و ١٥٣ و ٢٢٨ .

(٣) حول محاولة الاصلاح النقدي أنظر : المقریزی : شذور العقود، ص١٤٨ - ١٥٤ ؛ وابن تغری بردی : النجوم الزاهرة، ج١٤ ص٣٨٣ و ٥٣٢ ؛ والصيرفي : نزهة النفوس، ج٢ ص١٦٨ و ٢١٨ و ٢٢٥ و ٣١٢ ؛ و عبد اللطيف إبراهيم وثيقة بيع ، ص١٨٣ - ١٨٤ .

(٤) مصادر هذا الجدول بصفة عامة هي : المقریزی : السلوك، ج٣ و ٤ ، شذور العقود في ذكر النقود ، واغاثة الامة .

ابن تغری بردی : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج١١ - ١٦ .

----- : حوادث الدهور في مدى الايام والشهور، ج١ و ٢ .

الصيرفي : نزهة النفوس والاهدان في تواريخ الزمان، ج١ - ٤ .

----- : انباء الهصر بانبااء العصر .

ابن اياس : بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج٣ - ٥ .

انستاس مارى الكرملى : النقود العربية الاسلامية وعلم النميات .

متوسط سعر صرف رطل الفلوس بالدرهم	متوسط سعر صرف العملة الذهبية بالدرهم			الفترات الزمنية بالسنوات الهجرية
	الدينار الافرنقي	الدينار السلطاني	الهرجة	
١,٥	١٧	٢٠	٢٤	٧٩٢ - ٧٨٣
٤,٣	٢٦	٢٨	٣٤	٨٠٢ - ٧٩٣
٥,٩	٨٤	٩٤	١٠٤	٨١٢ - ٨٠٣
٦	٢٢٣	٢٠٦	٢٤٥	٨٢٢ - ٨١٣
١٠	٢١٨	٢٠٥	٢٥٠	٨٣٢ - ٨٢٣
١٨	٢٥٥	٢٧٠	٣١٠	٨٤٢ - ٨٣٣
٢٤	٢٨٠	٢٨٥	٣٣٥	٨٥٢ - ٨٤٣
٣٦	-	٣٥٠	-	٨٦٢ - ٨٥٣
٣٦	-	-	-	٨٧٢ - ٨٦٣
٣٢	-	-	-	٨٨٢ - ٨٧٣
٤٨	-	-	-	٨٩٢ - ٨٨٣
٤٨	-	-	-	٩٠٢ - ٨٩٣
٢٤	-	-	-	٩١٢ - ٩٠٣
٢٨	-	-	-	٩٢٢ - ٩١٣

جدول رقم ٤٠

متوسط أسعار صرف العملات المختلفة في عصر المماليك الهراكية

أما الجدول رقم ٤١ فيوضح تطور الأسعار القياسية لصرف العملات المختلفة خلال سنوات عصر الماليك الجراكسة ، بينما يوضح الرسم البياني رقم ٣ العلاقة البيانية بين مشقال الذهب الهرجة والدينار السلطاني والدينار الأفرنتي في النصف الأول من عصر الماليك الجراكسة ^(١).

الاسعار القياسية لصرف العملات ^(٢) .				الفترات الزمنية بالسنوات الهجرية
الهرجة	الدينار السلطاني	الدينار الافرنطي	رطل الفلوس	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧٨٣ - ٧٩٢
١٤١,٦	١٤٠	١٥٢,٩	٢٨٦,٦	٧٩٣ - ٨٠٢
٤٣٣,٣	٤٧٠	٤٩٤,١١	٣٩٣,٣	٨٠٣ - ٨١٢
١٠٢٠,٨	١٠٣٠	١٣١١,٧	٤٠٠	٨١٣ - ٨٢٢
١٠٤١,٦	١٠٢٥	١٢٨٢,٣	٦٦٦,٦	٨٢٣ - ٨٣٢
١٢٩١,٦	١٣٥٠	١٥٠٠	١٢٠٠	٨٣٣ - ٨٤٢
١٣٩٥,٨	١٤٢٥	١٦٤٧	١٦٠٠	٨٤٣ - ٨٥٢
-	١٧٥٠	-	٢٤٠٠	٨٥٣ - ٨٦٢
-	-	-	٢٤٠٠	٨٦٣ - ٨٧٢
-	-	-	٢١٣٣,٣	٨٧٣ - ٨٨٢
-	-	-	٣٢٠٠	٨٨٣ - ٨٩٢
-	-	-	٣٢٠٠	٨٩٣ - ٩٠٢
-	-	-	١٦٠٠	٩٠٣ - ٩١٢
-	-	-	١٨٦٦,٦	٩١٣ - ٩٢٢

جدول رقم ٤١

تطور الأسعار القياسية لصرف العملات المختلفة في عصر الماليك الجراكسة (سنة الأساس ٧٨٣هـ = ١٠٠)

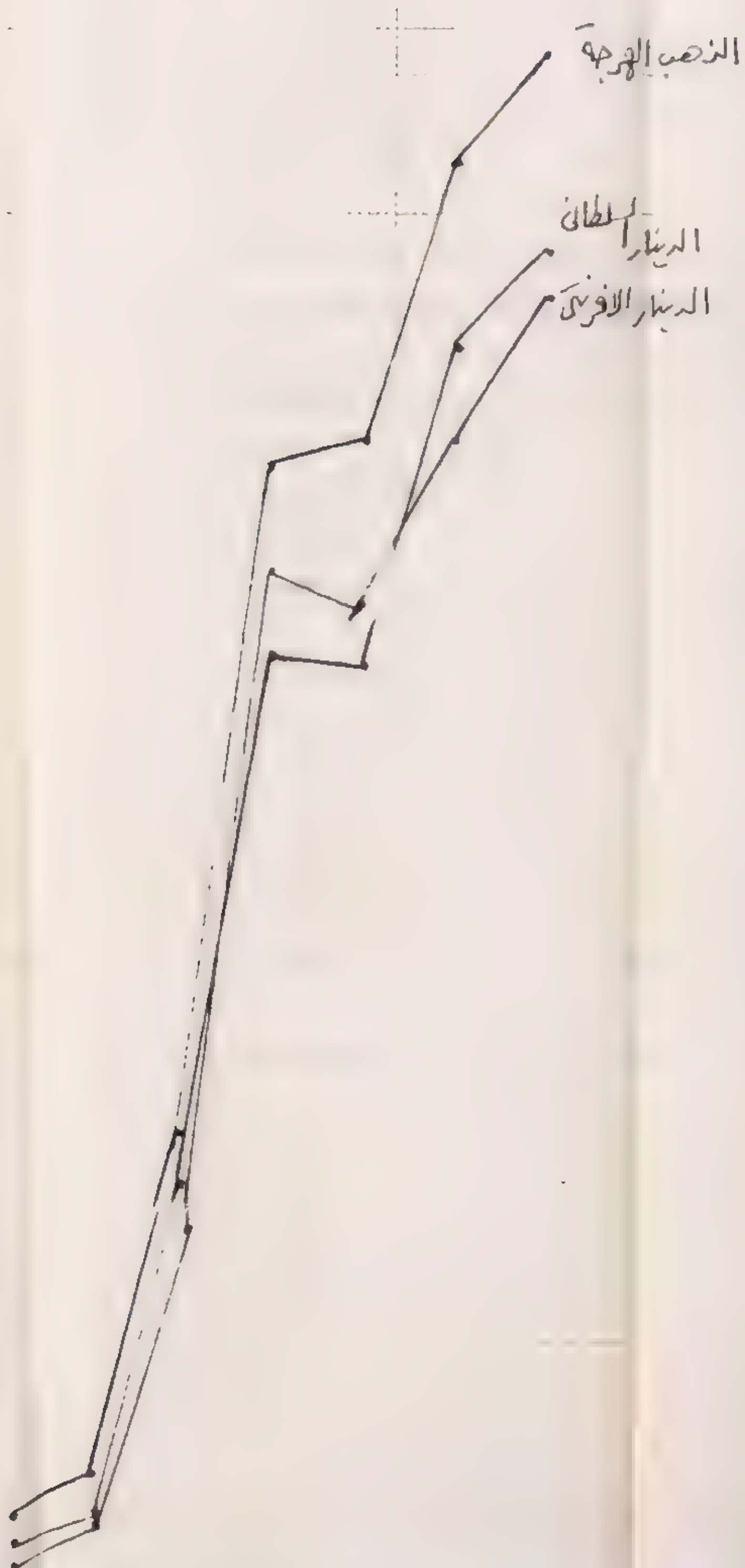
(١) لا تتوفر بيانات عن اسعار الذهب في النصف الثاني من عصر الجراكسة .

(٢) السعر القياسي هو رقم يبين العلاقة النسبية بين الاسعار في فترة زمنية قياسا على سنة محددة تعتبر سنة الاساس .

والسعر القياسي هو ناتج العملية الحسابية التالية :

السعر القياسي لفترة زمنية = السعر في الفترات الزمنية ÷ السعر في سنة الاساس × ١٠٠ .

رسم بياني رقم ٣
العلاقة البيانية بين العملات الذهبية في النصف
الأول من عصر المماليك الجراكسة



العملة الذهبية: دينار

٢٠
٢٢
٢٤
٢٦
٢٨
٣٠
٣٢
٣٤
٣٦
٣٨
٤٠

أما الجدول رقم ٤٢ فيوضح تطور متوسطات أثمان القمح مقومه بالدرهم^(١) ، وحساب الأسعار القياسية للقمح على أساس سعر الصرف الثابت للدرهم تجاه الفلوس ، ثم حسابها على أساس السعر المتغير ، بينما يوضح الرسم البياني رقم ٤ تطور الأسعار القياسية في الحالة الأولى بينما يوضح الرسم البياني رقم ٥ تطورها في الحالة الثانية .

الفترة الزمنية بالسنوات الهجرية	ثمن أردب القمح بالدرهم	السعر القياسي للقمح على أساس سعر صرف ثابت للدرهم	السعر القياسي للقمح على أساس سعر صرف متغير للدرهم
٧٨٣ - ٧٩٢	٥١	١٠٢	١٠٢,٢
٧٩٣ - ٨٠٢	٨٥	١٧٠	٥٩,٢٨
٨٠٣ - ٨١٢	١٧٢	٣٤٤	٨٧,٤٥
٨١٣ - ٨٢٢	٤١٧,٥	٨٣٥	٢٠٨,٧٦
٨٢٣ - ٨٣٢	٢٨٥,٨	٥٧١,٦	٨٥,٧٤
٨٣٣ - ٨٤٢	٢٠٦,٦	٤١٣,٢	٣٤,٤١
٨٤٣ - ٨٥٢	٢٠٠	٤٠٠	٢٤,٩٩
٨٥٣ - ٨٦٢	٦٧٤	١٣٤٨	٥٦,١٦
٨٦٣ - ٨٧٢	٦٠٠	١٢٠٠	٤٩,٩٨
٨٧٣ - ٨٨٢	٩٥٠	٤٣٠٠	٨٩,٠٤
٨٨٣ - ٨٩٢	١٦١٠	٣٢٢٠	١٠٠,٦٣
٨٩٣ - ٩٠٢	٣٦٠	٧٢٠	٢٢,٥
٩٠٣ - ٩١٢	٧٨٠	١٥٦٠	٩٧,٥٠
٩١٣ - ٩٢٢	٨٠٠	١٦٠٠	٦٨,٢٥

جدول رقم ٤٢

تطور أثمان القمح في عصر المماليك الجراكسة والسعر القياسي له (سنة الأساس ٧٨٣هـ = ١٠٠)

(١) المصادر التي اعتمدت عليها في اعداد الجدول هي نفس المصادر المشار اليها في الجدول رقم ٤٠، بالإضافة الى :

حسن حبشى : الاحتكار المملوكى، ص ١٤٧-١٥١ .

قاسم عبده قاسم : دراسات في تاريخ مصر الإجتماعى، ص ١٨٣ .

رسم بياني رقم ٤
تطور الاسعار القياسية للقمح في حالة
سعر الصرف الثابت للدرهم

٢٢٠٠
٢٠٠٠
١٨٠٠
١٦٠٠
١٤٠٠
١٢٠٠
١٠٠٠
٨٠٠
٦٠٠
٤٠٠
٢٠٠
١٠٠



السعر "قاي" كى

رسم بياني رقم ٥
تطور الاسعار القياسية للقمح فى حالة
سعر الصرف المتغير للدرهم



من كل ما سبق يتضح ما يلى :

أولاً : اتجاه سعر العملة الذهبية للصعود باستمرار حتى منتصف عصر الجراكسة ، ثم اختفاء الإشارة الى أسعارها فى المصادر التاريخية بعد ذلك ، الأمر الذى قد يعنى مزيداً من الندرة للذهب بالأسواق - رغم وجوده مختزناً ومكتنزاً لدى كبار الأمراء وكبار رجال الدولة - ورغم أن ارتفاع سعر عملة الدولة الرسمية ظاهرة إيجابية بشكل عام ، إلا أن ارتفاع سعر صرف الذهب فى ذلك الوقت كان ظاهرة سلبية ، حيث إن العملة المتداولة فى الأسواق كانت الفلوس النحاسية ، بينما كان تقويم أسعار السلع يتم عادة بالدرهم ، الأمر الذى كان يعنى أن هناك اتجاهًا متزايداً لارتفاع الأسعار ، لم يحد منه بعض الشيء سوى إنخفاض قيمة الدرهم تجاه الفلوس النحاسية .

ثانياً : إن العلاقة النسبية بين المئقال الهرجة والدينار السلطاني^(١) ، تكاد تكون علاقة ثابتة ، فمتوسط سعر الدينار السلطاني يتراوح ما بين ٨٢٪ و ٩٠,٣٨٪ من متوسط سعر مئقال الهرجة . أما العلاقة ما بين الدينار السلطاني والدنانير الأجنبية فقد كانت أقل ثباتاً ، حيث تراوحت نسبة سعر صرف الدينار الأفرنتى الى الدنانير الإسلامية ما بين ٨٥٪ و ١٠٨,٢٪ ؛ فقد تفوق متوسط سعر صرف الأول فى الفترتين من ٨١٣ إلى ٨٢٢ هـ ومن ٨٢٣ هـ إلى ٨٣٢ هـ ، فوصلت النسبة فى الفترة الأولى إلى ١٠٨,٢٪ وفى الثانية إلى ١٠٦,٣٪ . ولو أضفنا إلى ما سبق الإشارات المتعددة الى ثمن العملة التى وردت فى مصادر عصر الجراكسة ، يتكشف لنا أن الاتجاه العام لذلك العصر كان تصاعد الأزمة النقدية .

ثالثاً : إذ اعتبرنا متوسط سعر القمح مؤشراً للأزمة ، باعتبار أن جوهرها هو نقص السلع الأساسية وارتفاع أسعارها ، فإن حساب تطور متوسط سعر القمح على أساس ثمنه بالدرهم يكشف عن تطور واضح نحو الارتفاع ، حيث وصل السعر القياسى فى سبعينات القرن التاسع الهجرى إلى أعلى معدلاته وهو ٤٣٠٠ ، واستمر الاتجاه العام الى الارتفاع ؛ الأمر الذى يعنى أن اتجاه الأزمة الإقتصادية إتجهاً متصاعداً أما إذا أعدنا النظر فى تطور السعر المتغير لصرف الدراهم تجاه الفلوس النحاسية ، فسوف نجد أن سعر القمح يميل إلى التحسن ، الأمر الذى سيؤدى إلى اختلاف مؤشر تطور الأزمة الإقتصادية اختلافاً تاماً^(٢) .

(١) الدينار السلطاني هو الدينار الرسمى المضروب فى عصر كل سلطان من السلاطين وينسب فى المصادر الى لقبه كالأشرفى نسبة للأشرف برسبای والظاهرى نسبة الى الظاهر قمتق .

أنظر : عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع، ص ١٨٠ .

(٢) يحتاج الامر فى ضوء دراسة الاسعار المتغيرة الى اعادة النظر فى كثير من المفاهيم الثابتة عن عصر المماليك الجراكسة، وهو موضوع يحتاج لدراسة مستقلة ليس مجالها هنا .

ويوضح الجدول رقم ٤٣ اختلاف ترتيب الفترات الزمنية في عصر المماليك الجراكسة وفقاً لمؤشر الأزمة الاقتصادية في كل حالة من الحالتين.

الترتيب في حالة السعر المتغير	الترتيب في حالة السعر الثابت	الفترات الزمنية بالسنوات الهجرية
١٣	١	٧٩٢ - ٧٨٣
٦	٢	٨٠٢ - ٧٩٣
٩	٣	٨١٢ - ٨٠٣
١٤	٨	٨٢٢ - ٨١٣
٨	٦	٨٣٢ - ٨٢٣
٣	٥	٨٤٢ - ٨٣٣
٢	٤	٨٥٢ - ٨٤٣
٥	١٠	٨٦٢ - ٨٥٣
٤	٩	٨٧٢ - ٨٦٣
١٠	١٤	٨٨٢ - ٨٧٣
١٢	١٣	٨٩٢ - ٨٨٣
١	٧	٩٠٢ - ٨٩٣
١١	١١	٩١٢ - ٩٠٣
٧	١٢	٩٢٢ - ٩١٣

جدول رقم ٤٣

ترتيب فترة عصر المماليك الجراكسة حسب مؤشر الأزمة الاقتصادية وفقاً لسعر الصرف الثابت والمتغير للدرهم^(١).

(١) كلما ارتفع الرقم في العمودين الثاني والثالث من الجدول دل ذلك على زيادة الازمة .

ويوضح الجدول رقم ٤٤ الفترات الزمنية لعصر الماليك الجراكسة مرتبة حسب نسب البيع ، ثم حسب نسب العمليات العسكرية ، وأخيراً حسب مؤشر الأزمة الاقتصادية في حالتى حسابه على السعر الثابت والسعر المتغير للدراهم.

الفترات الزمنية بالسنوات الهجرية	ترتيبها وفقاً لمعدلات البيع	ترتيبها وفقاً للعمليات العسكرية	ترتيبها وفقاً لمؤشر الأزمة في حالة ثبات العملة	ترتيبها وفقاً لمؤشر الأزمة في حالة تغير العملة
٧٩٢ - ٧٨٣	١	١٢	١	١٣
٨٠٢ - ٧٩٣	٣	م١٢	٢	٦
٨١٢ - ٨٠٣	٤	٩	٣	٩
٨٢٢ - ٨١٣	٢	٣	٨	١٤
٨٣٢ - ٨٢٣	٥	٦	٦	٨
٨٤٢ - ٨٣٣	٧	١١	٥	٣
٨٥٢ - ٨٤٣	٨	١	٤	٢
٨٦٢ - ٨٥٣	١١	٤	١٠	٥
٨٧٢ - ٨٦٣	١٤	م٦	٩	٤
٨٨٢ - ٨٧٣	٦	٨	١٤	١٠
٨٩٢ - ٨٨٣	٩	٥	١٣	١٢
٩٠٢ - ٨٩٣	١٠	م١	٧	١
٩١٢ - ٩٠٣	١٢	١٠	١١	١١
٩٢٢ - ٩١٣	١٣	١٤	١٢	٧

جدول رقم ٤٤

الفترات الزمنية لعصر الماليك الجراكسة مرتبة حسب معدلات البيع

والعمليات العسكرية ومؤشر الأزمة الاقتصادية

ويكشف الجدول السابق عن عدم وجود ارتباط دال بين العمليات العسكرية وبيع أملاك بيت المال ، بينما توجد دلالة ارتباط متوسطة القيمة بين معدلات بيع أملاك بيت المال ومؤشر الأزمة الاقتصادية فى حالة القياس على السعر الثابت للعملة ، إلا أن هذه العلاقة تختل تماماً إذا وضعنا فى الاعتبار سعر العملة المتغير .

* * *

من كل ما سبق نذهب إلى أن مبررات البيع من أملاك بيت المال التى أشارت إليها الوثائق ، لم تكن مبررات حقيقية تماماً ، خاصة وأن المصادر التاريخية تشير دائماً إلى أن الطريق الذى يلجأ إليه السلاطين لتمويل العمليات العسكرية فى حالة خلو بيت المال هو المصادرات والاستيلاء على أموال الأوقاف والأيتام^(١) ، أو بإلزام بعض الفئات بجزء من النفقات^(٢).

ومما يؤكد تلك النتيجة أن العقد الأول من القرن التاسع الهجرى شهد واحدة من أخطر الأزمات الاقتصادية التى مرت بها مصر فى ذلك العصر ، حيث اشتدت وطأة المجاعات والأوبئة فى سنتى ٨٠٦ و ٨٠٧ هـ ، حتى وصفتها المصادر بأنهما « سنوات الخراب العظيم »^(٣) ، كذلك فقد شهد نفس العقد اجتياح تيمور لك للشام وتخريبه لدمشق^(٤) ، كما شهد « حرباً أهلية » مستمرة بين السلطان فرج بن برقوق وخصومه من كبار الأمراء^(٥) ؛ ومع ذلك فقد كان معدل البيع من أملاك بيت المال فى تلك الفترة منخفضاً إلى حد كبير .

* * *

وببقى التساؤل الأخير عن مصير أثمان مبيعات أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة ؛ فهل كانت تلك الأثمان تورد إلى خزائن بيت المال ليتم إنفاقها فى مصارفها الشرعية أم لا ؟ .

(١) أنظر على سبيل المثال :

المقريزى : السلوك، ج٣ ص ١٠٢٨ و ١٠٣١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٦ و ١١١٣ و ١١٦٠ و ١١٧٣ و ج٤ ص ٣٩ و ٤٣ و ٧٢ .
ابن حجر العسقلانى : انباء الفهر، ج٤ ص ١٩١ و ١٩٢ ؛ وابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج٥ ص ٦٨ و ٦٩ ؛
ابن اياس : المصدر السابق، ج٣ ص ١٤ و ٣٧ و ٢٥٣ و ٢٦٢ و ٢٧٨ و ٢٨٤ و ٣٥٩ و ج٤ ص ١٥ و ١٧ و ٢٠ و ٢٤ و ٢٥ و ٤٠٧ و ٤٠٩ .

(٢) أنظر : قاسم عبده قاسم : اهل الذمة، ص ٧٢ و ٧٣ .

(٣) أنظر : المقريزى : السلوك، ج٣ ص ١١٦٧ ؛ وابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١ ص ٣٠١ و ج١٣ ص ١٥١ ؛ وابن اياس : المصدر السابق، ج٢ ص ٧٥٨ .

(٤) ابن دقماق : الجواهر الثمين، ج٢ ص ٢٦٤-٢٦٨ و ٢٨٨ و ٢٩١-٢٩٢ ؛ والمقريزى : السلوك، ج٣ ص ٥٤٢ و ٥٦٣ و ٥٧٩ و ٧٨٧-٧٩٩ .
ابن حجر العسقلانى : انباء الفهر، ج٢ ص ٢٥٩ و ٢٧٨ و ٢٨١ و ج٣ ص ١٥٠-١٦٠ ؛ وابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١ ص ٢٥٢-٢٥٣ و ج١٢ ص ٤٣-٤٥ و ٤٨-٦١ .

(٥) أنظر على سبيل المثال : المقريزى : السلوك، ج٣ ص ١٠٠٤-١٠٠٧ و ١١٦٣-١١٦٦ و ١١٧٤-١١٧٧ .

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ج١٢ ص ١٩٧-١٩٩ و ج١٣ ص ١٥٠ و ١٥١ .

ابن حجر العسقلانى : انباء الفهر، ج٤ ص ١١٥ و ١٩٩ - ٢١٦ و ج٥ ص ٢٨٢-٢٨٥ .

(٣) مصير أثمان العقارات المباعة من أملاك بيت المال في عصر المماليك الجراكسة :

تشير بعض المصادر التاريخية إلى ظاهرة ارتبطت بالبيع من أملاك بيت المال وهي قيام السلاطين في بعض الأحيان بالإنعام بثلثي العین المباعة على المشتري مرة أخرى^(١) ، وكما مر من قبل فإنه في تلك الحالة لابد من صدور مرسوم شريف من السلطان بالإنعام بالثلثي ؛ الأمر الذي يعنى أن الأثمان في تلك الحالة لا تدخل إلى خزائن بيت المال بالفعل ، وأن المبررات التي تذكر في الوثائق كمبررات شرعية للبيع غير حقيقية ، وأن إجراءات سداد الثلث إجراءات صورية ، وأن هذا النص الوارد في الوثائق هو نص شكلي لا أساس له ، ولا يرتبط بما كان يحدث في الواقع .

وقد أنتقد المؤرخ جمال الدين أبو المحاسن بن تغرى بردى تلك الظاهرة بشدة واعتبرها نوعاً من التلاعب بأملاك بيت المال ، وذلك في سياق إشادته بقيام الناصر محمد بن قلاوون باسترجاع بعض البلاد التي بيعت من أملاك بيت المال وحبست وقيامه بتوزيعها مرة أخرى كإقطاعات^(٢) .

ويتضح مما ورد في المصادر التاريخية أن تلك الظاهرة ترجع إلى عصر دولة المماليك البحرية على الأقل^(٣) ، وهو ما تؤكد أيضاً دراسة دفاتر الرزق الجیشية التي ترجع إلى العصر العثماني^(٤) .

هذا وتؤكد الوثائق الدبلوماسية وجود الظاهرة في عصر دولة المماليك الجراكسة كذلك ، حيث تحمل بعض وثائق بيت المال إشارات صريحة إلى قيام السلطان بالإنعام بالثلثي على المشتري ، فقد وردت مثل هذه الإشارات

(١) النويري : نهاية الارب، ح٩ ص ٧١ .

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة، ح٩ ص ٥٠ .

(٢) قال ابن تغرى بردى في حوادث سنة ٧١٠ هـ تعليقا على هذه الواقعة : « وشراء الاقطاعات من بيت المال شراء لا يعبأ الله به قديما وحديثا ، فانه متى احتاج بيت المال المسلمين الى بيع قرية من القرى ، وانفاق ثمنها في مصالح المسلمين ، فهذا شيء لم يقع في عصر من الاعصار ، وانما تشتري القرية من بيت المال ، ثم ان السلطان يهب للشارى ثمن تلك القرية ، فهنا البيع وإن جاز في الظاهر ، لا يستحله الورع ، ولا فعله السلف ، حتى ان الملك لا يجوز له النفقة من بيت المال الا بالمعروف فمتى جاز له ان يهب الالوف المؤلفه من اثمان القرى لمن لا يستحق ان يكون له النزر اليسير من بيت المال » .

ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، ح٩ ص ٥٠ .

(٣) المصادر التي اشارت الى الظاهرة اما انها ترجع الى عصر المماليك التجرية كنهاية الارب للنويري ، او كانت تتحدث عن الظاهرة

في ذلك العصر كالنجوم الزاهرة لابن تغرى بردى .

(٤) دفتر ثانى البحيرة جيشى ، ٢٤ / ٤٦٣٨ / ٥٠٥٠ دار الوثائق القومية ، ورقة ١١٦ وجه .

فى أحد عشر إيصالاً من إيصالات بيت المال الملصقة على الوثائق^(١) ، كما تضمن نص وثيقتين من بين الوثائق التى وصلت إلينا إشارة صريحة إلى الإنعام بالثمن على المشتريين^(٢).

كذلك تضمنت دفاتر الرزق الجيشية والرزق الإحباسية التى ترجع إلى بداية العصر العثمانى بصفة خاصة - العديد من الإشارات إلى حالات تم فيها الإنعام بثمان العقار المباع من أملاك بيت المال على المشتري ويبلغ عدد تلك الإشارات خمسين إشارة^(٣). أى أننا نملك بيانات تؤكد الإنعام بالثمن على المشتري فى اثنتين وستين حالة من حالات البيع من أملاك بيت المال طوال عصر المالك الجراكسة ؛ ولا يعنى هذا أن تلك كانت الحالات التى تم فيها الإنعام بالثمن على المشتري دون غيرها ، فالإيصالات الضائعة من الوثائق قد تحمل إشارات إلى الإنعام بالثمن ، كما أنه من الممكن أن تكون هناك حالات لم تشر إليها دفاتر الرزق الجيشية أو الرزق الإحباسية .

وفى ضوء ما تتيحه لنا الوثائق والدفاتر من بيانات يتضح أن الإنعام بالثمن قد تكرر فى ٦٨ ، ١٠٪ من الحالات المعروفة لنا من بيوع أملاك بيت المال فى عصر المالك الجراكسة ، وإن هذه النسبة ترتفع بشكل واضح فى وثائق بيع أملاك بيت المال التى وصلت إلى أيدينا بالفعل حيث تصل إلى ٣٦ ، ٢٩٪ وهى نسبة ليست بالقليلة. ويوضح الجدول رقم ٤٥ توزيع حالات الإنعام بالثمن من بيت المال على فترات عصر المالك الجراكسة .

(١) إيصالات الوثائق أرقام : ٦٢١ ج أوقاف ، ٣٦ / ٢٢٦ ، ٣٦ / ٢٣٠ م و ٢٥١ ج أوقاف ، ٦٤٦ ج أوقاف ، ٣٤٠ ج أوقاف وجميع تلك الوثائق منشورة فى الملحق الثانى من ملاحق هذه الرسالة .

وإيصالات الوثائق أرقام ٢٢ / ١٣٦ م و ١١٧ ج أوقاف و ٤٠٣ ج أوقاف و ٣٥٠ ج أوقاف و ١٧٦ ج أوقاف وجميع تلك الوثائق منشورة فى الملحق الثانى لرسالة الدكتور زنب محفوظ ؛ زنب محفوظ : وثائق البيع ، مج ٣ ، ص ٥٤٧ و ٦٢٥ و ٦٦١ و ٦٧٤ و ٧٣١ .

(٢) الوثيقة ٧١ ج أوقاف ، مطر ٤ ؛ والوثيقة ٦٤٦ ج أوقاف سطر ٦٤ .

(٣) دفتر أربار وجزيرة بنى نصر جيشى ٥٠٤٩ / ٤٦٢١ / ٧ ورقة ١٢ وجه ورقة ١٥ ظهر .

دفتر أول المنوفية إحباسى ٥٠٣٦ / ٤٦٤٨ / ٣٤ ، ورقة ١٠٥ ظهر .

دفتر أول الأشمونين جيشى ٥٠٦٠ / ٤٦٢٥ / ١١ ، ورقة ٣٠ ظهر و ٩٣ ظهر و ١١٤ وجه و ١٥٦ وجه و ١٥٩ وجه و ٢٠٢ وجه .

دفتر أول الغربية جيشى ٣ / ٨١ / ٤٦٢٦ / ١٢ ورقة ٥٥ ظهر و ٩٦ وجه و ١١٦ ظهر و ٤٥ ظهر و ١٤٨ ظهر و ١٥٦ ظهر و ١٦ ظهر و ١٨٦ وجه و ٢٥٦ وجه ؛ ودفتر أول اطفح جيشى ٣ / ٨٣ / ٤٦٣٩ / ٢٥ ، ورقة ٧٣ وجه .

دفتر ثغر دمياط جيشى ٤٩٩٨ / ٤٦٥٢ / ٣٨ ، ورقة ١٨٢ وجه و ٢٢٤ ظهر و ٢٤٤ وجه و ٢٤٦ ظهر .

دفتر ثانى المنوفية جيشى ٤٠٥٧ / ٤٦٣٤ / ٢٠ ، ورقة ١٠٦ ظهر و ١٤٤ وجه و ١٨٩ وجه .

دفتر ثانى البحيرة جيشى ٥٠٥٠ / ٤٦٣٨ / ٢٤ ، ورقة ٨٠ ظهر و ١١ وجه .

دفتر خامس الغربية جيشى ٥٠٩٠ / ٤٦٢٢ / ٨ ، ورقة ٥١ وجه و ١٠٤ وجه و ٢٠٤ وجه و ٢١٥ ظهر و ٢٢٢ ظهر و ٢٦٦ وجه ؛ ودفتر أول الشرقية جيشى ٥٠٤٠ / ٤٦٤١ / ٢٧ ، ورقة ٧ وجه و ٣٠ ظهر و ٣٧ ظهر و ٤٥ ظهر .

دفتر ثانى ولاية اندهاية جيشى ٤٦٣٢ / ٣ / ٨٥ / ١٨ ، ورقة ٩٩ ظهر و ١٠٣ ظهر و ١٨٥ ظهر و ٢٠٠ وجه و ٢٠٦ وجه .

دفتر ثالث ولاية الغربية إحباسى ٥٠٤٦ / ٤٦٣٧ / ٢٣ ، ورقة ١٦٠ وجه ؛

الفترة الزمنية بالسنوات الهجرية	عدد الحالات	النسبة المئوية
٧٨٣ - ٧٩٢	-	-
٧٩٣ - ٨٠٢	١	١,٦%
٨٠٣ - ٨١٢	-	-
٨١٣ - ٨٢٢	-	-
٨٢٣ - ٨٣٢	-	-
٨٣٣ - ٨٤٢	-	-
٨٤٣ - ٨٥٢	-	-
٨٥٣ - ٨٦٢	٢	٣,٢%
٨٦٣ - ٨٧٢	٨	١٣%
٨٧٣ - ٨٨٢	٢	٣,٢%
٨٨٣ - ٨٩٢	-	-
٨٩٣ - ٩٠٢	٢	٣,٢%
٩٠٣ - ٩١٢	٣٢	٥١,٦%
٩١٣ - ٩٢٢	١٥	٢٤,٢%
المجموع	٦٢	١٠٠%

جدول رقم ٤٥

توزيع حالات الإنعام بالثمن على فترات عصر الممالك الهجرية

ويوضح الجدول رقم ٤٦ توزيع حالات الإنعام بالثمن على فترات حكم سلاطين الجراكسة الذين حدثت في عصورهم إنعامات من بيت المال .

السلطان	فترة حكمه بالتقويم الهجرى	عدد حالات الإنعام بالثمن	نسبتها المئوية
فرج بن برقـوق	١٤ شوال ٨٠١ - ٢٦ مجرم ٨١٥	١	١,٦٪
الاشـرف إينال	٨ ربيع أول ٨٥٧ - ١٤ جماد أول ٨٦٥	٦	٩,٧٪
المؤيد أحمد بن إينال	١٤ جماد أول ٨٦٥ - ١٧ رمضان ٨٦٥	١	١,٦٪
الظاهر خشقـدم	١٧ رمضان ٨٦٥ - ١٠ ربيع أول ٨٧٢	٣	٤,٩٪
الاشرف قايتباي	٦ رجب ٨٧٢ - ٢٦ ذوالقعدة ٩٠١	٣	٤,٩٪
محمد بن قايتباي	٢٦ ذوالقعدة ٩٠١ - ١٥ ربيع أول ٩٠٤	١	١,٦٪
الظاهر قانصوه ابو سعيد	١٧ ربيع أول ٩٠٤ - ؟	٤	٦,٤٪
الاشرف جانبـلاط	؟ - ١٨ جماد آخر ٩٠٦	٢	٣,٢٪
الاشرف قانصوه الغوري	١ شوال ٩٠٦ - ٢٥ رجب ٩٢٢	٤٠	٦٤,٥٪
الاشرف طومان باي	١٤ رمضان ٩٢٢ - ٢٩ ذوالحجة ٩٢٢	١	١,٦٪
المجموع		٦٢	١٠٠٪

جدول رقم ٤٦

توزيع حالات الإنعام بالثمن على فترات حكم سلاطين المماليك الجراكسة

ومن الجدولين السابقين يتضح ما يلى :

أولاً : إن ظاهرة الإنعام بالثمن على المشتريين لأمالك بيت المال تركزت بشكل واضح فى العقدين الأخيرين من عصر المماليك الجراكسة ، حيث شهدت الفترة من سنة ٩٠٣ إلى ٩٢٢ هـ ٧٥,٨ ٪ من حالات الإنعام بالثمن ، ومن الجدير بالذكر هنا أن نفس الفترة قد شهدت أعلى معدلات للاستعدادات الحربية والعمليات العسكرية الخارجية والداخلية فى عصر الجراكسة وهو ١٩,٦ ٪ .

ثانياً : إن عصر السلطان الغورى (١ شوال ٩٠٦ - ٢٥ رجب ٩٢٢ هـ) أنفرد وحده بنسبة ٦٤,٥ ٪ من حالات الإنعام بالثمن ، وهو نفسه العصر الذى شهد أكبر عدد لوثائق البيع من أمالك بيت المال ، كما احتل الترتيب الرابع من حيث معدلات البيع .

ثالثاً : إن عصور السلاطين التى ظهر فيها الإنعام بشكل واضح ، هى نفسها العصور التى شهدت أعلى معدلات لبيع أمالك بيت المال ^(١) .

رابعاً : إن هذه الظاهرة التى تشير إلى نوع من أنواع الفساد السياسى والاقتصادى لم يخل منها عهد مثل عهد الأشرف طومان باى ، الذى كانت الدولة فيه على وشك السقوط ، وذلك رغم أن المصادر التاريخية قد أشارت إلى إختلاف الأشرف طومان باى عمن سبقه من سلاطين الجراكسة وإلى مقاومته لكثير من مظاهر الفساد ^(٢) . والغريب فى الأمر أن ذلك الإنعام يرجع إلى فترة كانت خزائن مصر فيها خالية تماماً ، وكانت البلاد تستعد لمواجهة الجيش العثمانى الذى أقتربت من القاهرة ، وتسعى إلى توجيه كل طاقتها لإعداد جيشها للمواجهة . فما هو المبرر الذى يدفع السلطان طومان باى إلى بيع مساحة تسعين فداناً ، والإنعام بثمانها على أحد كبار رجال دولته ^(٣) ؟

* * *

(١) قارن الجدول رقم ٤٦ بالجدولين رقمى ٣٦ و ٣٥ .

(٢) أنظر : عماد بدر الدين ابو غازى : المرجع السابق، ص ٧-٨ وما بهما من مصادر ومراجع .

(٣) دفتر اول الاشمونين جيشى، ١١/٤٦٢٥/٦٠ دار الوثائق القومية، ورقة ٣٠ ظهر جاء فيها مانصه :

بدفتر

الاحباس القديم

بدفتر

مربعات السلاطين الموجود بالجرائد القديمة

بساسم

القاضى يحيى المصرى كاتب المماليك السلطانية وناظر الدولة الشريفة ابيع عليه من بيت المال والنعم عليه بالثمن موجب مربع

شريف طومان باى تاريخه ثانى عشر القعدة سنة ٩٢٢

تسعين فدان.

وبعد .. فإن كل ما سبق يؤكد أن المبررات التي تذكرها الوثائق كسبب لبيع أملاك بيت المال لم تكن هي - عادة - المبررات الحقيقية للبيع ، أو بمعنى آخر كانت هناك دوافع ظاهرة وأخرى باطنة أو خفية وراء عمليات البيع من أملاك بيت المال ، وربما تلقى دراسة النتائج المترتبة على البيع بعض الضوء على الدوافع الحقيقية للظاهرة ؛ فإذا وضعنا إيدينا على المستفيدين من بيع أملاك بيت المال قد تتضح لنا بعض تلك الأسباب التي دفعت سلاطين دولة المماليك الجراكسة إلى التوسع في ذلك النوع من البيع .

ثالثاً : نتائج البيع من أملاك بيت المال فى عصر المماليك الجراكسة

فى نهاية المطاف هناك سؤال أخير يطرح نفسه بالحاج : ما هى النتائج التى ترتبت على التوسع فى بيع الأراضى الزراعية المملوكة لبيت المال فى عصر المماليك الجراكسة ؟ .

إن الأرض الزراعية فى مصر هى عصب الحياة - خاصة فى العصور القديمة والوسطى - فقد كانت الزراعة هى المصدر الأساسى للإنتاج فى البلاد ، وفلاحة الأرض حرفة الغالبية العظمى من السكان ، كما أن قسماً كبيراً من دخل الدولة يتحصل من الضرائب المفروضة على الأراضى الزراعية ، فضلاً عن أن هذه الأراضى هى الأساس الذى يستند إليه نظام الإقطاع الحربى الذى قامت عليه دولة المماليك الجراكسة ، ومن قبلها دولتا الأيوبيين والمماليك البحرية ؛ ومن هنا فلا شك فى أن بيع الأراضى الزراعية كانت له نتائج بعيدة الأثر على شتى جوانب الحياة فى مصر فى ذلك العصر .

ويمكن أن نجمل هذه النتائج فى ثلاثة ظواهر أساسية :

الظاهرة الأولى : هى التغيرات الواضحة التى طرأت على علاقات الحيازة والملكية للأرض الزراعية ، وتأثير ذلك على النظام الأقطاعى .

والظاهرة الثانية : ظهور بوادر لتغير البناء الاجتماعى فى مصر .

أما الظاهرة الثالثة : فتتمثل فى دخول الأراضى الزراعية والإتحار فيها إلى دائرة الفساد السياسى الذى استشرى فى ذلك العصر .

* * *

وهذا هو ما سوف تتناوله الدراسة فى الصفحات التالية .

(١) إنعكاس البيع من أملاك بيت المال على أشكال حيازة الأرض الزراعية وملكيته :

رغم أن مصر قد عرفت الملكية الخاصة للأرض الزراعية طوال تاريخها الإسلامى على الأقل^(١) ، إلا أن عصر المماليك الجراكسة شهد توسعاً كبيراً فى بيع أملاك بيت المال أدى إلى تغيير خريطة العلاقات الزراعية تغييراً تاماً.

وإذا كانت الوثائق لا تقدم لنا تقديراً دقيقاً لمساحة الأراضى الزراعية التى إنتقلت من ملكية الدولة الى ملكية الأفراد خلال عصر المماليك الجراكسة ، إلا إنها تحمل إشارات لا تخلو من دلالة واضحة حول حجم البيوع، ففى بعض الأحيان تشير وثائق البيع من أملاك بيت المال ودفاتر الرزق الجيشية والإحباسية إلى أن البيع كان لقرى بكاملها^(٢) ، كما أننا نعرف كذلك من خلال تلك الوثائق والدفاتر أن حالات البيع شملت مساحات متفاوتة من ٢٧٥ قرية بمصر والشام^(٣).

كذلك فإن مقارنة ما ورد فى المصادر التاريخية التى ترجع إلى أوائل عصر المماليك الجراكسة ، بما ورد فى المصادر التى تتناول فترة بداية الحكم العثمانى لمصر ، تؤكد أن البيع غيّر بالفعل وضع حيازة الأرض الزراعية وملكيته فى مصر .

- (١) تشير قضية ملكية الأرض الزراعية فى المجتمعات الشرقية عموماً وفى مصر خصوصاً جدلاً واسعاً بين الباحثين ، إلا أن الدراسات التى قام بها علماء البردى العربى وعلماء الوثائق العربية قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك وجود الملكية الخاصة للأرض الزراعية فى مصر الإسلامية : أنظر : جروهمان : أوراق البردى العربية ، ج ١ ص ٥٣ و ١٢٩ وج ٤ ص ٢٧٥ .
عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع ، ص ١٧٧ - ١٧٨ ، وزينب محفوظ هنا : المرجع السابق ، مج ١ ، ص ٢٠٤ - ٢٠٩ .
(٢) الوثيقة ٧١ ج أوقاف ، سطور ١ - ٣ : والوثيقة ٥٥ ج أوقاف ، سطور ١٧ - ٣٥ ؛ والوثيقة ٣٦/٢٣٠ م ، سطور ٣٣ - ٣٤ .
دفتر ثانى البهنساوية جيشى ١٨/٨٥/٣/٤٦٣٢ ورقة ٢٠٤ ظهر وورقة ٢١٧ وجه .
دفتر ثانى الاشمونين إحباسى ٢٦/٤٦٤٠/٥٠٨٩ ورقة ١١٦ وجه .
دفتر خامس الغربية جيشى ٢٠/٤٦٣٤/٥٠٥٧ ورقة ٩٧ ظهر وورقة ١٨٨ وجه وورقة ١٩٠ ظهر .
دفتر ثانى المتوفية جيشى ٢٠/٤٦٣٤/٥٠٥٧ ورقة ١٨٦ ظهر و ١٩٤ وجه .
دفتر ثانى الاشمونين إحباسى ٢٦/٤٦٤٠/٥٠٨٩ ورقة ١١٦ ظهر .
دفتر الفيوم جيشى ٣١/٤٦٤٥/٤٩٩٧ ورقة ٥٤ ظهر و ٥٩ ظهر .
دفتر أول الغربية جيشى ١٢/٤٦٢٦/٣/٨١ ورقة ١٦٩ ظهر وورقة ١٧٣ وجه .
(٣) هذا العدد هو ما أمكن حصره من خلال الوثائق التى وصلت إلينا والإشارات الواردة فى دفاتر الرزق الجيشية والرزق الإحباسية ، مع ملاحظة أن الدفاتر الأخيرة غير مكتملة .

حيث يذكر القلقشندي أن « البلاد المصرية بجملتها جارية فى الدواوين السلطانية وإقطاعات الأمراء وغيرهم من سائر الجند إلا النزر اليسير مما يجرى فى وقف من سلف من ملوك الديار المصرية ونحوهم على الجوامع والمدارس والخوانق ونحوها مما لا يعتد به لقلته »^(١).

ويؤكد المقرئى ذلك كذلك فى خطته فيقول « منذ كانت أيام السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب إلى يومنا هذا (أوائل القرن التاسع الهجرى) فإن أراضى مصر كلها صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده »^(٢) ، ثم يقسم أرض مصر إلى سبعة أقسام « قسم يجرى فى ديوان السلطان .. ، وقسم من أراضى مصر قد أقطع للأمراء والأجناد .. ، وقسم ثالث جعل وقفاً محبساً .. ، وقسم رابع يقال له الأحباس يُجرى فيه أراضى بايدى قوم يأكلونها .. ، وقسم خامس قد صار ملكاً يباع ويشترى ويورث ويوهب لكونه اشترى من بيت المال ، وقسم سادس لا يزرع للعجز عن زراعته .. ، وقسم سابع لا يشمله ماء النيل فهو قفر .. »^(٣).

بينما تختلف الصورة تماماً عن بداية الاحتلال العثمانى لمصر حيث نجد أن الأراضى التى خرجت من حوز الدواوين السلطانية وديوان الجيوش المنصورة المسئول عن الإقطاعات - قد قاربت نصف مساحة الأرض الزراعية فى مصر ، فقد كانت الأوقاف تشكل حسب رواية الأسحاقى المؤرخ « عشرة قراريط من أراضى مصر »^(٤) . أى نسبة ٤١,٦٦٪ من تلك الأراضى ، هذا بالطبع بخلاف الأملاك الخاصة التى لم يتم وقفها أو لم تحبس .

إن ماورد فى هذه المصادر التاريخية يحمل عدة دلالات :

الدلالة الأولى : هى التوسع الكبير فى بيع أملاك بيت المال ، فبعد أن كانت الأراضى الخارجة عن ملكية الدولة « لا يعتد بها لقلتها » أصبحت مساحتها تقارب نصف مساحة الأراضى الزراعية فى مصر .

الدلالة الثانية : إن ما ورد فى المصادر التاريخية الروائية يتفق إلى حد كبير مع المؤشرات التى تقدمها دراسة وثائق بيع أملاك بيت المال ودفاتر الرزق الجيشية والاحباسية ، من حيث إتجاه حركة البيع وتطورها خلال عصر المماليك الجراكسة^(٥).

الدلالة الثالثة : إتجاه الكثيرين إلى وقف الأراضى التى اشتروها من بيت المال ، خشية مصادرتها وسعيًا

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٣ ص ٤٥١ .

(٢) المقرئى : الخطط ، ج ١ ص ٩٧ .

(٣) نفس المصدر السابق ، ج ١ ص ٩٧ .

(٤) الاسحاقى : لطائف أخبار الأول ، ص ١٤٢ .

(٥) أنظر الجدول رقم ٣٧ من جداول هذه الرسالة .

لأعفاء ربعها من الضرائب^(١).

وهذه الحقيقة أيضاً تؤكدتها الوثائق الدبلوماسية ودفاتر الرزق الجيشية والأحباسية ويوضح الجدول رقم ٤٧ التصرف القانونى التالى مباشرة للبيع من أملاك بيت المال ، كما ورد فى فصول الإنتقال والبعدية بهوامش الوثائق التى وصلت إلينا ، أو فى البيانات المدونة بدفاتر الرزق الجيشية والأحباسية لديوان الروزنامة بعد الاحتلال العثمانى لمصر .

التصرف التالى	وقف	بيع	إنتقال (٢)	تمليك	إرث	تصادق	استبدال	هبة	مجهول	المجموع
عدد الحالات	٣٣٥	١١٧	٤٠	٢٩	١٢	٣	٢	١	٤٢	٥٨١
النسبة المئوية	%٥٧.٦٦	%٢٠.١٤	%٦.٨٨	%٤.٩٩	%٢.٠٧	%٠.٥٢	%٠.٣٤	%٠.١٧	%٧.٢٣	%١٠٠

جدول رقم ٤٧ - بيان بالتصرف القانونى التالى للبيع من أملاك بيت المال

(١) حول ظاهرة وقف الأراضى الزراعية والتوسع فيها رغبة فى تأمين الأملاك من المصادرة ، أنظر :

محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الإجتماعية فى مصر ، ص ٧٢ - ٧٧ وص ٩٢ .

محمد عفيفى : الأوقاف والحياة الإقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢٥ - ٣٠ .

CAHEN.(C.) : Reflexions sur le waqf ancien (Les Peuples musulmans dans l'histoire médiévale, pp. 287-306) I.F.D., Damas, 1977, p. 305.

RABI (H.) : Some Financial Aspects of the waqf system in medieval Egypt (Egyptian Historical Review, Vol. 18,p. 1 -24) E.H.S., Cairo, 1972, p.21.

من الجدول السابق رقم ٤٧ يتضح أن أكثر من نصف الأراضي التي تم بيعها من أملاك بيت المال قام المشترون بوقفها بهد شرائهم لها ، وإذا أضفنا إلى ذلك ما تم شراؤه لجهات وقف في حالتى الاستبدال ، وما قام من إنتقلت إليهم العقارات بحبسه لأرتفعت النسبة إلى ٦٣,٦٪^(١).

أما إذا تعاملنا مع الوضع النهائي لتلك الأراضي عندما احتل العثمانيون مصر فسوف تصل نسبة الأراضي الموقوفة إلى ٨٨,٨٩٪ ، حيث إن الأراضي التي أستمرت أملاكاً بأيدي الأفراد إلى ما بعد عام ٩٢٣ هـ تنحصر في ٦٤ حالة فقط من حالات البيع التي أمكننا الاستدلال عليها^(٢).

وهذا يتماشى مع ما يردده المؤرخون كثيراً من أن أراضي مصرفى نهاية العصور الوسطى كانت وقفاً وأن الملك الحركان قليلاً .

خلاصة القول ، إن شكل حيازة الأرض الزراعية قد شهد تحولاً كبيراً خلال عصر المماليك الجراكسة نتيجة للبيع من أملاك بيت المال ؛ فمن ناحية تحولت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من ملكية الدولة - سواء كانت ملكية مباشرة تدار من خلال الدواوين السلطانية أو ديوان الوزارة ، أو كانت موزعة على بعض المستفيدين كرزق وإقطاعات - إلى الملكية الخاصة للأفراد . ومن ناحية أخرى تحول جزء كبير من تلك الأراضي التي أصبحت أملاكاً إلى أوقاف ، بعضها أوقاف خيرية مرصدة على جهات البر المختلفة ، والبعض الآخر أوقاف أهلية مرصدة

(١) هناك ٣٤ حالة قام فيها من أنتقلت إليه الأراضي بمختلف وسائل الإنتقالات بوقفها مباشرة ، أنظر الجدول رقم ١ فى الملحق الأول ضمن المجلد الثانى من الرسالة إشارات أرقام ٤٨ و ٤٦ و ٧٦ و ٨٣ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٤ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٦ و ١١٨ و ١٢٦ و ١٤٧ و ١٥١ و ١٥٤ و ١٦٣ و ٢٠٥ و ٢٢٦ و ٢٥٥ و ٣١٧ و ٤٠١ و ٤٢٢ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٥٠٢ و ٥٠٦ و ٥١٠ و ٥٣٦ .

وجداول رقم ٢ فى الملحق الأول لهذه الرسالة إشارات أرقام : ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٤٠ و ٤٤ .

(٢) هذه الحالات هى : دفتر أول أطفيع جيشى ٥/٤٦٣٩/٨٣/٣ ورقة ٨٣ وجه ٥٩ ظهر و ٦٠ وجه و ٦٧ ظهر و ٧٥ وجه و ١١٠ ظهر دفتر أول الغربية جيشى ١٢/٤٦٢٦/٨١/٣ ورقة ٢٥ وجه و ٢٨ وجه و ٣٧ وجه و ٤٨ وجه و ٦٠ وجه و ٦١ وجه و ٧٣ وجه و ١٣٩ وجه و ١٥٩ وجه و ١٦٤ ظهر و ١٦٦ وجه و ١٨٠ ظهر و ١٨٦ وجه و ٢٢٣ ظهر ؛ و دفتر ثانى البهنساوية جيشى ١٨/٨٥/٣/٤٦٣٢ ورقة ٢١٩ ظهر و ورقة ٢٢٠ وجه ؛ و دفتر ثانى المنوفية جيشى ورقة ١١٢ ظهر و ١٥٨ ظهر و ١٨٩ وجه و ١٩٢ ظهر و ١٩٧ وجه و ١٩٨ ظهر ؛ و دفتر إيباء جيشى ورقة ٨ وجه ؛ و دفتر أول الشرقية جيشى ورقة ٢٧ ظهر ورقة ٨٥ وجه ورقة ١٠٤ وجه و ١٣١ وجه ؛ و دفتر خامس الغربية جيشى ٨/٢٢/٤٦/٥٠٩٠ ورقة ١٧ وجه ورقة ٥٣ وجه ورقة ١٤٩ وجه ورقة ٢٠٣ ظهر ورقة ٢١٧ ظهر ورقة ٢٢٦ ظهر ورقة ٢٣٢ ظهر ورقة ٢٤٢ وجه و ٢٤٩ ظهر ورقة ٢٦٩ وجه ورقة ٢٨٥ ظهر .

دفتر ثغر دمياط جيشى ٣٨ / ٤٦٥٢ / ٤٩٩٨ ورقة ١٥٩ ظهر و ١٧٤ وجه و ٢٤٩ ظهر ؛ و دفتر ثانى البجيرة جيشى ٢٤/٤٦٣٨/٥٠٥٠ ورقة ٦٨ ظهر و ٧٢ و ١٠٩ وجه ؛ و دفتر الفيوم جيشى ٣١/٤٦٤٥/٤٩٩٧ ورقة ١٠٠ ظهر ؛ و دفتر ثالث الغربية أحباسى ٢٣/٤٦٣٧/٥٠٤٦ ورقة ١٠٥ وجه و ١٥٨ وجه و ١٦٦ ظهر ؛ و دفتر ثانى البهنساوية أحباسى ١٠/٤٦٢٤/٨٢/٣ ورقة ١٨١ وجه ؛ و دفتر رابع ولاية الغربية أحباسى ١٤/٤٦٢٨/٥٠٥٨ ورقة ١٤٧ وجه ؛ و دفتر الاشمونين أحباسى ١٥/٤٦٢٩/٥٠٥١ ورقة ٨١ وجه ؛ و دفتر أول المنوفية أحباسى ٣٤/٤٦٤٨/٥٠٣٦ ورقة ١٠٣ وجه ؛ و دفتر أول البهنساوية أحباسى ١/٤٦١٨/٣/١٠٥ ورقة ٩٣ ظهر .

على واقفيها وذراريهم وعتقائهم^(١) ، وفى الحالتين كانت تلك الأراضى تعفى على ما يبدو من الضرائب بأنواعها المختلفة ، الأمر الذى يعنى إنخفاض موارد الدولة المالية ودخلها العام . لهذا السبب يبدو مما ورد فى دفاتر الرزق الجيشية والإجباسية أن وقف الأراضى الزراعية كان يحتاج أحياناً إلى استصدار مراسيم سلطانية شريفة تسمح للمالك بوقف ما يملك^(٢) .

ولا شك فى أن ذلك الوضع الجديد ، كان له تأثير سلبى على النظام الإقطاعى حيث أنخفضت بشكل ظاهر مساحة الأرض المتاحة للدولة كى تمنحها للأمراء كإقطاعات ، وينصب التأثير السلبى على الجوانب السياسية والاجتماعية للنظام الإقطاعى ، أكثر ما ينصب على الجوانب الإقتصادية لذلك النظام ؛ حيث إن معظم الأراضى المباعة آلت إلى حائزيها السابقين ، ومن هنا فلا نستطيع القول إن دخل الأمراء الذى يحصلوا عليه من ريع الأرض الزراعية قد أنخفض نتيجة لبيع أملاك بيت المال ؛ لكنه من المؤكد أن تحول الأمراء من مَقْطَعِينَ إلى ملاك قد ساهم - مع عوامل أخرى - فى إنهيار علاقات الولاء الإقطاعى ، وحقق لأولئك الأمراء قدراً أكبر من الشعور بالاستقلال عن الدولة وعن سلطانها .

* * *

ورغم ما سبق فلا نستطيع القول إن ما حدث كان ظاهرة سلبية فى مجملها ، فنظام الإقطاع الحربى المملوكى بصورته التى وصل إليها فى أواخر عصر الجراكسة ، كان قد أصبح عقبة فى طريق تطور المجتمع المصرى ومن هنا فلم يكن إنهيار ذلك النظام أمراً سلبياً ، إذا ظهر البديل الملائم .

فهل كان بيع أملاك بيت المال يسهم فى ظهور مثل هذا البديل ؟

هذا ما سوف نحاول الأجابة عليه من خلال دراسة التأثير الذى تركه البيع من أملاك بيت المال ، خاصة بيع الأراضى الزراعية ، على الأوضاع الاجتماعية فى مصر المملوكية .

(١) حول أنواع الوقف أنظر :

محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية ص ١١٣ - ١١٩ .

(٢) أنظر على سبيل المثال :

دفتر الفيوم جيشى ٤٩٩٧/٤٦٤٥/٣١ ورقة ٢٨ وجه .

دفتر ثانى البحيرة جيشى ٥٠٥٠/٤٦٣٨/٢٤ ورقة ٧٩ وجه .

دفتر خامس الغربية جيشى ٥٠٩٠/٤٦٢٢/٨ ورقة ١٤ وجه .

(٢) تأثير البيع من أملاك بيت المال على البناء الإجتماعى فى مصر :

لقد أدى تحول مساحات واسعة من الأراضى الزراعية من ملكية الدولة إلى ملكية الخاصة للأفراد ، بسبب التوسع فى البيع من أملاك بيت المال إلى تغيرات فى البنيان الإجتماعى لمصر فى عصر الماليك الجراكسة ^(١) ، فبالى جانب تحول شكل العلاقة بالأرض من علاقة حيازة للمنفعة الى ملكية رقبة كاملة ، أصبحت الأرض الزراعية - مصدر الثروة الرئيسية فى المجتمع - سلعة متداولة تنتقل من يد إلى يد أخرى بسهولة ؛ وأصبحت الأرض متاحة لمن يملك ثمنها ، بغض النظر عن إنتمائه للهيئة العسكرية الحاكمة (أمراء الماليك) أو لقمم الجهاز الإدارى للدولة ؛ وبذلك لم تعد السلطة السياسية وحدها هى مصدر الاستحواذ على ريع الأرض الزراعية .

ومن هنا فقد إتسقت قاعدة الملكية الخاصة وتغيرت ، بصورة يمكن أن نتحدث معها عن بوادر ظهور طبقة جديدة من ملاك الأراضى الزراعية ، تجمع بينهم مصالح مشتركة ترتبط بملكية الأرض .

* * *

وقد نستطيع أن نحدد الملامح العامة لتلك الطبقة الجديدة التى أنتقلت إليها ملكية نصف الأراضى الزراعية فى مصر بصورة تقريبية ، وذلك من خلال العينة الممثلة التى تقدمها لنا الوثائق الدبلوماسية التى وصلت إلى إيدينا ، والإشارات التى حفلت بها بعض دفاتر الرزق الجيشية والرزق الأحباسية لبيع من أملاك بيت المال فى عصر الماليك الجراكسة ^(٢) .

ويوضح الجدول رقم ٤٨ توزيع عدد حالات البيع على فئات الملاك ، ثم توزيع المشترين على هذه الفئات وفقاً لإنتماءاتهم الإجتماعية والمهنية الأصلية ^(٣) .

(١) حول التقسيم الطبقي للمجتمع المصرى فى عصر الماليك ، أنظر :

سعيد عبد الفتاح عاشور: المجتمع المصرى فى عصر سلاطين الماليك ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٠ وما بعدها .

قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الإجتماعى ، ص ١٥ - ٣١ .

أحمد صادق سعد : تاريخ مصر الإجتماعى الاقتصادى ، ص ٤٠٦ وما بعدها .

وقد أعتمد هؤلاء الباحثون فى تحديد التقسيم الطبقي فى مصر آنذاك على ما ورد فى المصادر الأصلية التالية :

ابن خلدون : المقدمة ، ٢٣٥ . والمقرئى : إغاثة الأمة ، ص ٧٢ - ٧٣ .

(٢) لا يمكن تحديد الملامح الدقيقة لهذه الطبقة الجديدة ، دون تحديد مساحة الأراضى الزراعية التى اشتروها ، ومقدار ما استقر بأيديهم منها ، وما أنتقل الى آخرين ، وهو موضوع يصلح لدراسة مستقلة .

(٣) عند توزيع عدد حالات البيع على فئات الملاك ، تحسب كل وثيقة أو إشارة فى دفاتر الرزق الى وثيقة بأعتبارها حالة مستقلة حتى لو تكرر شخص المشتري أكثر من مرة وعند توزيع المشترين فإن الشخص الذى يتكرر أكثر من مرة لشرائه أكثر من عقار يشار اليه مرة واحدة فقط ، وفى حالة اشتراك أكثر من مشتري فى شراء عقار واحد يُحسب كل منهم على حده .

عدد حالات البيع		عدد المشتريين		الفئة
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
١٨	٪٣,١	١٤	٪٢,٥	السللاطين وأسـرهم
٢٩٦	٪٥١,١	٢٢٧	٪٤٠,٦	أمراء المماليك
١٠٨	٪١٨,٦	١٣٢	٪٢٣,٦	أولاد السنـاس
٣	٪,٥	١١	٪٢	زوجات أمراء المماليك
٦	٪١,١	٧	٪١,٢	عتيقات وجواري
٣١	٪٥,٣	٤٧	٪٨,٤	مشايخ العرب ومشايخ النواحي
٣٥	٪٦,١	٣٤	٪٦,١	كـبار الموظفين
٢٨	٪٤,٨	٢٨	٪٥,١	الفقهاء والقضاة
٤	٪,٦	٤	٪,٧	أفراد من بيت الخلافة
٣	٪,٥	٢	٪,٣	رجال طرق صوفية
١	٪,٢	١	٪,٢	أشـراف
٣	٪,٥	٣	٪,٥	تـجار
١	٪,٢	١	٪,٢	أطباء
١	٪,٢	١	٪,٢	جـهات وقف
٤٢	٪٧,٢	٤٧	٪٨,٤	أشخاص لم أتمكن من تحديدهم.
٥٨٠	٪١٠٠	٥٥٩	٪١٠٠	المجموع

جدول رقم ٤٨ - توزيع عدد حالات البيع وعدد المشتريين علي الفئات الإجتماعية

ويكشف الجدول السابق عدة أمور :

أولاً : إن أكثر من نصف حالات البيع من أملاك بيت المال فى عصر الماليك الجراكسة ذهبت إلى الطبقة الحاكمة، متمثلة فى السلطان وأمراء الماليك الذين حصلوا على ٥٤,٢٪ من حالات البيع ، بينما يشكلون ٤٣,١٪ من المشترين الأمر الذى يعنى أن عدداً منهم قام بالشراء من بيت المال أكثر من مرة .

ثانياً : إن ٢٠,٢٪ من حالات البيع كانت لأشخاص مرتبطين بأمراء الماليك ، كأولاد الناس^(١) وزوجات الماليك وعتيقاتهم وجواربهم ؛ ويشكل هؤلاء مجتمعون ٢٦,٨٪ من إجمالى عدد المشترين من بيت المال فى ذلك العصر .

ثالثاً : شكلت حالات البيع لأشخاص من أصول غير مملوكية نسبة ٢٥,٦٪ ، بينما شكل هؤلاء نسبة ٣١,١٪ من المشترين .

* * *

وتضعنا هذه المؤشرات أمام صورة تقريبية للطبقة التى انتقلت إليها ملكية قسم كبير من الأراضى الزراعية فى مصر فى عصر الماليك الجراكسة ، وهى طبقة يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات رئيسية وفقاً لأصولها العرقية ووظيفتها الإجتماعية :

الفئة الأولى : الطبقة العسكرية الحاكمة التى تتكون من السلطان وأمراء الماليك الذين يحترفون القتال ، ويشكلون قمة السلطة السياسية فى الدولة ، وقد ترتب على بيع جزء من أملاك بيت المال لهم تحولهم من حائزين للأراضى إلى ملاك لها ، بما فى ذلك السلاطين أنفسهم ، الأمر الذى يتيح استقرار الثروة فى أيديهم وأبدى ورثتهم الشرعيين من بعدهم .

الفئة الثانية : تنتمى بصلة الدم أو الزواج أو الرق لبعض أفراد الفئة الأولى وتتكون بشكل أساسى من « أولاد الناس » ثم زوجات أمراء الماليك وجواربهم .

الفئة الثالثة : فتتكون من عناصر بعيدة تماماً فى أصولها العرقية والوظيفية عن الماليك ، فأفرادها من أصول عربية مختلفة أو مصرية ، وهم بعيدون فى الغالب عن الوظائف العسكرية ، وتشكل مشاركتهم فى امتلاك

(١) " أولاد الناس " مصطلح يقصد به فى عصر الماليك " أبناء الماليك الذين ولدوا فى مصر ولم يمسه الرق ، وكانت مكانتهم الإجتماعية أدنى من الماليك " .

أنظر : قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الإجتماعى ، ص ٢٥ .

الأرض الزراعية تغيراً ذا دلالة فى الوضع الذى ساد فى مصر لعدة قرون سابقة .

ومن قراءة الجدول رقم ٤٩ ، ومقارنة عدد حالات البيع بعدد المشترين فى كل فئة ، يبدو أن إتجاه تركيز الملكية فى يد الفئة الأولى أعلى منه فى يد الفئتين الثانية والثالثة .

وإذا كانت الفئة الأولى (السلطان وأمراء الممالك) بعيدة تماماً عن الفئة الأخيرة من الملاك ، فإن الفئة الثانية والتي تتشكل من « أولاد الناس » أساساً ، كانت تتجه بشكل تدريجى إلى الاندماج مع الفئة الثالثة ، ليشكلاً معاً نسيجاً واحداً متجانساً إلى حد كبير ، فبحكم طبيعة النظام المملوكى فإن « أولاد الناس » كانوا يبتعدون عن احترام القتال ، ويتجهون بشكل عام إلى الاختلاط بالمجتمع المصرى ، ويشاركون فى حياته المدنية .

ولاشك فى أن الاتجاه إلى تجميع الملكية وتراكم ثروة المجتمع فى يد طبقة لا تحترف القتال ، ولها فرص أكبر فى الحياة ما كان يمكن أن يؤدى إلى إدارة ثروة المجتمع بشكل أكثر رشاداً واستقراراً .

ولقد كان تغير العلاقات الإجتماعية الناتج عن تغير شكل الملكية فى المجتمع ، وظهور ملامح طبقة جديدة من الملاك ، نصفها تقريباً من أولاد الناس والمصريين يمكن أن يؤدى إلى خروج البلاد من أزمتها الطاحنة ، خاصة فى ظل عجز طبقة الممالك عن الاستجابة للتحديات التى كانت تحيط بالمجتمع آنذاك ، بل وتحولها الى عقبة فى طريق تطور ذلك المجتمع^(١) .

إلا أن هناك مجموعة من العقبات وقفت فى طريق هذا التطور المهم الذى شهدته مصر فى عصر الممالك الجراكسة أهمها :

أولاً : أن ملكية الأراضى الزراعية كانت فى أغلب الأحيان ملكية شائعة غير مفرزة^(٢) ؛ أى أن المشتري يقوم بشراء حصة من أراضى قرية فى ناحية من النواحي أو قرية من القرى دون تحديد لحدودها . ومن هنا فهو

(١) لعل أوضح مثال على وقوف طبقة الممالك فى طريق التطور فى مصر هو رفضهم لإدخال السلاح النارى الى الجيش حفاظاً على مصالحهم الإجتماعية ، لمزيد من التفاصيل أنظر : عماد ابو غازى : المرجع السابق ، ص ٥٦ - ٥٩ وما بها من مصادر ومراجع .

(٢) حول الملكية الشائعة والمفرزة والفارق بينهما ، أنظر : عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع ، ص ١٧١ - ١٧٢ تعليق رقم ٢٥ . هناك حالات قليلة تم البيع فيها لأراض محددة المساحة ، أنظر على سبيل المثال :

الوثائق أرقام : ٤٦٣ ح أوقاف و ٦٢١ ج أوقاف و ٦٢٢ أوقاف و ٢١/١٣٦ م و ٦٧٦ ج أوقاف و ٣٦/٢٢٦ م و ٦٢٥ ج أوقاف و ٤٤/٢٨٨ م و ١٠٥ ج أوقاف .

دفتر أول أطفیح جيشى ٣/٨٣/٤٦٣٩/٢٥ ورقة ٥٩ ظهر وورقة ٦٠ وجه وورقة ٦٧ ظهر .

دفتر الاشمرنين أحباسى ٥٠٥١/٤٦٢٩/١٥ ورقة ٨١ وجه .

دفتر أول البهنساوية أحباسى ٣/١٠٥/٤٦١٨/١ ورقة ٩٣ ظهر .

يملك جزء من ريع الأرض أكثر مما يملك الأرض نفسها ، ورغم أن هذا الوضع لم يكن يشكل قيداً على حرية المشتري في التصرف فيما يملكه ، إلا أنه كان يدخل الدولة بشكل أو بآخر كطرف حاضر دائماً في علاقة الملكية ، فيبدو وأن تحصيل الريع كان يتم من خلال شاد الناحية ^(١) .

وإذا أضفنا إلى ذلك أن الملاك عادة - باستثناء مشايخ العرب ومشايخ النواحي - كانوا ملاكاً غائبين ، فإن هذه الأوضاع كانت تضعف إلى حد ما من الآثار الاجتماعية الإيجابية لظاهرة البيع من أملاك بيت المال .

ثانياً : المصادرات المستمرة للأموال التي عرفها عصر المماليك الهراكية ، الأمر الذي أصبحت معه الملكية غير مستقرة ، كما أصبح أصحاب الأملاك خاصة من الأمراء وكبار الموظفين قلقين باستمرار على ثرواتهم العقارية ، وهو وضع غير مشجع بشكل عام على تحقيق تراكم مستقر للثروة .

ثالثاً : ترتب على ما سبق اتجاه الكثيرين إلى وقف أملاكهم حماية لها من المصادرة ، ورغم أن نظام الوقف الأهلى كان يتيح للواقف (المالك السابق) ولورثته من بعده ، الحصول على القسم الأكبر من ريع أملاكهم ، إلا أن نظام الوقف كان يحد من الدور الاجتماعي للملكية الخاصة بصفة عامة .

ثم جاء الاحتلال العثماني فقطع الطريق على استمرار التحولات الاجتماعية التي ارتبطت بالبيع من أملاك بيت المال ، وأخر التطور الطبيعي لتلك الطبقة الجديدة لفترة من الزمن ، فقد توقفت عمليات التملك للأراضي الزراعية لسنوات ، باستثناء ما يتم بيعه عن طريق ديوان الموارث الحشرية ، وبذلك أجهض الغزو الخارجي الأمكانيات الكامنة في المجتمع ، وأجل عملية التحول الكامل إلى شكل الملكية الخاصة للأرض الزراعية لعدة قرون أخرى ، فلم تستقر الملكية الخاصة في مصر تماماً إلا بصدر اللوحة السعيدية سنة ١٨٥٨م ^(٢) ، وباستقرار الملكية الزراعية وقعت تغيرات سياسية واجتماعية مهمة تأخرت لأكثر من ثلاثة قرون بسبب الاحتلال العثماني .

تبقى ملاحظة مهمة على صورة التكوين الاجتماعي الجديد الذي نتج عن قيام الدولة بالبيع من أملاك بيت المال في عصر المماليك الهراكية ، فلا شك في أن عمليات الانتقالات التي أعقبت شراء العقارات من بيت المال ترتب عليها تعديل للملامح هذه الصورة ، ويوضح الجدول ٤٩ مقدار التغير الذي طرأ على فئات الملاك بعد الانتقال الأول .

(١) الشاد هو المفتش الذي يتولى مراقبة ضبط عمليات الجباية وانتظامها في جهة من الجهات أو ديوان من الدواوين .

أنظر : السبكي : معيد النعم ، ص ٢٨ ؛ و محمد قنديل البقلي : التعريف بمصطلحات صبح الاعشى ، ص ٩٣ .

يفهم من سياق المرسوم رقم ٨٤ ، هدير سانت كاترين أن الشاد مسئولاً عن جباية ريع وقف للدير في ناحية طحا المرج بالشرقية .

نص المرسوم في : زينب محمد محفوظ هنا : التطور الدبلوماسي لمراسيم ديوان الإنشاء هدير سانت كاترين من القرن الخامس إلى

القرن العاشر الهجري ، رسالة ماجستير تحت إشراف : أ.د. عبد اللطيف إبراهيم كلية الآداب ١٩٧٠ ، مج ٢ ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٢) حول اللوحة السعيدية وتأثيراتها أنظر : باير (جايريل) : تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة ١٨٠٠ - ١٩٥٠ ص ٥ - ١٣

؛ وعلى بركات : تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٢ - ١٩١٤ ، ص ١١١ - ١٣٣ ؛ وريتشاردز

(الآن) : التطور الزراعي في مصر ١٨٠٠ - ١٩٨٠ ، ١٩٩١ ، ص ٤٣ - ٦٨ .

وضع الأراضي بعد التصرف الثاني	عدد الحالات	نسبتها المئوية
أراضي استمرت بين المشتري أو أسرته أو جهة وقفه.	٣٧٩	٦٥,٣٪
أراضي انتقلت إلى أشخاص من نفس الفئـئة	٥٠	٨,٦٪
أراضي انتقلت إلى أشخاص من فئات أخرى	٧٧	١٣,٣٪
انتقالات مـجهولة	٧٤	١٢,٨٪
المجموع	٥٨٠	١٠٠٪

جدول رقم ٤٩

مقدار التغير في توزيع الأرض على فئات الملاك بعد التصرف التالي للبيع من أملاك بيت المال

وكما يتضح من الجدول السابق فإن هناك ٧٧ حالة إنتقلت فيها الملكية إلى أشخاص من فئة مختلفة عن فئة المشتريين الأصلية ، ويوضح الجدول رقم ٥٠ توزيع حالات الانتقال بين الفئات المختلفة .

حالات الانتقال إليها		حالات الانتقال منها		الفئة
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٤١,٦٪	٣٢	٥,٢٪	٤	السلالطين وأسرهم
١٩,٥٪	١٥	٥٢٪	٤٠	أمراء الممالك
١٢,٩٪	١٠	١٨,٢٪	١٤	أولاد الناس
-	-	-	-	زوجات أمراء الممالك
-	-	-	-	عتيقات وجواري
٣,٩٪	٣	٢,٦٪	٢	مشايخ العرب ومشايخ النواحي
-	-	٧,٨٪	٦	كبار الموظفين
٥,٢٪	٤	٣,٩٪	٣	الفقهاء والقضاة
-	-	-	-	أفراد من بيت الخلافة
١,٣٪	١	-	-	رجال طرق صوفية
١,٣٪	١	-	-	أشرف
-	-	-	-	تجار
-	-	-	-	أطباء
٢,٦٪	٢	-	-	جهات وقف
١١,٧٪	٩	١٠,٣٪	٨	أشخاص لم أتمكن من تحديدهم.
١٠٠٪	٧٧	١٠٠٪	٧٧	المجموع

جدول رقم ٥٠

توزيع حالات إنتقال الملكية بعد الشراء من بيت المال علي الفئات المختلفة

ويتضح من دراسة الجدولين السابقين ما يلى :

أولاً : إن النسبة الغالبة (٦٥,٣ ٪) من الأراضى ظلت ملكاً للمشتريين أو أسرهم أو ورثتهم الشرعيين ، أو أنتقلت الى جهات وقفهم ، الأمر الذى يشير إلى قدر من إستقرار الملكيات فى إطار أسر محددة.

ثانياً : رغم أن الإنتقال بالوراثة قد حافظ على الملكية فى الإطار الأسرى إلا أنه غير الصورة إلى حد كبير على المستوى الفئوى لصالح « أولاد الناس » حيث إن ورثة أمراء المماليك غالباً ينتمون إلى هذه الفئة .

ثالثاً : إن الانتقالات التى تمت خارج النطاق الأسرى ونسبتها ٣٤,٧ ٪ ، أعيد توزيع ٢٤,٩ ٪ منها على أشخاص من نفس فئة المشتريين الأصليين .

رابعاً : إن النسبة الغالبة من حالات الانتقال بين فئات مختلفة ، تم فيها الانتقال من أيدي أمراء المماليك الى غيرهم من الفئات (نسبة ٥١,٦ ٪).

خامساً : إن النسبة الغالبة من حالات الانتقال بين فئات مختلفة ، كان الانتقال فيها إنتقالاً إلى ملكية السلاطين وأسره (نسبة ٤١,٦ ٪) .

وهذا مؤشر مهم على مدى استشرأ ظاهرة الفساد التى ارتبطت بعمليات البيع من أملاك بيت المال .

(٣) دخول الأراضى الزراعية المملوكة لدولة المماليك الجراكسة الى دائرة الفساد السياسى :

لقد كان الفساد السياسى خاصة على قمة السلطة ظاهرة ملازمة لمعظم فترات عصر المماليك الجراكسة ، ويبدو أن التوسع فى البيع من أملاك بيت المال ، والذى استند فى الظاهر الى الظروف العسكرية والإقتصادية التى أحاطت بدولة المماليك الجراكسة ، بينما لم يرتبط فى الحقيقة بتلك الظروف فقط - كما أثبتت الجداول المنشورة فى هذه الرسالة ^(١) - كان فى حد ذاته من أكبر مظاهر الفساد فى ذلك العصر ؛ فقد استغل السلاطين أن الفقهاء يبحون بيع الأراضى الزراعية المملوكة لبيت المال إذا كانت هناك حاجة ماسة تقتضى ذلك ، فتوسعوا فى البيع من أملاك بيت المال دون وجود مثل هذه الحاجة ، وقد مارسوا نوعاً من التدليس شارك فيه العاملون فى بيت المال والقضاء الذين باشروا تحرير هذه الوثائق ، وذلك عندما ذكروا مبررات غير حقيقية لبيع أملاك بيت المال .

كما أن بيع أراضى الدولة بدعوى إنفاق ثمنها فى كلفة الغزاة والمجاهدين ثم الإنعام بالثمن على المشتريين ^(٢) ، هو أيضاً نوع من أنواع الفساد .

(١) أنظر الجداول أرقام ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ .

(٢) أنظر الجدول رقم ٤٥ .

إلا أن مظاهر الفساد السياسى فى عمليات بيع أملاك بيت المال لم تقتصر على ذلك ، فقد ثبت من قبل أن السلطان قانصوه الغورى كان يتحايل لشراء أملاك بيت المال بطرق غير مشروعة^(١) . حيث كان يأمر ببيع العقارات المملوكة لبيت المال بصفته مسئولاً عنه كسلطان للبلاد ، إلى بعض الأمراء والموظفين بيعاً صورياً ، ثم يقوم بشرائها منهم مرة أخرى بعد ذلك مباشرة^(٢) .

ورغم أن القواعد لم تكن تمنع السلطان بشخصه من شراء أملاك بيت المال^(٣) ، ما دام سوف يدفع ثمنها الحقيقى كغيره من عامة الناس ، إلا أن الغورى قد لجأ إلى هذا الأسلوب الملتوى فى حالات كثيرة مستخدماً بعض الأمراء والموظفين - كعملاء له - دون أن يدفع ثمن الأراضى لبيت المال ؛ وفى بعض تلك الحالات كانت الأراضى المباعة تمنح كرزق للمشتريين ثم يتقدمون لشرائها ، وينعم عليهم السلطان بالثمن ، ثم تنتقل ملكية هذه العقارات إلى السلطان من المشتريين ، وعادة كانت هذه العملية لا تستغرق سوى أسابيع قليلة^(٤) .

ومن الجدير بالذكر أن تلك الظاهرة لم تقتصر على عصر السلطان قانصوه الغورى وحده ، فقد لجأ إليها قبله السلطان العادل طومان باى^(٥) ، كما لجأ إليها أيضاً السلطان الأشرف قايتباى من قبلهما فى شراء أراض من أملاك بيت المال لنفسه^(٦) ، ولصالح زوجته خوند فاطمة الخاصبكية^(٧) ، وأم ولده الناصر محمد الذى تسلمت بعده^(٨) .

-
- (١) زينب محفوظ : وثائق البيع ، مج ١ ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .
- (٢) أنظر على سبيل المثال الوثائق أرقام : ٤٤٠ ج زواق و ١١٧ ج أوقاف و ١٧٦ ج أوقاف و ٤٠٣ ج أوقاف و ٣٥٠ ج أوقاف ٦٢٥ ج أوقاف و ٣٩٠ ج أوقاف و ٣٩٣ ج أوقاف و ١٠٥ ج أوقاف وهى منشورة فى الملحق الثانى لرسالة د. زينب محفوظ .
- والوثيقة ٣٤٠ ج أوقاف وهى منشورة فى الملحق الثانى من ملاحق هذه الرسالة .
- (٣) فى أوائل عصر الجراكسة قام السلطان فرج بن برقوق بشراء أراض من أملاك بيت المال لنفسه مرتين دون حاجة إلى وسيط ، وإن كنا لا نستطيع أن نقرر ما إذا كان ثمن هذه الأراضى قد تم سداؤه أم أن السلطان قد أنعم على نفسه بالثمن ، لضياح وثيقة من الوثيقتين هى الوثيقة ٦٨ ج أوقاف ، وتمزق الوثيقة الثانية وضياح أجزاء كبيرة من نصها وهى الوثيقة ٥٥ ج أوقاف .
- والوثيقة الأخيرة منشورة فى الملحق الثانى من ملاحق هذه الرسالة .
- كما اشترى كذلك السلطان خشقدم أراضى من بيت المال ؛ انظر : دفتر أول الغربية جيشى ١٢٠ / ٤٦٢٦ / ٨١ / ٣ ورقة ٤٧ ظهر .
- (٤) دفتر خامس الغربية جيشى ٨ / ٤٦٢٢ / ٥٠٩٠ ورقة ١٠٤ وجه وورقة ٢٠٤ وجه ؛ و دفتر ثانى البحيرة جيشى ٢٤ / ٤٦٣٨ / ٥٠٥٠ ورقة ٨٢ وجه ؛ و دفتر أول الأشمونيين جيشى ١١ / ٤٦٢٥ / ٥٠٦٠ ورقة ١١٤ وجه ؛ و دفتر ثانى البهنساوية جيشى ١٨ / ٨٥ / ٣ / ٤٦٢٣ ورقة ١٠٣ ط و ١٤٨ وجه .
- (٥) الوثيقة ٣٦ / ٢٣٠ م .
- (٦) الوثيقة ١٧٤ / ٢٧ م .
- (٧) الوثيقة ٤٧٢ ج أوقاف .
- (٨) دفتر أول الأشمونيين جيشى ١١ / ٤٦٢٥ / ٥٠٦٠ ورقة ١٥٩ وجه ؛ و دفتر الفيوم جيشى ٣١ / ٤٦٤٥ / ٤٩٩٧ ورقة ٨ وجه .

وكانت هناك أشكال أخرى من التلاعب الذى إرتبط بعمليات البيع من أملاك بيت المال ، فهناك عدة حالات وردت فى دفاتر الرزق الجيشية نشتم من ورائها رائحة الفساد ، مثل قيام حائز لرزقه بالتنازل عن رزقته ، ثم يمنحها السلطان لأحد كبار الأمراء الذى يشتريها من بيت المال ، ثم يبيعها مرة أخرى للشخص الذى كان حائزاً لها وتنازل عنها^(١). ويبدو أن هناك أمراء قد أحترفوا هذا الأسلوب الذى تشويه الشبهات ، خاصة فى أواخر عصر دولة المماليك الجراكسة^(٢).

ومن الحالات التى تشير الرتبة أيضاً قيام بعض السلاطين بمنح رزق لبعض الأشخاص ، ويعقب ذلك صدور مراسيم شريفة ببيعها لهم بعد أيام قليلة^(٣) ، ووصل الأمر فى بعض الحالات إلى بيعها فى نفس يوم منحها للمشتري كرزقه^(٤).

* * *

(١) دفتر أول الشرقية جيشى ٢٧/٤٦٤١/٥٠٤٠ ورقة ١٤ وجه .

دفتر أول الغربية جيشى ١٢/٤٦٢٦/٣/٨١ ورقة ١٥٦ ظهر وورقة ١٦٦ ظهر .

(٢) يتضح من الإشارات السابقة قيام الأمير طومان هاى الذى أصبح فيما بعد السلطان الأشرف طومان هاى بهذا العمل أكثر من مرة. وتفصيل ما جرى هو أن الأرض كانت فى الأصل رزقة للناصرى محمد بن خاص بك ثم تنازل عنها فأصبحت رزقة للأمير طومان هاى بمرسوم شريف تاريخه ١٣ صفر سنة ٩١٩ هـ ، ثم اشتراها طومان هاى من بيت المال وأنعم عليه بالثمن فى ١٨ ربيع آخر من السنة نفسها ، وباعها بعد أقل من شهر واحد فى ٩ جماد أول إلى الناصرى محمد مرة أخرى ، ليوقفها فى ١٥ ذى الحجة سنة ٩١٩ هـ.

(٣) دفتر ثانى البهنساوية جيشى ١٨/٣/٨٥/٤٦٣٢ ورقة ٢٠٧ وجه .

دفتر ثانى البحيرة جيشى ٢٤/٤٦٣٨/٥٠٥٠ ورقة ٥٣ ظهر وورقة ٥٤ وجه .

دفتر ثانى المنوفية جيشى ٢٠/٤٦٣٤/٥٠٥٧ ورقة ١١٧ ظهر وورقة ١٧٦ وجه .

دفتر خامس الغربية جيشى ٨/٤٦٢٢/٥٠٩٠ ورقة ٦٧ ظهر وورقة ١٢١ وجه وورقة ١٨٥ ظهر وورقة ١٧٥ ظهر .

دفتر أول الشرقية جيشى ٢٧/٤٦٤١/٥٠٤٠ ورقة ١٩ ظهر وورقة ٤٥ ظهر .

دفتر ثغر دمياط جيشى ٣٨/٤٦٥٢/٤٩٩٨ ورقة ١٨٨ وجه .

دفتر أول الغربية جيشى ١٢/٤٦٢٦/٣/٨١ ورقة ٥٥ ظهر .

(٤) دفتر ثانى المنوفية جيشى ٢٠ / ٤٦٣٤ / ٥٠٥٧ ورقة ١٤٤ وجه.

دفتر ثانى البحيرة جيشى ٢٤/٤٦٣٨/٥٠٥٠ ورقة ١٤٠ ظهر .

دفتر أول أطفح جيشى ٢٥/٤٦٣٩/٣/٨٣ ورقة ٧٣ وجه .

دفتر خامس الغربية جيشى ٨/٤٦٢٢/٥٠٩٠ ورقة ٢١٧ ظهر .

دفتر أول الشرقية جيشى ٢٧/٤٦٤١/٥٤٠٠ ورقة ١١٥ ظهر و ١١٦ وجه .

إن هذه هي بعض أشكال التلاعب التي تكشف عن مقدار الفساد الذي إرتبط بعمليات بيع أملاك بيت المال في عصر الماليك الجراكسة ، وهي أمور تؤكد أن المستفيدين من بيع أملاك بيت المال ، وهم المشترون المباشرون أو المستترون ، كانوا بلا شك وراء التوسع في بيع أملاك بيت المال ، وربما كانت أطماعهم سبباً أساسياً للبيع في كثير من الأحيان .

* * *

* *

*

الخلاصة

الخاتمة

وبعد هذه الرحلة الطويلة مع بيت المال ووثائقه فى عصر المماليك الجراكسة يبقى التأكيد على بعض النتائج التى انتهت اليها هذه الرسالة، ووردت متفرقة فى فصولها وملاحقها . لقد كان الهدف من هذه الرسالة هو دراسة ظاهرة من الظواهر التى عرفها عصر المماليك الجراكسة وهى البيع من أملاك بيت المال، وذلك من خلال دراسة مجموعة وثائق البيع من أملاك بيت المال التى ترجع إلى ذلك العصر، سواء من الناحية الدبلوماسية، أو من ناحية السياق التاريخى لظاهرة بيع الأراضى المملوكة لبيت المال، كما سعت الرسالة إلى تقديم نماذج متنوعة لتلك الوثائق تغطى بقدر الامكان عصر المماليك الجراكسة كله .

ويمكن أن نلخص أهم ما قدمته هذه الرسالة أبرز ما توصلت إليه من نتائج وما طرحته من تساؤلات فيما يلى :-

أولا : نشر مجموعة جديدة من الوثائق وتحقيقتها، فقد قامت هذه الرسالة بشكل أساسى على نشر وتحقيق مجموعة من الوثائق التى لم يسبق نشرها من قبل ثم دراستها دراسة دبلوماسية شاملة .

وقد قدمت هذه الرسالة فى ملحقها الثانى والثالث بالفصل النصوص الكاملة لخمس وعشرين وثيقة جديدة من وثائق عصر المماليك الجراكسة وتنقسم هذه الوثائق إلى مجموعتين :

المجموعة الاولى : تتكون من ثمانى عشرة وثيقة لبيع من أملاك بيت المال موزعه على سنوات عصر المماليك الجراكسة، وقد قدمت نصوصها الكاملة فى الملحق الثانى من ملاحق الرسالة .

والمجموعة الثانية : تتكون من سبع وثائق بها فصول إنتقال بالبيع من أملاك بيت المال مدونه بهوامشها، وهى منشورة نشرأ كاملاً فى الملحق الثالث من ملاحق هذه الرسالة، وهى تمثل نماذج لتدوين فصول الإنتقال بالبيع من أملاك بيت المال على هوامش وثائق التصرفات القانونية المختلفة .

وقد تضمن الملحقان الثانى والثالث بعض التعليقات العلمية على المصطلحات والالفاظ والالقباب التى وردت فى الوثائق، كما تضمن الملحق الخامس مجموعة القوائم التى تضم تراجم لاهم الاعلام الذين ورد ذكرهم فى الوثائق، بالاضافة إلى ثبت بالبلدان التى تم بيعها أو بيع أجزاء منها .

ثانيا : لقد أثبتت الدراسة الأرشيفية أن الدفاتر والسجلات المملوكة التى كان يعتقد دائما انها قد أحرقت أثناء الغزو العثمانى لمصر، ظل قسم كبير منها سليما لعدة سنوات بعد الاحتلال العثمانى، مثل دفاتر الأوقاف والأملاك، ودفاتر الرزق الجيشية والرزق الإحباسية، ودفاتر المربعات الشريفه، بل ان الكثير من بيانات تلك الدفاتر قد نقلت إلى الدفاتر العثمانية، واتخذت أساسا لتدوينها .

ثالثاً : أن دفاتر الروزنامة التى ترجع إلى عصر الحكم العثمانى لمصر - خاصة دفاتر الرزق الجيشية ودفاتر الرزق الإجباسية - مصدر مهم لدراسة وضع الأوقاف والملكية الزراعية وتطورهما فى عصر الماليك الجراكسة، بل أن هذه الدفاتر تحوى إشارات عديدة لتصرفات تتعلق بملكية الأراضى الزراعية فى عصور سابقة على عصر الماليك الجراكسة، حيث تشير أحياناً إلى تصرفات تمت فى العصر الفاطمى والعصر الأيوبى .

رابعاً : أثبتت الدراسة الأرشيفية كذلك ضياع معظم وثائق بيع أملاك بيت المال التى ترجع إلى عصر الماليك الجراكسة، فما وصلنا بالفعل من هذه النوعية من الوثائق لا يتجاوز ٦,٧٪ من اجمالى عدد الوثائق التى امكن اثبات صدورها بالفعل فى ذلك العصر، من خلال الإشارات التى وردت إليها فى وثائق أخرى أو فى دفاتر الروزنامة العثمانية، كما ان ما توصلنا إليه من إشارات لا يشكل سوى نسبة محدودة مما تم تحريره بالفعل .

خامساً : أثبتت الدراسة أيضاً أن عصر الماليك الجراكسة شهد أعلى معدل لبيع أملاك بيت المال، خاصة الأراضى الزراعية، مقارنة بكل العصور السابقة عليه منذ الفتح الإسلامى لمصر، حيث تشكل البيوع من أملاك بيت المال فى ذلك العصر ٩٦,٨٪ من اجمالى ما أمكن حصره من بيوع أملاك بيت المال التى تمت حتى الغزو العثمانى لمصر .

سادساً : اتضح من الدراسة الدبلوماسية لوثائق البيع من أملاك بيت المال أن صيغ تحرير تلك الوثائق قد تطورت خلال عصر الماليك الجراكسة، حيث اختلفت أساليب تحرير الوثائق التى ترجع إلى القرن التاسع الهجرى عن أساليب تحرير تلك الوثائق التى ترجع إلى القرن العاشر . كما أن هناك تطوراً آخر شمل الشكلىن الخارجى والداخلى لإبصالات بيت المال خلال ذلك العصر، حيث اختلفت إبصالات بيت المال التى صدرت فى النصف الثانى من القرن التاسع الهجرى عن تلك التى صدرت فى أوائل القرن الهجرى، فى أسلوب اخراجها، وفى بعض الصيغ المستخدمة فى تحريرها .

سابعاً : كشفت الدراسة عن وثيقتين نادرتين، أولهما وهى الوثيقة ٦٠٣ ج أوقاف تتضمن إجراءات حل وقف من الأوقاف بسبب عدم توثيق التصرف لدى قاضى من القضاة، ثم استيلاء بيت المال على العقارات الموقوفة وبيعها باعتبارها موارىث حشرية .

أما الوثيقة الثانية وهى الوثيقة ٣٦/٢٢٦ م، فتشير الشك فى التاريخ الذى ذكرته المصادر التاريخية الروائية لتولى الأشرف جانبلاط للسلطنة، حيث إن تاريخ الوثيقة التى يفترض أنها صادرة باسم الأشرف جانبلاط وهو سلطان، سابق على التاريخ المعروف لتوليهِ للسلطنة بعدة شهور .

ثامناً : صححت الوثائق كثيراً من أخطاء المؤرخين حول العاملين في بيت المال ونظام العمل فيه في عصر الماليك الجراكسة، كما قدمت لنا صورة تفصيلية لبعض جوانب الإجراءات المتبعة في عمل بيت المال في ذلك العصر.

تاسعاً : تبين من دراسة نظم العمل في بيت المال إن بعض مصطلحات الإدارة المالية المستخدمة إلى الآن، ترجع في الأصل إلى عصر الماليك والعصور السابقة عليه، وفي بعض الأحيان كانت لها دلالة مقارنة لدلالاتها الحالية، ومن أمثلة هذه المصطلحات مصطلحا «الشطب» و«الاستماره» .

عاشراً : تبين كذلك انتماء معظم وكلاء بيت المال في عصر الجراكسة للمذهب الشافعي، وكذلك معظم القضاة الموثقين لببوع أملاك بيت المال حتى نهاية القرن التاسع الهجري، حيث استقرت نظم دولة الماليك الجراكسة من قسم الظاهر بببرس منصب القضاء إلى أربعة مناصب وفقاً للمذاهب السنية الأربعة - على أن تكون قضايا بيت المال من اختصاص قاضي القضاء الشافعي، كما أن أتباع هذا المذهب دون غيرهم كانوا يميلون إلى الإقرار بحجة المستندات المالية في إدارة أعمال بيت المال وأعمال الإدارة عموماً، دون أصرار على تدعيم تلك المستندات بالشهادة الشفوية .

حادى عشر : يتضح من الدراسة أن جميع الأراضي الزراعية ماعد الأملاك الخاصة والأوقاف، كانت ملكاً للدولة بما في ذلك الاقطاعات والرزق الجيشية والإحباسية، وكان بيت المال هو الذى يمثل الدولة في ملكية الأراضي الزراعية وغيرها من العقارات، إلا أن ملكية بيت المال للأراضي لا تعنى أنه كان يحصل على كل ريعها، أو أن العاملين فيه يقومون بإدارتها، فالجزء الأكبر من ريع الأراضي الزراعية كان يذهب إلى الدواوين السلطانية المختلفة أو إلى ديوان الوزارة أو يذهب إلى حائزى الاقطاعات والرزق حسب الأحوال، ويظهر دور بيت المال في حالة بيع تلك الأراضي أو وقفها أو رغبة حائزى الاقطاعات في مناقشتها بعقارات أخرى من أملاك بيت المال، حيث كانت الإجراءات تتم باسم بيت المال وبمباشرة وكيله والعاملين فيه، وفي حالة البيع كان الثمن المتحصل يذهب إلى خزائن بيت المال، ما لم ينعم السلطان بالثمن على المشتري .

ثانى عشر : أكدت الدراسة من جديد على أن مصر في العصور الوسطى قد عرفت نظام الملكية الخاصة للأراضي الزراعية، سواء كانت ملكية شائعة أو ملكية مفرزة ، وإن هذه الملكية كانت ملكية رقبة كاملة وليست ملكية منفعه فقط كما يتروء في بعض الدراسات .

كما أكدت أيضاً أن ظاهرة الملكية الخاصة للأراضي الزراعية لم تكن أمراً هامشياً في المجتمع، بل اتسع نطاقها في عصر الماليك الجراكسة بشكل واضح، حتى وصلت مساحة الأراضي الزراعية التى

خرجت من ملك الدولة عند نهاية ذلك العصر إلى ما يقرب من ٥٠٪ من اجمالي مساحة الأرض الزراعية في مصر، وتكشف وثائق البيع من أملاك بيت المال ودفاتر الرزق الجيشية والإحباسية عن قيام بعض الأشخاص بشراء مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، تصل في بعض الحالات إلى شراء قرى بكاملها من بيت المال، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى الحجم الكبير لظاهرة الملكية الخاصة للأراضي الزراعية .

ثالث عشر : شهد عصر المماليك الجراكسة تحول عدد غير قليل من أمراء الإقطاع، من حائزين للإقطاعات ينتفعون برقع أراضي مملوكة للدولة يمنحها لهم السلطان مقابل أداء الخدمة العسكرية، إلى ملاك للأراضي يتصرفون في أملاكهم كيفما شاءوا، نتيجة لقيامهم بشراء الاقطاعات التي كانت بحوزتهم من بيت المال .

ولاشك في أن هذا التحول في العلاقة بين أمراء المماليك والأرض الزراعية كانت له آثار مهمة على النظام الإقطاعي في عصر المماليك الجراكسة، وهي آثار سلبية بالطبع، حيث ساهم تحول الأمراء من مقطعين إلى ملاك في انهيار علاقات الولاء الإقطاعي في ذلك العصر .

رابع عشر : قدمت الدراسة تصورات أولية عن ظهور بوادر لتكوين طبقة جديدة من ملاك الأراضي الزراعية في مصر في عصر المماليك الجراكسة، وقد شكل أولاد الناس العمود الفقري لتلك الطبقة الجديدة، ورغم أنه كانت هناك معوقات وقفت في طريق اكتمال نمو تلك الطبقة، إلا أن التوسع في البيع من أملاك بيت المال كان يتم باستمرار في اتجاه تعميق تلك التحولات الإجتماعية، إلى أن جاء الاحتلال العثماني لمصر سنة ٩٢٣هـ/١٥١٧م فقطع الطرق على اكتمال ملامح التحول، وجمد الآثار السياسية والإجتماعية لظهور طبقه من ملاك الأراضي الزراعية لمدة قرون أخرى .

وربما تفتح هذه الرسالة الباب أمام دراسات جديدة أكثر عمقا في مجال تطور الملكية الزراعية في عصر المماليك الجراكسة وآثاره الإجتماعية والسياسية على الشعب المصري .

خامس عشر : انتهت الدراسة إلى أنه لم يكن هناك ارتباط حقيقى بين التوسع في البيع من أملاك بيت المال في عصر المماليك الجراكسة، والاضطراب الخارجية التي أحاطت بمصر، أو الازمة المالية التي مرت بها البلاد، فالمقارنه بين تطور معدلات البيع من أملاك بيت المال وحجم العمليات العسكرية الناتجة عن الاضطراب الخارجية أو الاضطرابات الداخلية، يؤكد أنه لم تكن هناك علاقة ذات دلالة واضحة بين الأمرين، كذلك اتضح من تتبع معدلات الازمة الاقتصادية في ذلك العصر، أن تلك الازمة هي الأخرى لم تكن عنصراً حاسماً في عمليات البيع من أملاك بيت المال .

وبناء على ما سبق يتضح أن هناك أسبابا ظاهرة للبيع من أملاك بيت المال، هي المسوغات الشرعية التي تذكرها الوثائق، كإتفاق ثمن العقارات المباعة على الجهاد والأعمال الحربية، بينما كانت هناك أسباب باطنة أو حقيقية للبيع تختلف عادة عن تلك الأسباب المعلنة، وربما كانت أهم تلك الأسباب الباطنة، رغبة السلاطين في الاستيلاء على الأراضي الزراعية لأنفسهم، أو رغبتهم في مكافأة بعض معاونيهم، أو استرضاء منافسيهم وخصومهم، وهي أمور ترتبط بالفساد السياسي الذي كان سمة أساسية من سمات أواخر عصر المماليك الجراكسة ومع ذلك فرمما كان لبيع أملاك الدولة من الأراضي الزراعية أسبابا موضوعية أخرى، فنحن نعرف من خلال ما ذكرته المصادر التاريخية الروائية لعصر المماليك الجراكسة، أن مساحة الأرض الزراعية قد انخفضت بشكل واضح، بسبب نقص السكان وتكثيف الاستغلال الواقع على الفلاحين، فرمما اتجهت الدولة إلى التوسع في سياسية بيع الأراضي وتقليصها للأفراد كمحاولة للنهوض بالزراعة مرة أخرى من خلال توسيع قاعدة الملكية الخاصة، ويبقى هذا مجرد فرض نظري يحتاج إلى مزيد من الدراسة للبرهنة على صحته أو نفيه .

ومن الجدير بالذكر أن بيع الأراضي الزراعية المملوكة لم يكن ظاهرة سلبية في مجملها، فلو قدر لتلك الظاهرة أن تستمر لأثمرت آثارا إيجابية واسعة المدى، إلا أن الغزو العثماني أجهض تلك الآثار، فظهر طبقة جديدة مالكة لمصدر الثروة الأساسي في المجتمع تحل محل الطبقة الحاكمة الممثلة في السلطان وكبار أمراء المماليك، كان من الممكن أن يسهم بشكل إيجابي في إخراج مصر من أزمتها التاريخية في نهاية العصور الوسطى، وهي الازمة التي عجز النظام المملوكي عن مواجهتها بسبب الجمود الذي أصاب قممه العليا، والتي أصبحت تشكل عقبة في طريق تطور المجتمع . وهذا الفرض هو الآخر يحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث للبرهنة على صحته .

* * *

وبعد فعسى أن تكون هذه الرسالة قد قدمت جديداً في مجال دراسات الوثائق العربية في العصور الوسطى، ولعلني أكون قد وفقت في الإجابة على بعض الأسئلة التي طرحتها، وفي نفس الوقت قدمت تساؤلات جديدة، تفتح المجال أمام مزيد من البحث والدراسة في التاريخ الاجتماعي لمصر في العصور الوسطى اعتماداً على الوثائق .

* * *

* *

*

قائمة
المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

* * *

ثانياً: الوثائق

(١) مجموعة دار الوثائق القومية:

(أ) المحجج الشرعية:

الوثيقة ٦٦ / ١١ ، وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق ، بتاريخ ٧ محرم سنة ٨١٢ هـ.

(ب) دفاتر الروزنامة:

دفتر أول ولاية الغربية جيشى ، ١٢ / ٤٦٢٦ / ٨١ / ٣ ، دار الوثائق القومية .

دفتر أول ولاية الغربية جيشى ، ٨ / ٤٦٢٢ / ٥٠٩٠ ، دار الوثائق القومية .

دفتر ولاية القوصية جيشى ، ١٩ / ٤٦٣٣ / ٥٠٥٦ ، دار الوثائق القومية .

دفتر شهبين الكوم جيشى ، ١ / ٤٦١٦ / ١٠٩٤ ، دار الوثائق القومية .

دفتر أول الاشمونين جيشى ، ١١ / ٤٦٢٥ / ٥٠٦٠ ، دار الوثائق القومية .

دفتر أول أطفح جيشى ، ٢٥ / ٤٦٣٩ / ٨٣ / ٣ ، دار الوثائق القومية .

دفتر ولاية الفيوم جيشى ، ٣١ / ٤٦٤٥ / ٤٩٩٧ ، دار الوثائق القومية .

دفتر ثانى ولاية البحيرة جيشى ، ٢٤ / ٤٦٣٨ / ٥٠٥٠ ، دار الوثائق القومية .

دفتر ولاية أهبّار وجزيرة بنى نصر جيشى ، ٧ / ٤٦٢١ / ٥٠٤٩ ، دار الوثائق القومية .

دفتر ثانى ولاية المنوفية جيشى ، ٢٠ / ٤٦٣٤ / ٥٠٥٧ ، دار الوثائق القومية .

دفتر ثانى ولاية بهنساوية جيشى ، ١٨ / ٨٥ / ٣ / ٤٦٣٢ ، دار الوثائق القومية .

- دفتر ثغر دمیاط جیشی ، ٤٩٩٨/٤٦٥٢/٣٨ ، دار الوثائق القومية .
- دفتر أول الشرقية جیشی ، ٥٠٤٠/٤٦٤١/٢٧ ، دار الوثائق القومية .
- دفتر محاسبة أوقاف ، ١٢٠٦ ، دار الوثائق القومية .
- دفتر أول ولاية البهنساوية احباسی ، ٣/١٠٥/٤٦١٨/١ ، دار الوثائق القومية .
- دفتر ثانی ولاية البهنساوية احباسی ، ٣/٨٢/٤٦٢٤/١٠ ، دار الوثائق القومية .
- دفتر ثالث ولاية البهنساوية احباسی ، ٤٠/٤٨٢٨/١٠ ، دار الوثائق القومية .
- دفتر أول أطفیح احباسی ، ٥٠٣٩/٤٦٤٢/٢٨ ، دار الوثائق القومية .
- دفتر أول القوصية احباسی ، ٣/١٠٣/٤٦١٦/٣ ، دار الوثائق القومية .
- دفتر ثانی ولاية القوصية احباسی ، ١١٧٥/٤٦١٧/٣ ، دار الوثائق القومية .
- دفتر أول ولاية المنوفية احباسی ، ٥٠٣٦/٤٦٤٨/٣٤ ، دار الوثائق القومية .
- دفتر ثانی ولاية الغربية احباسی ، ٥٠٣٧/٤٦٤٤/٣٠ ، دار الوثائق القومية .
- دفتر ثالث ولاية الغربية احباسی ، ٥٠٤٦/٤٦٣٧/٢٣ ، دار الوثائق القومية .
- دفتر رابع ولاية الغربية احباسی ، ٥٠٥٨/٤٦٢٨/١٤ ، دار الوثائق القومية .
- دفتر خامس ولاية الغربية احباسی ، ٥٠٥٩/٤٦١٥/١ ، دار الوثائق القومية .
- دفتر أول ولاية البحيرة احباسی ، ٥٠٣٨/٤٦٤٣/٢٩ ، دار الوثائق القومية .
- دفتر ولاية أهبّار وجزيرة بنی نصر احباسی ، ١١٨٠/٤٦٣٠/١٦ ، دار الوثائق القومية .
- دفتر ثانی الجیزية احباسی ، ٥٠٤٥/٤٦٢٠/٦ ، دار الوثائق القومية .
- دفتر أول ولاية الاشمونین احباسی ، ٥٠٥٣/٤٦٣١/١٧ ، دار الوثائق القومية .
- دفتر ثانی ولاية الاشمونین احباسی ، ٥٠٨٩/٤٦٤٠/٢٦ ، دار الوثائق القومية .

دفتر ثالث ولاية الاشمونين احباسى ، ٥٠٥١/٤٦٢٩/١٥ ، دار الوثائق القومية .

دفتر ولاية أسبوط احباسى ، ٥٠٥٢/٤٦١٩/٥ ، دار الوثائق القومية .

دفتر احباسى ، ٤٩٩٤/٤٦٢٣/٩ ، دار الوثائق القومية .

دفتر احباسى ، ٥٠٤٤/٤٦٢٧/١٣ ، دار الوثائق القومية .

دفتر احباسى ، ٤٩٩٩/٤٦٣٦/٢٢ ، دار الوثائق القومية .

دفتر احباسى ، ٥٠٤٧/٤٦٤٦/٣٢ ، دار الوثائق القومية .

دفتر احباسى ، ٥٠٣٣/٤٦٥٣/٣٩ ، دار الوثائق القومية .

دفتر احباسى ، ٥٠٤٨/٤٦٣٥/٢١ ، دار الوثائق القومية .

(ج) سجلات ومحافظ ديوان المعية السنية :

سجل ١٩٦٣/١/١ ، ديوان معية سنية - عربى ، سجل صادر الأوامر إلى المجالس والدواوين والأقاليم والمحافظات.

الوثيقة ٥٣/محفظه ٣١ ، ديوان معية سنية - عربى ، بتاريخ ٣ ذو القعدة سنة ١٢٩٥ هـ.

الوثيقة ١/محفظه ٤٢ ، ديوان معية سنية - عربى ، بتاريخ ١ صفر سنة ١٢٩٦ هـ.

(د) محافظ ديوان خديو :

الوثيقة ٣٣٠/محفظه ٣ أوامر ، ديوان خديو - عربى ، بتاريخ ١٨ جمادى الأولى سنة ١٢٩٥ هـ.

الوثيقة ٤٣٤/محفظه ٣ أوامر ، ديوان خديو - عربى ، بتاريخ ٢٠ ذو الحجة سنة ١٢٩٥ هـ .

الوثيقة ٦٤/محفظه ٤ أوامر ، ديوان خديو - عربى ، بتاريخ ٢٩ صفر سنة ١٢٩٩ هـ.

الوثيقة ٢٦٨/محفظه ٤ أوامر ، ديوان خديو - عربى ، بتاريخ ٢٩ ذو الحجة سنة ١٢٩٩ هـ.

(هـ) سجلات المحاكم الشرعية :

سجل ٥ إشارات ، محكمة الاسكندرية الشرعية .

(٢) مجموعة الأرشيف التاريخى لوزارة الأوقاف :

الوثيقة ٢٠٩ ج أوقاف ، وثيقة بيع من الشهابى أحمد بن تغرى بردى القلاوى إلى السيفى چكم بن عبد الله الإبراهيمى البواب ، بتاريخ ٥ رمضان سنة ٨٧٢ هـ .

الوثيقة ٤٥٧ ج أوقاف ، وثيقة بيع من أبى الخير محمد بن أحمد بن يوسف المتسبب فى العطريات إلى الشهابى أحمد بن خليل بن أحمد الشهير بالقرافى ، بتاريخ ١٧ رجب سنة ٩٠٨ هـ .

الوثيقة ١٩٩ ج أوقاف ، وثيقة بيع من الناصرى محمد بن على بن خاص بك إلى أبو زكريا بن محمد بن يوسف وأبو العباس أحمد بن محمد بن العمادى إسماعيل الجرائحى بالخدم الشريفة ، بتاريخ ٢ رجب سنة ٩١١ هـ .

الوثيقة ٥٠٨ ج أوقاف ، وثيقة استبدال من وقف السلطان العادل طومان باى ، بتاريخ ٢٥ ذو الحجة سنة ٩١٩ هـ .

* * *

ثالثاً : القوانين واللوائح المطبوعة :

قانون نامہ مصر ، " الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر " ؛ ترجمة وتعليق : أحمد فؤاد متولى ، دار البانى ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

قانون سياست نامہ ، ربيع أول سنة ١٢٥٣ هـ ، طبعة بولاق ، ١٢٥٣ هـ .

لائحة إجراءات دہوان بیت المال وصندوق الإیتمام ، صادرة فى ٢٠ ذو الحجة سنة ١٢٨١ هـ ، محفظة لوائح رقم ١ - ٩ - ١٦/٦ ، دار الوثائق القومية .

ديكریتو بتنظیم بیت المال ، صادر فى ١٩ نوفمبر ١٨٩٦ م ، الوقائع المصرية نوفمبر ١٨٩٦ .

القرار الجمهورى رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٧١ ، الجريدة الرسمية ، العدد ٤٨ لسنة ١٩٧١ .

* * *

رابعاً : المصادر العربية المخطوطة :

- ابن زنبيل : (أحمد الرمال المحلى) ت ٩٦٠ هـ : واقعة السلطان سليم مع السلطان الغورى ، مخطوط بدار الكتب القومية ، برقم ٢٦١٣١ تاريخ
- القضاعى : (أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر) ت ٤٥٤ هـ : عيون المعارف وأخبار الخلائف ، مخطوط بدار الكتب القومية ، برقم ١٧٧٩ تاريخ .

* * *

خامساً : المصادر العربية المطبوعة :

- ابن الأثير : (عز الدين أبو الحسن على بن محمد الجزرى) ت ٦٣٠ هـ : أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، تحقيق محمد إبراهيم البنا وآخرين ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٠ . ٧ مجلدات
- ابن الجيعان : (شرف الدين يحيى) ت ٨٨٥ هـ : كتاب التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ابن الشعنة : (حسين بن محمد) ت ٩١٠ هـ : البدر الزاهر فى نصرة الملك الناصر ، تحقيق عمر التدمرى ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، ١٩٨٣ .
- ابن الصيرفى : (أبو القاسم على بن منجب بن سليمان) ت ٥٤٢ هـ : قانون ديوان الرسائل ، تحقيق على بهجت ، مطبعة الواعظ القاهرة ، ١٩٠٥ .
- _____ : القانون فى ديوان الرسائل والإشارة إلى من نال الوزارة ، تحقيق أيمن فؤاد سيد ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٠ م .
- ابن العماد الحنبلى : (أبو الفلاح عبدالحى) ت ١٠٨٩ هـ : شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، مكتبة القدسى ، القاهرة ، ١٣٥١ هـ . ٨ أجزاء .
- ابن المقفع : (ساويرس) ت . ق . ١٠ م : تاريخ البطارقة ، ج ١ ، إعداد وتعليق صموئيل السريانى ، طبعة خاصة للدارسين بمعهد الدراسات القبطية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- تاريخ بطارقة الكنيسة المصرية المعروف بسير البيعة المقدسة ، ج ٢ - ٤ ، تحقيق يسي عبد المسيح واسولد برمستر وأنطون خاطر ، جمعية الآثار القبطية ، القاهرة ١٩٤٣ - ١٩٧٤ .

- ابن إياس : (محمد بن أحمد الحنفى) ت ٩٣٠هـ : بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ - ١٩٨٤ . ٥ أجزاء .
- ابن بعره : (منصور بن بعره الذهبى الكاملى) ت ٧٠٠هـ : كتاب كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية ، تحقيق عبد الرحمن فهمى ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ابن تغرى بردى : (جمال الدين أبو المحاسن يوسف) ت ٨٧٤هـ : حوادث الدهور فى مدى الأيام والشهور ، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٩١ . جزآن .
- _____ : المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى ، تحقيق محمد محمد أمين وسعيد عبد الفتاح عاشور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ - ١٩٩٤ . ٧ أجزاء مطبوعة .
- _____ : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، تحقيق فهم شلتوت وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٦٣ - ١٩٧٢ . ١٦ جزءاً .
- ابن تيمية : (أحمد بن عبد الحليم) ت ٧٢٨هـ : السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية ، تحقيق أبو يعلى القويسنى ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٩٨٨ .
- ابن جبير : (محمد بن أحمد بن جبير الكنانى الأندلسى) ت ٦١٤هـ : رحلة ابن جبير فى مصر وبلاد العرب والعراق والشام وصقلية عصر الحروب الصليبية ، تحقيق حسين نصار ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- ابن هبيب : (الحسن بن عمر بن الحسن بن عمر) ت ٧٧٩هـ : تذكرة النبىه فى أيام المنصور وبنيه ، تحقيق محمد محمد أمين ، مركز تحقيق التراث - دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٦ - ١٩٨٦ . ٣ أجزاء .
- ابن هبش : (عبد الرحمن بن محمد) ت ٥٨٤هـ : كتاب الغزوات ، تحقيق أحمد غنيم ، القاهرة ، ١٩٨٣ . ٤ أجزاء مطبوعة .
- ابن حجر العسقلانى : (أبو الفضل أحمد بن على) ت ٨٥٢هـ : إنباء الغمر بأنباء العمر تحت مراقبة محمد بن عبدالمفيد خان ، السلسلة الجديدة من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية ١١/٩ ، ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٦ . ٩ أجزاء .
- _____ : تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٤ . ٤ أجزاء .
- _____ : رفع الإصر عن قضاة مصر ، تحقيق حامد عبد المجيد ، المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦١ . ٣ أجزاء .

- ابن خلدون : (عبد الرحمن) ت ٨٠٨ هـ : المقدمة ، المكتبة التجارية ، القاهرة ، د.ت.
- ابن خلف الكاتب : (على) ت ٤٣٧ هـ : مواد البيان ، تحقيق حسين عبد اللطيف ، منشورات جامعة الفاتح ، طرابلس ، ١٩٨٢.
- ابن خياط : (أبو عمرو خليفة) ت ٢٤٠ هـ : تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق أكرم العمرى ، مطبعة الآداب ، النجف ، ١٩٦٧ . جزاء ن .
- ابن دقماق : (إبراهيم بن محمد بن أيدير العلائي) ت ٨٠٩ هـ : الإنتصار لواسطة عقد الأمصار ، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت ، د.ت.
- _____ : الجواهر الثمين فى سير الملوك والسلاطين ، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين على ، عالم الكتاب ، بيروت ، ١٩٨٥ . جزاء ن.
- ابن رجب الحنبلى : (عبد الرحمن بن أحمد) ت ٧٩٥ هـ : الاستخراج لأحكام الخراج ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٥.
- ابن زهبل : (أحمد الرمال المحلى) ت ٩٦٠ هـ : آخرة الممالك واقعة السلطان الغورى مع سليم العثمانى ، تحقيق عبد المنعم عامر ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ابن زنجوية : (حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله) ت ٢٥١ هـ : " كتاب الأموال ، تحقيق شاكِر ذيب فياض ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض ، ١٩٨٦ . ٣ أجزاء .
- ابن زولاق : (الحسن) ت ٣٦٨ هـ : كتاب أخبار سيديويه المصرى ، تحقيق محمد إبراهيم سعد وحسين الديب ، ط ٢ ، مكتبة الأبحاث العلمية لنشر علوم العربية ، القاهرة ، ١٤١٠ هـ.
- ابن سعد : (أبو عبد الله محمد الزهرى) ت ٢٣٠ هـ : الطبقات الكبرى ، تحقيق إحسان عباس ، دار بيروت ودار صادر ، بيروت ، ١٩٥٧ . ٩ مجلدات.
- ابن شاهين الظاهري : (غرس الدين خليل) ت ٨٧٣ هـ : كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، تحقيق: بولس راويس ، ط ٢ ، دار العرب للبستانى ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- ابن شاهين الملطى : (عبد الباسط بن خليل) ت ٩٢٠ هـ ، نزهة الأساطين فيمن ولى مصر من السلاطين ، تحقيق محمد كمال الدين عز الدين على ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

- ابن شداد : (بهاء الدين) ت ٦٣٢ هـ : النوادر السلطانية والمحاسن اليوسيفية تحقيق محمد صبح ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٢ .
- ابن شهيد القرشي : (عبد الرحيم بن على) ت ق ٧ هـ : كتاب معالم الكتابة ومغانم الإصابة ، تحقيق الخورى قسطنطين الباشا المخلص ، المطبعة الأدبية ، بيروت ، ١٩١٣ .
- ابن طولون الدمشقى : (شمس الدين محمد) ت ٩٥٣ هـ : مفاكهة الخلان فى حوادث الزمان ، تحقيق محمد مصطفى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ . جزاءن .
- ابن عبد الحكم : (عبد الرحمن) ت ٢٥٧ هـ : فتوح مصر والمغرب ، تحقيق عبد المنعم عامر ، لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦١ .
- ابن عبد الغنى : (أحمد شلبى الحنفى المصرى) ت ١١٥٠ هـ : أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العينى ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ابن عبد ربه الأندلسى : (أحمد بن محمد) ت ٣٢٧ هـ : العقد الفريد ، تحقيق أحمد أمين وآخرين ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ٤٠ - ١٩٥٦ . ٦ أجزاء .
- ابن فضل الله العمرى : (أحمد بن يحيى) ت ٧٤٩ هـ : التعريف بالمصطلح الشريف ، القاهرة ، ١٣١٢ هـ .
- _____ : مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار (دولة الممالك الأولى) تحقيق دورتيا كرافولسكى ، المركز الإسلامى للبحوث ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- ابن قتيبة الدينورى : (عبد الله بن مسلم) ت ٢٧٦ هـ : رسالة ابن قتيبة فى الخط والقلم ، تحقيق هلال ناجى (المورد ، مج ١٩ - ١٤ ، ربيع ١٩٩٠ ، ص ١٥٦ - ١٧٠) وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٩٠ .
- ابن كثير الدمشقى : (عماد الدين أبو الفدا إسماعيل القرشى) ت ٧٧٤ هـ : تفسير القرآن العظيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٤ . ٤ أجزاء .
- ابن مائى : (الاسعد بن المهذب بن ابى مليح) ت ٦٠٦ هـ : كتاب قوانين الدواوين ، جمع وتحقيق عزيز سوربال عطية ، الجمعية الزراعية الملكية ، القاهرة ، ١٩٤٣ .

- ابن منظور : (أبو الفضل جمال الدين محمد بن محمد بن مكرم الأفرقي المصري) ت ٧١١ هـ : لسان العرب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ابن موسى : (على) ت ٦٨٥ هـ : النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة ، القسم الخاص بالقاهرة من كتاب المغرب فى حلى المغرب ، تحقيق د. حسين نصار ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ابن ميسر : (تاج الدين محمد بن على بن يوسف بن جلبى راغب) ت ٦٧٧ هـ : أخبار مصر ، تحقيق أيمن فؤاد سيد ، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- ابن ناظر الجهمش : (عبد الرحمن بن محمد التميمى الحلبى) ت ٧٨٦ هـ : كتاب تشقيف التعريف بالمصطلح الشريف ، تحقيق رودلف قسلى ، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ابن هشام : (محمد بن عبد الملك) ت ٢١٣ هـ : سيرة النبى ﷺ ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، طبعة دار التحرير للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٩ . ٦ أجزاء .
- أبو الفدا : (عماد الدين إسماعيل) ت ٧٣٢ هـ : المختصر فى أخبار البشر ، القاهرة ، ١٣٥٢ هـ . مجلدان .
- أبو يوسف : (يعقوب بن إبراهيم) ت ١٨٢ هـ : كتاب الخراج ، تحقيق إحسان عباس ، ط ١ ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- الأسعافى : (محمد عبد المعطى بن أبى الفتح بن أحمد بن عبد الغنى بن على المنوفى) ت ١٠٦٨ هـ : كتاب لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول ، المطبعة الشرقية ، القاهرة ، ١٣٠٠ هـ .
- الأسوطى : (شمس الدين محمد بن أحمد المنهاجى) ت ٨٨٠ هـ : جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٩٥٥ . جزآن .
- البخارى : (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل) ت ٢٥٧ هـ : كتاب الجامع الصحيح ، تحقيق لودلف هرقل ، مطبعة بريل ، ليدن ، ١٨٦٤ . ٤ أجزاء .
- البطليوسى : (عبد الله بن محمد بن السيد) ت ٥٢١ هـ : الإقتضاب فى شرح أدب الكتاب ، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١ . ٣ أجزاء .

- البلاذرى : (أحمد بن يحيى) ت ٢٧٩هـ : أنساب الأشراف ، تحقيق محمد حميد الله ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- _____ : فتوح البلدان ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧ . ٣ أجزاء .
- البلاطيسى : (تقي الدين أبو بكر بن محمد بن محمد) ت ٩٣٦هـ : تحرير المقال فيما يحل ويحرم من بيت المال ، تحقيق ودراسة فتح الله محمد غازي الصباغ ، دار الوفاء ، المنصورة ، ١٩٨٩ .
- الهلوى : (أبو محمد عبد الله بن محمد المدينى) ت ق ٤هـ : سيرة أحمد بن طولون ، تحقيق محمد كرد على ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، د.ت .
- التهانوى : (محمد على الفاروق) ت ق ١٢هـ : كشف اصطلاحات الفنون ، تحقيق د. لطفى عبد البديع ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٣ - ١٩٧٧ . ٤ أجزاء مطبوعة .
- الجهربى : (عبد الرحمن) ت ١٢٤١هـ : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، مطبعة الأنوار المحمدية ، القاهرة ، ١٩٨٦ . ٤ أجزاء .
- الجهشيارى : (أبو عبد الله محمد بن عبد وس) ت ٣٣١هـ : كتاب الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفى السقا ، وآخرين ، ط ٢ ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- الجو اليتى : (موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر) ت ٥٤٠هـ : المغرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، ط ٢ ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- الجوذرى : (أبو على منصور العزيزى) : سيرة الأستاذ جوذر : تحقيق محمد كامل حسين ومحمد عبد الهادى شعيرة ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
- الخصاف : (أبو بكر أحمد بن عمر الشيبانى) ت ٢٦١هـ : كتاب أدب القاضى ، تحقيق فرحات زيادة ، قسم النشر بالجامعة الأمريكية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- الخوارزمى : (عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف) : مفاتيح العلوم ، ط ٢ ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- الدانى : (أبو عمرو عثمان بن سعيد) ت ٤٤٤هـ : المحكم فى نقط المصاحف ، تحقيق عزة حسن ، وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، دمشق ، ١٩٦٠ .

- السبكي : (تاج الدين عبد الوهاب) ت ٧٧١ هـ : معيد النعم ومبيد النقم ، ط ٢ ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- السجستاني : أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث) : كتاب المصاحف ، ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- السخاوي : (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن) ت ٩٠٢ هـ : التبر المسبوك في ذيل السلوك ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، د.ت .
- _____ : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، مكتبة القدسي ، القاهرة ، ١٣٥٣ هـ .
- السرخسي : (أبو بكر محمد بن أبي سهل) ت ٤٨٣ هـ : المبسوط ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٣١ هـ . ٣٠ جزءاً
- السمرقندي : (أبو النصر أحمد بن محمد) ت ٥٥٠ هـ : كتاب الشروط وعلوم الصكوك ، إدارة الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٧ .
- _____ : كتاب الشروط والوثائق ، إدارة الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨ .
- السيوطي : عبد الرحمن بن أبو بكر بن محمد) ت ٩١١ هـ : الأشباه والنظائر ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، د.ت .
- _____ : تاريخ الخلفاء ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجبل ، بيروت ، ١٩٨٨ .
- _____ : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، د.ن ، د.ت . أجزاء .
- الشافعي : (محمد بن إدريس) ت ٢٠٤ هـ : الأم برواية الربيع المرادي ، تحقيق يوسف حسن نوفل ، دار الغد العربي ، القاهرة ، ١٩٨٩ - ١٩٩٢ . ٨ مجلدات .
- الصدقي الشافعي : (محمد بن أبي السرور) ت ١٠٨٧ هـ : القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- الصيرفي : (الخطيب الجوهري علي بن داود) ت ٩٠٠ هـ : إنباء الهصر بأنباء العصر ، تحقيق حسن حبشي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- _____ : نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان ، تحقيق حسن حبشي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٠ - ١٩٩٤ . ٤ أجزاء .

- الطبرى : (أبو جعفر محمد بن جرير) ت ٣١٠ هـ : تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ٤ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ . ١٠ مجلدات .
- _____ : تفسير الطبرى جامع البيان فى تأويل آى القرآن ، تحقيق محمود شاكر ، ط ٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ . ٣ أجزاء .
- الطراىلسى : (على بن خليل) ت ٨٤٤ هـ : كتاب معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام ، المطبعة الميرية ببولاق ، ١٣٠٠ هـ .
- العينى : (بدر الدين محمود) ت ٨٥٥ هـ : عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان ، (حوادث وتراجم ٦٤٨ - ٧٠٧ هـ) ، تحقيق محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧ - ١٩٩٢ . ٤ أجزاء .
- _____ : عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان (حوادث وتراجم ٨٢٤ - ٨٥٠ هـ) تحقيق عبد الرازق الطنطاوى القرموط ، الزهراء للإعلام العربى ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- الغزى : (نجم الدين محمد بن أحمد القرشى الشافعى) ت ١٠٦١ هـ : الكواكب السائرة باعيان المئة العاشرة ، تحقيق جبرائيل سليمان جبور ، ط ٢ ، دار الآفاق ، بيروت ، ١٩٧٩ . ٣ أجزاء .
- الفهروز اهادى : (محمود بن يعقوب) ت ٨١٧ هـ : القاموس المحيط ، المطبعة التجارية ، القاهرة ، د.ت. ٤ أجزاء .
- القرشى : (يحيى بن آدم) ت ٢٠٣ هـ : كتاب الخراج ، تحقيق أحمد شاكر ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ .
- القرطبى : (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى) ت ٦٧١ هـ : الجامع لأحكام القرآن ، تصحيح إبراهيم أطفيش ، ط ٣ ، دار الكاتب العربى عن طبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٦٧ . ٢٠ مجلداً .
- القرمانى : (أبو العباس أحمد جلى) ت ١٠١٩ هـ : أخبار الدول وآثار الأول ، القاهرة ، ١٢٩٠ هـ .
- القلقشندى : (أحمد بن على) ت ٨٢١ هـ : صبح الأعشى فى صناعة الإنشا ، تصحيح محمد عبد الرسول إبراهيم ، ط ٢ مصورة عن طبعة المطبعة الأميرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ . ١٤ جزءاً .
- _____ : مآثر الإنافة فى معالم الخلافة ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت ، ١٩٦٤ . ٣ أجزاء .
- الكندى : (أبو عمر بن يوسف) ت ٣٥٠ هـ : كتاب الولاة وكتاب القضاة ، تحقيق رثن چست ، مطبعة الآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٩٠٨ .

- الماوردي :** (على بن محمد بن حبيب البصرى) ت ٤٥٠ هـ : الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، ط ١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- المخزومى :** (ابو الحسن على بن عثمان) ت ٥٨٥ هـ : كتاب المنهاج فى علم خراج مصر ، تحقيق كلود كاهين ، المعهد الفرنسى للآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
- المسبحى :** (محمد بن عبيد الله بن أحمد) ت ٤٢٠ هـ : أخبار مصر (القسم التاريخى) تحقيق أيمن فؤاد سيد وتيارى بيانكى ، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- المغربى :** (يوسف) ١٠١٠ هـ : دفع الأصر عن كلام أهل مصر ، تحقيق عبد السلام عواد ، أكاديمية العلوم للاتحاد السوفيتى ، موسكو ، ١٩٦٨ .
- المقريزى :** (تقى الدين أحمد بن على) ت ٨٤٥ هـ : إتحاظ الخنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ، تحقيق جمال الدين الشيال ومحمد حلمى أحمد ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٧٣ . ٣ أجزاء .
- _____ : شذور العقود فى ذكر النقود ، تحقيق محمد عبد الستار عثمان ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
- _____ : كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال ، ط ٢ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- _____ : كتاب ضؤ السارى فى معرفة خبر تميم الدارى ، تحقيق محمد أحمد عاشور ، دار الاعتصام للطبع والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ .
- _____ : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق محمد مصطفى زيادة وآخرين ، ط ٢ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٥٦ - ١٩٧٢ . ٤ أجزاء .
- _____ : كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، دار صادر ، بيروت ، د.ت. مجلدان .
- الناهلسى :** (عثمان بن إبراهيم) ت ق ٧ هـ : كتاب لمع القوانين المضية فى دواوين الديار المصرية ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة د.ت.
- النويرى :** (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب) ت ٧٣٣ هـ : نهاية الأرب فى فنون الأدب ، تصحيح أحمد الزين ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٦٢ - ١٩٩٤ .

- الهمداني : (أبو بكر محمد بن أبي عثمان الخازمي) ت ٥٨٤هـ : عجالة المبتدى وفضالة المنتهى فى النسب ، ط ٢ ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- الواقدي : (أبو عبد الله محمد بن عمر) : كتاب المغازي ، تحقيق الفريد فون كريمر ، الجمعية الآسيوية بالبنغال ، كلكتا ، ١٨٥٦ .
- الوزان : (الحسن بن محمد) ت بعد ٩٥٧هـ : وصف أفريقيا ، ترجمة وتحقيق محمد صبحي ومحمد الأخضر ، ط ٢ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ١٩٨٣ . جزآن .
- بهرس المنصوري : (ت ٧٢٥هـ) : كتاب التحفة الملوكية فى الدولة التركية ، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- قدامة : (أبو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة) ت ٣٣٧هـ : الخراج وصناعة الكتابة ، شرح وتعليق محمد حسين الزبيدي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١ .

* * *

سادساً: المصادر الأجنبية:

- FABRI (F.)** : Voyge en Egypte de Felix Fabri 1483, Traduit par; Gisele Hurseaux, I.F.A.O., le Caire, 1975.
- LEON AFRICAN (J.)** : Description de l'Afrique Tierce partie de monde, Annoté par:Ch. Schefer, Ernest Leroux, Paris, 1898.
- PLINY** : Natural History, Translated by : H. Backhman, William Heinemann Ltd, London, 1952.
- TREVISAN (D.)** : La Relation de l'ambassade de Domenico Trevisan auprès du Soudan d'Egypte, 1512 (Le Voyage D'outremer) Annoté par : Ch. Shefer, Ernest Leroux, Paris, 1884.

* * *

سابعاً : المراجع العربية والمترجمة :

- إبراهيم أنيس وآخرون : المعجم الوسيط ، ط ٢ ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ . مجلدان
- إبراهيم القادري بوتشيت : هل عرف المجتمع العربى الإقطاع (الوحدة - السنة الخامسة ، ع ٥٧ يونيو ١٩٨٩ ، ص ٩٨ - ١٠٩) المجلس القومى للثقافة العربية ، باريس ، ١٩٨٩ .
- إبراهيم بهومى مذكور : الأضداد فى اللغة (مؤتمر مجمع اللغة العربية ، الدورة ١٨ ، مج ١ ، ص ٧ - ١٧) مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- إبراهيم على طرخان : الإقطاع الإسلامى ، أصوله وتطوره ، دراسة مقارنة (المجلة التاريخية المصرية ، مج ٦ ، ١٩٥٧ ، ص ٤٧ - ٧٦) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- _____ : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة ١٣٨٢ - ١٥١٧ مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- _____ : النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- أبو بكر الصديق عمر متولى وشوقى إسماعيل شعاته : إقتصاديات النقود فى إطار الفكر الإسلامى ، مكتبة وهبة القاهرة ، ١٩٨٣ .
- أحمد أبو الفتوح : كتاب المعاملات فى الشريعة الإسلامية والقوانين المصرية ، مطبعة النهضة ، القاهرة ، ١٩٢٣ .
- أحمد السعيد سليمان : تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسرات الحاكمة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٢ . جزآن .
- _____ : تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتنى من الدخيل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- _____ : وثائق التاريخ العربى وكيفية صيانتها - مخطط لتكوين أرشيف أقليمى للدولة العربية (حوليات كلية الآداب بجامعة عين شمس ، مج ٩ ، ١٩٦٤ ، ص ١١٥ - ١٣٢) مطابع دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- أحمد تيمور : معجم تيمور الكبير فى الألفاظ العامية ، إعداد وتحقيق د. حسين نصار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧١ - ١٩٩٤ . ٣ أجزاء مطبوعة .

أحمد دراج : إيضاحات جديدة عن التحول في تجارة البحر الأحمر (المحاضرات العامة للموسم الثقافي ١٩٦٨-٦٧ ، ص ١٨٥ - ٢٢٠) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

_____ : الحسبة وأثرها على الحياة الإقتصادية في مصر المملوكية (المجلة التاريخية المصرية ، مج ١٤ ، ص ١٠٩ - ١٤١) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

_____ : الوثائق العربية المحفوظة في دور الأرشيف الأوروبية (أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، مارس- إبريل ١٩٦٩ ، ج ١ ، ص ١١٥ - ١٤١) وزارة الثقافة ، القاهرة ، ١٩١١ .

أحمد صادق سعد : تاريخ العرب الإجتماعي تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي ، دار الحداثة ، بيروت ١٩٨١ .

_____ : دراسات في المفاهيم الإقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين « كتاب الخراج لأبي يوسف » ، دار الفارابي ودار الثقافة الجديدة ، بيروت - القاهرة ، ١٩٨٨ .

_____ : في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج : تاريخ مصر الإجتماعي الإقتصادي ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٩ .

_____ : في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج : نشأة التكوين المصري وتطوره ، دار الحداثة ، بيروت ، ١٩٨١ .

أحمد عبد الرازق أحمد : البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك دراسة عن الرشوة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٩ .

_____ : تاريخ وآثار مصر الإسلامية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

أحمد عيسى : المحكم في أصول الكلمات العامية ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، القاهرة ، ١٩٣٩ .

أحمد فكري : مساجد القاهرة ومدارسها (المدخل) ، دار المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٦١ .

أحمد فؤاد متولى : الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

أحمد محمد عيسى : مخطوطات ووثائق دير سانت كاترين بسينا (المجلة التاريخية المصرية ، مج ٥ ، ١٩٥٦ ، ص ١٠٥ - ١٢٤) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

- أحمد مختار عمر : تاريخ اللغة العربية في مصر ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- أحمد نشأت : رسالة الإثبات في التعهدات ، ط ٢ ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٢٦ .
- أدى شهر : كتاب الألفاظ الفارسية المعربة ، ط ٢ ، دار العرب للبستاني ، القاهرة ، ٨٧ - ١٩٨٨ .
- أسامة ناصر النقشبندی وحياة عهده على المحورى : الأختام الإسلامية في المتحف العراقي ، مديرية الآثار العامة ، بغداد ، ١٩٧٤ .
- إستيف : النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية (وصف مصر ، الترجمة الكاملة ، مج ٥) ترجمة زهير الشايب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- أسد رستم : المحفوظات المكتبة المصرية ، بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ، ٤ أجزاء ، المطبعة الأمريكية ، بيروت ٤٠ - ١٩٤٣ .
- الهدراوى زهران : فى علم اللغة التاريخى دراسة تطبيقية على عربية العصور الوسطى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- البهى المحولى : الثروة فى ظل الإسلام ، ط ٢ ، الناشر العرب ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- السيد الباز العرينى : الإقطاع فى الشرق الأوسط منذ القرن السابع حتى القرن الثالث عشر الميلادى (حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس ، ٢٤ ، يناير ١٩٥٧ ، ص ١١٣ - ١٤٨) جامعة عين شمس ، ١٩٥٧ .
- السيد يعقوب بكر : دراسات مقارنة فى المعجم العربى (١ - ٣٠) (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ٢٠ ، ج ٢ ، ديسمبر ١٩٥٨ ، ص ٢٨١ - ٣٢٤) جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- المنصف الفخفاخ : التشريعات الأرشيفية (الوثائق العربية ، العدد ١٥ ، ص ١٦ - ٢٤) الفرع الإقليمى العربى للمجلس الدولى للأرشيف ، الأرشيف الوطنى الجزائرى ، الجزائر ، ١٩٩٠ .
- _____ : موجز الدفاتر الإدارية والجبائية بالأرشيف الوطنى التونسى ، منشورات الأرشيف الوطنى التونسى تونس ، ١٩٩٠ .
- _____ : واقع الأرشيف فى البلاد العربية (الوثائق العربية ، العددان ١٣ - ١٤ ، ص ٦٧ - ٨١) الفرع

الإقليمى العربى للمجلس الدولى للأرشيف ، منشورات الأرشيف الوطنى التونسى ،
تونس، ١٩٩٠.

أمين سامى : تقويم النيل وأسماء من تولوا أمر مصر ومدة حكمهم عليها وملاحظات تاريخية عن أحوال الخلافة
العامة وشئون مصر الخاصة ومعززا بوثائق لم يسبق نشرها ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٣٤.

أمينة أحمد إمام الشورى : رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والإقتصادية لمصر فى العصر الفاطمى
(٣٥٨-٥٦٧ هـ / ٩٦٩ - ١١٧١ م) الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
القاهرة، ١٩٩٤.

إنستاس ماري الكرملى : النقود العربية والإسلامية وعلم النميات ، الطبعة الثانية ، مكتبة الثقافة الدينية ،
القاهرة، ١٩٨٧.

بازىلى (قسطنطين) : سورية وفلسطين تحت الحكم العثمانى ، ترجمة طارق معصرانى ، دار التقدم ،
موسكو، ١٩٨٩.

بالمر (ن . ر .) : علم الدلالة إطار جديد ، ترجمة صبرى إبراهيم سيد ، دار قطرى بن الفجاءة ، الدوحة ، ١٩٨٦.

باهر (جابريل) : تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة ١٨٠٠ - ١٩٥٠ ، ترجمة عطيات محمود جاد ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨.

بايك (لويس) : الفكر الإقتصادى عند فقهاء المسلمين الأصوليين (ديوجين ، العدد ٩٨ / ١٥٤ ص ٩٩-١٢٢)
مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

بدر الدين أبو غازى وآخرون : معجم الفاظ الحضارة الحديثة ومصطلحات الفنون ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ،
١٩٨٠.

برودل (فرنان) : الحضارة المادية والإقتصادية والرأسمالية ، ترجمة مصطفى ماهر ، دار الفكر للدراسات والنشر
والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٣.

_____ : دراسات فى النقود والحضارات من ذهب السودان الى فضة أمريكا أو مآسى البحر المتوسط (بحوث
فى التاريخ الإقتصادى ، ص ٧٩ - ١٠٠) ترجمة توفيق إسكندر ، الجمعية المصرية للدراسات
التاريخية ، القاهرة ١٩٦١.

توتسون (أ. س .) : أهل الذمة فى الإسلام ، ترجمة حسن حبشى ، ط ٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٩٤.

توفيق إسكندر : تاريخ مصر فى محفوظات البندقية وثائق غير منشورة السلسلة الأولى : المعاهدات (١) سفارة ببيرو ديبدو ومعاهدة تنازل مصر عن قبرص ١٤٩٠ ، مكتبة ومطبعة المصرى ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

_____ : دراسات فى التاريخ الإقتصادى الذهب والعملة والتأثيرات الشرقية فى الغرب فى العصر الوسيط (بحوث فى التاريخ الإقتصادى ، ص أ - ك) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٦١ .

_____ : نظام المقايضة فى تجارة مصر الخارجية فى العصر الوسيط (المجلة التاريخية المصرية ، مج ٦ ، ١٩٥٧ ، ص ٣٧ - ٤٦) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

توفيق سلطان الموزيكى : التعريب فى العصرين الأموى والعباسى (المجلة التاريخية المصرية ، مج ٢٤ ، ص ٣-٣٢) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

ثروت عكاشة : فن الواسطى من خلال مقامات الحريرى أثر إسلامى مصور ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

جب (هاملتون) ويوين (هارولد) : المجتمع الإسلامى والغرب ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ج١ و ٢ ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ج٣ و ٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩ .

جروهمان (أدولف) : أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية ، ج١ - ٤ ، ترجمة حسن إبراهيم حسن ، و ج٥-٦ ، ترجمة عبد العزيز الدالى ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٣٤ - ١٩٧٤ .

_____ : نبذة فى علم قراءة الأوراق البردية العربية ، ترجمة توفيق إسكاروس ، القاهرة . ١٩٣٠ .

جمال الخولى : إثبات الملكية فى الوثائق العربية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

جمال حمدان : شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان ، ط ٢ ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

جمال الدين الشيال : مؤلفات المقرئى الصغيرة (دراسات عن المقرئى - مجموعة أبحاث الحلقة الدراسية عن المقرئى ، ص ٢٣ - ٣٨) الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ .

- جولدتسيهر (أ.) : العقيدة والشريعة فى الإسلام ، ترجمة محمد يوسف موسى ، القاهرة ، ١٩٤٠ .
- جيرار (ب) : موسوعة الحياة الإقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ج١ (وصف مصر ، الترجمة الكاملة ، مج ٥) ترجمة زهير الشايب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- حبيب الله فضائلى : أطلس الخط والخطوط ، ترجمة محمد التونجى ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، ١٩٩٣ .
- حسام الدين عبد الحميد محمود : تكنولوجيا صيانة وترميم المقتنيات الثقافية ، مخطوطات ، مطبوعات ، وثائق ، تسجيلات ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- _____ : المنهج العلمى لعلاج وصيانة المخطوطات والأخشاب والمنسوجات الأثرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- حسان على حلاق : تعريب النقود والدواوين فى العصر الأموى ، ط ٢ ، دار الكتاب اللبنانى - دار الكتاب المصرى ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- حسن إبراهيم حسن : تاريخ الإسلام السياسى ، ج١ ، ط ١ ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٩٣٥ .
- ج٢ ، ط ٨ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- حسن إبراهيم حسن وعلى إبراهيم حسن : النظم الإسلامية ، ط ٤ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- حسن الهاشا : الألقاب الإسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- _____ : الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ - ١٩٦٦ .
- ٣ أجزاء .
- حسن هشى : الاحتكار المملوكى وعلاقته بالحالة الصحية (حوليات كلية الآداب - جامعة عين شمس ، مج ٩ ، ١٩٦٤ ، ص ١٣٣ - ١٥٧) القاهرة ، ١٩٦٤ .
- حسن عثمان : تاريخ مصر فى العهد العثمانى ١٥١٧ - ١٧٩٨ (المجلد فى التاريخ المصرى ، ص ٢٣١ - ٢٨٤) مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ، القاهرة ، ١٩٤٢ .

حسن على حسن الحلوة : الدبلوماسية (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ٢٦ ، ع ١ ، مايو ١٩٦٤ ، ص ١٩٩ - ٢١٢ جامعة القاهرة ، ١٩٦٩ .

_____ : علم الوثائق الأرشيفية الأرشيفستيقا ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

حسني محمد ربيع : حجة قمليك ووقف صادرة عن القاضي سديد الدين أبي محمد عبد الله لمنفعة عتيقة أبيه وأسمها خطلو إبنة عبد الله (المجلة التاريخية المصرية ، مج ١٢ ، ٦٤ - ١٩٦٥ ، ص ١٩١-٢٠٢) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

_____ : النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

حسين المؤمن : نظرية الإثبات ، ج ٢ ، الشهادة مدنياً وجنائياً وشرعياً وقانونياً وعلمياً وعملاً كيفية الاستدلال بها وطريقة عرضها على القضاء ومدى حجيتها في الإثبات ، القاهرة ، ١٩٥١ .

حسين عبد الرحيم عليوة : الكتابات الأثرية دراسة في الشكل والمضمون ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

حسين مجيب المصري : التركية في العامية المصرية (المجلة التاريخية المصرية ، مج ٢٣ ، ص ٣٨٥ - ٣٩٤) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

حسين مؤنس : سفارة بدرومارتير دالمجلاريا سفير الملكيين الكاثوليكين الى السلطان الغوري ديسمبر ١٥٠١ - فبراير ١٥٠٢ (أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، ج ١ ، ص ٤٢٩ - ٤٨٢) وزارة الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

_____ : وثائق عن مهدي السودان (حوليات كلية الآداب - جامعة إبراهيم ، مج ٢ ، مايو ١٩٥٣ ، ص ١٣٩ - ١٩٩) مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٣ .

حسيني (س. أ. ق .) : الإدارة العربية ، ترجمة إبراهيم العدوي مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

حنفي ناصف : تاريخ الأدب أو حياة اللغة ، ط ٣ ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

حكيم أمين عبد السيد : قيام دولة الماليك الثانية ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

حياة ناصر الحجي : أحوال العامة في حكم الماليك ٦٧٨ - ٧٨٤ هـ / ١٢٧٩ - ١٣٨٢ م دراسة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ط ١ ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٤ .

- خالد زهادة : الصور التقليدية للمجتمع المدينى قراءة منهجية فى سجلات محكمة طرابلس الشرعية فى القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ، الجامعة اللبنانية ، طرابلس ، ١٩٨٣ .
- خليل السكاكيني : الترادف (مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٨ ، ص ١٢٤ م - ١٣٠) مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- دى سانتيلانا (دافيد) : القانون والمجتمع (تراث الإسلام ، تحرير توماس أرنولد ، ترجمة جرجس فتح الله ، ص ٤٠٣ - ٤٣٩) ط ٢ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٢ .
- دى لوئينا (لويس سيكو) : وثائق عربية غرناطية من القرن التاسع الهجرى - الخامس عشر الميلادى ، معهد الدراسات الإسلامية ، مدريد ، ١٩٦١ .
- ديل (شارل) : البندقية جمهورية أرستقراطية ، ترجمة أحمد عزت عبد الكريم وتوفيق إسكندر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- راشد الهراوى : حالة مصر الإقتصادية فى عهد الفاطميين ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- رويمر (هانز روبرت) : وثائق التاريخ المصرى فى العصر الإسلامى عرض عام للجهود التى بذلت فى هذا الميدان ، ترجمة لطفى عبد الوهاب يحيى (مجلة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية ، مج ١٤ ، ١٩٦٠ ، ص ٢٠١ - ٢٢٢) مطبعة جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، ١٩٦٠ .
- ريتشاردز (آلان) : التطور الزراعى فى مصر ١٨٠٠ - ١٩٨٠ ، ترجمة أحمد فؤاد سيف النصر ، كتاب الأهالى ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- زامباور (أفون) : معجم الأنساب والأسرات الحاكمة فى التاريخ الإسلامى ، ترجمة زكى محمد حسن وآخرين ، جامعة فؤاد الأول ، القاهرة ، ١٩١٥ .
- زهدي يكن : أحكام الوقف ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت د.ت .
- زيد عمر مصطفى : رسم المصحف بين التحرز والتحرر (الدارة ، ع ٣ س ٢٠ ، ١٤١٥ هـ ، ص ٧١ - ١٢٦) دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، ١٤١٥ هـ .
- زين العابدين شمس الدين نجم : دار الوثائق المصرية فى ثلاثين عاماً (المؤرخ المصرى ، ع ٢ ، يوليو ١٩٨٨ ، ص ٢٠١ - ٢٢٤) قسم التاريخ - كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

- سالم عهود الألوسى : علم تحقيق الوثائق المعروف بعلم الدبلوماسية ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٧ .
- ستيفيتش (الكسندر) : تاريخ الكتاب ، ترجمة محمد الأرناؤوط بالمجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٣ .
- سعاد ماهر : عقود الزواج على المنسوجات الأثرية (مجلة كلية الآثار - الكتاب الذهبى ، ج١ ، ص ٣٩ - ٥٤) القاهرة ، ١٩٧٨ .
- _____ : مساجد مصر وأولياؤها الصالحون ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- سعيد عبد الفتاح عاشور : الإقطاع والفلاح فى عصر الأيوبيين والمماليك (الفلاح والأرض على مر العصور ، ص ٢١١ - ٢٢٤) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- _____ : التدهور الإقتصادى فى دولة سلاطين المماليك فى ضوء كتابات ابن إياس (ابن إياس دراسات وبحوث ، ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الإجتماعية ، ١٦ - ٢١ ديسمبر ١٩٧١ ، ص ١٣ - ٨٨) المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الإجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- _____ : العصر المماليكى فى مصر والشام ، ط ٢ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- _____ : المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- سلوى على ميلاد : الوثيقة القانونية ما هيتها أجزاؤها وأهميتها ، مطابع الشريفين ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- سليمان حزين : حضارة مصر أرض الكنانة ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩١ .
- سليمان مرقص : موجز أصول الإثبات فى المواد الجنائية ، دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- سهيلة الجهورى : الكتابات المشكوك فيها فى عصر الرسالة المحمدية (مجلة كلية الآثار ، الكتاب الذهبى ، ج٢ ، ص ٤٧ - ٦٦) جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- _____ : المواد المستعملة فى كتابة الكتب بالخط العربى فى العصر العباسى (مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد ، ع ٤ ، آب ١٩٦١ ، ص ٤٦٥ - ٤٧٠) بغداد ، ١٩٦١ .

سيدة إسماعيل كاشف : دراسات فى النقود الإسلامية (المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٢ ، ٦٤ - ١٩٦٥ ، ص ٥٩ - ١١٠) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

_____ : مصر فى عصر الولاة من الفتح العربى إلى قيام الدولة الطولونية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

شولر (برتولد) : العالم الإسلامى فى العصر المغولى ، ترجمة خالد أسعد عيسى ، دار حسان ، دمشق ، ١٩٨٢ .
صاهر محمد دياب : دراسات فى تاريخ مصر الإسلامية وحضارتها من الفتح الإسلامى حتى منتصف القرن الثالث الهجرى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

صبحى لبيب : سياسة مصر التجارية فى عصرى الأيوبيين والمماليك (المجلة التاريخية المصرية ، مج ٢٨ - ٢٩ ، ٨١ - ١٩٨٢ ، ص ١١٧ - ١٤٦) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
صبحى نايف أبو شقرا : المحفوظات الملكية المصرية ، الفهارس ، الجمعية الملكية المصرية للدراسات التاريخية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية ، طبعة مكتبة مذبولى ، القاهرة ، د.ت .
طوبيا العنيسى : تفسير الألفاظ الدخيلة فى اللغة العربية مع ذكر أصلها بحروفه ، دار العرب للبستانى ، القاهرة ، ١٩٦٥ - ٦٤ .

عاطف مذكور : علم اللغة بين القديم والحديث ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
عائشة عبد الرحمن : تراثنا بين ماض وحاضر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
عبد الجليل التميمى : موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر ، منشورات المعهد الأعلى للتوثيق ، تونس ، ١٩٨٣ .
عبد الرحمن زكى : موسوعة مدينة القاهرة فى ألف عام ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
عبد الرحمن فهمى محمد : موسوعة النقود العربية وعلم النميات (١) فجر السكة العربية ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : فصول من تاريخ مصر الإقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، ١٩٩٠ .

عبد الرحيم يوسف الجمل وعبد الحميد إبراهيم شبيحة : قاموس المصطلحات الإسلامية ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

عبد الرزاق السنهوري : الموجز في النظرية العامة للألتزامات ، القاهرة ، ١٩٣٨ .

_____ : الوسيط في شرح القانون المدني والعقود التي تقع على الملكية ، ج ٤ ، البيع والمقايضة ؛ دار النشر للجامعات ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

عبد السميع سالم الهراوي : لغة الإدارة في صدر الإسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

_____ : لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الإجتماعية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

عبد العزيز الدالي : البرديات العربية ، ط ١ ، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

_____ : الخطاطة الكتابة العربية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٨٠ .

عبد العزيز الدوري : تاريخ العراق الإقتصادي في القرن الرابع الهجري ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٤٨ .

_____ : نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية (مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج ٢٠ ، ١٩٧٠ ، ص ٣ - ٢٤) المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٧٠ .

عبد العزيز صالح الهلاي : نشأة بيت المال في الدولة الإسلامية (المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، العدد ٥٠ ، السنة ١٣ ، شتاء ١٩٩٥ ، ص ٨ - ٢٩) مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٩٥ .

عبد العزيز محمد الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

عبد العزيز محمد عوض : الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ - ١٩١٤ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

عبداللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية والإشهادات على ظهر وثيقة الغورى (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ١٩ ، ج ١ ، مايو ١٩٥٧ ، ص ٢٩٣ - ٤٢٠) جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

_____ : فى مكتبة دير سانت كاترين دراسة فى الوثائق العامة فى العصور الوسطى (مجلة جامعة أم درمان الإسلامية ، ١٣٨٨ - ١٩٦٨ ، ص ١٥١ - ٢٦٠) أم درمان ، ١٩٦٨ .

_____ : مكتبة عثمانية دراسة نقدية ونشر لرصيد المكتبة (مجلة كلية الآداب ، مج ٢٠ ، ج ٢ ، ديسمبر ١٩٥٨ ، ص ١ - ٣٥) مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

_____ : من وثائق التاريخ العربى (مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم ، العدد الثانى ، سنة ١٩٧٠ ، ص ١ - ١١١) جامعة القاهرة فرع الخرطوم ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

_____ : من وثائق سانت كاترين ثلاث وثائق فقهية (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ٢٥ ، ج ١ ، مايو ١٩٦٣ ، ص ٩٥ - ١٣٣) جامعة القاهرة ، ١٩٦٧ .

_____ : من الوثائق العربية فى العصور الوسطى خمس وثائق شرعية (مجلة جامعة أم درمان الإسلامية ، العدد الثانى ، ١٩٦٩ ، ص ١٤٩ - ٢٥١) أم درمان ، ١٩٦٩ .

_____ : من الوثائق العربية فى العصور الوسطى وثيقة استبدال (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ٢٥ ، ج ٢ ، ديسمبر ١٩٦٣ ، ص ١ - ٣٨) جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

_____ : نسان جديان من وثيقة الأمير صرغتمش (مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة ، مج ٢٨ ، ١٩٦٦ ، ص ١ - ١٠٦) القاهرة ، ١٩٧١ .

_____ : وثائق التاريخ العربى (منبر الإسلام ، ع ٥ ، س ٢١ ، أكتوبر ١٩٦٣ ، ص ١٤٢ - ١٤٦) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

_____ : الوثائق فى خدمة الآثار - العصر المملوكى (دراسات فى الآثار الإسلامية ، ص ٣٨٩ - ٤٨١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

- _____ : الوثائق القومية (الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية ، دمشق ٢ - ١١ أكتوبر ١٩٧٢ ، ص ٣٤٩ - ٣٨٠) دمشق ، ١٩٧٢ .
- _____ : الوثائق الوقف على الأماكن المقدسة (دراسات تاريخ الجزيرة العربية ، ج٢ ، ص ٢٥١-٢٠٧) جامعة الرياض ، الرياض ، ١٩٧٩ .
- _____ : وثيقة الأمير أخور كبير قراقچا الحسنى دراسة ونشر وتحقيق (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ١٨ ، ج ٢ ، ديسمبر ١٩٥٦ ، ص ١٨٣ - ٢٥١) جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- _____ : وثيقة بيع (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ١٩ ، ع ٢ ، ديسمبر ١٩٥٧ ، ص ١٣٥ - ٢١٤) جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٦١ .
- _____ : وثيقة وقف مسرور بن عبد الله الشبلى الجمدار (مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، مج ٢١ ، ج ٢ ، ديسمبر ١٩٥٩ ، ص ١٣٣ - ١٩١) مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٣ .
- عبد الله بن حمد الفطيميل : الصيغة الفعلية وأثرها فى إنشاء العقود (مجلة البحوث الفقهية المعاصرة ، ع ٢٢ ، س ٦ ، يوليو - سبتمبر ١٩٩٤ ، ص ١٥٠ - ١٧٣) الرياض ، ١٩٩٤ .
- عبد المعز شاهين : الأسس العلمية لعلاج وترميم الكتب والمخطوطات والوثائق التاريخية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
- _____ : الأسس العلمية لعلاج وصيانة الرق والبردى ، هيئة الآثار المصرية ، قطاع المتاحف ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- عبد المنعم ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر - دراسة شاملة للنظم السياسية ، ط ٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩ . جزأان .
- _____ : نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر - دراسة شاملة للنظم السياسية ، ط ٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- عزيز سوريال عطية : الفهارس التحليلية لمخطوطات طور سينا العربية فهارس كاملة مع دراسة تحليلية للمخطوطات العربية بدير القديسة كاترينة بطور سينا ، ترجمة جوزيف نسيم عطية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧٠ .

عصام الدين حواس : الديون الثابتة بالكتابة ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ، ١٩٥٨ .

على إبراهيم حسن : آراء فى تاريخ دولة المماليك البحرية (مجلة كلية الآداب - جامعة فؤاد الأول ، مج ٧ ، ج ٢ ، يونيو ١٩٩٤ ، ص ٦٩ - ٨٧) القاهرة ، ١٩٤٤ .

_____ : تاريخ المماليك البحرية ، ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

على السيد على : الفناء الكبير والموت الأسود فى القرن الرابع عشر الميلادى دراسة مقارنة بين الشرق والغرب (المجلة التاريخية المصرية ، مج ٣٣ ، ١٩٨٦ ، ص ١٤٩ - ١٨٨) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

_____ : القاهرة فى عيون الرحالة الأوروبيين فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر (فكر ، العدد ١٣ - أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٦٦ - ٩٨) دار الفكر للدراسات ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

على الجارم : الترادف (مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ٨ ، ص ١٢٤ - ١٣٠) مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٢ - ١٨١٤ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدتها وبلادها القديمة والشهيرة ، ط ٢ ، دار الكتب ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٦٩ - ١٩٩٤ .

غيرو (بيار) : علم الدلالة ، ترجمة انطون ابوزيد ، منشورات عويدات ، بيروت ، باريس ، ١٩٨٦ .

فاروق عثمان أباطة : أثر تحول التجارة العالمية الى طريق رأس الرجاء الصالح على مصر وعالم البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر ، د.ن. ، ١٩٨٥ .

فريد شافعى : العمارة العربية فى مصر الإسلامية ، مج ١ ، عصر الولاة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

فلوتن (فان) : السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات فى عهد بنى أمية ، ترجمة حسن إبراهيم حسن ومحمد زكى إبراهيم ، ط ٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

فنسنك (أ.ى.) : مفتاح كنوز السنة ، ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي ، لجنة دائرة المعارف الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٣٤.

فنسنك (محرراً) : المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى عن الكتب الستة وعن مسند الدارمى وموطأ مالك ومسند أحمد بن حنبل ، الاتحاد الأئمى للمجامع العلمية ، بريل ، ليدن ، ١٩٣٦.

فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصرة ، القاهرة ، ١٩٦٩.

فيصل السالم وتوفيق فرح : مقدمة فى طرق البحث فى العلوم الإجتماعية ، ط٣ دار المثلث ، بيروت ، ١٩٨٣.

قاسم عبده قاسم : أهل الذمة فى مصر فى العصور الوسطى دراسة وثائقية ، ط١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧.

_____ : دراسات فى تاريخ مصر الإجتماعى عصر سلاطين المماليك ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩.

_____ : النيل والمجتمع فى عصر سلاطين المماليك ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨.

_____ : اليهود فى مصر منذ الفتح العربى حتى الغزو العثمانى ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٧.

كائبالها (ي.ب.) : صيانة ووقاية وحفظ المحفوظات ، ترجمة عوض توفيق (مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف ، ع ٥ ، س ١٣ ، ، ١٩٨٣ ، ص ٣١ - ٤٢) المركز مطبوعات اليونسكو القاهرة ، ١٩٨٣.

كامل جميل العسلى : وثائق مقدسية تاريخية مع مقدمة حول بعض المصادر الأولية لتاريخ القدس ، المجلد الأول ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٨٣.

كاهين (كلود) : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، ترجمة بدر الدين القاسم ، ط٣ ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٨٣.

كريسليوس (دانيال) : فهرست وقفيات العصر العثمانى المحفوظة بوزارة الأوقاف ودار الوثائق التاريخية القومية بالقاهرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢.

لا ينز (جون) : اللغة - المعنى - والسياق ، ترجمة عباس صادق عبد الوهاب ويؤيل عزيز ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٧.

لهتل (ثون دونالدب) : وثائق الحرم القدسي الجديدة ، ترجمة حسن صرصور (الثقافة العالمية ، العدد ٢ ، السنة الأولى ، المجلد الأول ، ١٩٨٢ ، ص ٧ - ٢٨) المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٢ .

لهلى الصباح : حول تاريخ بلاد الشام فى القرن العاشر الهجرى السادس عشر الميلادى (التاريخ والآثار - الحلقة الدراسية الأولى ، القاهرة ، ٤ - ٩ فبراير ١٩٦١ ، ص ١٩٣ - ٢٠٣) المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية القاهرة ، ١٩٦٢ .

لهلى عبد اللطيف أحمد : الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

_____ : دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

متز (آدم) : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، أو عصر النهضة فى الإسلام ، ترجمة محمد عبد الهادى أبوريدة ، ط ٢ ، ٤ ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، ١٩٦٧ .

مجمع اللغة العربية : معجم الفاظ القرآن الكريم ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨١ .

محمد أبو الفضل إبراهيم : الأضداد (مجلة مجمع اللغة العربية ، ج ١٧ ، ص ٧٢ - ٧٨) مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

محمد أحمد حسين : الوثائق التاريخية ، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

محمد أحمد دهمان : العراق بين المالك والأتراك (التاريخ والآثار الحلقة الدراسية الأولى ، القاهرة ، ٤ - ٩ فبراير ١٩٦١ ، ص ١٨٥ - ١٩١) المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية القاهرة ، ١٩٦٢ .

محمد الحبيب الهيلة : النظم الإدارية بمصر فى القرن التاسع الهجرى من خلال كتاب روضة الأديب ونزهة الأريب لمحمد بن إبراهيم بن ظهير الحنفى الحموى (أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، مارس - إبريل ١٩٦٩ ، ج ٣ ، ص ١٠٤٣ - ١٠٩٥) وزارة الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧١ .

محمد الحضرى : تاريخ التشريع الإسلامى ، ط ٩ ، المكتبة التجارية ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

محمد حمدى المناوى : الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٧٠ .

- محمد خضر : علم الشروط عند المسلمين وصلته بعلم الوثائق العربية (الدارة ، ع ٤ ، س ١ ، ديسمبر ١٩٧٥ ، ص ١٥٠ - ١٦١) دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، ١٩٧٥ .
- _____ : علم الوثائق العربية فى العصور الوسطى ومدى الحاجة إلى دراسته (مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س ٥ ، ع ٣ ، ص ١٤٤ - ١٥٦) دار المريخ ، الرياض ، ١٩٨٦ .
- محمد دويدار : الإقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية الإسكندرية ، ١٩٧٨ .
- محمد رفعت رمضان : محفوظات الخرطوم (حوليات كلية الآداب - جامعة عين شمس ، مج ٨ ، ١٩٦٣ ، ص ٢٨٧ - ٣١٢) ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- محمد رمزى : القاموس الجغرافى فى البلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥ ، ط ٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- محمد شفيق غربال : تكوين مصر ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- _____ : مصر عند مفرق الطرق (١٧٨٩ - ١٨٠١) المقالة الأولى فى ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية ، كما شرحه حسين أفندى أحد افندية الروزنامة فى عهد الحملة الفرنسية (مجلة كلية الآداب - الجامعة المصرية ، مج ٤ ، ج ١ ، مايو ١٩٣٦ ، ص ١ - ٧٠) القاهرة ، ١٩٣٦ .
- محمد شوقى أمين : المفاهيم الإصطلاحية لكلمات العرب والدخيل والمولد والمحدث (مؤتمر الدورة الثانية والأربعين لمجمع اللغة العربية ، ص ٢٣٣ - ٢٣٧) مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- محمد عبد المنعم خفاجى : الحياة الأدبية فى مصر فى العصر المملوكى والعثمانى مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- محمد عبده : تقرير فضيلة مفتى الديار المصرية فى إصلاح المحاكم الشرعية ، مطبعة المنارة ، مصر ، ١٩٠٠ .
- محمد عفيفى : الأوقاف والحياة الإقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- محمد عيسى صالحية : من وثاق الحرم القدسى الشريف المملوكية ، حوليات كلية الآداب ، الحولية السادسة ، الرسالة السادسة والعشرون ، كلية الآداب - جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٥ .

- محمد فهمى عهد الوهاب : دراسات نظرية وعملية فى حقل الفنون الأثرية وطرق ومواد الترميم الحديثة ، هيئة الآثار المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- محمد قنديل البقلى : التعريف بمصطلحات صبح الأعشى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- _____ : فهارس كتاب صبح الأعشى فى صناعة الإنشا ، عالم الكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- محمد كامل الفقى : الأدب العربى فى العصر المملوكى ، ط ٣ ، دار الموقف العربى ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- محمد كامل مرسى : الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن ، مطبعة نورى ، القاهرة ، ١٩٣٦ .
- محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م دراسة تاريخية وثائقية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- _____ : الشاهد العدل فى القضاء الإسلامى دراسة تاريخية مع نشر وتحقيق اسجال عدالة من عصر سلاطين المماليك (حوليات إسلامية ، مج ١٨ ، ١٩٨٢ ، ص ١ - ٢٠) المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- _____ : فهرست وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك (٢٣٩ - ٩٢٢ هـ / ٨٥٣ - ١٥١٦ م) ، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- _____ : وثيقة وقف السلطان قايتباى على المدرسة الأشرفية وقاعة السلاح بدمياط (المجلة التاريخية المصرية ، مج ٢ ، ص ٣٤٣ - ٣٩٠) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- محمد مصطفى زيادة : بعض ملاحظات جديدة فى تاريخ دولة المماليك بمصر (مجلة كلية الآداب - الجامعة المصرية ، مج ٤ ، ج ١ ، مايو ١٩٣٦ ، ص ٧١ - ٨٨) القاهرة ، ١٩٣٦ .
- _____ : نهاية السلاطين المماليك فى مصر (المجلة التاريخية المصرية ، مج ٤ ، ج ١ ، مايو ١٩٥١ ، ص ١٩٧ - ٢٢٨) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٥١ .
- محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى والأدبى ، مج ٦ ، فى النشر الفنى (ق ٢ من ج ٣) وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، الإدارة العامة للثقافة ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

محمود عباس حمودة : أحمد سليمان « المحسى » أمين بيت المال السودان دراسة وثائقية لأهم الرسائل المتبادلة بين محمد أحمد المهدي وأحمد سليمان (المودعة في دار الوثائق المركزية بالخرطوم ، في الفترة من ١٣٠٠ هـ - ١٣٠٢ هـ / ٨٨٢ - ١٨٨٥ م ، ط ٢ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، د.ت.

_____ : أمن الوثائق الحفظ الترجم ، الصيانة في إيطاليا ، مطبعة جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٧٧.

_____ : تاريخ الكتاب الإسلامى ، مكتبة غريب ، القاهرة ، د.ت.

_____ : دار الوثائق ورسالتها وإدارتها في الوطن العربى (المجلة العربية للمعلومات ، مج ١ ، عدد ٢ ، ص ١٢٣ - ١٤٤) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٩٧٨.

_____ : دراسة وعرض لوثائق شمال أفريقيا في العهد العثمانى (مجلة العربية للمعلومات ، ع ١ ، مج ١ ، سبتمبر ١٩٧٧ ، ص ١٠١ - ١٣٦) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٩٧٧.

_____ : دليل دور الوثائق ومراكز التوثيق في الوطن العربى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ١٩٧٣.

_____ : مشكلات دور الوثائق (الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة والتوثيق والمحفوظات العربية والوثائق القومية ، دمشق ٢ - ١١ أكتوبر ١٩٧٢ ، ص ٣٨١ - ٤٠٠) دمشق ، ١٩٧٢ .

محمود محمد عرنوس : تاريخ القضاء في الإسلام ، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة ، د.ت.

مراد كامل : فهرست مكتبة دير سانت كاترين بطور سيناء ، وزارة المعارف العمومية ، القاهرة ، ١٩٥١.

مركز الدراسات الشرقية : دليل وثائق الجنيزا الجديدة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٣.

مصطفى كمال وصفى : مصنفه النظم الإسلامية الدستورية والدولية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٧.

معهد المخطوطات العربية : فهرست المخطوطات المصورة الجزء الثانى ، التاريخ ، القسم الرابع جامعة الدول العربية، القاهرة ، ١٩٧٠.

ناجى زين الدين المصرى : بدائع الخط العربى ، وزارة الإعلام ، بغداد ، ١٩٧٢.

ناصر محمود النقشبندى ومهاب درويش البكرى : الدرهم الأموى العربى ، وزارة الإعلام بغداد ، ١٩٧٤.

نجاتى أقطاش وعصمت بينارق : الإرشيف العثمانى فهرست شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول ، ترجمة صالح سعداوى صالح ، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٨٦.

نظير حسان السعداوى : دولة البرين والبحرين (المجلة التاريخية المصرية مج ١٣ ، ص ١٢٩ - ١٦٨) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٧٦.

نعيم زكى فهمى : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٣.

هايد (ف) : تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى فى العصور الوسطى ، ترجمة أحمد رضا محمد رضا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، ١٩٨٥ - ١٩٩٤ .

هنتس (فالتى) : المكايل والأوزان الإسلامى وما يعادلها فى النظام المترى ترجمة كامل العسلى ، منشورات الجامعة الأردنية عمان ، ١٩٧٠

وات (مونتغمرى) : الفكر السياسى الإسلامى فى لامفاهيم الأساسية ، ترجمة صبحى حديدى ، دار الحداثة بيروت ١٩٨١.

ويستنفلد (ف) : جدول السنين الهجرية بلياليها وشهورها بما يوافقها من السنين الميلادية بايامها وشهورها ، ترجمة عبد المنعم ماجد وعبد المحسن رمضان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٠.

يحيى الخشاب والسيد الهاز العربى : ضبط وتحقيق اللفاظ الاصطلاحات التاريخية الواردة من كتاب مفاتيح العلوم للخوارزمى أشرف شفيق غريال (المجلة التاريخية المصرية مج ٧ ، ١٩٥٨ ، ص ١٥١ - ٢٨٠) الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ، ١٩٥٨.

ثامناً : المراجع الأجنبية :

- ASHTOR (E.)** : Le coût de la vie dans l'Egypte médiévale (Journal of the Economic and Social History of The Orient, Vol-III, Part 1, April 1960, pp 56 - 77) Brill, Leiden, 1960.
- : L'evolution des prix dans le proche - époque (Journal of the Econmic and Social History of The Orient, Vol. IV, part1, 1961,pp 15 - 46) Brill, Leiden, 1961.
- ATIYA (A.S.)** : The Arabic Manuscripts of Mount Sinai, Publication of The American Foundation of Man, Baltimore, 1955. 2 vol.
- : The Arabic Treasures of Mount Sinai (Proceedings of The Egyptian Society of Historical Studies, Vol II, 1952, pp. 5-26) Cairo, 1952.
- CAHEN (C.)** : L'evolution de l'iqtā du IXe au XIIIe siècle : Contribution à une histoire compareé des sociétés médiévales (les peuples musulmans dans l'histoire médiévale, pp. 231 - 270) I.F.D., Damas, 1977.
- : Quelques mots sur le declin commercial du monde musulman à la fin du Moyen Âge (les peuples musulmans dans l'histoire médiévale, pp. 339 - 366) I.F.D., Damas, 1977.
- : Reflexions sur le waqf ancien (les peuples musulmans dans l'histoire médiévale , pp. 287 - 306) I.F.D. , Damas, 1977.
- CERNY (J.)** : Paper and Books in Ancient Egypt, H.K. Lewis and co. ltd., London, 1947.

CHAPOUTOT - REMADI (M.) : Une grande crise à la fin du XIII^e siècle en Egypte (Journal of the Economic and Social History of The Orient, Vol. XXVI, part III, October 1983, pp. 217 - 245) Brill, leiden, 1983.

CLARK (K.W.) : Checklist of Manuscripts in St. Catherine's Monastery - Mount Sinai , Library of Congress Photoduplication Service, Washington, 1952.

DARAG (A) : L'Egypte sous le règne de Barsbay, I.F.D., Damas, 1961.

DENY (J.) : Sommaire des archives Turques du Caire, Société royale de géographie d'Egypte, Le Caire, 1930.

ENGELBACH (R.) : Introduction to Egyptian Archaeology, with special reference to the Egyptian museum, Cairo, 3rd ed., Organisation of Egyptian Antiquities, Cairo, 1988.

ESTÉVE (conte) : Mémoire sur les finances de l'Egypte, depuis la conquête par le sultan Selym 1^{er}, jusqu'a celle du General en chef Bonaparte (Description de l'Egypte, Tome XII) 2^{em} ed., Imprimerie de C.L.F. Panckoucks, Paris, 1826.

FRANTZ - MURPHY (G.) : The Agrearian Administraion of Egypt From The Arabs to The Ottomans, I.F.A.O., Cairo, 1986.

GARCIN (J - C.) : Note sur les rapports entre bedouins et fellahs à l'époque mamluke (Annales Islamologiques , Tome , XIV, pp 147 - 163) I.F.A.O., le Caire, 1978.

GROHMANN (A.) : From The World Of Arabic Papyri, Royal Society of Historical Studies, Cairo , 1952.

-----: The Value of Arabic Papyri For The Study of The History of Mediaeval Egypt (Proceedings of The Egyptian Society of Historical Studies , Vol. I , pp.41-56) Cairo , 1952.

HENNEQUIN (G.) : Mamlouks et métaux précieux à propos de la balance des paiements de l'etat Syro - Égyptien à la fin du moyen âge (Annales Islamologiques, Tome XII, p.p. 37 - 44) I.F.A.O., le Caire, 1974.

----- : Nouveaux aperçus sur l'histoire de l'Egypte à la fin du moyen age (Annales Islamalogiques, Tome XIII, pp. 179 - 215) I.F.A.O., le Caire 1977.

----- : Points de vue sur l'histoire monétaire de l'Egypte musulman au moyen âge (Annales Islamologiques, Tome XII, pp. 1-36) I.F.A.O., le Caire, 1974.

LANE-POOLE (S.) : Catalogue of The Collection of Arabic coins, Preserved in The khedivial Library in Cairo, Al-Arab Book Shop, Cairo, 1984.

----- : A History of Egypt in The Middle Ages, Methuen and Co., London, 1901.

// **LAPIDUS (I.M.)** : The Grain Economy of Mamluk of Egypt (Journal of The Economic and Social History of the Orient, Vol. XII , Part 1 , pp. 1 - 15) Brill, Leiden, 1969.

- LITTLE (Von Donald P.)** : The Significance of The Haram Documents For
The Study of Medieval Islamic History (Der
Islam, Band 57, Heft 2 , pp. 189 - 217) 1980.
- NICOL (N.D.), EL-NABARAWY (R.) and BACHARACH (J.)** : Catalog of
The Islamic Coins, Class weights, Dies and
Medals in The Egyptian National Library, Cairo,
American Research Center in Egypt, Cairo, 1982.
- NORTHROP (L.S.) and ABUL-HAJJ (A.A.)** : A Collection of Medieval
Arabic Documents in the Islamic Museum of The
Haram Al-Sharif (ARABICA, XXV, pp, 282 - 291)
1978.
- PÉROTIN (Y.)** : Le Concept d'archives et les frontieres de l'archivistique,
Imprimerie Nationale , Paris 1963.
- POLIAK (A.N.)** : Feudalism in Egypt , Syryia, Palestime and The Lebanon,
The Royal Asiatic Society , London , 1939.
- RABI (H.)** : Political Relation Between the Safauids of Persia and The
Mamluks of Egypt and Syria in The Early Sixteenth Century
(Egyptian Historical Review, Vol. 26, pp. 33 - 48) Cairo , 1979.
- : Some Financial Aspects of the Waqf System In Medieval Egypt
(Egyptian Historical Review, Vol. 18, pp1 - 24) Egyptian
Historical Society, Cairo, 1972.
- RAYMOND (A.)** : La population du Caire, de Maqrizi a la description de
l'Egypte (Bulletin d'études Orientales , Vo1 . 28, pp. 201 -
215) I.F.D., Damas, 1977.

REYCHMAN (J.) and ZAJACZKOWSKI (A.) : Handbook of Ottoman Diplomats, The Hague, Paris, 1968.

RICHARDS (D.S.) : The Qasâma In Mamluk Society , Some Documents From The Haram Collection In Jerusalem (Annales Islamologiques, Tome XXV, pp. 245 - 284) I.F.A.O., Cairo, 1991.

SCHELLENBERG (T.R) : Modern Archives, Principles and Techniques, The University Of Chicago, Chicago, 1957.

SOBHY (G.) : Common - Words, The Spoken Arabic of Egypt of Greek or Coptic, Origin, Publications de la société d'archéologie copte, le Caire, 1950.

STERN (S.M.) : Coins and Documents From The Medieval Middle East, Variorum Reprints, London, 1986.

----- : Fatimid Decrees, Original Documents From The Fatimid Chancery, Faber and Faber, London , 1964.

TESSIER (G.) : La diplomatie , presses universitaires de France, Paris, 1962.

TYAN (E.) : Histoire de l'organisation judiciaire en pays d'Islam l'université de Lyon, Paris, 1938 - 1943.

WANSBROUGH (J.) : A Mamluk Commercial Treaty Concluded with The Republic of Florence (Documents From Islamic Chanceries, 1st series , Edited by S.M Stern) Bruno Cassirer, England , 1965.

ZIADA (M.M.) : The Mamluk conquest of Cyprees In The Fifteenth Century, Part 1 (Bulletin of The Faculty of Art, vol.1, Part 1 , pp. 90 - 113) Cairo, 1933 Part II (Bulletin of The Faculty of Art, vol. 2 , Part I , pp. 37 - 57) Cairo , 1934.

* * *

تاسعاً : دوائر المعارف :

دائرة المعارف الإسلامية : النسخة العربية ، ط ٢ ، دا الشعب ، القاهرة : مواد : بيع - بيت المال - بينة - خاتم - خراج .

معجم العلوم الاجتماعية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٥ : مواد : قانون - قيمة .

* * *

The Encyclopaedia Of Islam : New edition , Brill, Leiden , 1963 , Art : Arabic Writing, Diplomatic.

Encyclopaedia of the Social Sciences : 8th ed., the Macmillan Company , New York, 1949, Art : Archive.

The New Encyclopaedia Britannica, : 15th ed, the University of Chicago , Chicago , 1985, Art : History .

* * *

عاشراً : دراسات غير منشورة :

جمال إبراهيم مرسى الخولى : دراسة مقارنة لوثائق الإستبدال فى مصر فى العصرين المملوكى والعثمانى فى القرن العاشر الهجرى ، رسالة ما جستير غير منشورة ، إشراف أ. د. عبد اللطيف إبراهيم - كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .

ريهنب محمد محفوظ هنا : التطور الدبلوماسى لمراسيم ديوان الإنشاء بدير سانت كاترين من القرن الخامس الى القرن العاشر الهجرى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، تحت إشراف أ.د. عبد اللطيف إبراهيم ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٠.

_____ : وثائق البيع فى مصر خلال العصر المملوكى ، ورسالة دكتوراه غير منشورة ، تحت إشراف أ.د. عبد اللطيف إبراهيم ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٧.

عاطف سيد مذكور : لغة الرسائل الديوانية فى مصر فى العصر الفاطمى ، تحقيق ومعجم ودراسة دلالية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، تحت إشراف أ.د. حسين نصار ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٨٢.

عبد اللطيف إبراهيم على : دراسات تاريخية وأثرية فى وثائق من عصر الغورى رسالة دكتوراه غير منشورة ، تحت إشراف ادولف جروهمان وأ.د. محمد مصطفى زيادة و أ.د. فريد شافعى ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٥٦.

عماد بدر الدين أبو غازى : وثائق السلطان الأشرف طومان باى دراسة وتحقيق ونشر لبعض وثائق الوقف والبيع والاستبدال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، تحت إشراف أ.د. محمود عباس حمودة ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٨٨.

محمد إبراهيم السيد : البرتوكول الختامى للوثائق العربية فى مصر فى الربع الأول من القرن السادس عشر الميلادى ، وثائق البيع والوقف والاستبدال ، رسالة ماجستير غير منشورة ، تحت إشراف : أ.د. عبد اللطيف إبراهيم ، كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٧٥.

* * *

RAMIÈRE de FORTANIER (A.) : Evalution et description dusystème archivistique - propositions pour une modernisation, diffusion restreinte , rapport technique, RP/1992, - 1993/11 B, Egypte, UNESCO, Paris, 1994.

* * *

